



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغفلة



الرأيا  
عليكم يا صابغين

www. **Ghaemiyeh** .com  
www. **Ghaemiyeh** .org  
www. **Ghaemiyeh** .net  
www. **Ghaemiyeh** .ir

# الأشباه والنظائر في السحر

تأليف

الإمام إسماعيل بن أحمد بن محمد بن أبي بكر السيووني

الطبعة الأولى ١٩١١ هـ

رقم مخطوئته

١٠٠٠

الطبعة ٤



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الاشباه و النظائر فى النحو

كاتب:

جلال الدين عبدالرحمن بن ابى بكر سيوطى

نشرت فى الطباعة:

دار الكتب العلميه

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريات الكمبيوترية

# الفهرس

٥	الفهرس
١١	الاشباه و النظائر فى النحو المجلد ٤
١١	اشاره
١١	اشاره
١٣	[بقية فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات]
١٣	فى المسائل لابن السيد البطليوسى
١٣	لفظ الجلاله ليس أصله الإله
٢٠	الكلام فى قوله تعالى : (وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ)
٢٥	الكلام فى قولنا : يا حلِيمًا لا يعجل
٢٨	سؤال العضد وجواب الجاربرى وردّ العضد على الجاربرى
٣١	انتصار إبراهيم ولد الجاربرى لأبيه
٤٥	رأى مظفر الدين الشيرازى
٥٤	علّه حذف الواو بين الياء والكسره
٥٥	القول فى وسواس
٦٤	مسأله : فعل الأمر لا يعمل فى غير ضمير المخاطب
٦٦	مسأله : نسبه الحال إلى المضاف إليه
٦٨	هل الصحيح هزه أم فتره
٦٩	جواب سؤال سائل سأل عن حرف (لو) للشيخ تقى الدين بن تيميه
٧٣	الكلام على مسأله الاستفهام
٨٠	تقرير آخر فى الفرق بين المتصله والمنقطعه
٨٢	الكلام فى قول القائل : (كأنك بالدنيا لم تكن وبالأخره لم تنزل)
٨٦	الكلام فى قولهم : أنت أعلم ومالك ، وعلى أى شىء عطف
٩٤	الكلام فى قوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)
٩٧	على أى شىء رفع (وخير منك) فى قول جابر رضى الله عنه

- ١٠٠ ..... مسأله : نصب لفظ (قيله) فى قوله تعالى : (وَقِيلِهِ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ)
- ١٠١ ..... مسأله : الكلام فى قوله صلى الله عليه وسلم «لا يقتل مسلم بكافر»
- ١٠٣ ..... مسأله : اعتراض الشرط على الشرط
- ١١٣ ..... الكلام على إعراب قوله تعالى : (خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ) - - - - -
- ١١٣ ..... اشاره
- ١١٥ ..... وقال ابن الحاجب فى (أماليه) - - - - -
- ١١٦ ..... إعراب (صالحا) فى قوله تعالى (وَأَعْمَلُوا صَالِحاً) - - - - -
- ١٢٣ ..... الكلام فى قولهم فى مثل : (خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ) - - - - -
- ١٢٤ ..... فائده : (من) فى قولهم : زيد أفضل من عمرو لابتداء الارتفاع - - - - -
- ١٢٤ ..... ترك العطف فى قوله تعالى : (التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ) - - - - -
- ١٢٥ ..... الكلام فى قوله تعالى : (اسْتَطَعْنَا أَهْلَهَا) - - - - -
- ١٣٦ ..... مسأله : التعجب من صفات الله - - - - -
- ١٣٦ ..... مسأله : فعل فى التعجب - - - - -
- ١٤٠ ..... الزفده فى معنى وحده - - - - -
- ١٤٥ ..... نيل العلا فى العطف ب (لا) - - - - -
- ١٥٤ ..... الحلم والأناه ، فى إعراب (غير ناظرين إناه) - - - - -
- ١٦٣ ..... رأى النحاه فى بيت من الشعر - - - - -
- ١٦٤ ..... تفسير نحله فى قوله تعالى : (وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَهُ) - - - - -
- ١٦٤ ..... مسأله : فى جمع (حاجه) من كلام ابن بزى - - - - -
- ١٧١ ..... مسأله : ومن فوائد الشيخ جمال الدين بن هشام - - - - -
- ١٧٥ ..... الكلام فى (إتما) - - - - -
- ١٧٩ ..... مسأله : المبدوء به والموقوف عليه - - - - -
- ١٧٩ ..... من أبيات الحماسه - - - - -
- ١٨١ ..... الفرق بين العرض والتحضيض - - - - -
- ١٨١ ..... مسأله : (علمت) بمعنى عرفت وبمعنى العلم - - - - -
- ١٨٢ ..... الشروط التى يتحقق بها تنازع العوامل - - - - -

- ١٩٠ ..... شروط التنازع
- ١٩١ ..... مسأله : الأفعال المتعديه لا تتميز عن غيرها
- ١٩٣ ..... تهذيب ابن هشام لكتاب الشذا فى أحكام
- ١٩٣ ..... اشاره
- ١٩٥ ..... الفصل الأول : فى ضبط موارد استعمالها
- ١٩٨ ..... الفصل الثانى : فى كيفيه اللفظ بها وبتمييزها
- ٢٠١ ..... الفصل الثالث : فى إعرابها
- ٢٠١ ..... الفصل الرابع : فى بيان معناها عند النحويين
- ٢٠٤ ..... الفصل الخامس : فيما يلزم بها عند الفقهاء
- ٢٠٦ ..... مسأله فى التعجب
- ٢٠٧ ..... مخاطبه جرت بين أبى إسحاق إبراهيم بن السرى الزجاج
- ٢١٠ ..... انتصار ابن خالويه لثعلب
- ٢١٤ ..... مسائل وردت على ابن الشجرى وردّه عليها
- ٢١٦ ..... الإجابة عن المسائل
- ٢١٦ ..... المسأله الأولى
- ٢٢٣ ..... المسأله الثانیه
- ٢٢٤ ..... المسأله الثالثه
- ٢٢٥ ..... المسأله الرابعه
- ٢٣٣ ..... المسأله الخامسه
- ٢٣٤ ..... المسأله السادسه
- ٢٣٤ ..... المسأله السابعه
- ٢٣٤ ..... المسأله الثامنه
- ٢٣٦ ..... رساله الملائكه للمعرى : إجابته على بعض المسائل الصرفيه
- ٢٣٦ ..... اشاره
- ٢٣٩ ..... أصل ملك
- ٢٥٨ ..... لا النافيه للجنس

- ٢٦٤ ..... القصيده الحرباوتيه
- ٢٧٣ ..... مسأله فى التنازع : الكلام على قول شاعر
- ٢٧٧ ..... كتاب (الوضع الباهر فى رفع أفعال الظاهر)
- ٢٩١ ..... فائده : الكلام فى قوله تعالى : (حُوْرٌ مَّقْصُوْرَاتٌ فِى الْخِيَامِ)
- ٢٩٣ ..... الكلام فى قوله تعالى : (وَمَا يُثَلِّىْ عَلَیْكُمْ فِى الْكِتَابِ فِى يَتَامَى النِّسَاءِ)
- ٣٠٤ ..... الكلام فى قوله تعالى : (فِیْهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ)
- ٣٠٥ ..... سبعة أسئله كتب عليها جلال الدين البلقينى
- ٣٢٠ ..... الكلام فى قوله تعالى : (وَلَوْ عَلِمَ اللهُ فِیْهِمْ خَيْرًا)
- ٣٢١ ..... الازكار بالمسائل الفقهيته
- ٣٢٢ ..... مسائل الجزاء
- ٣٢٢ ..... المسأله الأولى
- ٣٢٢ ..... المسأله الثانيه
- ٣٢٣ ..... المسأله الثالثه
- ٣٢٣ ..... المسأله الرابعه
- ٣٢٣ ..... المسأله الخامسه
- ٣٢٣ ..... المسأله السادسه
- ٣٢٣ ..... المسأله السابعه
- ٣٢٥ ..... المسأله الثامنه
- ٣٢٥ ..... المسأله التاسعه
- ٣٢٥ ..... المسأله العاشره
- ٣٢٥ ..... المسأله الحاديه عشره
- ٣٢٦ ..... المسأله الثانيه عشره
- ٣٢٦ ..... المسأله الثالثه عشره
- ٣٢٧ ..... المسأله الرابعه عشره
- ٣٢٧ ..... المسأله الخامسه عشره
- ٣٣١ ..... مسأله : [الكلام على نصب «ضبته» فى قول صاحب (المنهاج)]



- ٣٣٥ ----- مهممه من أبحاث شيخنا العلامة الكافي - نفعا الله به -
- ٣٣٨ ----- أبحاث في قولهم (زيد قائم)
- ٣٥٠ ----- الكلام على مسأله «ضربى زيدا قائما»
- ٣٥٤ ----- تحفه النجباء فى قولهم : هذا بسرا أطيب منه رطباً -
- ٣٥٩ ----- مسأله : [تركيب «يقضى بالشفعه دافعا عهدتها الدفع إلى ذى اليد»]
- ٣٦٠ ----- كشف الغمه عن (الصمه)
- ٣٦٤ ----- فهرس الشواهد الشعرية -
- ٣٦٤ ----- قافيه الهمزه
- ٣٦٦ ----- قافيه الباء
- ٣٧٦ ----- قافيه التاء
- ٣٧٨ ----- قافيه الثاء
- ٣٧٨ ----- قافيه الجيم
- ٣٧٩ ----- قافيه الحاء
- ٣٨٢ ----- قافيه الخاء
- ٣٨٢ ----- قافيه الدال
- ٣٩٢ ----- قافيه الذال
- ٣٩٢ ----- قافيه الراء
- ٤١٠ ----- قافيه الزاى
- ٤١٠ ----- قافيه السين
- ٤١٣ ----- قافيه الضاد
- ٤١٣ ----- قافيه الطاء
- ٤١٣ ----- قافيه الظاء
- ٤١٥ ----- قافيه العين
- ٤٢٢ ----- قافيه الفاء
- ٤٢٤ ----- قافيه القاف
- ٤٢٨ ----- قافيه الكاف

٤٢٩ ..... قافيه اللام

٤٤٤ ..... قافيه الميم

٤٥٩ ..... قافيه النون

٤٦٩ ..... قافيه الهاء

٤٧١ ..... قافيه الواو

٤٧١ ..... قافيه الياء

٤٧٥ ..... فهرس الجزء الرابع

٤٨٤ ..... تعريف مركز

سرشناسه : سيوطى، عبدالرحمن بن ابى بكر، ٨٤٩ - ٩١١ق.

عنوان و نام پديدآور : الاشباه و النظائر فى النحو / تأليف الإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبى بكر السيوطى؛ وضع حواشيه غريد الشيخ

مشخصات نشر : بيروت : دارالكتب العلميه ، ١٤٢٨ق = ٢٠٠٧م = ١٣٨٥.

مشخصات ظاهرى : ٤ جلد

يادداشت : عربى.

يادداشت : کتابنامه.

موضوع : سيوطى، عبدالرحمن بن ابى بكر، ٨٤٩ - ٩١١ق.

موضوع : زبان عربى -- نحو

شناسه افزوده : الشيخ، غريد

توضيح : «الاشباه و النظائر فى النحو»، اثر جلال الدين عبدالرحمن بن ابى بكر سيوطى (٩١١ ق)، با تصحيح غريد الشيخ، بررسى و بحث پيرامون مباحث نحوى براساس روش معمول در علم فقه مى باشد كه به زبان عربى و حدودا در نيمه اول قرن دهم هجرى نوشته شده است. انگيزه نويسنده از تأليف كتاب، آن بوده كه به روش كتب فقه، به بررسى و بحث پيرامون زبان عربى پردازد.

كتاب حاضر، از جمله مهم ترين آثار و مؤلفات نويسنده بوده كه اكثر مباحث نحوى را در خود جاى داده است. وي كتاب را مبنى بر هفت فن قرار داده و براى هر فنى، عنوان خاص و خطبه اى برگزيده است؛ به گونه اى كه هريك، صلاحيت آن را دارد كه كتابى مستقل به حساب آيد.

در پاورقى ها، علاوه بر ذكر منابع، توضيحاتى توسط مصحح، پيرامون برخى كلمات و عبارات متن داده شده است.

ص: ١



## [بقية فن المناظرات والمجالسات والمذكرات والمراجعات والمحاويرات]

### فى المسائل لابن السىء البطلوسى

#### لفظ الجلالة لىس أصله الإله

حكى أبو القاسم الزجاجى قال : أخبرنا أبو إسحاق بن السرى الزجاج قال : أخبرنى محمد بن يزيد المبرء قال : سمعت المازنى يقول : سألنى الرىاشى فقال لى : لم نفيت أن يكون الله تعالى أصله الإله ، ثم خفف بحذف الهمزه كما يقول أصحابك؟ فقلت له : لو كان مخففاً منه لكان معناه فى حال تخفيف الهمزه كمعناه فى حال تحقيقها لا يتغير المعنى ، ألا ترى أن الئأس والإئياس بمعنى واحد؟ ولما كنت أعقل لقولى الله فضل مزئيه على قولى الإله ورأفته قد استعمل لغير الله فى قوله : (وَإَنْظُرْ إِلَى إِلْهِكَ الَّذى ظَلَّتْ عَلَيْهِ عاكِفاً) [طه : ٩٧] وقوله : (أَأَلْهَتْنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ) [الزخرف : ٥٨] ولما لم يستعمل الله إلما للبارى تعالى علمت أنه علم ولىس بمأخوذ من الإله.

الكلام فى قولهم (بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سئءنا محمد)

وفى المسائل أئضا : سألتنى قزر الله لءىك الحق ومكنه وجعلك من الءىن يستمعون القول فىئبعون أحسنه عن قول الكئاب فى صدور كئبهم : بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سئءنا محمد ، وءكرت أن قوما من نحوى زماننا ىنكرون عطف الصلاه على البسمله ، وقد كنت أخبرت بءلك قءىما ، فحسبت أنهم إنما ىتعلقون فى إنكاره بأنه أمر لم ترد به سنه مأئوره ، وأنه شىء أءءه الكئاب حتى أخبرنى مخبرون أنه فاسء عنءهم فى الإعراب ، ولىسوا ىنكرونه من أجل أنه شىء مءءء عند الكئاب ، وأخبرونى أن الصواب عنءهم إسقاط الواو ، ورأىء ذلك نصا فى رسائل بعضهم ، ورأىء بعضهم ىكتب فى صدور كئبه : بسم الله الرحمن الرحيم والصئءلاه على رسوله الكرىم ، وقد تأملت الأمر الذى حملهم على إنكاره ، فلم أجد شئئا ىمكن أن ىتعلقوا به إلا أمرىن :

أءءهما : أن المعطوف حكمه أن ىكون موافقا للمعطوف علیه ، وهاتان جمئتان قد اءئلفتا ، فتوهما من أجل اءئلافهما أنه لا ىصح عطف إءءاهما على الأخرى.

والثاني : أن قولنا : «بسم الله الرحمن الرحيم» جملة خبرية ، وقولنا صَلَّى اللهُ على سيدنا محمد جملة معناها الدعاء ، فلما اختلفتا فكانت الأولى إخبارا وكانت الثانية دعاء ، وكان من شأن واو العطف أن تشرك الثاني مع الأول لفظا ومعنى لم يصح عندهم عطف هاتين الجملتين على بعضهما لاختلافهما لفظا ومعنى.

فإن كانت العلة التي حملتهم على إنكار ذلك اختلاف إعراب الجملتين فإن ذلك غير صحيح ، بل هو دليل على قلبه نظر قائله ، لأن تشاكل الإعراب في العطف إنما يراعى في الأسماء المفردة المعربة خاصه ، وأما عطف الجمل فإنه نوعان : أحدهما : أن تكون الجملتان متشاكلتين في الإعراب ، كقولنا : إن زيدا قائم وعمرا خارج ، وكان زيد قائما وعمر خارجا ، فيعطف الاسم والخبر على الاسم والخبر.

والنوع الثاني : لا يراعى فيه التشاكل في الإعراب ، كقولنا : قام زيد ومحمدا أكرمه ، ومررت بعبد الله وأما خالد فلم ألقه ، وفي هذا أبواب قد نص عليها سيويه وجميع البصريين والكوفيين ، لا أعلم بينهم خلافا في ذلك ، وذلك كثير في القرآن والكلام المنثور والمنظوم ، كقوله تعالى : (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) [النساء : ١٦٢] ، وكقول خرنق : [الكامل]

٥٧١- (١) التنازليين بكل معترك

والطَّيِّبُونَ معاقد الأزر

وقد ذكر ذلك في المختصرات الموضوعات في النحو كالجمل والكافي لابن النحاس وغيرهما.

وإن كانوا أنكروا ذلك من أجل أن قولنا : بسم الله الرحمن الرحيم جملة خبرية ، وقولنا : صَلَّى اللهُ عليه وسلّم جملة معناها الدعاء فاستحال عندهم عطف الدعاء على الخبر ، لا سيما ومن خاصه الواو أن تعطف ما بعدها على ما قبلها لفظا ومعنى ، وهاتان جملتان قد اختلف لفظهما ومعناهما ، فما اعترضوا به غير صحيح أيضا ، وهذا الذي قالوه يفسد عليهم من وجوه كثيره لا من وجه واحد :

فأولها : أنا وجدنا كل من صنّف من العلماء كتابا مذ بدأ الناس بالتصنيفات إلى زماننا هذا يصدّرون كتبهم بأن يقولوا : الحمد لله الذي فعل كذا وكذا ، ثم

ص : ٤

---

١- ٥٧١- الشاهد للخرنق بن هفان في ديوانه (ص ٤٣) ، وأمالى المرتضى (١ / ٢٠٥) ، والإنصاف (٢ / ٤٦٨) ، وأوضح المسالك (٣ / ٣١٤) ، والحماسه البصريه (١ / ٢٢٧) ، وخزانه الأدب (٥ / ٤١) ، والدرر (٦ / ١٤) ، وسمط اللآلى (ص ٥٤٨) ، وشرح أبيات سيويه (٢ / ١٦) ، والكتاب (١ / ٢٦٤) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٦٠٢) ، وبلا- نسبه في رصف المباني (ص ٤١٦) ، وشرح الأشموني (٢ / ٣٩٩).

يقولون بإثر ذلك : وصلى الله على محمد ، فيعطفون الصلاه على التحميد ، ولا- فرق بين عطفها على التحميد وعطفها على البسملة ، لأنّ كلتا الجملتين خبر ، وهذا ليس مختصا بكتب الضعفاء فى العربيه دون الأقوياء ، ولا يكتب الجهال دون العلماء ، بل ذلك موجود فى كتب الأئمه المتقدمين والعلماء المبرزين ، كالفارسي وأبى العباس المبرّد والمازني وغيرهم ، فلو لم يكن بأيدنا دليل ندفّع به مذهب هؤلاء إلا هذا لكفى من غيره ، فتأمل خطبتي كتاب الإيضاح للفارسي وصدر الكامل لأبى العباس المبرّد وصدر كتاب سيبويه ، وغير ذلك من الكتب ، وتأمل خطب الخطباء وكلام الفصحاء والبلغاء ، فإنك تجدهم مطبقين على ما وصفته لك ، فهذا وجه صحيح يدل على فساد ما قالوا.

ومنها : أنّ قولنا : وصلى الله على محمد بإثر البسملة منصرف إلى معنى الخبر ، ولذلك تأويلات مختلفه :

أحدها : أن يكون تقديره : أبدأ باسم الله الرحمن الرحيم وأقول : صلى الله على محمد ، فيضمّر القول ويعطفه على «أبدأ» ، وذلك ممّا يصرف الكلام إلى الإخبار ، والعرب تحذف القول حذفاً مطرداً ، شهرته تغنى عن إيراد أمثله منه ، كقوله تعالى : (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ، سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) [الرعد : ٢٤] ، أى : يقولون : سلام عليكم ، وكذا قوله : (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى) [الزمر : ٣] ، أى : يقولون : ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى.

الثانى : على معنى : أبدأ باسم الله وبالصلاه على محمد ، فيكون من الكلام المحمول على التأويل ، كما أجاز سيبويه (١) : «قلّ رجل يقول ذلك إلّا زيد» لأنه فى معنى : «ما أحد يقول ذلك إلّا زيد» ، وهذا كثير لا يستطيع أحد من أهل هذه الصناعه على دفعه ، وإن شئت كان التقدير : أبدأ باسم الله وأصلى على محمد ، فيكون محمولاً أيضاً على المعنى ، وهذه التأويلات الثلاثه تصيره وإن كان دعاء إلى معنى الإخبار ، فهذا وجه آخر صحيح.

ومنها : أنه لا يستحيل عطف قولنا : وصلى الله على محمد على قولنا : بسم الله وإن كان دعاء محضاً من غير أن يتأول فيه تأويل إخبار ، لأننا وجدنا العرب يوقعون الجمل المركبه تركيب الدعاء والأمر والنهى والاستفهام التى لا يصلح أن يقال فيها

ص : ٥

صدق ولا- كذب مواقع الجمل الخبريه التي يجوز فيها الصِّدق والكذب ، وهذا أشدّ من عطف بعضها على بعض ، كنحو ما  
أنشدوه من قول الجميح بن منقذ : [البسيط]

٥٧٢- (١)ولو أصابت لقلت وهي صادقه

إنّ الرِّياضه لا تنصبك للشيب

فأوقع النهى موقع خبر (إنّ). وقال آخر : [الوافر]

٥٧٣- (٢)ألا يا أمّ فارغ لا تلومى

على شىء رفعت به سماعى

وكونى بالمكارم ذكّرني

ودلّى دلّ ماجده صناع

فأوقع الأمر موقع مكان خبر (كان). وقال الراجز :

٥٧٤- (٣)فإنّما أنت أخ لا نعدمه

فأوقع الجمله التي هي «لا- نعدمه» ومعناها الدّعاء موقع الصفه لأخ حملا على المعنى ، كأنه قال : فإنّما أنت أخ ندعو له بأن لا  
يعدم ، وليس يسوغ لمعترض علينا أن يزعم أنّ هذا شىء خصّ به الشعر ، فإنّ ذلك قد جاء فى القرآن والكلام الفصيح ، فمن  
ذلك قول الله تعالى : (قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمِيزْهُ لهُ الرَّحْمَنُ مَيْدًا) [مریم : ٧٥] ، وأجاز النحويون بلا- خلاف بينهم «زيد  
اضربه» و «عمرو لا تشتمه» و «زيد كم مرّه رأيت» و «عبد الله هل أكرمت» وزيد جزاه الله عنى خيرا ، وقد جاء عن العرب عطف  
الفعل الماضى على المستقبل ، والمستقبل على الماضى واسم الفاعل على الفعل المضارع ، والفعل المضارع على اسم الفاعل ،  
وكذلك الفعل الماضى على اسم الفاعل ، كقوله تعالى : (إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ قَرَضًا حَسِينًا) [الحديد : ١٨] ،  
وقال امرؤ القيس : [الطويل]

٥٧٥- (٤)ألا انعم صباحا أيها الرّبع وانطق

[وحدّث حديث الركب إن شئت واصدق]

ص: ٦

---

١- ٥٧٢- الشاهد للجميح الأسدى فى تذكره النحاه (ص ٤٤٥) ، وخزانه الأدب (١٠ / ٢٤٦) ، وسرّ صناعه الإعراب (ص ٣٨٨) ،  
وشرح اختيارات المفصّل (١ / ١٥٣) ، وبلا نسبه فى جواهر الأدب (ص ٢٣٩).



٢- ٥٧٣- البيت الأول بلا نسبه فى لسان العرب (سمع) ، وتاج العروس (سمع) ، والثانى لبعض بنى نهشل فى خزانه الأدب (٩ / ٦٦) ، ونوادى أبى زيد (ص ٣٠) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (١٠ / ٢٤٦) ، والدرر (٢ / ٥٤) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٣٨٩) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٩١٤) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٥٨٤) ، وهمع الهوامع (١ / ١١٣).

٣- ٥٧٤- الشاهد بلا نسبه فى المغنى (ص ٦٤٧).

٤- ٥٧٥- الشاهد لامرئ القيس فى ديوانه (ص ١٦٨).

فعطف الأمر على الدّعاء ، وهذا كثير ، وقد قال سيبويه (١) في باب ما ينصب فيه الاسم لأنّه لا سبيل له إلى أن يكون صفه : «واعلم أنّه لا يجوز : من عبد الله ، وهذا زيد الرجلين الصّالحين ، رفعت أو نصبت ، لأنّك لا تثني إلّا على من أثبتّه وعلمته ، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم ، فتجعلها بمنزله واحده ، وإنّما الصّيغه علم فيمن قد علمته» ، فأبطل جواز هذه المسأله من جهة جمع الصّيغتين ، ولم يبطلها من أجل عطف الخبر على الاستفهام ، ووافق جميع النحويين على هذه المسأله ، وإنّما كان ذلك لأنّ الجمل لا يراعى فيها التّشاكل في المعاني ولا في الإعراب ، وقد استعمل بديع الزمان عطف الدّعاء على الخبر في بعض مقاماته ، وهو قوله (٢) : «ظفرنا بصيد وحيّاك الله أبا زيد» وما نعلم أحدا أنكر ذلك عليه ، وإذا كان التّشاكل يراعى في أكثر المفردات كان أجدر ألّا يراعى في الجمل ، ألا ترى أنّ العرب تعطف المعرب على المبنى والمبنى على المعرب ، وما يظهر فيه الإعراب على ما لا يظهر؟ وفي هذا الموضع شيء يجب أن يوقف عليه ، وذلك أن قول النحويين ، بأنّ الواو تعطف ما بعدها على ما قبلها لفظا ومعنى كلام خرج مخرج العموم ، وهو في الحقيقة خصوص ، وإنّما تعطف الواو الاسم على الاسم في نوع الفعل أو في جنسه لا في كميته ولا كيفيته ، ألا ترى أنّك إذا قلت : ضربت زيدا وعمرا قد يجوز أن تضرب زيدا ضربه واحده وعمرا ضربتين وثلاثا فتختلف الكميتان؟ وكذلك يجوز أن تضرب زيدا جالسا وعمرا قائما فتختلف الكيفيتان ، ويبيّن ذلك قول العرب : إيّاك والأسد ، فيعطفون الأسد على ضمير المخاطب ، والفعل الناصب لهما مختلف المعنى ، لأنّ المخاطب مخوف والأسد مخوف منه ، فجاز العطف وإن اختلف نوعا التخويف ، لأنّ جنس التخويف قد انتظمهما ، ونحو منه قوله تعالى : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) [يونس : ٧١] ، لأنّ الإجماع على الأمر وهو العزم عليه والجمع الذي يراد به ضمّ الأشياء المتفرّقه وإن اختلف نوعاهما فإنّ لهما جنسا يجتمعان فيه ، ألا ترى أنّهما جميعا يرجعان إلى معنى الصّيغتين والانجذاب؟ ألا ترى أنّ من عزم على الشيء فقد انجذب إليه ، وصار كما أنّ الأشياء المتفرّقه إذا جمعت انجذب بعضها إلى بعض وصار كلّ واحد منها إلى الآخر؟ وكذلك قول الشاعر (٣) : [مجزوء الكامل]

يا ليت زوجك قد غدا

متقلدا سيفا ورمحا

ص: ٧

١- انظر الكتاب (٢ / ٥٥).

٢- انظر مقامات الهمداني ، المقامه البغداديه (٢٠).

٣- مرّ الشاهد رقم (١٣٨).

ومعناه : وحاملا- رمحا ، لأنَّ التَّقْلُدَ نوع من الحمل ، ولأجل هذا الذى ذكرناه من حكم العطف بالواو قلنا فى قوله تعالى : (وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَتَيْنِ) [المائدة : ٦] ، فى قراءه من خفض الأرجل : إنَّ الأرجل تغسل والرؤوس تمسح ، ولم يوجب عطفها على الرؤوس أن تكون ممسوحة كمسح الرؤوس ، لأنَّ العرب تستعمل المسح على معنيين :

أحدهما : التَّضْح ، والآخر الغسل ، حكى أبو زيد : تمسحت للصلاه أى : توضأت ، وقال الراجز :

٥٧٦- (١) أشليت عنزى ومسحت قعبى

أراد أنه غسله ليحلب فيه ، فلمّا كان المسح نوعين أوجبنا لكلّ عضو ما يليق به ، إذ كانت واو العطف كما قلنا إنّما توجب الاشتراك فى نوع الفعل وجنسه لا فى كميته ولا فى كميته ، فالنضح والمسح جمعهما جنس الطهارة كما جمع تقلد السيف وحمل الرمح جنس التأهب للحرب والتسلّح ، وهكذا قولنا : بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد ، وإن كان الإخبار والدعاء قد اختلفا فإنهما قد اتفقا فى معنى التقدّمه والاستفتاح أو فى معنى التبرّك والاستنجاح ، فإن قال قائل : قد أنكر النحويون أن يقال : ليت زيدا قائم وعمر بالرفع عطفًا على موضع ليت وما عملت فيه ، وهل ذلك إلّا من أجل اختلاف الجملتين بأن إحداهما تصير خبرا والثانية تمنيا؟ فالجواب : أنّ هذا الذى توهمته لا يصحّ من وجهين :

أحدهما : أن إنكار النحويين العطف على موضع (ليت) ليس من أجل ما ظننته ، وإنّما منعه لأنّ (ليت) قد أبطلت الابتداء فلم تبق له لفظا ولا تقديرا ، ولو كان لليت ومعمولها موضع وعطف عمر عليه لم يكن عطف خبر على تمنّ كما توهمته ، وإنّما كان يكون عطف خبر على خبر لأنّ التمنى إنّما كان لعامل اللفظ دون الموضع لو كان هناك موضع.

والوجه الثانى : أنّ قولنا : ليت زيدا قائم وعمر لا يعدّ جملتين ، وإنّما يعدّ جملة واحده ، لأنّ الخبر الذى كان يتم الجملة الثانى سقط استغناء بخير الاسم الأول ، ولو قلت : ليت زيدا قائم وليت عمرا قائم لكانتا جملتين ، وهذا كقوله : قام زيد وقام عمر ، فيكون الكلام جملتين ، فإذا قلت : قام زيد وعمر صارت جملة واحده ، ويدلّ

ص : ٨

---

١- ٥٧٦- الرجز لأبى نخيله فى لسان العرب (قأب) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (شلا) ، ومجمل اللغة (٣ / ١٧٤) ، ومقاييس اللغة (٣ / ٢٠٩) ، وأساس البلاغه (شلو) ، وتاج العروس (شلا).

على ذلك أنّ النحويين يجيزون : مررت برجل قائم زيد وأبوه ، ولا- يجيزون : مررت برجل قائم زيد وقائم أبوه ، لأنّ الكلام الأوّل جملة واحده ، فاكتفى فيها بضمير واحد يعود إلى الموصوف ، والثانية تجرى مجرى جملتين ، فلا بدّ في كل واحده منهما من ضمير ، وكذلك يجيزون : زيد قام عمر وأبوه ، ولا يجيزون : زيد قام عمر وقام أبوه ، لتعزّي الجملة الواحده من ضمير يعود إلى المبتدأ.

### الكلام في قوله تعالى : ( وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ )

سألت عن قول الله تعالى : ( شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ) [آل عمران : ١٨٣] ، وقلت بأى شىء انتصب «قائما» وما العامل فيه؟ وأين خبر التبرئه من هذه الآية؟ وذكرت أنّ بعض المنتحلين لصناعه النحو أنكروا قولنا : إنّ «قائما» هاهنا منصوب على الحال ، وزعم أنه كفر من قائله ، وإنما قال ذلك فيما يرى لأنّ الحال فيما ذكر النحويون منتقله وفضله فى الكلام ، والقيام بالقسط صفة لله تعالى لم يزل موصوفا بها ولا يزال ، ولا يصحّ فيها الانتقال ، ونحن نربأ بأنفسنا أن نكون ممّن يجهل ما يوصف به الله تعالى فنصفه بما لا يجوز ، أو يغيب عنّا هذا المقدار من علم اللسان ، وإنما أتى هذا المعترض من قلبه بصره بهذه الصناعه وسوء فهمه لباب الحال ، وقد أجبته عن ذلك بما فيه كفايه وإقناع ، وبالله أستعين وعليه أتوكل .

أما خبر التبرئه فى هذه الآية فمحذوف تقديره عند البصريين لا إله فى الوجود إلّا هو ، أو لا إله موجود إلّا هو ، ونحو ذلك من التقدير ، وخبر التبرئه قد يحذف إذا كان فى الكلام دليل عليه ، كقولهم : لا بأس يريدون : لا بأس عليك وكقول عبد يغوث الحارثى : [الطويل]

٥٧٧- (١) فى راكبا إما عرضت فبلغن

ندامى من نجران أن لا تلاقيا

أراد أنه لا- تلاقى لنا ، وقوله : «هو» بدل من موضع لا وما عملت فيه لأنّ التبرئه وما تعمل فيه فى موضع رفع على الابتداء ، وهى فى ذلك بمنزله إنّ وما تعمل فيه ،

ص : ٩

١- ٥٧٧- الشاهد لعبد يغوث بن وقاص فى الكتاب (٢ / ٢٠١) ، وخزانه الأدب (٢ / ١٩٤) ، وشرح اختيارات المفصل (ص ٧٦٧) ، وشرح التصريح (٢ / ١٦٧) ، وشرح المفصل (١ / ١٢٨) ، والعقد الفريد (٥ / ٢٢٩) ، ولسان العرب (عرض) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٢٠٦) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (١ / ٤١٣) ، ورفض المباني (ص ١٣٧) ، وشرح الأشموني (٢ / ٤٤٥) ، وشرح ابن عقيل (ص ٥١٥) ، وشرح قطر الندى (ص ٢٠٣) ، والمقتضب (٤ / ٢٠٤).

فإن قيل : فما الذى يمنع من أن يكون هو الموجود فى الآيه خبر التبرئه ولا يحتاج إلى تكلف هذا الإضمار؟ فالجواب : أن ذلك خطأ من ثلاثه أوجه :

أحدها : أن لا هذه لا تعمل إلا فى النكرات ، فإن جعلت هو خبرها أعملتها فى المعرفه وذلك لا يجوز.

والثانى : أن ما بعد إلاً موجب ولا لا تعمل فى الموجب ، إنما تعمل فى المنفى.

والثالث : أنك إن جعلت هو خبر التبرئه كنت قد جعلت الاسم نكره والخبر معرفه ، وهذا عكس ما توجهه صناعه النحو ، لأن الحكم فى العرييه إذا اجتمعت معرفه ونكره أن تكون المعرفه هى الاسم والنكره الخبر ، فلذلك جعل النحويون الخبر نحو هذا محذوفاً.

وأما قوله تعالى : (قَائِمًا بِالْقِسْطِ) فإنه لا يخلو من أحد ثلاثه أوجه :

١- إما أن يكون منصوباً على المدح والتعظيم.

٢- وإما أن يكون منصوباً على الحال.

٣- وإما أن يكون منصوباً على النعت لإله المنصوب بالتبرئه ، فأما نصبه على المدح والتعظيم فواضح يغنى وضوحه عن القول فيه ، وأما نصبه على الصفه لإله فإن ذلك خطأ ، لأن المراد بالنفى هاهنا العموم والاستغراق ، فإذا جعلت قائماً صفه لإله فإن التقدير : لا- إله قائماً بالقسط إلاً هو ، فرجع النفى خصوصاً وزال ما فيه من العموم وجاز أن يكون ثم إله آخر غير قائم بالقسط ، كما أنك إذا قلت : لا رجل ظريفاً فى الدار إلا زيد ، فإنما نفيت الرجال الظرفاء خاصه وجاز أن يكون هناك رجل آخر غير ظريف ، وهذا كفر صريح ، نعوذ بالله منه.

وأما نصبه على الحال فإنه لا يخلو من أحد أربعة أوجه :

إما أن يكون حالاً من اسم الله تعالى.

وإما أن يكون حالاً من المضمّر.

وإما أن يكون حالاً من المنصوب بأن.

وإما أن يكون حالاً من المضمّر الذى فى خبر التبرئه المقدّر.

فإن جعلته حالاً من اسم الله تعالى فالعامل فيه شهد ، تقديره : شهد الله فى حال قيامه بالقسط أنه لا إله إلا هو وشهدت الملائكه وأولو العلم ، وليس هذا قبيحاً من أجل أنك ذكرت أسماء كثيره وجئت بالحال من بعضها دون بعض ، قال ابن جنى : «ألا ترى أنك لو قلت : جاء زيد راكباً وعمر وخالد ، فجعلت الحال من



بعضهم لجاز باتّفاق»، وإذا جعلت قائما حالا من هو فالعامل في الحال معنى النفي ، لأن الأحوال تعمل فيها المعاني كما تعمل في الظروف ، فيكون التقدير : شهد الله أنّ الرّبوبيه ليست إلّا له في حال قيامه بالقسط ، فهذان الوجهان صحيحان.

فأما كونه حالا من الضمير المنصوب بأنّ أو من الضمير الذي في خبر التبرئه المحذوف فكلاهما خطأ لا يجوز.

أما امتناعه من أن يكون حالا من الضمير المنصوب بأنّ فلعلّتين :

إحدهما : أنّ أنّ المفتوحه تقدّر هي وما عملت فيه بتقدير المصدر ، وما بعدها من اسمها وخبرها صلّه لها ، فإن جعلت قائما حالا من اسمها كان داخلا في الصلّه ، فتكون قد فرّقت بين الصلّه والموصول بما ليس من الصلّه وذلك مستحيل.

والعله الثانيه : أنّك إن جعلته حالا من اسم أنّ لزمك أن تعمل أنّ في الحال ، وأنّ لا تعمل في الأحوال شيئا ولا في الظروف ، فإن قلت : قد قال النابغه الذبياني : [البسيط]

٥٧٨- (١) كأنه خارجا من جنب صفحته

[سُفود شرب نسوه عند مفتأد]

فنصب على الحال من اسم كأنّ وجعل العامل فيها ما في كأنّ من معنى التشبيه ، فهلّا أجزت مثل ذلك في أنّ فالجواب : أنّ ذلك إنّما يجوز عند البصريين في كأنّ وليت ولعلّ خاصّه ، لأنّ هذه الأحرف الثلاثه أبطلت معنى الابتداء ممّا يدخل عليه ، وأحدثت في الكلام معنى التّمنى والترجّى والتشبيه فأشبهت الأفعال ، فإن قيل : فإنّ المفتوحه تدخل على الجمله فتصرفها إلى تأويل المصدر ، ألا- ترى أنّك تقول : بلغني أنّك قائم فيكون معناه : بلغني قيامك؟ فهلّا عملت في الحال ما فيها من تأويل المصدر؟ فالجواب : أنّ ذلك خطأ لأنّ المصدر الذي تقدّر به أنّ المفتوحه إنّما ينسبك منها ومن صلّتها التي هي اسمها وخبرها ، فإذا جعلت قائما حالا- من اسمها كان داخلا في صلّتها ، فيلزمك من ذلك أن يعمل الاسم في نفسه ، وذلك محال ، فلهذا الذي ذكرناه استحال أن ينتصب «قائما» على الحال من اسم أنّ.

فأما امتناعه من أن يكون حالا من الضمير المقدر في خبر التبرئه المحذوف فمن أجل أنّ المراد بالنفي العموم والاستغراق على ما قدّمناه ، فإذا جعلته حالا من

ص: ١١

---

١- ٥٧٨- الشاهد للنابغه الذبياني في ديوانه (ص ١٩) ، وخزانه الأدب (٣ / ١٨٥) ، والخصائص (٢ / ٢٧٥) ، ولسان العرب (فأد) ، وتهذيب اللغة (١٤ / ١٩٦) ، وبلا نسبه في رصف المبانى (ص ٢٢١) ، وكتاب العين (٨ / ٨).

المضمّر الذی فی الخبر المحذوف صار التقدير : لا- إله موجود فی حال قیامه بالقسط إلّا هو ، فیصیر النفی واقعا علی الآلهه القائمین بالقسط دون غیرهم ، ویوهم هذا الكلام أنّ ثمّ إلها غیر قائم بالقسط ، كما أنّک إذا قلت : لا رجل موجود سخیا إلّا زید ، فإنما نفیت الرجال الأسخياء خاصه دون غیرهم ، وهذا کفر ، فصحّ بجمیع ما قدّمناه أنّ قائما لا یصحّ إلّا أن یكون حالا من اسم الله تعالى أو من هو ، فإن قال قائل : فكيف جاز لكم أن تجعلوه حالا من اسم الله تعالى أو من ضمیره ، والحال منتقله وفضله فی الكلام ، وهذه الصفه لم یزل الله تعالى موصوفا بها ولا یزال؟ فالجواب : أنّه لیس كلّ حال منتقله ولا فضله فی الكلام كما زعم هذا الزاعم بل من الأحوال ما لا یصحّ انتقاله ولا یجوز أن یكون فضله ، ألا ترى أن النحویین قد أطلقوا الحال علی أشياء من القرآن وغیره لا یصحّ فیها الانتقال ، كقوله تعالى : (هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا) [فاطر : ٣١] ، (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا) [الأنعام : ١٥٣]؟ والحقّ لا- یفارقه التصديق ، وصرط الله تعالى لا- تفارقه الاستقامه ، وقالوا فی قوله تعالى : (نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا) [البقره : ١٣٣] : أنّه منصوب علی الحال من الله ، وقالوا فی قوله تعالى : (الم ، الله لا إله إلّا هو الْحَيُّ الْقَيُّومُ ، نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ) [آل عمران : ١ - ٣] : إنّها جملة فی موضع الحال من الله ، كأنه قال : الله الحي القيوم نزل عليك الكتاب متوخّدا بالزبويّه ، وأجازوا أيضا أن يكون فی موضع الحال من الضمير فی «نزل» ، وكذلك قول العرب : «ضربى زيدا قائما» ، «وأكثر شربى السويق ملتوتا» ، و«دعوت الله سميعا» ، ونحو ذلك إن تتبعناه ، فإن قال قائل : فكيف صحّ أن تسمى هذه الأشياء حالا وهى غير منتقله والكلام محتاج إليها؟ فالجواب عن ذلك من وجوه كلها مقنع :

أحدها : أنّ الحال شبيهه بالصفه ، والصفه ضربان : ضرب یحتاج إليه الموصوف ولا بدّ له منه ، وذلك إذا التبس بغیره ، وضرب لا یحتاج إليه ، وإنّما یذكر للمدح أو الذمّ أو الترحم ، فوجب أن تكون الحال كذلك.

ومنها : أنّ الشیء إذا وجد فيه بعض خواصّ نوعه ولم یوجد فيه بعضها لم یخرجه عن نوعه نقصان ما نقص منها ، ألا ترى أنّ الرسم له خواصّ تخصّه مثل : التنوين ودخول الألف واللام علیه والنعته والتصغير والنداء؟ ولم یلزم أن توجد هذه الخواصّ كلّها فی جمیع الأسماء ، ولكن حیثما وجدت كلّها أو بعضها حکم له بأنّه اسم ، وكذلك الأحوال فی هذه المواضع فیها أكثر خواصّ الحال وشروطها موجوده فیها ، فلا- یخرجها عن حکم الحال نقصان ما نقص منها ، كما لا یخرج من وما نحوهما عن حکم الأسماء نقصان ما نقصها من خواصّ الأسماء.



ومنها : أنّ النحويين لم يريدوا بقولهم : إنّ الحال فضله في الكلام أنّ الحال مستغنى عنها في كلّ موضع على ما يتوهم من لا دربه له بهذه الصنائه ، وإنّما معنى ذلك أنّها تأتي على وجهين : إمّا أن يكون اعتماد الكلام على سواها والفائده منعقدّه بغيرها ، وإمّا أن تقترن بكلام تقع الفائده بهما معا ولا تقع الفائده بها مجرّده ، وإنما كان ذلك لأنّها لا ترفع ولا يسند إليها حدث واعتماد كل جملة مفيدة إنّما هو على الاسم المرفوع الذي أسند إليه الحدث أو ما هو في تأويل المرفوع ، ولا تنعقد فائده بشيء من المنصوبات والمجرورات حتى يكون معها مرفوع أو ما هو في تأويل المرفوع ، كقولنا : ما جاءني من أحد ، وإنّ زيدا قائم ، فتأمل هذا الموضوع فإنّه يكشف عنك الحيره في أمر الحال وفيه لطف وغموض .

وأما القيام الذي وصف الله تعالى به نفسه في هذه الآيه فليس يراد به المثل والانتساب لأن هذا من صفه الأجسام تعالى الله عن ذلك ، وإنّما المراد بالقيام هاهنا القيام بالأمر والمحافظة عليها ، يقال : فلان يقوم بأمر فلان أي : يعنى به ويهتبل بشأنه ، ومنه قوله تعالى : (الرّجال قوّامون على النّساء) [النساء : ٣٤] ، أي : متكلّفون بأمرهنّ ومعتيّون بشؤونهنّ ، ومنه قول الأعشى : [المتقارب]

٥٧٩- (١) يقوم على الوغم في قومه

فيغفو إذا شاء أو ينتقم

### الكلام في قولنا : يا حليما لا يعجل

سألت وفّقك الله عن قولنا في الدعاء : يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل ويا عالما لا يجهل ، ونحو ذلك من صفات الله تعالى ، وقلت : كيف يصحّ أن يقال في مثل هذا : منادى منكور والقصد به إلى الله تعالى؟ وإن كان معرفه فكيف انتصب وخرج مخرج التنكير؟ وهذا سؤال من لم يتمهّر في معرفه اللسان العربي ، واعتراض من لم يتصوّر غرض هذه الصنائه تصوّرا صحيحا ، وأنا أعلمك لم ذلك وأشرح لك ما التمسته شرحا يسرو عنك ثوب الحيره ، ويزيل عنك عارض هذه الشبهه إن شاء الله تعالى ، فأقول وبالله التوفيق : إنّ الوجه في هذا وما أشبهه من صفات الله تعالى أن يقال فيه : إنه منادى مخصّص ، وهذه عبارته غير معتاده عند النحويين ، وإنما جرت عادتهم في نحو هذا أن يسمّوه المنادى المشبّه بالمضاف والمنادى الممتول أي الممتول ، من قولك مطلت الحديده إذا مددتها ، ومنه اشتقّ المطل في الوعد ، ومعنى

ص: ١٣

قولنا : إنه منادى مخصّص أنّ حليما وجوادا وعالما ونحوها صفات يوصف بها البارى جلّ جلاله ويوصف بها المخلوقون ، وهى وإن اتّفتت ألفاظها متباينه فى المعانى ، كما أنّ إذا قلنا فى البارى تعالى : إنه سميع بصير ، وقلنا فى زيد : إنه سميع بصير ، فالمعنى مختلف وإن اتفقت العبارة ، لأنّ زيدا سميع بأذن بصير بحدقه لأنّه ذو جوارح وأبعاض ، والله تعالى منزّه عن مثل هذه الصفات ، جلّ عمّا يصفه به الجاهلون وتقّدس ممّا يقول فيه المبطلون ، وإنما نريد بقولنا فيه : إنه سميع وإنه بصير أنّه لا يغيب عنه شيء من خلقه وإنه مشاهد لجميع حركاتهم وأعمالهم ، لا يخفى عنه مثقال الدّره ، ولا يغيب عنه ما تجنّه الصدور ويختلج به الضمير ، ولذلك إذا قلنا : إنّ زيدا حيّ فإنّما نريد بذلك أنّ له نفسا حسّاسه مقترنه بجسم ، وإذا قلنا فى البارى تعالى : إنه حيّ فإنّما نريد بذلك أنّه مدرك للأشياء ، ويجوز أن يراد بذلك أنّه موجود لم يزل ولا يزال ، والعرب تسمى الوجود حياه والعدم موتا ، فيقولون للشمس ما دامت موجوده حيّه ، فإذا عدت سمّوها ميتّه ، قال ذو الرمه : [الطويل]

٥٨٠- (١) فلما رأين الليل والشمس حيّه

حياه الذى يقضى حشاشه نازع

شبه الشمس عند غروبها بالحيّ الذى يوجد بنفسه ، وقال آخر يصف النار : [الطويل]

٥٨١- (٢) وزهراء إن كفتها فهو عيشها

وإن لم أكفنها فموت معجل

فجعل وجود النار حياه وعدمها موتا ، ولم نرد بإنشاد هذين البيتين تمثيل حياه البارى تعالى بالحياه المذكوره فيهما لأنّ ما ذكره الشاعران من ذلك مجاز واستعاره وحياه البارى تعالى وجميع صفاته حقائق لا تشبّه بشيء من صفات المحدثات ولا تكيف ، وإنّما تؤخذ توقيفا وتسليما لا قياسا ، وقد اجتمع العارفون بحدود الكلام على أنّ الاشتراك فى الأسماء لا يوجب التشابه بين المسمّيات بها ، وإنّما تشبّه الأشياء باتفاقها فى المعانى لا فى الألفاظ ، وليس بين البارى تعالى وبين مخلوقاته اشتباه فى معنى من المعانى ، فإذا أرادوا أن يجعلوا هذه الصفات مختصّه به تعالى زادوا عليها ألفاظا تخصّصها وتجعلها مقصوره عليه ، فقالوا : يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل ، ويا عالما لا يجهل ، ونحو ذلك ، فصارت هذه الصفات خاصه لا يصح أن يوصف بها غيره ، لأنّ كلّ حليم فلا بدّ له من طيش وهفوه ، وكلّ جواد فلا بدّ له من بخل وعله ،

ص: ١٤

١- ٥٨٠- الشاهد لدى الرمه فى ديوانه (ص ٨٠١) ، وأساس البلاغه (حشش) ، وتاج العروس (شرق) ، والعمده (١ / ٢٧٥).

٢- ٥٨١- البيت بلا نسبه فى أمالى القالى (٢ / ٨٨).

وكل عالم فلا- بدّ له من جهل وحيه ، فأما الحلم المحصن الذى لا يلحقه طيش والجدد المحصن الذى ليس فيه بخل والعلم المحصن الذى لا يقترن به جهل فإنها صفات خاصه به تعالى لا حظّ فيها لغيره ، وهذه الزيادة التى زیدت عليها فى موضع نصب على الصفه ، كأنه قيل : يا حلیمًا غير عجول ، ویا جوادًا غير بخیل ویا عالمًا غير جهول ، فالفائده فى هذه الألفاظ المزیده على هذه الأسماء ما ذكرناه من التخصیص .

فإن قال قائل : فقد علمت أنا إذا قلنا : يا حلیم ویا جواد ویا عالم فقد فهم أنّ هذه الصفات مخالفه لصفات البشر ، فإذا كان ذلك مفهومًا من أنفس هذه الصفات فما الفائدة فى زیاده هذه الألفاظ عليها؟ فالجواب : أنّ الفائدة فى ذلك أنّا إذا قلنا : يا حلیم ویا جواد ویا عالم فإتّما يقع التباين والخلاف بالمعنى لا بالألفاظ ، وإذا قلنا : يا جوادًا لا یبخل ویا حلیمًا لا یعجل ویا عالمًا لا یجهل وقع التباين والخلاف بالمعنى والألفاظ معًا ، وإذا انفصل الشیئان لفظًا ومعنى كان أبلغ فى التباين من أن ینفصلا معنى لا لفظًا ، ویدلّك على أنّ الغرض فى ذلك ما ذكرته قول عطاء الخراسانى فى «بسم الله الرحمن الرحیم» : «كان البارئ تعالى یوصف بالرحمن ، فلمّا تسمّى به المخلوقون زید علیه الرحیم» ، فهذا نصّ جلیّ على أنّهم قصدوا تخصیصه تعالى بلفظ لا یوصف به سواه ، ولذلك قال المفسرون فى «الله» : إنه اسم ممنوع ، فلاجل هذا قلنا : إن مثل هذا ینبغى أن یقال فىه : منادى مخصّص ، وإنما وجب أن ینتصب هذا النوع من المناديات وإن كان غیر منكور لأنّ اللفظ الأوّل لمّا كان محتاجًا إلى اللفظ الثانى لأنّه الذى یتّم معناه ویخصّصه أشبه المنادى المضاف الذى لا یتّم إلّا بالمضاف إليه فانتصب كانتصابه ، وصار بمنزله قولك : يا خیرا من زید ویا ضاربا رجلا ، ولذلك سمّی النحویون هذا النوع المنادى المشبه بالمضاف .

وأما قولی : إن هذا سؤال من لم یتمّهّر فى معرفه اللسان العربى واعتراض من لم یتصوّر هذه الصناعه تصوّرًا صحیحًا فإنما قلت ذلك لأیّن هذا السؤال یدلّ على أنّ صاحبه یعتقد أنّ كلّ منادى معرفه غیر مضاف مرفوع رفع بناء فى كلام العرب ، وليس كذلك لأنّ المنادى فى كلام العرب ینقسم إلى أربعة أقسام :

منادى منكور نحو : یا رجلا ، ومنادى مضاف نحو : یا عبد الله ، ومنادى مفرد وهو نوعان :

أحدهما : ما كان معرفه قبل النداء ، نحو : یا زید .

والثانى : ما كان قبل النداء نكره وتعرف فى النداء بإقبال المنادى علیه واختصاصه إیّاه بالنداء دون غیره ، نحو : یا رجلا .

والقسم الرابع : هو المنادى المشبه بالمضاف ، وهو الذى لا يستقل بنفسه ويفتقر إلى ما يتمه ، كقولك يا خيرا من زيد ويا ضاربا رجلا ، وكرجل سمّيته ثلاثة وثلاثين ، فإنك تقول : يا ثلاثة وثلاثين فإن قلت : كيف يكون قولنا : يا خيرا من زيد ويا ضاربا رجلا معرفه وقد خرج بلفظ النكرة؟ قلت : فإن تعرفه يكون على وجهين :

أحدهما : أن تسمى بذلك رجلا فيصير قولك : يا خيرا من زيد ويا ضاربا رجلا بمنزله قولك : يا زيد ويا عمرو ونحوهما من الأسماء المختصه.

والوجه الثانى : أن تقبل بنداكك على رجل معين تختصه من جميع من حضرتك ، فيصير قولك : يا خيرا من زيد ويا ضاربا رجلا بمنزله قولك : يا رجل لمن تقبل عليه.

فهذا ما عندى فى جواب ما سألت عنه ، وبالله التوفيق.

### سؤال العضد وجواب الجاربردى وردّ العضد على الجاربردى

وانتصار ولد الجاربردى لأبيه على العضد (١)

كتب العضد مستفتيا علماء عصره : يا أدلاء الهدى ومصايح الدّجى حياكم الله ويياكم ، وألهمنا الحقّ بتحقيقه وإياكم ، ها أنا من نوركم مقتبس وبضوء ناركم للهدى ملتمس ، ممتحن بالقصور لا ممتحن ذو غرور ، ينشد بأطلق لسان وأرقّ جنان : [المتقارب]

٥٨٢- ألا قل لسكان وادى الحمى

هنيئا لكم فى الجنان الخلود

أفيضوا علينا من الماء فيضا

فنحن عطاش وأنتم ورود

قد استبهم قول صاحب (الكشاف) (٢) أفيضت عليه سجال الألفاظ : (من مثله) (٣) [البقره : ٢٣] متعلق بسوره صفه لها ، أى : بسوره كائنه من مثله ، والضمير لما نزلنا أو لعبدنا ، ويجوز أن يتعلّق بقوله : فأتوا ، والضمير للعبد حيث جوّز فى الوجه الأول كون الضمير لما نزلنا تصرّحا وخطره فى الوجه الثانى تلويحا ، فليت شعرى ما الفرق بين فأتوا بسوره كائنه من مثل ما نزلنا ، وفأتوا من مثل ما نزلنا بسوره ،

ص: ١٦

١- انظر طبقات الشافعيه الكبرى (١٠ / ٤٧).

٢- انظر الكشاف (١ / ٢٤١).

٣- الآيه (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ).

وهل ثم حكمه خفيّه أو نكته معنويّه أو تحكّم بحت؟ بل هذا مستبعد في مثله ، فإن رأيتم كشف الرّيبه وإماطه الشّبهبه والإنعام بالجواب ، أثبتتم أجزل الأجر والثّواب.

جواب الجاربردى : فكتب العلّامه فخر الدين الجاربردى وعقّد ، تمّنّى الشعور معلّقا بالاستعلام لما وقع بالدّخيل مع الأصيل الأدخل فى الإبهام ، أشعر بأنّ المتمنّى تحقّق ثبوت شىء ما منها والانتفاء رأسا ، ولا يستراب أن انتفاء الفائده اللفظيه والفائده المعنويه يجعل التخصيص تحكّما سادجا فإن رفع الإبهام ينصب البعض للتكثير الثانى خبر ما فما مغزى التخصيص على البيان فاضرب عن الكشف صفحا مجانبيا الاستدراك كما فى الاستكشاف ، وإن ريم ما يعنى بالتحقيق فيه والأخصّ فى الاستعمال فزيغ الدّاله لا- زله خبير كعثره عثارها للدخل بمنزله فى أنزلنا أولا بشهاده الدّغدغه لعثوره عليها فى أنزلنا ثانيا ، والتبيين جنس التعيين ، فإنها من بنات خلعت عليهنّ الثياب ثم فنتهنّ وحثوت عليهنّ التراب : [الطويل]

٥٨٣- (١) فبح باسم من تهوى ودعنى من الكنى

فلا خير فى اللذات من دونها ستر

[الكامل]

٥٨٤- (٢) إنى امرؤ أسم القصائد للعدى

إنّ القصائد شرّها أغفالها

ردّ العضد : فكتب العضد على الجواب : أقول وأعوذ بالله من الخطأ والخطل ، وأستعفيه من العثار والزّلل : الكلام على هذا الجواب من وجوه :

الأول : أنّه كلام تمجّه الأسماع وتنفر عنه الطّباع ، ككلمات المبرسم غير منظوم ، وكهذيان المحموم ليس له مفهوم ، كم عرض على ذى طبع سليم وذهن مستقيم فلم يفهم معناه ولم يعلم مؤدّاه ، وكفى وكيلا بينى وبينك كل من له حظّ من العرييه وذكاء ما مع الممارسه لشرط من الفنون الأدبيه.

الثانى : لما أجمل الاستفهام لشده الإبهام فسّيره بما لا يدلّ عليه بمطابقه ولا بتضمّن ولا بالتزام ، وحاصله أنّ ثبوت أحد الأمرين هاهنا محقّق ، وإنما التردّد فى التّعيين ، فحقيق بأن يسأل عنه بالهمزه مع (أم) دون هل مع أو ، فإنّه سؤال عن أصل الثبوت.

الثالث : أنّا لا نسلم تحقّق أحد الأمرين حقيقه لجواز أن لا يكون لحكمه خفيّه

ص: ١٧

١- ٥٨٣- البيت لأبى نواس فى ديوانه (ص ٢٨).

٢- ٥٨٤- الشاهد بلا نسبه فى أساس البلاغه (غفل) و (وسم) ، ولبشامه بن الغدير فى شرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ٣٩٤).

ولا نكته معنويه ، بل لأمر بيّن في نفسه على السائل أو لشبهه قد تخايلت للحاكم وتضمحلّ بتأمل ، فلا يكون تحكّماً بحتاً ، ولئن سلّمنا الحصر فلم لا يجوز أن يتجاهل السائل تأدّباً واعترافاً بالقصور وتجنّباً عن التّيه والغرور؟.

الرابع : أنّ (أو) هذه هي الإضراييه؟ أفهذا باعه في الوجوه العرييه؟ فأين أنت من قولهم : لا- تأمر زيدا فيعصيك أو تحسبه غلامك وأقلّ خدامك أو لا تدري من أمامك؟ أبعد ما أذبت نفسك ليلا ونهارا في شعب من العرييه مذ نيظت بك العمائم إلى أن اشتعل الرأس شيئا يخفى عليك هذا الجليّ الظاهر الذي هو مسطور في الجمل لعبد القاهر؟.

الخامس : هب أنّ هذا خطأ صريح ، ألا- يمكن أن تتحمّل له محملا صحيحا أليس المقصود هنا كالصبح يتبّلعج و كالنار في حندس الظلم على رأس العلم تؤجّج؟ فماذا كان لو اشتغلت بعد ما يغنيك من الجواب وتنطق (١) بفضل الصواب بما لا يعينك من التخطئه في السؤال؟

السادس : قد أوجب الشرع ردّ التحيّه والسلام ، وندب إلى التلطف في الكلام ، فمن يؤفك فقد اقترف الإثم واستحقّ الدّم وأساء الأدب وتجنّب الأمم ، وأشعر بأنّه ليس له من الخلق خلاق ، ولم يرزق متابعه من بعث لتتميم مكارم الأخلاق.

السابع : أنّه أعرض عن الجواب ، وزعم أنّه من بنات خلع عليهنّ الثياب وحتى عليهنّ التراب ، فإن كان حقّا فلا ريب في أنّها تكون ميّته أو باليه ، ومع هذا فمصدق كلامه أن ينبش عنها أو أن يأتي بمثلها فرى ما هيّه؟

الثامن : أنّ السؤال لم يخصّ به مخاطب دون مخاطب ، بل أورد على وجه التعميم والإجمال مرعيّا فيه طريق التعظيم والإجلال موجّها إلى من وجه إليه ، ويقال : مصدّق أنت من أدلاء الهدى ومصاييح الدّجى ، فأنتى رأى نفسه أهلا للخطاب معيّنا للجواب؟ وهلما دراه عن نفسه معرفه بقدره وعلما بغوره ، ومحافظه على طوره إلى من هو أجلّ منه قدرا وأنور بدرا في هذه البلده من زعماء التحرير وفحوله النحارير الذين لا يفوتهم سابق ولا يشقّ غبارهم لاحق.

وإن كان لا- يرى فوقه أحدا فإنه للعمه والعمى والحماقه العظمى ، ومالداء التّوك من دواء ، وليس لمرض الجهل المركب من شفاء.

التاسع : البليغ من عدّت هفواته والجواد من حصرت كبواته وأمّيا من لا- يأمن مع الدّعدعه سوء العثار ، ويحتاج إلى من يقود عصاه في ضوء النهار ، فإذا سابق في

المضمار العتاق الجياد وناضل عند الرّهان ذوى الأيدى الشّداد ، فقد جعل نفسه سخره للسّاخرين وضحكه للضحّاحين ، ودريّه للطاعنين وغرضا لسهام الرّاشقين.

العاشر : أظنّك قد غرّك رهط احتفّوا من حولك ، وألقوا السّمع إلى قولك ، يصدّقونك في كلّ هذر ويصوّبونك في كلّ ما تأتي وتذر ، ولم تمرّ بقراع الأبطال اللهميم ، ولم تدفع إلى جدليّ مباحك يعركك عرك الأديم ، فظننت بنفسك الظّنون ، ورسخ في دماغك هذا الفنّ من الجنون ولم ترزق أدبيا ولا ناصحا لبيبا. [الطويل]

٥٨٥- (١) فما كلّ ذى نصح بمؤتيك نصحه

وما كلّ مؤت نصحه بليب

فها أنا أقول لك قول الحق الذى يأتى فى غير نفس أبيه ، ولا يصرفنى عنه هوى ولا عصبية ، فاقبل النصيحة وأتق الفضيحة ، ولا ترجع بعد إلى مثل هذا ، فإنه عار فى الأعقاب ، ونار يوم الحساب ، هداك الله وإيانا سبيل الرشاد. انتهى.

### انتصار إبراهيم ولد الجاربردى لأبيه

وقد تصدّى إبراهيم ولد الجاربردى لنصره والده فى رساله سماها : «الصّارم فى قطع العضد الظالم». فقال :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وبه نستعين ، والعاقبه للمتّقين ، ولا عدوان إلّا على الظالمين ، والصّلاه والسّلام على خاتم النبيين وإمام المرسلين سيّدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد : فيقول الفقير إلى الله تعالى إبراهيم الجاربردى :

بينما كنت أقرأ كتاب الكشاف فى سنه ستين وسبعمائه بين يدي من هو أفضل أهل الزمان ، لا بالدعاوى بل هو باتفاق أهل العلم والعرفان ، أعنى من خصّه الله تعالى بأوفر حظّ من العلى والإحسان ، مولانا وسيّدنا الإمام العالم العلّامة شيخ الإسلام والمسلمين ، الدّاعى إلى ربّ العالمين ، قانع المبتدعين وسيف المناظرين ، إمام المحدثين حجه الله على أهل زمانه ، والقائم بنصره دينه فى سرّه وإعلانه بقلمه

ص: ١٩

١- ٥٨٥- الشاهد لأبى الأسود الدؤلى فى ديوانه (ص ٤٥) ، والحيوان (٥ / ٦٠١) ، وشرح أبيات سيويه (٢ / ٤٣٨) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٦٣٦) ، ولأبى الأسود أو لمودود العبرى فى شرح شواهد المغنى (ص ٥٤٢) ، وبلا نسبه فى الدرر (٥ / ٢٦٦) ، والكتاب رقم الشاهد (١٠٤٣) ، ومغنى اللبيب (ص ١٩٨) ، وهمع الهوامع (٢ / ٩٥).

ولسانه ، خاتمه المجتهدين برکه المؤمنين أستاذ الأستاذين قاضى القضاء تاج الدين عبد الوهاب السبكي ، لا زالت رباع الشّرع معموره بوجوده ورياض الفضل مغموره بوجوده ، ويرحم الله عبدا قال : آمينا ، إذ وصلت إلى قوله تعالى : (فَأْتُوا بِسُورِهِ مِنْ مِثْلِهِ) [البقره : ٢٣] فرأيت عند بعض من الفضلاء الحاضرين شيئا من كلام القاضى عضد الدّين الشيرازى على كلام والدى الذى كتبه على سؤاله المشهور عن الفرق بين (فأتوا بسوره كائنه من مثل ما نزلنا) و (فأتوا من مثل ما نزلنا بسوره) ، فأخذت منه رجاء أن أطلع على بدائع من رموزه ، وودائع من كنوزه ، فوجدته قد فطم عن ارتضاع أخلايف التحقيق ، وحرّم عن الاغتراف من بحر التدقيق ، جعل الإيراد عنادا ، والمنع ردعا ، والرّدّ صدّا ، والسؤال نضالا والجواب عيّابا فركب متن عمياء وخطب خطب عشواء وقال ما هو تقوّل واقتراء ، وكلام والدى عنه براء ، كأنه طبع على اللّفاء أو جبلت طينته من المرء ، فمزج الشّهد بالسّم وأكل الشعير وذمّ ، فأضحكت حرکه البهيمه فى استيفاء القصاص ، فكتبت هذه الرساله المسّماه بالسيف الصّارم فى قطع العضد الظالم ، ولأجازيئه عن حسناته العشر بأمثالها ، قال الله تعالى : (وَلَمَنِ اتَّبَعَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ) [الشورى : ٤١] وقال تعالى : (وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ) [المائده : ٤٥] ، وجراحه اللّسان أعظم من جراحه السّنان ، قال الشاعر : [الوافر]

٥٨٦- (١) جراحات السّنان لها التّنام

ولا يلتام ما جرح اللّسان

وقال آخر : [الهزج]

٥٨٧- (٢) وبعض الحلم عند الجبه

ل للذّله إذعان

وفى الشّرّ نجاه حى

ن لا ينجيك إحسان

وقال آخر : [البسيط]

٥٨٨- (٣) لا تطمعوا أن تهينونا ونكرمكم

وأن نكفّ الأذى عنكم وتؤذونا

وأسأل الله التوفيق ، وييده أزّمه التحقيق ، أقول : أيّها السائل رحمك الله ، أمّا

ص : ٢٠



٢- ٥٨٧- البيت الأول للفند الزمّاني في أمالي القالي (١ / ٢٦٠) ، وحماسه البحترى (ص ٥٦) ، وخرانه الأدب (٣ / ٤٣١) ،  
والدرر (٥ / ٢٥٠) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٩٤٤) ، والمقاصد النحويه (٣ / ١٢٢) ، وبلا نسبه في شرح الأشموني (٢ / ٣٣٨) ،  
وهمع الهوامع (٢ / ٩٣).

٣- ٥٨٨- البيت للفضل بن العباس بن عتبه بن أبي لهب في الأضداد (ص ٤٨) ، والمؤتلف والمختلف (ص ٤١) ، والخرانه (٣ /  
٥٢١).

قولك في الجواب : إنه كلام تمجّه الأسماع وتنفر عنه الطباع إلى آخره ، فنقول بموجبه : لكن بالنسبه إلى من كانت حاسته غير سليمة أو سدّ عن الإصاخه إلى الحقّ سمعه وأبى أن ينطق به لسانه ، وهذا قريب ممّا حكى الله سبحانه وتعالى عن الكفار المعاندين : (وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّهِ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ) [فصلت : ٥] ، وقولك : «كم عرض على ذى طبع سليم وذهن مستقيم فلم يفهم معناه ولم يعلم مؤداه» نقول : هذا كلام متهافت ، إذ لو كانوا ذا طبع سليم وذهن مستقيم لفهموا معناه وتفطنوا لموجبه ومقتضاه ، فإنّ ذا الطبع السليم من يدرك اللّمحه وإن لطف شأنها ، ويتنبه على الرّمزه وإن خفى مكانها ، ويكون مسترسل الطبيعه منقادها مشتعل القريحه وقّادها ، ولكنهم كانوا مثلك كزّا جاسيا وغلظا جافيا غير داربين بأساليب النظم والنثر ، غير عالّمين كيف يرتّب الكلام ويؤلّف وكيف ينظم ويرصف (أمّ تحسّب أنّ أكثرهم يشيّمعون أو يعقلون ، إنّ همّ إلّا كالأنعام بل هم أضلّ سبيلاً) [الفرقان : ٤٤] أما سمعت قول بعض الفضلاء : [البسيط]

٥٨٩- (١) على نحت القوافي من معادنها

وما على إذا لم تفهم البقر

أو نقول : فرضنا أنّهم كما زعمت ذوو فهم سليم وطبع مستقيم ، لكنهم ما اشتغلوا بالعلوم حقّ الاشتغال ، فأين هم من فهم هذا المقال؟ أما سمعت قول من قال : [الكامل]

٥٩٠- لو كان هذا العلم يدرك بالمنى

ما كان يبقى في البريه جاهل

وقول الآخر : [البسيط]

٥٩١- (٢) لا تحسب المجد تمرا أنت آكله

لن تبلغ المجد حتّى تلعق الصبرا

ومع أنّ هذه الغوامض كما نبه عليه الزمخشري لا- يكشف عنها من الخاصّه إلّا أوحدهم وأخصّهم وإلّا واسطتهم وفصلهم ، وعامتهم عماه عن إدراك حقائقها بأحداهم عناه في يد التقليد لا يمنّ عليهم بجزّ نواصيهم وإطلاقهم ، هذا مع أنّ مقامات الكلام متفاوتة ، فإنّ مقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواه ، وخطاب الذكوى يباين خطاب الغبى ، فكما يجب على البليغ في موارد التفصيل والإشباع أن

ص: ٢١

١- ٥٨٩- الشاهد للبحترى في ديوانه (ص ٩٥٥) ، والموازنه بين أبى تمام والبحتري (١ / ٣٠٣) ، والدرر (٢ / ٢٢٢).

٢- ٥٩١- البيت بلا نسبه في شرح ديوان الحماسه للمرزوقى (١٥١٢).

يفصل ويشيع فكذلك الواجب عليه في خطاب الإجمال أن يجمل ويوجز ، أنشد الجاحظ : [الكامل]

٥٩٢- (١) يرمون بالخطب الطوال وتاره

وحي الملاحظ خيفه الرقباء

وأئمه صناعه البلاغه يرون سلوك هذا الأسلوب في أمثال هذه المقامات من كمال البلاغه وإصابه المحرّ ، فنقول : إنما أوجز الكلام وأوهم المرام اختبارا لتبّهك أو مقدار تبّهك ، أو نقول : عدل عن التصريح احترازا عن نسبة الخطأ إليك صريحا ، والعدول عن التصريح باب من البلاغه يصار إليه كثيرا وإن أورت تطويلا ، ومن الشواهد لما نحن فيه شهاده غير مردوده روايه صاحب المفتاح عن القاضي شريح (٢) «أن رجلا أقرّ عنده بشيء ثم رجع ينكر ، فقال له شريح : شهد عليك ابن أخت خالك ، آثر شريح التطويل ليعدل عن التصريح بنسبه الحماقه إلى المنكر ، لكون الإنكار بعد الإقرار إدخالا للعنق في ربه الكذب لا محاله».

وأما قولك : «ثانيا : فسّره بما لا يدلّ عليه بمطابقه ولا بتضمّن ولا بالتزام» ثم تقول : «حاصله كذا» فنفت أول الدلالات ، ثم أثبت ثانيا له معنى وذكرته ، فأنت كاذب إما في الأول أو الثاني ، وأيضا قد قلت : «أولا : إنه كهذيان المحموم ليس له مفهوم ، ثم قلت : حاصله كذا ، فقد أدخلت عنقك في ربه الكذب ، اتق الله فإنّ الكذب صغيره والإصرار عليها كبيره ، والمعاصي تجرّ إلى الكفر ، قال الله تعالى : (ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوْىَ أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ) [الروم : ١٠] ، ثم إنّ قولك : «حاصله أنّ ثبوت أحد الأمرين هاهنا متحقّق ، وإنما التردّد في التعيين ، فحقيق أن يسأل عنه بالهمزه مع أم دون هل مع أو ، فإنّه سؤال عن أصل الثبوت» يوهم أنّك الذى استنبطت هذا المعنى من كلامه وفهمته منه ، وليس كذلك ، بل لما بلغك هذا الجواب بقيت حائرا مليا لا تفهم مراده ولا تعرف معناه ، وكنت تعرّضته على من زعمت أنّهم كانوا ذا طبع سليم وفهم مستقيم ، فما فهموا معناه وما عثروا على مؤداه ، فصرت ضحكك للضحاكين وسخره للساخرين ، فلما حال الحول وانتشر القول جاء ذاك الألعى أعنى الشيخ أمين الدين حاجى ددا وتمثّل بين يدي والدى وقال كما قلت : [المتقارب]

ص : ٢٢

١- ٥٩٢- الشاهد لأبى دؤاد بن حريز الإيادى فى البيان والتبيين (١ / ١٥٥) ، ولأبى داود بن جرير فى زهر الآداب (١ / ٩٦) ، وبلا نسبه فى الصناعتين (ص ١٩٨).

٢- انظر مفتاح العلوم (ص ٩٧).

فنحن عطاش وأنتم ورود

فقرأ عليه قراءه تحقيق وإتقان وتدقيق ، فلما كشف له الوالد الغطاء ظهر له أنّ كلامك كان كسرأب بقيعه يحسبه الظمان ماء ، فجاء إليك وأفرغ في صماخيك ، وأقر عينيك ، فكان الواجب عليك أن تقول : صاحبه كذا على ما فهمته من بعض تلامذته ، لئلا يكون انتحالا- ، فإن ذلك خيانه ، والله لا يحب الخائنين ، فإن كبرت وجعلتني من المدعين فقل : فأت بآيه إن كنت من الصادقين فقلت : أما بالنسبه إلى الآخره فكفى بالله شهيدا بيننا وبينكم ، وأما بالنسبه إلى الدنيا ففضلاء التبريزيين ، فإنهم عالمون بالحال عارفون بالأمر على هذا المنوال ، ولهذا ما وسعك أن تكتب هذه الهدايات وأنت في تبريز مخافه أن تصير هزأه للساخرين وضحكه للناظرين ، بل لما انتقلت إلى أهل بلد لا يدرون ما الصحيح تكلمت بكل قبيح ، لكن وقعت فيما خفت منه .

وأما قولك : «ثالثا : لا نسلم تحقق أحد الأمرين حقيقه إلى آخر ما قلتم» فكله مخالف للظاهر ، والأصل عدمه ، وتحقيق الجواب فيه يظهر ممّا أذكره في آخر الجواب الرابع .

وأما قولك : «رابعا : إنّ أو هذه أهى الإضرابيه؟ أفهذا باعك في الوجوه الإعرابيه؟» فنقول : أولا : لا شك أنك عند تسطير هذا السؤال ما خطر لك هذا بالبال بل لما اعترض عليك تمحلت هذا بالقال ، وثانيا : المثال الذي ذكرته غير مطابق لكلامك ، لو فرضنا أنه من كلام الفصحاء ، وثالثا : أنه لا يستقيم أن تكون «أو» في كلامك للإضراب لفوات شرطه ، فإنّ إمام هذا الفن سيبويه إنّما أجاز أو الإضرابيه بشرطين : أحدهما : تقدّم نفى أو نهى . والثاني : إعادة العامل ، نحو : ما قام زيد أو ما قام عمر ، ولا يقم زيد أو لا يقم عمر ، ونقله عنه ابن عصفور ، هكذا مذکور في (مغنى اللبيب عن كتب الأعراب) ، ثم قال مصنفه ابن هشام المصري (١) : «ومما يؤيد نقل ابن عصفور أنّ سيبويه قال (٢) في : (وَلَا تُطْعَمُ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا)

[الإنسان : ٢٤] : ولو قلت : أو لا تطع كفورا انقلب المعنى ، يعنى أنه يصير إضرابا عن النهى الأول ونهيا عن الثاني فقط . انتهى .

فلا يمكن حمل أو في كلامك على الإضراب ، فظهر من القصير باعه في علم

ص : ٢٣

١- انظر مغنى اللبيب (ص ٦٧).

٢- انظر الكتاب (٣ / ٢٠٨ ، ٢١٣).

الإعراب ، أمثلك يعرض بهذا لمن كان أدنى تلامذته فارسا في علم الإعراب مقدما في حمله الكتاب؟ لكن نحوك انحصر في الجمل الذي صنف لصبيان الكتاب ، وحرمت من الكنوز التي أودعها سيويه في هذا الكتاب ، ثم على تقدير إتيان أو للإضراب مطلقا كما ذهب إليه بعضهم لا يندفع الإيراد ، لأن من شرط ارتفاع شأن الكلام في البلاغ صدوره من بليغ عالم بوجه البلاغ بطرق حسن الكلام ، وأن يكون السامع معتقدا أن المتكلم قصد هذا في تركيبه عن علم منه ، لا أنه وقع اتفاقا بلا شعور منه ، فإنه إذا أساء السامع اعتقاده بالمتكلم ربما نسبه في تركيبه ذلك إلى الخطأ ، وأنزل كلامه منزله ما يليق به من الدرجة النازله ، ومما يشهد لذلك ما نقل صاحب (المفتاح) (١) عن علي رضي الله عنه أنه كان يشيع جنازه ، فقال له قائل : من المتوفى؟ بلفظ اسم الفاعل سائلا- عن المتوفى ، فلم يقل : فلان ، بل قال : الله تعالى ، ردًا لكلامه عليه بخطأ أو متبها له بذلك ، على أنه كان يجب أن يقول : من المتوفى بلفظ اسم المفعول ، ويقال : إن هذا الواقع كان أحد الأسباب التي دعت إلى استخراج علم النحو ، فأمر أبا الأسود الدؤلي بذلك ، ولا شك أنه يقال : توفى على البناء للفاعل أى : أخذ ، وحينئذ يكون كناية عمّن مات ، بمعنى أن الميت أخذ بالتمام مدّه عمره فمات ، فالمتوفى هو الميت بطريق الكناية ، ويقال : توفى على البناء للمفعول أى : أخذ روحه ، وحينئذ يكون الميت هو المتوفى حقيقه ، والمتوفى هو الله ، ولما سأل من هو من الأوساط من على عن الميت بلفظ المتوفى الذى هو من تركيب البلغاء أجابه بما يليق به : إن المتوفى هو الله تعالى ، وفيه بيان أنه يجب أن يقول : من المتوفى بلفظ اسم المفعول الذى يليق به ، كما تقوله الأوساط لأنه لا يحسن الكنايه.

وإذا سمعت ما تلونا عليك وتأمّلت المقصود من إيرادنا هذا الكلام عليك تتيقن الجواب عن الثالث والرابع فى ذهنك اليقين الجلي.

وأما قولك : «خامسا : هب هذا خطأ صريحا ، أليس المقصود هنا كالصّبح فما كان لو اشتغلت بالجواب» فنقول : الجواب عليه من وجهين :

أحدهما : أنّ الأئمة قد صرحوا بأنّه لا يكتب على الفتوى إلّا بعد تصحيح السؤال.

والثانى : أنّه يحتمل أن يكون قد أحسن الظنّ فى حقك بأنّ مثل هذا لا يخفى

ص : ٢٤

١- انظر مفتاح العلوم للسكاكي (ص ١٢٢).

عليك ، ومع ذلك يكون قد خطر له أنك قد فعلت هذا امتحانا ، هل يتفطن أحد لتركيبك أم لا؟ فعلى هذا كيف يتعدى عن التنبيه على المقصود؟.

وأما قولك : «سادسا : قد أوجب الشرع ردّ التحية ، فالجواب عنه أيضا من وجهين :

أحدهما : أنّ الواجب هو الردّ لا الكتابة ، فيحتمل أن يكون قد ردّ بلسانه وما كتب ، وما أعرف أحدا من الأصحاب قال بوجوب الكتابة ، أو ما سمعت ما أجاب به الفضلاء ، عن المزنيّ حيث قيل : إنّه لم يكتب أول (المختصر) (١) بسم الله الرحمن الرحيم؟.

والثاني : فإنّك زعمت في الوجه الثامن أنك ما خصصته بالسؤال ، بل أوردت على وجه التعميم والإجمال ، فنقول حينئذ : لا يجب عليه بعينه ردّ السلام ، بل على واحد لا بعينه ، لكن أعذررك في مسأله ردّ التحية ، لأنك في الفقه ما وصلت إلى باب الطهاره ، فكيف بمسائل تذكر في أواخر الفقه؟.

وأما قولك : «سابعا : زعم أنه من بنات خلع عليهنّ الثياب» فالجواب عنه : أنّ الزعم قول يكون مظنه الكذب ، وما ذكره من الحق الأبلج ، ومن ظنّ خلاف ذلك فقد وقع في الباطل ، لأنّ مراده بنات خلع عليهنّ الثياب نتائج فكره التي انتشرت في البلاد ، كشرح المنهاج والمصباح وشرح التصريف واللباب وحواشي (شرح المفصل) ، و (المفصل) و (المفتاح) وحواشي المصابيح وحواشي شرح السنه وحواشي (الكشاف) وحواشي الطواع والمطالع ، وشرح الإشارات وغير ذلك ممّا يطول ذكره.

وقولك : «فلا- ريب أنّها تكون ميّته أو باليه» دالّ على جهلك ، لأنّ قول العالم لا يموت ولو مات العالم ، ولهذا يحتجّ به ، أما قال بعضهم (٢) : «العلماء باقون ما بقى الدهر أعيانهم مفقوده وآثارهم في القلوب موجوده»؟ ، وقولك : «مصدق كلامه أن ينبش عنها فنرى ما هيه» قلت : الحذر الحذر ، فإنّها نار حاميه ، وقولك : «أو يأتي بمثلها فنرى ما هيه» قلت : نعم ، لكن بشرط أن تنزع من أذنيك صمام الصيمم حتى أفرغ فيهما شيئا من مباحث الحكم ، فأقول وبالله التوفيق : مما ذكره والدى في الفرق أنّ صاحب الكشاف إنّما حكم بأنّ قوله : (من مثله) إذا كان صفه سوره يجوز أن يعود الضمير إلى (ما) وإلى عبدنا ، وإن كان متعلّقا ب (فأتوا) تعين أن يكون الضمير

ص: ٢٥

١- انظر كتاب مختصر المزني : هو كتاب في الفقه الشافعي.

٢- القول لعلي بن أبي طالب رضى الله عنه في نهج البلاغه (١٨ / ٣٤٦) ، والعقد الفريد (٢ / ٢١٢).

للعبء ، لأنه إذا كان صفه فإن عاد الضمير إلى (ما) تكون من زائده ، كما هو مذهب الأخصف فى زياده (من) إذ المعنى حينئذ : فأتوا بسوره مثل القرآن فى حسن النظم واستقامه المعنى وفخامه الألفاظ وجزاله التركيب ، وليس النظر إلى أن يكون مثل بعض القرآن أو كله ، بل لا وجه لهذا الاعتبار ، يؤيده قوله تعالى فى موضع آخر : (فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتِطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ) [يونس : ٣٨] ، وقال تعالى فى موضع آخر : (فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ) [هود : ١٣] ، فلا- تكون من للتبعيض ولا ابتدائيه لأنه ليس المقصود أن يكون مبدأ الإتيان هذا أو ذاك ، وإن عاد الضمير على عبدنا تكون من ابتدائيه ، وهو ظاهر ، وأما إذا كان «من مثله» متعلقا ب (فأتوا) فلا يجوز أن تكون (من) زائده ، لأن حرف الجر إذا كان زائدا لا يكون متعلقا بشىء ، فتعين أن يكون المعنى ، فأتوا بسوره من مثل عبدنا ، وتكون «من» ابتدائيه ، ثم قال : أو نقول : إنما قال صاحب الكشاف : إن «من مثله» إن كان صفه سوره يحتمل عود الضمير إلى ما وإلى عبدنا ، لصححه أن يقال : سوره كائنه من مثل ما نزلنا ، بأن تكون السوره بعض مثل ما نزل ، أو تكون مثل ما نزل مبتدأ نزوله ، ولصححه أن يقال : سوره كائنه من مثل عبدنا بأن يكون قد قاله ، ويكون تركيبه وكلامه ، وأما إن كان «من مثله» متعلقا ب (فأتوا) فيتعين أن يكون عائدا إلى عبدنا ، لاستقامه أن يقال : فأتوا من مثل عبدنا أى : من عبد مثله ، بأن يكون كلامه ، ولا يستقيم أن يقال : فأتوا من عبد مثل ما نزلنا أو من جهته ، إذ لا يستقيم أن يقال : أتى هذا الكلام من فلان ، إلا إذا كان ذلك الفلان ممن يمكن أن يكون هذا كلامه ، ويكون هذا الكلام منقولا منه مرويا عنه ، وهذا ظاهر ، ولهذا ما بسط الزمخشري الكلام فيه ، بل اقتصر على ذكره ، والله أعلم .

وأما قولك : «ثامنا : إن السؤال لم يخص به مخاطب دون مخاطب» فهذا كلام المجانين ، لأنك بعثت هذا السؤال على يد الشيخ علاء الدين الباوردى إلى خدمته وطلبت منه الجواب ، لكن لَمَّا اشتبه عليك القول أخذت تبسدى الترق والعول ، فتاره تمنع وتخاله صوابا ، وأخرى ترد وتظنه جوابا ، أما تستحى من الفضلاء الذين كانوا مطلعين على هذا الحال؟ ولقد صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال : «إن مِمَّا أدرك الناس من كلام النبوة الأولى إذا لم تستح فاصنع ما شئت» (١) ، ثم إن الذى يقضى منه التعجب حالك فى قلبه الإنصاف ، وفرط الجور والاعتساف ، وذلك أن هذا ما هو أول سؤال سألته عنه ، بل ما زلت منذ توليت القضاء كَلَّا عليه حيث صرت ، غير منفك

ص: ٢٦

١- أخرجه البخارى فى صحيحه فى كتاب الأدب ، باب : إذا لم تستح فاصنع ما شئت ، وابن ماجه فى سننه ، كتاب الزهد رقم (٤١٨٣) ، وأبو داود فى سننه كتاب الأدب رقم (٤٧٩٧).

من اقتباس الأحكام من فتاواه ، أينما توجّهت تسأله عن آيه من التفسير ويتبهنك على تصحيح التقرير ، جاش منك الحميه  
فشرت تجحد فضله وتنكر سبقه ، هيها هيها : [السريع]

٥٩٤- (١) [لا نسب اليوم ولا خله]

اتسع الخرق على الزاقع

وقولك : «راعت فيه طريق التعظيم والإجلال» ، نعم هذا كان الواجب عليك ، لأنك أنت السائل ، والسائل كالمعلم والمسؤول  
منه كالمعلم ، فالواجب عليك تعظيمه ، وعليه أن يرشدك ، وقد فعل بأن هداك إلى تصحيح السؤال ، وقولك : «فأنتى رأى  
نفسه أهلا- لهذا الخطاب» قلت : من فضل الله العظيم بأن جعله أستاذ العلماء فى زمانه (أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ  
فَضْلِهِ فَقَدْ أَتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا) [النساء : ٥٤] ، ولقد أحسن بديع الزمان حيث قال (١) :  
[الوافر]

٥٩٥- (٢) أراك على شفا خطر مهول

بما آذيت نفسك من فضول

طلبت على تقدّمنا دليلا

متى احتاج النهار إلى دليل

وقولك : هلا درأه عن نفسه إلى من هو أجلّ منه قدرا وأنور بدرا» فالجواب عنه من وجهين :

الأول : أنك بعثت إليه وسألت منه ، فصار كفرض العين بالنسبه إليه ، فلذا قال ما حاصله أنّ السؤال يحتاج إلى التصحيح بالنظر  
الدقيق ، ليصير مستحقا للجواب من أهل التدقيق.

والثانى : قل لى من كان فى تبريز ذلك الزمان ممّن يماثله أو يدانيه؟

وقولك : «فى هذه البلده من زعماء التحرير وفحول التحارير» فمسلم ، لكن كلهم أو أكثرهم تلامذته أو تلامذه تلامذته ، وهذا  
لا ينكره غير جاهل مارد أو جاحد

ص: ٢٧

---

١- ٥٩٤- الشاهد لأنس بن العباس بن مرداس فى تخلص الشواهد (ص ٤٠٥) ، والدرر (٦ / ١٧٥) ، وشرح التصريح (١ / ٢٤١) ،  
وشرح شواهد المغنى (٢ / ٦٠١) ، ولسان العرب (قمر) و (عتق) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٣٥١) ، وله أو لسلامان بن قضاة فى  
شرح أبيات سيبويه (١ / ٥٨٣) ، ولأبى عامر جدّ العباس بن مرداس فى ذيل سمط اللآلى (ص ٣٧) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن



الحاجب (١ / ٤٢١) ، وأوضح المسالك (٢ / ٢٠) ، وشرح الأشموني (١ / ١٥١) ، وشرح شذور الذهب (ص ١١٢) ، وشرح ابن عقيل (ص ٢٠٢) ، وشرح المفصل (٢ / ١٠١) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٢٦) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٤٤) .  
٢- ٥٩٥- انظر مقامات الهمذاني (٩٩) ، ومعاهد التنصيص (٤ / ١١٨) .

معاند ، أو ما كانوا يهذبون إلى درر فوائده من كلِّ فجِّ عميق ، ويجتمعون على اجتلاب درر مباحته فريقا بعد فريق؟ وما أحسن قول من قال : [الكامل]

٥٩٦- وجحود من جحد الصّباح إذا بدا

من بعد ما انتشرت له الأضواء

ما دلَّ أنّ الفجر ليس بطالع

بل إنّ عينا أنكرت عمياء

وأما قولك : «تاسعا : البليغ من عدّت هفواته والجواد من حصرت عثراته إلى آخر ما هذيت» فالجواب عنه : حاشا أن تكون من البلغاء الذين تكون هفواتهم معدوده ، أو من الجواد الذي تكون عثراته محصوره ، فإنّك قد عثرت في هذا السؤال والجواب تعثيرا كثيرا كما ترى ، ولو لا ددعتنا لك لبقيت عاثرا أبدا ، وقد قيل : [الطويل]

٥٩٧- (١) لحي الله قوما لم يقولوا لعائر

ولا لابن عمّ كبه الدهر ددعا

بل أنت كما قال الشاعر (٢) : [الطويل]

فضول بلا فضل وسنّ بلا سنا

وطول بلا طول وعرض بلا عرض

وأما قولك : «عاشرا : أظنّك قد غرّك رهط احتفوا من حولك ، وألقوا السيّمع إلى قولك إلى الآخر» فالجواب : أنّ هذا ظنّ فاسد ، قد نشأ من سوء فهمك وخطأ قياسك لأنك قستة على نفسك ، والأمر على عكس ذلك ، لأنّك قد ركبت الشطط والأهوال ، وبذلت العمر والأموال حتى اجتمع عندك جمع من الفسقه الجهّال ، لا يعرفون الحلال من الحرام ، ولا يميزون الجواب من السؤال ، يعظّمونك في الخطاب ، ويصدّقونك في الغياب ، يمثلونك بذوى الرقاب فقل بالله قولا صادقا ، هل تقدّمت في مده حياته في مجالس التدريس وحلق المناظره؟ وهل عليك للعلم جمال وأبّه؟ أو ما كنت بالعامه مشتبه وبالأتراك معتده؟ يجزّونك إلى كل بلد سحيق ويرمونك في كل فج عميق ، وهلا سفّهت رأى مخدومك محمد بن الرشيد وزير السلطان أبي سعيد حين بنى باسمه المدرسه الحجريه في الزّبع الرّشيديه ، وحضرت بين يديه يوم الإجلال صامتا كالبرمه عند الهّراس وفقدت الحواس وكنت كالوسواس الخنّاس الذي يوسوس في صدور الناس ، فنعوذ بالله من أمثالك من الجنّه والناس ، وأما الذين اجتمعوا عند والدي واشتغلوا عليه وتمثّلوا بين يديه فهم العلماء الأبرار والصّالحاء

- ١- ٥٩٧- الشاهد بلا نسيبه في لسان العرب (دعع) ، والمخصص (١٢ / ١٨٨) ، وتاج العروس (دعع) ، وشرح المفصل (٣٤ / ٤) ،  
والمخصص (١٢ / ١٨٨).
- ٢- انظر حاشيه مقامات الحريري (ص ٤٣٥).

الأخيار ، بذلوا له الأنفس والأموال ، منهم الإمام الهمام الشيخ شرف الدين الطيّبي شارح (الكشاف والتبيان) ، وهو كالشمس لا يخفى بكل مكان ، ومنهم الإمام المدقق نجم الدين سعيد (١) شارح (الحاجبيه) ، و (العروض الساويّه) (٢) ، وهو الذى سار بذكره الرّكبان ، ومنهم النّوران فرج بن أحمد الأردبيلي ومحمد بن أبى الطيّب الشيرازى ، وهما كالتّوءمين تراضعا بلبان أى لبان ورتعا من العلوم فى عشب أحصب من نعمان ، ومنهم قاضى القضاة نظام الدين عبد الصّمد ، وهو ممّن لا يشقّ غباره ولا يخفى على غير المعترض مقداره ، فكم لوالدى من مثلهم من التلامذه فى كلّ بلد ، بحيث إنى لو أريد أن أذكرهم ببعض تراجمهم أحتاج إلى مجلّدات ، فيكون تضييعا للقرطاس وتضييقا للأنفاس ، فهؤلاء لعمري رجال إذا أمعن المتأمل فيهم عرف أنّ ماءهم يبلغ قلّتين فلم يحمل خبثا.

وقولك : «فاقبل النصيحة» فنقول : أيها المستنصح ألا نصحت نفسك حتى كُنّا سلمنا من هذا الهديان؟ أمّا سمعت قوله تعالى :  
[أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ] [البقره : ٤٤] ، وقول الشاعر : [الكامل]

٥٩٨- (٣) لا تنه عن خلق وتأتى مثله

عار عليك إذا فعلت عظيم

فأنت الباعث لى على هذه الكلمات ، وإلّا أين أنا والبحث عن أمثال هذه الأسرار والخوض فى الجواب عن نتائج قرائح الأخيار؟  
قال الشاعر : [الطويل]

٥٩٩- (٤) وما النفس إلّا نطفه فى قراره

إذا لم تكدر كان صفوا غدیرها

ص: ٢٩

١- هو سعيد العجمى المشهور بالنجم سعيد ، شارح (الحاجبيه) ، جعله شرحا للمتن والشرح الذى عليه للمصنف وفيه أبحاث حسنه (بغية الوعاة ١ / ٥٩١).

٢- العروض الساويّه : قصيده لاميه لصدر الدين محمد بن ركن الدين الساوى ، واسمها القصيده الحسناء ، وهى قصيده فى العروض والقوافى ، شرحها كثيرون ، منهم نجم الدين سعيد بن محمد السعيدى.

٣- ٥٩٨- الشاهد لأبى الأسود الدؤلى فى ديوانه (ص ٤٠٤) ، والأزهيه (ص ٢٣٤) ، وشرح التصريح (٢ / ٢٣٨) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٣) ، وللمتوكل اللثى فى الأغانى (١٢ / ١٥٦) ، والعقد الفريد (٢ / ٣١١) ، ولأبى الأسود أو للمتوكل فى لسان العرب (عظ) ، ولأحدهما أو للأخطل فى شرح شواهد الإيضاح (ص ٢٥٢) ، ولالأخطل فى الكتاب (٣ / ٤٣) ، والرّد على النحاه (ص ١٢٧) ، وشرح المفصل (٧ / ٢٤) ، ولحسان بن ثابت فى شرح أبيات سيبويه (٢ / ١٨٨) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (٢ / ٨٦٤) ، وأوضح المسالك (٤ / ١٨١) ، وجواهر الأدب (ص ١٦٨) ، والجنى الدانى (ص ١٥٧) ، وشرح الأشمونى (٣ / ٥٦٦).

٤- ٥٩٩- البيت لعمار بن عقيل بن بلال بن جرير فى ديوانه (ص ٤٦) ، والكامل (١ / ٢٩) ، ومعجم الشعراء (ص ٧٨).

لكن الضروره إلى هذا المقدار دعتنى ، وفى المثل : «لو ذات سوار لطمتنى» (١) ، وقال الشاعر : [الوافر]

٦٠٠- (٢) فنكّب عنهم درء الأعدى

وداووا بالجنون من الجنون

ثم إنى أستغفر الله العظيم الذى لا إله إلا هو الحى القيوم غفّار الذنوب ستّار العيوب وأتوب إليه ، وأحلف بالله العظيم إنّ القاضى عضد الدين ما كان يعتقد فى والدى الذى عرّض به فى الجواب ، بل كان معظّما له غاية التعظيم حضورا وغيبه ، وحاشا لله أن أعتقد أيضا فيه ما تعرضت له فى بعض المواضع ، بل أنا معظّم له ، معتقد أنّه كان من أكابر الفضلاء وأماثل العلماء ، وكذا والدى كان يعظّمه أكثر من ذلك ، نعم إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ، والشيطان قد ينزع بين الأحبّه والإخوه ، وإنما كتبت هذه الكلمات استيفاء للقصاص ، فلا- يظن ظانّ أنى محقّر له ، فإنّه قد يستوفى القصاص مع التعظيم ، ويعرف هذا من يعرف دقائق الفقه ، ثم إنى أرجو من كرم الله تعالى أن يتجاوز عنّا جميع ما زلّت به القدم ، وطغى به القلم ، وأن يجعلنا ممّن قال فى حقهم : (وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ) [الحجر : ٤٧]. والحمد لله ربّ العالمين.

## رأى مظفر الدين الشيرازى

(وهذه رساله فى ذلك تأليف صاحبنا العلامة مظفر الدين الشيرازى)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى أطلع أنوار القرآن فأنار أعيان الأ-كوان وأظهر بدائع البيان قواطع البرهان ، فأضاء صحائف الزمان وصفائح المكان ، والصلاه والسّلام على الرسول المنزّل عليه والنبى الموحى إليه الذى نزلت لتصديق قوله وتبيين فضله : (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ) [البقره : ٢٣] محمّيد المؤيّد بينات وحجج قرآنا عربيا غير ذى عوج ، وعلى آله العظام وصحبه الكرام ما اشتمل الكتاب على الخطاب ، ورّبت الأحكام فى الأبواب ، بينما الخاطر يقتطف من أزهار أشجار الحقائق رياها ، ويرتشف من نقاوه سلافه كؤوس الدقائق حمياها ما كان يقنع باقتناء اللّطائف بل كان يجتهد فى التقاط النواظر من عيون الظرائف إذ انفتحت عين النظر على غرائب سور القرآن وانطبعت فى بصر الفكر بدائع صور الفرقان ، فكنت

ص: ٣٠

١- المثل فى مجمع الأمثال للميدانى (٢ / ١٧٤).

٢- ٦٠٠- البيت لأبى الغول الطهوىّ فى الشعر والشعراء (ص ٤٢٩) ، وشرح الحماسه للمرزوقى (ص ٤٣).

لالتقاط للدّرر أغوص في لجج المعاني ، وطفقت لاقتناص الغر أعوم في بحار المباني ، إذ وقع المحطّ على آيه هي معترك أنظار الأفاضل والأعالي ، ومزدحم أفكار أرباب الفضائل والمعالي ، كلّ رفع في مضمارها رايه ونصب لإثبات ما سنح له فيها آيه ، فرأيت أن قد وقع التخالف والتشاجر والمناقشه في التعاضم والتفاخر ، حتى إنّ بعضا من سوابق فرسان هذا الميدان قدوتنا ضلوا عن سهام الشتم والهديان ، فما وقفوا في موقف من المواقف أبدا ، وما وافق في سلوك هذا المسلك أحد أحدا ، ثم إنني ظفرت على ما جرى بينهم من الرسائل وأطلعت على ما أورد في الكتب من تحقیقات الأفاضل ، فاكتحلت عين الفكر من سواد أرقامهم وانفتحت حدقه النظر على عرائس نتائج أفهامهم ، فبينما كنت ناظرا بعين التأمل في تلك الأقوال إذ وقع سنوح الذهن في عقال الإشكال ، فأخذت أحلّ عقدها بأنامل الأفكار ، وأعتبر دررها بمعيار الاعتبار ، فرأيت أنّ لأسرار قد خفيت تحت الأستار وأنّ الأجلّه ما اعتنقوها بأيدي الأفكار ، فما زلت في بساط الفكر أجول ، وما زال ذهني عن سمت التأمل لا يزول ، حتى آنست أنوار المقصود قد تلالأت عن أفق اليقين ، وشهدت بصحتها لسان الحجج والبراهين ، فشرعت أحقق المرام وأحزّر الكلام في فناء بيت الله الحرام راجيا منه أن لا- أزلّ عن صوب الصواب ، وأن لا- أملّ عن الاجتهاد في فتح هذا الباب سائلا منه الفوز بالاستبصار عمّن لا- تفتّر عين فهمه عن الاكتحال بنور التحقيق ، ولا يقصر شأو ذهنه عن العروج إلى معارج التّدقيق ، فوجدت بعون الله لكشف كنوز الحقائق معينا ولتوضيح رموز الدقائق نورا مبينا ، ثم جعلت كسوه المقصود مطّره بطراز التحرير ، ليكون في معرض العرض على كلّ عالم تحرير موردا ما جرى بين الأ-جلّه عند الطّراد في مضمار المناظره ، وما أفادوا بعد الاختبار بمسبار المفكره ، مذيلا بما سنح لي في الخطر الفاتر وذهني القاصر متوكّلا على الصّمد المعبود ، فإنّه محقق المقصود بمحض الفيض والجود.

قال صاحب الكشاف عند تفسير قول الله عزّ وجلّ : (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ : «من مثل : متعلّق بسوره صفة لها ، أي : بسوره كائنه من مثله والضمير لما نزلنا أو لعبدنا ، ويجوز أن يتعلّق بقوله : فأتوا والضمير للعبد» انتهى.

وحاصله أنّ الجارّ والمجرور أعني «من مثله» إمّا أن يتعلّق ب (فأتوا) على أنّه ظرف لغو أو صفة لسوره على أنه ظرف مستقرّ وعلى كلا التقديرين فالضمير في مثله إمّا عائد إلى ما نزلنا أو إلى عبدنا ، فهذه صور أربع جوّز ثلاثا منها تصريحاً منع واحده

منها تلويحا ، حيث سكت عنها ، وهي أن يكون الظرف متعلقا ب (فأتوا) والضمير لما نزلنا ، ولما كانت عله عدم التجويز خفيه  
استشكل خاتم المحققين عضد المله والدين واستعلم من علماء عصره بطريق الاستفتاء ، وهذه عبارته نقلناها على ما هي عليه  
تبركا بشريف كلامه : «يا أدلاء الهدى ومصايح الدجى ، حياكم الله ويياكم ، وألهمنا الحق بتحقيقه وإياكم ، ها أنا من نوركم  
مقتبس وبضوء ناركم للهدى ملتمس ، ممتحن بالقصور لا ممتحن ذو غرور ، ينشد بأطلق لسان وأرق جنان (1) :

[المتقارب]

ألا قل لسكان وادى الحمى

هنيئا لكم فى الجنان الخلود

أفيضوا علينا من الماء فيضا

فنحن عطاش وأنتم ورود

قد استبهم قول صاحب (الكشاف) أفيضت عليه سجال الألفاظ : من مثله متعلق بسوره صفه لها أى : بسوره كائنه من مثله ،  
والضمير لما نزلنا أو لعبدنا ، ويجوز أن يتعلق بقوله : فأتوا والضمير للعبد» حيث جوز فى الوجه الأول كون الضمير لما نزلنا  
تصريحا ، وحظره فى الوجه الثانى تلويحا ، فليت شعرى ما الفرق بين «فأتوا بسوره كائنه من مثل ما نزلنا» ، وهل ثم حكمه خفيه  
أو نكته معنويه أو هو تحكّم بحت؟ بل هذا مستبعد من مثله فإن رأيتم كشف الريبه وإماطه الشبهه والإنعام بالجواب ، أثبتتم  
أجزل الأجر والثواب».

ثم كتب الفاضل الجاربردى فى جوابه كلاما معقدا فى غايه التعقيد ، لا يظهر معناه ولا يطلع أحد على مغزاه ، رأينا أن إيراده فى  
أثناء البحث يشّت الكلام ويبعد المرام ، فأوردناه فى ذيل المقصود مع ما كتب فى ردّه خاتم المحققين.

وقال العلامة التفتازانى فى شرحه (للكشاف) : الجواب أن هذا أمر تعجيز باعتبار المأتى به ، والدّوق شاهد بأنّ تعلق «من مثله»  
بالإتيان يقتضى وجود المثل ورجوع العجز إلى أن يؤتى منه بشىء ، ومثل النبىّ صلى الله عليه وسلّم فى البشريه والعربيه موجود  
بخلاف مثل القرآن فى البلاغه والفصاحه ، وأما إذا كان صفه للسوره فالمعجوز عنه هو الإتيان بالسوره الموصوفه ولا يقتضى  
وجود المثل ، بل ربّما يقتضى انتفاءه حيث يتعلّق به أمر التعجيز ، وحاصله أن قولنا : ائت من مثل الحماسه بيت يقتضى وجود  
المثل بخلاف قولنا : ائت بيت من مثل الحماسه ، انتهى كلامه.

وأقول : لا يخفى أنّ قوله : «يقتضى وجود المثل ورجوع العجز إلى أن يؤتى

ص: ٣٢

منه بشيء» يفهم منه أنه اعتبر مثل القرآن كلامًا له أجزاء ، ورجع التعجيز إلى الإتيان بجزء منه ، ولهذا مثل بقوله : ائت من مثل الحماسه بيت ، فكان مثل الحماسه كتابا أمر بالإتيان بيت منه على سبيل التعجيز ، وإذا كان الأمر على هذا النمط فلا شك أن الذوق يحكم بأن تعلق من مثله بالإتيان يقتضى وجود المثل ورجوع العجز إلى أن يؤتى بشيء منه ، وأما إذا جعلنا مثل القرآن كليًا يصدق على كله وبعضه وعلى كل كلام يكون في طبقه البلاغه القرآنيه فلا نسلم أن الذوق يشهد بوجود المثل ورجوع العجز إلى أن يؤتى منه بشيء ، بل الذوق يقتضى أن لا يكون لهذا الكلي فرد غير القرآن ، والأمر راجع إلى الإتيان بفرد آخر من هذا الكلي على سبيل التعجيز ، ومثل هذا يقع كثيرا في محاورات الناس ، مثلا إذا كان عند رجل ياقوته ثمينه في الغايه قلما يوجد مثلها يقول في مقام التصلف : من يأتي من مثل هذه الياقوته بياقوته أخرى؟ والناس يفهمون منه أنه يدعى أنه لا يوجد آخر من نوعه ، فظهر أنه على هذا التقدير لا يلزم من تعلق «من مثله» بقوله : فأتوا أن يكون مثل القرآن موجودا ، فلا محذور.

وأما المثال المقيس عليه أعنى قوله : ائت من مثل الحماسه بيت ، فنقول : هذا لا يطابق الغرض ، فإن الحماسه إنما تطلق على مجموع الكتاب ، فلا بد أن يكون مثله كتابا آخر أيضا ، وحينئذ يلزم المحذور ، وأما القرآن فإن له مفهوما كليًا يصدق على كل القرآن وأبعاضه وأبعاض أبعاضه إلى حد لا تزول عنه البلاغه القرآنيه ، وحينئذ يكون الغرض منه المفهوم الكلي ، وهو نوع من أنواع الكلام البليغ فرده القرآن وقد أمر بإتيان فرد آخر من هذا النوع فلا محذور.

قال في شرحه (المختصر على التلخيص) ، في معرض الجواب عن هذا السؤال : قلت لأنه يفتقر إلى ثبوت مثل القرآن في البلاغه وعلو طبقه بشهاده الذوق ، إذ العجز إنما يكون عن المأتى به ، فكان مثل القرآن ثابتا ، لكنهم عجزوا عن أن يأتوا منه بسوره ، بخلاف ما إذا كان وصفا للسوره ، فإن المعجوز عنه هو السوره الموصوفه باعتبار انتفاء الوصف ، فإن قلت : فليكن العجز باعتبار المأتى به ، قلت : احتمال عقلى لا يسبق إلى الفهم ولا يوجد له مساغ في اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم ، فلا اعتداد به. انتهى كلامه.

وأقول : لا يخفى أن كلامه هاهنا مجمل ليس نصا فيما قصد به في كلامه في شرح الكشاف ، وحينئذ نقول : إن أراد بقوله : «إذ العجز إنما يكون عن المأتى به فكان مثل القرآن ثابتا» أن العجز باعتبار المأتى به مستلزم أن يكون مثل القرآن



موجودا ويكون العجز عن الإتيان منه بشهاده الذوق مطلقا فهو ممنوع ، لأنه إنما يشهد الذوق بلزوم ذلك إذا كان المأثري منه - أعنى مثل القرآن - كلا له أجزاء ، والتعجيز باعتبار الإتيان بجزء منه كما قررناه سابقا ، وإن أراد أنه إنما يلزم بشهاده الذوق إذا كان المأثري منه كلاً له أجزاء فمسلم ، لكن كونه مراداً هاهنا ممنوع ، بل المراد هاهنا أنّ المأثري منه نوع من أنواع الكلام ، والتعجيز راجع إليه باعتبار الأمر بإتيان فرد آخر كما صورناه في مثال الياقوته فتذكر.

قال المدقق صاحب (الكشف) (1) في شرحه على هذا الموضع من كلام الكشاف : ويجوز أن يتعلّق ب (فأتوا) والضمير للعبد ، أمّا إذا تعلّق بسوره صفه لها فالضمير للمنزّل أو للعبد على ما ذكره وهو ظاهر ، ومن بيانه أو تبعيضية على الأول لأنّ السوره المفروضه مثل المنزّل على معنى سوره هي مثل المنزّل في حسن النظم ، أو لأنّ السوره المفروضه بعض المثل المفروض ، فالأول أبلغ ، ولا يحمل على الابتداء على غير التبعية أو البيان ، فإنّهما أيضا يرجعان إليه على ما أثر شيخنا الفاضل رحمه الله ، وابتدائه على الثاني ، وأمّا إذا تعلّق بالأمر فهي ابتدائية والضمير للعبد ، لأنّه لا يتبيّن إذ لا مبهم قبله ، وتقديره : رجوع إلى الأول ولأنّ البيانه أبدا مستقر على ما سيجيء إن شاء الله تعالى ، فلا يمكن تعلّقها بالأمر ولا تبعيض إذ الفعل يكون واقعا عليه كما في قولك : أخذت من المال ، وإتيان البعض لا معنى له ، بل الإتيان بالبعض ، فتعيّن الابتداء ، ومثل السوره والسوره نفسها إن جعل مقحما لا يصلحان مبتدأ بوجه ، فتعيّن أن يرجع الضمير إلى العبد ، وذلك لأنّ المعبر في مبدئه الفعل المبدأ الفاعلي أو المادى أو الغائي أو جهه ملتبس بها ولا يصح واحد منها. فهذا ما لوّح إليه العلّامه ، وقد كفيت بهذا البيان إتمامه ، انتهى كلامه.

وأقول : حاصل كلامه أنّه بطريق السبر والتقسيم حكم بتعيين من للابتداء ، ثم بين أنّ مبدئه الفعل لا تصحّ هاهنا إلّا للعبد ، فتعيّن أن يكون الضمير راجعا إليه ، ولا يخفى أنّ قوله : «ولا تبعيض إذ الفعل حينئذ يكون واقعا عليه إلخ ..» محلّ تأمل إذ وقوع الفعل عليه لا يلزم أن يكون بطريق الأصاله ، لم لا يجوز أن يكون بطريق التبعية مثل أن يكون بدلا ، فإنّكم لما جوّزتم أن يكون في المعنى مفعولا صريحا كما قررتم في «أخذت من الدراهم» أنّه بمعنى «أخذت بعض الدراهم» ، لم لا تجوّزون أن يكون بدلا من المفعول؟ فكأنه قال : بسوره بعض مثل ما نزلنا ، فتكون البعضيه

ص: ٣٤

---

١- يريد كتاب (كشف الأسرار وعده الأبرار) تفسير فارسي للشيخ العلّامه سعد الدين بن عمر التفتازاني ، انظر كشف الظنون (١٤٨٧).

المستفاده من ملحوظه على وجه البدليّه ، ويكون الفعل واقعا عليه فيكون في حيّز الباء ، وإن لم يكن تقدير الباء عليه إذ قد يحتمل في التابعيه ما لا- يحتمل في المتبوعيه ، كما في قولهم : ربّ شاه وسخلتها ، لا بدّ لنفى هذا من دليل ، ثم على تقدير التسليم نقول : قوله : لأنّ المعتر في مبدئيّه الفعل المبدأ الفاعلي إلى آخره ، محلّ بحث لأنّ التعميم الذي في قوله : أو جهه يلتبس بها غير منضبط ، فإن جهات التلبس أكثر من أن تحصر من جهه الكميّه ، ولا تنتهي إلى حدّ من الحدود من جهه الكيفيه ، ولا- يخفى أنّ كون مثل القرآن مبدأ ماديا للسوره من جهه التلبس أمر يقبله الذهن السليم والطبع المستقيم ، على أنّك لو حققت معنى من الابتدائيّه يظهر لك أن ليس معناه إلّا أن يتعلّق به على وجه اعتبار المبدئيّه الأمر الذي اعتبر له ابتداء حقيقه أو توّهما.

وقد ذكر العلّامه التفتازاني كلام الكشاف للردّ ، وقال في أثناء الردّ : «على أنّ كون مثل القرآن مبدأ ماديا للإتيان بالسوره ليس أبعد من كون مثل العبد مبدأ فاعليا له». انتهى.

وأقول : لا يخفى أنّ مثل العبد باعتبار الإتيان بالسوره منه هو مبدأ فاعلي للسوره حقيقه لأنّه لو فرض وقوعه لا يكون العبد مؤلفا لمثل السوره مخترعا له فيكون مبدأ فاعليا حقيقيا ، وأقيا مثل القرآن فلا يكون مبدأ ماديا للسوره إلّا باعتبار التلبس المصحح للتشبيه ، فهو أبعد منه غايه البعد ، بل ليس بينهما نسبه ، فإنّ أحدهما بالحقيقه والآخر بالمجاز ، وأين هذا من ذلك؟ نعم كون مثل القرآن مبدأ ماديا ليس بعيدا في نظر العقل باعتبار التلبس ، تأمل وأنصف.

قال الفاضل الطيّبي : «لا يقال : إنّ جعل من مثله صفه لسوره ، فإن كان الضمير للمنزل فهي للبيان ، وإن كان للعبد فمن للابتداء ، وهو ظاهر ، فعلى هذا إن تعلّق قوله : من مثله بقوله : فأتوا فلا يكون الضمير للمنزل لأنّه يستدعي كونه للبيان ، والبيان يستدعي تقديم مبهم ولا تقديم ، فتعيّن أن تكون للابتداء لفظا أو تقديرا ، أي : أصدرّوا وأنشئوا واستخرجوا من مثل سوره ، لأنّ مدار الاستخراج هو العبد لا غير ، فلذلك تعيّن في الوجه الثاني عود الضمير إلى العبد ، لأنّ هذا وأمثاله ليس بواف ، ولذلك تصدّى للسؤال بعض فضلاء الدهر وقال : «قد استبهم قول صاحب الكشاف حيث جوّز في الوجه الأول كون الضمير لما نزلنا تصرّحا ، وحظره في الوجه الثاني تلوّحا ، فليت شعري ما الفرق بين «فأتوا بسوره كائنه من مثل ما نزلنا» و «فأتوا من مثل ما نزلنا بسوره» ، وأجيب : إنك إذا اطلعت على الفرق بين قولك

لصاحبك : ائت برجل من البصره ، أى كائن منها ، وبين قولك : «ائت من البصره برجل» عثرت على الفرق بين المثاليين وزال عنك التردد والارتياب».

ثم نقول : إنّ «من» إذا تعلق بالفعل يكون إمّا ظرفا لغوا ومن للابتداء أو مفعولا- به ومن للتبعيض ، إذ لا يستقيم أن يكون بيانا لاقتضائه أن يكون مستقرا والمقدّر خلافه ، وعلى تقدير أن يكون تبعيضا فمعناه : فأتوا بعض مثل المنزل بسوره ، وهو ظاهر البطالين ، وعلى تقدير أن يكون ابتداء لا- يكون المطلوب بالتحديّ الإتيان بالسوره فقط ، بل يشترط أن يكون بعضا من كلام مثل القرآن ، وهذا على تقدير استقامته فبمعزل عن المقصود ، واقتضاء المقام يقتضى التحديّ على سبيل المبالغه وأنّ القرآن بلغ فى الإعجاز بحيث لا- يوجد لأقله نظير فكيف للكلّ؟ فالتحديّ إذا بالسوره الموصوفه بكونها من مثله فى الإعجاز ، وهذا إنما يتأتى إذا جعل الضمير لما نزلنا ومن مثله صفه لسوره ومن بياتيه ، فلا يكون المأتى به مشروطا بذلك الشرط لأنّ البيان والمبين كشيء واحد ، كقوله تعالى : (فَأَجْتَبِوا الرّجسَ مِنَ الأوثانِ) [الحج : ٣٠] ، ويعضده قول المصنّف فى سوره الفرقان : إنّ تنزيله مفترقا وتحديهم بأن يأتوا ببعض تلك التفاريق كلّما نزل شيء منها أدخل فى الإعجاز وأنور للحجّه من أن ينزل كله جملة واحده ، ويقال لهم : جيئوا بمثل هذا الكتاب فى فصاحته مع بعد ما بين طرفيه» (١) أى : طوله. انتهى.

وأقول : هذا الكلام مع طول ذيله قاصر عن إقامة المرام ، كما لا يخفى على من له بالفنون أدنى إلمام ، فلا علينا أن نشير إلى بعض ما فيه ، فنقول : قوله : «وعلى تقدير أن يكون تبعيضا فمعناه فأتوا ببعض مثل المنزل بسوره وهو ظاهر البطالين» فيه بحث ، لأنّ بطلانه لا يظهر إلّا على تقريره ، حيث غير النظم بتقديم معنى منّ على قوله : بسوره ، وهذا إفساد بلا ضروره ، فلو قال : فأتوا بسوره بعض مثل المنزل على ما هو النظم القرآنى ، فهو فى غايه الصحه والمثانه ، وحينئذ يكون قولنا : بعض مثل المنزل بدلا ، فيكون معمولا للفعل على ما حقّقناه سابقا حيث قررنا على كلام صاحب الكشاف ، فارجع وتأمل.

ثم قوله : «وعلى تقدير أن يكون ابتداء لا يكون المطلوب بالتحديّ الإتيان بسوره فقط ، بل يشترط أن يكون بعضا من كلام مثل القرآن» فيه نظر ، لأنّ الإتيان من المثل لا يقتضى أن يكون من كلام مثل القرآن يكون المأتى جزءا منه ، بل يقتضى أن يكون من نوع من الكلام عال فى البلاغه إلى حيث انتهى به البلاغه القرآنيه والمأتى به يكون فردا من أفراده ، ولعمري إنه ما وقع فى هذا إلّا لأنّه جعل المثل كلّا له أجزاء

ص: ٣٦

لا- كليا له أفراد ، كما فصلنا سابقا في مثال الياقوته حيث أوردنا الكلام على العلامه التفتازاني فلا نحتاج إلى الإعادة ، وظنّي أنّ منشأ كلام العلامه التفتازاني ليس إلّا كلام الفاضل الطيّبي ، تأمل وتدبّر.

وقد يجاب بوجوه آخر في غايه الضّعف ونهايه الزّيف ، أوردنا العلامه التفتازاني في شرح الكشاف ويّن ما فيها ، رأينا أن نقلها على ما هي عليها استيعابا للأقوال ، وليكون للمتأمل في هذه الآيه زياده بصيره :

«الأوّل : أنّه إذا تعلّ ب (فأتوا) فمن للابتداء قطعاً ، إذ لا مبهم يبيّن ، ولا سبيل إلى البعضيه لأنه لا معنى لإتيان البعض ، ولا مجال لتقدير الباء مع «من» ، كيف وقد ذكر المأتى به صريحا وهو السوره؟ وإذا كانت «من» للابتداء تعيّن كون الضمير للعبد لأنّه المبدأ للإتيان لا مثل القرآن ، وفيه نظر لأنّ المبدأ الذي تقتضيه من الابتدائيه ليس الفاعل حتى ينحصر مبدأ الإتيان بالكلام في المتكلّم ، على أنّك إذا تأملت فالتكلّم ليس مبدأ للإتيان بكلام غيره بل بكلام نفسه ، بل معناه أنّه يتصل به الأمر الذي اعتبر له ابتداء حقيقه أو توهمًا ، كالبصره للخروج والقرآن للإتيان بسوره منه.

الثاني : أنّه إذا كان الضمير لما نزلنا ومن صله فأتوا كان المعنى : فأتوا من منزل مثله بسوره ، فكان مماثله ذلك المنزل بهذا المنزل هو المطلوب ، لا مماثله سوره واحده منه بسوره من هذا ، وظاهر أنّ المقصود خلافه كما نطقت به الآي الآخر ، وفيه نظر لأنّ إضافه المثل إلى المنزل لا تقتضى أن يعتبر موصوفه منزلا ، ألا ترى أنّه إذا جعل صفه سوره لم يكن المعنى بسوره من منزل مثل القرآن بل من كلام العرب ، وكيف يتوهم ذلك والمقصود تعجيزهم عن أن يأتوا من عند أنفسهم بكلام من مثل القرآن؟ ولو سلم فما ادّعاه من لزوم خلاف المقصود غير بين ولا مبين.

الثالث : أنّها إذا كانت صله فأتوا كان المعنى : فأتوا من عند المثل ، كما يقال : ائتوا من زيد بكتاب ، أي : من عنده ، ولا يصحّ ائتوا من عند مثل القرآن بخلاف مثل العبد ، وهذا أيضا بين الفساد» انتهى.

وقد ألهمت بحلّ الكلام في فناء بيت الله الحرام ما إذا تأملت فيه عسى أن يتضح المرام ، فأقول وبالله التوفيق ويده أزمّه التحقيق : إنّ الآيه الكريمة ما أنزلت إلا للتحدي ، وحقيقه التحدي هو طلب المثل ممّن لا يقدر على الإتيان به ، فإذا قال المتحدّي : ائتوا بسوره بدون قوله : من مثله ، كلّ أحد يفهم منه أنّه يطلب سوره من مثل القرآن ، وإذا قال : ائتوا من مثله بدون قوله بسوره كلّ أحد يفهم منه أنّه يطلب

من مثل القرآن ما يصدق عليه أنه مثل القرآن ، أى قدر كان سوره أو أقل منها أو أكثر ، وإذا أراد المتحدّى الجمع بين قوله : بسوره وبين قوله : من مثله فحقّ الكلام أن يقدم «من مثله» ويؤخر «بسوره» ، ويقول : فأتوا من مثله بسوره ، حتى يتعلّق الأمر بالإتيان من المثل أولاً بطريق العموم وكان بحيث لو اكتفى به لكان المقصود حاصلًا والكلام مفيدًا ، لكن تبرّع ببيان قدر المأتى به فقال : بسوره ، فيكون من قبيل التخصيص بعد التعميم فى الكلام والتبيين بعد الإبهام فى المقام ، وهذا الأسلوب ممّا يعتنى به البلغاء ، وأمّا إذا قال : فأتوا بسوره من مثله على أن يكون «من مثله» متعلّقًا ب (فأتوا) فإنه يكون فى الكلام حشو وذلك لأنه لمّا قال : بسوره عرف أنّ المثل هو المأتى منه فذكر من مثله على أن يكون متعلّقًا ب (فأتوا) يكون حشواً ، وكلام الله منزّه عن هذا ، فلهذا حكم بأنه وصف للسوره.

وتلخيص الكلام أنّ التحدّى بمثل هذه العبارة على أربعة أساليب : الأول : تعيين المأتى به فقط ، الثانى : تعيين المأتى منه فقط ، الثالث : الجمع بينهما على أن يكون المأتى منه مقدّمًا والمأتى به مؤخرًا ، الرابع : العكس ، ولا يخفى على من له بصيره فى تنفيذ الكلام أنّ الأساليب الثلاثة الأولى مقبولة عند البلغاء ، والأخير مردود ، لأنه يبقى ذكر المأتى منه بعد ذكر المأتى به حشواً ، هذا إذا جعل المأتى منه مفهوم المثل ، وأمّا إذا كان المأتى منه مكانًا أو شخصًا أو شيئًا آخر ممّا لا يدلّ عليه التحدّى فذكره مفيد قدّم أو أحر ، ولذلك جوّز العلّامة صاحب (الكشاف) أن يكون (مِنْ مِثْلِهِ) متعلّقًا ب (فأتوا) حيث كان الضمير راجعًا إلى عبدنا.

والحاصل أنّه إذا جعل المثل المأتى منه مفهوم المثل وأريد الجمع بين المأتى منه والمأتى به فلا بدّ من تقديم المأتى منه على المأتى به ، وإلا- يكن الكلام ركيكًا ، وإذا كان المأتى منه شيئًا آخر فالتقديم والتأخير سواء ، وممّا يؤيّد هذا المعنى ما أفاده المحقّقون فى قول القائل عند خروجه من بستان المخاطب : أكلت من بستانك من العنب ، أنه لو قال : أكلت من العنب من بستانك يكون الكلام ركيكًا بناء على أنّه لمّا قال : أكلت من العنب علم أنّه أكل من البستان ، فقوله : من بستانك يبقى لغواً وأمّا إذا قال أولاً : من بستانك أفاد أنّه أكل من البستان بعد أن لم يكن معلوماً ، ولكن يبقى الإبهام فى المأكول منه ، فلمّا قال : من العنب رفع الإبهام ، هذا وإن لم يكن مثالا لما نحن فيه لكنّه تنظير إذا تأملت فيه تأنّست بالمطلوب الذى نحن بصدده.

لا يقال : فعلى هذا جعله وصفاً أيضاً لغو ، بناء على أنّ التحدّى يدلّ عليه لأنّنا

نقول بلا- شك إن التحدى يدلّ على أنّ السوره المأتى بها هي السوره المماثله ، فإذا قيل : (من مثله) مقدّما حصل فيه إبهام وإجمال من حيث المقدار ، فإذا قيل بسوره تعين المقدار المأتى به ، وحينئذ قوله : «بسوره» لا يفيد إلّا تعيين المقدار المبهم ، إذ بعد أن فهم المماثله من صريح الكلام تضحّل دلالة السياق ، فلا يلاحظ قوله بسوره إلّا من حيث أنّه تفصيل بعد الإجمال ، فلا يكون فى الكلام أمر يستغنى عنه ، وأمّا إذا قيل مؤخرًا فإن جعلته وصفا للسوره فقد جعلت ما كان مفهوماً بالسياق منطوقاً فى الكلام بعينه ، وهذا فى باب النعت إذا كان لفائده لا- ينكر ، كما فى قولهم : أمس الدّابر وأمثاله ، وأمّا إذا جعلت متعلّقاً ب (فأتوا) فدلاله السياق باقيه على حالها إذ هي مقدّمه على التصريح بالمماثله ، ثم خرجت بذكر المماثله ، فكأنك قلت : فأتوا بسوره من مثله من مثله مرتين على أن يكون الأول وصفا والثانى ظرفاً لغوا ، وهو حشو فى الكلام بلا- شبهه ، فإن قلت : فما الفائدة إذا جعلناه وصفا للسوره؟ قلت : الفائدة جليله ، وهي التصريح بمنشأ التعجيز ، فإنّه ليس إلّا وصف المماثله ، وعند ملاحظه منشأ التعجيز أعنى المثليه يحصل الانتقال إلى أنّ القرآن معجز والحاصل أنّ الغرض من إتيان الوصف تحقيق مناط عليه كون القرآن معجزاً حتى يتأملوا بنظر الاعتبار فيردّوا عمّا هم فيه من الزيب والإنكار.

هذا ما سنع في خاطر الفاتر ، والمرجو من الأفاضل النظر بعين الإنصاف والتجنّب عن العناد والاعتساف ، فلعمري إنّ الغور فيه لعريق وإنّ المسلك إليه لدقيق ، والله المستعان وعليه التكلان ، تمت الرساله والحمد لله رب العالمين.

## علّه حذف الواو بين الياء والكسره

ومن مجموع ابن القماح :

فائده : إذا كانت الواو فاء الكلمه من الماضى فمضارعه يفعل بكسر العين لفظاً أو تقديرًا ، وتسقط الواو فى المضارع ، مثال اللفظى : يعد ويمق من وعد وومق ، ومثال التقديرى : يضع ويسع من وضع ووسع ، فالأصل فى الكلّ بالواو ، فحذفت وفتحت عين الفعل للخفّه ، إذ حرف الحلق ثقيل لبعده مخرجه فهى مكسوره تقديرًا ، وهو معنى قول الزمخشري : «وسقوطها فيما عينه مكسوره من مضارع فعل أو فعل لفظاً أو تقديرًا» (١) ، واختلفوا فى علّه حذف الواو بين الياء والكسره ، فعلله الكوفيون (٢).

ص: ٣٩

١- انظر المفصل (ص ١٧٨).

٢- انظر الإنصاف (ص ٧٨٢).

بالفرق بين المتعدى فحذفت فيه لثقله وبين اللازم فبقيت لخفته ، وهو ضعيف ، فقد حذفت في اللازم في وكف يكف وونم الذباب ينم وعلله البصريون بالثقل ، وخصّوا الحذف بالواو دون الكسره أو الياء لأنّ الياء لا تحذف لدلالاتها على معنى ، والكسره لا يفيد حذفها كبير خفه ، فتعيّن حذف الواو ، فنقض الكوفيون عليهم ذلك بأوعد يوعد فقد ثبتت الواو.

قال ابن مالك : الحذف إذا كانت الياء مفتوحه وهذه مضمومه ، قيل له : أنت عللت الحذف بالخفه ، والضمه أثقل من الفتحه.

قال ابن النحاس : الصواب أنّ هذه وقعت بين همزه وكسره وأصله يؤوعد لأنه من أوعد.

## القول فى وسواس

ومن رؤوس المسائل وتحفه طلاب الوسائل للشيخ محبى الدين النواوى رضى الله عنه وعنا به.

سئل ابن مالك عن وسواس أهو مصدر مضاف إليه ذو مقدره أم هو صفة محضه للمبالغه؟ فأجاب : الفعل الموزون بفعل ضربان : صحيح كدحرج وشرف (١) وهو الأصل ، والثانى : الثنائى المكرّر كحمحم ودمدم (٢) ، وهو فرع لأنّ الأصل السّلامه من التّكرار ، ولأنّ أكثره يفهم معناه بسقوط ثالثه كثنج (٣) الماء بمعنى ثج ، وكفكف الشىء بمعنى كفّه ، وككبكه (٤) بمعنى كبه ، ورضرضه بمعنى رضّه ، وذردره بمعنى ذرّه ، وذذذف (٥) على الجريح بمعنى ذفّف ، وصرصر (٦) الجندب بمعنى صرّ ، وعججج (٧) الفحل بمعنى عجّ ، وصمصم (٨) السيف بمعنى صمّ ، ومكمك (٩) الفصيل ما فى الصّرع بمعنى امتكّه ، ومطمط الكلام بمعنى مطّه أى : مدّه ، ومخمخ المخ أخرجه. وللنوعين مصدران مطردان :

ص : ٤٠

١- شرف الرجل : أحسن غداءه.

٢- المحمحه : صوت البرذون عند الشعير. ودمدم الشىء : ألزقه بالأرض.

٣- ثجّ الماء نفسه : انصبّ.

٤- كبّ الشىء : قلبه.

٥- ذذذف على الجريح : أجهز عليه وأسرع بقتله.

٦- صرصر : صوت.

٧- عججج الفحل : صوت.

٨- صمصم السيف : مضى فى العظم.

٩- مكمك الفصيل الصّرع : امتصّ جميع ما فيه.

أحدهما : فعلله ، والآخر : فعلال ، كسرهفه وسرهاف وزلزله وزلزال ، وفعلال أحقّ بهما لوجهين :

أحدهما : أنّ فعلل مشاكل لأفعل في عدّه الحروف وفتح الأول والثالث والرابع وسكون الثاني فجعلل إفعال مصدر أفعل ، وفعلال مصدر فعلل ليتشاكل المصدران كما تشاكل الفعلان ، فكان فعلال أحقّ بهما من فعلله .

والثاني : أنّ أصل المصدر أن يبين وزنه وزن فعله ، وفعلال أشدّ مباينه لفعلل في وزنه من فعلله ، فكان أحقّ به منه ، وإن كانا سيّين في الأطراد مع رجحان فعلله في الاستعمال على فعلال في قولهم : وسوس الشيطان وسواسا ووعوع الكلب ووعواعا وعظظ السّهم في مرّه عظعا إذا التوى ، والجارى على القياس وسواس ووسوسه ووعواع ووعوعه وعظعاظ وعظعظه ، والفتح نادر لأنّ الرباعى الصحيح أصل للرباعى المكرر أوّله وثانيه كما مرّ ، ولم يأت مصدر الصحيح مع كونه أصلا إلّا على فعلله وفعلال بالكسر ، فلا ينبغى للرباعى المكرر لفرعيته أن يكون مصدره إلّا كذلك وهذا يقتضى أن لا يكون له مصدر على فعلال بالفتح وإن ورد حكم بشذوذه ، وأيضا فإنّ فعلالا المفتوح الفاء قد كثر وقوعه صفه مصوغا من فعلل المكرر ليكون فيه نظير فعّال من الثلاثى كضرب لأنهما متشاكلان وزنا فاقضى هذا أن لا يكون لفعلال المفتوح الفاء فى المصدريه نصيب ، كما لم يكن لفعال فيها نصيب ، فلذلك استندر وقوع وسواس ووعواع وعظعاظ مصادر ، وإنّما حقّها أن تكون صفات دالّه على المبالغه فى الوسوسه والوعوعه والعظظه ، فحق ما وقع منها فى موضع محتمل للمصدرية والوصفيه أن يحمل على الوصفيه تخلّصا من الشذوذ ومخالفه المطرد الشائع الذائع ، وليس بمحقّ من زعم فى شىء من الصفات الوارده على هذا الوزن أنّه مصدر مضاف إليه ذو تقديرا ، ويدلّ على فساد قوله أمران :

أحدهما : أنّ كل مصدر أضيف إليه ذو تقديرا فمجّده للمصدرية أكثر من استعماله صفه كرضى وصوم وفطر ، وفعلال الموصوف به لم يثبت مجّده للمصدرية إلّا فى وسواس وأخواته ، على أنّ منع مصدريتها ممكن ، وذلك أنّ من سمع منه «وسوس إليه الشيطان وسواسا» بالفتح لا يتعّن كونه قاصدا للمصدرية ، بل يحتمل أن يقصد الحائيه ، فإنّ الحال قد يؤكّد بها عاملها الموافق لها لفظا ومعنى ، كقوله تعالى : (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا) [النساء : ٧٩] وكقوله تعالى : (وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَيِّخَاتٍ) [النحل : ١٢] ، فإنما تتعيّن المصدرية فى وسواس أن لو سمع مضافا إلى الشيطان معلقا به معمول ، كما سمع



ذلك في الوسوسة كقول بعضهم: «وسوسة الشيطان إلى النفس داء»، تتعين المصدرية في مثل هذا لا بالانتصاب بعد الفعل.

الثاني: أنّ المصدر المضاف إليه ذو تقدير لا- يؤنث ولا- يثنى ولا يجمع، بل يلزم طريقه واحده لتعلم أصالته في المصدرية وفعيته في الوصفية، فيقال: امرأه صوم ورجل صوم ورجلان صوم أو نساء، وفعالل الموصوف به ليس كذلك، لأنه يؤنث ويثنى ويجمع وجوبا، فيقال: رجل ثرثار وتمتام (1) وأفاء ولضلاض أى: ماهر بالدلالة، وهرهار أى: ضحّاك، وجحجاج: سيد، وفججاج: كثير الكلام، وكهكاه ووطواط: ضعيف، وعسعاس، وحسحاس: خفيف الحركة، وهفهاف: خميص البطن، وبججاج: ممتلى الجسم ودعداع ودحداح أى: قصير، وتختاخ: ألكن وسمسام: سريع وقعاع المفاصل أى: مصوّت، وشىء خشخاش أى: يابس مصوّت، وسبع قضقاض كاسر، وحيه نضناض: يحرك لسانه كثيرا، وكلّ ذلك يؤنث بالتاء ويثنى ويجمع، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: «أبغضكم إلىّ وأبعدكم منى مجالس يوم القيامة الثرثارون المتفيهقون» (2) ، ومنه ريح زفازفه أى: محرّكه للحشيش وسفسافه تنخل التراب بمزّها، ودرع فضفاضه: واسعه، الفعل من كل ذلك فعلل والمصدر فعلله وفعالل بالكسر، ولم ينقل فى شىء منها فعالل بالفتح، ومن أجاز ذلك كالزمخشري فقياسه غير صحيح لأنّ القياس على النادر لا- يصحّ، فثبت ما قصده من بيان أصله الوصفية فى فعالل وغرابه المصدرية فيه وامتناعها منه، فالقول المرضي أنّ الوسواس فى قوله تعالى: (مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ) [الناس: ٤] هو الشيطان، لا على حذف مضاف، بل على أنّه من باب فعالل المقصود به المبالغة فى فعلل كثرثار ونظائره، والله أعلم بالصواب.

وسئل ابن مالك أيضا عن قوله صلى الله عليه وسلم: «غير الدجال أخوفنى عليكم» (3) فأجاب: الكلام على لفظه ومعناه، أمّا لفظه: فلتضمّنه إضافه أخوف إلى ياء المتكلم مقرونه بنون الوقاية، وهو إنّما يعتاد مع الفعل المتعدى، لأنّ هذه النون تصون الفعل من محذورات:

أحدها: التباسه بالاسم المضاف إلى ياء المتكلم، فلو قيل: «ضربنى» ضربى لالتبس بالضرب وهو العسل الأبيض الغليظ، فنفت نون الوقاية هذا المحذور.

ص: ٤٢

١- التتمام: الذى يعجل بكلامه فلا يفهم ما يقول.

٢- أخرجه أحمد فى مسنده (٤ / ١٩٤).

٣- أخرجه مسلم فى صحيحه (٤ / ٢٢٥١).

الثاني : أمر مؤنثه بأمر مذكوره ، فلو قلت : أكرمي بدل أكرمني قاصداً مذكراً لم يفهم المراد ، فنفت النون ذلك.

الثالث : ذهب الوهم إلى أنّ المضارع صار مبيّناً وذلك لو أوقعته على ياء المتكلم غير مقرونه بالنون لخفى إعرابه ، وظنّ به البناء على مراجعه الأصل ، فإنّ إعرابه على خلاف الأصل وأصله البناء ، فلو قلت بدل يكرمني : يكرمي لظنّ عوده إلى الأصل ، فزياده النون تمكّن من ظهور إعرابه ، والاسم مستغن عن النون في الوجهين الأولين ، وأمّا الثالث : فللاسم فيه نصيب ، لكنّ أصالته في الإعراب أغتته وصانته من ذهب الوهم إلى بنائه ، لا- بسبب جليّ ، لكنّه وإن أمن ظنّ بنائه فلم يؤمن التباس بعض وجوه إعرابه ببعض ، فكان له في الأصل نصيب من إلحاق النون ، وتنزّل إخلاؤه منها منزله أصل متروك ينبه عليه في بعض المواضع ، كما نبه بالقود واستحوذ على أصل قاد واستحاذ ، وكان أولى ما يتّبه به على ذلك أسماء الفاعلين ، فمن ذلك ما أنشده الفراء من قول الشاعر (١) : [الوافر]

فما أدري وكلّ الظنّ ظنيّ

أمسلمني إلى قومي شراح

فرخّم شراحيّل دون نداء اضطرارا ، ومثله ما أنشده ابن طاهر في تعليقه على كتاب سيبويه : [الطويل]

٦٠١- (٢) وليس بمعيني وفي الناس مقنع

صديقي إذا أعيب عليّ صديق

وأنشد غيره : [الطويل]

٦٠٢- (٣) وليس الموافيني ليرفد خائبا

فإنّ له أضعاف ما كان آملا

ولأفعل التفضيل أيضا شبه بالفعل وخصوصا بفعل التعجب ، فجاز أن تلحقه النون المذكوره في الحديث ، كما لحقت اسم الفاعل في الأبيات المذكوره ، وهذا أجود ما يقال في هذا اللفظ عندى ، ويجوز أن يكون «أخوف لى» وأبدلت اللام نونا كما في لعنّ مكان لعلّ وفي رفنّ بمعنى رفلّ ، وهو الفرس الطويل.

وأما الكلام من جهه المعنى ففيه وجوه :

أظهرها كون أخوف أفعل التفضيل صيغ من فعل المفعول كقولهم : أشغل من

ص : ٤٣

٢-٦٠١- الشاهد بلا نسيه في شرح الأشموني (١/١٢٦).

٣-٦٠٢- الشاهد بلا نسيه في الدرر (١/٢١٣)، وشرح الأشموني (١/٥٧)، ومغنى اللبيب (٢/٣٤٥)، والمقاصد النحويه (١/٣٨٧)، وهمع الهوامع (١/٦٥).

ذات النَّحِين (١) ، وأزهى من ديك (٢) ، وأعنى بحاجتك ، و «أخوف ما أخاف على أمتي الأئمة المضلون» (٣) ، إذ المراد أنّ المعبر عنه بذلك شغل وزهى وعنى أكثر من شغل غيره وزهوه وعنايته ، وكذا «أخوف ما أخاف» أى : الأشياء التى أخافها على أمتي أحقها بأن يخاف الأئمة المضلون ، فمعنى الحديث هاهنا : غير الدجال أخوف مخوفاتي عليكم ، فحذف المضاف إلى الياء فاتصل بها «أخوف» معموده بالنون كما تقرر ، ويحتمل أن يكون أخوف من أخاف بمعنى خوِّف ، ولا يمنع ذلك كونه عن ثلاثي فإنه على أفعل ، وما على وزن أفعل والثلاثي فيه سواء عند سيبويه فى التفضيل والتعجب ، صرح به مرارا ، فالمعنى : غير الدجال أشد موجبات خوفي عليكم ، ثم اتصل بالياء معموده بالنون على ما تقرر ، ويحتمل أن يكون من وصف المعانى بصفات الأعيان مبالغه كشعر شاعر ، وهذا الشعر أشعر من هذا ، وعجب عجب ، وموت مائت ، وخوف خائف ، ويقال : فلا أخوف من خوفك ، ومنه قول الشاعر : [المتقارب]

٦٠٣- (٤) يداك يد خيرا يرتجى

وأخرى لأعدائها غائظه

فأما التى يرتجى خيرا

فأجود جودا من اللافظه

وأما التى يتقى شرها

فنفس العدو بها فائظه

فنصب جودا بأجود على التمييز ، وذلك يوجب لكونه فاعلا- معنى ، لأن كل منصوب على التمييز بأفعل التفضيل فاعل فى المعنى ، ونصبه علامه فاعليته ، وجزه علامه أنّ أفعل بعض منه ، ولهذا معنى «زيد أحسن عبدا» أنّ عبده فاق عبيد غيره فى الحسن ، وإن جررت فمعناه أنه بعض العبید الحسان وهو أحسنهم ، فمعنى الحديث على هذا : خوف غير الدجال أخوف خوفي عليكم ، ثم حذف المضاف إلى غير وأقيم هو مقام المحذوف ، وحذف خوف المضاف إلى الياء وأقيمت هى مقامه ، فاتصل أخوف بالياء معموده بالنون ، ويحتمل أن يكون أخوف فعلا مسندا إلى واو هى ضمير عائده على غير الدجال لأن من جمله ما يتناوله غير الدجال الأئمة

ص: ٤٤

١- ذكره الميدانى فى مجمع الأمثال (١ / ٣٧٦).

٢- انظر مجمع الأمثال (١ / ٣٢٧).

٣- أخرجه أحمد فى مسنده (٦ / ٤٤١).

٤- ٦٠٣- الأبيات لظرفه فى ديوانه (ص ١٥٥) ، والبيت الأول فى شرح التصريح (١ / ١٨٢) ، والأول والثانى فى المقاصد النحويه (١ / ٥٧٢) ، والبيت الأول بلا نسبه فى أوضح المسالك (١ / ٢٢٨) ، وتخليص الشواهد (ص ٢١٢) ، وخزانه الأدب (١ / ١٣٣) ،

وشرح الأشموني ( ١ / ١٠٦ ) ، ولسان العرب (غيظ) ، والبيت الثاني بلا- نسبه في لسان العرب (فيظ) ، وتاج العروس (فيظ) ،  
والبيت الثالث بلا نسبه في لسان العرب (فيظ).

المضلون ، وهم مَمَّن يعقل فغلبوا ، فجىء بالواو ثم اجتزئ عنها بالضمه وحذفت ، كقوله : [الوافر]

٦٠٤- (١) فيا ليت الأطباء كان حولى

وكان مع الأطباء الأساه

وقوله : [الرمل]

٦٠٥- دار حى وتنوها مربعا

دخل الضيف عليهم فاحتمل

فاسألن عنا إذا الناس شتوا

واسألن عنا إذا الناس نزل

أراد : كانوا ، فحذف الواو وأبقى الضمه ، وكذلك أراد الآخر احتملوا ونزلوا فحذف الواو ثم سکن اللام من احتمال ونزل للوقف ، هذا ما تيسر والله الحمد.

وسئل ابن مالك أيضا : أيجوز صرف أريس فى قولهم : بئر أريس؟ فأجاب : نعم وهو فى الأصل عباره عن الأصل ، ويطلق على الأكار وعلى الأمير ، وقيل : إن أريد به الأمير فهو مقلوب رئيس.

وسئل رحمه الله أيضا عن قوله صلى الله عليه وسلم : «إلا جاء كنزه يوم القيامة شجاع أقرع» (٢) ، فأجاب : فاعل جاء الكانز وكنزه مبتدأ وأقرع خبره ، والجمله حالیه ، لأن الجمله الابتدائية المشتمله على ضمير ما قبلها تقع حالا ، واقترانها بالواو أكثر ، وقد جردت منه فى قوله تعالى : (اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عِدُوًّا) [الأعراف : ٢٤] ، (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) [الفرقان : ٢٠] ، وتقول العرب : «رجع فوره على بدئه» (٣) «وكلمته فاه إلى فى» (٤) ، وقال الشاعر : [الطويل]

٦٠٦- (٥) ويشرب أسارى القطا الكدر بعد ما

سرت قريبا أحنأؤها تتصلصل

ومثله : [الكامل]

٦٠٧- (٦) راحوا بصائرهم على أكتافهم

وبصيرتى يعدو بها عتد وأى

- ١-٦٠٤- الشاهد بلا نسبه فى معانى القرآن (١ / ٩١) ، ومجالس ثعلب (ص ٨٨) ، والإنصاف (ص ٣٨٥) ، وشرح المفصل (٧ / ٥) ، وهمع الهوامع (١ / ٥٨) ، والدرر (١ / ٣٣).
- ٢- أخرجه مسلم فى صحيحه (٢ / ٦٨٤).
- ٣- انظر الكتاب (١ / ٤٦٠).
- ٤- انظر الكتاب (١ / ٤٦٠).
- ٥-٦٠٦- الشاهد للشنفرى فى ديوانه (ص ٦٦) ، وخزانه الأدب (٧ / ٤٤٧) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٢٠٦) ، ونوادى القالى (ص ٢٠٥) ، وبلا نسبه فى شرح عمده الحافظ (ص ٤٥٥).
- ٦-٦٠٧- الشاهد للأسعر الجعفى فى لسان العرب (عتد) و (وأى) ، وجمهره اللغه (ص ٣١٢) ، ومقاييس اللغه (١ / ٢٥٤) ، والأصمعيات (ص ١٤١) ، والمعانى الكبير (ص ١٠١٣) ، ومجمل اللغه (١ / ٢٧٠) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (بصر) ، وتهذيب اللغه (٢ / ١٩٥) ، والمخصص (٦ / ٩٣) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٤٥٥).

أى : قوئ.

ومثله : [الطويل]

٦٠٨- (١) ولو لا سواد الليل ما آب عامر

إلى جعفر سرباله لم يمزق

ويجوز جعل كثره فاعل جاء وشجاع خبر مبتدأ محذوف ، والجمله فى موضع الحال ، أى : جاء وهو شجاع أو صورته شجاع ، ولا يعد فيه لأن فيه حذف المبتدأ والواو ، إذ الاهتمام بهذه الواو أقل من الاهتمام بالفاء المقترنه بمبتدأ وقع جواب شرط ، وقد حذفنا معا فى قوله : [الكامل]

٦٠٩- (٢) أبى لا تبعد فليس بخالد

حى ومن يصب الحمام بعيد

أى : فهو بعيد ، فحذف الفاء وهى ألزم من الواو.

### مسأله : فعل الأمر لا يعمل فى غير ضمير المخاطب

قال ابن مالك : لا يصح فى «قم أنت وزيد» الحكم بعطف زيد على فاعل قم لأن العامل فيه هو العامل فى المعطوف عليه ، وقم ونحوه من أفعال الأمر لا يعمل فى غير ضمير المخاطب ، فيحمل ما وقع من ذلك على أن «زيد» مرفوع بفعل دل عليه «قم» أى قم أنت وليقم زيد ، وعليه يحمل قوله تعالى : (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) [البقره : ٣٥] ، وإليه أشار سيويه بقوله : يقال دخلوا أولهم وآخرهم ، ولا يقال : ادخلوا أولكم وآخركم لأن «ادخل» لا يصح إسناده إلى أولكم وآخركم ، وذكر أن عيسى بن عمر أجاز ذلك ، وهو نظير (٣) : [الطويل]

لييك يزيد ضارع [لخصومه

ومختبب مما تطيح الطوائح]

يعنى أن أولكم وآخركم مرفوع بفعل مضمّر دلّ عليه ادخلوا كما أنّ ضارعا مرفوع بفعل دلّ عليه لبيك.

ص : ٤٦

١- ٦٠٨- الشاهد لسلامه بن جعفر فى ديوانه (ص ١٧٦) ، والأصمعيات (ص ١٣٥) ، ولسان العرب (جنن) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٢١٠) ، وبلا نسبه فى شرح الأشموني (١ / ٢٥٨).

٢- ٦٠٩- الشاهد لعبد الله بن عنمه فى خزانة الأدب (٩ / ٤٢) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ١٠٤١).





## مسأله : نسبة الحال إلى المضاف إليه

قال ابن مالك : نسبة الحال إلى المضاف إليه على أوجه : وجه يجوز إجماعاً إذا كان المضاف مصدراً أو صفة عاملة ك : أعجبنى قيام زيد مسرعاً وإنّ زيدا ضارب عمرو متكثراً ، ووجه يمتنع إجماعاً حيث لم يكن المضاف مصدراً ولا صفة ولا بعض ما أضيف إليه ك : ضربت غلام زيد متكثراً ، وثالث : مختلف فيه إذا كان المضاف بعض المضاف إليه أو يشبه بعضه ، كقوله : [الطويل]

٦١٠- (١) كأنّ يدي حربائها متشمّسا

يدا مذنب يستغفر الله تائب

ومنه قوله تعالى : ( وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا ) [الحجر : ٤٧]. وقد صحّ جوازه عن أبي الحسن الأخفش في أمالي ابن الحاجب.

وقال مملياً على قول الشاعر (٢) : [المديد]

غير مأسوف على زمن

ينفضى بالهمّ والحزن

قال : لا- يصحّ أن يكون له عامل لفظي هنا يعمل في غير ، وإذا لم يكن له عامل لفظي فإمّا أن يكون مبتدأ وإمّا أن يكون خبر مبتدأ ، ولا يصحّ أن يكون مبتدأ لأنه لا خبر له ، لأنّ الخبر إمّا أن يكون ثابتاً أو محذوفاً ، والثابت لا يستقيم لأنّه إمّا على زمن وإمّا ينفضى ، وكلاهما مفسد للمعنى ، وأيضاً فإنّك إذا جعلته مبتدأ لم يكن بدّ من أن تقدّر قبله موصوفاً ، وإذا قدّر قبله موصوف لم يكن بدّ من أن يكون غير له ، وغير هاهنا ليست له وإنما هي لزمن ، ألا- ترى أنّك لو قلت : «رجل غيرك مرّ بي» لكان في غيرك ضمير عائد على رجل؟ ولو قلت : «رجل غير متأسف على امرأه مرّ بي» لم يستقم لأنّ غيراً هاهنا لمّا جعلته في المعنى للمرأة خرج عن أن يكون صفة لما قبله ، ولو قلت : «رجل غير متأسف مرّ بي» جاز لأنّها في المعنى للضمير ، والضمير عائد على المبتدأ فاستقام ، فتبين أن لا يكون مبتدأ لذلك ، وإن جعل الخبر محذوفاً لم يستقم لأمرين :

أحدهما : أنا قاطعون بنفى الاحتياج إليه ، والآخر : أنّه لا قرينه تشعر به ، ومن شرط حذف الخبر وجود القرينه ، وإن جعل خبر مبتدأ لم يستقم لأمرين :

ص : ٤٧

١- ٦١٠- الشاهد لدى الرّمّه في ديوانه (ص ٢٠٣) ، ولسان العرب (شمس).

٢- مرّ الشاهد (٤٨٩).

أحدها : أنا قاطعون بنفى الاحتياج إليه.

الثانى : أن حذف المبتدأ مشروط بالقرينه ولا قرينه.

الثالث : أنك إذا جعلته خبر مبتدأ لم يكن بد من ضمير يعود منه إلى المبتدأ ، لأنه فى معنى مغاير ، ولا ضمير يعود على ما تقدّمه مبتدأ ، فلا يصح أن يكون خبرا ، فتبين إشكال إعرابه.

وأولى ما يقال أنه أوقع المظهر موقع المضمّر لما حذف المبتدأ من أول الكلام ، وكان التقدير : زمن ينقضى بهمّ والحزن غير متأسّف عليه ، فلما حذف المبتدأ من غير قرينه تشعر به أتى به ظاهرا مكان المضمّر ، فصارت العبارة فيه كذلك ، وهو وجه حسن ، ولا- بعد فى مثل ذلك ، فإنّ العرب تجيز : «إن يكرمنى زيد إننى أكرمه» وتقديره : إنى أكرم زيدا إن يكرمنى ، فقد أوقعت زيدا موقع المضمّر لما اضطرت إلى إعادته الضمير إليه وأوقعت المضمّر موقع المظهر لما أخرته عن الظاهر ، فقد تبين لك اتساعهم فى مثل ذلك وعكسه ، ويحتمل أن يقال : إنهم استعملوا غيرا بمعنى لا كما استعملوا لا بمعنى غير ، وذلك واسع فى كلامهم ، وكأنه قال : لا تأسف على زمن هذه صفته ، ويدلك على استعمالهم غيرا بمعنى لا قولهم : زيد عمرا غير ضارب ، ولا يقولون : زيد عمرا مثل ضارب ، لأن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف ، ولكنه لما كانت غير تحمل على لا جاز فيا ما لا- يجوز فى مثل وإن كان بابهما واحدا ، وإذا كانوا قد استعملوا «أقلّ رجل يقول ذلك» بمعنى النفى مع بعده عنه بعض البعد فلأن يستعملوا «غير» بمعنى لا مع موافقتها لها فى المعنى أجدر فإن قيل : فإذا قدرتموها بمعنى لا فلا بد لها من إعراب من حيث كونها اسما فما إعرابه؟ قلنا : إعرابه كإعراب قولك : أقلّ رجل يقول ذلك ، وهو مبتدأ لا خبر له استغناء عنه ، لأن المعنى : ما رجل يقول ذلك ، وإذا كان كذلك صحّ المعنى من غير احتياج إلى خبر ، ولا استنكار بمبتدأ لا خبر له ، إذا كان فى المعنى بمعنى جمله مستقلة ، كقولهم : أقائم الزيدان ، فإنه بالإجماع مبتدأ ولا مقدّر محذوف ، والزيدان فاعل به ليس بخبر ، فهذا مبتدأ لا خبر له فى اللفظ ولا فى التقدير ، وإنما استقام لأنه فى المعنى : أيقوم الزيدان؟ وكذلك قول بعض المحققين فى نزال وتراك : إنه مبتدأ وفاعله مضمّر ولا- خبر له لاستقامه المعنى من حيث كان معناه : انزل واترك ، وقد ذهب كثير إلى أنه منصوب انتصاب المصدر ، كأنه قيل فى نزال : انزل نزولا ، وهذا عندنا ضعيف ، فإنه لو كان كذلك لوجب أن يكون معربا ، ونحن نفرّق بين سقيا وبين تراك ، فكيف يمكن حملهما على إعراب واحد وهو أن يكونا مصدرين مع أن أحدهما معرب والآخر مبنيّ؟.

وقال وقد استفتى في قول الشاعر: [الطويل]

٦١١- (١) وإني لتعروني لذكراك فتره

كما انتفض العصفور بالله القطر

ف قيل له: إن شخصين تنازعا، فقال أحدهما: البيت هزّه ورعده، ولا يستقيم معنى البيت على فتره، فسئل هل يستقيم معنى البيت على هذه الرواية وقد نقلها غير واحد ممن يوثق بنقله عن الأمامي لأبي علي البغدادي؟ فكتب مجيبا بخط يده الكريمه ما هذه صورته: وهو أن يقال: يستقيم ذلك على معنيين:

أحدهما: أن يكون معنى لتعروني لترعدني أي: تجعل عندى العرواء، وهي الرعدة، كقولهم: عرى فلان إذا أصابه ذلك، لأنّ الفتور الذي هو السكون من الإجلال والهيبة تحصل عنده الرعدة غالبا عاده، فيصح نسبه الإرعاد إليه، فيكون «كما انتفض» منصوبا انتصاب قولك: «أخرجته كخروج زيد» إمّا على معنى: كإخراج خروج زيد، وإمّا لتضمّنه معنى خرج غالبا، فكأنه قيل: خرج، فصحّ لذلك مثل خروج زيد، وحسن ذلك تنبيها على حصول المطاوع الذي هو المقصود في مثل ذلك، فيكون أبلغ من الاقتصار على المطاوع، إذ قد يحصل المطاوع دونه، مثل: أخرجته فلم يخرج.

والثاني: أن يكون معنى لتعروني لتأتيني وتأخذني فتره أي سكون للسرور الحاصل عن الذكرى، وعبر بها عن النشاط لأنها تستلزمه غالبا تسميه للمسبب باسم السبب، كأنه قال: ليأخذني نشاط كمنشط العصفور، فيكون «كما انتفض» إمّا منصوبا نصب «له صوت صوت حمار» وله وجهان:

أحدهما: أن يكون التقدير: يصوت صوت حمار، وإن لم يجز إظهاره استغناء عنه بما تقدّم.

والثاني: أن يكون منصوبا بما تضمّنته الجملة من معنى يصوت. وإمّا مرفوعا صفة لفتره، أي: نشاط مثل نشاط العصفور، وهذه الأوجه الثلاثة المذكوره في الوجه الثاني في إعراب «كما انتفض» تجرى على تقدير روايه رعه وهزه.

ص: ٤٩

١- ٦١١- الشاهد لأبي صخر الهذلي في الأغاني (٥ / ١٦٩) والإنصاف (١ / ٢٥٣)، وخزانه الأدب (٣ / ٢٥٤)، والدرر (٣ / ٧٩)، وشرح أشعار الهذليين (٢ / ٩٥٧)، وشرح التصريح (١ / ٣٣٦)، ولسان العرب (رمث)، والمقاصد النحويه (٣ / ٦٧)، وبلا نسبه في أمالي ابن الحاجب (٢ / ٦٤٦)، وأوضح المسالك (٢ / ٢٢٧)، وشرح الأشموني (١ / ٢١٦)، وشرح المفصل (٢ / ٦٧)، والمقرب (١ / ١٦٢)، وجمع الهوامع (١ / ١٩٤).

هذا ما كتبه مجيبا به ، وروى الزماني عن السكري عن أبي سعيد الأعمى : [الطويل]

٦١٢- إذا ذكرت يرتاح قلبي لذكرها

كما انتفض العصفور بالله القطر

وهو ظاهر حينئذ.

القول في بيت ابن قلاقس : وسئل عن قول ابن قلاقس الإسكندري : [السريع]

٦١٣- (١) ما بال هذا الرّيم أن لا يريم

لو كان يرثي لسليم سليم

فقال : سليم الثاني فاعل ليرثي بمعنى سالم ، وسليم الأول بمعنى لديغ ، فإنهم يقولون للديغ سليم وللأعمى بصير على سبيل التفاؤل ، ولا يحسن أن يكون سليم الثاني تأكيدا للأول على وجه التأكيد اللفظي ، لأنه أولا قد فهم منه قصد التجانس ، وليس هذا عندهم معدودا في التجانس ، وأيضا فإنه يلزم أن يكون ليرثي مضمرة عائدا على الرّيم وليس عليه المعنى ، فظهر أن يكون الوجه على ما ذكرناه ، ويكون جواب لو محذوفا دلّ عليه ما قبله لأنّ ما قبله يدلّ على إنكار ذلك ، وهو كونه لا يريم والتعجب منه ، ثم قال : لو كان يرثي لسليم سليم على أحد وجهين : إمّا على الإنكار على نفسه في إنكار الأول ، أي : لو كان يرثي للديغ سالم لتوجه الإنكار أو التعجب ، أمّا إذا كان جاريا على المعتاد فلا معنى للإنكار أو التعجب ، وإمّا على أن يكون الجواب ما دلّ عليه قوله : أن لا يريم ، وكأنه قال : لو كان يرثي لسليم سليم لرام ، فإن قيل : فقد تقدّم ذكر الرّيم فليكن فاعل يرثي باللام لأنه معهود سابق ، فالجواب : إنّ ذلك إنّما يكون إذا أعيد اللفظ الأول مثل قولهم : جاءني رجل ، ثم يقول : ما فعل الرجل ، فإنما فعلوا ذلك لئلا يؤدّى إلى إلباس غيره فإن قيل : لا يلائم عجز البيت صدره لأنّ الأوّل خاصّ وآخره عامّ ، لأنّ لو من حروف الشرط ، والمعلّق على الشرط يعمم بدليل قولهم : لو أكرمتني أكرمتك ، وهذا عام فالجواب : إنّما يمتنع لو لم يكن المذكور في صدر البيت داخلا في العموم ، فأما إذا كان داخلا في العموم فلا يمتنع ، لأنّ المعنى : لو كان يرثي سليم ما لسليم ، فيدخل الرّيم وغيره.

### جواب سؤال سائل سأل عن حرف (لو) للشيخ تقي الدين بن تيميه

في قول عمر : نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه.

قال فيه : جواب سؤال سائل عن حرف (لو) لسيدنا وشيخنا الإمام العالم

ص : ٥٠

العلامة الأوحد الحافظ المجتهد الزاهد العابد القدوه إمام الأئمة قدوه الأمة علامه العلماء وارث الأنبياء آخر المجتهدين أوحد علماء الدين بركه الإسلام حجّه الأعلام برهان المتكلمين ، قانع المبتدعين ذى العلوم الرفيعه والفنون البديعه ، محيي السنّه ومن عظمت به لله علينا المنّه ، وقامت به على أعدائه الحجّه ، واستبانت ببركته وهديه المحجّه ، تقى الدين أبى العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبى القاسم بن محمد بن تيميه الحرانى ، أعلى الله مناره وشيّد من الدين أركانهُ (١) :

[الكامل]

ماذا يقول الواصفون له

وصفاته جلّت عن الحصر

هو حجّه لله قاهره

هو بيننا أعجوبه الدّهر

هو آيه فى الخلق ظاهره

أنواره أربت على الفجر

نقلت هذه الترجمة من خطّ العلّامة فريد دهره ووحيد عصره الشيخ كمال الدين الزّملكانى رحمه الله.

بسم الله الرّحمن الرّحيم

نقلت من خطّ الحافظ علم الدين البرزالى : قال سيدنا وشيخنا الإمام العالم العلامة القدوه الحافظ الزاهد العابد الورع إمام الأئمة حبر الأمة مفتى الفرق علامه الهدى ترجمان القرآن حسنه الزمان عمده الحفاظ فارس المعانى والألفاظ زكى الشريعة ذو الفنون البديعه ، ناصر السنه قانع البدعه تقى الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبى القاسم بن محمد بن تيميه الحرانى ، أدام الله بركته ورفع درجته : الحمد لله الذى علّم القرآن خلق الإنسان علمه البيان ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الباهر البرهان ، وأشهد أنّ محمدا عبده ورسوله المبعوث إلى الإنس والجانّ ، صلّى الله عليه وعلى آله وسلم تسليما يرضى به الرحمن ، سألت - وفّقك الله - عن معنى حرف لو ، وكيف يتخرج قول عمر رضى الله عنه : «نعم العبد صهيّب لو لم يخف الله لم يعصه» على معناها المعروف ، وذكرت أنّ الناس يضطربون فى ذلك ، واقتضيت الجواب اقتضاء أوجب أن أكتب فى ذلك ما حضرني الساعه ، مع بعد عهدى بما بلغنى ممّا قاله الناس فى ذلك ، وأن ليس يحضرني الساعه ما أراجعه فى ذلك ، فأقول والله الهادى النصير.

ص: ٥١

أحدها : أنّ حرف لو المسؤول عنها من أدوات الشرط وأنّ الشرط يقتضى جملتين ، إحداهما شرط والأخرى جزاء وجواب ، وربّما سمى المجموع شرطا وسمى أيضا جزاء ، ويقال لهذه الأدوات الجزاء ، والعلم بهذا كله ضرورى لمن كان له عقل وعلم بلغه العرب ، والاستعمال على ذلك أكثر من أن يحصر ، كقوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا : سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَسْمَعُ وَأَنْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَقْوَمَ) [النساء : ٤٦] ، (وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا) [النساء : ٦٤] ، (وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمِعَهُمْ لَتَوَلَّوْا) [الأنفال : ٢٣] ، (وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ) [الأنعام : ٢٨] ، (لَوْ حَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا) [التوبة : ٤٧] ، (وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوا لَهُمْ أَوْلِيَاءَ) [المائدة : ٨١].

الثانية : أنّ هذا الذى يسميه النحاه شرطا هو فى المعنى سبب لوجود الجزاء ، وهو الذى يسميه الفقهاء علّه ومقتضيا وموجبا ونحو ذلك ، فالشرط اللفظى سبب معنوى فتفظن لهذا ، فإنه موضع غلط فيه كثير ممن يتكلم فى الأصول والفقهاء ، وذلك أنّ الشرط فى عرف الفقهاء ومن يجرى مجراهم من أهم الكلام والأصول وغيرهم هو ما يتوقف تأثير السبب عليه بعد وجود المسبب ، وعلامته أنّه يلزم من عدمه عدم المشروط ، ولا يلزم من وجوده وجود المشروط ، ثم هو منقسم إلى ما عرف كونه شرطا بالشرع كقولهم : الطهارة والاستقبال واللباس شرط لصحة الصلاة ، والعقل والبلوغ شرط لوجوب الصلاة ، فإنّ وجوب الصلاة على العبد يتوقف على العقل والبلوغ ، كما يتوقف صحّة الصلاة على الطهارة والسّيتاره واستقبال القبلة ، إن كانت الطهارة والسّيتاره أمورا خارجه عن حقيقته الصلاة ، ولهذا يفرّقون بين الشرط والرّكن بأنّ الرّكن جزء من حقيقته العبارة أو العقد ، كالركوع والسجود وكالإيجاب والقبول ، وبأنّ الشرط خارج عنه ، فإنّ الطهارة يلزم من عدمها عدم صحة الصلاة ولا يلزم من وجودها وجود الصلاة ، وتختلف الشروط فى الأحكام باختلافها ، كما يقولون فى باب الجمعه : منها ما هو شرط للوجوب بنفسه ومنها ما هو شرط للوجوب بغيره ، ومنها ما هو شرط للإجزاء دون الصحة ، ومنها ما هو شرط للصحة ، وكلام الفقهاء فى الشروط كثير جدّا ، لكن الفرق بين السبب والشرط وعدم المانع إنّما يتم على قول من يجوز تخصيص العله منهم ، وأمّا من لا يسمّى علّه إلّا ما استلزم من الحكم ولزم من وجودها وجوده على كل حال فهؤلاء يجعلون الشرط وضد المانع من جمله أجزاء

العله وإلى ما يعرف كونه شرطاً بالعقل وإن دلّ عليه دلائل أخرى كقولهم : الحياه شرط فى العلم والإرادة والسمع والبصر والكلام ، والعلم شرط فى الإراده ونحو ذلك ، كذلك جميع صفات الأجسام وطباعتها لها شروط تعرف بالعقل أو بالتجارب أو بغير ذلك ، وقد تسمى هذه شروطاً عقليه والأول شروطاً شرعيه ، وقد يكون من هذه الشروط ما يعرف اشتراطه بالعرف ومنه ما يعرف باللغه كما يعرف أنّ شرط المفعول وجود فاعله ، وإن لم يكن شرط الفاعل وجود مفعول ، فيلزم من وجود المفعول المنصوب وجود فاعل ، ولا ينعكس ، بل يلزم من وجود اسم منصوب أو مخفوض وجود مرفوع ، ولا يلزم من وجود المرفوع لا منصوب ولا - مخفوض ، إذ الاسم المرفوع مظهراً أو مضمراً لا بدّ منه فى كلّ كلام عربى ، سواء كانت الجملة اسميه أو فعليه ، فقد تبين أنّ لفظ الشرط فى هذا الاصطلاح يدلّ عدمه على عدم المشروط ما لم يخلفه شرط آخر ، ولا يدلّ ثبوته من حيث هو شرط على ثبوت المشروط ، وأما الشرط فى الاصطلاح الذى يتكلم به فى باب أدوات الشرط اللفظيه ، سواء كان المتكلم نحوياً أو فقهيّاً وما يتبعه من متكلم وأصولى ونحو ذلك ، فإنّ وجود الشرط يقتضى وجود المشروط الذى هو الجزاء والجواب ، وعدم الشرط هل يدلّ على عدم المشروط؟ مبنى على أنّ عدم العله هل يقتضى عدم المعلول؟ فيه خلاف وتفصيل ، قد أومى إليه الخوف لو فرض عدمه لكان مع هذا العدم لا يعصى الله لأنّ ترك المعصيه له قد يكون لخوف الله ، وقد يكون لأمر آخر ، إمّا لنزاهه الطبع أو إجلال الله أو الحياء منه ، أو لعدم المقتضى إليها كما كان يقال عن سليمان التيمى رحمه الله : إنه كان لا يحسن أن يعصى الله ، فقد أخبرنا عنه أنّ عدم خوفه لو فرض موجوداً لكان مستلزماً لعدم معصيه الله لأنّ هذا العدم مضاف إلى أمور أخرى إمّا عدم مقتضى أو وجود مانع مع أنّ هذا الخوف حاصل ، وهذا المعنى يفهمه من الكلام كلّ أحد صحيح الفطره ، لكن لمّا وقع فى بعض القواعد اللفظيه والعقليه نوع توسّع إمّا فى التعبير وإمّا فى الفهم اقتضى ذلك خلافاً إذا بنى على تلك القواعد المحتاجه إلى تميم ، فإذا كان للإنسان فهم صحيح ردّ الأشياء إلى أصولها وقرّر الفطره على معقولها ، وبيّن حكم تلك القواعد وما وقع فيها من تجوّز أو توسّع ، فإنّ الإحاطه فى الحدود والضوابط غير تحرير ، ومنشأ الإشكال أخذ كلام بعض النحاه مسلماً : إنّ المنفى بعد لو مثبت والمثبت بعدها منفى ، أو إنّ جواب (لو) منتفأ أبداً وجواب (لو لا) ثابت أبداً ، أو إنّ (لو) حرف يمتنع به الشئ لامتناع غيره ، و (لو لا) حرف يدلّ على امتناع الشئ لوجود غيره مطلقاً ، فإنّ هذه العبارات إذا قرن بها غالباً كان الأمر قريباً ، وأما أن يدعى أنّ هذا مقتضى الحرف دائماً فليس كذلك ، بل الأمر كما



ذكرناه من أن (لو) حرف شرط تدلّ على انتفاء الشرط ، فإن كان الشرط ثبوتياً فهي (لو) محضه ، وإن كان الشرط عدمياً مثل (لولا) و (لو) لم دلت على انتفاء هذا العدم بثبوت نقيضه فيقتضى أنّ هذا الشرط العدمي مستلزم لجزائه إن وجوداً وإن عدماً وأن هذا العدم منتفٍ ، وإذا كان عدم شيء سبباً في أمر فقد يكون وجوده سبباً في عدمه ، وقد يكون وجوده أيضاً سبباً في وجوده بأن يكون الشيء لازماً لوجود الملزوم ولعدمه ، والحكم ثابت مع العلة المعينه ومع انتفائها لوجود عله أخرى ، وإذا عرفت أنّ مفهومها اللازم لها إنّما هو انتفاء الشرط وأنّ فهم نفى الجزاء منها ليس أمراً لازماً ، وإنّما يفهم باللزوم العقلي أو العاده الغالبه وعطفت على ما ذكرته من المقدمات زال الإشكال بالكلية ، وكان يمكننا أن نقول : إنّ حرف لو داله على انتفاء الجزاء ، وقد تدلّ أحيانا على ثبوته إمّا بالمجاز المقرون بقريته أو بالاشتراك ، لكن جعل اللفظ حقيقه في القدر المشترك أقرب إلى القياس مع أنّ هذا إن قاله قائل كان سائغاً في الجملة ، فإنّ الناس ما زالوا يختلفون في كثير من معاني الحروف هل هي مقوله بالاشتراك أو التواطؤ أو بالحقيقه والمجاز؟ وإنما الذي يجب أن يعتقد بطلانه ظنّ ظانّ أن لا معنى للو إلّا عدم الجزاء والشرط ، فإنّ هذا ليس بمستقيم البتّه ، والله سبحانه أعلم.

### الكلام على مسأله الاستفهام

للشيخ الإمام جمال الدين بن هشام نفع الله ببركته جميع الأنام وغفر له ولجميع أهل الإسلام إنه على ما يشاء قدير والحمد لله.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاه والتسليم على محمد أشرف المرسلين ، وعلى آله وصحابه أجمعين وبعد ؛ فهذه مسأله في شرح حقيقه الاستفهام ، والفرق بين أدواته ، على حسب ما التمس منى بعض الإخوان ، وبالله تعالى المستعان ، وعليه التكلان ، ولا حول ولا قوه إلا بالله العليّ العظيم ، وفيه فصول :

الفصل الأول في تفسيره : اعلم أنّ حقيقه الاستفهام أنّه طلب المتكلم من مخاطبه أن يحصّل في ذهنه ما لم يكن حاصله عنده ممياً سأله عنه. وقال بعض الفضلاء : ينبغي أن يكون المطلوب تحصيل ذلك في ذهن أعمّ من المتكلم وغيره ، كما أنّ حقيقه الاستغفار الذي هو طلب الغفر - وهو الستر - أعمّ من أن يكون

المطلوب له هو المتكلم أو غيره ؛ ولهذا تقول : استغفرت لفلان كما تقول : استغفرت لنفسى ، وفى التنزيل : (فَأَسِئَلُكَ تَغْفِرُوا اللَّهَ وَأَسِئَلُكَ تَغْفِرَ لَهُمُ الرَّسُولُ) [النساء : ٦٤] ، وتكون فائده الاستفهام لغيرك أن يتكلم المجيب الجواب فيسمعه من جهل فيستفيده . فقلت : لو صحَّ ذلك لم يطبق العلماء على أن ما ورد منه فى كلامه سبحانه مصروف إلى معنى آخر غير الاستفهام ، ولو كان على ما ذكر لم يستحل حمله على الظاهر ، ويكون المراد منه أنه يجيب بعض المخاطبين فيفهم الجواب من لم يكن عالما به . فإن قيل فما سبب الفرق بين طلب المغفرة مثلا وطلب الاستفهام قلت : طلب الإنسان المغفرة لغيره مما يقع فى العادة كما يطلب لنفسه ، وأما طلبه لغيره أن يفهمه الشخص المطلوب منه مع كون الطالب عالما فهو وإن كان ممكنا إلا أنه لا تدعو الحاجة إلى إرادته غالبا ؛ فإن المتكلم إذا كان عالما ، كان أسهل من طلبه من غيره تفهيم غيره أن يفهمه هو ، فلذلك لم ينصرف إرادته الواضع إلى ذلك القصد لعدم الحاجة إليه غالبا .

الفصل الثانى : فى تفسير المطلوب بأداه الاستفهام وتقسيم الأداة باعتباره : اعلم أن المطلوب حصوله فى الذهن إما تصوّر أو تصديق ، وذلك لأنه إما أن يطلب حكما بنفى أو إثبات ، وهو التصديق ، أو لا ، وهو التصوّر ، والأدوات بالنسبة إليهما ثلاثة أقسام ؛ مختصّ بطلب التصوّر ، وهو (أم) المتصله وجميع أسماء الاستفهام ، ومختصّ بطلب التصديق ، وهو (أم) المنقطعه و (هل) ، ومشترك بينهما ، وهو الهمزة التى لم تستعمل مع (أم) المتصله ، تقول فى طلب التصوّر : أزيد الخارج ، فإن المطلوب تعيين الفاعل لا نفس النسبة ؛ وفى طلب التصديق : «أخرج زيد» ، كذا مثلوا ، والظاهر أنه محتمل لذلك بأن يكون المتكلم شاكا فى حصول النسبة ، ومحتمل لطلب تصوّر النسبة . وبيان ذلك أن المتكلم إذا شكّ فى أن الواقع من زيد خروج أو دخول ، فله فى السؤال طرق ؛ إحداها : «أخرج زيد أم دخل» ، وجوابه بالتعيين ، فيحصل مراده بالتنصيص عليه . والثانية : «أخرج زيد» . والثالثة : «أدخل زيد» ، فإنه يجاب فى كلّ منهما بنعم أو ب (لا) ، ويحصل له مراده . وإنه إذا أجيب بنعم علم ثبوت ما سأل عنه ، وانتفى الفعل الذى لم يسأل عنه . وإذا أجيب ب (لا) علم انتفاء ما سأل عنه ، وثبوت ما لم يسأل عنه .

وتلخيصه : أن تصديق المذكور يقتضى تكذيب غيره وبالعكس ، وغرض السائل حاصل على كلّ تقدير . وغايه ما يخلف فى هاتين الطريقتين أن السامع لا يعلم هل السائل متردد بين نسبتين ، أو بين حصول نسبه وعدمها ، وهذا أمر خارج عما نحن فيه .

وليس فى الأوجه التى يحتملها هذا الكلام أن يكون المراد بالاستفهام طلب تعيين المسند إليه ، وذلك بأن يكون المتكلم عالما بوقوع الفعل ، ولكن جهل عين الفاعل ؛ فإنه لو أريد ذلك لم يول أداه الاستفهام ما هو عالم بحصوله وهو الفعل ، ويؤخر عنها ما هو شاك فيه وهو الفاعل. وإنما كان سبيله أن يعكس الأمر فيقول : «أزيد خرج». وعلى هذا فإذا قيل : «أزيد خرج» احتمل الكلام ما احتمله ذلك المثال ، واحتمل مع ذلك وجها آخر وهو السؤال عن المسند إليه. وتكون الجملة على هذا التقدير الأخير اسميه لا فعلية ، وعلى تقدير أن السؤال عن المسند فعلية لا اسميه ، وارتفاع الاسم حينئذ بفعل محذوف على شريطه التفسير ، وعلى تقدير أنه عن النسبة محتمله للاسمية والفعلية ، والأرجح الفعلية ؛ لأن طلب الهمزة للفعل أقوى فهى به أولى. والنحويون يجزمون برجحان الفعلية فى هذا المثال ونحوه مطلقا ، بناء على ما ذكرنا من أولوية الهمزة بالجملة الفعلية.

والتحرير ما ذكرنا ، فمتى قامت قرينه ناصه على أن السؤال عن المسند إليه تعينت الاسميه ، أو عن المسند تعينت الفعلية ، وإلا فالأمر على الاحتمال وترجيح الفعلية كما ذكروا. وأمّا أسماء الاستفهام فكلها مضمّنه معنى الهمزة التى يطلب بها التصور. والنحويون يقولون : «معنى الهمزة» ، ويطلقون ، وهو صحيح إلا أن فيه إجمالا- ونقصا فى التعليم ؛ وإنما لم يوضحوا ذلك لأن الكلام فى هذه الأغراض ليس من مقاصدهم.

الفصل الثالث : فى الفرق بين قسمي (أم):

تفترق «أم» المتصلة ، وتسمى المعادله أيضا ، و «أم» المنقطعه ، وتسمى المنفصله أيضا ، من كل واحد من جهتي اللفظ والمعنى من أربعه أوجه :

فأما الأوجه اللفظية : فأحدها : باعتبار ما قبلهما ، وذلك أن ما قبل المتصلة لا يكون إلا استفهاما لفظا ومعنى ، أو استفهاما لفظا لا معنى. فالأول نحو : «أزيد قائم أم عمرو» ، والثانى نحو : «سواء على أقيمت أم قعدت» ، فإن الهمزة هنا قد خلع منها معنى الاستفهام ، ولهذا يصح فى مكانها ومكان ما دخلت عليه المصدر فيقال : «سواء على قيامك وقعودك» ويصح تصديق الكلام الذى هى فيه وتكذيبه ، ولا يستحق المتكلم به جوابا ؛ واستعملت فى لازم الاستفهام ، وهو التسويه ألا ترى أن الطالب لفهم الشىء استوى عنده وجوده وعدمه ، أعنى استواءهما فى أصل الاحتمال ، وإن كان أحدهما قد يكون راجحا. وهذا المعنى أشار إليه سيبويه رحمه الله بقوله : «وإنما جاز الاستفهام هنا لأنك سويت الأمرين عندك كما استوى ذلك

حين قلنا: «زيد عندك أم عمرو»، فجرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على النداء نحو قولهم: «اللهم اغفر لنا أيتها العصابة»، انتهى.

وما قبل المنقطعه يكون استفهاما نحو: (هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ) [الرعد: ١٦] وخبرا نحو: (تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، أَمْ يَقُولُونَ افْتِرَاءً) [السجده: ٢ - ٣].

والوجه الثاني: باعتبار ما قبلهما أيضا، وذلك أن الاستفهام قبل المتصله لا يكون إلا بالهمزه التي يطلب بها التصور أو التسويه، كما قدّمنا، والاستفهام الذي قبل المنقطعه لا يكون بواحد منهما؛ بل تاره يكون بغير الهمزه البتّه كما في قوله تعالى: (هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ) [الرعد: ١٦]. وقول علقمه بن عبده:

٦١٤- (١) هل ما علمت وما استودعت مكتوم

أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته

إثر الأحنه يوم البين مشكوم

وتاره يكون بالهمزه التي يطلب بها التصديق نحو: «أقام زيد أم قعد عمرو»، إذا أردت ب (أم) الإضراب عن الأول، فإن أردت الاستفهام عن الواقع من النسبتين ف (أم) متّصله. فالكلام على هذا محتمل للمتّصله والمنقطعه بحسب الغرض الذي تريده. هذا معنى كلام جماعة. وقال ابن هشام الخضراوى: «من شرط (أم) المتّصله ألا يكون بعدها فعل وفاعل إلا وقبلها فعل وفاعل، والفاعل في كلّ من الجملتين واحد، نحو: «أقام زيد أم قعد». فإن قلت: «أقام زيد أم قعد عمرو»، كانت منقطعه، وكذا إذا كان ما قبلها مبتدأ وخبرا فلا بدّ من اتحاد الخبرين، نحو: «أزيد منطلق أم عمرو»، فإن قلت: أم عمرو جالس، كانت منقطعه، وكذا إذا خالفت بين الجملتين، نحو: «أقام زيد أم عمرو منطلق»، انتهى.

وهذا مخالف لما تقدّم، ولا شك أنّ تخالف الخبرين أو الفاعلين أو الجملتين يقتضى بظاهره الانقطاع، وأما أنّه يصل إلى إيجاب ذلك فلا. وقد نصّوا على اتصال أم في قوله: [الخفيف]

ص: ٥٧

١-٦١٤- البيتان في ديوانه (ص ٥٠)، والكتاب (٣ / ٢٠٢)، والأزهيه (ص ١٢٨)، وخزانه الأدب (١١ / ٢٨٦)، والدرر (٥ / ١٤٥)، وشرح اختيارات المفصل (ص ١٦٠٠)، ولسان العرب (أم)، والمقاصد النحويه (٤ / ٥٧٦)، وبلا نسبه في الاشتقاق (ص ١٤٠)، وجواهر الأدب (ص ١٨٩)، والدرر (٦ / ١٠٥)، ووصف المباني (ص ٩٤)، وشرح المفصل (٤ / ١٨)، والمقتضب (٣ / ٢٩٠)، وجمع الهوامع (٢ / ٧٧).

أم جفاني بظهر غيب لثيم

مع اختلاف الفاعلين ، وفي قوله : [الطويل]

أموتى ناء أم هو الآن واقع

مع اختلاف الخبرين. وقد يجاب بأنّ الجملتين هنا في تأويل المفردين ، فلذلك تعين الاتصال لأنّ ما قبل أم وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، كما في قولنا : «أزيد أم عمرو قائم» ، احتمال الكلام الاتصال والانقطاع باختلاف التقدير. فإن قيل : فلم جزم الجميع في نحو : «أزيد قائم أم عمرو» ، بالاتصال مع إمكان الانقطاع ، بأن يكون ما بعدها مبتدأ حذف خبره؟ قيل : لأنّ الكلام إذا أمكن حملة على التمام امتنع حملة على الحذف ، لأنّه دعوى خلاف الأصل بغير بينه ، ولهذا امتنع أن يدعى في نحو جاء الذى فى الدار ، أن أصله : الذى هو فى الدار.

والوجه الثالث : باعتبار ما بعدهما ، وهو أنّ المتّصلة لا- تدخل على الاستفهام ، بخلاف المنقطعة ، فإنّها تدخل عليه ويكون بالحرف كما تقدّم فى الآية الكريمة ، وفى بيتى علقمه بن عبده ، وبالإسم كما فى قول الله تعالى : (أَمَّا ذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ)

[النمل : ٨٤] ، (أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ ..) [الملك : ٢٠] ، وقول الشاعر (٣) : [البسيط]

أم كيف ينفع ما تعطى العلق به

رثمان أنف إذا ما ضنّ باللبن

والوجه الرابع : باعتبار ما قبلهما وما بعدهما جميعا ، وهو أنّ المتّصلة تقع بين المفردين وبين الجملتين ، والمنقطعة لا تقع إلّا بين الجملتين. فأما قولهم «إنّها لإبل أم شاء» (٤) فمحول عند النحويين على إضمار مبتدأ ، وقد حرق ابن مالك إجماعهم فى ذلك ، فأدعى أنّ المنقطعة قد تعطى المفرد محتجا بما رواه من قول بعضهم :

ص : ٥٨

١- ٦١٥- الشاهد لحسان فى ديوانه (ص ٨٩) ، والكتاب (٣ / ٢٠٥) ، والأزهية (ص ١٢٥) ، والحيوان (١ / ١٣) ، وخزانه الأدب (١١ / ١٥٥) ، وشرح أبيات سيويه (٢ / ١٤٧) ، والمقاصد النحويه (٤ / ١٣٥) ، وبلا- نسبه فى أمالى ابن حاجب (١ / ٤٤٥) ، وجواهر الأدب (ص ١٨٦) ، وخزانه الأدب (١١ / ١٧٢) ، والمقتضب (٣ / ٢٩٨).

٢- ٦١٦- الشاهد لمتمم بن نويرة فى ديوانه (ص ١٠٥) ، وبلا- نسبه فى أوضح المسالك (٣ / ٣٦٨) ، وجواهر الأدب (ص ١٨٧) ، والدرر (٦ / ٩٧) ، وشرح الأشموني (٢ / ٤٢١) ، وشرح التصريح (٢ / ١٤٢) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ١٣٤) ، ومغنى اللبيب (١

٤١ / ، والمقاصد النحويه (١٣٦ / ٤) ، وهمع الهوامع (١٣٢ / ٢).

٣- مرّ الشاهد رقم (٥٦٧).

٤- انظر الكتاب (١٩٥ / ٣) باب «أم» منقطعه.

«إِنَّ هُنَاكَ لِإِبِلَا أَمِ شَاءَ» بِالتَّصْبِ وَمَحْمَلِ هَذَا عِنْدَ الْجَمَاعَةِ - إِنْ ثَبِتَ - عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ ، أَيْ أَمْ أَرَى شَاءَ ، لَا عَلَى الْعَطْفِ عَلَى اسْمِ (إِنْ). وَلِقَوْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَجْهٌ مِنَ النَّظَرِ ، وَهُوَ أَنَّ الْمَنْقُطَةَ بِمَعْنَى (بِل) وَالْهَمْزُ ؛ وَقَدْ تَجَرَّدَ لِمَعْنَى (بِل) ، فَإِذَا اسْتَعْمَلْتَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ (بِل) ، وَهِيَ تَعْطِفُ الْمَفْرَدَاتِ ، بِلَ لَا- تَعْطِفُ إِلَّا الْمَفْرَدَاتِ. فَإِذَا لَمْ يَجِبْ لَ (أَمْ) هَذِهِ أَنْ تَعْطِفَ الْمَفْرَدَاتِ ، فَلَا أَقْلَ مِنْ أَنْ يَجُوزَ. فَإِنْ قِيلَ : لَوْ صَحَّ هَذَا الْإِعْتِبَارُ لَكَانَ ذَلِكَ كَثِيرًا كَمَا فِي الْعَطْفِ بِ (بِل) ، وَلَمْ يَكُنْ نَادِرًا ، وَلَا قَائِلًا بِكَثْرَتِهِ ، بَلِ الْجُمْهُورُ يَقُولُونَ : بِامْتِنَاعِهِ الْبَيْتَ ، وَابْنُ مَالِكٍ يَقُولُ بِنِدْوَرِهِ ، قِيلَ : الَّذِي مَنَعَ مِنْ كَثْرَتِهِ أَنْ تَجَرَّدَ (أَمْ) الْمَنْقُطَةَ لِمَعْنَى الْإِضْرَابِ مَعَ دَخُولِهَا عَلَى مَفْرَدٍ لَفْظًا قَلِيلًا. وَتَبَيَّنَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي لِابْنِ مَالِكٍ أَنْ يَقُولَ : وَقَدْ تَعْطِفُ الْمَفْرَدُ إِنْ تَجَرَّدَتْ عَنْ مَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ ، وَقَدْ يَجَابُ بِأَنَّهُ اسْتَغْنَى عَنْ هَذَا التَّقْيِيدِ بِمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ حُكْمِ الْاسْتِفْهَامِ بِالْهَمْزِ ، وَأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْمَفْرَدَاتِ ، فَكَذَا الْاسْتِفْهَامُ بِ (أَمْ) الَّتِي هِيَ فِي قَوِّهِ الْهَمْزُ وَ (بِل). وَأَمَّا قَوْلُ الزَّمْخَشَرِيِّ فِي (أَنَا لَمَبْعُوثُونَ أَوْ آبَاؤُنَا) [الواقعه : ٤٧ - ٤٨] : إِنَّ (آبَاؤُنَا) عَطِفَ عَلَى الضَّمِيرِ فِي (مَبْعُوثُونَ) وَسَاغَ الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُسْتَرْتَفِعِ لِلْفَصْلِ بَيْنَ الْعَاطِفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ بِالْهَمْزِ ، فَمُرْدُودٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ.

وَأَمَّا أَوْجُهُ الْمَعْنَى :

فَأَحَدُهَا : مَا أَسْلَفْنَاهُ فِي صَدْرِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ أَنَّ الْمَتَّصِلَةَ لَطَلَبِ التَّصَوُّرِ ، وَالْمَنْقُطَةَ لَطَلَبِ التَّصْدِيقِ.

وَالثَّانِي : أَنَّ الْمَتَّصِلَةَ تَفِيدُ مَعْنَى وَاحِدًا ، وَالْمَنْقُطَةَ تَفِيدُ مَعْنَيْنِ غَالِبًا ، وَهُمَا الْإِضْرَابُ ، وَالْاسْتِفْهَامُ.

وَالثَّلَاثُ : أَنَّ الْمَتَّصِلَةَ مَلَاذِمَةٌ لِإِفَادَةِ الْاسْتِفْهَامِ ، أَوْ لِأَزْمِهِ وَهُوَ التَّسْوِيَةُ. وَالْمَنْقُطَةَ قَدْ تَنَسَّلَخَ عَنْهُ رَأْسًا. وَسَبَبُ ذَلِكَ مَا قَدَّمْنَاهُ ، مِنْ أَنَّهَا تَفِيدُ مَعْنَيْنِ فَإِذَا تَجَرَّدَتْ عَنْ أَحَدِهِمَا بَقِيَ عَلَيْهَا الْمَعْنَى الْآخَرُ. وَالْمَتَّصِلَةَ لَا تَفِيدُ إِلَّا الْاسْتِفْهَامَ ، فَلَوْ تَجَرَّدَتْ عَنْهُ صَارَتْ مَهْمَلَةً. وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَنْقُطَةَ قَدْ تَأْتَى لِغَيْرِ الْاسْتِفْهَامِ دَخُولُهَا عَلَى الْاسْتِفْهَامِ كَمَا قَدَّمْنَا مِنَ الشُّوَاهِدِ. وَبِهَذَا يَعْلَمُ ضَعْفُ جُزْمِ النَّحْوِيِّينَ أَوْ أَكْثَرِهِمْ فِي : «إِنَّهَا لِإِبِلِ أَمْ شَاءَ» بِأَنَّ التَّقْدِيرَ : «بَلِ أَمْ شَاءَ» إِذْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : «بَلِ هِيَ شَاءَ» عَلَى أَنَّ الْمَتَّكَلَّمَ أَضْرَبَ عَنِ الْأَوَّلِ ، وَاسْتَأْنَفَ إِخْبَارًا بِأَنَّهَا شَاءَ. وَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى اتَّجَهَ لِابْنِ مَالِكٍ أَنْ يَدَّعَى أَنَّهَا عَاطِفَةٌ مَفْرَدًا عَلَى مَفْرَدٍ كَمَا قَدَّمْنَاهُ ، وَيَعْلَمُ أَيْضًا غَلَطُ ابْنِ النَّحْوِيِّ وَغَيْرِهِ فِي اسْتِدْلَالِهِمْ بِنَحْوِ : (أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ

وَالْتَوْرُ) [الرعد : ١٦] ، وبيتي علقمه على أن «هل» بمعنى «قد» ظنا منهم أن معنى الاستفهام لا يفارق «أم» ، والاستفهام لا يدخل على الاستفهام وجعلوا هذا نظير الاستدلال بقوله (١) : [البيط]

[سائل فوارس يربوع بشدتنا]

أهل رأونا بوادي القفّ ذى الأكم

ومما يقطع به على قولهم بالبطلان ، أنّها فى البيت داخله على الجملة الاسمية ، و «قد» لا تدخل عليها فإن قيل : لعلهم يقدرّون ارتفاع «كبير» بفعل محذوف ، على حدّ (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) [التوبه : ٦] فالجواب أنّ ذلك ممتنع بعد «قد» فكذلك ما رادفها.

الوجه الرابع : أنّ الاستفهام الذى تفيده المتّصلة لا يكون إلّا حقيقيا ، والذى تفيده المنقطعه يكون حقيقيا نحو : «إنّها لإبل أم شاء» على أحد الاحتمالين ، وغير حقيقى نحو : (أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ) [الزخرف : ١٦] ، (أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبُنُونَ. أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا فَهُمْ مِنْ مَغْرَمٍ مُثْقَلُونَ. أَمْ عِنْدَهُمُ الْعَيْبُ ..) [الطور : ٣٩ - ٤١] الآيات.

### تقرير آخر فى الفرق بين المتصلة والمنقطعه

اعلم أنّ الفرق بين المتّصلة والمنقطعه من أوجه :

أحدها : أنّ ما قبل المتّصلة لا يكون إلّا استفهاما ، وما قبل المنقطعه يكون استفهاما وغيره.

والثانى : أنّ ما بعدها يكون مفردا وجملة ، وما بعد المنقطعه لا يكون إلّا جملة.

والثالث : أنّها تقدّر مع الهمزة قبلها ب (أى) ، ومع الجملة بعدها بالمصدر.

والمنقطعه تقدّر وحدها ب (بل) والهمزة.

والرابع : أنّها قد تحتاج لجواب ، وقد لا تحتاج ، والمنقطعه تحتاج للجواب.

والخامس : أنّ المتّصلة إذا احتاجت إلى جواب ، فإنّ جوابها يكون بالتعيين.

والمنقطعه إنّما تجاب ب (نعم) أو (لا).

والسادس : أنّ المتّصلة عاطفه ، والمنقطعه غير عاطفه. وممن نصّ على هذا ابن عصفور فى مقرّبه ، وفيه خلاف مشهور ، والله تعالى أعلم ، وهو حسبنا ونعم الوكيل.





## الكلام فى قول القائل : (كأنتك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل)

ومن كلامه أيضا - رحمه الله تعالى - على قول القائل : «كأنتك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل».

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله حمدا يوافق نعمه ويكافئ مزيده. اختلف فى «كأنتك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل» فى مواضع :

أحدها : فى تعيين قائله ،

والثانى : فى معنى (كأنّ).

والثالث : فى توجيه الإعراب.

فأما قائله : فاختلف فيه على قولين :

أحدهما : أنه النبىّ صلى الله عليه وسلم.

والثانى : أنه الحسن البصرىّ رحمه الله ، وقد جزم بهذا جماعه فلم يذكروا غيره منهم الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمرون الحلبيّ فى (شرح المفصل) وأبو حيان المغربىّ فى (شرح التسهيل).

وأما معنى (كأنّ) : فاختلف فيه أيضا على قولين :

أحدهما للكوفيين : زعموا أنها حرف تقريب ، وليس فيها معنى التشبيه ، إذ المعنى على تقريب زوال الدنيا ، وتقريب وجود الآخرة. وجعلوا من ذلك قولهم : «كأنتك بالشتاء مقبل ، وكأنتك بالفرج آت». وهذا تستعمله الناس فى محاوراتهم ، ويقصدونه كثيرا ، يقولون : «كأنتك بفلان قد جاء».

والثانى للبصريين : زعموا أنها حرف تشبيه ، مثلها فى قولك : كأنّ زيدا أسد. ولم يثبتوا مجيئها للتقريب أصلا ، والمعنى : كأنّ حالتك فى الدنيا حال من لم يكن فيها ، وكأنّ حالك فى الآخرة حال من لم يزل بها. فالمشبه والمشبه به الحالتان لا الشخص والفعل الذى هو الجنس.

وإيضاح هذا : أنّ الدنيا لما كانت إلى اضمحلال وزوال ، كان وجود الشخص بها كلا وجود ، وأنّ الآخرة لما كانت إلى بقاء ودوام ، كان الشخص كأنه لم يزل فيها. لا وشك أنّ المعنى المشهور ل (كأن) هو التشبيه ، فمهما أمكن الحمل عليه لا ينبغى العدول عنه ، وقد أمكن على وجه ظاهر فانبغى المصير إليه.

وأما توجيه الإعراب ، وهو الذى يسأل عنه ، فاضطربت أقوال النحويين فيه اضطرابا كثيرا. والذى يحضرنى الآن من ذلك أقوال :

أحدها : للإمام أبي عليّ الفارسيّ - رحمه الله - زعم أن الأصل : كأنّ الدّنيا لم تكن والآخره لم تزل ، ثمّ جيء بالكاف حرفاً لمجرّد الخطاب ، لا موضع لها من الإعراب ، كما أنّها مع اسم الإشارة كذلك ، وكذلك هي في قولهم «أبصرك زيدا» أي : أبصر زيدا ، والكاف حرف لا مفعول لأنّ (أبصر) إنّما يتعدّى إلى واحد. وجيء بالباء زائده في اسم كأنّ ، كما زيدت في أصل المبتدأ في قولهم : «بحسبك درهم» ، وقولهم : «خرجت فإذا يزيد».

وهذا القول اشتمل على أمرين مخالفين للظاهر ، وهما إخراج الكاف عن الاسميه إلى الحرفيه ، وإخراج الباء عن التّعدييه إلى الزّيادة.

والقول الثاني : لأبي الحسن بن عصفور - وهو قول أفضقه من قول الفارسيّ - : زعم أنّ الكاف حرف خطاب اتّصلت ب (كأنّ) فأبطلت إعمالها ، وأزالت اختصاصها ، ولهذا دخلت على الجملة الفعلية. وباء (بالدّنيا) و (بالآخره) زائده ، كما زيدت في المبتدأ الذي لم تدخل عليه (كأنّ) ، وقد مثّلناه. والذي حمّله على زعمه زوال إعمالها ، أنّه لم يثبت زياده الباء في اسم (كأنّ) ، وثبتت زيادتها في المبتدأ. وقد اشتمل قوله على أربعة أمور :

منها : الأمران اللذان استلزمهما قول الفارسيّ ، وقد شرحناهما.

ومنها : دعواه إلغاء (كأنّ). ولم يثبت ذلك إلّا إذا اقترنت ب (ما) الزائده ، كما في قوله تعالى : (كأنّما يُساقونَ) [الأنفال : ٦] ، ودعواه أنّ الباء حرف تكلم كما أنّ الكاف حرف خطاب ، وهو لم يصرّح بهذا ولكنّه يلزمه لأنّه لا يمكنه أن يدعى أنّه اسمها ، لأنّه قد ادّعى إلغاءها. ولا يمكنه أن يدعى أنّه مبتدأ لأمرين :

أحدهما : أنّ الباء ليست من ضمائر الرفع وإنّما هي من ضمائر النصب والجرّ ، كما في قولك : أكرمني غلامي.

والثاني : أنّها لو كانت مبتدأ لكان ما بعدها خبراً ، ولو قيل مكان «كأنّي بك تفعل» : أنا تفعل ، لم ترتبط الجملة بالضمير ، وقد استقرّ أنّ الجملة المخبر بها لا بدّ لها من رابط يربطها.

ومنها : أنّه صرّح بأنّها قد دخلت على الجملة الفعلية في قولهم : «كأنّي بك تفعل». فلا يخلو : إمّا أن يدعى أنّ الباء في بك زائده والكاف مبتدأ والأصل «أنت تفعل» فلمّا دخلت الباء على الضمير المرفوع ، انقلبت ضمير جرّ ، أو يدعى أنّ الباء متعلّقه ب (تفعل). فإن ادّعى الأوّل فالجملة اسميه لا فعلية. وبطل قوله : إنّها دخلت

على الجملة الفعلية. وإن ادعى الثاني ، فلا- يجوز في العريية أن تقول : عجبت منى ولا- عجبت منك ، لا- يكون الفاعل ضميرا متصلا بالفعل ، والمفعول ضميرا عائدا إلى ما عاد إليه ضمير الفاعل وقد تعدى إليه الفعل بالجارّ ولهذا زعم أبو الحسن في قوله :

[المتقارب]

٦١٧- (١) هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ

بِكُفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرَهَا

أَنَّ (على) اسم منصوب بهَوْنٌ ، لا حرف متعلّق بهَوْنٌ ، لأنّ الكاف على التقدير الأوّل مخفوضه بإضافه (على) ولا عمل فيها البتّه. وعلى التقدير الثاني منصوبه الموضع بالفعل ، ولا يجوز تعدّى فعل المضمر المتّصل إلى ضميره المتّصل. وينبغي له أن يقول بذلك في مثل قوله تعالى : (أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ) [الأحزاب : ٣٧]. وفي هذا الموضع مباحث (٢) ليس هذا موضعها ، لأنّ فيها خروجاً عن المقصود.

والقول الثالث : لجماعه من النحويين ، رحمهم الله تعالى : أنّ الكاف اسم (كأنّ) ، و «لم تكن» الخبر ، والباء ظرفيه متعلّقه ب (تكن) إن قدرت كان تامّه ، أو بمحذوف هو الخبر إن قدرت ناقصه. وعلى هذا القول فالتاء في تكن للخطاب لا للتأنيث ، وضميرها للمخاطب لا للدنيا. وكذا البحث في لم تزل.

وعلى القولين الأوّلين الأمر بالعكس التاء للتأنيث والضميران للدنيا والآخره. وهذا القول خير من القولين قبله ، والمعنى : كأنّك لم تكن في الدنيا ، وكأنّك لم تزل في الآخره.

والقول الرابع : لابن عمرو رحمه الله : إنّ الكاف اسم كأنّ ، و (بالدنيا) و (بالآخره) خبران ، وكلّ من جملتي «لم تكن» و «لم تزل» في موضع نصب على الحال. وإنّما تمتّ الفائدة بهذا الحال ، والفضلات كثيرا ما يتوقف عليها المعنى المراد من الكلام ، كقولهم : «ما زلت يزيد حتّى فعل» ، فإنّ الكلام لا يتمّ إلّا بقولهم : حتّى فعل. وقد جاء ذلك في الحال كقوله تعالى : (فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرِهِ مُعْرِضِينَ) [المدثر : ٤٩] ، ف (ما) مبتدأ و (لهم) الخبر ، والتقدير : وأيّ شيء استقرّ لهم. و (معرضين) حال من الضمير المجرور باللام ، ولا يستغنى الكلام عنه ، لأن الاستفهام في المعنى عنه لا عن غيره.

ص : ٦٣

١- ٦١٧- الشاهد للأعور الشنى في الدرر (٤ / ١٣٩) ، وشرح أبيات سيويه (١ / ٣٣٨) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٤٢٧) ، ولبشر بن أبي خازم في العقد الفريد (٣ / ٢٠٧) ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبه في أمالي ابن الحاجب (٢ / ٦٧٩) ، والجنى الدانى (ص ٤٧١) ، وخزانه الأدب (١٠ / ١٤٨) ، ومغنى اللبيب (١ / ١٤٦) ، والمقتضب (٤ / ١٩٦) ، وهمع الهوامع (٢ / ٢٩).

٢- انظر هذه المباحث في المغنى (ص ١٥٦) ، والخزانه (٤ / ٢٥٤).

وخطر لى وجه ظننت أنه أجود من هذه الأقوال. وهو أن الكاف اسم كأنّ ، و «لم تكن» الخبر ، و (الدنيا) فى موضع الحال من اسم كأنّ ، والعامل فى الحال العامل فى صاحبها ، وهو (كأنّ) ، كما عملت فى «رطباً ويابساً» من قوله :

[الطويل]

٦١٨- (١) كأنّ قلوب الطير رطباً ويابساً

لدى وكرها العنّاب والحشف البالى

المعنى : كأنّك فى حاله كونك فى الدنيا لم تكن - أى بها - وكأنّك فى حاله كونك فى الآخرة لم تزل - أى بها -. وهذا عكس قول ابن عمرو. فإن قلت : يدلّ على صحّحه ما قاله من أنّ الجملة «لم تكن» و «لم تزل» حال لا- خبر ، أنه قد روى : «كأنّك بالدنيا ولم تكن وبالآخرة ولم تزل» والجملة الحالّية تقترب بالواو ، بخلاف الجملة الخبريّة ، ويقال : «كأنّك بالشمس وقد طلعت» ، قلت : إن سلم ثبوت الرواية فالواو زائده ، كما قال الكوفيون فى قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ) [الحج : ٢٥] : يصدّون هو الخبر ، والواو زائده. وكما قال أبو الحسن فى قوله تعالى : (فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى) [هود : ٧٤] : إنّ (وجاءته البشرى) جواب (لَمَّا) والواو زائده. وفى قوله تعالى : (حَتَّى إِذَا جَاؤُهَا فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا) [الزمر : ٧٣] ، إنّ (فتحت) جواب (إذا) والواو زائده ، إلى غير ذلك. وأمّا «كأنّك بالشمس وقد طلعت» فلا نسلم ثبوته. وهو مشكل على قولى وقوله ، إذ لا يصحّ على قوله أن يكون (بالشمس) خبراً عن اسم كأنّ ، والتقدير : كأنّك مستقرّ بالشمس ، ولا يصحّ على قولى أن تكون «قد طلعت» خبراً عن اسم كأنّ ، لعدم الضمير. فإذا كان لا يخرج على قولى ولا على قوله فما وجه إيراده على ما قلته؟ فإن قلت : قد عدلت عمّا قاله من أن الظرف خبر والجملة حال إلى عكس ذلك ، قلت لوجهين :

أحدهما : أنّ على ما قلته يكون الخبر محطّ الفائدة ، وعلى ما قاله : يكون محطّ الفائدة الحال كما تقدّم شرحه ، ولا شكّ أنّ كون الخبر محطّ الفائدة أولى.

والثانى : أنّ العرب قالت : «كأنّك بالشتاء مقبل وكأنّك بالفرج آت» ، فلفظوا بالمفرد الحالّ محلّ الجملة مرفوعاً لا منصوباً.

ص: ٦٤

١- ٦١٨- الشاهد لامرئ القيس فى ديوانه (ص ٣٨) ، وشرح التصريح (١ / ٣٨٢) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٣٤٢) ، والصاحبى فى فقه اللغة (ص ٢٤٤) ، ولسان العرب (أدب) ، والمقاصد النحوية (٣ / ٢١٦) ، والمنصف (٢ / ١١٧) ، وتاج العروس (بال) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (٢ / ٣٢٩) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢١٨).

نعم قول ابن عمرو منتهجه في قول الحريري (١): [مجزوء الوافر]

كأني بك تنحطّ

إلى القبر وتنغطّ

فهذا لا- ينبغي أن يعدل عنه عند تخريجه ، فيكون الظرف خبرا و «تنحطّ» حالا- عن ياء المتكلم لعدم الرابط على أنّ المطرزيّ خرّجه على أنّ الأصل : كأني أبصرك ، ثم حذف الفعل لدلاله المعنى عليه ، فانفصل الضمير وزيدت الباء في المفعول. ولا شك أنّ فيه تكلفا من وجهين إضمار الفعل ، وزيادة الباء ، مع إمكان الاستغناء عن ذلك ، ثم يكون قوله (تنحطّ) حالا من الكاف لا خبرا. والفائدة متوقّفه عليه ، إذ لو صرح بالمحذوف فقيل : «كأني أبصرك» لم يتمّ المراد فما قاله ابن عمرو أولى ، لسلامته من هذا التكلف. ولا يلزم من تعيين قول ابن عمرو في هذا الموضع أن يحمل عليه «كأنك بالدنيا لم تكن» لأنّ ذاك تركيب آخر مغاير لهذا التركيب.

ومثل قول الحريري قولهم «كأني بك تفعل كذا».

وقد انتهى القول في هذه المسألة ، على ما اقتضاه الحال من ضيق الوقت والمجال المتقاضى للكلام المذكور. والحمد لله أولا وآخرا ، وصلى الله على محمد وآله وصحبه ، وسلّم تسليما كثيرا. نجزت يوم الإثنين السادس والعشرين من شهر الله المحرم سنة أربع وخمسين وسبعمائه.

### الكلام في قولهم : أنت أعلم ومالك ، وعلى أي شيء عطف

قال شيخنا الإمام العالم العلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام رحمه الله :

وقفت على أسئلة مشكله لبعض علماء عصرنا وها أنا موردها مفضّله ومدوّن كلّ منها بما تيسّر لي من الجواب. وما توفيقى إلّا بالله ، عليه توكلت وإليه أنيب.

السؤال الأوّل : قال رحمه الله : المسؤول الاطلاع على ما نقل الناس في قولهم : «أنت أعلم ومالك» (٢) ، وتبيين المعطوف عليه ما هو؟ على القول بأنه عطف لفظي غير راجع إلى المعنى.

وأقول : إنّ الكلام في هذا الموضع في مقامين :

ص: ٦٥

١- انظر مقامات الحريري (ص ٨٠) ، المقامه الحادي عشره ، والمغني (ص ٢١٠) ، وشرح أبيات المغني للبغدادى (٤ / ١٧٤).

٢- انظر الكتاب (١ / ٣٦٠).

أحدهما : فى بيان إشكال هذا المثال.

والثانى : فى الجواب عمّا تضمّنه السؤال. فأما الأوّل : فاعلم أنّه لا يخلو ما بعد الواو فى هذا المثال ، من أن يكون معطوفا على المبتدأ ، أو على الخبر ، أو على ضميره ، أو غير معطوف ، وكلّ مشكل :

أما الأوّل : فلاستلزامه مشاركة المعطوف للمعطوف عليه فى التجرّد للإخبار عنه ب «أعلم».

وأما الثانى : فلاستلزامه مشاركته له فى الإخبار به عن «أنت».

وأما الثالث : فلاستلزامه مشاركته فى إسناد «أعلم» إليه. وكلّ ذلك ظاهر الامتناع من حيث المعنى. ويلزم على الثالث أيضا من حيث الصنّاعه ، رفع اسم التفضيل للظاهر فى غير مسأله الكحل ، والعطف على الضمير المرفوع المتّصل من غير توكيد ولا فصل ، وهما ضعيفان. فإن استسهل الأول بأنهم يغتفرون فى الثانى ما لا يغتفرون فى الأوائل أجيب : بأنّ اغتفارهم ذلك ، لم يثبت فى مسأله رفع اسم التفضيل للظاهر فى غير محلّ النزاع فيحمل هذا عليه.

وأما الرابع : فإنّه لا بدّ من تقدير خبر آخر حينئذ ، فإن قدر المحذوف مبتدأ ، فالتقدير : أنت ومالك» وإن قدر خبرا فالتقدير : «مالك أعلم» وكلاهما ظاهر الاستحاله. ولا يمكن أن يقدر مبتدأ أو خبر غير ما تقدّم ذكره ؛ لأنّ مثل هذا الحذف مشروط بكون المحذوف مماثلا- للمذكور ، كما فى قوله تعالى : (أَكُلُّهَا دائِمٌ وَظِلُّهَا) [الرعد : ٣٥] ، وقوله تعالى : (أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللّٰهُ) [البقره : ١٤٠] ، فى قول من قدر «أم» منقطعه ؛ وذلك لما استقرّ عليه قول الجمهور ، من أنّ «أم» المنقطعه لا تقع إلّا بين جملتين ؛ فيجب على قولهم تقدير الخبر ، كما وجب فى «إنّها لإبل أم شاء» (١) تقدير المبتدأ. وأما إذا قدر «أم» المتّصله - وهو الظاهر - فلا حذف.

وأما الثانى : فمجموع ما رأيت فى ذلك ثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ «مالك» معطوف على «أنت» ، و «أعلم» خبر عنهما. واعتذر عن نسبه «أعلم» إلى المال بوجهين ؛ أحدهما : أنّه لمّا كان النظر فى المال ، يلزم منه فى الأ-كثر مجيئه على حسب اختيار الناظر فيه ، نسب العلم إليه مجازا. قاله ابن الصائغ وعلى قوله قالوا : وللتشريك فى اللفظ والمعنى كما هو قاعدتها. وفى هذا الوجه نظر ، بعد تسليم جواز الجمع بين الحقيقه والمجاز ، لأنّنا لا نعلمهم أجازوه إلّا فى

ص: ٦٦

المجازي اللغوي. أمّا في المجازي العقلي ؛ بأن يسند اللفظ إلى أمرين معا : إلى أحدهما بطريق الحقيقه ، وإلى الآخر بطريق المجاز فلا. ثم لا خفاء بما في هذا الوجه من البعد في المعنى.

الوجه الثاني : أنّ هذا عطف لفظي ، لم يقصد به التشريك في المعنى. وهذا القول مشكل في الظاهر لمخالفته لما عليه إطباق النحويين من أنّ الواو العاطفه للمفرد تقتضى التشريك في اللفظ والمعنى ، ولم أر من وفاه حقّه من الشرح. وأقول : لا خفاء بأنّ المعنى : أنت أعلم بمالك. وهذا هو أصل الكلام. ثم إنّ العرب أنابوا واو العطف عن باء الجرّ ، للتوسيع في الكلام ، وليتناسب اللفظان المتجاوران ، وليفاد بالحرف الواحد معنى الحرفين ؛ فإنّ الواو حينئذ تفيد في المعنى الإلصاق لنيابتها عن حرف ، وتفيد في اللفظ تشارك الاسمين في الإعراب اعتبارا بأصلها وظاهر لفظها. وعلى هذا فاللفظ لفظ المعطوف ، والمعنى معنى المفعول ، فلا إشكال في اللفظ ولا في المعنى. وليس هذا من البديل التصريفي الذي لحظ فيه قرب المخرج ، أو اتّحاده ، كما أبدلت واو القسم من بائه حين كانا حرفين شفهيّين ، لأنّ ذلك يقتضى الاشتراك في العمل ؛ وإنّما هو من باب ترك كلمه ، والإتيان بأخرى مكانها لتقارب معناها - كالإتيان بالواو في نحو «سرت والنيل» مكان «مع» - لكون الباء للإلصاق ، وواو العطف للجمع ، وهما متقاربان.

والذي يدلّ على مجيء الواو خلفا عن الباء قولهم : «بعت الشاء شاه ودرهما» أي شاه بدرهم ؛ لأنّنا قاطعون بأنّ الدرهم ثمن لا مبيع ، ولأنّهم قالوا أيضا : «بعت الشاء شاه بدرهم». وهذا الذي ذكرته هو أصحّ وأوضح ما يقال في المسأله. ومتبوعى فيه الجرمى من المتقدمين ، وابن مالك من المتأخّرين. فمن كلامهما أخذت ، وعلى ما أشارا إليه اعتمدت. أمّا الجرمى : فإنّه نصّ على أنّ الواو هنا بمعنى الباء ولكنّه أهمل التنبيه على فائده هذا العطف. وأمّا ابن مالك (١) فلأنّه ذكر أنّ المقصود التناسب اللفظي ، وأنّه كالحفّض على الجوار ، ولكنّه أهمل التنبيه على نيابه الواو عن الباء ، وذلك هو الذي انبنى عليه كون هذا العطف ، لا يقتضى التشريك في الحكم. وقد وقّيت بجميع ما قالا ، وأضفت إليه ما لم يذكرّا ممّا لا بدّ منه. ويظهر لى أنّ الصواب خلاف ما زعماه ، من أنّ المعطوف عليه المبتدأ ، وأنّ الصواب أنّه الخبر. وهو قول ابن طاهر ؛ وذلك لأنّه حمل على الأقرب ، وأنّ هذا العطف كالحفّض في «هذا جحر ضبّ خرب» (٢) ، وذلك يقتضى تجاور الاسمين ، ولأنّ الباء

ص: ٦٧

١- انظر قاعده (الحفّض على الجوار) في المغنى (٧٦٠).

٢- انظر الكتاب (١ / ١١٣).



ملحوظه المعنى كما ذكرنا ، ومعناها متعلق بالخبر. فليكن العطف على الخبر ليُتحدَّ التعلّقان المعنويّ واللفظيّ.

الوجه الثاني : «أنّه معطوف لفظا ومعنى على الخبر ، وكأنّه قيل : أنت ومالك. وذلك على قول ابن خروف فى «كلّ رجل وضعته» (١) : إنّ الخبر العاطف والمعطوف لكونها بمنزله (مع) ومجرورها» قاله ابن الصائغ. وفيه نظر لأمرين :

أحدهما : أنّه ليس المراد الإخبار عن الشخص بأنّه أعلم على الإطلاق ، وبأنّه مع مال ، لم يحل بينهما حائل.

والثاني : أنّ التفرّيع على هذا القول الضعيف إنّما يقتضى أن المعطوف عليه المبتدأ لا الخبر ، كما أنّه فى «كلّ رجل وضعته» كذلك. ثمّ المعروف عن ابن خروف أنّ الواو ومصحوبها أغنيا عن الخبر كإغناء الوصف فى : أرقام الزيدان ، لا لأنهما الخبر.

الوجه الثالث : أنّه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : أنت أعلم وأنت ومالك ، فحذف المبتدأ لدلاله ما تقدّم عليه ؛ فالتقى واوان ، فحذفت الأولى لتلا يدخل حرف على مثله قاله ابن الصائغ أيضا ؛ وفيه نظر ، لأنّه خلاف المعنى ؛ إذ معنى الكلام حينئذ : أنت أعلم من غيرك على الإطلاق ، وأنت ومالك مقرونان. ثمّ مثل هذا لا يسمّى خبرا إلّا بتجوّز ، على قول ابن خروف. ثمّ قال :

السؤال الثاني : وما معنى المعية فى نحو : «أنت أعلم ومالك».

أقول : الصواب ما قدّمناه ، ومن أنّ معنى الواو هنا كمعنى الباء ، وهو قول الجرّمى ومن وافقه. وأمّا معنى المعية فبعيد ، وإن كان سيويوه قد ذكره ، ونصّه فى ذلك : «فإنّما أردت : أنت أعلم مع مالك» (٢) انتهى. وقد يكون مراده تفسير ما يتحصّل من المعنى ؛ وذلك لأنّه ليس المراد الإخبار بأنّ المخاطب أعلم على الإطلاق ، بل إنّّه إذا كان مع ماله ، كان أعلم كيف يدبّره ، أو أنّه إذا اعتبر مع ماله كان أعلم به. وفى كلام سيويوه من هذه التجوّزات ما لا - خفاء به لمن وقف على كلامه وللهذا قال ابن النحاس وغيره : إنّّه خاطب بهذا الكتاب قوما قد اعتادوا المجازات والكنيات. ثمّ قال :

السؤال الثالث : وهل تجوّز النصب فى نحو «كلّ رجل وضعته» تجوّزه هنا أم لا؟ وما توجيه الجواز إن قيل به؟

ص : ٦٨

١- انظر الكتاب (٣٥٨ ، ٤٦٢).

٢- انظر الكتاب (١ / ٣٦٠).

وأقول : إنَّ المجوّز لذلك هو الصّيمريّ (١) ، نصّ عليه في التّبصره ولم يتعرّض لهذا المثال. وظاهر كلام ابن مالك أنّ النصب فيه لا- يجيزه أحد فإنّه قال - وقد ذكر «أنت ورأيك» و «أنت أعلم ومالك» - ما نصّه : «ولا خلاف في وجوب الرفع فيما أشبه المثالين المذكورين (٢) ، ومن ادّعى جواز النصب في نحو «كلّ رجل وضيعته» على تقدير : كلّ رجل كائن وضيعته ، فقد ادّعى ما لم يقله عربيّ انتهى. فخصّ نحو «كلّ رجل وضيعته» بالخلاف.

والذى يظهر في الفرق بينهما أمران :

أحدهما : ظهور معنى المعية في «كلّ رجل وضيعته» ، وخفاؤه في «أنت أعلم ومالك» ، وقد مضى شرح ذلك.

والثاني : أنّه بنى الجواز على أنّ التقدير : كلّ رجل كائن وضيعته ، كما تقدّم عنه. و «كائن» يصحّ له أن يعمل في المفعول معه ؛ وأمّا «أنت أعلم ومالك» فإنّ ما قبل الواو منه كلام تامّ ، فلا يمكن أن يقدر فيه عامل. ولا يصلح «أعلم» للعمل في المفعول معه ، لأنّه لا- يعمل فيه على الصحيح ، إلّا ما يصحّ له العمل في المفعول به ، لا كلّ ما يصحّ له العمل في الحال ، خلافاً لأبي عليّ. ولهذا منع سيويّه «هذا لك وأباك» (٣) ، وإن وجد حرف التنبيه والإشارة والظرف ، وكلّ منهن صالح للعمل في الحال. والفرق بينهما ، أنّ الحال شبيهه بالظرف ، فعمل فيها روائح الفعل ، ولا كذلك المفعول معه. ولو صحّ معنى المعية في المثال المذكور وقال قائل بجواز النصب فيه لأمكن توجيهه إمّا على قول الجرجانيّ أو الكوفيّ أو الفارسيّ في أنّ الناصب للمفعول معه (الواو) أو الخلاف أو كلّ ما ينصب الحال. ولهذا جوّز الفارسيّ «هذا لك وأباك» ، وجوّز في قوله : [البسيط]

٦١٩- (٤) [لا تحسبّك أثوابي فقد جمعت]

هذا ردائي مطويًا وسربالا

أن يكون العامل «هذا». ثم قال :

السؤال الرابع : وما توجيه القول بوجوب حذف الخبر من نحو : «أنت أعلم

ص : ٦٩

١- الصّيمريّ : هو عبد الله بن عليّ بن إسحاق الصّيمريّ النحويّ ، أبو محمد ، له كتاب «التّبصره في النحو» ، كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب (انظر بغية الوعاة ٢ / ٤٩).

٢- انظر الكتاب (١ / ٣٦٠).

٣- انظر الكتاب (١ / ٣٧٠) أما «هذا لك وأباك» فقيح أن تنصب «الأب» لأنه لم يذكر فعلا ولا حرفا فيه معنى فعل حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل.

٤- ٦١٩- الشاهد بلا نسبه في الدرر (٣ / ١٥٤) ، وشرح الأشموني (١ / ٢٢٤) ، وشرح التصريح (١ / ٣٤٣) ، والمقاصد النحويه (٣ / ١٦).

وعبد الله» (١) إذا جعلنا «أعلم» خبراً عن «أنت» ، و «عبد الله» مبتدأ حذف خبره وما المانع من ذكر الخبر إذا جعلنا الواو للمعنى أو للعطف المحض.

وأقول : لم أقف لأحد - على القول بوجوب حذف الخبر في ذلك - غير ابن مالك. وهو مخالف لقولهم : إنَّ الخبر لا يجب حذفه إلَّا إذا سدَّ شيء مسدّه. ولهذا ردّوا تجويز الأخص في نحو «ما أحسن زيدا» ، أن تكون ما موصولة ، أو موصوفه ، وتجويز بعضهم في : نعم الرجل زيد ، كون المخصوص مبتدأ محذوف الخبر ، وقول الفارسي في «ضربى زيدا قائماً» : إنَّ الخبر مقدّر بعد الحال. ومن العجب أنّ ابن مالك من جملة من ردّ بذلك ، وذهل عنه هنا.

ثمّ إذا سلّم أنّ ذلك ليس بشرط استنادا إلى إعراب هؤلاء الأئمّه فقد يوجّه بأمرين :

أحدهما : أنّ «أعلم» لمّا كان صالحاً للإخبار به عن الاثنين ، وكان تقدير «عبد الله» مقدّماً على «أعلم» ممكناً ، صار وإن كان مبتدأ ، كأنّه معطوف ، و «أعلم» وإن كان خبراً عن «أنت» وحده ، كأنّه خبر عنهما معاً ، فمنع ذلك ظهور خبر آخر. وهذا بخلاف نحو : زيد قائم وعمرو ، فإنّ الخبر المذكور لا يصلح للاسمين معاً.

والثاني : أنّ المعنى هنا : أنت أعلم بعبد الله ، وذلك كلام تامّ لا يحتاج إلى خبر فكذا ما بمعناه وكلّ من الوجهين معترض.

أمّا الأوّل : فلاستلزامه وجوب الحذف في نحو : «زيد في الدار وعمرو» ، ولا قائل به. وفي الحديث : «أبو بكر في الجنّه وعمر في الجنّه» (٢) إلى آخره.

وأمّا الثاني : فمن وجهين أحدهما : اقتضاؤه وجوب الحذف على تقدير الواو للعطف المحض ، وإنّما المدعى وجوبه مطلقاً ، والثاني : أنّه إحالة لصوره المسأله ، فإنّ المدعى جوازها على إضمار الخبر ، والتوجيه المذكور يقتضى أنّه لا خبر في اللفظ ، ولا في التقدير. ثمّ قال :

السؤال الخامس : وما وجه الحكم برجحان النصب على المعنى على العطف في نحو «لا- تتغذّ بالسمك واللبن ، ولا- يعجبك الأكل والشّبع» مع أنّ المقصود فيها المعنى مطلقاً ، وليس العطف هنا بمقصود. وهلمّا كان النصب متعيّناً لتأديته مراد المتكلّم وإخلال العطف بذلك.

ص : ٧٠

١- انظر الكتاب (١ / ٣٦٠).

٢- أخرجه أبو داود في سننه (٥ / ٣٩) ، وابن ماجه في سننه (١ / ٤٨).

وأقول : لا- يمتنع التعبير بالعبارات المَجْمَله ، عند التمكن من العبارات المعينه للمعنى المراد. والعطف إنما يخلّ بالتنصيص على معنى المعينه لإفادتها مطلقا ، فإنّ أحد احتمالات الواو العاطفه معنى المعينه. وإنما تتعين العبارة التي لا تحتمل غير المراد إذا أريد التنصيص على ذلك المعنى ، ولم تحتف بالكلام قرينه ترشد إليه.

وقد جَوَزوا لِقاصد نفي الجنس ب «لا» على سبيل الإجمال أن يعملها عمل (ليس) ، وأوجبوا إعمالها عمل (إنّ) إذا أريد التنصيص (١). وجَوَز سيبويه والمحققون لمن قال : «طالني زيد» و «جاءني عمرو» إذا بناهما للمفعول إن يخلص الضمّ والكسر وأن يشمّ (٢). والذي يقتضيه النظر أنّه تتعين العبارة الناصه إذا أريد التنصيص ، والمجملة إذا أريد الإجمال ، ويجوز الأمران إذا لم يرد أحد الأمرين بعينه ، وتترجّح الناصه حينئذ على المجملة. ولم يمش ابن مالك في ذلك على قاعده ، لأنّه قال في نحو : «جاءني» بوجوب الإشمام أو الضمّ ، وفي نحو «طالني» : بوجوب الإشمام أو الكسر. وقال في باب «لا» : يجوز إلحاقها ب (ليس) إن لم يرد التنصيص على العموم. وقال في المفعول معه برجحان النصب إذا خيف بالعطف فوات ما يضّر فواته. ثم قال :

السؤال السادس : «وما وجه تقسيمهم مسائل الباب إلى ما يجب نصبه ، وإلى ما يرجح ذلك فيه ، وإلى ما يرجح عطفه ، مع أنّهم يقولون : إنّ المفعول معه لا بدّ أن يدخله معنى المفعول به ، وقد سمّاه سيبويه بذلك ، ومقتضى هذا أنّه يتعين النصب عند قصد هذا المعنى ، إذا وجد المسوّغ اللفظي ، فكيف يحكم برجحانه على العطف في بعض الصور؟ بل كيف يحكم بتساوي الأمرين في بعضها أيضا؟ فإن قيل : الحكم بما ذكر إنّما هو بالنظر إلى صور التراكيب اللفظيه وإن اختلف المعنيان ، أشكل حينئذ كلام ابن مالك رحمه الله تعالى - حيث حكم برجحان العطف حيث أمكن ذلك بلا ضعف. وهذه العبارة يندرج تحتها نحو : «قام زيد وعمرو» وهذا التركيب إن نظرنا إليه مع قطع النظر عمّا يقصد من المعنى ، يقتضى تساوي الأمرين كما قال (٣) أبو الحسن بن عصفور. فما وجه كلام ابن مالك وهل يتمّ كلامه فتجىء الصور في هذا الباب خمسا أو لا يتمّ فتكون أربعا.

وأقول : أمّا ما تضمّنه صدر السؤال من الإشكال فقد ذكر في أثناءه ما يرفعه ،

ص : ٧١

١- انظر شرح شذور الذهب (ص ٢٠٩) ، وأوضح المسالك (١ / ٢٧٤) ، والمغنى (ص ٢٦٤).

٢- انظر الكتاب (٤ / ٤٨٦).

٣- انظر المقرّب (١ / ١٥٩).

وهو أنّ الحكم بالأقسام المذكوره إنّما هو بالنظر إلى صور التراكيب اللفظيه. ولا يلزم ابن مالك الحكم بتساوى الأمرين فى نحو : «قام زيد وعمرو» ، بل الحكم يرجحان العطف ، وهو قائل به ، ووجه لزوم ذلك من ظاهر كلامه ، لأنّ العطف قد أمكن بلا ضعف. وهذا هو مقتضى النظر لأنّ العطف هو الأصل وقد أمكن وسلم عن معارض. وأمّا كلام ابن عصفور فالقياس الذى ذكرناه ، ياباه ، فالصور أربع لا خمس.

وليعلم أنّ تسميه سيبويه المفعول معه مفعولا به مشكله ، والناس فيها فريقان : فمنهم من تأولها - وهو ابن مالك فقال حين ذكر أنّ الباء تأتي للمصاحبه ، ما نصّه : «ولمساواه هذه الباء ل «مع» قد يعبر سيبويه عن المفعول معه بالمفعول به» انتهى. ومنهم من أجراها على ظاهرها. والقول عندى : إن بعض الأمثله يكون الاسم فيه على معنى «مع» ، ويسمى مفعولا معه ، وبعضها يكون فيه على معنى الباء ويسمى مفعولا به ، وأنّ سيبويه إنّما أراد ذلك. وها أنا مورد كلامه لتأملوه : قال رحمه الله : «وينتصب فيه الاسم لأنّه مفعول معه ومفعول به» (١) ثمّ قال : «وذلك قولك : «ما صنعت وأباك» ، و «لو تركت الناقه وفصيلها لرضعها» ، إنما أردت : «ما صنعت مع أبيك» ، و «لو تركت الناقه مع فصيلها». فالفصيل مفعول معه ، والأب كذلك ، والواو لم تغير المعنى ، ولكنها تعمل فى الاسم ما قبلها. ومثل ذلك : ما زلت وزيدا حتّى فعل ، أى : ما زلت بزيد حتّى فعل ، فهو مفعول به و «ما زلت أسير والنيل» (٢) أى : مع النيل ، و «استوى الماء والخشبه» ، أى : بالخشبه» (٣) انتهى. فانظر إلى كلامه رحمه الله ، حيث قال مفعولا معه ، ومفعولا- به ، ثمّ فسّر بعض الأمثله ب «مع» وبعضها بالباء. وأتّه حيث قدّر أحد الأمرين يكون ذلك المعنى إمّا متعيّنا ، أو أظهر من المعنى الآخر. فمن تأمل هذا الكلام بالإنصاف علم أنّ مراده ما ذكرت.

ولم يتسع الوقت للنظر فيما قال شارحو (الكتاب) فى هذا الموضوع ، وهذا مبلغ فهمى فى كلامه رحمه الله ، والله تعالى أعلم. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

ص: ٧٢

١- انظر الكتاب (١ / ٣٦٠).

٢- انظر الكتاب (١ / ٣٥٦).

٣- انظر الكتاب (١ / ٣٥٦).

## الكلام فى قوله تعالى: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)

هذه مسأله من كلام شيخنا العالم العلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام رحمه الله فى قوله تعالى: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) [آل عمران: ٩٧].

قال: يجوز فى الظرفين أربعة أوجه (١):

أحدها: أن يكون الأوّل خبرا، والثانى متعلّقا به.

والثانى: عكسه وهو أن يكون الثانى خبرا، والأوّل متعلّقا به. ولا- يمنع هذا تقدّم الظرف على عامله المعنوى فإنّ ذلك جائز باتّفاق كقولهم: «أكلّ يوم لك ثوب».

الثالث: أن يكونا خبرين، وذلك عند من يجيز تعدّد الخبر.

والرابع: أن يكون الأوّل خبرا، والثانى حالا. وهذا الوجه أيضا ممّا لا يختلف فى جوازه. وربّما سبق إلى الذهن أنّ فيه خلافا، وليس كذلك، لتقدّم العامل وهو الظرف، وتأخّر المعمول وهو الحال، فهو نظير قولك: «فى الدار جالسا زيدا» (٢) وفى: «هجر مسقرا سعيدا». وهذا ممّا لا شكّ فى جوازه.

ويبقى وجه خامس: وهو عكس هذا، أعنى أن يكون الأوّل حالا، والثانى خبرا، فهذا نصوص النحويين متظافره على منعه. جماعه منهم حكوا الإجماع على ذلك.

قال ابن مالك فى (شرح الكافية): «... ولو قدّمت الحال على العامل الظرفيّ، وعلى صاحبها، لم يجز بإجماع...». وقال الأبدى فى شرحه الكبير على (الجزويّيه): «أجاز أبو الحسن تقدّم الحال المعموله للظرف مع توسط الحال بين المبتدأ والخبر. ومنع ذلك مع التّقديم ووجه قوله: أنّ المبتدأ طالب للخبر، فإذا تقدّم كان الخبر فى تيه التّقديم إلى جانبه فكأنّ الحال مؤخّره عنهما ولهذا امتنع بالإجماع أن تتقدم عليهما جميعا» انتهى كلامه ملخصا.

وقال ابن عصفور فى (شرح الإيضاح): «أتفق البصريّون على امتناع التّقديم عليهما جميعا». فقوله «البصريّون» دخل فيهم الأخفش، لأنّه من أئمّه البصريّين

ص: ٧٣

١- انظر إملاء العكبرى (١ / ٤٨).

٢- انظر الأشموني (١ / ٤٢٧).

وهو سعيد بن مسعدة تلميذ سيويه. وحيث أطلق النحويون البصريين لا يريدون غيره.

وممن نقل الإجماع عليه أيضا: المام أبو بكر بن طاهر المعروف بالخدب ولكن نقل عن أبي الحسن أنه أعرب «فداء» من قولهم «فداء لك أبي» حالا. ونقل عن الإمام المحقق عبد الواحد بن علي الأسدي المعروف بابن برهان قول أسهل من ذلك، وهو أنه أجاز ذلك في الظرف. وقد وقفت له على ذلك. قال في شرحه للمع في قوله تعالى: (هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ) [الكهف: ٤٤]: (هنالك) ظرف مكان، وهي حال. و (الولاية) مبتدأ، (الله) الخبر. ولام الجزر عملت في الحال مع تقدمها على اللام لأنها بلفظ الظرف. وأتش لابن مقبل العجلاني: [الطويل]

٦٢٠- (١) ونحن منعنا البحر أن تشرىوا به

وقد كان منكم ماؤه بمكان

ثم قال: «(منكم) حال والعامل فيه الباء في (بمكان)».

وعلى هذا ففي المسألة ثلاثة مذاهب: المنع مطلقا، وهو قول من عدا الأخفش وابن برهان، والجواز مطلقا، وهو قول الأخفش، والجواز إذا كان العامل ظرفا، والمنع إذا كان غير ظرف، وهو قول ابن برهان. وعلى هذين القولين فيجوز الوجه الخامس في الآية. ولكنهما قولان شاذان مخالفان لما يقتضيه القياس والسِّيَماع. والذي أجازه أصعب من الذي أجاز ابن برهان ولعل الذين نقلوا الإجماع على خلاف ذلك لم يعتدوا بهما، أو رأوا أن القائل بهما ذهل عن القاعدة. ووقفت للأخفش على خلاف ما نقل عنه، في (كتابه الصيغ غير): «هذا باب من الحال، اعلم أن قولهم: «هذا عبد الله قائما في الدار» - على الحال - جائز؛ وقد قدمت الحال قبل العامل لأن الحال ل (عبد الله). فإذا قدمت الذي الحال له في المعنى كان جائزا». هذا نصه، والنسخة التي عندي معتمده، لأنها بخط أبي الفتح بن جني. قوله رحمه الله: «فإذا قدمت الذي الحال له في المعنى كان جائزا» دليل على أنك إذا أخرت الذي الحال له كان ممتنعا. ثم إنه صرح بذلك بعد فقال: «ولو قلت «قائما في الدار عبد الله» لم يجر» هذا نصه بحروفه.

فإن قلت: فما تصنع بما احتج به ابن برهان؟ قلت لا دليل في شيء منه. أما الآية الكريمة (٢) فيجوز في (هنالك) أن تكون ظرفا ل (منتصرا). وعلى هذا الوجه

ص: ٧٤

١- ٦٢٠- الشاهد لابن مقبل في ديوانه (ص ٣٤٦)، ولسان العرب (بحر)، ولبعض الخوارج في المقاصد النحوية (٣ / ١٧٣).

٢- يشير إلى سورة الكهف الآية (٤٤).

وقف بعض القراء (١): «وما كان منتصرا هنالك»، ثم ابتداء «الولاية لله». ويجوز أن يكون خبرا و (الله) متعلق ب (الولاية). ويجوز أن يكونا خبرين. ومع هذه الاحتمالات يسقط الاستدلال. وأما البيت: فالجواب عنه مستفاد من الكلام الذي قدمته عن الأبدى. وذلك أنه جعل تقدّم بعض الجملة كتقدّم كلّها؛ لأنّ بعضها يطلب بعضا. وهنا لما تقدّمت (كان) وهي طالبة لاسمها وخبرها، كانا في نية التقديم، وكانت الحال متأخرة عنهما في التقدير على أنّي متردّد في ثبوت هذه المقالة عن ابن برهان، فإنني رأيتها في نسخه معتمده مقروءة على أبي محمّد بن الخشاب، وأولها ما صدر به حاشيته، ثم ذكر ذلك إلى آخره. فالظاهر أنّه ممّا ألحق، كما ألحقت حواش من كلام الأخفش وغيره في متن كتاب سيبويه.

وأما قولهم: «فداء لك أبي» (٢) فإنّه يروى بالرفع والنصب والكسر. وبالأوجه الثلاثة يروى قول نابغه بنى ذبيان في معلقته المشهورة: [البسيط]

٦٢١- (٣) مهلا فداء لك الأقوام كلّهم

وما أثمر من مال ومن ولد

فأما الرفع، فعلى الابتداء أو الخبر. والأولى أن يكون (فداء) هو الخبر، و (الأقوام) هو المبتدأ. وكذلك (أبي) في المثال، لأنّ المعرفة أولى بالابتداء من النكرة هذا قول حدّاق المعريين، وخالف سيبويه في مثل ذلك، فأعرب النكرة المتقدّمة مبتدأ، والمعرفة المتأخّرة خبرا، بناء على الأصل، من أنّ كلّما منهما حال في محله، ولا- تقديم ولا تأخير، وعلى أنّ النكرة التي لها مسوغ بمنزلة المعرفة، والمعرفتان إذا اجتمعتا كان المقدّم منها هو المبتدأ (٤).

وأما النصب فعلى المصدر؛ وأصل الكلام: تفديك الأقوام، ثم حذف الفعل، وأقيم مصدره مقامه، وجيء ب (لك) للتبيين كما جيء بها بعد (سقيا) في قولهم: «سقيا لك». وارتفع (الأقوام) في البيت، و (أبي) في المثال بالمصدر، أو بالفعل المحذوف، على خلاف بين النحويين في ذلك.

وأما الكسر - وهي رواه يعقوب بن السكيت وغيره - فللنحويين فيه قولان:

ص: ٧٥

١- انظر مشكل إعراب القرآن (٢ / ٤٣)، والكشف (٢ / ٤٤).

٢- انظر الكتاب (١ / ٣٩٦).

٣- ٦٢١- الشاهد للنابغه الذبياني في ديوانه (ص ٢٦)، وخزانه الأدب (٦ / ١٨١)، ولسان العرب (فدى)، وبلا نسبه في خزانه الأدب (٦ / ٢٣٧)، وشرح المفصل (٤ / ٧٣)، وإعراب القرآن للنحاس (٣ / ٢٨).

٤- انظر الكتاب (١ / ٣٩٦).



أحدهما : أنه مبتدأ ، وما بعده خبره ، أو بالعكس على الخلاف الذى شرحناه فى روايه الرّفْع ، وأنّه معدول عن (مفدىّ) وبنى على الكسر. وليس هذا القول بشيء ، لأنّه لا وجه لبنائه على هذا التّقدير. ثمّ هو فاسد من حيث المعنى ، إذ كان حقّه أن يقول : إنه معدول عن (فاد) ، لأنّ المفدىّ هو المخاطب لا الأقوام.

والثانى : أنّه اسم فعل ومعناه : ليفدك الأقوام ، أى : وبنى كما بنى (نزال) و (دراك) ، كذا وجّهه أبو جعفر النّحاس فى شرح المعلّقات ، وفيه نظر ، فإنّنا لا نعلم اسم فعل على وزن فعال ، بكسر الفاء ، ولا اسم فعل ناب عن فعل مضارع مقرون بلام الأمر. وحكى الفراء أنّه قال : «فدى لك» بفتح الفاء وبالقصر وهذا يحتمل أن يكون فى موضع رفع ، وأن يكون فى موضع نصب ، وقد مضى توجيههما والله تعالى أعلم.

### على أى شيء رفع (وخير منك) فى قول جابر رضى الله عنه

«كان يكفى من هو أوفى عنك شعرا وخير منك».

من كلام شيخنا الشيخ جمال الدين هشام رحمه الله.

بسم الله الرحمن الرحيم

قول جابر رضى الله عنه : «كان يكفى من هو أوفى منك شعرا وخير منك» (١).

الظاهر أنّ (خير) مرفوع عطفا على (أوفى) المخبر به عن (هو) ، أى : «كان يكفى من هو أوفى وخير» ، كما تقول : أحبّ من هو عالم وعامل. والجملة من المبتدأ والخبر صلة الموصول ، والموصول مفعول (يكفى).

ويقع فى النّسخ ، ويجرى على ألسنه الطّلبة بنصب خير. وقد ذكر أنّه خرّج على سبعة أوجه :

أحدها : أن يكون عطفا على المفعول ، وهو (من).

الثانى : أن يكون بتقدير (كان) ، مدلولا عليها ب (كان) المذكوره أولا ؛ أى : وكان خيرا.

الثالث : على تقدير (يكفى) ، مدلولا عليها ب (يكفى) المذكوره.

الرابع : على إلغاء (من هو) فيكون (أوفى) مفعولا و (خيرا) معطوفا عليه.

ص: ٧٦

الخامس : على إلغاء (من هو أوفى).

السادس : على تقدير : وأكثر خيرا.

السابع : على العطف على (شعرا).

وهذه كلها باطله إلا السابع ، فإنه مستبعد. (1) أمّا العطف على (من) ، فإنه يؤدّى إلى مغايره المعطوف لمن وقعت عليه (من) ويصير بمنزله «كان يكفى زيدا وعمرا» ، فيكون الذى هو أوفى غير الذى هو خير. وليس المراد ذلك.

٢- وأما تقدير (كان) فباطل من وجهين :

أحدهما : أنّ حذف (كان) مع اسمها وبقاء خبرها ، لا يجوز بقياس إلّا بعد (إن) و (لو) ومن ثمّ قال سيبويه - رحمه الله - : «لا تقل (عبد الله المقتول) بتقدير : كن عبد الله المقتول» (١) وخالف المحققون الكسائيّ فى تخريجه قوله تعالى : (انتهوا خيرا لكم) [النساء : ١٧١] على تقدير : يكن الانتهاء خيرا لكم.

الثانى : أنا إذا قدرنا (كان) مدلولا عليها بالأولى قدرنا مرفوعها مرفوع الأولى كما أنّك إذا قلت : [الرجز]

٦٢٢- (٢) علفتها تبنا وماء [باردا]

حتى شتت همّاله عيناها]

لا تقدّر : وسقاها غيرى ماء بل (وسقيتها). وذلك لأنّ الفعل والفاعل كالشئ الواحد فتقدير أحدهما مستلزم لتقدير الآخر بعينه. فعلى هذا إذا قدرت (كان) الأولى قدرت فاعلها ، فيصير : (وكان هو) أى : الصّاع.

٣- وأما تقدير (يكفى) : فإنه يؤذن أيضا بالتغاير ، كما أنّك إذا قلت : كان يكفى الفقيه ويكفى الزاهد ، آذن بذلك. وسببه أنّ (يكفى) الثّانى إنّما هو لمجرّد التوكيد ، فذكره بمنزله لو لم يذكر. وهو لو لم يذكر آذن العطف بالتغاير ، فكذلك إذا ذكر.

ص : ٧٧

١- انظر الكتاب (١ / ٣٢٢).

٢- ٦٢٢- الرجز بلا- نسبه فى لسان العرب (زجاج) و (قلد) و (علف) ، وأمال المرتضى (٢ / ٢٥٩) ، والإنصاف (٢ / ٦١٢) ، وأوضح المسالك (٢ / ٢٤٥) ، والخصائص (٢ / ٤٣١) ، والدرر (٦ / ٧٩) ، وشرح الأشموني (١ / ٢٢٦) ، وشرح التصريح (١ / ٣٤٦) ، وشرح شذور الذهب (ص ٣١٢) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٥٨) ، وشرح ابن عقيل (ص ٣٠٥) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٦٣٢) ، والمقاصد النحويه (٣ / ١٠١) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٣٠) ، وتاج العروس (علف).

٤-٥ : وأما إلغاء (من هو) أو إلغاء (من هو أوفى) : فباطلان من وجهين :

أحدهما : أنّ زياده الأسماء لا تجوز عند البصريين وكذلك زياده الجمل. ثم إنّ الكوفيين يجيزون ذلك ، وإنّما يجيزونه حيث يظهر أنّ المعنى مفتقر إلى دعوى الزيادة كما فى قول لبيد : [الطويل]

٦٢٣- (١) إلى الحول ثم اسم السلام عليكما

ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر

فإنّهم قالوا : (اسم) زائد ، لأنّه إنّما يقال : السّلام على فلان ، ولا يقال : اسم السّلام عليك ، فادّعوا زياده ذلك لهذا المعنى ، وهو مفقود فيما نحن بصدده.

وقد يقال : إنّ أفسد هذين الوجهين الوجه المدعى فيه زياده (من هو) خاصّه. فإنّ ذلك لا يجيزه أحد ، لأنّ المبتدأ يبقى بلا خبر ، والموصول بلا صلة. ويجاب بأنّ دعوى زياده الاسم لا تخرجه عن استحقاقه لما يطلبه على تقدير عدم الزيادة.

الثانى : أنّه إذا كان زائدا امتنع العطف عليه ، لأنّه يصير بمنزله ما لم يذكر ، والعطف عليه يقتضى الاعتداد به وتقدّم جوابه فتناقضا.

٦- وأما تقدير (أكثر) : فباطل لأنّ أفعال التفضيل لم يحذف فى كلامهم باقيا معموله ، لضعفه فى العمل ، وجموده ؛ لأنّه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث.

٧- وأما عطفه على (شعرا) : فهو أقرب من جميع ما ذكر ، لأن (أوفى) بمعنى أكثر ، فكأنّه قيل : أكثر منك شعرا وخيرا ، إلّا أنّ هذا ياباه ذكره (منك) بعد (خير) ، ألا ترى أنّك إذا قلت : كان يكفى من هو أكثر منك علما وعباده لم يحتج إلى قولك (منك) ثانيا؟ وقد يتكلّف جواز هذا الوجه على أن تجعل (منك) الثّانية مؤكّده للأولى. والله تعالى أعلم.

ص: ٧٨

١-٦٢٣- الشاهد للبيد بن ربيعه فى ديوانه (٢١٤) ، والأغانى (١٣ / ٤٠) ، وبغية الوعاه (١ / ٤٢٩) ، وخزانة الأدب (٤ / ٣٣٧) ، والخصائص (٣ / ٢٩) ، والدرر (٥ / ١٥) ، وشرح المفصل (٣ / ١٤) ، ولسان العرب (عذر) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٣٧٥) ، والمنصف (٣ / ١٣٥) ، وبلا نسبه فى أمالى الرّجّاجى (ص ٦٣) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٣٠٧) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٥٠٧) ، والمقرب (١ / ٢١٣) ، وهمع الهوامع (٢ / ٤٩).

## مسأله : نصب لفظ (قيله) فى قوله تعالى : (وَقِيلِهِ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ)

[الزخرف : ٨٨].

قرأ الجمهور (وقيله) بالنصب.

فمن الأخفش : أنه عطف على (سزهم ونجواهم). وعنه أيضا : أنه بتقدير : وقيل قيله.

وعن الزجاج : أنه عطف على محلّ «الساعة». وقيل : على مفعول «يكتبون» المحذوف ، وقيل : يكتبون أقوالهم وأفعالهم ، وقيل : على مفعول «يعلمون» ، أى : يعملون الحقّ وقيله.

وقرأ السيلمي وابن وثاب وعاصم والأعمش وحمزه : بالخفض (١) ، فقيس : عطف على «الساعة» ، أو على أنها واو القسم ، والجواب محذوف ، أى : لينصرون أو لأفعلن بهم ما أشاء.

وقرأ الأعرج وأبو قلابه ومجاهد والحسن وقتاده ومسلم بن جندب بالرفع (٢). وخرج على أنه معطوف على «علم الساعه» على حذف مضاف أى : «وعلم قيله» ، حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وروى هذا عن الكسائي. وعلى الابتداء ، وخبره «يا رب» إلى «لا يؤمنون» ، أو على أنّ الخبر محذوف تقديره مسموع أو متقبل ، فجمله النداء. وما بعده فى موضع نصب ب «وقيله». وقرأ أبو قلابه : «يا رب» (٣) بفتح الباء أراد : «يا ربّا» ، كما تقول : يا غلاما ، ويتخرج على ما أجاز الأخفش : «يا قوم» بالفتحة ، وحذف الألف والايجزاء بالفتحة عنها. وقال الزمخشري : «والذى قالوه - يعنى من العطف - ليس بقوى فى المعنى ، مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يحسن اعتراضا ، ومع تنافر النظم. وأقوى من ذلك وأوجه أن يكون الجرّ والنصب على إضمار حرف القسم ، وحذفه. والرفع على قولهم : «أيمن الله» ، «وأمانه الله» ، و «يمين الله» ، و «لعمرك». ويكون قوله «إنّ هؤلاء قوم لا يؤمنون» جواب القسم كأنه قال : وأقسم بقيله يا ربّ أو : «وقيله يا ربّ قسمى إنّ هؤلاء قوم لا يؤمنون» انتهى. وهو مخالف لظاهر الكلام إذ

ص : ٧٩

١- انظر تيسير الدانى (ص ١٦٠).

٢- انظر المحتسب (٢ / ٢٥٨).

٣- انظر مشكل إعراب القرآن (٢ / ٢٨٦).

يظهر أنّ قوله : «يا ربّ ... لا يؤمنون» متعلّق ب «قيله» ، «ومن كلامه عليه السّلام». وإذا كان «إنّ هؤلاء ...» جواب القسم كان من إخبار الله تعالى عنهم وكلامه. والضمير في «قيله» للرّسول ؛ وهو المخاطب بقوله : فاصفح عنهم» أى أعرض عنهم وتاركهم وقل سلام (١).

### مسألة : الكلام فى قوله صلى الله عليه وسلم «لا يقتل مسلم بكافر»

لا خلاف فى امتناع قتل المسلم بالحربى واختلف فى قتله بالذمى واحتجّ من منعه بحديث : «لا يقتل مسلم بكافر» (١).

وتقديره : أنّ «كافر» نكره فى سياق النّفى فيعمّ الحربى وغيره. واختلف المانعون فى الجواب.

فطائفه أجابوا عن ذلك مع قطع النّظر عن الزيادة الواردة فى الحديث فقالوا : إنّ قوله «بكافر» عامّ أيد به خاصّ. واختلفوا فى توجيه ذلك على قولين :

أحدهما : أنّ المعنى : لا يقتل مسلم بكافر قتله فى الجاهلية وذلك أنّ قوما من المسلمين كانوا يطالبون بدماء صدرت منهم فى الجاهلية ، فلما كان يوم الفتح قال عليه السّلام : «كلّ دم فى الجاهلية فهو موضوع تحت قدمى لا يقتل مسلم بكافر» (٢).

والثانى : أن المراد بالكافر الحربى ؛ فإنّ غيره قد اختصّ فى الإسلام باسم وهو الذمى. ولنا أن نمنع الأول : بأنّ العبره بعموم اللفظ ، لا- بخصوص السبب ؛ والثانى : بأنّ الكافر لغه وعرفا من قام به الكفر حربيا كان أو ذميا ، لأنّه اسم فاعل من «كفر» ، والأصل عدم التخصيص. ويؤيده أنّ الوعيد الوارد فى التنزيل للكافرين ليس مخصوصا بالذمى بالاتّفاق.

وطائفه أجابوا عنه بعد ضمّ تلك الزيادة إليه وهى : «... ولا ذو عهد فى عهده» (٣) ، ولهؤلاء أربعة أجوبه : (٤) ١- أحدها : ما نقله عنهم الأصوليون ؛ وتقديره أنّ هذه الزيادة مفتقره إلى ما

ص: ٨٠

١- أخرجه النسائى فى سننه (٨ / ٢١) ، وابن ماجه (ص ٨٨٧) ، وأحمد فى مسنده (١ / ٧٩).

٢- أخرجه ابن ماجه فى سننه (٢ / ١٠٢٥).

٣- انظر سنن أبى داود (٤ / ١٨٠) ، ومسند أحمد (٢ / ١٨٠).

٤- انظر المسألة فى مغنى اللبيب (ص ٦٠٤) ، ومشكل إعراب القرآن (٢ / ٢٨٥) ، وإملاء العكبرى (٢ / ١٢٣).

يتم به معناها ، وكون المقدر مدلولاً عليه بما ذكر أولى فتعين أن يقدر : ولا ذو عهد في عهده بكافر. والكفار المقدر الحربى ، إذ المعاهد يقتل بالمعاهد وحينئذ : فالكافر الملفوظ به الحربى تسويه بين الدليل والمدلول عليه.

ويجاب من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلم احتياج ما بعد (ولا) إلى تقدير ؛ لجواز أن يكون المراد به : أن العهد عاصم من القتل.

والثانى : أن حمل الكافر المذكور على الحربى لا يحسن ؛ لأن هدر دمه من المعلوم من الدين بالضرورة ، فلا يتوهم متوهم قتل المسلم به.

وببعد هذا الجواب قليلاً أمران : أحدهما : أن مدلول الحديث حينئذ مستغنى عنه بما دل عليه قوله تعالى : (فَأْتُمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مَدَدَتِهِمْ) [التوبه : ٤] ، فالحمل على فائده جديدته أولى. الأمر الثانى : أن صدر الحديث نفى فيه القتل قصاصاً لا مطلق القتل ، فقياس آخره أن يكون كذلك.

والوجه الثانى : أنا لا نسلم لزوم تساوى الدليل والمدلول عليه ، لأنهما كلمتان لو لفظ بهما ظاهرين أمكن أن يراد بأحدهما غير ما أريد بالأخرى فكذلك مع ذكر إحداهما وتقدير الأخرى. ويؤيده عموم : (وَالْمُطَلَّقَاتُ) [البقره : ٢٢٨] ، وخصوص (وَبُعُولَتُهُنَّ) [البقره : ٢٢٨] مع عود الضمير عليه.

٢- والجواب الثانى : أن الأصل : لا يقتل مسلم ولا ذو عهد في عهده بكافر ، ثم أخرج المعطوف على الجار والمجرور وليس فى الكلام حذف البتة ، بل تقديم وتأخير ، وحينئذ فالتقدير : «بكافر حربى» وإلا لزم ألا يقتل ذو العهد بذى العهد وبالذمى.

٣- والثالث : أن (ذو عهد) مبتدأ و (فى عهده) خبره ، والواو للحال أى : (لا- يقتل مسلم بكافر والحال أنه ليس ذو عهد فى عهده). ونحن لو فرضنا خلق الوقت عن عهد لجميع أفراد الكفار لم يقتل مسلم بكافر.

وهذا الجواب حكى عن القدورى وفيه بعد ، لأن فيه إخراج الواو عن أصلها - وهو العطف - ومخالفه لروايه من روى : «ولا ذى عهد ...» بالخفض ؛ إمّا عطفاً على (كافر) كما يقوله الأكثرون ، وإمّا على (مسلم) كما قاله الحنفية ، ولكنه خفض لمجاورته المخفوض. وأيضاً فإن مفهومه حينئذ أن المسلم يقتل بالكافر مطلقاً فى حاله كون ذى العهد فى عهده ، وهذا لا يقوله أحد ؛ فإنه لا يقتل بالحربى اتفاقاً. إلا

أنه لا- يلزم الحنفيّه ؛ فإنّهم لا- يقولون بالمفهوم فضلا عن أن يقولوا إنّ له عموما ، ولكن ينتقل البحث معهم إلى أصل المسأله. وقد يقال أيضا : إنّ كون مثل هذا الكلام لا يحتاج إلى تقدير - بناء على حمله على التّقديم والتّأخير - بعيد ، لأنّ الكلام إذا مضى على وجه كانت فيه أجزاءه على الظاهر حاله محلّها لم يجز.

٤- والجواب الرابع : أنّ «ولا- ذو عهد» معطوف ، والعطف يقتضى المغايره ، فوجب أن يحمل الكافر الأول على غير ذى العهد ليتغايرا ؛ قاله بعضهم ، وهذا غريب ، فإنّ ذى العهد معطوف على مسلم لا- على كافر ، والعطف إنّما يقتضى المغايره بين المتعاطفين. ثمّ لو كان المراد بالكافر ذى العهد لكان ذكر ذى العهد ثانيا استعمالا للظاهر فى موضع المضمّر ، وهو لا يجوز ، أو لم يحسن أن يحمل بعد ذلك على خلاف ذلك ، لأنّ فيه تراجعا ونقضا لما مضى عليه الكلام ، ولهذا قال أبو على ومن وافقه فى قوله تعالى : (وَاللّٰى يَسِّرْنَ مِّنَ الْمَحِيضِ مَن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللّٰى لَمْ يَحْضُنَّ) [الطلاق : ٤] إنّ التقدير : فعَدَّتْهُنَّ ثلاثة أشهر ، وإنّه حذف الخبر من الثانى لدلاله خبر الأول عليه.

وقال بعض الناس : الأولى أن يقدر الخبر مفردا أى : واللّائى لم يحضن كذلك. لأنّ تقليل المحذوف أولى ولأنّه لو نطق بالخبر لم يحسن أن تعاد الجملة برأسها. فاتّفق الفريقان على أنّ الخبر محذوف. ولم يحملوه على أنّ التقدير : واللّائى يسّن واللّائى لم يحضن فعَدَّتْهُنَّ ثلاثة أشهر. والذى ظهر أن ذلك ليس إلّا لما ذكرنا. ولهذا أيضا يظهر أنّهم منعوا من التنازع فى المتقدّم نحو «زيدا ضربت وأكرمت» ، وفى المتوسّط نحو «ضربت زيدا وأكرمت» ، لأنّ الاسم المتقدّم مستوفيه العامل قبل أن يجيء الثانى فإذا جاء الثانى لم يقدر طالبا له بعد ما أخذه غيره. وذلك فى المتوسّط أوضح ، لأنّ المعمول يلى العامل الأول. انتهى - هكذا وجدت بخطّه رحمه الله -.

### مسأله : اعتراض الشرط على الشرط

للشيخ جمال الدين رحمه الله

هذا فصل نتكلّم فيه بحول الله تعالى وقوّته على مسأله اعتراض الشرط على الشرط :

اعلم أنّه يجوز أن يتوارد شرطان على جواب واحد فى اللفظ ، على الأصحّ ؛ وكذا فى أكثر من شرطين. وربّما توهم متوهم من عبارته النّحاه حيث يقولون :

اعتراض الشرط على الشرط ، أن ذلك لا- يكون في أكثر من شرطين ، وليس كذلك ، ولا هو مرادهم. ولنحقق أولاً الصورة التي يقال فيها في اصطلاحهم : اعتراض الشرط على الشرط - فإن ذلك مما يقع فيه الالتباس والغلط ؛ فقد وقع ذلك لجماعه من النحاه والمفسرين - ثم تكلم على البحث في ذلك والخلاف في جوازه وتوجيهه.

فنقول : ليس من اعتراض الشرط على الشرط واحده من هذه المسائل الخمس التي سنذكرها :

أحدها : أن يكون الشرط الأول مقترنا بجوابه ، ثم يأتي الشرط الثاني بعد ذلك ، كقوله سبحانه : ( يَا قَوْمِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ ) [يونس : ٨٤] خلافا لمن غلط فيه فجعله من الاعتراض. وقائل هذا من الحق على مراحل ؛ لأنه إذا ذكر جواب الأول تاليا له ، فأى اعتراض هنا؟

الثانيه : أن يقترن الثاني بفاء الجواب لفظا نحو : إن تكلم زيد فإن أجاد فأحسن إليه ؛ لأن الشرط الثاني وجوابه جواب الأول.

الثالثه : أن يقترن بها تقديرا نحو ( فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقْرَبِينَ ) [الواقعه : ٨٨] ، خلافا لمن استدل بذلك على تعارض الشرطين ، لأن الأصل عند النحاه : مهما يكن من شيء فإن كان المتوفى من المقرين فجزاؤه روح ، فحذفت (مهما) وجمله شرطها ، وأنيبت عنها (أما) فصار : (أما فإن كان). ففروا من ذلك لوجهين :

أحدهما : أن الجواب لا يلي أداه الشرط بغير فاصل.

والثاني : أن الفاء في الأصل للعطف ، فحقها أن تقع بين شيئين ، وهما المتعاطفان ، فلما أخرجوها في باب الشرط عن العطف ، حفظوا عليها المعنى الآخر ، وهو التوسط موجب أن يقدم شيء مما في حيزها عليها إصلاحا للفظ. فقدمت جملة الشرط الثاني لأنها كالجاء الواحد ؛ كما قدم المفعول في ( فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ) [الضحى : ٩] ، فصار : أما إن كان من المقرين فروح ، فحذفت الفاء التي هي جواب (إن) ، لثلاثا تلتقى فاءان. فتلخص أن جواب (أما) ليس محذوفا ، بل مقدما بعضه على الفاء ، فلا اعتراض.

الرابعه : أن يعطف على فعل الشرط شرط آخر كقوله سبحانه وتعالى : ( وَإِنْ تَوَمَّنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ إِنْ يَسْأَلْكُمْوَهَا فَيُحْفِكُمْ تَبَخَّلُوا ) [محمد : ٣٦ - ٣٧] ، ويفهم من كلام ابن مالك أن هذا من اعتراض الشرط على الشرط ، وليس بشيء.



الخامسة : أن يكون جواب الشرطين محذوفا. فليس من الاعتراض نحو (وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي) [هود : ٣٤] الآية ، وكذلك (وَأْمْرًا مُمْمِنَةً إِنَّ وَهَبْتَ نَفْسَيْهَا) [الأحزاب : ٥٠] الآية ، خلافا لجماعه من النحويين منهم ابن مالك وحجتنا على ذلك أننا نقول : نقدر جواب الأول تاليا له مدلولا عليه بما تقدم عليه ، وجواب الثاني كذلك ، مدلولا عليه بالشرط الأول وجوابه المقدمين عليه. فيكون التقدير فى الأولى : إن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي إن كان الله يريد أن يغويكم فإن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي ، وكذا التقدير فى الثانية. ومثل ذلك أيضا بيت الحماسة : [البسيط]

٦٢٤- (١) لكن قومي وإن كانوا ذوى عدد

ليسوا من الشر فى شىء وإن هانا

فتدبره فإنه حسن.

وإذ قد عرفت أننا لا نريد شيئا من هذه الأنواع بقولنا : «اعتراض الشرط على الشرط» ، فاعلم أن مرادنا نحو : «إن ركبت إن لبست فأنت طالق» ، وقد اختلف أولا فى صحه هذا التركيب ؛ فمنعه بعضهم على ما حكاه ابن الدهان ، وأجازه الجمهور. واستدل بعض المجيزين بالآيات السابقة ، وقد بينا أنها ليست ممّا نحن فيه لا فى ورد ولا صدر وإنما الدليل فى قوله سبحانه : (وَلَوْ لَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ) إلى قوله (لَعَذَّبْنَا) [الفتح : ٢٥] فالشرطان وهما (لولا) و (لو) قد اعتراضا وليس معهما إلا جواب واحد متأخر عنهما ، وهو (لعذبنا) ، وفى آيه أخرى على مذهب أبى الحسن وهى قوله سبحانه : (إِذَا حَضَرَ أَحَدِكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ) [البقره : ١٨٠] ، فإنه زعم أن قوله جل ثناؤه : (الْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ) [البقره : ١٨٠] على تقدير الفاء أى : (فالوصيه). فعلى مذهبه يكون ممّا نحن فيه ؛ وأما إذا رفعت (الْوَصِيَّةُ) ب (كُتِبَ\*) فهى كالأيات السابقة فى حذف الجوابين. وهذان الموطنان خطرا لى قديما ولم أرهما لغيرى. وممّا يدلّ عليه أيضا قول الشاعر : [البسيط]

٦٢٥- (٢) إن تستغيثوا بنا إن تدعروا تجدوا

منا معاقل عزّ زانها كرم

ص: ٨٤

- ١- ٦٢٤- الشاهد لقريط بن أنيف أحد شعراء بلعبر فى خزانه الأدب (٧ / ٤٤١) ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص ٣٠) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٦٩) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٧٢) ، وبلا نسبه فى شرح شواهد المغنى (٢ / ٦٤٣) ، ومجالس ثعلب (٢ / ٤٧٣) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٥٧).
- ٢- ٦٢٥- الشاهد بلا نسبه فى خزانه الأدب (١١ / ٣٥٨) ، والدرر (٥ / ٩٠) ، وشرح الأشموني (٣ / ٥٩٦) ، وشرح التصريح (٢ / ٢٥٤) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٦١٤) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٤٥٢) ، وهمع الهوامع (٢ / ٦٣).

وقد استعمل ذلك الإمام أبو بكر بن دريد - رحمه الله - في مقصوده حيث يقول: [الرجز]

٦٢٦- (١) فإن عثرت بعدها إن وألت

نفسى من هاتا فقولاً لا لعا

وإذ قد عرفت صورته المسأله وما فيها من الخلاف ، وأن الصحيح جوازها ، فاعلم أن المجيزين لها اختلفوا فى تحقيق ما يقع به مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين على ثلاثه مذاهب فيما بلغنا :

أحدها : أنه إنما يقع بمجموع أمرين ، أحدهما : حصول كل من الشرطين ، والآخر : كون الشرط الثانى واقعا قبل وقوع الأول ، فإذا قيل : «إن ركبت إن لبست فأنت طالق».

فإن ركبت فقط ، أو لبست فقط ، أو ركبت ثم لبست لم تطلق فيهن ؛ وإن لبست ثم ركبت طلقت. هذا قول جمهور النحويين والفقهاء. وقد اختلف النحويون فى تأويله على قولين :

أحدهما : قول الجمهور : أن الجواب المذكور للأول ، وجوب الثانى محذوف لدلاله الأول وجوابه عليه. الدليل على أن الشرط الأول وجوابه يدلان على جواب الشرط (يا قوم إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين) [يونس : ٨٤] ، فهذا بتقدير : إن كنتم مسلمين فإن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ، فحذف الجواب لدلاله ما تقدم عليه ، وهذا القول من الحسن بمكان ، لأن القاعدة أنه إذا توارد - فى غير مسألتنا - على جواب واحد شيان كل منهما يقتضى جوابا ، كان الجواب المذكور للأول ، كقولك : «والله إن تأتني لأكرمك» - بالتأكيد - جوابا للأول ، و «وإن تأتني والله أكرمك» - بالجزم - جوابا للشرط. وكذا القياس يقتضى فى مسأله توارد شرط على شرط أن يكون الجواب للسابق منهما ، ويكون الجواب الثانى محذوفا لدلاله الأول وجوابه عليه ، فمن ثم لزم فى وقوع المعلق - على ذلك - أن يكون الثانى واقعا قبل الأول ضروره لأن الأول قائم مقام الجواب ، حتى إن الكوفيين وأبا زيد والمبرد - رحمهم الله - يزعمون فى نحو «أنت ظالم إن فعلت» (٢) أن السابق على الأداء هو الجواب لا دليل على الجواب ، الجواب لا بد من تأخره على الشرط لأنه أثره ومسببه ، فكذلك الدليل على الجواب ، لأنه قائم مقامه ومغن فى اللفظ عنه.

ص: ٨٥

١- ٦٢٦- الشاهد لابن دريد فى مقصوده شرح التبريزى (ص ٥٢) ، والمغنى (ص ٦٨٠) ، والخزانة (٤ / ٥٤٨).

٢- انظر الكتاب (٣ / ٩١) ، والمغنى (ص ٦٨٧) ، والخصائص (١ / ٢٨٣).

وقد يجوز في هذا أنّ في كلّ من الجملتين مجازاً ، فمجاز الأولى بالفصل بينها وبين جوابها بالشرط الثاني ، ومجاز الثانية بحذف جوابها. وعلى هذا فيجوز كون الشرط الأوّل ماضياً ومضارعاً ، وأمّا الشرط الثاني فلا يجوز في فصيح الكلام أن يكون إلّا ماضياً ، لأنّ القاعده في الجواب أنّه لا يحذف إلّا والشرط ماض ، فأما قوله (١): [البسيط]

إن تستغيثوا بنا إن تدعروا تجدوا

منا معاقل عزّ زانها كرم

فضروره كقوله : [مشطور الرجز]

٦٢٧- (٢) يا أقرع بن حابس يا أقرع

إنك إن يصرع أخوك تصرع

القول الثاني : قول ابن مالك - رحمه الله - أنّ الجواب للأوّل كما يقوله الجمهور ، لكنّ الشرط الثاني لا جواب له ، لا المذكور ولا- مقدر ، لأنّه مقيد للأوّل بقييده بحال واقعه موقعه ، فإذا قلت : «إن ركبت إن لبست فأنت طالق» فالمعنى : إن ركبت لابسه فأنت طالق ؛ وكذلك التقدير في البيت :

إن تستغيثوا بنا مدعورين تجدوا.

فهو موافق للجمهور في اشتراط تأخير المقدم وتقديم المؤخر ، لكنّ تخريجه مخالف لتخريجهم.

وعندى أنّ ما ادّعوه أولى من جهات :

أحدها : أنّ دعواهم جاريه على القياس ، فإنّ الشرط يكون جوابه ظاهراً ومقدّراً. ودعواه خارجه عن القياس ، لأنّه جعله شرطاً لا جواب له ، لا في اللفظ ولا في التقدير ، وكان ادّعاء ما يجرى على القياس أولى.

الثاني : أنّ ما ادّعاه لا يطرد له إلّا حيث يمكن اجتماع الفعلين كالأمثله

ص: ٨٦

١- مرّ الشاهد رقم (٦٢٥).

٢- ٦٢٧- الشاهد لجريير بن عبد الله البجلي في الكتاب (٣ / ٧٦) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ١٢١) ، ولسان العرب (بجل) ، وله أو لعمر بن خثارم العجليّ في خزانه الأدب (٨ / ٢٠) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٨٩٧) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٤٣٠) ، ولعمر بن خثارم البجليّ في الدرر (١ / ٢٧٧) ، وبلا نسبه في جواهر الأدب (ص ٢٠٢) ، والإنصاف (٢ / ٦٢٣) ، ووصف المباني (ص ١٠٤) ، وشرح الأشموني (٣ / ٥٨٦) ، وشرح التصريح (٢ / ٢٤٩) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٣٥٤) ، وشرح المفصل (٨ / ١٥٨) ،

ومغنى اللبيب (٥٥٣ / ٢) ، والمقتضب (٧٢ / ٢) ، وهمع الهوامع (٧٢ / ٢).

السابقه. أمّا إذا قيل: «إن قمت إن قعدت فأنت طالق»، فإنه لا يمكن أن يقدر في ذلك: إن قمت قاعده، فإن هذا من المحال، وينبغي على قوله أنها لا تطلق. وكذلك إذا لم يجتمع الفعلان في العاده، وإن لم يتضادا نحو: «إن أكلت إن شربت» وكذلك إذا قال: «إن صليت إن توضأت أثبت»، فإنه لا يصح أن يقدر: إن صليت متوضئا، بمعنى موقعا للوضوء، فإنهما لا يجتمعان.

الثالث: أن الشرط بعيد من مذهب الحال، ألا ترى أنه للاستقبال، والحال حال كلفظها وبابها المقارنه؛ وإذا تباعد ما بين الشئين لم يصح التجوّز بأحدهما عن الآخر. وقد نص هو على أن الجملة الواقعة حالا شرطها ألا تصدر بدليل استقبال، لما بينهما من التنافي. نعم رأيت في مسائل القصرى عن الشيخ أبي على - رحمه الله - إجازة ذلك في نحو: «الأضربته إن ذهب أو مكث» و «الأضربته إن ذهب وإن مكث».

والذى يتحرّر لى أن الحال - كما ذكر النّحاه - على ضربين: حال مقارنه، وحال منتظره وتسمى حالا مقدره (1)، فالأولى واضحه، الثانيه نحو: (فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ) [الزمر: ٧٣]، فإن الخلود ليس شيئا يقارن الدخول، وإنما هو استمرار في المستقبل. ويقدر النحويون ذلك: ادخلوها مقدرين الخلود. وكذلك (لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ) [الفتح: ٢٧] أى: مقدرين، فإنهم فى حاله الدخول لا يكونون محلّقين ومقصرين؛ إنما هم مقدرون الحلق والتقصير فهذه الحال لا يمتنع اقترانها بحرف الاستقبال لأنها مستقبلة بخلاف الحال الأولى. وعلى هذا صحّحه مسأله أبى على وصحّحه تخريج المصنّف مسأله الشّرط، أعنى صحّحتها من هذا الوجه، لا صحّحتها مطلقا، فإنها معترضه بغير ذلك. نعم، ويتّضح - على هذا - بطلان تعميم ابن مالك امتناع اقتران الحال بحرف الاستقبال. وقد أتّضح الأمر فى تحقيق هذين الوجهين والحمد لله.

والمذهب الثانى: فيما يقع به مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين: حكى لى بعض علمائنا عن إمام الحرمين - رحمه الله - أن القائل إذا قال: «إن ركبت إن لبست فأنت طالق» كان الطلاق معلقا على حصول الرّكوب واللّبس سواء أوقعا على ترتيبها فى الكلام، أم متعاكسين أم مجتمعين. ثم رأيت هذا القول محكيا عن غير الإمام رحمه الله.

والذى يظهر لى فساد هذا القول، لأنّ قائله لا يخلو أمره من أن يجعل الجواب المذكور لمجموع الشرطين، أو للأول فقط، أو للثانى فقط.

ص: ٨٧

لا جائز أن يجعله جواباً لهما معا ؛ لأنه إما أن يقدر بين الشرطين حرفاً رابطاً ، أو لا . فإن لم يقدر لم يصح أن يوردا على جواب واحد ، لأن ذلك نظير أن تقول : «زيد عمرو عندك» وتقول : (عندك) خبر عنهما . فيقال لك : هلاً إذ شركت بين الاسمين في الخبر الواحد أتيت بما يربط بينهما ، وإن قدرته فلا يخلو ذلك الذي تقدره من أن يكون فاء أو واو إذ لا يصح غيرهما ، فإن قدرته فاء كالفاء المقدره في قوله : [البسيط]

٦٢٨- (١) من يفعل الحسنات الله يشكرها

[والشّر بالشرّ عند الله مثلاً]

أى : فالله يشكرها ، فالشرط الثاني وجوابه جواب الأول . فعلى هذا لا يقع الطلاق إلّا بوقوع مضمون الشرطين ، وكون الثاني بعد الأول ؛ كما أنك لو صرحت بالفاء كان الحكم كذلك ، وهذا خلاف قوله . ثم حذف الفاء لا يقع إلّا في النادر من الكلام أو في الضروره ، فلا يحمل عليه الكلام وإن قدرت الواو كما هي مقدره في قول الله سبحانه (وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ)

[الغاشية : ٨] ، أى : ووجوه يومئذ ناعمه ، عطفاً على (وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ) [الغاشية : ٢] ، فلا- شكك أن الطلاق يقع بكل من الأمرين على هذا التقدير . ولكن هذا التقدير لا- يتعين ، لجواز أن المتكلم إنما قدر الفاء ، فلا- يقع إلّا بالمجموع مع الترتيب المذكور ، أو يكون الكلام لا تقدير فيه ، فلم قلت يتعين تقدير الواو؟ .

ولا جائز أن يجعله جواباً للأول فقط ، وجواب الثاني محذوفاً ، لدلاله الشرط الأول وجوابه عليه لأنه على هذا التقدير يلزمه أن يقول بقول الجمهور ، وهو لا يقول به .

ولا جائز أن يجعله جواباً للثاني : لأنك إما أن تجعل جواب الشرط الأول هو الشرط الثاني وجوابه أو محذوفاً يدل عليه الجواب المذكور للثاني .

لا سبيل إلى الأول لأنه على هذا التقدير تجب الفاء في الشرط الثاني ، لأنه لا يصح للشرط أن يلي الشرط . لو قلت : إن إن ، لم يصح . وكلّ جواب لا يصلح أن

ص : ٨٨

١- ٦٢٨- الشاهد لكعب بن مالك في ديوانه (ص ٢٨٨) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ١٠٩) ، وله أو لعبد الرحمن بن حسان في خزانه الأدب (٩ / ٤٩) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ١٧٨) ، ولعبد الرحمن بن حسان في خزانه الأدب (٢ / ٣٦٥) ، ولسان العرب (بجل) ، والمقتضب (٢ / ٧٢) ، ومغنى اللبيب (١ / ٥٦) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٤٣٣) ، ونوادر أبي زيد (ص ٣١) ، ولحسان ابن ثابت في الكتاب (٣ / ٧٣) ، والدرر (٥ / ٨١) ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبه في خزانه الأدب (٩ / ٤٠) ، والخصائص (٢ / ٢٨١) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٢٦٤) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٢٨٦) ، وشرح المفصل (٩ / ٢) .

يكون شرطاً فإنّه يتعيّن اقترانه بالفاء ، ولا فاء هنا فاستحال هذا الوجه. فإن قلت : لعلّه يجعله مثل قوله (١) : [البسيط]

من يفعل الحسنات الله يشكرها

[والشّرّ بالشّر عند الله مثلاً]

فهذا وجه ضعيف كما قدّمنا ، فلم حمل الكلام عليه؟ بل لم أوجب أن يكون الكلام محمولاً عليه؟ ولا سبيل إلى الثاني لأنّه خلاف المألوف في العربيّه فإنّ منهاج كلامهم أن يحذف من الثاني لدلاله الأوّل لا العكس. فأما قوله (٢) : [المنسرح]

نحن بما عندنا وأنت بما

عندك راض [والرأى مختلف]

فخلاف الجادّه ، حتّى لقد تحيّل له ابن كيسان فجعل (نحن) للمتكلّم المعظم نفسه ، ليكون (راض) خبراً عنه. فأنت ترى عدم أنسهم بهذا النوع حتى تكلف له هذا الإمام هذا الوجه. حكى ذلك عنه أبو جعفر النخاس في شرح الأبيات ، ولأنّه أيضاً خلاف المألوف من عادتهم في توارده ذوى جوابين من جعل الجواب للثاني.

ثمّ الذي يبطل هذا المذهب من أصله أنّنا تأملنا ما ورد في كلام العرب من اعتراض الشرط على الشرط ، فوجدناهم لا يستعملونه إلماً والحكم معلق على مجموع الأمرين ، بشرط تقدّم المؤخّر وتأخّر المقدم. فوجب أن يحمل الكلام على ما ثبت في كلامهم كقوله (٣) : [البسيط]

إن تستغيثوا بنا إن تدعروا [تجدوا]

منا معاقل عزّ زانها كرم]

فإنّ الدّعر مقدّم على الاستغائه ، والاستغائه مقدّمه على الوجدان. فهذا ما عندي في دفع هذا المذهب.

المذهب الثالث : أنّ الشرط الثاني جوابه مذکور ، والشرط الأوّل جوابه الشرط الثاني وجوابه. فإن قيل : «إن ركبت إن لبست فأنت طالق» ، فإنّما تطلق إذا ركبت أوّلاً ثمّ لبست. وهذا القول راعى من قال به ترتيب اللفظ وإعطاء الجواب لما جاوره. وإنّما يستقيم له هذا العمل على تقدير الفاء في الشرط الثاني ، ليصحّ كونه جواباً للأوّل ، وعلى هذا فلا يلزم مضى فعل الشرط الأوّل ، ولا الثاني ، لأنّ كلّاً منهما قد أخذ جوابه.

ص: ٨٩

١- مرّ الشاهد رقم (٦٢٨).

٢- مرّ الشاهد رقم (٣٠).





وهذا القول باطل بأمور :

أحدها : أنّ الفاء لا تحذف إلّا في الشعر.

الثاني : أنّ القاعده في اجتماع ذوى جواب أن يجعل الجواب السابق منهما.

والثالث : أنّه لا يتأتّى له في نحو قوله (١) : [البسيط]

إن تستغيثوا بنا إن تدعروا ..

...

البيت ، لأنّ الدّعر مقدّم على الاستغاثه.

فهذا ما بلغنا من الأقوال في هذه المسأله وما حضرنا فيها من المباحث. وتحزّر لنا أنّه إذا قيل : «إن تدعروا إن تستغيثوا بنا تجدوا» أو «إن تتوضّأ إن صلّيت أثبت» كان كلاما باطلا. لما قرّرناه من أنّ الصحيح أنّ الجواب للشرط الأوّل ، وأنّ جواب الثانى محذوف مدلول عليه بالشرط الأّل وجوابه ، فيجب أن يكون الشرط الأوّل وجوابه مسببين عن الشرط الثانى ، والأمر فيما ذكرت بالعكس. والصواب أن يقال : «إن صلّيت إن توضّأت أثبت» بتقدير : إن توضّأت فإن صلّيت أثبت. وكنا قدّمنا أنّه يعترض أكثر من شرطين ، وتمثيل ذلك : «إن أعطيتك إن وعدتك إن سألتني فعبدى حرّ» (٢) ، فإن وقع السؤال أولا ، ثمّ الوعد ، ثمّ الإعطاء ، وقعت الحرّيه. وإن وقعت على غير هذا الترتيب فلا حرّيه على القول الأوّل ، وهو الصحيح. ويأتى فيه ذلك الخلاف فى التوجيه ، فالجمهور يقولون : (فعبدى حرّ) جواب (إن أعطيتك) ، و (إن أعطيتك فعبدى حرّ) دالّ على جواب (إن وعدتك). وهذا كلّه دال على جواب (إن سألتني) ، وكأنّه قيل : إن سألتني فإن وعدتك فإن أعطيتك فعبدى حرّ.

وعند ابن مالك : أنّ المعنى : إن أعطيتك واعد لك سائلا إياى فعبدى حرّ. ف (واعدا) حال من فاعل (أعطيتك) و (سائلا) حال من مفعوله. وقوله (فعبدى حرّ) جواب للشرط الأوّل. هذا مقتضى قوله فى الشرطين وهو ضعيف - والله أعلم

**الكلام على إعراب قوله تعالى : (خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ)**

**إشاره**

فإنه من المهمات

قال (٣) ابن هشام فى (المغنى) فى باب التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصّواب خلافها : «السابع عشر : قولهم فى نحو : (خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ)

ص : ٩٠

١- مرّ الشاهد رقم (٦٢٥).

٢- انظر همع الهوامع (٢ / ٦٣).

٣- انظر المغنى (ص ٧٣٦).

[العنكبوت : ٤٤]: إن (السموات) مفعول به والصواب أنه مفعول مطلق ، لأنّ المفعول ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد كقولك : ضربت ضربا ، والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلّا مقيدا بقولك : (به) ، كضربت زيدا. وأنت لو قلت : (السموات) مفعول كما تقول (الضرب) مفعول كان صحيحا ، ولو قلت (السموات) مفعول به كما تقول (زيد) مفعول به لم يصحّ.

«إيضاح آخر» : المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذى عمل فيه ، ثم أوقع الفاعل به فعلا ، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده ، والذى غرّ أكثر النحويين فى هذه المسألة أنهم يمتثلون المفعول المطلق بأفعال العباد ، وهم إنّما يجرى على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات ، فتوهموا أنّ المفعول المطلق لا يكون إلّا حدثا ولو متلوا بأفعال الله تعالى لظهر لهم أنّه لا يختصّ بذلك لأنّ الله تعالى موجود للأفعال وللذوات جميعا ، لا يوجد لها فى الحقيقة سواه سبحانه وتعالى. وممن قال بهذا القول الذى ذكرته الجرجاني ، وابن الحاجب فى (أماليه).

وكذا البحث فى : «أنشأت كتابا» ، و «عمل فلان خيرا». و (آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ\*) [البقره : ٢٥ - ٨٢ - ٢٧٧] انتهى.

### وقال ابن الحاجب فى (أماليه)

قولهم : (خَلَقَ اللهُ السَّمَاوَاتِ) : من قال إنّ الخلق هو المخلوق فواجب أن تكون السماوات مفعولا- مطلقا لبيان النوع ، إذ حقيقة المصدر المسمى بالمفعول المطلق أن يكون اسما لما دلّ عليه فعل الفاعل المذكور ، وهذا كذلك لأننا بنينا على أنّ المخلوق هو الخلق ، فلا- فرق بين قولك : خلق الله خلقا وبين قولك : (خَلَقَ اللهُ السَّمَاوَاتِ) إلّا ما فى الأوّل من الإطلاق وفى الثانى من التخصيص ، فهو مثل قولك : قعدت قعودا ، وقعدت القرفصاء ، فإنّ أحدهما للتأكيد والثانى لبيان النوع ، وإن استويا فى حقيقة المصدرية ، وهذا أمر مقطوع به بعد إثبات أنّ المخلوق هو الخلق.

ومن قال إنّ المخلوق غير الخلق وإنّما هو متعلّق الخلق ، وجب أن يقول : إنّ السماوات مفعول به ، مثله فى قولك : ضربت زيدا ، ولكنّه غير مستقيم لأنّه لا يستقيم أن يكون المخلوق متعلّق الخلق ، لأنّه لو كان متعلّقا له لم يخل أن يكون الخلق المتعلّق قديما أو مخلوقا ، فإن كان مخلوقا تسلسل فكان باطلا ، وإن كان قديما فباطل ، لأنّه يجب أن يكون متعلّقه معه ، إذ خلق ولا مخلوق محال ، فيؤدّى إلى أن تكون المخلوقات أزليه وهو باطل ، فصار القول بأنّ الخلق غير المخلوق يلزم

منه محال ؛ وإذا كان اللازم محالاً فملزومه كذلك. فثبت أنّ الخلق هو المخلوق. وإنّما جاء الوهم لهذه الطائفة من جهة أنّهم لم يعهدوا في الشاهد مصدراً إلّا وهو غير جسم ، فتوهّموا أنّه لا مصدر إلّا كذلك ، فلمّا جاءت هذه أجساماً استبعدوا مصدريّتها لذلك ، ورأوا تعلّق الفعل بها فحملوه على المفعول به. ولو نظروا حقّ النّظر لعلموا أنّ الله تعالى يفعل الأجسام كما يفعل الأعراض ، فنسبتها إلى خلقه واحده ، فإذا كان كذلك ، وكان معنى المصدر ما ذكرناه وجب أن تكون مصادر.

وليست هذه المسألة وحدها بالذی حملوا فيها أمر الغائب على الشاهد ، بل أكثر مسائلهم التي يخالفون فيها كمسألة الرؤيه ، وعذاب القبر وأشباهها.

### إعراب (صالحا) في قوله تعالى (وَاعْمَلُوا صَالِحاً)

وقد أَلّف الشيخ تقيّ الدّين السبكيّ (١) في هذه المسألة كتاباً سمّاه «بيان المحتمل في تعديده عمل» قال : بسم الله الرحمن الرحيم :

سألت وفّقك الله عن قولی في إعراب قوله تعالى : (وَاعْمَلُوا صَالِحاً) [سبأ : ١١] : إنّ (صالحا) ليس مفعولاً- به ، بل هو إمّا نعت لمصدر محذوف كما يقوله أكثر المعربين في أمثاله ، وإمّا حال كما هو المنقول عن سيوييه ، ويكون التقدير : واعملوه صالحا ، والضمير للمصدر. وذكرت أنّ كثيرا من الناس استنكر قولی في ذلك وقالوا : إنّ (عمل) من الأفعال المتعدّيه بدليل قوله تعالى : (أَنْ اَعْمَلْ سَابِغَاتٍ) [سبأ : ١١] ، وقوله تعالى : (يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبٍ) [سبأ : ١٣].

فاعلم وفّقك الله أنّك إذا تدبّرت ما أقوله انحلت عنك كلّ شبهه في ذلك ، وعلمت أنّ استنكارهم لذلك مسارعه إلى ما لم يحيطوا بعلمه ، وغيبه عن معاني كلام النّحاه وأدله العقل ، وبيان ذلك بأمور :

أحدها : أنّ الفعل المتعدّي هو الذي يكون له مفعول به ، والمفعول به هو محلّ فعل الفاعل ، وإن شئت قلت : الذي يقع عليه فعل الفاعل ؛ وكلتا العبارتين موجود في كلام النّحاه. وهذا المفعول به هو الذي بنى النّحاه له اسم مفعول كمضروب ومأكول ومشروب ؛ فزيد المضروب والخبز المأكول والماء المشروب هي محلّ تلك

ص : ٩٢

---

١- على بن عبد الكافي بن سليم السبكيّ : تقيّ الدين أبو الحسن الفقيه الشافعي المفسّر النحوي اللغوي المقرئ ، صنّف نحو مائه وخمسين كتاباً مطوّلاً ومختصراً منها : تفسير القرآن ، وشرح المنهاج في الفقه ، وكشف القناع في إفاده «لولا» الامتناع ، وغيرها كثير (ت ٧٥٥هـ). ترجمته في : بغية الوعاه (٢ / ١٧٦).

الأفعال وليست مفعوله ؛ وإنما هي مفعولٌ بها. ومن ضروره قولنا (مفعول به) أن يكون المفعول غيره ، ومعنى قوله النَّحَاه مفعول به : أنه مفعول به شيء من الأحداث ، والمفعول هو ذلك الحدث الواقع به ، وهو المصدر ، وسَمَاه النحاه مفعولا مطلقا ، بمعنى أن ما سواه من المفاعيل مفعول مقيد ؛ فَإِنَّكَ تقول مفعول به ، ومفعول فيه ، ومفعول له ، ومفعول معه ؛ وليس فيها مفعول نفسه إلّا المصدر ، فهو المفعول المطلق أى المجزّد عن القيود ، وهو الصادر عن الفاعل وهو نفس فعله ؛ وأما المضروب والمأكول والمشروب فلم يصدر عن الفاعل وإنما صدر عن الفاعل شيء أثر فيه . ومن تدبّر قول النحاه : «مفعول به» ، عرف ذلك وأنّ المفعول غيره. وأطلقوا عليه «اسم مفعول» ولم يقولوا : «اسم مفعول به» لفهم المعنى فى ذلك ؛ والشخص فى نفسه مضروب بمعنى أن الضرب واقع به ، ولا يقال مضروب به ، بل هو مضروب نفسه ، والمعنى وقوع الضرب به ، وذلك مفهوم من معنى الفعل لا- من معنى اسم المفعول. ولا- بينى اسم مفعول للمصدر ، وإن كان هو المفعول المطلق ، فلا يقال للضرب مضروب ؛ وكذلك لا- بينى اسم مفعول من الفعل اللازم إلّا أن يكون مقيدا بظرف ونحوه. وهذه الأمور كلّها واضحة من مبادئ النحو ، أشهر من أن تذكر ، ولكننا احتجنا إلى ذكرها ، وكلّ فعل لم يبين منه اسم مفعول لم يقل عنه إنه متعدّ بل هو لازم وإن كان له مفعول حقيقى وهو الفعل ، والعمل هو الفعل ، وهو المفعول المطلق ، فهو مصدر وليس مفعولا به ، ولا بينى له اسم مفعول فلا يتعدّى فعله إليه تعدّى الفعل إلى المفعول به ، بل تعدّيه إلى المصدر ، فلذلك لم يجوز أن يكون «عملت عملا صالحا» متعدّيا إلى (صالحا) على المفعول به.

الثانى : أنّ الفعل الاصطلاحى يدلّ على معنى وزمان ، وذلك المعنى سمّاه النَّحَاه حدثا وفعلًا حقيقيا ، وسمّوا اللفظ الدالّ عليه مصدرا ومفعولا مطلقا. وهذه الألفاظ صحيحة باعتبار غالب الأفعال ؛ وقد يكون المعنى الذى يدلّ عليه الفعل قائما بالفاعل فقط ، من غير أن يكون صادرا عنه كالعلم ؛ بل قد لا يكون حدثا أصلا ، ولا فعلا حقيقيا كالعلم القديم ؛ فَإِنَّكَ تقول : «علم الله كذا» ، فالمعنى الذى يدلّ عليه هذا الفعل - وهو العلم القديم - ليس بفعل ولا مفعول ولا حدث ، بل هو معنى قائم بالذات المقدّسه على مذهب أهل السنيّة. وتسميه ما اشتقّ منه فعلا أمر اصطلاحى ؛ وقصدى من هذا التنبيه على أنّ تسميه النحاه المصدر مفعولا مطلقا وفعلًا ليس مطّردا فى جميع مواردّه. وقد تتبّه بعض النَّحَاه لما ذكرنا من غير أن يوضّحه هذا الإيضاح بل اقتصر على تقسيم المصدر إلى معنى قائم بالفاعل كالفهم والحذر ، وإلى صادر عنه كالضرب والخطّ وإن كان الضرب والخطّ قائمين بالفاعل

أيضا ، ولم يطلق النَّحَاهُ المفعول المطلق على غير ذلك ، وقد ذكرنا أنَّ المفعول به شيء وقع عليه المفعول المطلق كما ذكره النَّحَاهُ وليس مفعولا- ، وإذا نظرت إليه في قولك «ضربت زيدا» ونحوه ظهر ذلك ظهورا قويا ؛ فإنَّ زيدا ليست ذاته من فعل الضَّارِبِ.

وهنا قسم آخر وهو قولنا : «خلق الله العالم» اختار ابن الحاجب في (أماليه) انتصاب العالم على المصدر بناء على أنَّ الخلق هو المخلوق. وأكثر النحويين لم ينظروا إلى ذلك وظاهر كلامهم أنَّ الخلق غير المخلوق ، كما هو قول طائفة من الأصوليين ؛ وعلى هذا فالعالم مفعول به ، وهو مفعول لأنَّه الأثر الصادر عن الخلق ، وذات العالم موجوده بالفاعل ، بخلاف ذات المضروب ، والنحاه لا يسمون هذا مفعولا مطلقا ، وإنما يسمونه مفعولا به ، والخلق نفسه هو المفعول المطلق ، وكذلك في الأفعال العامه كقوله تعالى : (مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا) [يس : ٧١] فالضمير في عملت مفعول به وهو مفعول كالمخلوق ، ولم يذكر النحاه هذا النوع في المفاعيل ؛ والظاهر أنَّ النحاه إنما اقتصروا على ما ذكروه من المفاعيل لأنَّ العالم وإن كانت ذاته موجوده بفعل الله تعالى ، فالخلق واقع به ، فاندرج تحت حدِّهم المفعول به ، وإن زاد بأمر آخر ، وهو كون ذاته موجوده بفعل الله تعالى. ولم يتعرَّض النحاه لهذا الزائد لأنه ليس من صناعتهم ، ولا حاجه لهم إلى ذكره ، لكن يلزم على هذا أن يكون لنا مفعول من غير تقييد ليس بمصدر ، وهم قد قالوا : إنَّ المفعول المطلق هو المصدر ، فيجب أن يقال : إنَّ في تفسيرهم المفعول المطلق تسمُّحا أو اصطلاحا ، وإنَّ المفعول هو الذى نشأ عن الفاعل ، فتاره يكون هو الفعل خاصه ، وهو المصدر ؛ وتاره يكون زائدا عليه كهذا المثال. ويحتمل أن يقال إنَّ كثيرا من النحاه معتزله وعند المعتزله المعدوم شيء ، بمعنى أنَّه ذات متقرَّره فى العدم فلا تأثير للفاعل فى ذاته ، وإبرازه للوجود معنى واقع عليه كالضرب على المضروب. ومنهم من أطلق ذلك عن عمد واعتزال ، ومنهم من قاله تقليدا ، وهكذا الكلام فى : «أوجد الله العالم» ، ونحوه من الألفاظ الداله على إنشاء الدَّوات. وهذا الذى قلناه كله على الاصطلاح المشهور عند متأخري النَّحَاهِ ؛ وأما سيبويه رحمه الله - وهو إمام الصنعه - فأطلق على المفعول به أنه مفعول ولم أر فى كلامه «مفعول به» ، فإنه قال : «باب الفاعل الذى لم يتعدَّ فعله إلى مفعول» (١) و «باب الفاعل الذى يتعدَّاه فعله إلى مفعول» (٢). وذكر فى الأول :

ص : ٩٤

١- انظر الكتاب (١ / ٦٧).

٢- انظر الكتاب (١ / ٦٨).

ذهب وجلس ، وفي الثاني : «ضرب عبد الله زيدا» وقال : «انتصب زيد لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل» (١). وهذا الذى قاله سيويه سالم عن الاعتراض وليس فيه إطلاق المفعول على المصدر بل على ما يتعدى إليه فعل الفاعل ؛ وذلك أعم من أن يكون حاصلًا بفعل الفاعل ، أو ليس حاصلًا بفعله ولكن فعل الفاعل واقع عليه. وتسميه الأول مفعولا حقيقه ، وتسميه الثانى مفعولا- اصطلاح ، أو على حذف الجارّ والمجرور وإرادته أنه مفعول به. ولا يرد على عبارته سيويه شىء مما ذكرناه فى تسميه معنى المصدر فعلا- حقيقيا ولا- فى تسميه المصدر مفعولا مطلقا. فسبحان من أسعده فى عبارته وحماها عن أن يدخل عليها بإفساد.

الثالث : أن النحاه اختلفوا فى إطلاق المفعول المطلق فقال جمهورهم : إنه يطلق على جميع المصادر. وقال بعضهم : لا يطلق إلا على مصادر الأفعال العامه كعمل وفعل وصنع ؛ وهذا القول كالشاذ عند النحاه. وقد تبهنا على أن بعض المصادر لا يصح أن يقال إنه فعل حقيقى ولا مفعول مطلق ، وهو العلم القديم. ومن هذا يظهر أن معنى التعدى أن يتعلق معنى الفعل بغير الفاعل كقولنا : «علم الله كذا» ، فعلمه متعلق بالمعلوم ، وتسميته تعالى فاعلا فى هذا المثال ليس المراد به أنه فاعل العلم ، لأن علمه ليس بمفعول ، وإنما هو على اصطلاح النحاه فى أن من أسند إليه فعل على وجه مخصوص يسمى فاعلا.

الرابع : أن غير الله تعالى لا أثر لفعله فى الدّوات إجماعا ، أعنى : لا يفعل ذاتا ، وهذا متفق عليه بيننا وبين المعتزله ، وقامت عليه الأدله العقليه ، ولم يذهب أحد من أهل الملل إلى خلافه ، ولهذا لما قال أصحابنا : إن أعمال العباد مخلوقه لله تعالى ، واحتجوا بقوله تعالى : (وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ) [الصفات : ٩٦] ، حاولت المعتزله الجواب بجعل (ما) موصوله ، فيكون المراد الأصنام ، وهى مخلوقه لله تعالى بالاتفاق. ورد أصحابنا هذا الجواب بأن الآيه جاءت للردّ عليهم فى عبادتهم إياها ؛ وهم لم يعبدوها من حيث ذواتها ، وإنما عبدوها من حيث هى معموله لهم بنحتهم وتصويرهم ؛ كأنه قال : أتعبدون ما تنحتون والله خلقكم ونحتكم ، أو : والنحت الذى تنحتونه ، أو : والمنحوت الذى صورتموه بنحتكم. فهذه ثلاثه تقادير لأهل السنه :

أحدها : أن تكون ما مصدرية.

ص : ٩٥

والثاني : أن تكون موصولة والمراد بها المصدر ، وبعض النحاه يقدرها هكذا. في كل مكان أريد بها المصدر فيه ، وينكر جعلها مصدرية وإن كان المشهور خلافه. وعلى هذين التقديرين الدلالة من الآيه لأهل السنه ظاهره جدا.

والثالث : أن تكون موصولة ، والمراد بها المنحوت بقيد النحت ، وفيه جهتان : ذاته ، ولم يعبد من جهتها ، وصنعتة وهي التي عبد من جهتها ، وهي مخلوقه لله تعالى بمقتضى الآيه ، ودلت الآيه على أنّها معموله لهم. فإن ثبت أنّ الصورة الحاصله في الصنم معموله للآدمي وقعت الدلالة لأهل السنه من الآيه وإلا تعين أن يكون العمل نفسه فتصح الدلالة لأهل السنه. والراجح من هذين الأمرين سنذكره.

الخامس : الصورة الحاصله في المراد على قسمين :

أحدهما : ما لا- أثر لفعل العباد فيه البتّه ، بل هو من فعل الله تعالى وحده إمّا بلا سبب من العبد ، وإمّا بسبب منهم يحاولونه ، فيوجد الله تعالى تلك الصورة عنده وذلك هو الصور الطبيعيه ، وهي كالذوات فلا يقال إنّها مفعوله للعباد البتّه.

والثاني : ما هو أثر صنعه العبد ، وهي الصور الصناعيه. ومن أمثله ذلك الصورة الحاصله في الصنم بنحت العباد وتصويرهم ؛ هل تقول إنّ تلك الصورة معموله للعباد أو لله تعالى؟ ولا شك أنّ على مذهب أهل السنه لا تردّد في ذلك ؛ فإنّ الكلّ بفعل الله تعالى ؛ وإنّما التردد على مذهب المعتزله ، أو بالاضافه الكسبيه على مذهب أهل السنه. والحق أنّ ذلك ليس من فعل العباد ولا من كسبهم ، فإنّ القدره الحادثه لا تؤثر في غير محلّها ، فإذا قلنا : صوّر المشرك الصنم لم يكن من فعل المشرك إلّا التصوير القائم به ، والصورة الناشئه عنه من فعل الله تعالى ، فلا يقال فيها إنّها معموله للعباد إلّا على وجه المجاز ، وإنّما يقال هي مصوّره كما يقال في زيد المتعلق به الضرب : إنّه مضروب. وإذا قلنا عمل المشرك الصنم ففي الكلام مجاز بخلاف قولنا صوّر المشرك الصنم. وسببه أنّ (عمل) فعل عامّ ، و (صوّر) فعل خاصّ ، وسيأتي الفرق بين الأفعال الخاصه والعامه. فقولنا : (عمل) يقتضى أنّ الضم معمول لمن أسند إليه الفعل ، وليس شيء من الصنم لا من مادّته ولا من صورته فعلا للعبد ، ولا من عمله ؛ فكيف يكون مجموعه من عمله!! فلا بدّ من مجاز (١) ، وفي وجه المجاز وجوه :

أحدها : أن يكون استعمل (عمل) في معنى (صوّر) استعمالا للأعمّ في الأخصّ.

الثاني : أن يكون على حذف مضاف ، كأنه قال : عمل تصوير الصنم ؛ فلا يكون التصوير على هذا مفعولا به ، بل مصدرا. وهذان الوجهان هما أقرب الوجوه التي خطرت لنا ، فلنقتصر عليهما ، وبالتالي يقوى أنّ المراد في قوله : «وما تعملون التصوير» فيكون حجه لأهل السنه.



السادس : الأفعال ضربان : خاصه - وهى الأ-كثر - مثل : قام ، وقعد ، وخرج ، فى اللمازم ، وضرب ، وأكل ، وشرب ، فى المتعدى. وإنما كثر هذا الضرب الخاص لازما ومتعديا لأنه الذى يحصل به كمال الفائدة فى الخبر عن فعل خاص ، والأمر به ، والنهى عنه ، ونحو ذلك.

الضرب الثانى : الأفعال العامه : مثل : فعل ، وعمل ، وصنع. وإنما جاءت هذه الأفعال لأنه قد يقصد الإخبار عن جنس فعل بدون تخصيص نوعه إما للعلم بالجنس دون النوع وإما لغرض آخر وكذلك الأمر به والنهى عنه وما أشبه ذلك ، ولكن هذا القصد أقل من قصد كمال الفائدة ، فلا جرم كان هذا الضرب أقل من الضرب الأول ، ولم يجرى منه إلا ألفاظ معدوده. وإذا سئلنا عن هذه الأفعال العامه هل هى متعديه أو لازمه ، لم يجر لنا إطلاق القول بواحد من الأمرين ، لأنها أعم من الأفعال المتعديه ومن الأفعال اللازمه. والأعم من شيئين لا يصدق عليه واحد منهما ، فإن الأعم يصدق على الأخص ولا ينعكس ، وإنما يصح أن يقال ذلك عليها بطريق الإهمال الذى هو فى قوه جزئى. فمتى وجد فى كلام أحد من الفضلاء أن (عمل) متعديه وجب حمله على ذلك ، وأن مراده أنها قد تكون متعديه. وكذا إذا قيل لازمه أو غير متعديه وأريد به اللزوم كما هو غالب الاصطلاح. قد يراد بغير المتعدى أنه الذى لا يتجاوز معناه من حيث هو هو فيصح بهذا الاعتبار أن تقول : إن (عمل) لا تتعدى ؛ لأن معناها العمل ، والعمل من حيث هو هو لا- يتعدى إلا إذا أريد به عمل خاص ، فيكون ذلك العمل الخاص هو المتعدى لا مطلق العمل ، ومدلول (عمل) إنما هو مطلق العمل ، فيصح أن مدلولها لا يتعدى ، وهكذا فعل وصنع.

السابع : أن هذه الأفعال مع عمومها لها مصادر وهى الفعل والعمل والصنع ، وهى أحداث عامه يندرج تحتها غيرها من الأحداث الخاصه. وتلك الأحداث أفعال حقيقه ويصدق عليها مفعولات ، ومعمولات ، ومصنوعات ، باعتبار أنها صادرة عن الفاعل. والشخص فاعل لفعله فلا شك أن فعله مفعول له ، فلذلك اتفق النحاه هنا على أنه يطلق على مصادر هذه الأفعال اسم المفعول المطلق بخلاف الأفعال الخاصه لا يصدق على الضرب أنه مفعول عند بعضهم وإن كان هو مفعولا فى الحقيقه. ولا شك أنه لا يصدق عليه مضروب بلا- خلاف. وإنما صدق على الفعل مفعول لاتفاقهما فى لفظ (فاء ، عين ، لام). وكذلك عمل وصنع ؛ ويقال فى العمل والصنع : معمول ومصنوع ، ومع ذلك لا يكون الفعل المذكور متعديا ، بل يصح ذلك وإن أريد به معنى خاص لازم وأريد به مطلق الفعل الذى هو أعم من اللازم والمتعدى ، فإذا قلت : عملت عملا أو فعلت فعلا أو صنعت صنعا فانتصابه على المصدر ليس إلا ،

نعم ؛ إن أردت بالفعل المفعول الذى ليس هو الحدث ، بل المفعول به كان مجازا ، وحينئذ يصح فيه أن يكون مفعولا به ، وفيه تجوز أيضا من جهة أن حقيقه المفعول هو الصادر عن الفاعل ، وحقيقه المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل على ما تقدم عن اصطلاح متأخرى النحاه ، وهما متغايران كما قدمنا .

الثامن : إذا قلت (عمل محرابا) : فإن أسندت الفعل إلى الله تعالى صح ، وانتصب (محرابا) على أنه مفعول به ، وهو أيضا مفعول ، ومنه قوله تعالى : (مِمَّا عَمِلْتُمْ أَيَّدِينَا) [يس : ٧١] وقد بينا وجه ذلك فيما سبق ، وإن أسندته إلى غير الله فقلت : عمل النجار محرابا ، لم يكن المحراب مفعولا- نفسه لما قدمنا أن عمل العباد لا يتجاوزهم ، ولأنّ ماده المحراب ليست معموله للعباد ، وهى جزء المحراب ، فأولى أن لا يكون الكل معمولاً لهم. وفى جعله مفعولا به تفصيل وهو أنك إن جعلت (عمل) مجازا عن (نجر) كان إعماله فى (محرابا) حقيقه على أنه مفعول به لقولك نجرت محرابا ، فإنّ النجر واقع على المحراب وقوع الضرب على زيد ، وكان المجاز فى لفظ (عمل) ليس إلّا ، وإن جعلت (عمل) على حقيقته ، فإن جعلته على حذف مضاف كما سبق ، فالتقدير : عمل تصوير محراب ، فالتصوير مصدر ، فإذا حذف وأقيم المحراب مقامه أعرب مفعولا به على المجاز ، وإن قدرته : عملت صنعه محراب ، على أن تكون الصورة الحاصله فى المحراب معموله بخلاف ما قلناه فيما سبق ، كان كذلك أيضا ؛ وإن جعلت المحراب معمولاً- باعتبار أنه محلّ العمل إطلاقا لاسم المحلّ على الحال لزم المجاز أيضا ، فالمجاز لازم على كل تقدير ، ولا شكّ فى جواز الإطلاق ، قال تعالى : (لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ) [يس : ٣٥].

التاسع : بان بهذا أن قوله : (اعْمَلُوا صَالِحًا) إنّما ينتصب (صالحا) فيه على غير المفعول به ، ولا يجوز انتصابه على المفعول به إلّا بمجازين :

أحدهما : إطلاق الصالح على المفعول الذى ليس عملا .

والثانى : إضافة العمل إليه ، وشىء ثالث وهو حذف الموصوف من غير دليل ، بخلاف ما إذا قدرنا (عملا) الذى هو المصدر ، فإنّ الفعل يدلّ عليه . وكلّ واحد من هذه الثلاثة لا يصار إليه من غير ضروره ، ولا ضروره فى جعله مفعولا به ، فكيف يصار إليه وفيه هذه المحذورات الثلاثة .

العاشر : ظهر بهذا وجه التقدير فى قوله تعالى : (أَنْ اَعْمَلْ سَابِغَاتٍ) [سبأ : ١١] ، وقوله تعالى : (يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبٍ وَتَمَاثِيلٍ) [سبأ : ١٣]. وأما قوله تعالى : (اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا) [سبأ : ١٣] ، فانتصاب شكرا على أنه مفعول

له ، وجوّز الزّمخشرى فيه أن يكون مفعولا- به على المشاكله ، وفيه مجاز. وأمّا قوله تعالى : (مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ) [النساء : ١٢٣] وقوله : (وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ) [طه : ١١٢] وما أشبه ذلك فكلّها ترجع إلى المصدر.

الحادى عشر : إنّما فرّقنا بين الأفعال العامه والخاصه لأنّ تعدّى الفعل إلى المفعول معناه وصول معناه إليه ، فالفعل الخاصّ كالضرب مثلا تعدّيه بوصول الضرب إلى المضروب ، ولا يلزم من ذلك أن يكون الضارب مؤثرا فى ذات المضروب - أعنى موجدا لها - ، والفعل العامّ كعمل مثلا تعدّيه بوصول معناه ، وهو العمل ، والعمل معنى عامّ فى الذات وصفاتها فلذلك اقتضى العموم واتحاد المعمول حتّى يقوم دليل على خلافه. فمثار الفرق إنّما هو من معانى الأفعال ووصولها إلى المفعول.

الثانى عشر : من الأفعال نوع آخر مثل (قال) وهو لفظ يخفى فيه الفرق بين القول والمقول واللفظ والملفوظ ؛ لأنّ المقول والملفوظ هو الأصوات والحروف المقطّعه وهى القول واللفظ. والوجه فى الفرق بينهما أنّ هنا أمرين : أحدهما حركه اللسان ونحوه مما فيه مقاطع الحروف بتلك الحروف. والثانى : نفس تلك الحروف المقطّعه المسموعه التى هى كيفيات تعرض للصّوت الخارج بتلك الحركات. فالأول هو التلفظ وهو القول واللفظ اللذان هما مصدران ، والثانى : هو المقول والملفوظ ، فإذا قلت : لفظت لفظا ، أو قلت قولاً ، لك أن تريد الأول فتنصب اللفظ والقول على المصدريه ، ولك أن تريد الثانى فتنصبهما على المفعول به ، وهما أمران متغايران وإن لم يتجاوزا الفاعل وهو اللافظ القائل المتكلّم ، وليس من شرط تعدّى الفعل أن يتجاوز إلى محل غير الفاعل ، بل الشرط المتغايره سواء تجاوز فى محله أو فى غير محله.

هذا ما انتهى إليه نظرى فى هذه المسأله.

### الكلام فى قولهم فى مثل : (خَلَقَ اللهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ)

أورد الشيخ عبد القاهر الجرجانى على قولهم فى مثل : (خَلَقَ اللهُ السَّمَاوَاتِ) [العنكبوت : ٤٤] : «إنّ السماوات : مفعول به» إيرادا هو أنّ المفعول به عباره عمّا كان موجودا فأوجد الفاعل فيه شيئا آخر ، نحو : ضربت زيدا ، فإنّ زيدا كان موجودا والفاعل أوجد فيه الضرب. والمفعول المطلق هو الذى لم يكن موجودا ، بل عدما محضا ، والفاعل يوجد ويخرجه من العدم. والسماوات فى هذا التركيب إنّما كان عدما محضا فأخرجها الله تعالى من العدم إلى الوجود. انتهى.

وتبعه على ذلك ابن الحاجب وابن هشام ، ويقال : إنه مذهب الزماني أيضا.

أجاب الشيخ تاج الدين التبريزي عنه : بأننا لا نسلم أنّ من شرط المفعول به جوده في الأعيان قبل إيجاد الفعل ، وإنّما الشرط توقف عقليه الفعل عليه ، سواء كان موجودا في الخارج نحو : ضربت زيدا أو ما ضربته ، أم لم يكن موجودا. نحو : بنيت الدار ، قال الله تعالى : (أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ حَلْقَهُ) [طه : ٥٠] فَإِنَّ الْأَشْيَاءَ مَتَعَلِّقَةٌ بِفِعْلِ الْفَاعِلِ بِحَسَبِ عَقْلِيَّتِهِ. ثمّ قد توجد في الخارج وقد لا توجد ، وذلك لا يخرجها عن كونه مفعولا به. وقال الله تعالى : (خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا) [مريم : ٩].

وأجاب الشيخ شمس الدين الأصفهاني في (شرح الحاشية) : بأنّ المفعول به بالنسبة إلى فعل غير الإيجاد يقتضى أن يكون موجودا ، ثمّ أوجد الفاعل فيه شيئا آخر ، فإنّ إثبات صفة غير الإيجاد يستدعى ثبوت الموصوف أولا ، وأمّا المفعول به بالنسبة إلى الإيجاد فلا يقتضى أن يكون موجودا ثمّ أوجد الفاعل فيه الوجود ، بل يقتضى ألما يكون موجودا ، وإلما لكان تحصيلها للحاصل. انتهى.

### فأئده : (من) في قولهم : زيد أفضل من عمرو لابتداء الارتفاع

قال سيبويه : «(من) في قوله : «زيد أفضل من عمرو لابتداء الارتفاع» ، واعتراض بأنه لا يقع بعدها (إلى)». انتهى.

وأجاب الشيخ ركن الدين بأنّ المتكلم غرضه بيان ابتداء الفضل ، وليس له غرض في انتهائه ، فتأمل.

### ترك العطف في قوله تعالى : (التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ)

من فوائد الشيخ كمال الدين بن الزمكاني في تفسير قوله تعالى : (التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ) [التوبة : ١١٢] الآية.

في الجواب عن السؤال المشهور ، وهو أنّه كيف ترك العطف في جميع الصفات ، وعطف (التَّائِبُونَ) عن (المُنْكَرِ) على (الْأَمْرُونَ) بِالْمَعْرُوفِ) بالواو؟

قال : عندي فيه وجه حسن ، وهو أنّ الصفات تارة تنسق بحرف العطف ، وتارة تذكر بغيره ، ولكلّ مقام معنى يناسبه ؛ فإذا كان المقام مقام تعداد صفات من غير نظر إلى جمع أو انفراد حسن إسقاط حرف العطف ، وإن أريد الجمع بين الصفتين ، أو التنبية على تغايرهما عطف بالحرف ، وكذلك إذا أريد التنويع لعدم اجتماعهما أتى

بالحرف. وفي القرآن الكريم أمثله تبيّن ذلك ، قال الله تعالى : (عَسَىٰ رَبُّهُ إِنِ طَلَّكَ أَنَّ يَهْدِيَكَ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكَ مَسِيئَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا) [التحریم : ٥] ، فأتى بالواو بين الوصفين الأخيرين لأن المقصود بالصفات الأولى ذكرها مجتمعه ، والواو قد توهم التنويع فحذفت. وأما الأبقار فلا يكن ثيبات ، والثيبات لا يكن أبكارا ، فأتى بالواو لتضاد النوعين. وقال تعالى : (حم. تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ. غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطُّوْلِ) [غافر : ١ - ٣]. فأتى بالواو في الوصفين الأولين ، وحذفتها في الوصفين الأخيرين ، لأن غفران الذنب وقبول التوبة قد يظنّ أنّهما يجريان مجرى الواحد لتلازمهما ، فمن غفر الذنب قبل التوبة ، فبيّن الله سبحانه وتعالى بعطف أحدهما على الآخر أنّهما مفهومان متغايران ، ووصفان مختلفان يجب أن يعطى كلّ واحد منهما حكمه ، وذلك مع العطف أبين وأوضح. وأما (شديد العقاب) ، و (ذو الطول) فهما كالمضادّين ؛ فإنّ شدّه العقاب تقتضى اتصال الضّرر ، والاتصاف بالطول يقتضى اتصال النفع ، فحذف ليعرف أنّهما مجتمعان في ذاته ، وأنّ ذاته المقدّسه موصوفه بهما على الاجتماع ، فهو في حاله اتّصافه ب (شديد العقاب) ذو الطول ، وفي حاله اتّصافه ب (ذو الطول) شديد العقاب ، فحسن ترك العطف بهذا المعنى. وفي الآيه التي نحن فيها يتّضح معنى العطف وتركه ممّا ذكرناه ؛ لأنّ كلّ صفة ممّا لم تنسق بالواو مغايره للأخرى. والغرض أنّهما في اجتماعهما كالوصف الواحد لموصوف واحد ، فلم يحتج إلى عطف ، فلمّا ذكر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهما متلازمان أو كالتلازمين ، مستمدّان من ماده واحده كغفران الذنب وقبول التوبة حسن العطف ، لبيّن أنّ كلّ واحد متعبد به على حدته ، قائم بذاته ، لا يكفي منه ما يحصل في ضمن الآخر ، بل لا بدّ أن يظهر أمره بالمعروف بصريح الأمر ، ونهيه عن المنكر بصريح النهي ، فاحتاج إلى العطف. وأيضا لئلا كان الأمر والنهي ، ضدّين ؛ أحدهما طلب الإيجاد والآخر طلب الإعدام كانا كالنوعين المتغايرين في قوله : (ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا) [التحریم : ٥] فحسن العطف بالواو (١).

### الكلام في قوله تعالى : (اسْتَطَعْمَا أَهْلَهَا)

كتب الصلاح الصفدى إلى الشيخ تقى الدين السبكي يسأله عن قوله تعالى : (اسْتَطَعْمَا أَهْلَهَا) [الكهف : ٧٧] (٢) [الطويل]

ص: ١٠١

١- انظر البحر المحيط (٥ / ١٠٣) ، وبدائع الفوائد (١ / ١٩٢).

٢- انظر كتاب فتاوى السبكي (١ / ٧٥).

أسيّدنا قاضي القضاء ومن إذا

بدا وجهه استحيى له القمران

ومن كفّه يوم النّدى ويراعه

على طرسه بحران يلتقيان

ومن إن دجت في المشكلات مسائل

جلاها بفكر دائم اللّمعان

رأيت كتاب الله أكبر معجز

لأفضل من يهدى به الثّقلان

ومن جملة الإعجاز كون اختصاره

بإيجاز ألفاظ وبسط معان

ولكنني في الكهف أبصرت آيه

بها الفكر في طول الزّمان عناني

وما هي إلّا استطعما أهلها فقد

نرى استطعماهم مثله بيان

فما الحكمه الغراء في وضع ظاهر

مكان ضمير إنّ ذاك لشان

فأرشد على عادات فضلك حيرتي

فمالي بهذا يا إمام يدان

فأجابه بما نصّه : قوله : ( اسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا ) متعيّن واجب ، ولا يجوز مكانه «استطعماهم» لأنّ «استطعما» صفة للقريه في محل خفض جاريه على غير من هي له كقولك : أهل قريه مستطعم أهلها ؛ لو حذف «أهلها» هنا ، وجعلت مكانه ضميرا لم يجز ، فكذلك هذا. ولا يسوغ من جهه العرييه شيء غير ذلك ، إذ «استطعما» صفة لقريه ، وجعله صفة لقريه سائغ عربي لا تردّه الصناعه ولا

المعنى ، بل أقول : إن المعنى عليه. أمّا كون الصنّاعه لا تردّه فلأنه ليس فيه إلا وصف نكره بجمله ، كما توصف سائر النكرات بالجمال. والتركيب محتمل لثلاثه أعراب ، أحدهما : هذا ، والثاني : أن تكون الجملة فى محل نصب صفه ل «أهل» ، والثالث : أن تكون الجملة جواب «إذا» ، والأعراب منحصره فى الثلاثه لا رابع لها. وعلى الثانى والثالث يصحّ أن يقال : «استطعماهم» ، وعلى الأول : لا- يصحّ لما قدمناه. فمن لم يتأمل الآيه كما تأملناها ظن أن الظاهر وقوع موقع المضمّر أو نحو ذلك ، فغاب عنه المقصود. ونحن بحمد الله وفقنا الله للمقصود ، ولمحنا تعيّن الإعراب الأول من جهه معنى الآيه ومقصودها ، وأنّ الثانى والثالث وإن احتملها التركيب بعيدان عن مغزاها.

أمّا الثالث هو كونه جواب «إذا» ، فلأنه تصير الجملة الشرطيه معناها الإخبار باستطعامهما عند إتيانهما ، وأن ذلك تمام معنى الكلام. ويجلّ مقام موسى والخضر عليهما السّلام عن تجريد قصدهما إلى أن يكون معظمه أو هو طلب طعمه أو شيئا من الأمور الدنيويه ، بل كان القصد ما أراد ربّك أن يبلغ اليتمان أشدهما ويستخرجا كنزهما رحمه من ربّك ، وإظهار تلك العجائب لموسى عليه السّلام.

فجواب «إذا» قوله : ( قَالَ لَوْ شِئْتُمْ ) [الكهف : ٧٧] إلى تمام الآيه.

وأما الثانى : وهو كونه صفه ل «أهل» فى محلّ نصب فلا تصير العناية إلى شرح

حال الأهل من حيث هم هم ، ولا يكون للقرية أثر في ذلك. ونحن نجد بقيه الكلام مشيرا إلى القرية نفسها ، ألا ترى إلى قوله تعالى : (فَوَجَدَا فِيهَا) [الكهف : ٧٧] ، ولم يقل : عندهم ، وأن الجدار الذي قصد إصلاحه وحفظ ما تحته جزء من قرية مذمومه مذموم أهلها ، وقد تقدّم منهم سوء صنيع من الآباء عن حقّ الضيف مع طلبه. وللبقاع تأثير في الطباع ، فكانت هذه القرية حقيقه بالإفساد والإضاعة ، فقبولت بالإصلاح لمجرد الطاعة ، فلم يقصد إلّا العمل الصالح ، ولا مؤاخذه بفعل الأهل الذين منهم غاد ورائح ، فلذلك قلت : إن الجملة يتعيّن من جهه المعنى جعلها صفه لقرية ، ويجب معها الإظهار دون الإضمار.

وينضاف إلى ذلك من الفوائد أنّ الأهل الثانى يحتمل أن يكونوا هم الأول أو غيرهم ، أو منهم ومن غيرهم ، والغالب أنّ من أتى قرية لا يجد جملة أهلها دفعه ، بل يقع بصره أولا على بعضهم ، ثم قد يستقرئهم ، فلعلّ هذين العبدین الصالحين لما أتيا قدّر الله لهما ، لما يظهر من حسن صنيعه استقراء جميع أهلها على التدريج ، ليبيّن به كمال رحمته ، وعدم مؤاخذه بسوء صنيع بعض عباده. ولو أعاد الضمير فقال : «استطعماهم» ، تعيّن أن يكون المراد الأولين لا غير ، فأتى بالظاهر إشعارا بتأكيد العموم فيه ، وأنهما لم يتركا أحدا من أهلها حتى استطعماه وأبى ، ومع ذلك قابلاهم بأحسن الجزاء. فانظر إلى هذه المعانى والأسرار كيف غابت عن كثير من المفسرين ، واحتجبت تحت الأستار ، حتى ادّعى بعضهم أنّ ذلك تأكيد ، وادّعى بعضهم غير ذلك ، وترك كثير التعرّض لذلك لأسا.

وبلغنى عن شخص أنّه قال : إنّ اجتماع الضميرين فى كلمه واحده مستثقل ، فذلك لم يقل : «استطعماهم». وهذا شيء لم يقله أحد من النّحاه ولا له دليل ، والقرآن والكلام الفصيح ممتلئ بخلافه ، وقد قال تعالى فى بقيه الآيه : «يضيّفوهما» ، وقال تعالى : (فَخَاتَمَهُمَا) [التحریم : ١٠] ، وقال تعالى : (حَيَّتِي إِذَا جَاءَنَا) [الزخرف : ٣٨] فى قراءه الحرميين وابن عامر (١). وألف موضع هكذا ، فهذا القول ليس بشيء ، وليس هو قولاً - حتى يحكى ، وإنّما لَمَّا قيل نبهت على ردّه. ومن تمام الكلام فى ذلك أنّ «استطعما» إذا جعل جوابا فهو متأخر عن الإتيان ، وإذا جعل صفه احتمل أن يكون اتّفق قبل الإتيان هذه المرّه ، وذكر تعريفها وتنبهها على أنّه لم يحملها على عدم الإتيان لقصد الخير. وقوله : «فوجدنا» معطوف على «أتيا».

فهذا ما فتح الله علىّ ، والشّعْر يضيق عن الجواب ، وقد قلت : [الطويل]

ص: ١٠٣



لأسرار آيات الكتاب معاني

تدقّ فلا تبدو لكلّ معاني

وفيها لمرتااض لبيب عجائب

سنا برقها يعنو له القمران

إذا بارق منها لقلبي قد بدا

هممت قرير العين بالطيران

سرورا وإبهاجا وصولا على العلا ،

كأنّي على هام السماك مكاني

فما الملك والأكوان بالبيض والقنا

وعندي وجوه أسفرت بتهاني

وهاتيك منها قد أبحثك سرّها ،

فشكرا لمن أولاك حسن بيان

أرى «استطعما» وصفا على قريه جرى

وليس لها ، والنحو كالميزان

صناعته تقضى بأنّ استتار ما

يعود عليه ليس في الإمكان

وليس جوابا لا ولا وصف أهلها

فلا وجه للإضمار والكتمان

وهذي ثلاث ما سواها بممكن

تعيّن منها واحد فسباني

ورضت لها فكرى إلى أن تمخضت  
به زبده الأحقاب منذ زمان  
وإنّ حياتى فى تمّوج أبحر  
من العلم فى قلبى تمّد لسانى  
وكم من كناس فى حماى مخدّر  
إلى أن أرى أهلا ذكّى جنان  
فيصطاد منّى ما يطيق اقتناصه  
وليس له بالشاردات يدان  
مناى سليم الذّهن ريّض ارتوى  
بكلّ علوم الخلق ذو إمعان  
فذاك الذى يرجى لإيضاح مشكل  
ويقصد للتحرير والتّبيان  
وكم لى فى الآيات حسن تدبّر  
به الله ذو الفضل العظيم حبانى  
بجاه رسول الله قد نلت كلّما  
أتى وسيأتى دائما بأمان  
فصلّى عليه الله ما هبّت الصّبا  
وسلّم ما دامت له الملوّان (١)

وكتب الصّيلاح الصفدى بهذا السؤال أيضا إلى الشيخ زين الدّين على ابن شيخ العوينه الموصلى (٢) - رحمه الله - فأجاب أيضا  
بما نصّه (٣): [الطويل]

سألت لماذا «استطعما أهلها» أتى

عن استطعماهم ، إنّ ذاك لشان

وفيه اختصار ليس ثمّ ، ولم تقف

على سبب الرّجحان منذ زمان

فهاك جوابا رافعا لثقابه ،

يصير به المعنى كراى عيان

ص: ١٠٤

---

١- الملوان : الليل والنهار.

٢- على بن الحسين بن القاسم بن منصور بن على الشيخ زيد الدين الموصلى المعروف بابن شيخ العونيه : الفقيه الأصولى النحوى ، من مصنّفاته : شرح المفتاح ، وشرح التسهيل ، ومختصر شرح ابن الحاجب ، وشرح البديع لابن الساعاتى ، وغيرها. (ت ٧٥٥هـ). ترجمته فى بغيه الوعاة (٢ / ١٦١).

٣- انظر روح المعانى (٥ / ١١٠).

إذا ما استوى الحالان في الحكم رَجِح الض

ضمير ، وأما حين يختلفان

فإن كان في التصريح إظهار حكمه ،

كرفعه شأن أو حقاره جاني

كمثل : «أمير المؤمنين يقول ذا» ،

وما نحن فيه ، صرّحوا بأمان

وهذا على الإيجاز ، واللفظ جاء في

جوابي منشورا بحسن بيان

فلا تمتحن بالنظم من بعد عالما

فليس لكلّ بالقريض يدان

وقد قيل إنّ الشعر يزرى بهم فلا

يكاد يرى من سابق برهان

ولا تنسني عند الدعاء فإنني

سأبدى مزاياكم بكلّ مكان

وأستغفر الله العظيم لما طغى

به قلبي ، أو طال فيه لساني

والجواب المبسوط بالنثر هو أنّه لما كانت الألفاظ تابعه للمعاني لم يتحتم الإضمار ، بل قد يكون التصريح أولى ، بل ربّما يكاد يصل إلى حدّ الوجوب ، كما سنبين إن شاء الله تعالى. ويدلّ على الأولويه قول أرباب علم البيان ما هذا ملخصه :

لَمَّا كَانَ لِلتَّصْرِيحِ عَمَلٌ لَيْسَ لِلكِنَايَةِ ، كَانَ لِإِعَادَةِ اللَّفْظِ مِنَ الْحَسَنِ وَالْبَهْجَةِ وَالْفَخَامَةِ مَا لَيْسَ لِرُجُوعِ الضَّمِيرِ . انْتَهَى كَلَامُهُمْ .  
فَقَدْ يَعدَلُ إِلَى التَّصْرِيحِ إِمَّا لِلتَّعْظِيمِ وَإِمَّا لِلتَّحْقِيرِ وَالنِّدَاءِ ، وَإِمَّا لِلتَّشْنِيعِ فِي النِّدَاءِ بِقَبْحِ الْفِعْلِ ، وَإِمَّا لِغَيْرِ ذَلِكَ ، فَمِنَ التَّعْظِيمِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ( قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ ) [الإخلاص : ١ - ٢] دُونَ (هُوَ) ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ( وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَّلَ ) [الإسراء : ١٠٥]

، ولم يقل وبه ، وقوله : (الْحَيِّجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَيَّجَّ فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَيَّجِّ) [البقره : ١٩٧] ،  
فقد كثر لفظ الحجّ مرتين دون أن يقال : فمن فرضه فيهن ولا جدال فيه ، إعلاما بعظمه هذه العباده من حيث إنها فريضة العمر ،  
وفيها شبه عظيم بحال الموت والبعث فناسب حال تعظيمه في القلوب التصريح بالاسم ثلاث مرّات. ومنه قوله الخليفه : «أمير  
المؤمنين يرسم بكذا» ، دون (أنا) ، إما لتعظيم ذلك الأمر أو لتقويه داعيه المأمور أو نحوهما ، وقول الشاعر : [الرجز]

٦٢٩- (١) نفس عصام سوّدت عصاما

وقول البحتري : [الخفيف]

٦٣٠- (٢) قد طلبنا فلم نجد لك في السؤ

دد والمجد والمكارم مثلا

ص: ١٠٥

---

١- ٦٢٩- الرجز للنابغه الذياني في ديوانه (ص ١١٨) ، وبلا- نسبه في لسان العرب (عصم) ، ومقاييس اللغة (٢ / ١٧٥) ، وتاج  
العروس (عصم).

٢- ٦٣٠- الشاهد للبحتري في ديوانه (ص ١٦٥٧) ، ومعاهد التنصيص (١ / ٨٨١) ، ودلائل الإعجاز (ص ١٢٩).

فإن إيقاع الطلب على المثل أوقع من إيقاعه على ضميره لو قال : طلبنا لك مثلاً فلم نجده. وقال بعض أهل العصر : [الطويل]

إذا برقت يوماً أسره وجهه

على الناس قال الناس جل المصور

وأما ما يكاد يصل إلى حدّ الوجوب ، فمثل قوله تعالى : (يا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ) [الأحزاب : ٥٠] إلى قوله تعالى : (وَأَمْرًاهُ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا) [الأحزاب : ٥٠] ، إنما عدل عن الإضمار إلى التصريح وكرر اسمه - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تبييناً على أن تخصيصه - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بهذا الحكم ، أعنى النكاح بالهبة عن سائر الناس ، لمكان النبوة ، ولكبير اسمه - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تبييناً على عظمه شأنه وجلاله قدره إشارة إلى عله التخصيص ، وهى النبوة.

ومن التحقير : (فَيَدَلِّ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا- غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) [البقرة : ٥٩] دون (عليهم) ، (وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ) [البقرة : ٨٨] ، أضمر هنا ثم لما أراد المبالغة فى ذمهم صرح فى الآية الثانية والثالثة بكفرهم فقيل : (... فَلَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى الْكَافِرِينَ) [البقرة : ٨٩] ، (... وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ) [البقرة : ٩٠] ، وأمثاله كثير.

إذا تقرّر هذا الأصل فنقول : لما كان أهل هذه القرية موصوفين بالشيخ الغالب ، واللؤم اللأزب بدليل قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «كانوا أهل قرية لثاما» (١) وقد صدر منهم فى حقّ هذين العبدین الكريمین على الله ما صدر من المنع بعد السؤال ، كانوا حقيقين بالنداء عليهم بسوء الصنيع ، فناسب ذلك التصريح باسمهم ، لما فى لفظ الأهل من الدلالة على الكثرة ، مع حرمان هذين الفقيرين من خيرهم مع استطعامهما إياهم ، ولما دلّ عليه حالهم من كدر قلوبهم ، وعمى بصائرهم ، حيث لم يتفرّسوا فيهما ما تفرّسه صاحب السفينة فى قوله : «أرى وجوه الأنبياء» (٢). هذا ما يتعلق بالمعنى.

وأما ما يتعلق باللفظ : فلما فى جمع الضميرين فى كلمه واحده من الاستثقال ؛ فلهذا كان قليلا فى القرآن المجيد. وأما قوله تعالى : (فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ) [البقرة : ١٣٧] وقوله : (أَنْزَلْنَا مُكْمُوها) [هود : ٢٨] فإنه ليس من هذا القبيل ؛ لأنه عدول عن الانفصال إلى الاتصال الذى أخصر. وعند فكّ الضمير لا يؤدى إلى التصريح باسم ظاهر ، بل يقال فسيفيك إياهم الله ، وأنزلكم إياها ، فكان الاتصال أولى لأنه أخصر ، ومؤداهما واحد بخلاف مسألتنا. ثم هنا سوالات.

ص: ١٠٦

١- أخرجه أحمد فى مسنده (٥ / ١١٩).

٢- انظر تفسير ابن كثير (٥ / ٣٠٥).

فالأول : ما الفرق بين الاستطعام والضيافه؟ فإن قلت : إنهما بمعنى ، قلت : فلم خصصهما بالاستطعام ، والأهل بالضيافه.

والثانى : لم قال : (فأبوا) دون (فلم) مع أنه أخصر؟

والثالث : لم قال : (أَتِيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ) دون (أتيا قريه ،) والعرف بخلافه؟ تقول : أتيت إلى الكوفه دون (أهل الكوفه) ، كما قال تعالى : (ادْخُلُوا مِصْرَ) [يوسف : ٩٩].

والجواب عن الأول : أن الاستطعام وظيفه السائل ، والضيافه وظيفه المسؤول ؛ لأن العرف يقضى بذلك ، فيدعو المقيم إلى منزله القادم : يسأله ويحمله إلى منزله.

وعن الثانى : بأن فى الإباء من قوه المنع ما ليس فى (فلم) ، لأنها تقلب المضارع إلى الماضى وتنفيه ، فلا يدل على أنهم لم يضيئوهم فى الاستقبال ، بخلاف الإباء المقرون بأن ، فإنه يدل على النفي مطلقا. وآيه : (وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ) [التوبه : ٣٢] أى حالا واستقبالا.

وعن الثالث : أنه مبنى على أن مسمى القريه ما ذا؟ أهو الجدران وأهلها معا حال كونهم فيها ، أم هى فقط؟ أم هم فقط؟ والظاهر عندى أنه يطلق عليها مع قطع النظر إلى وجود أهلها وعدمهم ، بدليل قوله تعالى : (أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا) [البقره : ٢٥٩]. سَمَّاها قريه ولا- أهل ولا جدار قائما ، ولعدم تناول لفظ القريه إياهم فى البيع إذا كانت القريه وأهلها ملكا للبائع ، وهم فيها حاله البيع. ولو كان الأهل داخلين فى مسمّاها لدخلوا فى البيع ؛ ولثبوت المغايره بين المضاف والمضاف إليه. وإنما ذكر الأهل لأنه هو المقصود من سياق الكلام دون الجدران ، لأنه بمعرض حكايه ما وقع منهم من اللؤم.

فإن قلت : فما تصنع بقوله تعالى : (وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا) [القصص : ٥٨] ، (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ) [الأعراف : ٤] ، (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةٍ كَانَتْ آمِنَةً... [النحل : ١١٢] إلى آخره ، (وَسَيَّلَ الْقَرْيَةَ) [يوسف : ٨٢] ، فإن المراد فى هذه الآيات وأمثالها الأهل.

قلت : هو من باب المجاز لأن الإهلاك إنما ينسب إليهم دونها ، بدليل : (أَوْ هُمْ قَائِلُونَ) [الأعراف : ٤] ، (فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ) [النحل : ١١٢] ، و (بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا) [القصص : ٥٨] ولاستحاله السؤال من غير الأهل. على أننا نقول : لو تصوّر وقوع الهلاك على نفس القريه بالخسف والحريق والغرق ونحوه لم تتعين الحقيقه لما ذكرناه والله أعلم.

## مسأله : التعجب من صفات الله

سئل الشيخ تقي الدين السبكي - رحمه الله - عن رجل قال : ما أعظم الله فقال آخر : هذا لا يجوز.

فأجاب : يجوز ذلك قال تعالى : (أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ) [الكهف : ٢٦] والضمير في (به) عائد إلى الله تعالى ، أي ما أبصره وما أسمعته ، فدلّ على جواز التعجب في ذلك.

وهذا كلام صحيح ، ومعناه أنّ الله في غايه العظمه ، ومعنى التعجب في ذلك أنّه لا ينكر لأنّه ممّا تحار فيه العقول. والإتيان بصيغه التعجب في ذلك جائز للآيه الكريمة ، وإعظام الله تعالى وتعظيمه الثناء عليه بالعظمه أو اعتقادها ؛ وكلاهما حاصل ، والموجب لهما أمر عظيم. فبلغني بعد ذلك عن شيخنا أبي حيان (١) أنّه كتب فنظرت فرأيت أبا بكر بن السراج (٢) في (الأصول) قال في شرح التعجب : «وقد حكيت ألفاظ في أبواب مختلفه مستعمله في حال التعجب فمن ذلك : ما أنت من رجل تعجب ، و «سبحان الله ولا إله إلا الله» ، وما رأيت كاليوم رجلا» ، و «سبحان الله رجلا» و «من رجل» ، و «حسبك يزيد رجلا» ، و «من رجل» ، و «العظمه لله من رب» و «كفاك يزيد رجلا» تعجب.

فقوله : العظمه لله من رب دليل لجواز التعجب في صفة الله تعالى ، وإن لم يكن بصيغه ما أفعله وأفعل به. ومن جهه المعنى لا فرق من حيث كونه تعجبا.

## مسأله : فعل في التعجب

وقال كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري

ص : ١٠٨

١- محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الإمام ، أثير الدين أبو حيان الأندلسي الغرناطي ، نحوي عصره ولغويّه ومفسره ومحدّثه ومؤرّخه وأديبه. من تصانيفه : البحر المحيط في التفسير ، وإتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب ، والتذليل والتكميل في شرح التسهيل ، والتجريد لأحكام كتاب سيبويه وغيرها. (ت ٧٤٥ هـ). ترجمته في بغية الوعاة (١ / ٢٨٣).

٢- أبو بكر بن السراج : هو محمد بن السريّ البغدادي النحوي : كان أحدث أصحاب المبرّد سنا مع ذكاء وفطنه ، أهم مصنّفاته : الأصول الكبير ، وجمل الأصول ، والموجز ، وشرح سيبويه ، والشعر والشعراء وغيرها. (ت ٣١٦ هـ). ترجمته في بغية الوعاة (١ / ١٠٩).



فى كتاب (الإنصاف فى مسائل الخلاف فى النحو) (١): «مسأله : ذهب الكوفيون إلى أن أفعل فى التعجب نحو «ما أحسن زيدا» اسم ، والبصريون إلى أنه فعل ، وإليه ذهب الكسائي». ثم قال : «والذى يدلّ على أنه ليس بفعل وأنه ليس التقدير فيه شىء أحسن زيدا قولهم : «ما أعظم الله» ولو كان التقدير فيه ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير «شىء أعظم الله» ، والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل ، وقال الشاعر : [البسيط]

٦٣١- (٢) ما أقدر الله أن يدنى على شحط

من داره الحزن ممّن داره صول

ولو كان الأمر على ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير فيه : شىء أقدر الله ، والله تعالى قادر لا يجعل جاعل. واحتجّ البصريون بأمر «ثم قال : «والجواب عن كلمات الكوفيين» ثم قال : «وأما قولهم فى «ما أعظم الله» قلنا : معنى : «شىء أعظم الله» ، أى وصفه بالعظمه ، كما تقول : عظمت عظيما. ولذلك الشىء ثلاثه معان.

أحدها : أن يعنى بالشىء من يعظّمه من عباده ، والثانى : أن يعنى بالشىء ما يدلّ على عظمه الله تعالى ، وقدرته فى مصنوعاته ، والثالث : أن يعنى به نفسه أى : أنه عظيم لنفسه لا لشىء جعله عظيما ، فرقا بينه. وبين غيره. وحكى أنّ بعض أصحاب المبرّد (٣) قدم إلى بغداد قبل قدوم المبرّد ، فحضر حلقة ثعلب فسئل عن هذه المسأله فأجاب بجواب أهل البصره وقال : التقدير شىء أحسن زيدا ، فقيل له ما تقول فى «ما أعظم الله» فقال : شىء أعظم الله ، فأنكروا عليه ، وقالوا : لا- يجوز ، إنه عظيم لا يجعل جاعل ، ثم سحبوه من الحلقة فأخرجوه ، فلما قدم المبرّد أوردوا عليه هذا الإنكار فأجاب بما قدمناه ، فبان بذلك قبح إنكارهم وفساد ما ذهبوا إليه. وقيل : يحتمل أن يكون قولنا : «شىء أعظم الله» بمنزله الإخبار أنه عظيم ، لا شىء جعله عظيما لاستحالته. وأما قول الشاعر (٤) : [البسيط]

ما أقدر الله [أن يدنى على شحط

من داره الحزن ممّن داره صول]

ص : ١٠٩

١- انظر الإنصاف (ص ١٢٦).

٢- ٦٣١- الشاهد لحنديج بن حنديج المرّي فى الدرر (٦ / ٢٦٦) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ١٨٣١) ، وتاج العروس (صول) ، ومعجم البلدان (صول) ، والمقاصد النحويه (١ / ٢٣٨) ، وبلا نسبه فى الإنصاف (١ / ١٢٨) ، وشرح الأشمونى (١ / ٤٥) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٦٧).

٣- انظر مجالس العلماء للزجاجى (ص ١٦٤).

٤- مرّ الشاهد رقم (٦٣١).

فإنه وإن كان لفظه لفظ التعجب فالمراد به المبالغه في وصف الله تعالى بالقدره ، كقوله : (فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا)

[مريم : ٧٥] جاء بصيغه الأمر ، وإن لم يكن في الحقيقه أمرا» انتهى كلامه.

وهو نص صريح في المسأله وناطق بالاتفاق على صحه إطلاق هذا اللفظ ، وأنه غير مستنكر ، ولكنه مختلف فيه : هل يبقى على حقيقته من التعجب ، ويحمل (ما) على الأوجه الثلاثه ، أو يجعل مجازا عن الإخبار؟ وأما إنكار اللفظ فلم يقل به أحد ، والأصح أنه باق على معناه من التعجب. وقال الباجي أبو الوليد (١) في (كتاب السنن) من تصنيفه ، في باب «أدعيه من غير القرآن» فذكر منها : ما أحلمك عمّن عصاك ، وأقربك ممّن دعاك ، وأعطفك على من سألك ، وذكر شعر المغيره : [مجزوء الرجز]

سبحانك اللهم ما

أجلّ عندي مثلك

انتهى.

ورأيت أنا في السيره عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه روايه ابن إسحاق ، عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه (٢) - وناهيك بهما في جوار ابن الدغنه (٣) قال القاسم : «إنّ أبا بكر - رضى الله عنه - لقيه سفيه من سفهاء قريش ، وهو عامد إلى الكعبه ، فحشا عى رأسه ترابا. فمرّ بأبي بكر الوليد بن المغيره أو العاص بن وائل ، فقال : ألا ترى ما يصنع هذا السفيه؟ قال : أنت فعلت ذلك بنفسك. وهو يقول : «أى ربّ ما أحلمك ، أى ربّ ما أحلمك ، أى ربّ ما أحلمك» (٤) انتهى. ولو لم يكن في هذا إلّا كلام القاسم بن محمد لكفى ، فضلا عن روايته عن أبي بكر ، وإن كانت مرسله.

قال الزمخشري في قوله تعالى : (ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ) [الرحمن : ٢٧] :

ص : ١١٠

١- سليمان بن خلف بن سعد ، أبو الوليد الباجي الفقيه المتكلم المفسر الشاعر. من مصنفاته : الاستيفاء شرح الموطأ ، والمنتقى مختصر الاستيفاء ، والتعديل والتجريح ، وتفسير القرآن ، والمهدّب في اختصار المدونه ، وكتاب فرق الفقهاء ، وكتاب السنن في الرقائق والزهد ، وغيرها. (ت ٤٩٤ هـ). ترجمته في معجم الأدباء (٣ / ٣٩٣) «دار الكتب العلميه».

٢- أبوه هو القاسم بن محمد : حفيد أبي بكر الصديق ، ومن سادات التابعين ، وأحد الفقهاء السبعه في المدينه (ت ١٠٧ هـ). ترجمته في الوافي بالوفيات (١ / ٤١٨) ، وحليه الأولياء (٢ / ١٨٣).

٣- ابن الدغنه : أخو بني الحارث بن عبد مناه بن كنانه ، وهو سيّد الأحابيش (انظر السيره النبويه ص ٣٧٢).

٤- انظر السيره النبويه (ص ٣٧٢).

«معناه : الذى يجعله الموحدون عن التشبيه بخلقه ، أو الذى يقال له : ما أجلك وأكرمك» (١).

وقال أيضا : (أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ) [الكهف : ٢٦] أى : «جاء بما دلّ على التعجّب من إدراكه للمسموعات والمبصرات للدلالة على أن أمره فى الإدراك خارج عن حدّ ما عليه إدراك السامعين والمبصرين ، لأنّه يدرك ألطف الأشياء وأصغرّها ، كما يدرك أكبرها حجما وأكثرها جرما ، ويدرك البواطن كما يدرك الظواهر» (٢).

وذكر أبو محمّد بن على بن إسحاق الصيمرى فى كتاب (التبصره والتذكّره فى النّحو) : «وإذا قلت : «ما أعظم الله» فذلك الشىء عباده الذين يعظّمونه ويعبدونه ، ويجوز أن يكون ذلك الشىء هو ما يستدلّ به على عظّمته من بدائع خلقه ، ويجوز أن يكون ذلك هو الله عزّ وجلّ فيكون لنفسه عظيما لا- لشيء جعله عظيما ، ومثل هذا يستعمل فى كلام العرب كما قال الشاعر (٣) :

[الرجز]

نفس عصام سوّدت عصاما

انتهى. وهو كالأنبارى. وقال المتنّبى : [البسيط]

٦٣٢- (٤) ما أقدر الله أن يخزى خليقته

ولا يصدّق قوما فى الذى زعموا

قال الواحدى فى شرحه : يقول : «الله تعالى قادر على إخزاء خليقته بأن يملك عليهم لثيما ساقطا من غير أن يصدّق الملاحده الذين يقولون بقدم الدّهر.

يشير إلى أنّ تأمير مثله إخزاء للنّاس ، والله تعالى قد فعل ذلك عقوبه لهم ، وليس كما تقول الملاحده» (٤).

وقال ابن الدّهان فى (شرح الإيضاح) : فإن قيل : فإذا قدّرت (ما) تقدير شىء فما تصنع ب «ما أعظم الله» فالجواب من وجوه : أحدها : أن يكون الشىء نفسه ، ويجوز أن يكون ما دلّ عليه من مخلوقاته. الثالث : من يعظّمه من عباده. الرابع : أن تكون الأفعال الجارية عليه بحملها على ما يجوز من صفاته تعالى فيحمل على أنّه عظيم فى نفسه. وقال الزّمخشريّ فى : (ما هذا بشراً) [يوسف : ٣١] : «المعنى تنزيه الله تعالى من صفات العجز ، والتعجّب من قدرته على خلق جميل مثله. وأمّا

ص: ١١١

١- انظر الكشاف (٤ / ٤٦).

٢- انظر الكشاف (٢ / ٤٨١).

٣- مرّ الشاهد رقم (٦٢٩).

٤- ٦٣٢- الشاهد فى ديوانه (ص ٦٨٩ ، شرح الواحدى).

(حاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ) [يوسف : ٥١] فالتعجب من قدرته على خلق عفيف مثله» (١) انتهى.

## الرّفده فى معنى وحده

تأليف الشيخ تقى الدين السبكي الشافعى - رحمه الله -

وفيه يقول الصّلاح الصفدى : [مجزوء الرمل]

خلّ عنك الرّفده

واتبه للرفده

تجن منها علما

فاق طعم الشّهده

بسم الله الرّحمن الرّحيم

قال الشيخ الإمام تقى الدين أبو الحسن على السبكي الشافعى رحمه الله : الحمد لله وحده ، وصلى الله على سيّدنا محمّد ، المشرف على كلّ مخلوق قبله وبعده ، وسلّم تسليمًا كثيرًا. وبعد ، فهذه عجالة مسماه بالرّفده فى معنى وحده ، كان الداعى إليها أنّ الرّمخسرى قال فى قوله تعالى : (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ) [المؤمنون : ٢٢] : معناه : وعلى الأنعام وحدها لا تحملون ، ولكن عليها وعلى الفلك. فتوقّقت فى قبول هذه العبارة وأحببت أن أتبه على ما فيها وأذكر موارد هذه اللفظه.

وأول ما أبدئ بقول : «الحمد لله وحده» فأقول : معناه الحمد لله لا لغيره ولا يشاركه فيه أحد. و (وحده) منصوب على الحال عند جمهور النحويّين ، منهم الخليل ، وسيبويه قال (٢) : إنّه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال ، كأنّه قال (إيحادا) ، و (إيحادا) موضع (موحدا).

واختلف هؤلاء إذا قلت : «رأيت زيدا وحده» ، فالأكثر يقدّرون : فى حال إيحادى له بالرّؤية ويعبّرون عن هذا بأنّه حال من الفاعل. والمبرّد يقدّره : فى حال أنّه مفرد بالرّؤية ، ويعبّر عن هذا بأنّه حال من المفعول. ومنع أبو بكر بن طلحه من كونه حالا من الفاعل ، وقال : إنّه حال من المفعول ليس إلّا ، لأنّهم إذا أرادوا الفاعل قالوا : مررت به وحدى ، كما قال الشاعر : [المنسرح]

ص: ١١٢

١- انظر الكشاف (٢ / ٣١٧).

٢- انظر الكتاب (١ / ٤٤٢).

## وحدى وأخشى الزياح والمطرا

وهذا الذى قاله ابن طلحه فى البيت صحيح ، ولا يمتنع من أجله أن يأتى الوجهان المتقدمان فى : رأيت زيدا وحده ؛ فإنّ المعنى يصحّ معهما. و (وحده) يضاف إلى ضمير المتكلم والمخاطب والغائب ، فتقول : ضربته وحدى ، وضربته وحده ، وضربتك وحدك ، وضربتك وحدى ، ويختلف المعنى بحسب ذلك.

ومنهم من يقول : (وحده) مصدر موضوع موضع الحال. وهؤلاء يخالفون الأولين فى كونه اسم مصدر ، فمن هؤلاء من يقول : إنّه مصدر على حذف حروف الزيادة أى إيجاده ، ومنهم من قال : إنّه مصدر لم يوضع له فعل.

وذهب يونس وهشام فى قوله إلى أنّه منتصب انتصاب الظروف فيجره مجرى (عند) ، فجاء زيد وحده ، تقديره : جاء زيد على وحده ، ثم حذف الحرف ونصب على الظرف ، وحكى من كلام العرب : «جلسنا على وحدتنا». وإذا قلت : «زيد وحده» فكان التقدير : زيد موضع التفرد ، ولعل هؤلاء يقولون : إنّه مصدر وضع موضع الظرف ، وحكى عن الأصمعى : «وحد يحد».

ويدلّ على انتصابه على الظرف قول العرب : «زيد وحده».

فهذا خبر لا- حال وأجاز هشام فى : «زيد وحده» ، وجها آخر وهو أن يكون منصوبا بفعل مضمر يخلفه (وحده) ، كما قالت العرب : «زيد إقبالا وإدبارا». قال هشام ومثل «زيد وحده» ، فى هذا المعنى : زيد أمره الأول ، و «قَصِيَّتَهُ الأولى» و «حاله الأولى» ، خلف هذا المنصوب الناصب كما خلف (وحده) (وحد) ، وسمى هذا منصوبا على الخلاف الأول. وقال : لا يجوز «وحده زيد» كما لا يجوز «إقبالا وإدبارا عبد الله» وكذلك «قَصِيَّتَهُ الأولى سعد» ، وعلى أنّه منصوب على الظرف. يجوز : «وحده زيد» كما يجوز : «عندك زيد».

هذا كلام النحاه وهو توسّع فيما تقضيه الصناعه ، واللسان والمعنى متقارب ، كلّه دائر على ما يفيد من الحصر فى المذكور. فقول : «الحمد لله وحده» ، يفيد حصر الحمد فى الله سبحانه وتعالى. وقوله تعالى : (وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ) [الإسراء : ٤٦] - والضمير يعود على «رَبِّكَ» - فمعناه لم يذكر معه غيره ،

ص: ١١٣

١- ٦٣٣- الشاهد للربيع بن ضبع الفزارى فى الكتاب (١ / ١٤٤) ، وأمالى المرتضى (١ / ٢٥٥) ، وحماسه البحرى (ص ٢٠١) ، وخرزانه الأدب (٧ / ٣٨٤) ، وشرح التصريح (٢ / ٣٦) ، ولسان العرب (ضمن) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٣٩٨) ، وبلا نسبه فى الردّ على النحاه (ص ١١٤) ، وشرح المفصّل (٧ / ١٠٥) ، والمحتسب (٢ / ٩٩).

وكذا قولنا: «لا إله إلا الله وحده»، أنا أفردناه بالوحدانيه. فانظر كيف تجد المعنى فى ذلك كله سواء.

فإذا قلت: «حمدت الله وحده» أو «ذكرت ربك وحده» فمعناه وتقديره عند سيبويه: موحدًا إياه بالحمد والذكر، على أنها حال من الفاعل، والحاء فى (موحدًا) مكسوره، وعلى رأى ابن طلحه موحدًا هو والحاء مفتوحه. وعلى رأى هشام معناه: حمدت الله وذكرته على انفراده.

فهذه التقادير الصناعيه الثلاثه، والمعنى لا يختلف إلا اختلافًا يسيرًا؛ فإذا جعلناه من (أوحد) الرباعى، فمعناه (موحد) بالمعنيين المتقدمين، وإذا جعلناه من (وحد) الثلاثى فمعناه: منفردًا بذلك، وعلى الأول الحامد والذاكر أفردته بذلك، وعلى الثانى: هو انفرد بذلك، والعامل فى الحال حمدت وذكرت، وصاحب الحال الاسم المنصوب على التعظيم، أو الضمير الذى فى حمدت وذكرت على القولين.

وإذا قلت: «الحمد لله وحده» فالعامل فى الحال المستقر المحذوف الذى هو الخبر فى الحقيقه، وهو العامل فى الجار والمجرور، وصاحب الحال الله، و (وحده) حاله. وإن جعلته ظرفًا فالمعنى الحمد لله على انفراده، فلم يختلف المعنى اختلافًا مطلقًا بالمقصود.

إذا قلنا: «لا إله إلا الله وحده»: فإمّا أن نقول: معناه على انفراده إن جعل ظرفًا، أو متفردًا بالوحدانيه، أو مفردًا بها على الاختلاف فى تقدير الحال، وصاحب الحال الضمير فى (كائن) العائد على الله تعالى، والعامل فى الحال كائن.

وأما المنطقيون فقالوا: إن (وحده) يصير الكلام بها فى قوه كلامين، فقولنا: «رأيت زيدًا»، أفاد إثبات رؤيته، ولم ينفذ شيئًا آخر. وقولنا: «رأيت زيدًا وحده»، أفاد إثبات رؤيته ونفى رؤيه غيره، وهو معنى ما قاله النحاه أيضًا. وتصير الجملة - بعد أن كانت موجبه - متضمنه إيجابًا وسلبًا، وبذلك حلوا مغلطه ركبتها بعض الخلافيين وهى:

«الماء وحده رافع للحدث، وكل ما هو رافع للحدث رافع للخبث، فالماء وحده رافع للخبث، فلا يكون المائع غير الماء رافعًا للخبث». وحله أن هذا قياس من الشكل الأول، وشرطه إيجاب صغراه، وهذه الصغرى بدخول (وحده) فيها لم تصر موجبه؛ بل موجبه وسالبه، تقديرها: الماء رافع للحدث ولا شىء من غيره رافع للحدث. وهذا الحل صحيح إذا أريد ب (وحده) ذلك. وقد يراد ب (وحده) أنه يفيد تجرّده عن المخالط؛ بمعنى: الماء وحده - بلا - خليط يجرّده عن اسم الماء - رافع للحدث. وهذا صحيح، ولا تخرج الجملة بها عن كونها موجبه، ولا ينتفع بها

المغالط. وقد يراد ب (وحده) أنه من حيث هو ، مع قطع النظر عمّا سواه. وهو أيضا صحيح ولا ينتج ما أرادته المغالط. ولا يخفى أنّ المراد : الماء مع استعماله في الوضوء الاستعمال المخصوص مع التيه.

وبعض هذه الاحتمالات يأتي في قولك : «رأيت زيدا وحده» ، قد يراد به أنّك رأيت في حال هو منفرد بنفسه ليس معه غيره ، وإن كانت رؤيتك شامله له ولغيره ، ولكنّ هذا احتمال مرجوح ، ولهذا لم يذكره النحاه ، وإتّما كان مرجوحا لأنّه يحوج إلى تقدير محذوف تقديره (كائنا) ، ويكون (وحده) حالا من الضمير فيه ، والعامل فيه ذلك المحذوف. والأصل عدم الحذف ، وعدم التقدير ، فلذلك قلنا : إنّ مرجوح. والأول لا تقدير فيه ولا حذف بل العامل (رأيت) المصرّح به.

هذا كلّ في جانب الإثبات إذا قلت : «رأيت زيدا وحده» أمّا في حاله التّفى ، إذا نفيت الرؤيه عنه وحده ، فلك صنعتان أو أكثر : أحدها : أن تأتي بأداه النفي متقدّمه فتقول : «ما رأيت زيدا وحده» فهذه في قوّه السالبه البسيطه ، وهى سلب لما اقتضته الموجهه ، فمعناها بعد السلب يحصل بإحدى ثلاث طرق : أحدها : رؤيتهما معا ، والثانيه : عدم رؤيه واحد منهما ، فلا يرى هذا ولا هذا. والثالثه : برؤيه غير زيد ، وعدم رؤيه زيد. على كلّ واحد من هذه التقادير الثلاث يصحّ «ما رأيت زيدا وحده» ، لأنّ المنفى رؤيته مقيده بالوحده. ونفى كلّ مرّكب من اثنين يحصل بطرق ثلاث كما بيّناه. هذا إذا قدّمت حرف النفي. ويشبه هذا من بعض الوجوه تقديم حرف السلب على (كلّ) في قولنا : [البسيط]

٦٣٤- (١) ما كلّ ما يتمنى المرء يدركه

[تجرى الرياح بما لا تشتهي السفن]

وأنه سلب للعموم لا عموم السلب ، وأنه يفيد جزئيا لا كلّيا ، فقد يدرك بعض ما يتمناه. وكذلك : [البسيط]

٦٣٥- (٢) فأصبحوا والنوى عالى معرّسهم

وليس كلّ النوى تلقى المساكين

ص: ١١٥

١- ٦٣٤- الشاهد للمتنبى في ديوانه بشرح البرقوقى (٤ / ٣٦٦) ، وتاج العروس (شرح خطبه المصنف) ، وبلا نسبه في مغنى اللبيب (١ / ٢٠٠).

٢- ٦٣٥- الشاهد لحميد الأرقط في الكتاب (١ / ١١٧) ، والأزمه والأمكنه (٢ / ٣١٧) ، وأمالي ابن الحاجب (ص ٦٥٦) ، وتخليص الشواهد (ص ١٨٧) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٨٢) ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبه في خزانه الأدب (٩ / ٢٧٠) ، وشرح أبيات سيويه (١ / ١٧٥) ، وشرح الأشمونى (١ / ١١٧) ، وشرح المفصل (٧ / ١٠٤) ، والمقتضب (٤ / ١٠٠).

أما إذا أخرج حرف النفي ، فإن أخرته عن المبتدأ الذي هو الموضوع ، وقدمته على (وحده) مع الفعل كقولك : «زيد لم أره وحده» فهو كالحاله المتقدمه محتمل للمعاني الثلاثه كما سبق ؛ لأنّ النفي يقدم على الفعل المنفيّ المقيّد بالوحده ، فقد نفى مركبا ، فينتفى بانتفاء أحد أجزائه كالحاله السابقه حرفا بحرف ؛ والضابط في ذلك ما ذكرناه.

وإن أخرته عن (وحده) كقولك : «زيد وحده لم أره» أو : (ما رأيته) ، أو (لا أراه) ، فهذا موضع نظر وتأمل. والراجح عندي فيه : أنّك لم تره وقد رأيت غيره ، لأنّها قضيه ظاهرها أنها تشبه الموجه المعدوله ، فقد حكمت بنفي الرؤيه المطلقه - التي لم تقيد ب (وحده) - على زيد المقيّد بالوحده. هذان الأمران لا شكّ فيهما ، وبهما فارقنا (لم أره وحده) لأنّه نفى لرؤيه مقيده لا لرؤيه مطلقه. هذا لا شكّ فيه ؛ ولكنّ النظر في أنّ تقييد زيد ب (وحده) ، هل معنى التقييد يرجع إلى معنى زيد في ذاته أو إلى ما حكم به عليه وهو النفي؟ هذا موضع النظر والظاهر أنّه الثاني ، وهو أنّه يفيد تقييد الحكم وهو النفي ، فيكون نفى الرؤيه مقصورا على (زيد) فمعنى (وحده) في هذه الصيغه أنّ زيدا انفرد بعدم الرؤيه المطلقه وأنّ غيره مرئي ؛ فقد سرى التقييد من المحكوم عليه إلى المحكوم به. وعليك يا طالب العلم أن تضبط هذه الأمور الثلاثه وتميّز بينها وتعرف تغايرها :

أحدها : إطلاق الضرب المنفيّ كما دلّ عليه الكلام.

والثاني : تقييد المحكوم عليه الذي دلّت الصناعه عليه مع المحافظه على إطلاق الضرب أو الرؤيه أو نحوهما من الأفعال.

والثالث : سريان التقييد من المحكوم عليه إلى الحكم ، وهو النفي الوارد على الضرب المطلق ؛ فإذا عقلت هذه الثلاثه ، وميّزت بينها ظهر لك ما قلناه.

ويحتمل أيضا - وهو عندي غير راجح - أنّك إنّما نفيت الفعل عن المقيّد بالوحده فيكون حاصله للمحكوم عليه بدونها ؛ وهو عندي ضعيف.

وبذلك تبين ضعف قول الزمخشري ، وأنّه لو قال : معناه ولا يحملون على الأنعام وحدها ، ولكن عليها وعلى الفلك ، سلم من هذا الاعتراض.

فإن قلت : ما حمل الزمخشري على تقدير الحصر؟ قلت : تقدّم المعمول وما يقتضيه واو العطف من الجمع ، فقد حصر الحمل فيهما. ومن ضرورته نفى الحمل على غيرهما ، وغيرهما إما أحدهما بقيد الوحده لمغايرته لمجموعهما ، وإما خارج



عنهما. لا- سبيل إلى الثاني لقوله تعالى : (وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً) [النحل : ٨]. فتعين الأول. وأما كون (ما) لها صدر الكلام ، والخلاف في كون الفعل بعدها يعمل فيما قبلها أو لا ، فلا حاجة بنا إلى ذكره لعدم تأثيره فيما نحن فيه.

فإن قلت : هل يشبه هذا التأخير في قوله «كل ذلك لم يكن» (١)؟ قلت : نعم من بعض الوجوه حيث فرّقنا بين تقديم النفي وتأخيره ولذلك جعل قوله : [مشطور الرجز]

٦٣٦- (٢) قد أصبحت أمّ الخيار تدعى

علّي ذنبا كلّ لم أصنع

ضروره ، لأنّ مقصود الشاعر أنّه لم يصنع شيئا منه ، فلذلك رفع ، ولو لا ذلك نصب (كله) والله أعلم - آخر الكتاب والله الحمد.

### نيل العلا في العطف ب (لا)

تأليف الشيخ تقي الدين السبكي : جوابا عن سؤال سأله له ولده بهاء الدين أحمد رحمهما الله وقال الشيخ صلاح الدين الصفدى يمدح هذا الكتاب : [السريع]

يا من غدا في العلم ذا همّه

عظيمه بالفضل تملا الملا

لم ترق في النحو إلى رتبه

ساميه إلّا بنيل العلا

بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

سألت أكرمك الله عن «قام رجل لا زيد» هل يصحّ هذا التركيب ، وأنّ الشيخ أبا حيان جزم بامتناعه ، وشرط أن يكون ما قبل «لا» العاطفه غير صادق على ما بعدها ، وأتّك رأيت قد سبقه إلى ذلك السهيلي في (نتائج الفكر) وأنه قال :

«لأنّ شرطها أن يكون الكلام الذى قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها ، وأنّ عندك في ذلك نظرا لأمر :

ص: ١١٧

١- هذا قسم من حديث ذكره مسلم في صحيحه (٥ / ٦٩) ، عن أبي هريره وبدايته «صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم في ركعتين فقام ذو اليمين...».

٢- ٦٣٦- الرجز لأبي النجم العجلي في الكتاب (١ / ١٣٨) ، وخزانه الأدب (١ / ٣٥٩) ، والدرر (٢ / ١٣) ، وشرح أبيات سيبويه

(١٤ / ١) ، وشرح شواهد المغنى (٥٤٤ / ٢) ، وشرح المفصل (٩٠ / ٤) ، والمحتسب (٢١١ / ١) ، ومعاهد التنصيص (١٤٧ / ١) ،  
والمقاصد النحويه (٢٢٤ / ٤) ، وبلا- نسبه فى الأغانى (١٧٦ / ١٠) ، وخزانه الأدب (٢٠ / ٣) ، والخصائص (٦١ / ٢) ، وشرح  
المفصل (٣٠ / ٢) ، والمقتضب (٢٥٢ / ٤) ، وهمع الهوامع (٩٧ / ١).

منها : أنّ البيانيين تكلموا على القصر وجعلوا منه قصر الأفراد ، وشرطوا في قصر الموصوف أفرادا عدم تنافي الوصفين كقولنا : «زيد كاتب لا شاعر». وقلت : كيف يجتمع هذا مع كلام السهيلي والشيخ (١).

ومنها : أنّ «قام رجل لا زيد» مثل : «قام رجل وزيد» في صحّحه التركيب ، فإن امتنع «قام رجل وزيد» ففي غاية البعد ، لأنك إن أردت بالرجل الأول «زيدا» كان كعطف الشيء على نفسه تأكيدا ، ولا مانع منه إذا قصد الإطناب. وإن أردت بالرجل غير زيد كان من عطف الشيء على غيره ولا مانع منه ، ويصير على هذا التقدير مثل : «قام رجل لا زيد» في صحّحه التركيب وإن كان معنيهما متعاكسين ، بل قد يقال : «قام رجل لا زيد» أولى بالجواز من «قام رجل وزيد» لأنّ «قام رجل وزيد» إن أردت بالرجل فيه زيدا ، كان تأكيدا ، وإن أردت غيره كان فيه إلباس على السامع وإيهام أنّه غيره ، والتأكيد والإلباس منفيان في «قام رجل لا زيد». وأيّ فرق بين «زيد كاتب لا شاعر» و «قام رجل لا زيد» ، وبين رجل وزيد عموم وخصوص مطلق ، وبين كاتب وشاعر عموم خصوص من وجه ، كالحيوان ، وكالأبيض.

وإذا امتنع «جاء رجل لا زيد» كما قالوه ، فهل يمتنع ذلك في العامّ الخاصّ مثل «قام الناس لا زيد».

وكيف يمنع أحد مع تصريح ابن مالك وغيره بصحّحه «قام الناس وزيد» ، وإن كان في استدلاله على ذلك بقوله تعالى : ( مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ ) [البقرة : ٩٨] الآية ، لأنّ جبريل إمّا معطوف على الجلالة الكريمه ، أو على رسله ، والمراد بالرسّل الأنبياء ، لأنّ الملائكة وإن جعلوا رسلا فقريته عطفهم على الملائكة تصرف هذا.

ولأشئ شيء يمتنع العطف ب «لا» في نحو «ما قام إلّا زيد لا عمرو» ، وهو عطف على موجب ، لأنّ زيدا موجب ، وتعليهم بأنّه يلزم نفيه مرتين ضعيف ، لأنّ الإطناب قد يقتضى مثل ذلك ، لا سيّما والنفي الأول عام ، والنفي الثاني خاصّ ، فأسوأ درجاته أن يكون مثل «ما قام الناس ولا زيد». هذا جملة ما تضمّنه كتابك في ذلك بارك الله فيك.

والجواب : أمّا الشرط الذي ذكر السهيلي وأبو حيان في العطف ب «لا» ، فقد ذكره أيضا أبو الحسن الأبدى في (شرح الجزوليّه) فقال : «لا يعطف ب «لا» إلّا بشرط وهو أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمّن بمفهوم الخطاب نفي الفعل عمّا

ص : ١١٨

١- يريد أبا حيان لأن السبكي قد قرأ عليه النحو.

بعدها فيكون الأول لا- يتناول الثاني نحو قوله: «جاءني رجل لا امرأه» و «جاءني عالم لا جاهل»، ولو قلت: «مررت برجل لا عاقل» لم يجز، لأنه ليس في مفهوم الكلام الأول ما ينفى الفعل عن الثاني، وهي لا تدخل إلا لتأكيد النفي فإن أردت ذلك المعنى جئت ب «غير» فتقول: «مررت برجل غير عاقل» و «غير زيد»، وغير ذلك و «مررت بزيد لا عمرو»، لأن الأول لا يتناول الثاني». وقد تضمن كلام الأبيدي هذا زياده على ما قاله السهيلي وأبو حيان، وهي قوله: إنها لا تدخل إلا لتأكيد النفي، وإذا ثبت أن «لا» لا تدخل إلا لتأكيد النفي اتضح اشتراط الشرط المذكور، لأن مفهوم الخطاب يقتضي في قولك: «قام رجل» نفي المرأه، فدخلت «لا» للتصريح بما اقتضاه المفهوم. وكذلك «قام زيد لا عمرو» أما: «قام رجل لا زيد» فلم يقتض المفهوم نفي زيد، فلذلك لم يجز العطف ب «لا» لأنها لا تكون لتأكيد نفي بل لتأسيسه وهي وإن كان يؤتى بها لتأسيس النفي فكذلك في نفي يقصد تأكيده بها بخلاف غيرها من أدوات النفي ك «لم» و «ما» وهو كلام حسن. والأبيدي هذا كان أمه في النحو حتى سمعت الشيخ أبا حيان يقول: إنه سأل أحد شيوخه عن حدّ النحو فقال له: الأبيدي، يعني أنه تجسّد نحو (1)، وإنما قلت هذا لثما يقع في نفسك أنه لتأخره قد يكون أخذه عن السهيلي.

وأيضاً تمثيل ابن السراج فإنه قال في (كتاب الأصول): «وهي تقع لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول وذلك قوله: «ضربت زيدا لا عمرا»، و «مررت برجل لا امرأه» و «جاءني زيد لا عمرو» (2) فانظر أمثله لم يذكر فيها إلا ما اقتضاه الشرط المذكور.

وقد يعترض على الأبيدي في قوله: إنها لا تذكر إلا لتأكيد النفي. ويجاب بأنه لعل مراده أنها للنفي المذكور بخلاف «ما» و «لم» و «ليس»، فلذلك اختيرت هنا، أو لعل مراده أنها لا تدخل في أثناء الكلام إلا للنفي المؤكّد، بخلاف ما إذا جاءت أول الكلام قد يراد بها أصل النفي كقوله: (لا أقسم) وما أشبهه، والأول أحسن.

وأيضاً تمثيل جماعه من النحاه منهم ابن الشجرى في (الأمالى)، قال: «إنها تكون عاطفه فتشرك ما بعدها في إعراب ما قبلها، وتنفي عن الثاني ما ثبت للأول كقولك: «خرج زيد لا بكر»، و «لقيت أخاك لا أباك» و «مررت بحميك لا أبيك» (3)

ص: ١١٩

١- انظر بغيه الوعاه (٢ / ١٩٩).

٢- انظر أصول ابن السراج (٢ / ٥٧).

٣- انظر أمالى ابن الشجرى (٢ / ٢٢٧).

ولم يذكر أحد من النحاه في أمثله ما يكون الأول فيه يحتمل أن يندرج فيه الثانى وخطر لى فى سبب ذلك أمران :

أحدهما : أنّ العطف يقتضى المغايره ، فهذه القاعده تقتضى أنّه لا بدّ فى المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه ، والمغايره عند الإطلاق تقتضى المباينه ؛ لأنّها المفهوم منها عند أكثر الناس ، وإن كان التحقيق أنّ بين الأعمّ والأخصّ ، والعامّ والخاصّ ، والجزء والكُلّ ، مغايره ولكنّ المغايره عند الإطلاق إنّما تنصرف إلى ما لا يصدق أحدهما على الآخر. وإذا صحّ ذلك امتنع العطف فى قولك «جاء رجل وزيد» لعدم المغايره ، فإن أردت غير زيد جاز وانتقلت المسأله عن صورتها ، وصار كأنّك قلت : جاء رجل غير زيد ، لا زيد ، وغير زيد لا يصدق على زيد. ومسألتنا إنّما هى فيما إذا كان «رجل» صادقا على زيد ، محتملا لأنّ يكون إيّاه ؛ فإنّ ذلك ممتنع للقاعده التى قرّرت وجوب المغايره بين المعطوف والمعطوف عليه.

ولو قلت : «جاء زيد ورجل» كان معناه : ورجل آخر ، لما تقرّر من وجوب المغايره ، وكذلك لو قلت : «جاء زيد لا رجل» ، وجب أن تقدّر : لا رجل آخر. والأصل فى هذا أنّا نريد أن نحافظ على مدلولات الألفاظ فىبقى المعطوف عليه على مدلوله من عموم أو خصوص ، أو إطلاق أو تقييد ، والمعطوف على مدلوله كذلك ، وحرف العطف على مدلوله ، وهو قد يقتضى تغيير نسبه الفعل إلى الأول كـ «أو» فإنّها تغير نسبته من الجزم إلى الشكّ ، كما قال الخليل فى الفرق بينهما وبين «إمّا» ؛ وكـ «بل» فإنّها تغيره بالإضراب عن الأوّل ، وقد لا يقتضى تغيير نسبه الفعل إلى الأول بل زياده عليه حكم آخر. و «لا» من هذا القبيل ، فيجب علينا المحافظه على معناها مع بقاء الأول على معناه من غير تغيير ولا تخصيص ولا تقييد ، وكأنّك قلت : قام إمّا زيد وإمّا غيره ، لا زيد ، وهذا لا يصحّ.

الشيء الثانى : أنّ مبنى كلام العرب على الفائده ، فحيث حصلت كان التركيب صحيحا ، وحيث لم تحصل امتنع فى كلامهم.

وقولك : «قام رجل لا زيد» ، مع إرادته مدلول رجل فى احتماله لزيد وغيره لا فائده فيه البتّه ، مع إرادته حقيقه العطف ، أو يزيد على كونه لا-فائده فيه ، ونقول : إنّ متناقض ؛ لأنّه إن أردت الإخبار بنفى قيام «زيد» والإخبار بقيام «رجل» المحتمل له ولغيره كان متناقضا ، وإن أردت الإخبار بقيام رجل غير زيد ، كان طريقك أن تقول : غير زيد ، فإن قلت : إنّ «لا» بمعنى «غير» لم تكن عاطفه ، ونحن إنّما نتكلّم على العاطفه والفرق بينهما أنّ التى بمعنى «غير» مقيدّه للأول مبينه لوصفه ، والعاطفه

مبينه حكما جديدا لغيره. فهذا هو الذى خطر لى فى ذلك وبه يتبين أنه لا فرق بين قولك «قام رجل لا زيد» وقولك «قام زيد لا رجل»، كلاهما ممتنع إلا أن يراد بالرجل غير زيد، فحينئذ يصح فيهما إن كان يصح وضع «لا» فى هذا الموضع موضع «غير»، وفيه نظر وتفصيل سنذكره، وإلا فنعدل عنها إلى صيغته «غير» إذا أريد ذلك المعنى. وبين العطف ومعنى «غير» فرق، وهو أن العطف يقتضى النفى عن الثانى بالمنطوق ولا- تعرّض له للأوّل إلا بتأكيد ما دلّ عليه بالمفهوم إن سلم؛ ومعنى «غير» يقتضى تقييد الأوّل، ولا تعرّض له للثانى إلا بالمفهوم إن جعلتها صفة، وإن جعلتها استثناء فحكمها حكم الاستثناء فى أن الدّلاله هل هى بالمنطوق أو بالمفهوم وفيه بحث.

والتفصيل الذى وعدنا به هو أنه يجوز «قام رجل غير عاقل» و «امرر برجل غير عاقل» و «هذا رجل لا امرأه» و «رأيته طويلا غير قصير»، فإن كانا علمين جاز فيه «لا» و «غير». وهذان الوجهان اللذان خطرا لى زائدان على ما قاله السّهيلي والأبدي من مفهوم الخطاب، لأنه إنما يأتى على القول بمفهوم اللّقب، وهو ضعيف عند الأصوليين، وما ذكرته يأتى عليه وعلى غيره. على أن الذى قاله أيضا وجه حسن، يصير معه العطف فى حكم المبيّن لمعنى الأوّل من انفراده بذلك الحكم وحده، وللتصريح بعدم مشاركته الثانى له فيه، وإلا لكان فى حكم كلام آخر مستقل، وليس هو المسأله. وهو مطّرد أيضا فى قولك «قام رجل لا زيد»، و «قام زيد لا رجل» لأنّ كليهما عند الأصوليين له حكم اللّقب. وهذا الوجه مع الوجهين اللذين خطرا لى إنما هى فى لفظه «لا» خاصّه، لاختصاصها بسعه النفى، ونفى المستقبل، على خلاف فيه، ووضع الكلام فى عطف المفردات لا عطف الجمل، فلو جئت مكانها ب «ما» أو «لم» أو «ليس» وجعلته كلاما مستقلا لم تأت المسأله ولم تمتنع.

وأما قول البياتيين فى قصر الموصوف إفرادا: «زيد كاتب لا شاعر» فصحيح، ولا منافاه بينه وبين ما قلناه. وقولهم: عدم تنافى الوصفين، معناه أنه يمكن صدقهما على ذات واحده بخلاف الوصفين المتنافيين، وهما اللّذان لا يصدقان على ذات واحده، كالعالم والجاهل، فإنّ الوصف بأحدهما ينفى الوصف بالآخر لاستحاله اجتماعهما، وأما شاعر وكاتب فالوصف بأحدهما لا ينفى الوصف بالآخر لإمكان اجتماعهما فى شاعر كاتب، فإنّما يجيء نفي الآخر إذا أريد قصر الموصوف على أحدهما بما تفهمه القرائن وسياق الكلام. فلا يقال مع هذا كيف يجتمع كلام البياتيين مع كلام السّهيلي والشيخ لظهور إمكان اجتماعهما.

وقولك فى آخر كلامك: وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه أحاشيك

منه ، وحاشاك أن تتكلم به. وقولك : كالحوان والأبيض ، كأنك تبعت فيه كلام الشيخ الإمام العلامة شهاب الدين القرافي فإنه قال ذلك - رحمه الله - وهو في غفله منه ، أو كلام فيه تسمح أطلقه لتعليم بعض الفقهاء ممن لا- إحاطه له بالعلوم العقلية ، ولذلك زاد على ذلك ، ومثل بالزنا والإحصان لأن الفقيه يتكلم فيهما. وتلك كلها ألفاظ متباينه ، ومعانيها متباينه ، والتباين أعم من التنافي ، فكل متنافيين متباينان وليس كل متباينين متنافيين. وعجب منك كونك غفلت عن هذا ، وهو عندك في منهاج البيضاوى فى الفصيح والناطق ، والنظر فى المعقول إنما هو فى المعانى والنسب الأربيع من التباين والتساوى والعموم المطلق والعموم من وجه بينهما. والشعر والكتابه متباينان ، والزنا والإحصان متباينان ، والحيوائيه والبياض متباينان ، وإن صدقا على ذات ثالته. فما شرطه البيانون من عدم التنافى صحيح ، ولم يشرطوا عدم التباين ، وما قاله السهيلي وأبو حيان صحيح ولم يشرط التنافى فلذلك يظهر أنه يصح أن يقال : «قام كاتب والشاعر» وإن كنت لم أر هذا المثال ولا ما يدل عليه فى كلام أحد ، لأن كاتباً لا- يصدق على شاعر ، بمعنى أن معنى الكتابه ليس فى شىء من معنى الشعر ، بخلاف «رجل وزيد» ؛ فإن زيدا رجل والشعر والكتابه فى رجل واحد كثوبين يلبسهما واحد أفترى أحد الثوبين يصدق على الآخر؟ فالفقيه والنحوى الصيرف يريد أن يتأنس بهذه الحقائق ومعرفتها.

وأما قولك : «قام رجل وزيد» فتركيب صحيح ، ومعناه : قام رجل غير زيد وزيد ، واستفدنا التقييد من العطف لما قدمناه من أن العطف يقتضى المغايره. فهذا المتكلم أورد كلامه أولا على وجه الاحتمال لأن يكون زيدا وأن يكون غيره ، فلما قال : وزيد ، علمنا أنه أراد بالرجل غيره. وله مقصود قد يكون صحيحا فى إبهام الأول وتعيين الثانى ، ويحصل للثانى به فائده لا يتوصل إليها إلا بذلك التركيب ، أو مثله ، مع حقيقه العطف ، بخلاف قولك : «قام رجل لا زيد» ، لم يحصل به قط فائده ولا مقصود زائد على المغايره الحاصله بدون العطف فى قولك : «قام رجل غير زيد» وإذا أمكنت الفائده المقصوده بدون العطف ، يظهر أن يمتنع العطف لأن مبنى كلام العرب على الإيجاز والاختصار ، وإنما نعدل إلى الإطناب لمقصود لا- يحصل بدونه ، فإذا لم يحصل مقصود به فيظهر امتناعه ، ولا يعدل إلى الجملتين ما قدر على جملة واحده ، ولا إلى العطف ما قدر عليه بدونه ، فلذلك قلنا بالامتناع ؛ وبهذا يظهر الجواب عن قولك : إن أردت غيره كان عطفًا.

وقولك : (ويصير على هذا التقدير مثل «قام رجل لا زيد» فى صححه التركيب) ،

ممنوع لما أشرنا إليه من الفائدة في الأوّل دون الثاني. والتأكيد يفهم بالقرينه ، والإلباس ينتفى بالقرينه ، والفائده حاصله مع القرائن في «قام رجل وزيد» وليست حاصله في «قام رجل لا زيد» مع العطف كما بيناه.

وقولك : وإن كان معناهما متعاكسين صحيح ، وهو لا ينفعك ولا يضرّك.

وقولك : «وأى فرق» ، قد ظهر الفرق كما بين القدم والفرق.

وأما قولك : هل يمتنع ذلك في العامّ والخاصّ مثل : «قام الناس لا زيد» فالذى أقوله في هذا : أنّه إن أريد الناس غير زيد جاز ، وتكون «لا» عاطفه كما قرّنا ، من قبل ، وإن أريد العموم وإخراج زيد بقولك «لا زيد» على جهه الاستثناء ، فقد كان يخطر لى أنّه يجوز. ولكنى لم أرسبويه ولا غيره من النحاء عدّ «لا» من حروف الاستثناء فاستقرّ رأبى على الامتناع إلّا إذا أريد بالناس غير زيد. ولا- يمتنع إطلاق ذلك حملا على المعنى المذكور بدلاله قرينه العطف. ويحتمل أن يقال : يمتنع كما امتنع الإطلاق فى «قام رجل لا- زيد» ، فإن احتمال إرادته الخصوص جاز فى الموضوعين فإن كان مسوّغا جاز فيهما ، وإلّا امتنع فيهما ، ولا فرق بينهما إلّا إرادته معنى الاستثناء من «لا» ولم يذكره النحاء ؛ فإن صحّ أن يراد بها ذلك افترقا لأنّ الاستثناء من العام جاز ومن المطلق غير جاز. وفى ذهنى من كلام بعض النحاء فى «قام الناس ليس زيدا» أنّه جعلها بمعنى «لا» ، والمشهور أنّ التقدير : ليس هو زيدا ، فإن صحّ جعلها بمعنى «لا» وجعلت «لا استثناء صحّ ذلك وظهر الفرق ، وإلّا فهما سواء فى الامتناع عند العطف وإرادته العموم بلا شكّ ، وكذا عند الإطلاق حملا على الظاهر ، حتى تأتي قرينه تدلّ على الخصوص.

وأما : «قام الناس وزيد» فجوازه ظاهر ممّا قدّمناه من أنّ العطف يفيد المغايره ، فأفادت الواو إرادته الخصوص بالأوّل وإرادته تأكيد نسبه القيام إلى زيد ، والإخبار عنه مرّتين بالعموم والخصوص ، وهذا المعنى لا يأتي فى العطف ب «لا».

وكأنّى بك تعترض علىّ فى كلامى هذا مع كلامى المتقدّم فى تفسير المغايره.

فاعلم أن الأصل فى المغايره أنّها حاصله بين الجزئى والكلّى ، وبين العامّ والخاصّ ، وبين المتباينين. وأهل الكلام فسّروا الغيرين باللّذين يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر ، ونسبوا هذا التفسير إلى اللّغه ، وبنوا عليه أنّ صفات الله ليست غيره لأنّها لا يمكن انفكاكها. ولا غرض لنا فى تجويز ذلك هنا ، وإنّما الغرض أنّ العطف يستدعى مغايره تحصل بها فائده ، وعطف الخاصّ على العامّ - وإن أريد



عموم الأول ، إذا حصلت به فائده ، وهو تقرير حكم الخاصّ وتصييره كالإخبار به مرتين - من أعظم الفوائد ، فيجوز ، فلذلك سلكته هنا ، وفيما تقدّم لم تحصل فائده فمنعته.

وقد استعملت في كلامي هذا : «كأني بك» لأنّ الناس يستعملونه ولا أدري هل جاء في كلام العرب أم لا ، إلّا أنّ في الحديث : «كأني به» (١) ، فإن صحّ فهو دليل الجواز.

وفي كلام بعض النحاه ما يقتضى منعه ، وقال في قولهم «كأنك بالدنيا لم تكن ...» : إنّ الكاف للخطاب ، والباء زائده والمعنى : كأنّ الدنيا لم تكن ، ولذلك منعه في : «كأني بكذا لم يكن» ، هكذا على خاطري في كتاب القصريّات عن أبي عليّ الفارسي . وكان صاحبنا أحمد بن الطارتي رحمه الله شابّ نشأ وبرع في النحو ، ضرير ، مات في حدائته ، أوقفني في مجاميع له على كلام جمعه في : «كأنك بالدنيا لم تكن وبالأخره لم تنزل» لا يحضرني الآن ، وفيه طول.

وأما استدلال الشيخ جمال الدين بعطف (جبريل) فصحيح في عطف الخاصّ على العامّ إن كان العطف على (ملائكته) ، لأنّه من جملة الملائكة ، وكذا إن عطف على الرّسل ولم يقصد بهم البشر وحدهم.

وأما منازعه الولد له : إذا حمل الرسل على البشر أو عطف على الجلاله الكريمه ، فالتّمسك بحمل الرّسل على البشر إن صحّ لك يوجب العطف على الملائكة ، وهو منهم قطعاً فحصل عطف الخاصّ على العامّ ، والعطف على الجلاله مع كونه عطفاً على الأوّل دون ما بعده هو غير منقول في كلام النحاه ، ومع ذلك هو المذكور بعد ذكر الملائكة الذين هو منهم قطعاً ، وبعد الرسل الذين هو منهم ظاهراً ، وذلك يوجب صحّحه عطف الخاصّ على العامّ وإن قدّرت العطف على الجلاله ، لأنّنا لا نعني بعطف الخاصّ على العامّ إلّا أنّه المذكور بعده ، والنظر في كونه يقتضى تخصيصه أولاً.

وأما قولك : ولأني شيء يمتنع العطف ب «لا» في نحو «ما قام إلّا زيد لا عمرو» - وهو عطف على موجب - فلما تقدّم أنّ «لا» عطف بها ما اقتضى مفهوم الخطاب نفيه ليدلّ عليه صريحاً ، وتأكيده للمفهوم ، والمنطوق في الأوّل الثبوت ، والمستثنى عكس ذلك ، لأنّ الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطوق.

ص: ١٢٤

١- هذه قطعه من حديث ذكره البخاري في صحيحه (٢ / ٥٧٩) الحديث (١٥١٨) ، «عن ابن عباس عن النبي صلّى الله عليه وسلّم قال : كأني به أسود أفحج يقلعها حجرا حجرا».

ولا يمكن عطفها على المنفى لما قيل : إنه يلزم نفيه مرتين.

وقولك : إنَّ النفي الأوّل عامّ والثاني خاصّ صحيح ، لكنّه ليس في مثل «جاء زيد لا عمرو» لما ذكرنا أنّ النفي في غير زيد مفهوم ، وفي عمرو منطوق ، وفي الناس المستثنى منه منطوق ، فخالف ذلك الباب.

وقولك : فأسوأ درجاته أن يكون مثل «ما قام الناس ولا زيد» ممنوع ، وليس مثله ، لأنّ العطف في «ولا زيد» ليس ب «لا» بل بالواو ، وللعطف ب «لا» حكم يخصّه ليس للواو ، وليس في قولنا : «ما قام الناس ولا زيد» أكثر من خاصّ بعد عامّ.

هذا ما قدره الله لى فى كتابتى جوابا للولد ، فالولد بارك الله فيه ينظر فيه ، فإن رضيه ، وإلّا فيتحف بجوابه والله أعلم.

## الحلم والأناه ، فى إعراب (غير ناظرين إناه)

(١)

تأليف قاضى القضاء تقيّ الدين أبى الحسن السبكى - رحمه الله تعالى - ، وفيه يقول الصّلاح الصّفدى :

يا طالب التّحو فى زمان

أطول ظلّا من القناه

وما تحلّى منه بعقد

عليك بالحلم والأناه

بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم. قال شيخ الإسلام والمسلمين تقي الدين السبكي رحمه الله تعالى :

قوله تعالى : (... لا- تدخلوا بيوت النّبىّ إلّا أنّ يؤذّن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه...) [الأحزاب : ٥٣] ، الذى نختار فى إعرابها أنّ قوله : «أن يؤذّن لكم إلى طعام» حال ، ويكون معناه : مصحوبين ، والباء مقدّره مع (أن) ، تقديره (بأن) أى مصاحباً. وقوله : «غير ناظرين إناه» حال بعد حال ، والعامل فيهما لفعل المفرغ فى «لا تدخلوا» ، ويجوز تعدّد الحال.

وجوّز الشيخ أبو حيان أن تكون الباء للسبب ، ولم يقدر الزمخشري حرفاً أصلاً بل قال : «أن يؤذّن : فى معنى الظرف ، أى : وقت أن يؤذّن» (٢). وأورد عليه أبو حيان بأنّ ، (أن) المصدرية لا تكون فى معنى الظرف ، وإنّما ذلك فى المصدر الصريح نحو : أجيئك صباح الديك ، أى : وقت صباح الديك ، ولا تقول : أن يصيح (٣).

١- انظر فتاوى ابن السبكي (١ / ١٠٥).

٢- انظر الكشاف (٣ / ٢٧٠).

٣- انظر البحر المحيط (٧ / ٢٣٧).

فحصل خلاف في أن «أن يؤذن» ظرف أو حال ، فإن جعلناها ظرفا كما قال الزمخشري فقد قال : إن (غَيْرَ نَاطِرِينَ) حال من (لا تَدْخُلُوا) فهو صحيح ، لأنه استثناء مفرغ من الأحوال ، كأنه قال : «لا تدخلوا في حال من الأحوال إلا مصحوبين غير ناظرين» على قولنا ، أو : «وقت أن يؤذن لكم غير ناظرين» على قول الزمخشري. وإنما لم يجعل «غير ناظرين» حالا- من (يؤذن) - وإن كان جائزا من جهة الصنائه - لأنه يصير حالا مقدّره ، ولأنهم لا يصيرون منهيين عن الانتظار بل يكون ذلك قيدا في الإذن ، وليس المعنى على ذلك ، بل على أنهم نهوا أن يدخلوا إلا بإذن ، ونهوا إذا دخلوا أن يكونوا ناظرين إناه. فلذلك امتنع من جهة المعنى أن يكون العامل في (يؤذن) ، وأن يكون حالا من مفعوله ، فلو سكت الزمخشري على هذا لم يرد عليه شيء لكنه زاد وقال : وقع الاستثناء على الوقت والحال معا ، كأنه قيل : لا تدخلوا بيوت النبي إلا وقت الإذن ولا تدخلوها إلا غير ناظرين» (١) فورد عليه أن يكون استثناء شيئين - وهما الظرف والحال - بأداه واحده ، وقد منعه النحاه أو جمهورهم (٢) والظاهر أن الزمخشري ما قال ذلك إلا تفسير معنى وقد قدر أداتين ، وهو من جهة بيان المعنى. وقوله : «وقع الاستثناء على الوقت والحال معا من جهة الصنائه ؛ لأن الاستثناء المفرغ يعمل ما قبله فيما بعده ، والمستثنى في الحقيقة هو المصدر المتعلق بالظرف والحال ، فكأنه قال : لا تدخلوا إلا دخولا موصوفا بكذا ، ولست أقول بتقدير مصدر هو عامل فيهما ؛ فإن العمل للفعل المفرغ ، وإنما أردت شرح المعنى. ومثل هذا الإعراب هو الذي نختاره في مثل قوله تعالى : (وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ) [آل عمران : ١٩]. فالجاء والمجرور والحال ليسا مستثنيين ، بل يقع عليهما المستثنى ، وهو الاختلاف ، كما تقول : «ما قمت إلا يوم الجمعة ضاحكا أمام الأمير في داره» فكّلها يعمل فيها الفعل المفرغ من جهة الصنائه ، وهي من جهة المعنى كالشيء الواحد ، لأنها بمجموعها بعض من المصدر الذي تضمّنه الفعل المنفي ؛ وهذا أحسن من أن يقدر : «اختلفوا بغيا بينهم» ؛ لأنه حينئذ لا يفيد الحصر ، وعلى ما قلناه يفيد الحصر فيه كما أفاده في قوله : (مَنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ) [آل عمران : ١٩] ، فهو حصر في شيئين ، ولكن بالطريق الذي قلناه ، لا أنه استثناء شيئين بل شيء واحد صادق على شيئين. ويمكن حمل كلام الزمخشري على ذلك ؛ فقوله : «وقع الاستثناء على الوقت والحال معا» صحيح ، وإن كان

ص: ١٢٦

١- انظر الكشاف (٣ / ٢٧٠).

٢- انظر همع الهوامع (١ / ٢٢٦).

المستثنى أعم ؛ لأنَّ الأعمَّ يقع على الأخصِّ ، والواقع على الواقع واقع ، فتخلص ممَّا ورد عليه من قول النحاه : «لا يستثنى بأداه واحده دون عطف شيئان» (١). وقد أورد عليه أبو حيان في قوله : «إنَّها حال من لا تدخلوا» ، أنَّ «هذا لا يجوز على مذهب الجمهور ؛ إذ لا يقع عندهم بعد «إلَّا» في الاستثناء إلَّا المستثنى أو المستثنى منه أو صفة المستثنى منه وأجاز الأخفش والكسائي ذلك في الحال ، وعلى هذا يجيء ما قاله الزمخشريُّ» (٢). وهذا الإيراد عجيب لأنَّه ليس مراد الزمخشريُّ : «لا تدخلوا غير ناظرين» حتى يكون الحال قد تأخر بعد أداه الاستثناء على مذهب الأخفش والكسائي ، وإنَّما مراده أنَّه قال : «من لا تدخلوا» لأنَّه مفرَّغ فيعمل فيما بعد الاستثناء كما في قولك : «ما دخلت إلَّا غير ناظر» فلا يرد على الزمخشريُّ إلَّا استثناء شيئين ، وجوابه ما قلناه ؛ وحاصله تقييد إطلاقهم : - لا يستثنى بأداه واحده دون عطف شيئان - بما إذا كان الشيئان لا يعمل الفعل فيهما إلَّا بعطف ؛ أمَّا إذا كان عاملا فيهما بغير عطف فيتوجه الاستثناء إليهما لأنَّ حرف الاستثناء كالفعل ولأنَّ الفعل عامل فيهما قبل الاستثناء ، فكذا بعده.

واختار أبو حيان في إعراب الآيه أن يكون التقدير : فادخلوا غير ناظرين ، كما في قوله : (بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ) [النحل : ٤٤] أى : أرسلناهم. والتقدير في تلك الآيه قوِّى لأجل البعد والفصل ، وأما هنا فيحتمل هو وما قلناه.

فإن قلت : قولهم : «لا يستثنى بأداه واحده دون عطف شيئان» هل هو متفق عليه أو مختلف فيه؟ وما المختار فيه؟ قلت : قال ابن مالك - رحمه الله - فى (التسهيل) : «يستثنى بأداه واحده دون عطف شيئان ويوهم ذلك بدل وفعل مضمر لا بدلان خلافا لقوم».

قال أبو حيان - رحمه الله - : «إنَّ من النحويين من أجاز ذلك ذهبوا إلى إجازته : «ما أخذ أحد إلَّا زيد درهما» و «ما ضرب القوم إلَّا بعضهم بعضا» ، قال : ومنع الأخفش والفارسي ، واختلفا فى إصلاحهما ، وتصحيحهما عند الأخفش بأن يقدّم على «إلَّا» المرفوع الذى بعدها فتقول : «ما أخذ أحد زيد إلَّا درهما» و «ما ضرب القوم بعضهم إلَّا بعضا» قال : وهذا موافق لما ذهب إليه ابن السراج وابن مالك من أنَّ حرف الاستثناء إنَّما يستثنى به واحد. وتصحيحها عند الفارسيُّ بأن تزيد فيها منصوبا قبل إلَّا فتقول : «ما أخذ أحد شيئا إلَّا زيد درهما» و «ما ضرب القوم أحدا إلَّا

ص : ١٢٧

١- انظر همع الهوامع (١ / ٢٢٤).

٢- انظر البحر المحيط (٧ / ٢٣٧).

بعضهم بعضاً» قال أبو حيان: ولم يذكر تخريجه لهذا التركيب هل هو على أن يكون ذلك على البدل فيهما، كما ذهب إليه ابن السراج في «ما أعطيت أحدا درهما إلّا عمرا دانقا ليبدل المرفوع من المرفوع والمنصوب من المنصوب، أو هو على أن يجعل أحدهما بدلا والثاني معموه عامل مضمّر، فيكون: «إلّا زيد» بدلا من «أحد»، و «إلّا بعضهم» بدلا من «القوم»، و «درهما» منصوب بضرب مضمّره كما اختاره ابن مالك. والظاهر من قول المصنّف - يعنى ابن مالك - : (خلافاً لقوم)، أنّه يعود لقوله: (لا بدلان) فيكون ذلك خلافاً في التخريج لا خلافاً في صحّة التركيب. والخلاف كما ذكرته موجود في صحّة التركيب فمنهم من قال: هذا التركيب صحيح لا يحتاج إلى تخريج لا بتصحيح الألفش ولا بتصحيح الفارسي» هذا كلام أبي حيان - رحمه الله تعالى - وحاصله أنّ في صحّة هذا التركيب خلافاً؛ فالألفش والفارسي يمنعانه، وغيرهما يجوز، والمجوزون له ابن السراج، يقول: هما بدلان، وابن مالك يقول: أحدهما بدل والآخر معمول عامل مضمّر وليس في هؤلاء من يقول إنهما مستثنيان بأداه واحده، ولا- نقل أبو حيان ذلك عن أحد. وقوله في صدر كلامه: «إنّ من النحويين من أجاز» محمول على التركيب لا على معنى الاستثناء؛ فليس في كلام أبي حيان ما يقتضى الخلاف في المعنى بالنسبة إلى جواز استثناء شيئين بأداه واحده من غير عطف.

واحتجّ ابن مالك بأنّه كما لا يقدر بعد حرف العطف معطوفان، كذلك لا يقع بعد حرف الاستثناء مستثنيان. وتعجّب الشيخ أبو حيان منه وذلك لجواز قولنا: «ضرب زيد عمرا وبشر خالد» و «ضرب زيد عمرا بسوط، وبشر عمرا بجريده». وقال: إنّ المجوزين لذلك علّوا الجواز بشبه (إلا) بحرف العطف، وابن مالك جعل ذلك علّه للمنع. في هذا التعجّب نظر لأنّ ابن مالك أخذ المسأله مطلقه في هذا المثال وفي غيره، وقال: «لا يستثنى بأداه واحده دون عطف شيئين...» (1)، ولا- شك أنّ ذلك صحيح في قولنا: «قام القوم إلّا زيد» أو «ما قام القوم إلّا زيدا» و «ما قام القوم إلّا خالد» وما أشبه ذلك ممّا يكون العامل فيه واحداً، والعمل واحداً. ففي مثل هذا يمنع التعدّد ولا يكون مستثنيان بأداه واحده، ولا معطوفان بحرف واحد.

والشيخ في (شرح التسهيل) مثّل قول المصنّف بحرف عطف: «قام القوم إلّا زيدا وعمرا»، وهو صحيح، ومثله دون عطف ب «أعطيت الناس إلّا عمرا الدنانير» وكأنّه أراد التمثيل بما هو محلّ نظر، وإلّا فالمثال الذي قدّمناه هو من جمله

ص: ١٢٨

١- انظر التسهيل (ص ١٠٣).

الأمثله ، ولا ريبه فى امتناع قولك : «قام القوم إلّا زيدا عمرا» ثم قال الشيخ : «قال ابن السراج : هذا لا يجوز بل تقول : أعطيت الناس الدنانير إلّا عمرا ، قال : فإن قلت : «ما أعطيت أحدا درهما إلّا عمرا دانقا» ، وأردت الاستثناء لم يجز ، وإن أردت البدل جاز فأبدلت عمرا من أحد ، ودانقا من درهم كأنك قلت : ما أعطيت إلّا عمرا دانقا». قلت : وقد رأيت كلام ابن السراج فى الأصول كذلك. قال الشيخ أبو حيان رحمه الله : «وهذا التقدير الذى قرره فى البدل وهو : ما أعطيت إلّا عمرا دانقا ، لا يؤدى إلى أنّ حرف الاستثناء يستثنى به واحد بل هو فى هذه الحالة التقديرية ليس ببدل ، إنّما نصبهما على أنّهما مفعولا «أعطيت» المقدره ، ولا يتوقف على وسطه «إلّا» لأنه استثناء مفرغ ، فلو أسقطت «إلّا» فقلت : «ما أعطيت عمرا درهما» جاز عملها فى الاسمين ، بخلاف عمل العامل فى المستثنى الواقع بعد «إلّا» ، فهو متوقف على وسطها».

قلت : الحالة التقديرية إنّما ذكرها ابن السراج لما أعربهما بدلين فأسقط المبدلين وصار كأنّ التقدير ما ذكره. وابن السراج قائل بأنّ حرف الاستثناء لا يستثنى به إلّا واحد ، حتى إنّ قال قبل ذلك فى «ما قام أحد إلّا زيد إلّا عمرا» : إنّ لا يجوز رفعهما لأنه لا يجوز أن يكون لفعل واحد فاعلان مختلفان يرتفعان به بغير حرف عطف ، فلا بدّ أن ينتصب أحدهما. والظاهر أنّ الشيخ أراد أن يشرح كلام ابن السراج لا أن يردّ عليه. ثم قال الشيخ : «ذهب الزجاج إلى أنّ البدل ضعيف لأنه لا يجوز بدل اسمين من اسمين ، لو قلت : «ضرب زيد المرأه أخوك هندا» لم يجز». قال : «والسمع على خلاف مذهب الزجاج وهو أنه يجوز بدل اسمين من اسمين قال الشاعر : [الطويل]

٦٣٧- (١) فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه

ببعض أبت عيدانه أن تكسرا

وردّ ابن مالك على ابن السراج بأنّ البدل فى الاستثناء لا بدّ من اقترانه بإلّا يعنى : وهو قدّر : «ما أخذ أحد زيد» بغير إلّا. وقد يجاب عن ابن السراج بأنّ الذى لا بدّ من اقترانه بإلّا هو البدل الذى يراد به الاستثناء ، أمّا هذا فلم يرد به معنى الاستثناء ، بل هو بدل منفى قدّمت «إلّا» عليه لفظا ، وهى فى الحكم متأخره. وحاصله أنّه يلزمه الفصل بين البدل والمبدل ب «إلّا» ويلزمه الفصل بين «إلّا» وما

ص : ١٢٩

١- ٦٣٧- الشاهد للنابعه الجعدى فى ديوانه (ص ٧١) ، وخزانه الأدب (٣ / ١٧١) ، والدرر (٣ / ١٦٧) ، وبلا نسبه فى همع الهوامع (١ / ٢٢٦).

دخلت عليه بالبدل ممّا قبلها. والشيخ تعقّب ابن مالك بكلام طويل لم يردّه. ولم يتلخّص لنا من كلام أحد من النّحاه ما يقتضى حصرين. وقد قال ابن الحاجب فى (شرح المنظومه) فى المواضع التى يجب فيها تقديم الفاعل فى قوله: «إذا ثبت المفعول بعد نفى فلازم تقديمه نوعي» قال: «كقولك: «ما ضرب زيد إلّا عمرا» فهذا ممّا يجب فيها تقديم الفاعل، لأنّ الغرض حصر مضروبيّه زيد فى عمرو خاصه، أى لا مضروب لزيد سوى عمرو، فلو كان له مضروب آخر لم يستقم، بخلاف العكس، فلو قدّم المفعول على الفاعل انعكس المعنى». قال: «فإن قيل ما المانع أن يقال فيها: «ما ضرب إلّا عمرا زيد» ويكون فيه حينئذ تقدّم المفعول على الفاعل، قلت: لا يستقيم لأنّه لو جوّز تعدّد المستثنى المفرّغ بعد إلّا فى قبيلين كقولك: «ما ضرب إلّا زيد عمرا» أى ما ضرب أحد أحدا إلا زيد عمرا كان الحصر فيهما معا، والغرض الحصر فى أحدهما فيرجع الكلام بذلك إلى معنى آخر غير مقصود، وإن لم يجوّز كانت المسأله الأولى ممتنعه لبقائها بلا فاعل ولا ما يقوم مقام الفاعل لأنّ التقدير حينئذ «ضرب زيد» فيبقى ضرب الأوّل بغير فاعل، وفى الثانيه يكون «عمرو» منصوبا بفعل مقدّر غير «ضرب» الأولى فتصير جملتين، فلا يكون فيهما تقديم فاعل على مفعول. هذا كلام ابن الحاجب وليس فى تصريحه بنقل خلاف.

ورأيت كلام شخص من العجم يقال له الحديثى (1) شرح كلامه ونقل كلامه هذا وقال: لا يخفى عليك أنّ هذا الجواب إنّما يتمّ بيان أن «زيدا» فى قولنا: «ما ضرب إلّا عمرو زيدا» و «عمرا» فى قولنا: «ما ضرب إلّا زيد عمرا» يمتنع أن يكونا مفعولين لضرب الملفوظ. ولم يتعرّض المصنّف فى هذا الجواب فيكون هذا الجواب غير تامّ.

وقال المصنّف فى (أمالى الكافيه): لا بدّ فى المستثنى المفرّغ من تقدير عام فلو استعملوا بعد إلّا شيئين لوجب أن يكون قبلهما عامّان. فإذا قلت: «ما ضرب إلّا زيد عمرا» فإمّا أن تقول لا عامّ لهما أو لهما عامّان أو لأحدهما دون الآخر. الأوّل يخالف الباب، والثانى يؤدّى إلى أمر خارج عن القياس من غير ثبت، ولو جاز ذلك فى الاثنين جاز فيما فوقهما، وذلك ظاهر البطلان. والثالث يؤدّى إلى اللبس فيما قصد، فلذلك حكموا بأنّ الاستثناء المفرّغ إنّما يكون لواحد. ويؤوّل ما جاء على ما يوهّم غير ذلك بأنّه يتعلّق بما دلّ عليه الأوّل، فإذا قلت: «ما ضرب إلّا زيد عمرا»

ص: ١٣٠

١- هو ركن الدين على بن الفضل الحديثى (انظر بروكلمان ٥ / ٣٢٢).



فنحن نجوز ذلك لا على أنه لضرب الأول ، ولكن لفعل محذوف دلّ عليه الأول ، كأن سائلا سأل : من ضرب؟ فقال : عمرا ،  
أى ضرب عمرا.

قال الحديثي : ولقائل أن يختار الثالث ويقول : العام لا يقدر إلّا للذى يلي «إلّا» منهما ، فإنّ العام إنّما يقدر للمستثنى المفرغ لا  
لغيره والمستثنى المفرغ هو الذى يلي «إلّا» فلا يحصل اللبس أصلا. فثبت أنّ جواب شرح المنظومه لا يتم بما ذكره فى الأمالى  
أيضا ، نعم يتم بما ذكره ابن مالك وهو أنّ الاستثناء فى حكم جملة مستأنفه ، لأنّ معنى «جاء القوم إلّا زيدا» : ما منهم زيد ،  
وهذا يقتضى ألّا يعمل ما قبل «إلّا» فيما بعدها لما لاح أنّ «إلّا» بمثابة «ما» ، و «إلّا» فى صورته مندوحة عنه ، وهى إعمال ما قبل إلّا  
فى المستثنى المنفى على أصله ، وفيما بعد إلّا المفرغ وهو المستثنى المفرغ تحقيقا أو تقديرا نحو : «ما جاءنى أحد إلّا زيد» ،  
على البدل ، وفيما بعد المقدمه على المستثنى منه ، والمتوسطه بينه وبين صفته الإضممار إن قدر العامل بعد إلّا فى الصور لكثرة  
وقوعها ، نحو : «ما قاموا إلّا زيدا» و «ما قام إلّا زيد» و «ما جاء إلّا زيدا القوم» و «ما مررت بأحد إلّا زيدا خير من عمرو» ، وألّا  
يجوز «ما ضرب إلّا زيد عمرا» ، ولا «... إلّا عمرا زيد» لأنّه إن كانا شيئين فهو ممتنع ، وإن كان المستثنى ما يلي إلّا دون الأخير  
يكون ما قبله عاملا- فيما بعده فى غير الصور الأربع ، وهو ممتنع. وما ورد قدر عامل الثانى ، فتقدير «ما ضرب إلّا عمرا زيد»  
ضرب زيد.

وذهب صاحب (المفتاح) (1) إلى جواز التقديم حيث قال فى فصل القصر : «ولك أن تقول فى الأول : «ما ضرب إلّا عمرا زيد»  
وفى الثانى : «ما ضرب إلّا زيد عمرا» فتقدّم وتؤخّر ، إلّا أنّ هذا التقديم والتأخير لَمّا استلزم قصر الصفه قبل تمامها على  
الموصوف قلّ دوره فى الاستعمال ، لأنّ الصّيفه المقصوره على عمرو فى قولنا : «ما ضرب زيد إلّا عمرا» هى ضرب زيد لا  
الضرب مطلقا ، والصفه المقصوره على زيد فى قولنا : «ما ضرب عمرا إلّا زيد هى الضرب لعمرو» (2). قال الحديثي على صاحب  
المفتاح : إنّ حكمه بجواز التقديم إن أثبت بوروده فى الاستعمال ، فهو غير مستقيم بأنّ ما ورد فى الاستعمال يحتمل أن يكون  
الثانى فيه معمولا لعامل مقدّر ،

ص : ١٣١

- ١- هو أبو يعقوب السكاكى : يوسف بن أبى بكر بن محمد ، علّامه ، إمام فى العريبه والمعانى والأدب والعروض والشعر ،  
صنّف : مفتاح العلوم فى اثنى عشر علما. (ترجمته فى معجم الأدباء ٥ / ٦٤٧).
- ٢- انظر مفتاح العلوم (ص ١٦١).

كما ذكره ابن الحاجب وابن مالك. وأصول الباب لا تثبت بالمحتملات ، وإن أثبت بغيره فلا بدّ من بيانه لينظر فيه. قال : فإن قيل : فهل يجوز التقديم في «إنّما»؟ قلت : لا يجوز قطعاً في «إنّما» ، وإنّما جَوّز في «ما» و «إلّا» لأنّ «ما» و «إلّا» أصل في القصر ولأنّ التقديم في (ما) و (إلّا) غير ملبس. كذا قال صاحب (المفتاح) ، وقال الحديثي : امتناع التقديم في «إنّما» يقتضى امتناعه في «ما» و «إلّا» ليجرى باب الحصر على سنن واحد. قال مولانا العلامة قاضى القضاة شيخ الإسلام أُوحد المجتهدين (1) : وقد تأملت ما وقع في كلام ابن الحاجب من قوله : «ما ضرب أحد أحداً إلّا زيد عمراً» قوله : إنّ الحصر فيهما معاً. والسابق إلى الفهم منه أنّه لا ضارب إلّا زيد ولا مضروب إلّا عمرو ، فلم أجده كذلك ، وإنّما معناه : لا ضارب إلّا زيد لأحد إلّا عمراً ، فانتفتضاريّه غير زيد لغير عمرو ، وانتفتضاريّه غير عمرو من غير زيد ، وقد يكون زيد ضرب عمراً وغيره ، قد يكون عمرو ضربه زيد وغيره. وإنّما يكون المعنى نفى الضاريّه مطلقاً عن غير زيد ونفى المضرويّه مطلقاً عن غير عمرو إذا قلنا : ما وقع ضرب إلّا من زيد على عمرو فهذان حصران مطلقاً بلا إشكال ، وسببه أنّ النفي ورد على المصدر واستثنى منه شيء خاصّ ، وهو ضرب زيد لعمرو ، فيبقى ما عداه على النفي كما ذكرناه في الآيه الكريمة وفي الآيه الأخرى التى ينبغى فيها الاختلاف : (إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغِيًّا بَيْنَهُمْ) [آل عمران : ١٩]. والفرق بين نفي المصدر ونفى الفعل أنّ الفعل مسند إلى فاعل فلا ينتفى عن المفعول إلّا ذلك المقيد ، والمصدر ليس كذلك ، بل هو مطلق فينتفى مطلقاً إلّا الصورة المستثناه منه بقيودها.

وقد جاءنى كتابك - أكرمك الله - تذكر فيه أنّك «وقفت على ما قررتّه فى إعراب» قوله تعالى : (غَيْرِ نَاطِرِينَ إِنَاءً) [الأحزاب : ٥٣] وأنّ التّجاه اختلفوا فى أمرين : أحدهما : وقوع الحال بعد المستثنى نحو قولك : «أكرم الناس إلّا زيدا قائمين». وهذه هى التى اعترض بها الشيخ أبو حيان على الزّمخشرى ، وهو اعترض ساقط لأنّ الزّمخشرى جعل الاستثناء وارداً عليها ، وجعلها حالاً مستثناه ، فهى فى الحقيقة مستثناه ، فلم يقع بعد إلّا حينئذٍ إلّا المستثنى ، فإنّه مفرغٌ للحال ، والشيخ فهم أنّ الاستثناء غير منسحب عليه فلذلك أورد عليه أنّ (غَيْرِ نَاطِرِينَ إِنَاءً) ليس مستثنى ولا صفة للمستثنى منه ، ولا مستثنى منه وقد أصبت فيهما. قلت : لكن للشيخ بعض غدر على ظاهر كلام الزّمخشرى لما قال : إنّ حال من (لا تدخلوا) ، ولم يتأمل الشيخ بقيه كلامه ، فلو اقتصر على ذلك لأمكن أن يقال : إنّ مراده : لا

ص: ١٣٢

١- يريد تقي الدين السبكي وقد وردت ترجمته مسبقاً ، وفى بغية الوعاه (٢ / ١٧٦).

تدخلوا غير ناظرين إلّا أن يؤذن لكن ، ويكون المعنى : إنّ دخولهم غير ناظرين إناه مشروط بالإذن ، وأمّا «ناظرين» فممنوع مطلقا بطريق الأولى. ثمّ قدّم المستثنى ، وأخر الحال ، فلو أراد هذا كان إيراد الشيخ متّجها من جهة النحو.

ثمّ قلت - أكرمك الله - : «الثانى» وكأنّك أردت الثانى من الأمرين اللّذين اختلف التّحاه فيهما ، وذكرت استثناء شيئين. وقد قدّمت أنّى لم أظفر بصريح نقل فى المسأله ، والذى يظهر أنّه لا- يجوز بلا- خلاص ، كما لا يكون فاعلان لفعل واحد ، ولا مفعولان بهما لفعل واحد لا يتعدّى إلى أكثر من واحد ، كذلك لا يكون مستثنيان من مستثنى واحد بأداه واحده ، ولا من مستثنى منهما بأداه واحده ، لأنّها كقولك استثنى المتعدّى إلى واحد. فكما لا يجوز فى الفعل لا يجوز فى الحرف بطريق الأولى ، ولذلك اتّفقوا على ذلك ولم يتكلّموا فيه فى غير باب «أعطى» وشبهه.

وقولك إنّه لا يكاد يظهر لها مانع صناعى ، وهى جديره بالمنع ، وما المانع من قول الشخص : «ما أعطيت أحدا شيئا إلّا عمرا دانقا» وإنّما ينبغى منع ذلك فى مثل «إلّا عمرا زيدا» إذا كان العامل يطلبهما بعمل واحد ؛ أمّا إذا طلبهما بجهتين فليس يمتنع ، ولم يذكر ابن مالك حجّه إلّا الشّبه بالعطف ، ونحن نقول فى العطف بالجواز فى مثل : «ما ضرب زيد عمرا وبكر خالد» قطعاً ، فنظيره «ما أعطيت أحدا شيئا إلّا زيدا دانقا». وصرح ابن مالك بمنعه. وقد فهمت ما قلته ، وقد تقدّم الكلام بما فيه كفايه وجواب إن شاء الله. وقولك إنّ الآيه نظيره ممنوع ، بل هى جائزه وهو ممنوع والله أعلم.

### رأى النّحاه فى بيت من الشعر

بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلىّ الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم ، رأيت فى بعض المجاميع من كلام أبى محمّد بن عبد الله بن برىّ على قول الشّاعر فى وصف دينار : [المتقارب]

٦٣٨- (١) وأصفر من ضرب دار الملوّك

تلوح على وجهه جعفرا

ملخصه : أنّ فى (تلوح) روايتين ، إحداهما روايه الفراء - وهى الرّوايه الصحيحه - أنّها بالتاء. ولا- إشكال على نصب (جعفر) على هذه ، لأنّه مفعول بتلوح ، وتلوح بمعنى ترى وتبصر ، تقول : لحت الشّىء إذا أبصرتّه. وهذا بيّن لا إشكال فيه ولا تعسف فى إعرابه.

ص: ١٣٣

وأما الرّوايه الأخرى - وهى المشهوره - (يلوح) بالياء. ففيها إشكال ، فمن النّحاه من قال : إنّه منصوب بإضمار فعل تقديره : اقصدوا جعفرًا ، ومنهم من جعله من باب المفعول المحمول على المعنى من جهه أنّ جعفرًا داخل فى الرّؤيه من جهه المعنى ، لأنّ الشىء إذا لاح لك فقد رأيتّه.

### تفسير نحله فى قوله تعالى : (وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً)

وفى هذا المجموع : سأل الإمام أبو محمد بن برى الإمام تاج الدّين محمد بن هبه الله بن مكى الحموى عن قوله تعالى : (وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً) [النساء : ٤]. كيف يكون نحله والنّحله فى اللّغه الهبه بلا عوض والصدّاق تستحقّه المرأه اتّفاقًا لا على وجه التبرّع.

فأجابه بأنّه لَمّا كانت المرأه يحصل لها فى النّكاح ما يحصل للزوج اللّمذه وتزيد عليه بوجوب النّفقه والكسوه والمسكن كان المهر لها مجانًا ، فسّمى نحله. كذا ذكره أئمّتنا.

وقال بعضهم : لَمّا كان الصّدّاق فى شرع من قبلنا لأولياء المنكوحات بدليل قوله تعالى : (قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُكْحِكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرْنِي ثَمَانِي حِجَجٍ ..) [القصص : ٢٧] ثمّ نسخه شرعنا ، صار ذلك عطيه اقتطعت لهّن فسّمى نحله.

### مسأله : فى جمع (حاجه) من كلام ابن برى

قال : سألت - وفّقك الله تعالى لما يرضيه وجعلك ممّن يتّبع الحقّ ويأْتيه - عن قول الشيخ الرئيس أبى محمّد القاسم بن على الحريرى فى كتابه (درّه الغوّاص) أنّ لفظه (حوائج) ممّا يوهّم فى استعماله الخواصّ. وسألت أن أميّز لك الصحيح والعليل من غير إسهاب ولا تطويل ، وأنا أجيبك عن ذلك بما فى كفايه مع سلوك طريق الحقّ والهدايه. ومن أعجب ما يحكى ويذكر ، وأغرب ما يكتب ويسطر أنّه ذكر أنّه لم يحفظ لتصحيح هذه اللفظه شاهدًا ولا أنشد فيها بيتًا واحدًا ، بل أنشد لبديع الزّمان بيتًا نسبه إلى الغلط فيه ، والعجز عن إصلاحه وتلافيه ، وهو قوله : [الطويل]

رفيع إذا لم تقض فيه الحوائج

حتّى كأنّه لم يمرّ بسمعه الخبر المنقول عن سيّد البشر أبي البتول حين قال بلسان الإعلان : «استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان» (٢). وهذا الخبر ذكره القضاعى فى شهابه فى الباب الرابع من أبوابه ، وذكر أيضا قوله : «إنّ الله عبادا خلقهم لحوائج التّياس». وذكر الهروى (٣) فى كتابه (الغريبين) قوله - عليه السّلام - «اطلبوا الحوائج إلى حسان الوجوه» (٤) وقوله - صلّى الله عليه وسلّم - «إياكم والأقواد ، قالوا : يا رسول الله وما الأقواد؟ فقال : هو الرّجل يكون منكم أميرا فيأتيه المسكين والأرمله فيقول لهم مكانكم حتّى أنظر فى حوائجكم ويأتيه الغنى فيقول : عجلوا فى قضاء حاجته» (٥).

وذكر ابن خالويه فى شرحه (مقصوره ابن دريد) ، عند ذكر فضل الخيل أنّ رسول الله - صلّى الله عليه وسلّم - قال : «التمسوا الحوائج على الفرس الكميت الأثرم المحجّل الثلاث المطلق اليد اليمنى».

فهذا ما جاء من الشّواهد التّبويّه وروته الثّقات من الرّواه المرضيّه على صحّه هذه اللفظه.

وأما ما جاء من ذلك فى أشعار العرب فكثير ، من ذلك ما أنشده أبو زيد وهو قول أبي سلمه المحاربى : [الوافر]

٦٤٠- (٦) ثممت حوائجى ووذأت بشرا

فبين معرّس الرّكب السّغاب

وأنشد أيضا للراجز :

٦٤١- (٧) يا ربّ ربّ القلص التّواعج

مستعجلات بدوى الحوائج

وقال الشّماخ : [الوافر]

٦٤٢- (٨) تقطّع بيننا الحاجات إلّا

حوائج يعتسفن مع الجرىء

ص: ١٣٥

١- ٦٣٩- الشاهد لبديع الزمان الهمذانى فى لسان العرب (حوج) ، وتاج العروس (حوج).

٢- الحديث فى مسند الشهاب للقضاعى (١ / ٤١٢) رقم (٧٠٧) بالكتمان لها.

- ٣- لم أعر على الحديث فى الكتب المختصه.
- ٤- الهروى : أحمد بن محمد الباشانى صاحب كتاب (الغريبن).
- ٥- الحديث فى شهاب القضاءى (ص ٢٢).
- ٦- ٦٤٠- الشاهد لأبى سلمه المحاربى فى لسان العرب (حوج) و (ثمم) ، والتنبيه والإيضاح (١ / ٣٤).
- ٧- ٦٤١- الشاهد بلا نسه فى لسان العرب (حوج).
- ٨- ٦٤٢- الشاهد للشماخ فى ديوانه (ص ٤٦٣) ، والروايه فيه «الجرى» ، ولسان العرب (حوج).

وقال الأعشى : [مجزوء الكامل]

٦٤٣- (١) الناس حول قبابه

أهل الحوائج والمسائل

وقال الفرزدق : [الطويل]

٦٤٤- (٢) ولي ببلاد السند عند أميرها

حوائج جمّات وعندى ثوابها

وأنشد أبو عمرو بن العلاء : [الطويل]

٦٤٥- (٣) صريعى مدام ما يفرّق بيننا

حوائج من إلقاح مال ولا نخل

وأنشد ابن الأعرابي : [الكامل]

٦٤٦- (٤) من عَفَّ خَفَّ على الوجوه لقاؤه

وأخو الحوائج وجهه مبذول

وأنشد أيضا : [الوافر]

٦٤٧- (٥) فإن أصبح تحاسبنى هموم

ونفس فى حوائجها انتشار

وأنشد الفراء : [الوافر]

٦٤٨- (٦) نهار المرء أمثل حين يقضى

حوائجه من الليل الطويل

وأنشد ابن خالويه : [الطويل]

٦٤٩- (٧) خليلي إن قام الهوى فاقعدا به

لعنّا نقضى من حوائجنا رما

وقال هميان بن قحافه : [الرجز]

٦٥٠- (٨) حتى إذا ما قضت الحوائج

وملأت حلأبها الخلانجا

وقال آخر : [الطويل]

٦٥١- (٩) بدأ بن لا راجيات لحاجه

ولا يائسات من قضاء الحوائج

ص: ١٣٦

- 
- ١- ٦٤٣- الشاهد للأعشى فى ديوانه (ص ٣٨٩) ، ولسان العرب (حوج) ، والتنبيه والإيضاح (١ / ٢٠٠) ، وتاج العروس (حوج).
  - ٢- ٦٤٤- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (١ / ٨٥).
  - ٣- ٦٤٥- الشاهد بلا نسبه فى لسان العرب (حوج).
  - ٤- ٦٤٦- الشاهد بلا نسبه فى لسان العرب (حوج).
  - ٥- ٦٤٧- الشاهد بلا نسبه فى لسان العرب (حوج).
  - ٦- ٦٤٨- الشاهد بلا نسبه فى لسان العرب (حوج) ، وتاج العروس (حوج).
  - ٧- ٦٤٩- الشاهد بلا نسبه فى لسان العرب (حوج) ، وتاج العروس (حوج).
  - ٨- ٦٥٠- الرجز لهميان بن قحافه فى لسان العرب (حوج) و (خلج) و (نشج) و (ثمم) ، والتنبيه والإيضاح (١ / ٢٠٠) ، وتهذيب اللغة (١٠ / ٥٤١) ، وتاج العروس (حوج) ، و (خلج) ، وبلا نسبه فى كتاب العين (٨ / ٢١٨).
  - ٩- ٦٥١- الشاهد لبعض بنى عقيل فى شرح شواهد الإيضاح (ص ٥٢٨) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (حوج).



وقال ابن هرmez: [الكامل]

٦٥٢- إني رأيت ذوى الحوائج إذ عروا

فأتوك قصرا أو أتوك طروقا

فقد وجب ببعض هذا سقوط قول المخالف حين وجبت الحجّه عليه ، ولم يبق له دليل يستند إليه.

وأنا أتبع ذلك بأقوال العلماء ليزداد القول فى ذلك إيضاحا وتبيينا. قال الخليل فى كتاب العين فى فصل (راح) : «يقال : يوم راح وكبش ضاف على التخفيف من رائح وضائف بطرح الهمزة كما قال الهذلي :

٦٥٣- (١) [وغيره ماء الورد فاها فلونه

كلون الثور] وهى أدماء سارها

أى : سائرها ، وكما حَقَّقوا الحاجه من الحائجه ، ألا تراهم جمعوها على حوائج». انقضى كلام الخليل. وقد أثبت صحَّه (حوائج) ، وأنها من كلام العرب وأنَّ (حاجه) مجذوزه من (حائجه). وإن كان لم ينطق بها عنده. وكذلك ذكرها عثمان بن جنى فى كتابه (اللمع). وحكى المهلبى عن ابن دريد أنه قال : حاجه وحائجه وكذلك حكى عن أبى عمرو بن العلاء أنه يقال : فى نفسى حاجه وحائجه وحوجاء والجمع حاجات وحوائج وحاج وحوج وأنشد البيت المتقدم (٢) : [الطويل]

صريعى مدام [ما يفرق بيننا

حوائج من إلقاح مال ولا نخل]

- البيت -. وذكر ابن السكيت فى كتابه المعروف بالألفاظ قريبا من آخره - باب الحوائج : «يقال : فى جمع حاجه حاجات وحاج وحوج وحوائج».

وقال (٣) سيبويه : فيما جاء فى تفعل واستفعل بمعنى - يقال : تنجز فلان حوائجه واستنجز حوائجه.

وذهب قوم من أهل اللغة إلى أنَّ (حوائج) يجوز أن يكون جمع (حوجاء) وقياسها (حواج) مثل (صحار) ثمَّ قدّمت الياء على الجيم فصارت (حوائج). والمقلوب من كلام العرب كثير وشاهد (حوجاء) قول أبى قيس بن رفاعه : [البسيط]

ص: ١٣٧

١- ٦٥٣- الشاهد لأبى ذؤيب الهذلي فى الحيوان (٧ / ٢٥٥) ، وشرح أشعار الهذليين (١ / ٧٣) ، ولسان العرب (حوج) و (سير) ، والمقتضب (١ / ١٣٠) ، ونوادير أبى زيد (ص ٢٦) ، وبلا نسه فى جمهوره اللغة (ص ٨٠٧) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٥٨٤).

٢- مرّ الشاهد رقم (٣٤٥).



عندى ، فأنى له رهن بأصهار

والعرب تقول : «بداءات حوائجك» فى كثير من كلامهم. وكثيرا ما يقول ابن السكيت : إنهم كانوا يقضون حوائجهم فى البساتين والزاحات. وإنما غلط الأصمعى فى هذه اللفظة حتى جعلها مؤلده كونها خارجه عن القياس ؛ لأن ما كان على مثال (حاجه) مثل غاره ، وحاره ، لا يجمع على غوائر وحوائر ، فقطع بذلك على أنها مؤلده غير فصيح. على أنه حكى الرقاشى والسجستاني عن عبد الرحمن عن الأصمعى أنه رجع عن هذا القول ، وإنما هو شيء كان عرض له من غير بحث ولا نظر ، وهذا هو الأشبه به ، لأن مثله لا يجهل ذلك ، إذ كان موجودا فى كلام النبى - صلى الله عليه وسلم - وكلام غيره من العرب الفصحاء. وذكر سيبويه فى كتابه أنه يقال : «تنجز حوائجه واستنجزها».

وكان القاسم بن على الحريرى لم يمر به إلا القول الأول المحكى عن الأصمعى دون القول الثانى ، ولو أنه سلك مسلك النظر والتسديد ، وأضرب عن مذهب التسليم والتقليد ، لكان الحق أقرب إليه من حبل الوريد - آخر المسأله -.

### مسأله : ومن فوائد الشيخ جمال الدين بن هشام

سئلت عن الفرق بين قولنا : «والله لا- كلمت زيدا ولا- عمرا ولا- بكرة» بتكرار (لا-) وبدون تكرارها ، حتى قيل : إن الكلام مع التكرار أيمان فى كل منها كفاره ، وأنه بدون التكرار يمين ، فى مجموعها كفاره.

والجواب : أن بينهما فرقا يبنى على قاعده ، وهى أن الاسمين المتفقى الإعراب المتوسط بينهما واو العطف تاره يتعين كونهما متعاطفين ، وتاره يمتنع ذلك ، ويجب تقدير مع الباقي ، ويكون العطف من باب عطف الجمل ؛ وتاره يجوز الأمران.

فالأول نحو : «اختصم زيد وعمرو» ، واصطلح زيد وعمرو» و «جلست بين زيد وعمرو» و «هذان زيد وعمرو» ؛ وذلك لأن الاختصام والإصلاح والبيته والمبتدأ الدال على متعدد ، لا يكتفى بالاسم المفرد.

والثانى نحو : «قامت هند وزيد» ، وقوله تعالى : (لا تأخذهُ سنه ولا نوم)

ص : ١٣٨

[البقره : ٢٥٥] ، وقوله تعالى : (فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ) [المائدة : ٢٤] ، (اذْهَبْ أَنْتَ وَأَخُوكَ) [طه : ٤٢] (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ...) [البقره : ٣٥] و [الأعراف : ١٩] ، (لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ) [طه : ٥٨]. فهذه ونحوها يتعين فيها إضمار العامل ، أى : ولا يأخذه نوم ، وليذهب ربك ، وليذهب أخوك ، وليسكن زوجك ، وكذلك التقدير : ولا تخلفه ، ثم حذف الفعل وحده فبرز الضمير وانفصل. ولو لا- ذلك لزم إعمال فعل الأمر والفعل المضارع ذى النون فى الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل ، وإسناد الفعل المؤنث إلى الاسم المذكور. وكذلك قوله تعالى : (وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ...) [الحشر : ٩] ، وقول الشاعر (١) : [الوافر]

[إذا ما الغايات برزن يوما]

وزججن الحواجب والعيونا

وقول الآخر (٢) : [الرجز]

علفتها تبنا وماء باردا

[حتى شتت هماله عيناها]

وقوله (٣) : [مجزوء الكامل]

[يا ليت زوجك قد غدا]

متقلدا سيفا ورمحا

أى : وألفوا الإيمان ، أو وأحبوا الإيمان ، وكحلن العيون ، وسقيتها ماء ، وحاملا رمحا. ومن ذلك قولهم : «ما جاعنى زيد ولا عمرو» أى : ولا- جاعنى عمرو ، لأنّ حرف النفى لا يدخل على المفردات ، لأنّ الذى ينفى إنما هو النسبه. وكذلك القول فى حرف الاستفهام إذا قيل : «أجاءك زيد أو عمرو؟» - بتحريك الواو - تقديره : أو جاءك عمرو.

فإن قلت : ما ذكرته فى النافى منتقض بقولهم : «جئت بلا زاد» ، وما ذكرته فى الاستفهام منتقض بقوله تعالى : (أَنَا لَمَبْعُوثُونَ) [الصفات : ١٦ - ١٧] ، قاله الزمخشريّ. قلت : أما هذا الإعراب فمردود والصواب أنّ (آباؤنا) مبتدأ ، وخبره محذوف مدلول عليه بقوله تعالى : (لَمَبْعُوثُونَ) كما أنّها فى قراءه من سكن الواو كذلك (٤).

ص : ١٣٩

١- مرّ الشاهد رقم (٣١١).

٢- مرّ الشاهد رقم (٦٢٢).

٣- مرّ الشاهد رقم (١٣٨).

٤- انظر تيسير الدانى (ص ١٥١).

وأما المثال المذكور فأصله : ما جئت بزاد ، ولكنهم عدلوا عن ذلك لاحتماله خلاف المراد ، وهو نفى المجيء البتة ، فإن من لم يجيء يصدق عليه أنه لم يجيء بزاد ، فلذلك أدخلوا (لا-) على مصبّ النفي ، ومن ثمّ سمّاها النحويّون : مقحمة ، أى : داخله فى موضع ليس لها بالأصله .

فإن قلت : فلم يقولون : «ما جاءنى زيد ولا عمرو» حتّى احتيج إلى إضمار العامل؟ قلت : إنّما يقولونه إذا أرادوا الدلالة على نفي الفعل عن كلّ منهما بصفى الاجتماع والافتراق ، إذ لو لم يكرّروا الثّانى احتمال إرادته نفي اجتماعهما ، ونفى كلّ منهما .  
فإن قلت : فهلّما أجازوا فى الاستفهام «هل جاءك زيد وهل عمرو» إذا أرادوا التّنصيص على الاستفهام عن مجيء كلّ منهما ، ورفع احتمال الاستفهام عن اجتماعهما فى المجيء فى وقت؟.

قلت : لئلاّ تقع أداه الصّدر حشوا .

فإن قلت : قدّر العامل ، وقد صار ذو الصّدر صدرا .

قلت : نعم ، لكن تبقى صورته اللفظ حينئذ قبيحه ، إذ الأداه داخله فى اللفظ فى حشو الكلام ، وهم معتنون بإصلاح الألفاظ كما يعتنون بإصلاح المعانى .

والثالث نحو : «قام زيد وعمرو» .

فإن قلت : فهل نصّ أحد على جواز الوجهين فى ذلك على وجوب تقدير العامل مع تكرار الثّانى؟ .

قلت : أمّا مسأله تكرار الثّانى ، فقد أوضحت بالدليل السابق وجوب تقدير العامل فيها . وأمّا ما أجزت فيه الوجهين فلا سبيل إلى دفع الإمكان فيه ، على أنّى وقفت فى كلام جماعه على ذلك ، قال بعض المحقّقين : «اعلم أنّ الواو ضربان : جامع للاسمين فى عامل واحد ، ونائبه مناب التشبيه ، حتّى يكون قولك : «قام زيد وعمرو» بمنزله «قام هذان» ، ومضمّر بعدها العامل ، وينبنى عليها مسائل :

إحداها : «قام زيد وهند» بترك تأنيث الفعل ، فهذا جائز على الوجه الأوّل دون الثّانى ، لأنّنا نقول على الأوّل : غلبنا الذّكر ، ولا يقال ذلك على الثّانى ، لأنّ الاسمين لم يجتمعا .

الثانى : «اشترك زيد وعمرو».

الثالث : «زيد قام عمرو وأبوه». وهاتان جائزتان على التقدير الأول دون الثانى.

الرابع : النفى ، فنقول على الأول : «ما قام زيد وعمرو» فيفيدة كما تقول : «ما قام زيد ولا قام عمرو» انتهى. وهو كلام حسن بديع ، وقد أورده أبو حيان فى الارتشاف وهو كالمنكر له للطفه وغرابتة.

وقال الزمخشري فى تفسير قوله تعالى : (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ..) [الأحزاب : ٣٦] : «فإن قلت : كان من حقّ الضمير أن يوحد كما تقول : ما جاءنى من رجل ولا امرأه إلا كان من شأنه كذا وكذا ، قلت : نعم ، لكنهما وقعا تحت النفى فعما كل مؤمن ومؤمنة ، فرجع الضمير على المعنى لا على اللفظ» انتهى.

وقد أشكل هذا الكلام على بعضهم فاعترضه ، وذلك لأنّ التحوين نصّوا على : أن الضمير بعد الواو - لكونها موضوعه للجمع - يكون على حسب المتعاطفين ، تقول : «زيد وعمرو أكرمتهما» ويمتنع (أكرمته) ، وأجابوا عن قوله تعالى : (وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرَاضُوهُ) [البقره : ٦٢] ، وأنّ الضمير بعد (أو) - لكونها موضوعه لأحد الشئيين أو الأشياء - يكون على حسب أحد المتعاطفين ، تقول : «زيدا أو عمرا أكرمه» ولا- تقول : (أكرمهما) ، وأجابوا عن قوله تعالى : (إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا) [النساء : ١٣٥].

فلما رأى هذا المعترض هذه القاعده أشكل عليه قول الزمخشري : كان من حقّ الضمير أن يوحد ، لأنّ العطف فيهما بالواو ، وسؤال الزمخشري على ما قدّمت تقريره ، أنّ الكلام مع التانفي جملتان لا جملة. والواو إنّما تكون للجمع إذا عطف مفردا على مفرد ، لا- إذا عطف جملة على جملة ، ومن ثمّ منعوا أن يقال : «هذان يقوم ويقعد» وأجازوا : «هذان قائم وقاعد» لأنّ الواو جمعت بينهما وصيّرتهما كالكلمة الواحدة المشناه التى يصحّ الإخبار بها عن الاثنين.

وقال سيبويه - رحمه الله - : «إذا قيل : «رأيت زيدا وعمرا» ثمّ أدخل حرف النفى فإن كانت الرؤيه واحده قلت : «ما رأيت زيدا وعمرا» وإن كنت قد مررت بكلّ منهما على حده قلت : «ما مررت بزيد ولا مررت بعمرو». وهذا معنى ما نقل عنه

ابن عصفور في (شرح الجمل). فأوجب تكرار النافي عند تكرار الفعل ، ولكنه صرح بالفعل مع النافي ، وقد بينا أن تكرار النافي كاف لأنه مستلزم تكرير الفعل.

إذا تكرر هذا فنقول : إذا كثر الحالف النافي فهي أيمان لما بينا من أن تكرار (لا) يؤذن بتكرار الفعل وصار قوله : «والله لا كلمت زيدا ، ولا- عمرا ولا بكرا» بمنزله قوله : «والله لا كلمت زيدا ، ولا ماشيت عمرا ، ولا رأيت بكرا». وهذه أيمان قطعا ، يجب في كل منها كفاره ، وكذلك في المثال المذكور ، لا يفترقان إلا فيما يرجع إلى التصريح والتقدير ، وكون الأفعال متحدة المعنى أو متعدده ، وكلا الأمرين لا أثر له.

وإذا لم يكرر النافي فالكلام محتمل لليمين والأيمان بناء على تيه الفعل وعدمها وإنما حكموا بأنها يمين واحده بناء على الظاهر ، كما أنهم لم يحكموا باتحاد اليمين مع تكرار (لا) ، مع احتمالها للزيادة كما في قوله تعالى : (وَلَا تُؤْرِكُوا) بعد قوله سبحانه وتعالى : (وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ) [فاطر : ٢٠] لأنه خلاف الظاهر. نعم ، إن قصد المتكلم بقوله : «والله لا كلمت زيدا وعمرا» معنى : ولا كلمت عمرا ، فهو يمينان لأن ذلك أحد محتملي الكلام ، وقد نواه ؛ وإن قصد بقوله : «لا كلمت زيدا ولا- عمرا» معنى «لا كلمت زيدا وعمرا» الذي لم يضم فيه الفعل ، وقدر (لا) زائده فيمين واحده ، لا يلزمه في نفس الأمر إلا كفاره واحده وإن كان قد يلزم في الحكم بخلاف ذلك ، بناء على ظاهر لفظه.

وقد يقال بامتناع هذا الوجه بناء على أن (لا) إنما تزداد إذا كان في اللفظ ما يشعر بذلك كقرينه قوله تعالى : (وَمَا يَسْتَوِي ..) فإن الاستواء لا يعقل منسوباً إلى واحد ، وكذلك قوله تعالى : (مَا مَعَكُمْ أَلَّا تَسْجُدَ) [الأعراف : ١٢] فإن من المعلوم أن التوبيخ على امتناعه من السجود ، لا على امتناعه من نفي السجود ؛ لأنه إذا امتنع من نفيه كان مثبتاً له. فأما المثال المذكور فلا دليل فيه على ذلك ، فلا تكون (لا) فيه إلا نافية ، الله أعلم.

## الكلام في (إنما)

ومن فوائده أيضاً تغميده الله تعالى برحمته : اعلم أن الكلام في (إنما) في موطنين ؛ أحدهما لفظي ، والآخر معنوي. أما اللفظي : فمن جهه بساطتها أو تركيبها ، وأما المعنوي : فمن جهه إفادتها الحصر أو عدم إفادتها له.

والمدعى فى الوجه الثانى : أنها مفيدة للحصر ، واستدل لهذا بأمر :

أحدها : فهم أهل اللسان لذلك ، كما تقرّر من فهم الصّحابه - رضى الله عنهم - من : «إنّما الماء من الماء» (١) ومن فهم ابن عباس رضى الله عنهما من : «إنّما الرّبا فى النسيئه» (٢) مع عدم المخالفه منهم فكان ذلك إجماعا على أنّها مفيدة للحصر. على أنّ الاحتجاج بقضيه ابن عباس مع الصحابه - رضى الله عنهم - قد يحتمل الاعتراض بأنّ المعترض قد يقتصر على ذكر أحد أوجه المنع لأمر ككون ذلك الوجه أجلى وأبعد عن الاعتراض ، وربّما فعل ذلك على سبيل التّنزّل للخصم فى ادّعاءه وفهمه. فلا يلزم من اقتصارهم على الاعتراض بما فيه معارضه - وهو إيرادهم الدليل المقتضى لتحريم ربا التفاضل - أن يكونوا مسلمين له فى دعواه الحصر. وقد يقال أيضا إنّ ابن عباس - رضى الله تعالى عنهما - فهم الحصر وادّعاءه ، وهم لم ينفوه ولم يثبتوه ، فتجىء مسأله ما إذا قال البعض وسكت الباقون ، وهل ذلك حجّه أو ليس بحجّه ؛ فيه كلام مشهور فى أصول الفقه.

الدليل الثانى : معاملة العرب للاسم بعدها معاملته بعد (إنّما) المسبوقه بالنفى. وقولهم معاملة (ما) و (إلا) تمثيل ، لا أنّ ذلك خاصّ ب (ما) وذلك فى قوله (٣) : [الطويل]

[أنا الضامن الزاعى عليهم] وإنّما

يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

فهذا كقوله : [السريع]

٦٥٥- (٤) قد علمت سلمى وجاراتها

ما قطر الفارس إلا أنا

ص: ١٤٣

١- أخرجه مسلم فى صحيحه (١ / ٢٦٩) رقم (٣٤٣). باب : إنّما الماء من الماء.

٢- الحديث فى سنن ابن ماجه (٢ / ٧٥٨) ، باب من قال : لا ربا إلا فى النسيئه ، ومسند أسامه (١ / ٧٦).

٣- مرّ الشاهد رقم (١٤٢).

٤- ٦٥٥- الشاهد لعمر بن معدى كرب فى ديوانه (ص ١٦٧) ، والأغانى (١٥ / ١٦٩) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ١٩٩) ، والكتاب (٢ / ٣٧٣) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ٤١١) ، وله أو للفرزدق فى شرح شواهد المغنى (٢ / ٧١٩) ، وبلا نسبه فى تخليص الشواهد (ص ١٨٤) ، وشرح المفصل (٣ / ١٠١) ، ولسان العرب (قطر).



فَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي (إِنَّمَا أَمُوتُ أَنْ أُعَيِّدَ) [الرعد : ٣٦] ، وَ (إِنَّمَا أَشْكُوا) [يوسف : ٨٦] وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ : إِنَّ الضَّمِيرَ مُحْصُورٌ وَلَمْ يَفْصَلْ ، فَلَا يَتَشَاغَلُ بِهِ وَلَوْ صَحَّ خَرَجَ نَحْوَ (١) : [الطويل]

[أنا الذائد الحامي الذمار] وإنما

يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

عن الاستشهاد به ، وكان ضروره لمخالفته للاستعمال.

الدليل الثالث : أَنَّ إِنَّ لِلْإِثْبَاتِ ، وَ (مَا) لِلنَّفْيِ ، وَالنَّفْيُ وَالْإِثْبَاتُ ضِدَّانِ فَلَا يَجْتَمِعَانِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ ، فَوَجِبَ أَنْ يَصْرَفَ أَحَدُهُمَا لِلْمَذْكُورِ ، وَالْآخَرُ إِلَى غَيْرِهِ لِيَصِحَّ اجْتِمَاعُهُمَا. لَا جَائِزَ أَنْ يَكُونَ الْمَنْفَى هُوَ الْمَذْكُورُ ، وَالْمُثَبَّتُ هُوَ مَا عَدَاهُ ، لِلاتِّفَاقِ عَلَى أَنَّ قَوْلَكَ : «إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ» يَفِيدُ إِثْبَاتَ الْقِيَامِ لَزَيْدٍ ، فَإِذَا بَطَلَ ذَلِكَ تَعَيَّنَ الْعَكْسُ وَهُوَ نَفْيُ الْقِيَامِ عَنْ غَيْرِ زَيْدٍ وَإِثْبَاتِهِ لَزَيْدٍ ، وَلَا مَعْنَى لِلْحَصْرِ إِلَّا هَذَا. هَذَا حَاصِلُ كَلَامِ الْإِمَامِ فخر الدِّينِ وَمَنْ تَبِعَهُ ، وَهُوَ فَاسِدُ الْمَقْدَمَتَيْنِ لِأَنَّ (إِنَّ) لِلتَّأْكِيدِ لَا لِلْإِثْبَاتِ ، بِدَلِيلِ أَنَّكَ تَقُولُ : «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» وَ «إِنَّ زَيْدًا لَيْسَ بِقَائِمٍ» ، فَتَجِدُهَا إِنَّمَا دَخَلَتْ لِتَأْكِيدِ الْكَلَامِ نَفْيًا كَانَ أَوْ إِثْبَاتًا. وَ (مَا) زَيْدٌ مِثْلُهَا فِي قَوْلِكَ «لَيْتَمَا زَيْدًا قَائِمٌ» لَا نَافِيَهُ.

الدليل الرابع : أَنَّ (إِنَّ) لِلتَّأْكِيدِ ، وَ (مَا) حُرْفٌ زَائِدٌ لِلتَّأْكِيدِ ، فَلَمَّا أَخَذُوا الْحُكْمَ مِنْ بَيْنِ مُؤَكِّدِينَ نَاسِبٌ أَنْ يَكُونَ مُخْتَصًّا بِالْمَسْنَدِ إِلَيْهِ قَالَهُ السَّكَّاكِيُّ ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّهُ لَا يَزِمُ لَهُ فِي قَوْلِكَ : «إِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ» لِأَنَّ (إِنَّ) وَاللَّامَ مَعًا لِلتَّأْكِيدِ ، ثُمَّ إِنَّكَ تَقُولُ : «أَحْلَفُ بِاللَّهِ إِنْ زَيْدًا لِقَائِمٌ» فَتَجْمَعُ بَيْنَ ثَلَاثِ مُؤَكِّدَاتٍ ، الْقِسْمِ ، وَ (إِنَّ) ، وَاللَّامَ ، وَلَا يَفِيدُهَا هَذَا الْحَصْرُ بِاتِّفَاقٍ.

وَاسْتَدَلَّ مَنْ قَالَ : إِنَّهَا لَيْسَتْ لِلْحَصْرِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ) [الأنفال : ٢] ، فَلَوْ كَانَ مَعْنَاهُ : مَا الْمُؤْمِنُونَ إِلَّا الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ، لَزِمَ سَلْبُ الْإِيمَانِ عَمَّنْ لَا يُوَجِّلُ قَلْبَهُ عِنْدَ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْإِجْمَاعُ مُنْعَقِدٌ عَلَى خِلَافِهِ.

وَالجَوَابُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُؤْمِنِينَ : الْكَامِلُو الْإِيمَانِ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مِنْ لَا يُوَجِّلُ قَلْبَهُ

ص : ١٤٤

١- مرّ الشاهد رقم (١٤٢).

عند ذكر الله فليس بكامل الإيمان. وردّ بأنّ هذا مجاز ، وأجيب بأنّه يجب المصير إليه جمعا بين الأدلّه ، فإنّه قد قام الدليل الذى قدّمناه على إفادتها الحصر وهو معامله الضمير بعدها معاملته بعد (إلّا) المسبوقه بالتّفى ، ولهذا قال المحقّقون : والأكثر أنّها للحصر ، حتّى لقد نقل النووى إجماع النحويين والأصوليين على إفادتها الحصر ، ذكره فى (شرح مسلم) ، وهو غريب. فهذا ما يتعلّق بإثبات الأمر الثّانى المعنوى.

وأما ما يتعلّق بالأوّل فنقول : إنّ أصل (إنّما) ، (إنّ) و (ما) ، وأنّ (إنّ) من (إنّما) هى التى كانت الرافعه الناصبه قبل وجود (ما) ، وإنّ (ما) هى الحرف التالى لنحو (ليت) فى قولهم : «ليتما أخوك منطلق».

فهذه ثلاثه أمور يدل عليها عندى أمران : أحدهما : أنّهم لم يختلفوا فى (ليتما) و (لعلّما) و (لكنّما) و (كأنّما) فى ذلك ، يعنى فى تركيبها ، والثانى : أنّ (ما) غير نافية ، فلتكن (إنّما) كذلك.

فإن قيل : هذه غير تلك التى تدخل عليها (ما) الكافّه ، وأنّ (إنّما) على قسمين ، فهذه دعى ما لا يثبت ، ولا يقوم عليه دليل. وأيضا فبأى شىء تفرّق أيّها العاقل بين (إنّما) هذه و (إنّما) تلك؟ وأيضا فلم يقل أحد إنّ (إنّما) على قسمين : مفيده للحصر ، وغير مفيده له. فهذا الحقّ الذى لا يحيد عنه من فيه أدنى إنصاف.

فإن قيل : معاله (ما) بعد (إنّما) معامله (ما) بعد (إلّا) المسبوقه بالتّفى تدلّ على أنّ (ما) نافية ، فذلك غير لازم ، إذ لا يمتنع أن يكون الشىء حكمه حكم شىء آخر ، وإن لم يكن مركبا منه ولا من شىء يشبهه. وإنّما الأمر فى ذلك أنّ العرب استعملوا (إنّما) بعد تركيبها من الحرفين فى موطن الحصر ، وخصّوها بذلك لمشاركتها ل (ما) و (إلّا) فى الحكم ، لأنّهم استعملوها استعمالها وألزموها موضعها ، لا لأنّ (ما) من (إنّما) نافية ، كما أنّه ليس ذلك لأجل أنّ (إنّما) مأخوذه من (إلّا). ثم هذه مقاله بعد فساده من جهه النّظر مخالفه لأقوال النّحاه ، فإنّهم إنّما ينصّون على أنّ (ما) كافّه ولا يعرف القول بأنّها نافية إلّا لبعض المتأخّرين. والله سبحانه وتعالى أعلم.

ومن فوائده (١) :

### مسأله : المبدوء به والموقوف عليه

لَمَّا كَانَ الْإِبْتِدَاءَ آخِذَا فِي التَّحْرِيكِ لَمْ يَكُنِ الْمَبْدُوءَ بِهِ إِلَّا مُتَحَرِّكًا ، وَلَمَّا كَانَ الْإِنْتِهَاءَ آخِذَا فِي السَّيِّكُونَ لَمْ يَكُنِ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِ إِلَّا سَاكِنًا. كُلُّ ذَلِكَ لِلْمُنَاسَبَةِ. وَهَذَا تَعْلِيلٌ حَسَنٌ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -

### من أبيات الحماسه

[البسيط]

٦٥٦- (٢) أقول حين أرى كعبا ولحيته

لا بارك الله في بضع وستين

من السنين تملأها بلا حسب

ولا حياء ولا عقل ولا دين

قوله : (وستين) يحتمل وجهين :

أحدهما : أن تكون الكسره كسره إعراب ، والنون مجعوله كأنها لام الكلمه على حدّ قوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنى يوسف» (٣).

والثانى : أن يكون معربا بالياء ، وتكون النون زائده لفظا وحكما عن مقدّر بها الثبوت ، وتكون الضّروره قاده إلى أن أتى بالحركه على ما يقتضيه أصل التقاء الساكنين وهذا كثير كقوله : [الوافر]

٦٥٧- (٤) [وما ذا تبتغى الشعراء منى]

وقد جاوزت حدّ الأربعين

[الوافر]

٦٥٨- (٥) [عرفنا جعفرنا وبنى أبيه]

وأنكرنا زعانف آخرين

ص: ١٤٦

١- يريد : من فوائد ابن هشام الأنصاري.

٢- ٦٥٦- البيتان بلا نسبه في شرح ديوان الحماسه للمرزوقي (ص ١٥٢٨) ، والتبريزي (٩٧ / ٤) ، والخزانه (٣ / ٤١٦) ، والبيت الأول بلا نسبه في لسان العرب (بضع) ، وتاج العروس (بضع).

٣- يريد : من فوائد ابن هشام الأنصاري.

٤- ٦٥٧- الشاهد لسحيم بن وثيل في إصلاح المنطق (ص ١٥٦) ، وتخليص الشواهد (ص ٧٤) ، وتذكره النحاه (ص ٤٨٠) ، وخزانه الأدب (٨ / ٦١) ، والدرر (١ / ١٤٠) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٦٢٧) ، وشرح التصريح (١ / ٧٧) ، وشرح ابن عقيل (ص ٤١) ، وشرح المفصل (٥ / ١١) ، ولسان العرب (نجد) و (ربع) ، و (درى) ، والمقاصد النحويه (١ / ١٩١) ، وبلا نسبه في أوضح المسالك (١ / ٦١) ، وجواهر الأدب (ص ١٥٥) ، وشرح الأشموني (١ / ٣٨) ، والمقتضب (٣ / ٣٣٢) ، وهمع الهوامع (١ / ٤٩).

٥- ٦٥٨- الشاهد لجرير في ديوانه (ص ٤٢٩) ، والاشتقاق (ص ٥٣٨) ، وتخليص الشواهد (ص ٧٢) ، وتذكره النحاه (ص ٤٨٠) ، وخزانه الأدب (٨ / ٩٥٦) ، والدرر (١ / ١٤٠) ، والمقاصد النحويه (١ / ١٨٧) ، وبلا نسبه في أوضح المسالك (١ / ٦٧) ، وشرح التصريح (١ / ٧٩) ، وشرح ابن عقيل (ص ٤٠).

ورجح أبو الفتح بن جنى هذا الوجه على الأول بقوله: «من السنين» وبيان ذلك أنه في الأصل تمييز منصوب فحقه: لا بارك الله في بضع وستين سنه، فلما أتى به على مقتضى القياس الأصلي، وهو ذكر لفظه (من) وجمع (سنه) وتعريفها، فلذا حكم على قوله: (وستين) أنه جاء به على مقتضى القياس في حركته وهي الكسرة. قلت: ويرجح أمر آخر وهو أن الإعراب بالحركات مع التزام الياء إنما هو معروف في باب (سنه) و (عضه) و (قله)، أعني ما حذفت لأمه (1). وأمياً غير ذلك فلعله لا يثبت فيه - والله أعلم -.

ومن فوائده:

## الفرق بين العرض والتحضيض

الفرق بين العرض والتحضيض أن العرض طلب بلين ورفق، والتحضيض طلب يازعاج وعنف.

## مسألة: (علمت) بمعنى عرفت وبمعنى العلم

ومن فوائده: قال أبو الفتح: قلت لأبي عليّ: إذا كانت (علمت) بمعنى (عرفت) عدّيت إلى مفعول واحد، وإذا كانت بمعنى العلم عدّيت إلى مفعولين فما الفرق بين (علمت) و (عرفت) من جهة المعنى؟ فقال: لا أعلم لأصحابنا في ذلك فرقا محصّياً، والذي عندي في ذلك: أن (عرفت) معناها العلم من جهة المشاعر والحواس، بمنزلة أدركت، و (علمت) معناها العلم من غير جهة المشاعر والحواس. يدلّ على ما ذكرنا في (عرفت) قوله تعالى: (يُعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ بِسَيِّئَاتِهِمْ) [الرحمن: ٤١]، والسّيما تدرك بالحواس وبالمشاعر، وكذلك في ذكر الجنة: (عَرَفَهَا لَهُمْ) [محمد: ٦]، أي: طيّب رائحتها لهم، من العرف، وهو الرّائحة، والرّائحة إنما تعلم من جهة الحاسّة، وقوله: [الكامل]

٦٥٩- (٢) أو كلما وردت عكاظ قبيله

بعثوا إلى عريفهم يتوسّم

ص: ١٤٧

١- انظر شرح المفصل (٥ / ٥)، وأوضح المسالك (١ / ٣٧).

٢- ٦٥٩- الشاهد لطريف بن تميم العنبري في الأصمعيات (ص ١٢٧)، وشرح أبيات سيويه (٢ / ٢٨٩)، والكتاب (٤ / ١٢٣)، وشرح شواهد الشافيه (ص ٣٧٠)، ولسان العرب (ضرب)، و (عرف)، ومعاهد التنصيص (١ / ٢٠٤)، وبلاد- نسبه في أدب الكاتب (ص ٥٦١)، وجمهره اللغه (ص ٣٧٢)، والمنصف (٣ / ٦٦).

قلت له : أفيجوز أن تقول : (عرفت) : ما كان ضده في اللفظ (أنكرت) ، و (علمت) : ما كان ضده في اللفظ (جهلت) ، فإذا أريد ب (علمت) العلم المعاقبه عبارته الإنكار تعدى إلى مفعول واحد ، وإذا أريد بالعلم المعاقبه عبارته الجهل تعدى إلى مفعولين . ويكون هذا فرقا بينهما صحيحا ، لأن (أنكرت) ليست بمعنى (جهلت) ، لأن الإنكار قد يصاحبه العلم ، والجهل لا يصاحبه العلم ، ولأنه إنما ينكر الإنسان ما يعلمه ، ولا يصح أن ينكر ما قد يجهله ، ولأن الجهل يكون في القلب فقط ، والإنكار يكون باللسان ، وإن وصف القلب به كقولك : «أنكره قلبي» كان مجازا ، وكون الإنكار باللسان دلالة على أن المعرفة متعلقه بالمشاعر فقال : هذا صحيح والله أعلم .

## الشروط التي يتحقق بها تنازع العوامل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وصلاته على سيدنا محمد خير خلقه وآله . قال الفقير إلى ربه عبد الله بن هشام غفر الله له ولوالديه ولأحبابه ولجميع المؤمنين :

هذا فصل في الشروط التي بها يتحقق تنازع العاملين أو العوامل .

قد تتبعا ذلك فوجدناه منحصرًا في خمسة شروط ، شرطين في العامل وشرطين في المعمول وشرط بينهما .

فأما الشرطان اللذان في العامل :

فأحدهما : ألا يكون من نوع الحروف ، فلا تنازع في نحو «إن لم تفعل» ولا في نحو قول الشاعر : [مشطور الرجز]

٦٦٠- (١) حتى تراها وكأنَّ وكانَّ

أعناقها مشدّات في قرن

خلافًا لبعضهم .

الثاني : أن يكون كل منهما طالبا من حيث المعنى لما فرض التنازع فيه ، فلا تنازع في : (وَجَحِدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا) [النمل : ١٤] لأنَّ طالب الظلم والعلوَّ الجحد لا الاستيقان ، ولا في : (وَذَكَرْ فَإِنَّ الدُّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ)

ص : ١٤٨

١- ٦٦٠- الرجز لخطام المجاشعي ، أو للأغلب العجلي في الدرر (٥٠ / ٦) ، وشرح التصريح (١٣٠ / ٢) ، والمقاصد النحويه (٤ / ١٠٠) ، وبلا نسيه في أوضح المسالك (٣٤٢ / ٣) ، وشرح الأشموني (٤١٠ / ٢) ، وشرح التصريح (٣١٧ / ١) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٢٥) .

[الذاريات : ٥٥] ، لأنَّ طالب (المؤمنين) هو فعل النَّفع لا- الأمر بالتذكير لعموم البعثة - كذا قالوا - . ولك أن تقول : لا يمتنع التنازع فيهما ، أمّا في الأولى : فعلى جعل (ظلما) و (علوا) مصدرين في موضع الحال ك «جاء زيد ركضا» فيكون التقدير : وجدوا بها ظالمين مستعلين واستيقنوها وحالتهم هذه ، وأمّا في الثانية : فلأنَّ عموم البعثة لا ينفي تخصيص (عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ) [الشعراء : ٢١٤] ، وقد قال كثيرا من المفسِّرين في (قُلْ لِعِبَادِيَ ..) [إبراهيم : ٣١] : إنَّ المراد (المخلصين) وأنَّ الإضافة إضافة تشريف ، وبنوا على هذا صحَّح الجزم في قوله سبحانه (يقيموا) و (ينفقوا) ، ونحو ذلك ممّا جزم في جواب الشرط المقدر بعد الأمر ، فلولا- أنَّ المراد : (المخلصون) لم يصحَّ أن يكون التقدير : إن تقل لهم يقيموا وينفقوا لما يلزم عليه من الخلف في خبر الصادق ، إذ قد يخلف من المقول لهم - على هذا التقدير - جم غفير لا- يحصى . والمثال الجيّد فيما نحن فيه قول الشاعر - أنشده الفارسي : [الوافر]

٦٦١- عدينا في غد ما شئت إنا

نحبّ ولو مطلت الواعدينا

فلا تنازع بين (نحبّ) و (مطلت) في (الواعدين) لأنَّ الممطول موعود لا واعد ف (الواعدين) مفعول ل (نحبّ) لا غير .

وأما الشرطان اللذان في المعمول :

فأحدهما : ألا يكون سببياً ، فلا تنازع بين (ممطول) و (معنى) في قوله (١) : [الطويل]

[قضى كلّ ذي دين فوفى غريمه]

وعزّه ممطول معنّى غريمها

لأنهما حينئذ خبران ل (عزّه) ، وإذا عمل أحدهما في الغريم أعطى الآخر ضميره كما هو قاعده التنازع ، ويلزم من ذلك عدم ارتباط أحد الخبرين بالمخبر عنه ، ألا ترى أنّه يؤول به التقدير - على إعمال الأوّل - إلى قولك : وعزّه ممطول غريمها معنّى غريم!! وعلى إعمال الثاني إلى قولك : وعزّه ممطول غريم معنّى غريمها. فإذا ثبت أنّ التنازع في هذا النحو متعذر وجب أن يحمل على أنّ هذا السببيّ مبتدأ مؤخر ، وما قبله خبران له يتحمّلان ضميره ، والجمله خبر الأوّل. هذا تقرير قول جماعه منهم أبو عبد الله بن مالك - رحمهم الله أجمعين - .

ص : ١٤٩

وأقول : جَوَزَ التنازع في هذا النحو جماعه منهم : أبو بكر بن طاهر (1) في (طرر الإيضاح) ، وأبو الحسن بن الباذش (2) في حواشيه ، ونقله بعضهم عن الفارسي. وهو لازم لجماعه منهم الأستاذ أبو عليّ الشلوين - رحمهم الله تعالى - لأنهم أجازوا في قول الله سبحانه : (وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) [الشورى : ٤٣] كون (من) موصوله مخبرا عنه ب (فِيَانْ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ\*) والرباط بينهما بالإشارة إلى المصدر المفهوم من فعل الصلّه المقدر إضافة إلى ضمير (من) أي : إن صبره وغفرانه ، فقد جعلوا الارتباط حاصلًا بالإشارة إلى المصدر المقدر ارتباطه بالمتبدأ بمنزله الإشارة إلى نفس المتبدأ في نحو : (وَلِيَّاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ) [الأعراف : ٢٦] ، فيلزمهم في مسألتنا الارتباط بالضمير العائد على الغريم ، لأنه مرتبط بضمير المتبدأ بل تجويز هذا في مسألتنا أقيس من تجويزه في الآية الكريمة لوجهين :

أحدهما : أن الضمير هو الأصل في باب الربط فلا بعد في أن يكون التوسع فيه أكثر.

والثاني : أن باب التنازع تجوّزوا فيه في الإضمار ، فأعادوا الضمير على ما تأخر لفظا ورتبه نحو : «ضربوني وضربت قومك» ، وأعادوا فيه الضمير مفردا على المثني والمجموع فقالوا : «ضربني وضربت قومك» على معنى : ضربني من ثم ، كذا قدره سيبويه (3). ولم يتجوّزا بذلك في باب المتبدأ ، ألا ترى أنه لا يجوز «صاحبها في الدار» ولا «الزيدان قام» بمعنى : قام من ثم. وإذا انتفى ذلك ظهر أن مسألتنا أولى بالإجازة ، ثم إنا إذا سلّمنا امتناع التنازع لما ذكرنا نمنع تعميم المنع فنقول : تعليق المنع بكون المعمول سببًا تعميم فاسد ، لأنهم أسندوا المنع لعدم الارتباط ، وذلك ليس موجودا في كلّ سببٍ على تقدير التنازع فيه ، لأنه إذا كان العاملان متعاطفين بفاء السببية ، أو بواو العطف وهما مفردان ، فإن الارتباط حاصل من جهة العاطف وإن فقد من جهة الضمير ، لأنّ فاء السببية تنزل الجملتين كالجمله الواحده لأنهما سبب ومسبب ، والواو في المفردات للجمع ، لهذا أجازوا الاكتفاء بضمير واحد في نحو :

ص : ١٥٠

١- أبو بكر بن طاهر : هو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي ، المعروف بالخدب ، نحويّ حافظ اشتهر بتدريس الكتاب وله على الكتاب طرر مدونه مشهوره اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه ، وله تعليق على الإيضاح ، وغير ذلك. ترجمته في بغية الوعاة (١ / ٢٨).

٢- أبو الحسن بن الباذش : هو علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي ، من مصنفاته : شرح كتاب سيبويه ، والمقتضب ، وشرح أصول ابن السراج ، وشرح الإيضاح ، وشرح الجمل ، وشرح الكافي للنحاس. (ت ٥٢٨هـ). ترجمته في بغية الوعاة (٢ / ١٤٢).

٣- انظر الكتاب (١ / ١٣٢).



«الذى يطير فيغضب زيد الدباب» وقال الله جلت كلمته : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصَيِّحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً) [الحج : ٦٣] ، وقال الشاعر : [الطويل]

٦٦٢- (١) وإنسان عيني يحسر الماء تاره

فيبدو وتارات يجم فيغرق

وأجازوا «مررت برجل كريم بنوك وابنه». فعلى هذا الذى شرحناه لا يلزم من امتناع التنازع فى نحو (٢) : [الطويل]

[قضى كل ذى دين فوقى غريمه]

وعزه ممطول معنى غريمها

حيث لا- فاء سببيه ولا- واو بين المفردين أن يمتنع فى «عزه ممطول ومعنى غريمها» و «عزه ممطول فمعنى غريمها» ، ثم إذا لم يكن (معنى) مبتدأ البتة فلا- منع وإن وجد السببى ، مثاله : قيل لك : ما معك من خبر زيد؟ فتقول : «قام وقعد أبوه» ، لا يمنع التنازع فيه أحد. وإذا ثبت جوازه فى ذلك ونحوه فالصواب أن يقال : إن الشرط ألا يكون الحمل على التنازع مؤديا إلى عدم الربط.

الثانى : ألا يكون محصورا فلا تنازع فى «ما قام وقعد إلا زيد» لأمرين :

أحدهما : أن الواقع بعد (إلا) إما أن يكون ظاهرا أو مضمرا ، وأيا ما كان ، فهو غير متأت ، فإن كان ظاهرا فإنه يقتضى أن يقول فى نحو : «ما قام وقعد إلا الزيدان» أو «إلا الزيدون» : (ما قاما) أو (ما قاموا) أو (قعدا) أو (قعدوا) ، ولم يتكلم بمثل هذا ، وإن كان مضمرا فإنه إن كان حاضرا نحو : «ما قام وقعد إلا أنا» أو «إلا أنت» ، لم يتأت الإضمار فى أحدهما إذا أعملت الآخر ، لأنك إما أن تضمير ضميرا غائبا فيلزم إعادته ضمير غائب على حاضر ، أو ضميرا حاضرا فتقول «ما قام وقعدت إلا أنا» أو «... وقعدت إلا أنت» ، أو تقيس ذلك على أعمال الثانى ، فيلزم مخالفه قاعده التنازع ، لأنك تعيد الضمير على غير المتنازع فيه ، لأن ضميرى المتكلم والمخاطب إنما يفسرهما حضور من هما له لا لفظه والضمير فى باب التنازع إنما يعود على لفظ المتنازع فيه ، وإن كان غائبا لزم إبرازه فى الشئيه والجمع ، وقد ذكرنا أنه لم يتكلم به.

الوجه الثانى : أن الإضمار فى أحدهما يؤدى إلى إخلاء عامله فى الإيجاب ، لأن

ص : ١٥١

١- ٦٦٢- الشاهد لذى الرمه فى ديوانه (ص ٤٦٠) ، وخزانه الأدب (٢ / ١٩٢) ، والدرر (٢ / ١٧) ، والمقاصد النحويه (١ / ٥٧٨) ، ولكثير فى المحتسب (١ / ١٥٠) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (٣ / ٣٦٢) ، وتذكره النجاه (ص ٦٦٨) ، وشرح الأشمونى (١ / ٩٢) ، ومجالس ثعلب (ص ٦١٢) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٥٠١) ، والمقرب (١ / ٨٣) ، وهمع الهوامع (١ / ٩٨).

٢- مَرَّ الشاهد رقم (٤٧٧).

الفعل إنما يصير موجبا بمقارنه (إلما) لمعموله لفظا أو معنى ، فإذا لم يقترن بها لفظا ولا معنى فهو باق على النفي ، والمقصود بخلاف ذلك.

وإذا امتنع التنازع فيما ذكرنا فاعلم أنه محمول على الحذف. وممن نصّ على ذلك ابن الحاجب وابن مالك فأصله «ما قام أحد ولا قعد إلّا زيد» فحذف (أحد) من الأوّل لفظا واكتفى بقصده ودلاله النفي والاستثناء عليه كما جاء (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ) [النساء : ١٥٩] ، (وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ) [الصفات : ١٦٤] ، أى : ما من أهل الكتاب أحد إلّا ليؤمننّ به ، وما منّا أحد إلّا له مقام ، وذهب بعضهم إلى أنّ نحو ذلك من باب التنازع ، وليس بشيء لما شرحناه. ولم يذكر ابن مالك هذا الشرط فى صدر باب التنازع فاقضى ظاهر كلامه أنه منه ، ثم قال فى أثناء الباب : «ونحو «ما قام وقعد إلّا زيد» محمول على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم» وكان حقّه أن يذكره حيث تعرّض لذكر شروط التنازع. وذكر ابن الحاجب شرطا فى المعمول غير ما ذكرناه ، وهو ألّا يكون ضميرا ، وقال فى توجيه ذلك : لأنّ العاملين إذا وجّها إلى مضمّر استويا فى صحّحه الإضمار فيه فلا تنازع فى نحو : «ضربت وأكرمت» وردّ عليه ابن مالك بأنّ هذا منه تقرير بأنّه لا يتأتّى فى المضمّر صورته تنازع ، فلا وجه لهذا الاحتراز لأنّ قولنا : إذا تنازع العاملان ، لا- يمكن تناوله لذلك ، وقد يقال إنّ هذا إنّما ذكر للإعلام من أول الأمر بصوره التنازع لا للاحتراز عن صورته يتأتّى فيها صورته التنازع فى الضمير ، ولا يحكم النحويّون بأنّه من التنازع. ثم إنّ هذا المعترض قد ذكر من شروط التنازع تأخير المعمول ، وأقام الدليل على أنه لا يتأتّى ولا يتصوّر فى غيره وهو نظير ما اعترض به على أبى عمرو.

فإن قلت : إنّ الحجّج التى احتجّ بها أبو عمرو على أنّ التنازع لا- يتأتّى فى المضمّر ، إنّما يستمرّ فى المضمّر المتّصل ، فأما المنفصل فيمكن التجاذب بين العاملين فيه ، نحو : «ما قام وقعد إلّا أنا».

قلت : قد مضى أنّ ذلك إنّما يتّجه على الحذف كما شرحناه.

وأما الشرط الذى بينهما : فتقدّم العاملين وتأخر المعمول. قال ابن مالك : «وإنّما لم يتأتّ التنازع بين عاملين متأخرين نحو : «زيد قام وقعد» لأنّ كلّا من المتأخرين مشغول بمثل ما يشغل به الآخر من ضمير الاسم السابق ، فلا تنازع بخلاف المتقدّمين نحو : «قام وقعد زيد» فإنّ كلّا من الفعلين متوجّه فى المعنى إلى (زيد) وصالح للعمل فى لفظه وأعمل أحدهما فى ظاهره والآخر فى ضميره» انتهى بنصّه.

وأقول : هذا إنما يتمشى له في المتقدم المرفوع فأما في المنصوب والمجرور فلا يتمشى ، فنحو : «زيدا ضربت وأكرمت» ونحو «زيد مررت وأتبعته» لم يقتض تعليله امتناع التنازع فيه واقتضاه تعميمه المنع ، فالذى ينبغى ألا يحكم بمنع التنازع في المتقدم مطلقا ، بل بشرط كونه مرفوعا. وينبغى أن يكون الفريقان في ذلك متفقين على اختيار الأول لأنه أسبق العاملين وأقربهما إلى المعمول. وكذا لا- يمتنع تنازع العاملين معمولا متوسطا بينهما كقولك : «إن تجد زيدا تؤدب» ، وهذه المسألة ينبغى أن يكون إعمال الأول فيها أرجح عند الجميع ، لتساويهما في القرب ، وفضل الأول بالسبق ، وأن إعماله ينفي الإضمار قبل الذكر. فهذا ما اقتضاه ظاهر الأمر عندى ، ولست مبتدعا في ذلك بل متبعا فقد نقل أبو حيان إجازة التنازع في المتقدم في تفسير سورة براءه ، وأن بعضهم جعل منه (بِالْمُؤْمِنِينَ رُؤُفٌ رَحِيمٌ) [التوبة : ١٢٨] ، قال : والأكثر على منعه. وذكر ابن هشام الخضراوي في (شرح الإيضاح) عن أبي علي أنه أجاز في قوله : [البسيط]

٦٦٣- (١) [قد أوبيت كل ماء فهي طاويه]

مهما تصب أفقا من بارق تشم

أن يكون (أفقا) ظرفا ل (تشم) ، و (بارقا) مفعول به منصوب ب (تشم) أيضا ، و (من) زائده لأن الكلام غير إيجاب لتقدم الشرط ، ومفعول (تصب) محذوف ، أى : مهما تصبه ، والهاء عائدة على البارق أو الأفق. قال ابن هشام (٢) : «وهذا من تنازع العاملين مع التوسط وقلما يذكره النحويون» انتهى. والحق أولى بالاتباع من الوقوف مع قول الجمهور فإنهم ذكروا علله لم يظهر أطرادها.

شاهدت بخط الإمام العلامة ركن الدين أبي عبد الله محمد الشهير بابن القوبع - رحمه الله - : [الخفيف]

أبلغ العالمين عنى بأن

كل علم تصوّر وقياس

قد كشفت الأشياء بالعقل حتى

ظهرت لى فليس فيها التباس

وعرفت الرجال بالعلم لما

عرف العلم بالرجال الناس

ص: ١٥٣

١- ٦٦٣- الشاهد لساعده بن جزيه في خزانه الأدب (٨ / ١٦٣) ، والدرر (٥ / ٧٠) ، وشرح أشعار الهذليين (٣ / ١١٢٨) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٥٠) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ١٥٧) ، ولسان العرب (أبي) ، و (صوى) ، وبلا نسبه في خزانه الأدب (٩ / ٢٦) ، ومغنى اللبيب (١ / ٣٣٠) ، وهمع الهوامع (٢ / ٥٧).



هذه الأبيات الثلاثة كتبت بخطه ، ورأيت بعد هذه الأبيات بخطه - رحمه الله عليه - :

هذا كلام على طريقه البحث وأما التحقيق فأن يقال : يمنع التنازع في المتقدم وذلك لأنه إنما يتحقق تجاذب العاملين للمعمول مع تأخره عنهما ، أما إذا تقدم وجاء بعده ك «زيدا ضربت وأكرمت» فإن الأول بمجرد وقوعه بعده يأخذه قبل مجيء الثاني ، لأنه طالب له من حيث المعنى ولم يجد معارضا ؛ فإذا جاء الثاني لم يكن له أن يطلبه لأنه إنما جاء بعد أخذ غيره له. وكذا البحث في المتوسط. فهذا إن شاء الله تعالى هو الحق الذي لا يعدل عنه وينبغي أن يكون هو حجة للنحويين لا ما احتج به ابن مالك ، انتهت المسألة - انتهى بنصه - .

قال ابن النحاس (١) : لا أعلم في التنزيل العظيم ما هو صريح في إعمال الثاني إلا قوله سبحانه : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ...) [المنافقون : ٥] ، ولو أعمل الأول ل قيل : تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله ومثله في الحديث : «إن الله لعن أو غضب على سبط من بنى إسرائيل فمسحهم ..» (٢) وهو عكس الآيه لأن الثاني تعدى بالجار ، ولو أعمل الأول لعدها بنفسه. انتهى. وأما باقى الآى فلا صراحه فيها.

وقولهم : لو أعمل الأول لأضمر فى الثانى لا يلزم ، لأن الإضمار غير واجب ، وقد ذكرنا أمثله ، وإذا لم يجب لم يكن معنا قاطع انتهى. وأقول : ما قاله مسلم ، إلا أن مشايخنا فى هذا العلم ذكروا أن الإضمار وإن لم يجب لأنه فضله لكن يلزم إجماع القراء السبعة على غير الأفصح. وهو غير جائز.

قوله : وأعمل المهمل فى ضمير ما تنازعا يقتضى عدم التنازع فى الحال.

قال ابن معط فى (شرح الجزوئيه) : «وتقول فى الحال : «إن تزرنى ضاحكا آتك فى هذه الحاله» ولا يجوز الكنايه عنها لأن الحال لا تضمّر. وتقول فى الظرف على إعمال الثانى : «سرت وذهبت اليوم». وعلى الأول : سرت وذهبت فيه اليوم. وفى المصدر على الثانى : «إن تضرب بكرا أضربك ضربا شديدا» ، وعلى الأول : «أضربكه ضربا شديدا».

ص : ١٥٤

١- ابن النحاس : هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبى نصر الإمام أبو عبد الله بهاء الدين بن النحاس الحلبي النحوى : لم يصنف إلا ما أملاه شرحا لكتاب «المقرب» ، (ت ٦٩٨ هـ). ترجمته فى بغيه الوعاة (١ / ١٣).

٢- أخرجه مسلم فى صحيحه رقم (١٥٤٦).

وفى كتاب (إصلاح الغلط) (١) لابن قتيبه قال : قرأت على ثعلب قول الشاعر : [الطويل]

٦٦٤- (٢) فرطن فلا ردّ لما فات وانقضى

ولكن بغوض أن يقال عديم

قال : ما معنى بغوض ثم قال : بلغنى أن الخلدى - يعنى المبرد - أنه صحّف هذا البيت وذكر أنه سمعه من أصحابه هكذا ، فإن يكن تصحيحا من سيويه فقد صحّفوا كلّهم. فقلت له : فكيف الرّوايه فقال : هذا يصف رجلا مات له ميّت فقال له : فرطن ، يعنى المدامع ، فلا ردّ لما فات : يعنى من الموت ، ولكن تعوّض الصّبر عن مصيبتك ولا تكثر الجزع فيقال عديم.

قال ابن قتيبه : وهذا المعنى أجود وأولى بتفسير البيت ممّا جاء به أصحابنا ، وقد عرضت كلامه فى ذلك على أبى إسحاق الزجاج فاستحسنه الجماعة.

## شروط التنازع

التنازع له شروط :

الأول : أن يتقدّم عاملان فأكثر ولا يقع بين المتأخرين ، هكذا أطلق المتأخرون ومنهم ابن مالك وعلّل بعلة قاصره. وشرط هذا العامل أمور :

أحدها : عند بعض النّحاه ، وهو ألّا يكون فعل تعجّب ، لأنّه جرى مجرى المثل فلا يتصرّف فيه بفصل ولا غيره. وأجازه أبو العباس ومنعه ابن مالك. قال : لكن بشرط إعمال الثانى كقولك : «ما أحسن وأعقل زيدا» بنصب (زيدا) ب (أعقل) لا ب (أحسن) لئلا يلزم فصل ما لا يجوز فصله. وكذلك أحسن به وأعقل يزيد بإعمال الثانى ولا تعمل الأوّل فتقول : وأعقل به يزيد للفصل ، ويجوز على أصل الفراء : «أحسن وأعقل يزيد» على أنّ أصله : أحسن به ثمّ حذف الباء لدلاله الثانى عليها ، ثمّ اتصل الضمير واستتر كما استتر فى الثانى فى (أسمع بهمّ وأبصر) [مریم : ٣٨] إلّا أنّ الاستدلال بالأوّل على الثانى أكثر.

والثانى : ألّا يكون حرفا ، قال ابن عمرون : وجوز بعضهم التنازع فى (لعلّ) و (عسى) فيقال : «لعلّ وعسى زيد أن يخرج» على إعمال الثانى ، و «لعلّ وعسى زيدا خارج» على إعمال الأوّل ، وليس واضحا ، إذ لا يقال : عسى زيد خارجا ، ويلزم منه حذف منصوب عسى.

ص: ١٥٥

١- هو كتاب إصلاح غلط أبى عبيد فى غريب الحديث.

٢- ٦٦٤- الشاهد لمزاحم العقيلى فى لسان العرب (بغض) ، والكتاب (٢ / ٣١٠).

الثالث : عند بعض النحويين وهو ألا يكون العامل يطلب أكثر من مفعول واحد.

الرابع : ألا يكون أحد العاملين مؤكدا ، فلا تنازع في : [الطويل]

٦٦٥- (١) [فأين إلى أين النّجاه ببغلتى]

أتاك أتاك اللّاحقون احبس احبس

الخامس : أن يكونا قد تأخر عنهما اسم أو أكثر هو مطلوب لكلّ منهما ، فلو كان مطلوبا لأحدهما فلا تنازع.

السادس : أن تكون المعمولات أقلّ من مقتضيات العوامل ، فلا تنازع في «ضربت وأكرمت الجاهل العالم» إن جاز هذا الكلام ، لأنّ كلّا من العاملين قد أخذ مقتضاه.

السابع : أن يكون بين العاملين أو العوامل اتصال بوجه ما.

الثامن : ألا يكون المعمول سببيا فلا تنازع في (٢) : [الطويل]

[قضى كل ذي دين فوفّى غريمه]

وعزّه ممطول معنّى غريمها

إذا لم يجعل (غريمها) مبتدأ ، وكذا «زيد قام وقعد أبوه» لأنّك إن أضمرت في أحدهما ضمير الأب وحده خلا الخبر من الرّابط أو الأب في الضمير فيحتاج لضميرين أحدهما مضاف والآخر مضاف إليه وذلك باطل لامتناع إضافه الضمير. فبطل كون (غريمها) مرفوعا على غير الابتداء.

والتاسع : ألا يكون المعمول مضمرا ، شرط ذلك ابن الحاجب ، وشرحه معروف.

والعاشر : هو الشرط الأول.

### مسأله : الأفعال المتعدّيّه لا تتميّز عن غيرها

طوبى لمن صدّق رسول الله وآمن به ، وأحبّ طاعته ورغب فيها ، وأراد الخير وهمّ به ، واستطاعه وقدر عليه ، ونسى عمله وذهل عنه ، وخاف عذاب الله وأشفق

ص: ١٥٦

١- ٦٦٥- الشاهد بلا نسبه في أوضح المسالك (٢ / ١٩٤) ، وخزانه الأدب (٥ / ١٥٨) ، والخصائص (٣ / ١٠٣) ، والدرر (٥ / ٣٢٣) ، وشرح الأشموني (١ / ٢٠١) ، وشرح ابن عقيل (ص ٤٨٧) ، وشرح قطر الندى (ص ٢٩٠) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٩) ،

وہمع الہوامع (۲ / ۱۱۱).

۲- مَرّ الشاہد رقم (۴۷۷).



منه ، ورجا ثوابه وطمع فيه ، فهذه أفعال سبعة متّحده المعانى ، وهى مختلفه بالتعدّى واللّزوم ، فدلّ على أنّ الفعل المتعدّى لا يتميّز من غيره بالمعنى. بشر الحافى (1) يذكر حاله فى المسلمين : [البسيط]

قطع الليالى مع الأيام فى خلق

والنّوم تحت رواق الهَمّ والقلق

أحرى وأجدر لى من أن يقال غدا :

أنّى التمسست الغنى من كَفّ مرتزق

قالوا رضيت بذنا قلت القنوع غنى

ليس الغنى كثره الأموال والورق

رضيت بالله فى عسرى وفى يسرى

فلست أسلكك إلّا واضح الطّرق

وقال بعضهم فى التّنازع أيضا : [الطويل]

٦٦٦- (٢) طلبت فلم أدرك بوجهى فليتنى

قعدت ولم أبغ الندى بعد سائب

وقد تنازع أربعة عوامل معمولا واحدا وهو الندى فتأمل.

قال الشيخ جمال الدين بن هشام : اجتمع فى هذا البيت تنازع بين اثنين ، وتنازع بين ثلاثة ، وتنازع بين أربعة ، فقد تنازع (طلبت) و (لم أدرك) فى (بوجهى) ، وقد تنازعا و (لم أبغ) فى الندى ، وقد تنازع الثلاثة و (قعدت) فى الظرف ، فهذه اتّفاقيه غريبه. انتهى. ففى قوله : «معمولا واحدا» وهو (الندى) نظر ، بل المعمول الواحد قوله (بعد) كما قرره الشيخ جمال الدين رحمه الله عليه والمسلمين أجمعين.

**تهذيب ابن هشام لكتاب الشذا فى أحكام**

**اشاره**

(كذا) لأبى حيان

قال الشيخ جمال الدين بن هشام : بسم الله الرّحمن الرّحيم وصلى الله على محمد وآله وصحبه وبعد :

فإنني لما وقفت على (كتاب الشذا في أحكام كذا) لأبي حيان رحمه الله تعالى رأيت لم يزد على أن نسخ أقوالا وجددها وجمع عبارات وعددها، ولم يفصح كل الإفصاح عن حقيقتها وأقسامها، ولا بين ما يعتمد عليه مما أورده من أحكامها، ولا تبه على ما أجمع عليه أرباب تلك الأقوال واتفقوا، ولا أعرب عما اختلفوا فيه

ص: ١٥٧

- 
- ١- أبو نصر بشر بن الحارث الحافى : أحد المتصوفه الكبار ، سكن بغداد ومات فيها سنه سبع وعشرين ومأتين
  - ٢- ٦٦٦- الشاهد للحماسى فى حاشيه ياسين على التصريح (١ / ٣١٦) ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى (١ / ٢٠٣).

وافترقوا. فرأيت أنّ الناظر في ذلك لا يحصل منه بعد الكدّ والتعب إلّا على الاضطراب والشغب. فاستخرت الله في وضع تأليف مهذب أبين فيه ما أجمل ، واستئناف تصنيف مرتّب ، أورد فيه ما أهل وسمّيته : (فوح الشذا بمسأله كذا) ، وباللّٰه تعالى أستعين وهو حسبي ونعم المعين ولا حول ولا قوه إلّا باللّٰه العليّ العظيم.

وينحصر في خمسة فصول :

## الفصل الأول : في ضبط موارد استعمالها

اعلم أنّ ل (كذا) استعمالين :

أحدهما : أن يستعمل كلّ من جزأيهما على أصله ، فيراد بالكاف التشبيه ، وب (ذا) الإشارة ، ولا يراد بمجموعهما الكنايه عن شيء. فهذه بمعزل عمّا نحن فيه ، ذلك كقولك : رأيت زيدا فقيرا وعمرا كذا ، وقول الشاعر : [مجزوء الوافر]

٦٦٧- (١) وأسلمني الزمان كذا

فلا طرب ولا أنس

ويكون اسم الإشارة في هذا النوع باقيا على معناه ، يصحّ أن يسبقه حرف التنبيه وأن يليه كاف الخطاب ولام البعد ، ألا ترى أنّك لو قلت في المثال : «.... ورأيت عمرا هكذا» ، و: «.... كذاك» و: «.... كذلك» ، وقلت في البيت : «وأسلمني الزمان هكذا» ، كان مستقيما!! إلّا أنّ حرف التنبيه هنا متقدّم على الكاف كما أريتك ، وإنّما القاعده فيه مع سائر حروف الجرّ أن يتأخّر عنها كقولك : (بهذا) أو (لهذا) ، إلّا في هذا الموضع خاصّه قال أبو الطيّب : [الخفيف]

٦٦٨- (٢) ذى المعالي فليعلون من تعالى

هكذا هكذا وإلّا فللا

والثاني : أن يخرج كلّ من الجزأين عن أصله ويستعمل المجموع كنايه. وهذه على ضربين :

أحدهما : أن تكون كنايه عن غير عدد ، كقولك : «مررت بدار كذا». واعتقادي في هذه أنّها إنّما يتكلّم بها من يخبر عن غيره ، وأنّها تكون من كلامه لا

ص: ١٥٨

١- ٦٦٧- الشاهد بلا نسبه في شرح الأشموني (٣ / ٦٤٠) ، وشرح شواهد المغني (٢ / ٥١٤) ، ومغني اللبيب (١ / ١٨٧).

٢- ٦٦٨- الشاهد للمتنبي في ديوانه (٣ / ٢٥٤) بشرح البرقوقى.

من كلام المخبر عنه ، هذا الذى شهد به الاستقراء وقضى به الذوق الصحيح ، فلا يقول أحد ابتداء «مررت بدار كذا» ولا «...»  
بدار كذا وكذا» بل يقول : «... بالدار الفلانيه» ، ويقول من يخبر عنه قال فلان مررت بدار كذا ، أو : ... بدار كذا وكذا ، وذلك  
لنسيان اعترى المخبر أو لغير ذلك. ومنه ما جاء فى حديث الحساب - أعاذنا الله من سوء فيه - : «أتذكر يوم كذا وكذا فعلت فيه  
كذا وكذا» (١). وقول من قال : «أما بمكان كذا وكذا وجد إنما الكنايه فيه من كلام من حكى عن غيره ، ألا ترى أنهم حكوا  
أنه قيل له فى الجواب : بلى وجاهذا (٢) ولو كان السائل كانيا لم يعلم مراده ، ولم تقبح إجابته بالتعيين ، ودعوى أن المسؤول علم  
ما كنى عنه على خلاف الأصل والظاهر. وغلط جماعه فجعلوا من هذا القسم قوله (٣) : [مجزوء الوافر]

وأسلمنى الزمان كذا

[فلا طرب ولا أنس]

والحق أن ذلك ليس من الكنايه فى شىء وقد مضى.

الضرب الثانى : - وهو الغالب - أن يكنى بها عن عدد مجهول الجنس والمقدار.

وهذه التى قبلها مركبتان من شئين : أحدهما الكاف ، والظاهر أنها الكاف الحرفيه المفيده للتشبيه ، لأنها القسم الغالب من  
أقسام الكاف كما ركبوها مع (أن) فى (كأن) نحو قولك «كأن زيدا أسد». والثانى : (ذا) التى للإشارة كما ركبوها مع (حب) فى  
(حبيذا) ومع (ما) فى نحو : ماذا صنعت ، فى أحد التقادير. ولا يحكم على (ذا) بأنها فى موضع جرّ ، ولا على الكاف بأنها متعلقه  
بشئ ، ولا - بأن فيها معنى التشبيه ، وإن كان باقيا بعد التركيب فى (كأن) ، إلا أنه لا معنى له هنا ، فلا وجه لتكلف ادعائه لأن  
التركيب كثيرا ما يزيل معنى المفردين ، ويحدث بمجموعهما معنى لم يكن ، ويحكم على مجموع الكلمتين بأنه فى موضع رفع  
أو نصب أو جرّ بحسب العوامل الداخلة عليها. ويدل على أن الأمر كذلك أمور :

أحدها : أن (ذا) لا تؤنث لتأنيث تمييزها ، تقول له : «عندى كذا وكذا أمه» ولا تقول : «... كذه وكذه ...».

والثانى : أنها لا تتبع بتابع ، لا يقولون : «كذا نفسه رجلا».

ص : ١٥٩

١- أخرجه مسلم فى صحيحه (٣ / ٤٧).

٢- انظر الكتاب (١ / ٣١٢).

٣- مرّ الشاهد رقم (٦٦٧).

الثالث : أنهم قالوا : «إن كذا وكذا مالك» برفع المال ، ذكره أبو الحسن في المسائل.

الرابع : أنهم قالوا : حسبي بكذا» فأدخلوا عليها الجارَ. ذكره أبو الحسن أيضا.

الخامس : أنهم يقولون : «كذا وكذا درهما» مع أنهم لا يركبون ثلاثه أشياء ، فما ظنك بأربعه؟ فلو لا أن (كذا) قد صارت بمنزله الشيء الواحد لم يسغ ذلك.

وذهب جماعه من النحويين إلى أن الكاف و (ذا) كلمتان باقيتان على أصلهما من غير تركيب. ثم اختلفوا على أقوال :

أحدها : أن الكاف حرف تشبيه ، وأن معنى التشبيه باق. وهذا ظاهر قول سيبويه والخليل وصریح قول الصفار.

بيان الأول : أن سيبويه قال : «صار (ذا) بمنزله التنوين لأن المجرور بمنزله التنوين» (١) ، «وقال الخليل : كأنهم قالوا له كالعدد درهما. فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به. وإنما تجيء الكاف للتشبيه فتصير وما بعدها بمنزله شيء واحد» (٢). انتهى.

وبيان الثاني : أن الصفار لَمَّا ردَّ على من جَوَّز «كذا درهم» ، بالخفض ، بأن أسماء الإشارة لا تضاف ، اعترض على نفسه بأن معنى الكاف والإشارة قد زال ، وأجاب بأن المتكلم لا بد أن يقدر في نفسه عددا ما وحينئذ يقول : «له عدد مثل هذا العدد».

الثاني : أن الكاف اسم بمنزله (مثل). قال ابن أبي الربيع : «يظهر لى أن الكاف اسم بمنزله (مثل) في قولك : «لى مثله رجلا». قال : والأصل أن يقال : حيث يكون هناك مشار إليه يساويه ما عندك في العدد.

فالأصل : له عندي مثل ذا من العدد ، ثم جيء برجل تفسيرا لمثل كما قالوا : «مثلك عالما».

الثالث : أنها اسم ، ولا معنى للتشبيه فيها ، قاله أبو طالب العبدى ، قال : الكاف فى نحو : «له عندى كذا درهما» ، اسم فى موضع رفع بالابتداء ، ثم اعترض على نفسه بأن أبا على ذكر أن الكاف إنما تكون اسما بشرطين :

أحدهما : أن يكون ذلك فى الشعر.

الثاني : أن يتعين الموضع لذلك ، كما فى قول الأعشى : [البسيط]

ص : ١٦٠

١- انظر الكتاب (٢ / ١٧٣).

٢- انظر الكتاب (٢ / ١٧٣).

## كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

أراد : مثل الطعن ، لأنّ الكلام شعر ، و (ينهى) فعل لا بدّ له من فاعل ، فأجاب بأنّ ذلك في الكاف المفيدة للتشبيه ، وهى فى (كذا) إنّما جاءت كالمركبة مع (ذا) ، بدليل أنّ الواو قد تسقط فتركب مع مثلها. وإذا كان كذلك وفارقتها لم يمتنع أن تكون مرفوعة بالابتداء.

والرابع : أنّها محتملة للحرفية والاسميّة ، قاله أبو البقاء فى (شرح الإيضاح) قال : إذا قيل : «له عندى كذا درهما» فكذا فى موضع الصّفة لمبتدأ محذوف ، أى : شىء كالعدد. أو الكاف اسم مبتدأ ك (مثل).

قال : فإذا جعلت الكاف حرفا لم تحتج إلى أن تتعلّق بشىء ، لأنّ التركيب غير حكمها كما فى (كأن) ، فإنّها قبل أن تتقدّم كانت متعلّقه بمحذوف ، وهى الآن غير متعلّقه بشىء.

الخامس : أنّ الكاف حرف جرّ زائد. وهو قول ابن عصفور. قال : «ولا معنى للتشبيه فى هذا الكلام فالكاف زائده كزيادتها فى قولهم : «فلان كذى الهيئه» أى : ذو الهيئه ، إلّا أنّها زائده لازمه كلزوم (ما) فى إذ ما. و (ذا) مجروره بالجارّ الزائد كانجرار (أى) بالكاف الزائده فى قوله تعالى : (وَكَأَيُّنْ مِنْ قَرْيَةٍ...\*) [الحج : ٤٨ ، الطلاق : ٨] ، ألا ترى أنّ معناها كمعنى (كم) وليس فيها معنى تشبيه. وإذا ثبت أنّها زائده لم تكن متعلّقه بشىء». وليس ما قاله بلازم ، لأننا لا نسلم أنّ عدم معنى التشبيه هنا لزياده الكاف ، بل لما ذكرنا من تركيبها مع (ذا) وأنّه صار للجموع بالتركيب معنى آخر ، وقد أقمنا الدليل عليه فيما مضى. ثم دعوى التركيب وإن كانت كدعوى الزيادة فى أنّها خلاف الأصل ، لكنّها أقرب فكان اعتبارها أولى.

## الفصل الثانى : فى كيفية اللفظ بها وبتمييزها

أما اللفظ بها ، فالمسموع فى الممكنيّ بها من غير عدد الإفراد والعطف نحو :

ص : ١٦١

١ - ٦٦٩- الشاهد للأعشى فى ديوانه (ص ١١٣) ، والجنى الدانى (ص ٨٢) ، والحيوان (٣ / ٤٦٦) ، وخزانه الأدب (٩ / ٤٥٣) ، والدرر (٤ / ١٥٩) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٢٨٣) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٣٤) ، وشرح المفصل (٨ / ٤٣) ، ولسان العرب (دنا) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٢٩١) ، وبلا نسه فى الخصائص (٢ / ٣٨٦) ، ووصف المبانى (ص ١٩٥) ، وشرح ابن عقيل (ص ٣٦٦) ، والمقتضب (٤ / ١٤١) ، وهمع الهوامع (٢ / ٣١).

«مرت بمكان كذا وبمكان كذا وكذا». وفي المكنى بها عن عدد العطف لا غير. وكذا مثل بها سيبويه والأخفش والأئمة. وقال الشاعر: [الطويل]

٦٧٠- (١) عد النفس نعى بعد بؤساك ذاكرا

كذا وكذا لطفا به ، نسى الجهد

وممن صرح بأنهم لم يقولوا: «كذا درهما»، ولا «كذا كذا درهما» ابن خروف وذكر ابن مالك أن ذلك مسموع ولكنه قليل وسيأتي نقل كلامهما بعد.

وأما اللفظ بتمييزها ففيه ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه منصوب أبدا ، وهذا قول البصريين وهو الصواب بدليلين :

أحدهما : أنه المسموع كقوله : [الطويل]

...

كذا وكذا لطفا به نسى الجهد

والثاني : القياس ، وذلك من وجوه :

أحدها : أن الخفض إما بالكاف ، على أنها حرف جرّ ، أو على أنها اسم مضاف ، أو بإضافه (ذا). ولا سبيل إلى شيء من ذلك ، لأنّ (ذا) معموله للكاف ، وحرف الجرّ لا يخفض شيئين ، والاسم لا يضاف مرتين ، ومن ثمّ وجب نصب التمييز في نحو : «ما في السماء موضع راحه سحابة» (٢). وأسماء الإشارة لا تضاف ، لأنها ملازمة للتعريف ، والتمييز نكره ، والقاعده أن تضاف النكره للمعرفه لا العكس.

والثاني : أنّ الكاف لما دخلت على (ذا) وصارتا كناية عن العدد صارتا كذلك بمنزله (بزيد) إذا سمى به. و (بزيد) وأمثاله إذا سمى به لا تجوز إضافته لأنه محكيّ والمحكيّ لا يضاف.

والثالث : أن الكلمة أشبهت بالتركيب (أحد عشر) وأخواته ، وذلك لا يضاف كراهه الطول فكذلك هذا.

القول الثاني : أنه جائز الخفض بشرط ألا يكون تكرر ولا عطف ، فتقول : «كذا درهم» ، و «كذا أثواب». ولا تقول : «كذا كذا درهم» ولا «كذا وكذا درهم» ، قاله الكوفيون ومن وافقهم ، وشبهتهم في ذلك حمل كناية العدد على صريحه ، وقد ذكرنا ما يردّ هذا القياس.

- ١- ٦٧٠- الشاهد بلا نسبة فى الدرر (٤ / ٥٤) ، وشرح الأشمونى (٣ / ٦٣٨) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٥١٤) ، ومغنى اللبيب (١ / ١٨٨) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٤٩٧) ، وهمع الهوامع (١ / ٢٥٦).
- ٢- انظر الكتاب (٢ / ١٧٤).



وقال ابن إياز : يجوز الجرّ من وجهين :

أحدهما : إجراء (كذا) مجرى الخبريّة.

والثاني : أنّ الكلمتين ركبنا وصارتا كلمه واحده ، يعنى : فالمضاف المجموع لا- اسم الإشارة فقط. والمحذور إنّما يلزم على القول بأنّ المضاف اسم الإشارة.

والثالث : أنّه جائز الخفض والرّفْع. وها خطأ أيضا لأنّه غير مسموع ، ولا يقتضيه القياس ، فإنّ «كذا وكذا درهما» من باب «خمسه عشر درهما» لا من باب «رطل زيتا» فافهمه.

### الفصل الثالث : فى إعرابها

والذى يظهر لى أنّه مبنى على الخلاف فى حقيقتها ، فإذا قيل : «له عندى كذا وكذا درهما» فإن قيل بالتركيب فمجموع (كذا) مبتدأ خبره الجارّ والمجرور ، والظرف متعلّق به ، والظرف يعمل فى الظرف إذا كان متعلّقا بمحذوف ، لوقوعه موقع ما يعمل نحو : «أكلّ يوم لك ثوب». وإن قيل لا- تركيب ، فإن قيل : الكاف اسم فهى المبتدأ ، وإن قيل حرف فالجارّ والمجرور صفة موصوف محذوف أى : له عندى عدد كذا وكذا درهما.

وقال ركن الدّين الإسترابادى فى شرح كافيه ابن الحاجب : «الغالب فى تمييز كذا أن يكون منصوبا ، لأنّها بمنزله (ملؤه) فى قولك : «لى ملؤه عسلا». ويجوز كونه مجرورا بإضافه (كذا) إليه على تنزيلها منزله ثلاثه ، ومائه ، وأن يكون مرفوعا فإذا قيل : «له عندى كذا درهم» ف (له) خبر مقدّم ، و (درهم) مبتدأ مؤخّر ، وكذا حال (هكذا). قالوا : وفيه نظر والأولى عندى أن يكون كذا مبتدأ ، و (درهم) بدلا أو عطف بيان ، و (له) خبر ، و (عندى) ظرف له» انتهى. وقد مضى أنّ الصحيح امتناع الرفع والجرّ.

### الفصل الرابع : فى بيان معناها عند النحويين

وفى ذلك أقوال :

أحدها : لابن مالك ، وهو أنّها للتكثير بمنزله (كم) الخبريّة وتابعه على ذلك ابنه فى شرحه لخلاصته ومقتضى قولهما هذا أنّها لا يكتفى بها عمّا نقص عن الأحد عشر لأنّه عدد قليل.

الثانى : أنها للعدد مطلقا قليلا كان أو كثيرا ، وهو قول سيبويه والخليل ومن تابعهما واختاره ابن خروف .

وممن نقل ذلك عن سيبويه الأستاذ أبو بكر بن طاهر ، وذلك ظاهر من كلامه ، فإنه قال : هذا باب ما جرى مجرى (كم) فى الاستفهام ، وذلك قولك : «له كذا وكذا درهما» ، وهو مبهم من الأشياء بمنزله (كم) ، وهو كناية للعدد ، صار ذا بمنزله التنوين . وقال الخليل : «كأنهم قالوا : له كالعدد درهما» (١).

الثالث : أنها بمنزله ما استعملت استعماله من الأعداد الصريحة فيقال : «له كذا دراهم» فتكون للثلاثة فما فوقها إلى العشرة ، و «... كذا كذا درهما» فتكون للأحد عشر فما فوقها إلى التسعة عشر و «... كذا درهما» فتكون للعشرين وأخواتها من العقود إلى التسعين ، و «كذا وكذا درهما» ، فتكون لأحد وعشرين وما فوقها من الأعداد المتعاطفه إلى التسعة والتسعين ، و «كذا درهم» فيكون للمائة وللألف وما فوقهما . فإذا أقرّ مقرّر بكلام فيه (كذا) ألزمناه بالمتيقّن ، وهو أوّل مرتبه من المراتب المشروحه ، وحلفناه فى الباقي . وهذا قول الكوفيين وتبعهم جماعة منهم ابن معط فى (فصوله) (٢).

الرابع : أنّ الأمر كما قالوا إلّا فى مسألتى الإضافه فإنّهما ممتنعان لما قدّمنا من التعليل ، فإن أردت العدد القليل أو المائة أو الألف وما فوقهما قلت : «كذا من الدراهم» ، ويقدر عند أهل هذا القول الفرق بين العدد القليل والمائة والألف لأنّ (من) إنّما تدخل على العدد المجموع المعرّف ، تقول : «عشرون من الدراهم» ولا يجوز «عشرون من دراهم» وهذا قول المبرد والأخفش وابن كيسان والسّيرافى . وبه قال الشّلوبين وابن عصفور والصّيّغار . والذى جرّأهم على القول بذلك أبو محمّد بن السّيد ، فإنه حكى اتفاق البصريين والكوفيين على ذلك ، وأنّ الخلاف إنّما هو فى جواز الخفض ، نحو : كذا درهم ، وكذا دراهم . والبصريون يمنعون والكوفيتون يجيزون . وفى كلام أبى البقاء فى (شرح الإيضاح) ما هو أبلغ من هذا ، فإنه قال : «وذهب معظم النحويين وأصحاب الرّأى إلى أنّ من قال : «كذا درهما» ، لزمه عشرون درهما ، لأنك لم تكرر العدد ، ولم تعطف عليه ، ولم تضيفه لتمييزه فحمل على أوّل عدد حاله ذلك فإن جررت الدرهم ، فقد حمّله النحويون وأصحاب الرّأى على (مائة)

ص : ١٦٤

١- انظر الكتاب (٢ / ١٧٣).

٢- انظر الفصول (ص ٢٤٤).

انتهى. فنقل الجز عن النحويين ، ونقل إجراء (كذا) مجرى العدد الصريح في حاله نصب التمييز عن معظم النحويين.

الخامس : أنّ الأمر كما قال الكوفيون في « كذا كذا درهما» وفي « كذا درهم» خاصه. قاله الأستاذ أبو بكر بن طاهر. فهذا ما بلغنا من الأقوال.

فأما قول ابن مالك فكان الذي دعاه إليه أنّ سيبويه شبهها ب (كم) الاستفهاميه ، وهي بمنزله الأحد عشر وأخواتها وليس هذا بشيء ، لأنها إنما شبهت بها في نصب التمييز لا في المعنى ، ألا ترى أنها ليست للاستفهام كما أن (كم) للاستفهام! ثم إنّ (كم) نفسها بمنزله الأحد عشر ، ولا تختص بالعدد الكثير بدليل أنّك تقول : « كم عبدا ملكت» ، فيصح بالواحد فما فوقه.

وأما قول سيبويه والمحققين فوجهه أنّها كلمه مبهمه كما أنّ (كم) كلمه مبهمه فكما أنّك لو قلت : كم كم عبدا ملكت أو : « كم وكم عبدا ملكت» أو غير ذلك لم تقتض مساواه ما شابهته من العدد الصريح ، فكذا (كذا).

وأما قول الكوفيين ومن وافقهم فمردود من جهات :

أحدها : أنّه قول بلا دليل ، وإنّما هو مجرد قياس في اللغه. وذكر ابن إياز أنّ البستي ذكر في تعليقه أنّ أبا الفتح سأل أبا عليّ عن قولهم : إنّ « كذا كذا درهما» يحمل على : «أحد عشر درهما» ، و « كذا وكذا درهما» يحمل على أحد وعشرين ، و « كذا درهم» يحمل على مائه ، قال : « كذا وكذا وكذا درهما» يحمل على مائه وأحد وعشرين درهما فقال أبو عليّ : هذا من استخراج الفقهاء وليس هو في النحو ، إنّما (كذا) بمنزله عدد منون والجز خطأ.

الثاني : أنّ الناس اختلفوا فقال ابن خروف : إن العرب لم يقولوا : « كذا كذا درهما» ، ولا « كذا درهما» ولا « كذا دراهم» ، لا بالإضافة ولا بالنصب. وعلى هذا فالحكم على هذه الألفاظ بما ذكروا باطل لأنه حكم على ما لا يتكلم به فأين معناه؟. وقال ابن مالك في (التسهيل) : «وقلّ ورود (كذا) مفردا أو مكررا بلا-واو» (1) ، فأثبت ورود هذين من خلافهم. والمثبت مقدّم على النافي ، ولكن لَمَّا قلّ استعمال هذين مع أنّ الحاجه التي دعت إلى الكنايه عن العدد المعطوف والمعطوف عليه داعيه إلى الكنايه عن غيره من الأعداد دلّ على أن قولك « كذا وكذا» لا يختص بالعدد المعطوف والمعطوف عليه.

ص: ١٦٥

والثالث : أنه سمع «أما بمكان كذا وكذا وجد» وذلك دليل على أنها لم ترد بها معطوف ومعطوف عليه.

والرابع : أن موافقه العدد المبهم للعدد الصريح في طريقته في التمييز وغيره لا يقتضى تساويهما في المعنى بدليل (كم) الاستفهامية ، فإنك تقول : «كم درهما لك» وتقول : «كم وكم درهما لك» أو تسقط الواو فيجاء بجميع الأعداد في كل من هذه الصور.

الخامس : أن إجازة «كذا درهم» و «كذا دراهم» باطل بما قدّمناه. وأجيب بأنه خفض بالإضافة وأن معنى الإشارة قد زال. وأجاب الصقار بأن المتكلم ب (كذا) لا بد أن يقدر في نفسه عددا ما ، وحينئذ تقول : «له عدد مثل هذا» أى : مثل هذا المركب والمعطوف. وفي مثل هذا الجواب نظر ، وهو مبنى على ادعاء عدم التركيب وأن معنى التشبيه باق وهو بعيد جدا.

وأما قول أبي بكر : فحجته أنه سمع من العرب : «مررت بمكان كذا وكذا» و «بدار كذا» ولم يسمع مثل : «مررت بمكان كذا كذا» فلما كان ذلك واقعا على العدد ناسب أن يكون جاريا مجرى ما يوافق من الأعداد. وليس هذا بشيء ، وقد جوز «كذا درهم» بالخفض على أن يراد مائة درهم مع اعترافه بأنه لم يسمع في غير العدد ، فما الفرق بينه وبين بقيه الألفاظ.

وأما قول المبرد والأخفش ومن وافقهما فزعم الشلوبين وأصحابه أنه القياس ، وأنه لا ينافى قول سيبويه ، وأن قوله إنها مبهمه ، ومعناه أن قولنا «كذا كذا» مبهم في الأحد عشر والتسعة عشر وما بينهما لا أنه مبهم في القليل والكثير وكذلك يقولون في الباقي.

#### الفصل الخامس : فيما يلزم بها عند الفقهاء

وقد اختلفت المذاهب في ذلك : فأما مذهب الإمام أحمد - رضى الله عنه - ففي (المحرر) (1) ما معناه أنه إذا أفرد (كذا) أو كثرها بلا عطف ، وكان التمييز منصوبا فيهما أو مرفوعا لزمه درهم ، فإن عطف ونصب أو رفع فكذلك عند ابن

ص : ١٦٦

١- المحرر : كتاب في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل تأليف مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن تيمية وهو جد شيخ الإسلام أبي العباس بن تيمية.

حامد (١). وقال التميمي (٢): درهمان. وقيل: درهم وبعض آخر، وقيل: درهم مع الرفع ودرهمان مع النصب، وإن قال ذلك كله بالخفض قبل تفسيره بدون الدرهم. قال المصنف: «وهذا كله عندى إذا كان يعرف العربي، فإن لم يعرفها لزمه درهم فى الجميع» (٣).

وأما مذهب الإمام الشافعى - رضى الله عنه - فالفتيا عندهم على أنه يلزم مع العطف والنصب درهمان، فإن رفع أو جرّ لزمه درهم، وكذا إن ركب أو أفرد سواء رفع التمييز أو نصبه أو جرّه. ونقل المزنّى (٤) عنه فى «كذا كذا درهما» أنه يلزمه درهمان. وكذا يروى عنه فى مسألة العطف والنصب.

وأما مذهب الإمام مالك - رضى الله عنه - ففى الجواهر لابن شأس (٥) ما معناه: إذا قيل: «له على كذا» فهو كالشئء فلو قيل: «كذا درهما» فقال ابن عبد الحكم: يلزمه عشرون، وإن قال: «كذا كذا درهما» لزمه أحد عشر، وإن عطف فأحد وعشرون. وقال سحنون (٦): ما أعرف هذا، فإن كان هذا أقلّ ما يكون فى اللغه بهذا اللفظ فهو كما قالوه، وإن كان يقول القول قول المقرّ مع يمينه. وكذا يقول فى «كذا وكذا ديناراً أو درهما». وعلى الأول يجعل نصف الأحد والعشرين دنائير، ونصفها دراهم.

وأما مذهب الإمام أبى حنيفة - رضى الله عنه - فإنه مطابق لقول الكوفيين، وفى الرّوضه من كتبهم عن جامع الكيسانى عن أبى حنيفة أنه يلزمه فى العطف أحد عشر، كما فى التركيب. والله تعالى أعلم.

ص: ١٦٧

١- ابن حامد: الحسن بن حامد بن على بن مروان البغدادى، إمام الحنابلة فى زمانه ومفتيهم، له مصنفات فى الفقه وغيره منها: الجامع فى فقه ابن حنبل، وشرح أصول الدين، وغيرها. (ت ٤٠٣ هـ). ترجمته فى مختصر طبقات الحنابلة (ص ٣٥٩)، والنجوم الزاهرة (٤ / ٢٣٢).

٢- عبد العزيز بن الحارث التميمي: فقيه حنبلى، له اطلاع على مسائل الخلاف، صنف كتباً فى (الأصول)، و (الفرائض) وغيرها. (ت ٣٧١ هـ). ترجمته فى المنتظم (٧ / ١١٠)، وتاريخ بغداد (١٠ / ٤٦١).

٣- انظر المحرّر (٢ / ٤٨١).

٤- إسماعيل بن يحيى المزنّى: صاحب الإمام الشافعى من كتبه: الجامع "كبير" و "جامع الصغير" والمختصر، والترغيب فى العلم. (ت ٢٦٤ هـ). ترجمته فى وفيات الأعيان (؟؟؟).

٥- ابن شأس: عبد الله بن محمد بن نجم بن شأس بن نزار، جلال الدين،؟؟؟ فى عصره بمصر، من كتبه: (الجواهر الثمينه) فى فقه المالكيه. (ت؟؟؟ هـ). ترجمته فى شذرات الذهب (٥ / ٦٩).

٦- سحنون: عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخى، قاض وفقهه. (ت ٢٤٠ هـ). ترجمته فى الوافى بالوفيات (١ / ٢٩١)، وقضاه الأندلس (ص ٢٨)، ورياض النفوس (١ / ٢٤٩).

من إلقاء أبي بكر محمّد بن الأنباري : تقول : «ما أحسن عبد الله» (ما) رفع رفعتها بما في (أحسن) ، ونصبت (عبد الله) على التعجب .

وتقول في الذمّ : «ما أحسن عبد الله» ، ف (ما) لا موضع لها لأنها جحد ، ورفعت (عبد الله) بفعله ، وفعله (ما أحسن).

وتقول في الاستفهام : «ما أحسن عبد الله»؟ ف (ما) رفع ب (أحسن) ، و (أحسن) بها ، والتأويل : أي شيء فيه أحسن؟ أعيناه أو أنفه؟

وتقول إذا رددته إلى نفسك في التعجب : «ما أحسنني» ، ف (ما) رفع بما في أحسنني ، والنون والياء موضعهما نصب على التعجب .

وتقول في الذمّ إذا رددته إلى نفسك : «ما أحسنت» ، ف (ما) جحد لا موضع لها ، والتاء مرفوعة بفعالها ، وفعالها «ما أحسنت» .

وتقول في الاستفهام : «ما أحسنني»؟ ف (ما) رفع ب (أحسن) ، و (أحسن) بها ، والياء في موضع خفض بإضافه (أحسن) إليها .

فإن قلت : «أباك ما أحسن» أو «ما أباك أحسن» كان محالاً ، لأنه ما نصب على التعجب لا يقدم على التعجب لأنه لم يعمل فيه فعل متصرف فيتصرف بتصرفه . وكان الكسائي يجيز «أبوك ما أحسن» ، قال : لما لم أصل إلى نصب الأب أضمرت له هاء تعود عليه فرفعته بها ، والتقدير : أبوك ما أحسنه . وقال الفراء : لا أجيز رفع الأب لأنه ليس هاهنا دليل يدل على الهاء ، ولا أضمر الهاء إلا مع سته أشياء : مع (كلّ) و (من) و (ما) و (أيّ) و (نعم) و (بئس) .

وتقول : «عبد الله ما أحسنه» ترفع (عبد الله) بما عاد عليه من الهاء ، ترفع ما بما في (أحسن) والهاء موضعها نصب على التعجب .

وتقول : «عبد الله ما أحسن جاريته» من قول الكسائي ، قال : لما لم أصل إلى نصب الأول أضمرت له هاء فرفعته بها . والفراء يحيلها ، قال : ليس هاهنا دليل على الهاء .

وتقول في الاستفهام : «عبد الله ما أحسنه»؟ برفع (عبد الله) ب (أحسن) و (أحسن) ب (عبد الله) ، و (ما) استفهام ، والهاء موضعها خفض بإضافه (أحسن) إليها . فإن قلت : «عبد الله ما أحسن» كان محالاً . وأنت تضم الهاء ، لأنّ المخفوض لا يضم ، ولأنّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد فلا يفرق بينهما ، فلا تضم المخفوض وتظهر الخافض .

وتقول : «عبد الله ما أحسن» ترفع (عبد الله) بما فى (أحسن) ، و (ما) جحد لا موضع لها وإذا قلت : «ما أحسن عبد الله» فأردت أن تسقط (ما) وتتعجب قلت : «أحسن بعبد الله». وإذا أردت أن تأمر من هذا قلت : «يا زيد أحسن بعبد الله رجلا ، وإذا ثبت قلت : «يا زيدان أحسن بعبدى الله رجلين» و «يا زيدون أحسن بعبيد الله رجالا» ، وتنصب (رجالا) على التفسير و (أحسن) لا يثنى ولا يجمع ، ولا يؤنث ، لأنه اسم و (أحسن) ليس بأمر للمخاطب ، وإنما معنى (أحسن به) : (ما أحسنه) قال الله عز وجل : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) [مريم : ٣٨] ، معناه - والله أعلم - : ما أسمعهم وأبصرهم.

وتقول : «كان عبد الله قائما» فإذا تعجبت منه قلت : «ما أكون عبد الله قائما» ، ف (ما) مرفوعه بما فى (أكون) ، واسم كان مضمرا فيها ، و (عبد الله) منصوب على التعجب ، و (قائما) خبر كان ، فإن طرحت (ما) وتعجبت قلت : «أكون بعبد الله قائما» و «أكون بعبدى الله قائمين» و «أكون بعبيد الله قياما». و «أحسن بعبد الله رجلا».

قال الفراء : لَمَّا لم أصرح برفع الاسم أدخلت الباء لتدلّ على المطلوب ما هو ، وتأويله : «عبد الله حسن» فلما لم تصل إلى رفع (عبد الله) جئت بالباء لتدلّ على المطلوب ما هو.

وإذا قلت : «ظننت عبد الله قائما» فأردت أن تتعجب ب (ما) قلت : «ما أظننى لعبد الله قائما» ، فإن قال : أسقط (ما) وتعجب قلت : «أظنن بى لعبد الله قائما». - آخر ما كان بخط ابن الجراح.

### مخاطبه جرت بين أبى إسحاق إبراهيم بن السرى الزجاج

وأبى العباس أحمد بن يحيى (١)

فى مواضع أنكرها وغلظه فيها من كتاب (فصيح الكلام) مستخرج من كتاب (النزه والابتهاج) للشمشاطى (٢).

أخبرنا الشيخ أبو الحسن المبارك بن عبد الجبار بن أحمد الصيرفى قراءه عليه ،

ص: ١٦٩

١- انظر إرشاد الأريب (١ / ١٣٧) ، والمزهر (١ / ٢٠٢).

٢- الشمشاطى : على بن محمد الشمشاطى العدوى ، عالم بالأدب ، له اشتغال بالتاريخ ، والشعر ، له تصانيف منها : النزه والابتهاج والأنوار فى محاسن الأشعار ، والديارات ، وأخبار أبى تمام وغيرها. (ت ٣٧٧ هـ). ترجمته فى إرشاد الأريب (٥ / ٣٧٥).

وأنا أسمع وهو يسمع ، فأقرّ به في سؤال من سنه تسعين وأربعمائه. قال أخبرنا أبو الحسن عليّ بن أحمد بن الدهان قراءه عليه ، قال : أخبرنا أبو أحمد عبد السلام بن الحسين بن محمد بن عبد الله البصرى قال : أخبرنا بها فيما كتب إلينا أبو الحسن عليّ بن محمد الشمشاطى من الموصل قال :

قال أبو إسحاق إبراهيم بن السرى الزجاج - رضى الله عنه - : دخلت على أبي العباس ثعلب فى أيام أبى العباس محمد بن يزيد المبرّد وقد أملى شيئاً من (المقتضب) ، فسلمت عليه وعنده أبو موسى الحامض وكان يحسدنى شديداً ، ويجاهرنى بالعداوة ، وكنت ألين له وأحتمله لموضع الشيخوخه والعلم ، فقال لى أبو العباس ثعلب : قد حمل إلى بعض ما أملاه هذا الخلدى ، فرأيت له لا- يطوع لسانه بعبارته. فقلت له : إنّه لا- يشكّ فى حسن عبارته اثنان ، ولكنّ سوء رأيك فيه يعيبه عندك فقال : ما رأيت له إلّا الكن متفلقاً فقال أبو موسى : والله إنّ صاحبهم الكن - يعنى سيبويه - ، فأحفظنى ذلك. ثمّ قال : بلغنى عن الفراء أنّه قال : دخلت البصره فلقيت يونس وأصحابه فسمعتهم يذكرونه بالحفظ والدرايه وحسن الفطنه فأتيتّه فإذا هو أعجم لا يفصح ، سمعته يقول لجاريتته : هات ذيك الماء من ذاك الجزّه ، فخرجت من عنده ولم أعد إليه ، فقلت له : هذا لا يصحّ عن الفراء وأنت غير مأمون فى هذه الحكايه ، ولا يعرف أصحاب سيبويه من هذا شيئاً. وكيف تقول هذا لمن يقول فى أوّل كتابه : «هذا باب علم ما الكلم من العربيه» وهذا يعجز عن إدراك فهمه كثير من الفصحاء فضلاً عن التّطق به. قال ثعلب : قد وجدت فى كتابه نحواً من هذا. قلت : ما هو؟ قال : يقول فى كتابه فى غير نسخه «حاشا» حرف يخفض ما بعده كما تخفض (حتى) وفيها معنى الاستثناء» (1) فقلت : هذا هكذا فى كتابه ، وهو صحيح ، ذهب فى التذكير إلى الحرف ، وفى التّأنيث إلى الكلمه.

قال : والأجود أن يحمل الكلام على وجه واحد.

الحمل على اللفظ والمعنى : قلت : كلّ جيّد ، قال الله تعالى : (وَمَنْ يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَنَعَمَ لَهُ صَالِحاً) [الأحزاب : ٣١] وقرئ : ويعمل صالحاً. وقال عزّ وجلّ : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ) [يونس : ٤٢] ذهب إلى المعنى ، ثمّ قال : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ) [يونس : ٤٣] ذهب إلى اللفظ. وليس لقائل أن يقول لو حمل الكلام على وجه واحد فى الآيتين كان أجود لأنّ كلّ هذا جيّد. فأما نحن

ص: ١٧٠



فلا نذكر (حدود) (١) الفراء لأنّ خطأه فيه أكثر من أن يعدّ ، ولكن هذا أنت عملت كتاب (الفصيح للمبتدئ المتعلّم) (٢) ، وهو عشرون ورقة أخطأت في عشره مواضع منه. قال لى : اذكرها قلت نعم :

النسا أو عرق النسا : قلت : «وهو عرق النسا» وهذا خطأ. إنّما يقال : النسا ، ولا يقال : عرق النسا ، كما لا يقال : عرق الأبهري ، ولا عرق الأكلج ، قال امرؤ القيس : [التقارب]

٦٧١- (٣) فأنشبت أظفاره في النسا

فقلت : هبلت ألا تنتصر

هل الحلم اسم أو مصدر وقلت : «حلمت في النوم أحلم حلما وحلما» و (الحلم) ليس بمصدر ، وإنما هو اسم ، قال الله تعالى : (وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ) [النور : ٥٨] ، وإذا كان للشئ مصدر واسم لم يوضع الاسم موضع المصدر ، ألا ترى أنّك تقول : حسبت الشئ أحسبه حسبا وحسابا ، والحسب المصدر ، والحساب الاسم فلو قلت : أبلغ الحسب إليك ، ورفعت الحسب إليك ، لم يجر وأنت تريد أبلغ الحساب ورفعت الحساب إليك.

امراه عزب أم عزبه : وقلت : رجل عزب وامراه عزبه وهذا خطأ ، إنّما يقال : رجل عزب ، وامراه عزب ، لأنّه مصدر وصف به فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، كما يقال : رجل خصم وامراه خصم. وقد أتيت بباب من هذا النوع في الكتاب وأفردت هذا منه قال الشاعر : [الرجز]

٦٧٢- (٤) يا من يدلّ عزبا على عزب

نطق كسرى : وقلت : «كسرى» ، بكسر الكاف. وهذا خطأ ، فإنّما هو كسرى ، والدليل على ذلك أنّا وإياكم لا نختلف في أنّ النسب إلى (كسرى) (كسروى) بفتح الكاف ، وهذا ليس ممّا تغيّره ياء النسب لبعده منها ، ألا ترى أنّك لو نسبت إلى (معزى) قلت : (معزوى) ، وإلى (درهم) (درهمى) ، ولا تقول : معزوى ، ولا درهمى.

وعدته وأوعدته : وقلت : «وعدت الرجل خيرا وشرا فإذا لم تذكر الشرّ قلت :

ص : ١٧١

١- كتاب (الحدود) للفراء : جمع فيه أصول النحو.

٢- الكتاب من مصنفات ثعلب.

٣- ٦٧١- الشاهد لامرئ القيس في ديوانه (ص ١٦١) ، والمخصص (٤ / ٣٠) ، وتاج العروس (نسو).

٤- ٦٧٢- الشاهد بلا نسبه في لسان العرب (عزب) ، وتهذيب اللغة (٢ / ١٤٧) ، والمخصص (٤ / ٢٣) ، وتاج العروس (عزب) ، و (حمرس).

أوعده بكذا». فقولك (بكذا) نقض لما أصيحت لأنك قلت : بكذا ، وقولك بكذا كناية عن الشرِّ. والصواب أن تقول : فإذا لم تذكر الشر قلت أوعده.

المطوَّع : وقلت : «وهم المطوَّع» وإنما هم المطوَّع بتشديد الطاء ، كما قال الله تعالى : (الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ) [التوبة : ٧٩]. فقال : ما قلت إلَّا المطوَّع. فقلت : هكذا قرأته عليك وقرأه غيري وأنا حاضر أسمع مرارا.

وزن اسم المره والهيئه من الثلاثي : وقلت : «هو لرشده وزنيه» كما قلت : «هو لغيه» والباب فيهما واحد لأنه إنما يريد المره الواحده ، ومصادر الثلاثي إذا أردت المره الواحده لم تختلف ، تقول : ضربته وجرسته وركبت ركبته ، لا اختلاف في ذلك بين أحد من التحويين ، فإنما يكسر من ذلك ما كان هيئه حال فتصفها بالحسن والقبح وغيرهما ، فتقول : هو حسن الجلسه والسيره والزكبه وليس هذا من ذلك.

ضبط أسنمه : وقلت : «أسنمه» للبلد ، ورواه الأصمعيّ بضمّ الهمزه : أسنمه. فقال : ما روى ابن الأعرابي وأصحابنا إلَّا أسنمه ، فقلت : قد علمت أنت أن الأصمعيّ أضبط لما يحكى وأوثق فيما يروى.

وقلت : «إذا عزَّ أخوك فهنَّ» (١) والكلام فهن ، وهو من هان يهين إذا لان ، ومنه قيل : «هين لئين» ، لأنَّ (فهن) من هان يهون من الهوان ، والعرب لا تأمر بذلك ولا معنى لهذا الكلام يصحّ لو قالته العرب. ومعنى (عزّ) ليس من العزّه التي هي المنعه والقدره وإنما هو من قولك : عزّ الشيء إذا اشتدّ. ومعنى الكلام : إذا صعب أخوك واشتدّ فذلّ له من الذلّ ، ولا معنى للذلّ هاهنا كما تقول : إذا صعب أخوك فلن له.

قال : فما قرئ عليه (كتاب الفصيح) بعد ذلك على ما بلغني ، ثم بلغني أنه سئم ذلك فأنكر (كتاب الفصيح) أن يكون له. تمت والحمد لله ربّ العالمين.

### انتصار ابن خالويه لشعب

انتصار أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمداني لأبي العباس ثعلب فيما تتبعه عليه أبو إسحاق الزجاج رحمهم الله تعالى أجمعين.

قال أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمداني - رحمه الله تعالى - :

ص: ١٧٢

أما قول ثعلب : «عرق النَّسا» فقد أجمع كل من فسّر القرآن من الصحابه والتابعين رضى الله عنهم وهلمّ جرّا أنّ معنى قوله تعالى : (كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاَّ لِيَنى إِسْرَائِيلَ إِلاَّ ما حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ) [آل عمران : ٩٣] : لحوم الإبل وألبانها فقال على وعبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود - رضى الله عنهم - وكل من فسّر القرآن : إنّ يعقوب عليه السلام كان به عرق النَّسا. فلم يجوز لثعلب أن يترك لفظ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويأخذ بقول الشاعر (١) : [المتقارب]

فأنشبت أظفاره فى النَّسا

[فقلت هبلت ألا تنتصر]

وأما قوله فى : «حلمت فى النوم حلما وحلما» : فقد غلط أنه أقام الاسم مقام المصدر ؛ فخطأ ، لأنّ الحلم مصدر واسم ؛ يقال : رعب الرّجل رعبا ورعبا وحلم الرّجل حلما وحلما. وهذا ممّا وافق الاسم فى المصدر مثل النقص والعلم ؛ تقول : علمت علما ، وفى فلان علم ، فالعلم مصدر واسم.

وأما احتجاجه بقوله تعالى : (يَبْلُغُوا الحُلُمَ مِنْكُمْ) [النور : ٥٨] ، فهذه حجّه عليه ؛ لأنّه أراد المصدر ها هنا أى : لم يبلغوا الاحتلام. وأما قوله : حسب الحساب ولم يقل الحسب فخطأ فاحش ، فإنّ العرب قد تذكر الاسم فى موضع المصدر فيقولون : «أعطيته عطاء» فى موضع (إعطاء) ، و «هذا يوم عطاء الجند ، وعطاء الأمير» وكما استغنوا بلفظ الاسم عن المصدر ، كذا استغنوا بالحساب عن الحسب ولا سيّما إذا كان الحسب لفظا يشبه الكفايه ، و (حسبك) أى (كفاك).

وأما قوله فى «رجل عذب» : إنّ مصدر لا- تدخله الهاء فخطأ عظيم ، لأنّ العذب اسم وصفه بمنزله العازب قال ابن أحرمر : [البسيط]

٦٧٣- (٢) حتّى إذا ذرّ قرن الشّمس صبّحها

أضرى ابن قران بات الوحش والعزبا

وسمّى العذب عزبا لأنّه قد بعد عن النّكاح ، قال الأصمعيّ وابن الأعرابيّ والطّوسى : «أراد : بات عازبا ، والأضرى : كلاب الصّيد ، جمع ضرو. والدليل على أنّ العذب اسم الفاعل أنّك تجمعه على فعّال ، قوم عزّاب وامرأه عزبه». وقد ذكره أبو عبيد فى المصنّف كما ذكره ثعلب ، ولكنّهم فرّقوا بين العازب البعيد فى المسافه ، وبين العذب البعيد من النّكاح. ويقال : امرأه عذب وعزبه غير أن ثعلبا اختار اللّغه الفصحى. وأما تشبيهه (عزبا) ب (خضم) فخطأ ثان ، لأنّ الخضم كالعدل والرّضى

ص: ١٧٣

١- مرّ الشاهد رقم (٦٧١).

٢- ٦٧٣- الشاهد لابن أحرمر فى ديوانه (ص ٤٣) ، ولسان العرب (ضرا).

والدَّنْف والقمن والصَّوم والفطر وما شاكل ذلك ، فإنَّه جرى عند العرب كالمصدر لا يثنى ولا يجمع في اللُّغه الفصيحه ، قال الله تعالى : (هُؤْلَاءِ ضَيْفِي) [الحجر : ٦٨] وقد يقال : أضياف ، وضيوف ، وامرأه ضيفه وضيف . وقال ذو الرَّمه : [البيسط]

٦٧٤- (١) تجلو البوارق عن مجر مَز لهق

كأنه متقبى يلمق عزب

والعزب هاهنا المفرد. وقد قالت العرب : امرأه محمق ومحمقه ، وعاشق وعاشقه ، وغلام وغلामه ورجل ورجله ، وشيخ وشيخه ، وكهّل وكهله وشبه هذا لا يحصى كثره ، فلا أدري لم عاب عزبا وعزبه. وقد حكاه أبو عبيد في (المصنّف) ، كما حكاه ثعلب.

وأما قوله : إن الاختيار (كسرى) بالفتح ، لأنَّ النَّسب إليه (كسروى) فخطأ عظيم ، لأنَّ (كسرى) ليس عربيا ، ولم يكن في الأصل (كسرى) ولا (كسرى) ، إنما هو بالفارسيه : (خسرو) بضمَّ الخاء ، وليس في كلام العرب اسم في آخره واو قبلها ضمّه ، فعزّبه العرب إلى لفظ آخر ، فإن فتحت أو كسرت فقد أصبت ، والكسر أجود ، لأنَّ (فعلى) يشبه الاسم المفرد ، مثل الشّعري ، وذكرى ، فلمّا كان (كسرى) رجلا- واحدا و (الشّعري) نجما واحدا رده إلى ألفاظهم ، ولو قالوا : (كسرى) أشبه الجمع مثل (قتلى) و (جرحى) ، فلمّا نسب إليه انفتح فقالوا : (كسروى) لأنَّ الكسر مع ياء النَّسب مستثقل ، ألا ترى أنَّهم يقولون في : (تغلب) (تغلبى). وليس يشبهه (كسروى) النَّسب إلى (درهم) و (معزى) ، لأنَّ (درهما) ليس فيه لغتان الكسر والفتح ، وكذلك (معزى) لا يقال : (درهم) ولا (معزى) فيختار في النَّسب الفتح لخفّته ، وهو واضح بحمد الله. وحدّثنا ابن دريد عن أبي حاتم - وكان من أشدَّ الناس تعصبا على الكوفيين - في كتاب (ما يلحن فيه العامه) أنَّ (كسرى) بالكسر أفصح من الفتح ، وكذلك ذكر أبو عبيد أنَّ الكسر أفصح.

وأما قوله : وعده الشّرّ فإذا لم تذكر الشّرّ قلت أوعدته بكذا ، وزعم أنه نقض لما أصّل فقد غلط لأنَّ ثعلبا إنّما قال : وعدت الرّجل خيرا وشرا ، لأنَّ الله تعالى قال : (النَّارُ وَعِيدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا) [الحج : ٧٢] ، فهذا في الشّرّ. وقال الله عزّ وجلّ : (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ) [الأنفال : ٧] ، فهذا في الخير ، فإذا لم تذكر الشّرّ قلت : (أوعده) على الإطلاق ، و (وعده) على الإطلاق في الخير ، فإذا قرنتهما

ص : ١٧٤

١- ٦٧٤- الشاهد لدى الرمه في ديوانه (ص ٨٧) ، ولسان العرب (يلمق) ، و (قبا) ، وجمهره أشعار العرب (ص ٩٥٦) ، وتاج العروس (يلمق) و (قبا) ، وبلا نسه في المخصص (١٤ / ٤١).

ووصلتهما جاز استعمالهما جميعا فى الخير والشر كما تقول : وعدته خيرا وشرًا. وأجمع الجميع على أنك إذا قلت : أوعدته بكذا ، لا يكون إلا فى الشر ، لا خلاف فى ذلك ، وأنشدوا : [الرجز]

٦٧٥- (١) أوعدنى بالسجن والأدهم

رجلى ، ورجلى شنه المناسم

وقال ابن دريد : ممّا أجمع عليه أبو زيد وأبو عبيده والأصمعيّ : أوعدته بالشرّ لا غير مع الباء.

وأما قوله لثعلب : إنّ فى الفصيح «هم المطوّعه» بالتخفيف ، وإنّما هم (المطوّعه) بالتشديد ، وأنّ ثعلبا قال : ما قلت إلا بالتشديد ، فقال ما قلت إلا بالتخفيف ، فهذا مكابره العيان ، والحجّه على هذا ساقطه.

وأما قوله : «لرشدّه وزنيه» وإنّما يجب أن يكون بالفتح مثل : ضربته ضربه ، فهذا خطأ ، لأنّه قد يجاء بالكسر والفتح والضّم ، حدّثنا ابن مجاهد عن السيّمريّ عن الفراء أنّ العرب تقول : «حججت حجّه واحده» بالكسر ، و «رأيتّه رؤيه واحده» بالضّم وسائر كلام العرب بالفتح. وممّا يجاء بالكسر : «وعدته عده» و «وزنته زنه» ، وأمّا الاسم فيجاء على فعله ، و «لكلّ وجهه» اسم ، ولو كان مصدرا ل قيل : (جهه). فأما الهيئه والحال فبالكسر : ما أحسن ركبته ، وجلسته ، وعمّته ، واختيار الكوفيين : «ولد فلان لزنه ورشدّه وخبثه» واختيار البصريين الفتح. وأمّا (غيه) فإجماع أنّها مفتوحة استثقالا للكسر مع الياء والتشديد.

وأما قوله : هى (أسنمه) بالضّم ، فالجواب ساقط عن هذا ، ومعارضه الزّجاج فيه جهل لأنّ الكوفيين عندهم أنّ ابن الأعرابيّ أعلم من الأصمعيّ بطبقات وأورع.

وأما قوله : «إذا عزّ أخوك فهن» فهو بضمّ الهاء ، وهذا مثل أسير فى كلام العرب وأشهر من الفرس الأبلق. وكذلك رواه كلّ من ألف كتابا : أبو عبيده فى (المجلّه

ص: ١٧٥

١- ٦٧٥- الرجز للعديل بن الفرخ فى خزانه الأدب (١٨٨ / ٥) ، والدرر (٦٢ / ٦) ، والمقاصد النحويه (١٩٠ / ٤) ، وتاج العروس (دهم) ، وبلا نسبه فى ديوان الأدب (٢٦٦ / ٣) ، وإصلاح المنطق (ص ٢٢٦) ، وشرح أبيات سيويه (١ / ١٢٤) ، وشرح الأشمونيّ (٢ / ٤٣٩) ، وشرح التصريح (٢ / ١٦٠) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ٢١) ، وشرح شذور الذهب (ص ٥٧٢) ، وشرح ابن عقيل (ص ٥١٠) ، وشرح المفصل (٣ / ٧٠) ، وتاج العروس (وعد) ، ومقاييس اللغه (٦ / ١٢٥) ، ولسان العرب (وعد) ، و (رهم) ، ومجالس ثعلب (ص ٢٧٤) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٢٧) ، وتهذيب اللغه (٣ / ١٣٤) ، ومجمل اللغه (٤ / ٥٣٩) ، والمخصص (١٢ / ٢٢١).

الثانية) ، وأبو عبيد في (الأمالي) ، والمفضل الضبي ، وليس مأخوذاً مما ذهب إليه الزجاج ، لأنه كان قليل العلم باللغته فقولهم : «إذا عزّ أخوك فهن» ليس من الهوان ، ولا- من وهن ، ولا من هان يهين ، وإنما هو من الهون ، وهو من الرفق والسكون. قال الله تعالى في صفة المؤمنين : (الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا) [الفرقان : ٦٣] معناه : يمشون على الأرض بالسكينة والوقار فإذا عزّ أخوك واشتطّ فترفق أنت ولن. وقال الشاعر : [الوافر]

٦٧٦- (١) دببت لها الضراء وقلت أبقى

إذا عزّ ابن عمك أن تهونا

ولا يكون الأمر من (يهون) إلّا (هن). وهذا الشعر لابن أحمـر الباهلي ، ورواه الأصمعي وابن الأعرابي والطوسي ، ولا نعلم خلافة. والله تعالى أعلم.

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً.

### مسائل وردت على ابن الشجري ورده عليها

قال (٢) ابن الشجري في أماليه : ورد عليّ من الموصل ثمانى مسائل :

الأولى : السؤال عن الرجوع إلى القتال من خبره في قول الشاعر : [الطويل]

٦٧٧- (٣) فأما القتال لا قتال لديكم

ولكنّ سيرا في عراض المواكب

وعن معنى البيت.

الثانية : السؤال عن قول الله تعالى : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ) [الأنعام : ٤٠ - ٤٧] لم لم يجمع الضمير الذى هو التاء فى (أرأيتكم) ولم يثنّ فى (أرأيتكما).

الثالثة : السؤال عن جدّ الاسم الذى يسلم عن الطعن.

ص : ١٧٦

١- ٦٧٦- الشاهد لابن أحمـر فى ديوانه (ص ١٦٥) ، ولسان العرب (عزز) ، وتاج العروس (عزز).

٢- انظر الأمالي (١ / ٢٨٥).

٣-٦٧٧- الشاهد للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه (ص ٤٥) ، وخزانه الأدب (١ / ٤٥٢) ، والدرر (٥ / ١١٠) ، وبلا نسبه في أسرار العرييه (ص ١٠٦) ، وأوضح المسالك (٤ / ٢٣٤) ، والجنى الدانى (ص ٥٢٤) ، وسرّ صناعه الإعراب (ص ٢٦٥) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٠٧) ، وشرح شواهد المغنى (ص ١٧٧) ، وشرح المفصل (٧ / ١٣٤) ، والمنصف (٣ / ١١٨) ، ومغنى اللبيب (ص ٥٦) ، والمقاصد النحويه (١ / ٥٧٧) ، وهمع الهوامع (٢ / ٦٧).

الرابعة : السؤال عن وجه رفع (الشّر) ونصبه ، ونصب (الماء) ، ورفع في قول الشاعر : [الطويل]

٦٧٨- (١) فليت كفافا كان خيرك كلّ

وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوى

الخامسة : السؤال عن (مزيّن) تصغير أى شيء هو.

السادسة : السؤال عن العله الموجه لفتح التاء في (أرأيتكم) ، وهو لجماعه.

السابعة : السؤال عن العامل في (إذا) من قول الشاعر : [الطويل]

٦٧٩- (٢) وبعد غد يا لهف نفسي من غد

إذا راح أصحابي ولست برائح

ما هو؟.

الثامنة : السؤال عن تبيين إعراب قول أبي عليّ : «أخطب ما يكون الأمير قائما» و «شربي السويق ملتوتا».

## الإجابة عن المسائل

### المسألة الأولى

الجواب بتوفيق الله وحسن تسديده عن المسألة الأولى :

إنّ الجملة المركّبة من (لا) واسمها وخبرها وقعت خبرا عن القتال في قوله (٣) : [الطويل]

فأما القتال لا قتال لديكم

[ولكنّ سيرا في عراض المواكب]

وهي عاربه عن ضمير عائد منها إلى المبتدأ ، وإنّما جاز ذلك لأنّ اسم (لا) نكره شائعه مستغرقه للجنس المعروف بالألف واللام ، ف (قتال) المنكور مشتمل على القتال الأول ، ألا ترى أنّك إذا قلت : «لا إله إلّا الله» ، عمّت لفظه (إله) جميع ما يزعم المبطلون أنّه مستحقّ لإطلاق هذه اللفظه عليه ، وليس يجرى قولك : «لا رجل في الدار» إذا رفعت مجرى قولك : «لا رجل في الدار» إذا ركبت ، لأنّك إذا قلت : «لا رجل في الدار» جاز أن تعقبه بقولك : بل رجلان ، وبل ثلاثة ، ولا يجوز ذلك مع



- ١- ٦٧٨- الشاهد ليزيد بن الحكم فى خزانه الأدب (١٠ / ٤٧٢) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١١٥) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٦٩٦) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٨٩) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (ص ٦٣٤) ، والإنصاف (١ / ١٨٤).
- ٢- ٦٧٩- الشاهد لأبى الطممان القينى فى الأغانى (١٣ / ١١) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ١٢٦٦) ، ولأبى الطممان أو لهدبه بن خشرم فى شرح شواهد المغنى (١ / ٢٧٤) ، وبلا نسبه فى تذكره النجاه (ص ٦٥٤) ، ومغنى اللبيب (ص ٩٤).
- ٣- مرّ الشاهد رقم (٦٧٧).

تركيب (لا) ، لأنك إذا رفعت كأنما نفيت واحدا وإذا ركبت فإنما نفيت الجنس أجمع. وإذا عرفت هذا فدخول (القتال) الأول تحت القتال الثاني يقوم مقام الضمير إليه. ومثل هذا البيت ما أنشده سيويه : [الطويل]

٦٨٠- (١) ألا ليت شعري هل إلى أم معمر

سبيل فأما الصبر عنها فلا صبيرا

فالصبر من حيث كان معرفه داخل تحت (صبر) المنفَى لشياعه بالتشكير. ونظير هذا أن قولهم : «نعم الرجل زيد» فى قول من رفع زيدا بالابتداء فأراد : زيد نعم الرجل ، يدخل فيه زيد تحت (الرجل) لأن المراد بالرجل هاهنا الجنس فيستغنى المبتدأ بدخوله تحت الخبر عن عائد إليه من الجملة ، ويوضح لك هذا أن قولك : «زيد نعم الرجل» كلام مستقل ، وقولك : «زيد قام الرجل» كلام غير مستقل ، وإن كان قولك : (قام الرجل) جمله من فعل وفاعل كما أن قولك : (نعم الرجل) كذلك. ولم يستقم قولك : «زيد قام الرجل» حتى تقول : (إليه) ، أو (معه) ، أو نحو ذلك ، لكون الألف واللام فيه لتعريف العهد فالمراد به واحد بعينه. والرجل فى قولك : «زيد نعم الرجل» بمتزله الإنسان فى قوله تعالى : (إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ) [العصر : ١ - ٢] ، ألا ترى أنه استثنى منه (الَّذِينَ آمَنُوا) [العصر : ٣] ، والاستثناء من واحد مستحيل ، لا يصح إذا استثنيت واحدا من واحد ، فكيف إذا استثنيت جمعا من واحد! ومثله : (وَإِنَّا إِذَا أَدْقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا) [الشورى : ٤٨] ، فالمراد بالإنسان هاهنا الناس كافة فلذلك قال : (وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ) [الشورى : ٤٨]

وإذا كان الاسم المعرف بالألف واللام نحو : (الرجل) و (الإنسان) قد استوعب الجنس فما ظنك باسم الجنس المنكور المنفَى فى قوله : «لا قتال لديكم» وقول الآخر (٢) : [الطويل]

[ألا ليت شعري هل إلى أم معمر]

سبيل فأما الصبر عنها فلا صبيرا

والتشكير والتنفى يتناولان من العموم ما لا يتناوله التعريف والإيجاب ، ألا ترى

ص : ١٧٨

---

١ - ٦٨٠- الشاهد لابن ميادة فى ديوانه (ص ١٣٤) ، والأغاني (٢ / ٢٣٧) ، والحماسه البصريه (٢ / ١١١) ، وخزانه الأدب (١ / ٤٥٢) ، والدرر (٢ / ١٦) ، وشرح أبيات سيويه (١ / ٢٦٩) ، وشرح التصريح (١ / ١٦٥) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٨٧٦) ، والمقاصد النحويه (١ / ٥٢٣) ، وبلا نسبه فى مغنى اللبيب (٢ / ٥٠١) ، وهمع الهوامع (١ / ٩٨) ، والكتاب (١ / ٤٥٤) .  
٢- مرّ الشاهد رقم (٦٨٠).

أَنْ قَوْلِهِمْ : مَا أَتَانِي مِنْ أَحَدٍ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ( مَا سَيَبْقَىٰ بِهَا مِنْ أَحَدٍ \* ) [الأعراف : ٨] و [العنكبوت : ٢٨] ، مَتَنَاوَلْ غَايَةَ الْعَمُومِ .  
وَلَوْ حَاوَلْتَ أَنْ تَقُولَ : « أَتَانِي مِنْ أَحَدٍ » كَانَ ذَلِكَ دَاخِلًا فِي بَابِ اسْتِحَالَةِ الْكَلَامِ .

وَيُشْبِهُ مَا ذَكَرْتَهُ مِنَ الْاسْتِغْنَاءِ بِدُخُولِ الْاسْمِ الْمَبْتَدَأِ فِي اسْمِ الْعَمُومِ الَّذِي بَعْدَهُ عَنِ عَوْدِ ضَمِيرِ إِلَيْهِ مِنَ الْجُمْلَةِ تَكَرُّرِ الْاسْمِ الظَّاهِرِ  
مُسْتَغْنَىٰ بِهِ عَنِ ذِكْرِ الْمَضْمَرِ ، وَذَلِكَ إِذَا أُرِيدَ تَفْخِيمُ الْأَمْرِ وَتَعْظِيمُهُ كَقَوْلِ عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ : [الخفيف]

٦٨١- (١) لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءَ

نَغَصَ الْمَوْتَ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا

وَاسْتَغْنَىٰ بِإِعَادَةِ ذِكْرِ الْمَوْتَ عَنِ الْهَاءِ لَوْ قَالَ مَعَ صَحِّهِ الْوِزْنِ ( يَسْبِقُهُ ) . وَمِثْلُهُ فِي التَّنْزِيلِ : ( الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ) [الحاقة : ١ - ٢] ،  
( الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ ) [القارعة : ١ - ٢] ، ( وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ) [الواقعة : ٢٧] ، فَالْحَاقَّةُ : مَبْتَدَأٌ ، وَقَوْلُهُ ( مَا الْحَاقَّةُ )  
جُمْلَةٌ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبْرٍ ، خَالِيَةٍ مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ ، لِأَنَّ تَكَرُّرَ الظَّاهِرِ أَغْنَىٰ عَنِ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ ، فَالتَّقْدِيرُ : أَيُّ شَيْءٍ الْحَاقَّةُ  
، وَكَذَلِكَ ( مَا الْقَارِعَةُ ) وَ ( مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ) التَّقْدِيرُ فِيهِمَا : أَيُّ شَيْءٍ الْقَارِعَةُ ، وَأَيُّ شَيْءٍ أَصْحَابُ الْيَمِينِ ، كَمَا تَقُولُ : « زَيْدٌ  
رَجُلٌ أَيُّ رَجُلٍ » فَاسْتَغْنَىٰ بِتَكَرُّرِ الظَّاهِرِ عَنِ أَنْ يُقَالَ : الْحَاقَّةُ مَا هِيَ ، وَالْقَارِعَةُ مَا هِيَ ، وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا هُمْ .

وَإِنَّمَا حَسُنَ تَكَرُّرُ الْاسْمِ الظَّاهِرِ فِي هَذَا النِّحْوِ لِأَنَّ تَكَرُّرَهُ هُوَ الْأَصْلُ ، وَلَكِنَّهُمْ اسْتَعْمَلُوا الْمَضْمَرَاتِ فَاسْتَغْنَوْا بِهَا عَنِ تَكَرُّرِ  
الْمُظْهِرَاتِ إِجْزَاؤًا وَاسْتِخْصَارًا ، فَلَمَّا أَرَادُوا الدَّلَالَهَ عَلَى التَّفْخِيمِ جَعَلُوا تَكَرُّرَ الظَّاهِرِ أَمَارَةً لِمَا أَرَادُوهُ مِنْ ذَلِكَ . وَأَمَّا مَعْنَى الْبَيْتِ  
فَإِنَّهُ أَرَادَ ذَمَّ الَّذِينَ خَاطَبَهُمْ فِيهِ فَأَرَادَ : لَيْسَ عِنْدَكُمْ قِتَالٌ وَاقْتِحَاجُكُمْ إِلَيْهِ ، وَلَا تَحْسُنُونَهُ ، وَإِنَّمَا عِنْدَكُمْ أَنْ تَرْكَبُوا الْخَيْلَ  
وَتَسِيرُوا فِي الْمَوَاقِبِ الْعِرَاضِ .

وَفِي الْبَيْتِ حَذْفُ اقْتِضَاءِ إِقَامَةِ الْوِزْنِ لَمْ يُسْأَلْ عَنْهُ صَاحِبُ هَذِهِ الْمَسَائِلِ ، وَهُوَ حَذْفُ الْفَاءِ مِنْ جَوَابِ أَمَّا ، وَذَلِكَ أَنَّ ( أَمَّا )  
حَرْفٌ اسْتِثْنَائِيٌّ وَضَعٌ لِتَفْصِيلِ الْجُمْلَةِ . وَحُكْمُ الْفَاءِ بَعْدَهُ حُكْمُ الْفِعْلِ فِي امْتِنَاعِهَا مِنْ مَلَاصِقِهِ ( أَمَّا ) ، لِأَنَّ الْفَاءَ إِذَا اتَّصَلَتْ بِالْجُزْءِ  
صَارَتْ كَحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِهِ ، فَكَمَا لَا يَلِصِقُ فِعْلُ الْجُزْءِ فِعْلَ الشَّرْطِ كَذَلِكَ

ص: ١٧٩

١ - ٦٨١- الشاهد لعدى بن بن زيد في ديوانه (ص ٦٥) ، وخزانه الأدب (١ / ٣٧٨) ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٣٦) ،  
ولسواده بن عدى في الكتاب (١ / ١٠٦) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٨٧٦) ، ولسواده أو لعدى في لسان العرب (نغص) ، وشرح  
أبيات سيويه (١ / ١٢٥) ، وبلا نسبه في أمالي ابن الحاجب (١ / ١٥٣) ، وخزانه الأدب (١١ / ٣٦٦) ، والخصائص (٣ / ٥٣) .

الفاء ، ألا- ترى أنّ الفاء فى قولك : «إن يقيم زيد فعمره يكرم» قد فصل بينها وبين الشرط (زيد) وكذلك إذا قال : «إن تقم فعمره يكرمك» فقد فصل بين الشرط والفاء الضمير المستكنّ فيه ، فلما تنزّلت (أما) منزله الفعل الذى هو الشرط لم يجر أن تلاصقه الفاء.

فإن قال قائل : هل يجوز أن تكون هذه الفاء زائده فلذلك جاز حذفها فى الشعر؟ قيل : لا يخلو أن تكون عاطفه ، أو زائده ، أو جزء ، فلا يجوز أن تكون عاطفه لدخولها على خبر المبتدأ ، وخبر المبتدأ لا يعطف على المبتدأ. ولا يجوز أن تكون زائده لأنّ الكلام لا يستغنى عنها فى حال السّعه ، فلم يبق إلّا أن تكون جزء. وهى حرف وضع لتفصيل الجمل ، وقطع ما قبله عمّا بعده عن العمل. وأنيب عن جملة الشرط وحرفه ، فإذا قلت : «أما زيد فعاقل» فالمعنى والتقدير عند النحويين : مهما يكن من شىء فزيد عاقل ، فاستحقّ بذلك جوابا ، وجوابه جملة تلزمها الفاء إمّا أن تكون مبتدئيه أو فعليه ، والفعلية إمّا أن تكون خبريه أو أمريه أو نهيه. ولا بدّ أن يفصل بين (أما) وبين الفاء فاصل مبتدأ أو مفعول أو جارّ ومجرور ، فالمبتدأ كقولك : «أما زيد فكريم وأما بكر فلئيم» ، والمفعول كقولك : «أما زيدا فأكرمت» و «أما عمرا فأهنت» والجارّ والمجرور كقولك : «أما فى زيد فرغبت» ، و «أما على بكر فنزلت» ومثال وقوع الجملة الأمرية قولك : «أما محمدا فأكرم وأما عمرا فأهن» كأنك قلت : مهما يكن من شىء فأكرم محمدا ، ومهما يكن من شىء فأهن عمرا. ومثال النهى قولك : «أما زيدا فلا تكرم» و «أما عمرا فلا تهن» ، ومثله فى التنزيل : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) [الضحى : ٩ - ١٠]. ومثال فصلك بالجارّ والمجرور فى قولك : «أما بزيد فامرر» قوله تعالى : (وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ) [الضحى : ١١]. وإمّا لم يجر أن تلاصق (أما) الفعل لأنّ (أما) لما تنزّلت منزله الفعل الشرطى - والفعل لا يلاصق الفعل - امتنعت من ملاصقه الأفعال.

فإن قيل : فقد تقول : «زيد كان يزورك» و «عمره ليس يلمّ بك» فتلاصق (كان) و (ليس) الفعل.

فالجواب : أنّ الضمير فى (كان) و (ليس) فاصل فى التقدير بينهما وبين ما يليهما وهذا الفاصل يبرز إذا قلت : «الزيدان كانا يزورانك» و «العمران ليسا يلمان بك» وكذلك حكم الجمع إذا قلت : كانوا ، وليسوا ، وحكم الفاء حكم الفعل فى امتناعها من ملاصقه أمّا لأنّ الفاء إذا اتصلت بالجزاء صارت كحرف من حروفه فكما

لا يلاصق الجزاء الشرط كذلك الفاء ، ألا ترى أن الفاء في قولك : «إن يقيم زيد فعمرو يكرمه» قد فصل بينها وبين الشرط زيد ، وكذلك إذا قلت : «إن تقم فعمرو يكرمك» فقد فصل بين الشرط وبين الفاء الضمير المستكن فيه ، فلما نزلت أما منزله الفعل الذى هو الشرط لم يجوز أن تلاصقه الفاء.

فإن قال قائل : هل يجوز أن تكون عاطفه هذه الفاء زائده لحذفها فى الشعر.

قيل : لا يخلو أن تكون عاطفه أو زائده أو جزء ، فلا يجوز أن تكون عاطفه لدخولها على خير المبتدأ وخير المبتدأ لا يعطف على المبتدأ ، ولا يجوز أن تكون زائده لأن الكلام لا يستغنى عنها فى حال السعه فلم يبق إلا أن تكون جزء.

وإذا عرفت هذا فالفاء بعد (أما) لازمه لما ذكرت لك من نيابه (أما) عن الشرط وحرفه ، فإن حذفها الشاعر فللضرورة كما جاز له حذفها من جواب الشرط كقول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت (١) : [البسيط]

من يفعل الحسنات الله يشكرها

والشر بالشر عند الله سيان

كان الوجه أن يقول : فالله. ومثل حذفها من قوله (٢) : [الطويل]

فأما القتال لا قتال لديكم

[ولكن سيرا فى عراض المواكب]

حذفها من قول بشر بن أبى خازم : [المتقارب]

٦٨٢- (٣) وأما بنو عامر بالنسار

غداه لقوا القوم كانوا نعاما

ومع هذا التشديد فى حذف الفاء من جواب (أما) قد جاء حذفها فى التنزيل : ولكنه حذف كلا حذف ، وإنما حسن ذلك حتى جعله كطريق مهيع حذفها مع ما اتصلت به من القول ، والقول قد كثر حذفه فى التنزيل لأنه جار فى حذفه مجرى المنطوق به ، فمن ذلك قوله تعالى : (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ. سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ) [الرعد : ٢٣ - ٢٤] ، أى : يقولون سلام عليكم. ومثله : (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا) [البقره : ١٢٧] ، أى : يقولان : ربنا تقبل منا. ومثله : (وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُؤُسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا) [السجده : ١٢]. والآيه التى ورد فيها

ص : ١٨١

٢- مَرَّ الشَّاهِدُ رَقْمَ (٦٧٧).

٣- ٦٨٢- الشَّاهِدُ لِبَشْرِ بْنِ أَبِي خَازِمٍ فِي دِيْوَانِهِ (ص ١٩٠)، وَلِسَانِ الْعَرَبِ (نَعْم)، وَبِلَا نَسْبِهِ فِي جَمْهَرَةِ اللَّغَةِ (ص ٧٢٢)، وَلِسَانِ الْعَرَبِ (طَعْم).

حذف الفاء قوله تعالى : (يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ) [آل عمران : ١٠٦]  
التقدير : فيقال لهم أكفرتم فحذفها هاهنا من أحسن الحذوف وأجراها في ميدان البلاغه.

والغالب على (أميا) التكرير كقوله تعالى : (أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ) [الكهف : ٧٩] ، ثم قال : (وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَيُّوَاهُ مُؤْمِنِينَ) [الكهف : ٨٠] ، ثم قال : (وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ) [الكهف : ٨٢] ، وقد جاءت غير مكرّره في قوله : (يا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ) [النساء : ١٧٤ - ١٧٥].

واعلم أنّ (أميا) لما نزلت منزله الفعل نصبت ، ولكنها لم تنصب المفعول به لضعفها ، وإنما نصبت الظرف الصحيح كقولك : «أميا اليوم فإنني منطلق» و «أما عندك فإنني جالس» وتعلق بها حرف الظرف في نحو قولك : «أما في الدار فزيد نائم». وإنما لم يجر أن يعمل ما بعد الظرف في الظرف ، لأنّ ما بعد (إنّ) لا يعمل فيما قبلها ، وعلى هذا يحمل قول أبي عليّ : «أما على أثر ذلك فإنني جمعت» ، ومثله قولك : «أما في زيد فإنني رغبت». ف (في) متعلّقه ب (أما) نفسها في قول سيويوه وجميع النحويين إلّا أبا العباس المبرّد فإنه زعم أنّ الجارّ متعلّق برغبت ، وهو قول مباين للصّحّه ، خارق للإجماع ، لما ذكرته لك من أنّ (إنّ) تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها فلذلك أجازوا : «زيدا جعفر ضارب» ولم يجيزوا «زيدا إنّ جعفر ضارب» فإن قلت : «أما زيدا فإنني ضارب» فهذه المسأله فاسده في قول جميع النحويين لما ذكرته لك من أنّ (أما) لا تنصب المفعول الصّريح ، وأنّ (إنّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وهو في مذهب أبي العباس جائر وفساده واضح.

## المسأله الثانيه

(١) : أميا مجيء الفاعل المضمّر مفردا في قوله : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ) [الأنعام : ٤٠ ، ٤٧] ، وكذلك في التشبيه إذا قلت : (أرأيتكما) وفي خطاب جماعه النساء إذا قلت : (أرأيتكنّ) ، فإنما أفرد الضمير في هذا النحو لأنّه لو ثنى وجمع فقبل (أرأيتكما) و (أرأيتموكم) و (أرأيتنكنّ) كان ذلك جمعا بين خطابين ، ولا يجوز الجمع بين خطابين ، كما لا يجوز الجمع بين استفهامين ، ألا ترى أنّك إذا قلت : (يا زيد) فقد أخرجته بالتداء من الغيبه إلى الخطاب لوقوعه موقع الكاف من قولك : (أدعوك) و (أناديك) ، فلذلك قال الشاعر : [الكامل]

ص : ١٨٢

وفضحتنى وطردت أم عياليا

وكان القياس أن يقول : ساءنى ، وفضحنى ، وطرده ، لأنّ (الذى) اسم غيبه ولكنه لما أوقع (الذى) صفه للذكر وقد وصف المنادى بالذكر جاز له إعادته ضمائر الخطاب إليه. ويوضح لك هذا أنك تقول : (يا غلامى) ، و (يا غلامنا) ، و (يا غلامهم) ، ولا- تقول : (يا غلامكم) ، لأنّه جمع بين خطابين خطاب النداء ، والخطاب بالكاف ، فلذلك وحيدوا التاء فى التثنيه والجمع ، وألزموا الفتح فى الحالين وفى خطاب المرأه إذا قلت : (أرأيتك) لأنهم جرّدوها من الخطاب.

### المسأله الثالثه

(٢) : أما حدّ الاسم فإنّ سبويه حدّ الفعل ولم يحدّ الاسم لما يعثور حدّ الاسم من الطعن ، وعوّل على أنّه إذا كان الفعل محدودا ، والحرف محصورا معدودا ، فما فارقهما فهو اسم. وحدّ بعض النحويين المتأخرين الاسم فقال : «الاسم كلمه تدلّ على معنى فى نفسها ، غير مقترنه بزمان محصّل» ، وإنّما قال : تدلّ على معنى فى نفسها ، تحرّزا من الحرف ، لأنّ الحرف يدلّ على معنى فى غيره. وقال : «غير مقترنه بزمان» ، تحرّزا من الفعل ، لأنّ الفعل وضع ليدلّ على الزّمان. ووصف الزّمان بمحصّل ليدخل فى الحدّ أسماء الفاعلين ، وأسماء المفعولين ، والمصادر ، من حيث كانت هذه الأشياء دالّه على الزّمان ، لاشتقاق بعضها من الفعل ، وهو اسم الفاعل ، واسم المفعول ، واشتقاق الفعل من بعضها وهو المصدر ، إلّا أنّها تدلّ على زمان مجهول ، ألا ترى أنك إذا قلت : «ضربى زيدا شديدا» احتمال أن يكون الضّرب قد وقع ، وأن يكون متوقّعا وأن يكون حاضرا.

ومّمّا أعترض به على هذا الحدّ قولهم : «آتيك مضرب الشّول ومقدم الحاجّ ، وخفوق النّجم» لدلاله هذه الأسماء على الزّمان مع دلالتها على الحدث الذى هو الضّراب ، والقدم ، والخفقان ، فقد دلّت على معنيين.

وأسلم حدود الاسم من الطعن قولنا : الاسم ما دلّ على مسمّى به دلالة الوضع. وإنّما قلنا : (ما دلّ) ولم نقل «كلمه تدلّ» ، لأنّنا وجدنا من الأسماء ما وضع من كلمتين ك «معدى كرب» ، وأكثر من كلمتين ك «أبى عبد الرّحمن» ، وقلنا : «دلّله الوضع تحرّزا ممّا دلّ دالتين : دلالة الوضع ، ودلاله الاشتقاق ، ك «مضرب الشّول» وإخوته ، وذلك أنّهنّ وضعن ليدلن على الزّمان فقط ، ودلن على اسم الحدث لأنهنّ

ص: ١٨٣

١- ٦٨٣- الشاهد لأبى النجم العجلى فى المقتضب (٤ / ١٣٢) ، وأمالى ابن الشجرى (٢ / ١٥٢).

٢- انظر أمالى ابن الشجرى (١ / ٢٩٢).



اشتققن منه ، فلسن كالفعل فى دلالتة على الحدث والزمان ، لأنّ الفعل وضع ليدلّ على هذين المعنيين معا ، فقولنا : (دلاله الوضع) يزىح عن هذا الحدّ اعتراض من اعترض على الحدّ الأوّل بمضرب الشّول وإخوته. فإذا تأملت الأسماء كلّها حقّ التأمل وجدتها لا يخرج شىء منها عن هذا الحدّ على اختلاف ضروبها فى الإظهار والإضمار ، وما كان واسطه بين المظهر والمضمر ، وذلك أسماء الإشارة ، وعلى تباين الأسماء فى الدلالة على المسميات من الأعيان والأحداث ، وما سميت به الأفعال من نحو : (صه) و (إيه) و (رويد) و (بله) و (أفّ) و (هيهات) ، فالمسمى ب (صه) قولك أسكت ، وب (إيه) حدّث ، وب (رويد) أمهل ، وب (بله) دع وب (أفّ) أتضجّر ، وب (هيهات) بعد ، وكذلك ما ضمّن معنى الحرف نحو : (متى) و (أين) و (كم) و (كيف) ، (فمتى) وضع ليدلّ على الأزمنة ، و (أين) على الأماكن ، و (كم) على الأعداد ، و (كيف) على الأحوال.

وهذه الكلم ونظائرها من نحو : (من) و (ما) و (أيان) و (أتى) ممّا طعن به على الحدّ الأوّل لقول قائله : «كلمه تدلّ على معنى فى نفسها» فقال الطّاعن : إنّ كلّ واحد من هذه الأسماء قد دلّ على الاستفهام أو الشّروط وعلى معنى آخر كدلاله (أين) على المكان وعلى الاستفهام أو الشّروط وكذلك (متى) و (من) و (ما) فقد دلّ الاسم منها على معنيين كدلاله الفعل على معنيين : الزمان المعين والحدث.

وليس لمعترض أن يعترض بهذا على الحدّ الذى قرّرناه لأننا قلنا : «ما دلّ على مسمى به دلاله الوضع ولم نقل ما دلّ على معنى».

#### المسألة الرابعة

(١) : السؤال عن قول الشاعر - وهو يزيد بن الحكم الثقفى (٢) - : [الطويل]

فليت كفافا كان خيرك كلّ

وشرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى

تعريب هذا البيت قد تقدّم فيما سلف من الأمالى ولكنّا أعدنا تعريبه ها هنا لزياده فائده وإيضاح مشكل ، ولكونه فى جملة المسائل الواردة.

فنقول : إنّ اسم (ليت) محذوف وهو ضمير الشأن والحديث. وحذفه ممّا لا يسوغ إلّا فى الصّور و مثله : [الطويل]

ص : ١٨٤

١- انظر أمالى ابن الشجرى (١ / ٢٩٤).

٢- مرّ الشاهد رقم (٦٧٨).

٦٨٤- (١) فليت دفعتم همم عنى ساعه

فبتنا على ما خيلت ناعمى بال

ألا ترى أن (ليت) لا تباشر الأفعال ، فلو لم يكن التقدير : (فليته) لم تجز ملاصقته للفعل . ومن ذلك قول الآخر : [الخفيف]

٦٨٥- (٢) إن من لام فى بنى بنت حسا

ن ألمه وأعصه فى الخطوب

انجرام (ألمه) دل على أن (من) شرطيه ، وإذا كانت شرطيه لم يكن بد من الفصل بينها وبين (إن) ، لأن أسماء الشرط حكمها حكم أسماء الاستفهام فى أن العامل فيها يقع بعدها كقولك : «أيهم تكرم أكرم» ، كما تقول إذا استفهمت «أيهم أكرمت» ونظير ذلك قول الآخر : [الخفيف]

٦٨٦- (٣) إن من يدخل الكنيسه يوما

يلق فيها جآذرا وظباء

وأنشد سيويه : [الطويل]

٦٨٧- (٤) ولكن من لا يلق أمرا ينوبه

بعده ينزل به وهو أعزل

الأعزل الذى لا سلاح معه وعلى هذا قول أبى الطيب أحمد بن الحسين : [الطويل]

٦٨٨- (٥) وما كنت ممن يدخل العشق قلبه

ولكن من يبصر جفونك يعشق

وإذا عرفت هذا فإن (كفافا) خبر (كان) ، و (خيرك) اسمها ، (كله) توكيد له

ص: ١٨٥

١- ٦٨٤- الشاهد لعدى بن زيد فى ديوانه (ص ١٦٢) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٦٩٧) ، ونوادير أبى زيد (ص ٢٥) ، وبلا نسبه فى الإنصاف (١ / ١٨٣) ، وخزانه الأدب (١٠ / ٤٤٥) ، والدرر (٢ / ١٧٧) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٩٨) ، وهمع الهوامع (١ / ١٣٦) .  
٢- ٦٨٥- الشاهد للأعشى فى ديوانه (ص ٣٨٥) ، والإنصاف (ص ١٨٠) ، وخزانه الأدب (٥ / ٤٢٠) ، وشرح أبيات سيويه (٢ / ٨٦) ، والكتاب (٣ / ٨٣) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١١٤) ، وشرح شواهد المغنى (ص ٩٢٤) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (٩

٧٥ / ، وشرح المفصل (٣ / ١١٥).

٣- ٦٨٦- الشاهد للأخطل في خزانه الأدب (١ / ٤٥٧) ، والدرر (٢ / ١٧٩) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٩١٨) ، وليس في ديوانه ، وبلا- نسبه في أمالي ابن الحاجب (١ / ١٥٨) ، وخزانه الأدب (٥ / ٤٢٠) ، ورصف المبانى (ص ١١٩) ، وشرح المفصل (٣ / ١١٥) ، ومغنى اللبيب (١ / ٣٧) ، وهمع الهوامع (١ / ١٣٦).

٤- ٦٨٧- الشاهد لأميه بن أبي الصلت في الكتاب (٣ / ٨٤) ، وخزانه الأدب (١٠ / ٤٥٠) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٠٢) ، وبلا نسبه في مغنى اللبيب (١ / ٢٩٢).

٥- ٦٨٨- الشاهد للمتنبى في ديوانه (ص ٢ / ٤٨) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٩١).

والجملة التي هي : كان واسمها وخبرها ، خبر لیت ، فالتقدير : لیته أي لیت الشأن كان خيرك كله كفافا عنى ، أي كافًا. ومن روى (وشرك) رفعه بالعطف على قوله : (خيرك) فدخل في حيز كان فكأنه قال : وكان شرك ، فغير أبي عنى يقدر خبر (كان) المضممر محذوفًا دلّ عليه خبر (كان) المظهر ، ويقدر المحذوف بلفظ المذكور ، وهو القياس. ونظير ذلك في حذف الخبر لدلاله الخبر الآخر عليه وهما من لفظ واحد قول الشاعر (١) : [المنسرح]

نحن بما عندنا وأنت بما

عندك راض والرأي مختلف

أراد : نحن بما عندنا راضون ، فحذفه لدلاله (راض) عليه. ومثله في دلاله أحد الخبرين على الآخر في التنزيل : (وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ) [التوبة : ٦٢] التقدير : والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه ، ولو كان خبرا عنهما : لكان (يرضوهما). فالتقدير على هذا : وكان شرك كفافا. وهذا على أن يكون (ارتوى) مسندا إلى (مرتوى).

وذهب أبو عنى إلى أن الخبر (مرتوى) وكان حقه (مرتويا) ولكنه أسكن الياء لإقامه الوزن والقافية ، وهو من الضرورات المستحسنه لأنه ردّ حاله إلى حالتين ، أعنى أن الشاعر حمل حاله التّصّب على حاله الرّفْع والجرّ. ومثله قول الآخر : [الوافر]

٦٨٩- (٢) كفى بالنأي من أسماء كافي

[وليس لحبها ما عشت شافى]

وقوله (٣) : [البيسط]

يا دار هند عفت إلّا أثافيه

[بين الطوى قصارات فواديه]

وحسن الإخبار عن الشّرّ بمرتوى لأنّ الارتواء يكفّ الشارب عن الشّرّب فجاز لذلك تعليق (عنى) ب (مرتوى) كما يتعلّق بكاف أو كفاف ، فكأنه قال : وكان شرك كافًا عنى.

ص : ١٨٦

١- مرّ الشاهد رقم (٣٠).

٢- ٦٨٩- الشاهد لبشر بن أبي خازم في ديوانه (ص ١٤٢) ، وخزانه الأدب (٤ / ٤٣٩) ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٢٩٤) ، ولأبي حنيفة النميري في لسان العرب (قفا) ، وبلا- نسبه في تخلص الشواهد (ص ٢٩٩) ، وخزانه الأدب (٣ / ٤٤٣) ، والخصائص (٢ / ٢٦٨) ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٩٧٠) ، وشرح المفصل (٦ / ١٥) ، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٣٥) ، والمقتضب (٤ / ٢٢) ، والمنصف (٢ / ١١٥).



ومن قال : (وشرك) بالنصب حمله على (ليت) ، ولا يجوز أن يكون محمولا على (ليت) المذكوره لأنّ ضمير الشأن لا يصح العطف عليه لو كان ملفوظا به ، فكيف وهو محذوف؟ وإذا امتنع حمله على (ليت) المذكوره حملته على أخرى مقدّره ، وحسن ذلك لدلاله المذكوره عليها كما حسن حذف (كلّ) فيما أورده سيبويه من قول الشاعر : [المتقارب]

٦٩٠- (١) أكّلى امرئ تحسبين امرأ

ونار توقد بالليل نارا

أراد : وكلّ نار ، فحذف (كلّ) وأعملها مقدّره كما كان يعملها لو ظهرت ، فكأنه على هذا قال : وليت شرك مرتو عنى. ف (مرتوى) فى هذا التقدير على ما يستحقّه من إسكان يائه لكونه خبرا لليت.

وعلى مذهب أبى علىّ فى كون (مرتوى) خبرا ل (كان) أو ل (ليت) يجوز فى الماء الرفع ، ورفعته بتقدير حذف مضاف أى : ما ارتوى أهل الماء ، كما جاء (وَسَيَلِ الْقَرْيَةَ) [يوسف : ٨٢] أى : «أهل القرية» ، و (حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا) [محمد : ٤] أى : يضع أهل الحرب أسلحتهم. ومن كلامهم : «صلّى المسجد» أى : أهل المسجد ، و «ما زلنا نطأ السماء حتى أتيناكم» ، يريدون : ماء السماء. وقد كثر حذف المضاف جدّا ممّا يشهد فيه ما أبقى على ما ألقى كقول المرقش : [السريع]

٦٩١- (٢) ليس على طول الحياه ندم

[ومن وراء المرء ما يعلم]

أراد على فوت طول الحياه. وكقول الأعشى : [الطويل]

ص : ١٨٧

١- ٦٩٠- الشاهد لأبى دؤاد فى ديوانه (ص ٣٥٣) ، والأصمعيات (ص ١٩١) ، وأمالى ابن الحاجب (١ / ١٣٤) ، وخزانه الأدب (٩ / ٥٩٢) ، والدرر (٥ / ٣٩) ، وشرح التصريح (٢ / ٥٦) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٩٩) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٠٠) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٥٠٠) ، وشرح المفصل (٣ / ٢٦) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٤٥٥) ، ولعدى بن زيد فى ملحق ديوانه (ص ١٩٩) ، وبلا نسبه فى الإنصاف (٢ / ٤٧٣) ، وخزانه الأدب (٤ / ٤١٧) ، ووصف المباني (ص ٣٤٨) ، وشرح الأشموني (٢ / ٣٢٥) ، وشرح ابن عقيل (ص ٣٩٩) ، وشرح المفصل (٣ / ٧٩) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٩٠) ، والمقرب (١ / ٢٣٧) ، وجمع الهوامع (٢ / ٥٢).

٢- ٦٩١- الشاهد للمرقش فى ديوانه (ص ٥٨٧) ، ولسان العرب (ورى) ، وتهذيب اللغة (١٢ / ١٩٩) ، وتاج العروس (ورى) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (صلم) ، وكتاب العين (٧ / ١٣٠) ، وتاج العروس (صلم).

[وعادك ما عاد السليم المسهدا]

أراد : اغتمض ليله أرمدا وأضاف الاغتماض المقدر إلى الليله كما أضيف المكر إلى الليل والنهار في قوله عز وجل : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) [سبأ : ٣٣] ، فانتصاب الليله انتصاب المصدر لا انتصاب الظرف ، وكيف يكون انتصابها انتصاب الظرف مع قوله بعده : [الطويل]

[ألم تغتمض عيناك ليله أرمدا]

وبت كما بات السليم مسهدا

وأجاز بعض المتأخرين أن يكون (الماء) رفعا بأنه فاعل (ارتوى) من غير تقدير مضاف قال : وجاز وصف الماء بالارتواء للمبالغة كما جاز وصفه بالعطش لذلك في قوله : [الطويل]

٦٩٣- (٢) [لقيت المرورى والشناخيب دونه]

وجئت هجيرا يترك الماء صاديا

ومن نصب الماء متبعا مذهب أبي علي أراد : ما ارتوى الناس الماء أى : من الماء ، أضمم الفاعل وحذف الخافض فوصل الفعل ، فنصب ، كما جاء فى التنزيل : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) [الأعراف : ١٥٥] ، أى : من قومه ، وجاء فيه حذف الباء من قوله : (إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ) [آل عمران : ١٧٥] ، أى : يخوفكم بأوليائه ودليل ذلك قوله : (فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونَ) [آل عمران : ١٧٥]. وجاء حذف (على) من قوله : (وَلَا تَعْرَمُوا عُقْدَةَ النَّكَاحِ) [البقره : ٢٣٥]. ومثل إضمار الفاعل هاهنا - ولم يتقدم ذكر ظاهر يرجع الضمير إليه - ما حكاه سيبويه من قولهم : «إذا كان غدا فأتنى» (٣) ، أى : إذا كان ما نحن فيه من الرخاء أو البلاء غدا.

و (ما) فى قوله : «ما ارتوى» مصدرية. وأبو طالب العبدى لم يعرف فى هذا البيت إلّا نصب الماء ، ولم يتجه له إلّا إسناد ارتوى إلى (مرتوى) ، وذلك أنه قال : معنى «ما ارتوى الماء مرتوى» ما شرب الماء شارب. ثم قال : وأما ما ذكره الشيخ أبو علي فى قوله : «إن حملت العطف على (كان) كان (مرتوى) فى موضع نصب وإن حملته على (ليت) نصبت قوله : (وشركك) ، و (مرتوى) مرفوع» فكلام لم يفسره رحمه الله.

ص : ١٨٨

١- ٦٩٢- الشاهد للأعشى فى ديوانه (ص ١٧١) ، والخصائص (٣ / ٣٢٢) ، وشرح المفصل (١٠ / ١٠٢) ، والمغنى (ص ٦٩٠) ، وبلا نسبه فى همع الهوامع (١ / ١٨٨).

٢- ٦٩٣- الشاهد للمتنبى فى ديوانه (٤ / ٤٢٦) ، والمحتسب (٢ / ٢٠١) ، وشرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى (٥ / ١٩٣).





ثم قال : ومَرَّبِي بعد هذا في تعليقي كلام للشيخ أبي عليّ ، أنا حاكيه على الوجه ، وهو أنه أورد البيت ثم قال بعد إيراده : (ليت) محمول على إضمام الحديث و (كفافا) خبر (كان) ، فأما قوله : «وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوى» ، فقياس من أعمل الثاني أن يكون (شرك) مرتفعا بالعطف على (كان) ، و (مرتوى) في موضع نصب ، إلا أنه أسكن في الشعر مثل (١) : [الوافر]

كفى بالتأى من أسماء كافي

[وليس لحيها ما عشت شافي]

ومن أعمل الأوّل نصب (شرك) بالعطف على (ليت) و (مرتوى) في موضع رفع لأنه الخبر و «ما ارتوى الماء» في موضع نصب ظرف يعمل فيه (مرتوى) هذا ما ذكره أبو عليّ. ثم قال العبدىّ : وقد تقدّمت مطالبتي بفاعل (ارتوى). وإذا ثبت ما ذكرته علم أنّ الأمر على ما قلته ، والمعنى عليه لا محاله. انتهى كلام العبدىّ.

وقد مرّ بي كلام لأبي عليّ في التذكرة يشير فيه إلى ما قاله العبدىّ ، واختيار أبي عليّ ما اختاره في هذا البيت - من كون (مرتوى) خبرا لكان ، أو (ليت) مع صحّحه إسناد (ارتوى) إلى (مرتوى) معنى وإعرابا - من مراميه البعيده.

#### المسألة الخامسة

(٢) : وأما (مزّين) فلفظه تحتل معنيين لكل واحد منهما وزن غير وزن الآخر ، أحدهما : أن تكون عبارته عن مكبر ووزنه مفعّل وهو اسم الفاعل من قولك : زّين يزّين فهو مزّين ، كقولك : بين يبين فهو مبيّن والآخر : أن تكون عبارته عن مصغّر ووزنه مفعّل وهو مصغّر (مزدان) و (مزدان) أصله (مزّتين) مفتعل من الزّينه ، فقلبت ياؤه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار إلى (مزتان) ، وكره اجتماع الزّاي والتاء لأنّ الزّاي مجهور والتاء حرف مهموس ، فكرهوا التنافر فأبدلوا التاء دالا ، لأنّ الدال توافق الزّاي في الجهر وتقارب التاء في المخرج ، ولما أريد تصغير (مزدان) وعدّه حروفه خمسة اثنان زائدان الميم والدال ، ووجب أن يردّ إلى أربعة ، بحذف أحد الزائدين لم يخل من أن يحذف الميم أو الدال فكان حذف الدال أولى لأمرين : أحدهما : أنّ الميم تدلّ على اسم الفاعل ، والحرف الدالّ على معنى أولى بالمحافظة عليه ، والثاني : أنّ الدال أقرب من الطّرف ، والطّرف وما قاربه أحقّ بالحذف. ولما حذفت الدال ، بقي (مزان) فقليل في تصغيره (مزّين) ، كقولك في تصغير (غراب)

ص : ١٨٩

١- مرّ الشاهد رقم (٦٨٩).

٢- انظر أمالي ابن الشجري (١ / ٢٩٨).

غريب) ، فالضمه التي في المصغر غير الضمه التي في المكبر كما أن الضمه التي في أول (بلبل) تزول إذا قلت (بلبل).

### المسألة السادسة

(١) : وأما فتح التاء في (أرأيتكم) و (أرأيتكما) و (أرأيتك يا هذه) و (أرأيتكن) ، فقد علمت أنك إذا قلت : «رأيت يا رجل» فتحت التاء ، وإذا قلت : «رأيت يا فلانه» كسرتها ، وإذا خاطبت اثنين ، أو اثنتين ، أو جماعة ذكورا أو إناثا ، ضممتها فقلت : (رأيتما) ، و (رأيتم) ، و (رأيتن). وقد ثبت واستقر أن التذكير أصل للتأنيث ، وأن التوحيد أصل للتثنية والجمع ، فلما خصوا الواحد المذكور المخاطب بفتح التاء ، ثم جردوا التاء من الخطاب وانفردت به الكاف في (أرأيتك) و «أرأيتك يا زينب» والكاف وما زيد عليها في (أرأيتكما) و (أرأيتكم) و (أرأيتكن) ألزموا التاء الحركة الأصليه وذلك لما ذكرته لك من كون الواحد أصلا للثنتين وللجماعه ، وكون المذكور أصلا للمؤنث ، فاعرف هذا واحتفظ به.

### المسألة السابعة

(٢) : وأما قول الشاعر (٣) : [الطويل]

وبعد غد يا لهف نفسي من غد

إذا راح أصحابي ولست برائح

فالعامل في الطرف المصدر الذي هو اللفهف ، وإن جعلت (من) زائده على ما كان يراه أبو الحسن الأخفش من زيادتها في الموجب - وعليه حمل قوله تعالى : (فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْتُمْ عَلَيْكُمْ) [المائدة : ٤] ، وقوله : (قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ) [النور : ٣٠] - فالتقدير في هذا القول : يا لهف نفسي غدا ، فإذا قدرت هذا جعلت (إذا) بدلا من (غد) فهذان وجهان واضحان. ولك وجه ثالث وهو أن تعمل في (إذا) معنى الكلام ، وذلك أن قوله : «يا لهف نفسي» لفظه لفظ النداء ، ومعناه التوجع ، فإذا حملته على هذا فالتقدير أتأسف وأتوجع وقت رواح أصحابي وتخلفي عنهم.

### المسألة الثامنة

(٤) : قول أبي علي : «أخطب ما يكون الأمير قائما» ، (أخطب) من باب أفعل الذي هو بعض ما يضاف إليه كقولك : «زيد أكرم الرجال» ، «وحمارك أفره الحمير» ، و «الياقوت أفضل الحجارة» ، «فزيد بعض الرجال ، والحمار بعض

ص : ١٩٠

١- انظر أمالي ابن الشجري (١ / ٢٩٩).

٢- انظر أمالي ابن الشجري (١ / ٣٠٠).

٣- مرّ الشاهد رقم (٦٧٩).

٤- انظر أمالي ابن الشجري (١ / ٣٠٠) ، والكتاب (١ / ٤٦٩).

الحمير ، والياقوت بعض الحجارة» ، ولا تقول : «الياقوت أفضل الزجاج» ، لأنه ليس منه كما لا تقول : «حمارك أحسن الرجال». وإذا ثبت هذا فإنّ (ما) التي أضيف إليها (أخطب) مصدرية زمانيه كالتي في قوله تعالى : (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ) [هود : ١٠٧ - ١٠٨] أى : مدّه دوام السّماوات ، فقوله : «أخطب ما يكون الأمير» تقديره : أخطب أوقات كون الأمير ، كما قدّرت في الآيه : مدّه دوام السّماوات ، أو مدد دوام السّماوات ، فقد صار (أخطب) بإضافته إلى الأوقات في التقدير وقتا لما مثله لك من كون (أفعل) هذا بعضا لما يضاف إليه ، وإضافه الخطابه إلى الوقت توسّع وتجوّز ، كما وصفوا الليل بالنّوم في قولهم : «نام ليالك» وذلك لكون النّوم فيه. قال : [الطويل]

٦٩٤- (١) لقد لمتنا يا أمّ غيلان في السرى

ونمت وما ليل المطى بنائم

ومثله إضافه (المكر) إلى «الليل والنّهار في قوله عزّ وجلّ : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) [سبأ : ٣٣] ، وإنّما حسن إضافه المكر إلى الليل والنّهار لوقوعه فيهما والتقدير : بل مكرم في الليل والنّهار. وإذا عرفت هذا ف (أخطب) مبتدأ محذوف الخبر ، والحال التي هي (قائما) سادّه مسدّد خبره ، فالتقدير : أخطب أوقات كون الأمير إذا كان قائما. ولما كان (أخطب) مضافا إلى الكون لفظا وإلى الأوقات تقديرا ، وقد بينت لك أنّ أفعل هذا بعض لما يضاف إليه ، وقد صار في هذه المسأله وقتا وكونا ، فجاز لذلك الإخبار عنه بظرف الزمان الذي هو (إذا) الزمانيه. وإذا كان (قائما) نصبا على الحال ، ف (كان) المقدره في هذا النحو هي التامه المكتفيه بمرفوعها التي بمعنى حدث ووقع ووجد ، ولا يجوز أن تكون الناقصه ، لأنّ الناقصه لا يلزم منصوبها التنكير ، والمنصوب هاهنا لا يكون إلّا نكرة ، فثبت بلزوم التنكير له أنّه حال. وإذا ثبت أنّه حال فهو حال من ضمير فاعل مستكنّ في فعل موضعه مع مرفوعه جرّ بإضافه ظرف إليه عمل فيه اسم فاعل محذوف. وتفسير هذا أنّ (قائما) حال من الضّمير المستتر في (كان) ، و (كان) مع الضّمير جمله في موضع جرّ بإضافه ظرف إليه عمل فيه اسم فاعل محذوف. و (إذا) و (إذ) تلزمهما الإضافة إلى جمله توضّح معنييهما كما توضّح الصّيله معنى الموصول ، ولذلك بنيا ، و (إذا) تضاف إلى جمله فعليّه لأنّها شرطيه ، والشرط إنّما يكون بالفعل ، و (إذ) تضاف إلى جمله الاسم كما تضاف إلى جمله الفعل ، ف (إذا) في المسأله ظرف أوقع خبرا عن المبتدأ الذي هو (أخطب) ، والظرف متى وقع

ص: ١٩١

١- ٦٩٤- الشاهد لجرير في ديوانه (ص ٩٩٣) ، وخزانه الأدب (١ / ٤٦٥) ، ولسان العرب (ربح) وبلا نسبه في الصحابي في فقه اللغة (ص ٢٢٢) ، والمحتسب (٢ / ١٨٤) ، والمقتضب (٣ / ١٠٥).

خبراً ، عمل فيه اسم فاعل محذوف مرفوض إظهاره ، نحو قولك : زيد خلفك ، والخروج يوم السبت ، فالتقدير مستقرّ خلفك ، وواقع يوم السبت.

فتأمل جملة الكلام في هذه المسألة فقد أبرزت لك غامضها وكشفت لك مخبوءها.

وأما قوله : «شربي السويق ملتوتا» فداخل في هذا الشرح. وأقول : إنّ (شربي) مضاف ومضاف إليه ، و (شرب) مصدر أضيف إلى فاعله ، و (السويق) انتصب بأنه مفعوله ، وخبره على ما قررته محذوف سدّت الحال مسدّه. فقولك (ملتوتا) كقولك في المسألة الأولى (قائما) ، غير أنّ الظرف المقدّر في الأولى هو (إذا) ، والمقدّر في هذه محمول على المعنى ، فإن كان الإخبار قبل الشرب أردت : شربي السويق إذا كان ملتوتا ، وإن كان الشرب سابقاً للإخبار أردت : شربي السويق إذ كان ملتوتا وبالله التوفيق.

### رسالة الملائكة للمعري : إجابته على بعض المسائل الصرفية

#### إشاره

قال أبو الفضل مؤيد بن موفق الصّاحبي في كتاب (الحكم البوالغ في شرح الكلم النواغ) :

رساله الملائكة : ألّفها أبو العلاء المعري على جواب مسائل تصريفية ألقاها إليه بعض الطلبة فأجاب عنها بهذا الطريق الطريف الطريف المشتمل على الفوائد الأنيقه مع صورتها المستغربه الرشيقة.

بسم الله الرحمن الرحيم

ليس مولاى الشيخ أدام الله عزّه بأول رائد ظعن فى الأرض العاربه فوجدها من الثبات قفراء ولا آخر شائم ظنّ الخير بالسّحابه فكانت من قطر صفرا. جاءتنى منه فوائد كأنّها فى الحسن بنات مخر فأنشأت متمثلا بيت صخر : [الطويل]

٦٩٥- (١) لعمري لقد نبّهت من كان نائما

وأسمعت من كانت له أذنان

(إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَنْ يَشَاءُ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ) [فاطر : ٢٢] ، (أُولَئِكَ يُنَادُونَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ) [فصلت : ٤٤] ، وكنت فى غيسان الشّيبه أودّ

ص : ١٩٢

١- ٦٩٥- الشاهد منسوب إلى صخر بن عمرو بن الشريد فى الأصمعيات (ص ١٤٦) ، والشعر والشعراء (ص ٣٤٥) ، وبلا نسبه فى

كتاب العين (٤ / ٦٠)

أننى من أهل العلم فشجنتنى عنه شواجن غادرتنى مثل الكره رهن المحاجن. فالآن مشيت رويدا وتركت عمرا للضارب وزيدا وما أوتر أن يزداد فى صحيفتى خطأ فى النحو فيخلد آمنا من المحو ، وإذا صدق فجر اللّمه فلا عذر لصاحبها فى الكذب ، ومن لمعدّب العطش بالعذب ، وصدق الشّعر فى المفرق يوجب صدق الإنسان الفرق وكون الحاليه بلا خرص أجمل بها من التخرّص ، وقيام الناديه بالمنادب أحسن بالرجل من أقوال الكاذب.

وهو أدام الله الجمال به يلزمه البحث عن غوامض الأشياء لأنه يعتمد بسؤال رائح وغاد ، وحاضر يرجو الفائدة وباد ، فلا غرو إن كشف عن حقائق التصريف واحتجّ للنكره والتعريف وتكلم فى همز وإدغام وأزال الشبه عن صدور الطّغام.

فأما أنا فجليس البيت إن لم أكن الميت فشبيهه بالميت ، لو أعرضت الأغر به عن النّعيب إعراضى عن الأدب والأديب لأصبحت لا تحسن نعييا ولا يطيق هرمها زعييا.

ولمّا وافى شيخنا أبو القاسم علىّ بن محمد بن همّام بتلك المسائل ألفيتها فى اللذه كأنّها الرّاح يستفّر من سمعها المراح ، فكانت الصّيهاء الجرجاتيّه طرق بها عميد كفر بعد ميل الجوزاء وسقوط الغفر. وكان علىّ بجباها جلب إلينا الشّمس وإياها فلمّا جليت الهدى ذكرت ما قال الأسدى : [الطويل]

٦٩٦- (١) فقلت اصطحبها أو لغيرى فاهدها

فما أنا بعد الشّيب وييك والخمر

تجاللت عنها فى السنين التى مضت

فكيف التّصابى بعد ما كالأ العمر

وما رغبتى فى كوني كبعض الكروان تكلم فى خطب جرى ، والظّليم يسمع ويرى. فقال الأخنس أو الفرا (٢): [مجزوء الرجز]

٦٩٧- (٣) أطرق كرا أطرق كرا

إنّ النّعام فى القرى (٤)

وحقّ مثلى ألا يسأل ، فإن سئل تعين عليه ألاّ يجيب ، فإن أجاب ففرض على السامع ألاّ يسمع منه ، فإن خالف باستماعه ففريضه ألاّ يكتب ما يقول فإن كتبه فواجب ألاّ ينظر فيه ، فإن نظر فقد خبط خبط عشواء. وقد بلغت سنّ الأشياخ وما حار بيدي نفع من هذا الهديان والظعن إلى الآخرة قريب ، أفتراى أداغ ملك الموت؟

ص: ١٩٣

٢- الأخنس : الثور من بقر الوحش. والفرا : حمار الوحش.

٣- ٦٩٧- الرجز بلا نسبة فى الكامل (٢ / ٥٦) ، واللسان (طرق) ، والخزانة (١ / ٣٩٤).

٤- الكرا : ذكر الكروان.

فأقول : أصل ملك مألِك وإِنما أخذ من الألوكة وهى الرساله ثم قلب ، ويدلنا على ذلك قولهم فى الجمع : الملائكه ، لأنّ الجموع تردّ الأشياء إلى أصولها ، وأنشد قول الشاعر : [الطويل]

٦٩٨- (١) فلست لإنسى ولكن لملاك

تنزل من جو السماء يصبوب

فيعجبه ما سمع فينظرنى ساعه لاشتغاله بما قلت ، فإذا همّ بالقبض قلت : وزن ملك على هذا : (معل) لأنّ الميم زائده ، وإذا كان الملك من الألوكة فهو مقلوب من ألك إلى لأك ، والقلب فى الهمز وحروف العله معروف عند أهل المقاييس. فأما جذب وجذب ، ولقم الطريق ولمقه فهو عند أهل اللغه قلب ، والنحويون لا يرونه مقلوبا بل يرون اللّفظين كلّ واحد منهما أصل فى بابه.

فوزن الملائكه على هذا : معافله ، لأنها مقلوبه عن : مألِكه ، يقال : ألكنى إلى فلان ، قال الشاعر : [الطويل]

٦٩٩- (٢) ألكنى إلى قومي السلام رساله

بآيه ما كانوا ضعافا ولا عزلا

وقال الأعشى فى المألِكه : [البسيط]

٧٠٠- (٣) أبلغ يزيد بنى شيان مألِكه

أبا ثيبث أما تنفك تأكل

فكأنهم فزوا فى (المألِكه) من ابتدائهم بالهمزه ثم يجيئون بعدها بالألف فأروا أنّ مجيء الألف أولا أخفّ. كما فزوا من شأى إلى شاء ، ومن نأى إلى ناء. قال عمر ابن أبى ربيعه : [الكامل]

ص : ١٩٤

١- ٦٩٨- الشاهد لعلقمه الفحل فى ملحق ديوانه (ص ١١٨) ، ولتمتم بن نويره فى ديوانه (ص ٨٧) ، وشرح أشعار الهذليين (١ / ٢٢٢) ، ولرجل من عبد القيس أو لأبى وجزه أو لعلقمه فى المقاصد النحويه (٤ / ٥٣٢) ، ولأبى وجزه فى لسان العرب (ملك) ، وبلا نسبه فى الكتاب (٤ / ٥٢٢) ، والأزهيه (ص ٢٥٢) ، والاشتقاق (ص ٢٦) ، وإصلاح المنطق (ص ٧١) ، وأمالى ابن الحاجب (ص ٨٤٣) ، وجمهره اللغه (ص ٩٨٢) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ٢٨٧) ، ولسان العرب (صوب) و (ألك) و (لأك).

٢- ٦٩٩- الشاهد لعمر بن شأس فى ديوانه (ص ٩٠) ، والكتاب (١ / ٢٥٩) ، والدرر (٥ / ٣٦) ، وشرح أبيات سيويه (١ / ٧٩) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٨٣٥) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٥٩٦) ، وبلا نسبه فى المنصف (٢ / ١٠٣).

٣- ٧٠٠- الشاهد للأعشى فى ديوانه (ص ١١١) ، والخصائص (٢ / ٢٨٨) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٦٠٠) ، ولسان العرب

(أكل) ، وتاج العروس (أكل) ، وبلا نسبة فى لسان العرب (ألك) ، وتاج العروس (ألك).



٧٠١- (١) بان الحمول فما شأونك نقره

ولقد أراك تشاء بالأطعان

وأنشد أبو عبيده: [الطويل]

٧٠٢- (٢) أقول وقد ناءت بهم غربه النوى

نوى خيتعور لا تشطّ ديارك

همزه عزرائيل زائده: فيقول الملك: من ابن أبي ربيعه وما أبو عبيده؟ وما هذه الأباطيل؟ إن كان لك عمل صالح فأنت السعيد وإلا فاحسأ وراءك.

فأقول: فأمهلنى ساعه حتى أخبرك بوزن عزرائيل وأقيم الدليل على أنّ الهمزه فيه زائده فيقول الملك: هيهات ليس الأمر إلى: (فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) [الأعراف: ٣٤].

أم ترانى أدارى منكرا ونكيرا، فأقول: كيف جاء اسما كما عربيين منصرفين وأسماء الملائكة أكثرها من الأعجمية، مثل إسرافيل وجبريل وميكائيل فيقولان: هات حجّتك وخلّ الزخرف عنك، فأقول متقرّبا إليهما: قد كان ينبغي لكما أن تعرفا ما وزن ميكائيل وجبريل على اختلاف اللغات، إذ كانا أخويكما في عباده الله عزّ وجلّ، فلا يزيدهما ذلك إلا غيظا، ولو علمت أنّهما يرغبان في مثل هذه العلل لأعددت لهما شيئا كثيرا من ذلك ولقلت: ما تريان في وزن موسى اسم كليم الله الذى سألتماه عن دينه وحجّته فأبان وأوضح، فإن قالوا: موسى اسم أعجمي إلا أنه يوافق من العربيّه على وزن مفعّل وفعلّى.

أمّا مفعّل فإذا كان من بنات الواو مثل أوسيت وأوريت فإنّك تقول: موسى ومورى، وإن كان من ذوات الهمز فإنّك تخفّف حتى تكون الواو خالصه من مفعّل، تقول: آتيت العشاء فهو مؤنّى فإن خفّفت قلت موني. قال الحطيئه: [الوافر]

٧٠٣- (٣) وآتيت العشاء إلى سهيل

أو الشّعري فطال بي الأناء

وحكى بعضهم همز (موسى) إذا كان اسما، وزعم النحويون أن ذلك لمجاوره

ص: ١٩٥

١ - ٧٠١- الشاهد للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه (ص ١٠٧)، ولسان العرب (أشأ)، و (شأى)، وتهذيب اللغه (١١) / (٤٤٧)، وتاج العروس (شأو)، وبلا نسبه في جمهره اللغه (ص ٢٤٠)، والمخصص (١٤ / ٢٧).  
٢ - ٧٠٢- الشاهد بلا نسبه في لسان العرب (ختعر) و (نأى).

٣-٧٠٣- الشاهد للحيطة في ديوانه (ص ٥٤) ، ولسان العرب (أنى) و (كرا) ، ومقاييس اللغة (١ / ١٤١) ، وكتاب العين (٨ / ٤٠٢) ، وجمهره اللغة (ص ٢٥٠) ، وديوان الأدب (٤ / ١٠١) ، وتهذيب اللغة (١٠ / ٣٤٣) ، ومجمل اللغة (٤ / ٢٢٤) ، وأساس البلاغه (أنى) و (كرى) ، وتاج العروس (أنى) و (كرى). وبلا نسبه فى المخصص (١٣ / ٢٦٤).

الواو الضّمه لأنّ الواو إذا كانت مضمومه ضمّا لغير إعراب أو غير ما يشاكل الإعراب جاز أن تحوّل همزه ، كما قالوا أقتت ووقّت وحمائم ورق وأرق ووشّحت وأشّحت ، قال الهذليّ : [الطويل]

٧٠٤- (١)أبا معقل إن كنت أشّحت حلّه

أبا معقل فانظر بسهمك من ترمى

وقال حميد بن ثور الهلاليّ : [الطويل]

٧٠٥- (٢)وما هاج هذا الشّوق إلّا حمامه

دعت ساق حرّ نوحه وترنّما

من الأرق حمّاء العلاطين باكرت

عسيب أشاء مطلع الشّمس أسحما

وقد ذكر الفارسيّ هذا البيت مهموزا : [الوافر]

٧٠٦- (٣)أحبّ المؤقدين إلىّ موسى

وحزره لو أضاء لي الوقود

وعلى مجاوره الضّمه جاز الهمز في (سوق) جمع (ساق) في قراءه من قرأ كذلك. ويجوز أن يكون جمع على فعل مثل أسد ، فيمن ضمّ السّين ثمّ همزت الواو ودخلها السكون بعد أن ذهب فيها حكم الهمز.

وإذا قيل : إنّ موسى : فعلى ، فإن جعل أصله الهمز وافق فعلى من مأس بين القوم : إذا أفسد بينهم. قال الأفوه : [السريع]

٧٠٧- (٤)إمّا ترى رأسى أزرى به

مأس زمان ذى انتكاس مؤوس

ويجوز أن يكون فعلى من ماس يميمس فقلبت الياء واوا للضمّه كما قالوا : (الكوسى) من الكيس ولو بنوا : الفعلى من قولهم : هذا أعيش من هذا وأغيظ منه لقالوا : العوشى والغوظى.

فإذا سمعت ذلك منهما قلت : لله درّكما لم أكن أحسب أنّ الملائكه تنطق بمثل هذا الكلام وتعرف أحكام العريّه ، فإن غشى علىّ من الخيفه ثمّ أفقت وقد أشارا إلىّ بالإرزيّه (٥) قلت : تثبتا رحمكما الله!

- ١-٧٠٤- الشاهد لمعقل بن خويلد الهذليّ في شرح أشعار الهذليين (ص ٣٨٣)، واللسان (وشرح).
- ٢-٧٠٥- البيتان لحميد بن ثور في ديوانه (ص ٢٤)، والبيت الأول في اللسان (حرر) و (سوق) و (حمم)، ومقاييس اللغة (٢ / ٦)، ومجمل اللغة (٢ / ٨)، وتاج العروس (حرر) و (علط)، والثاني في لسان العرب (علط) و (سفع).
- ٣-٧٠٦- الشاهد لجريير في ديوانه (ص ٢٨٨)، والخصائص (٢ / ١٧٥)، وبلا- نسبه في المنصف (٢ / ٢٠٣)، وسرّ صناعه الإعراب (ص ٩٠)، وشرح الشافيه (٣ / ٢٠٦).
- ٤-٧٠٧- انظر الطرائف الأدبيه (ص ١٦).
- ٥- الإرزبه : عصيه من حديد.

تصغير الإريزبه : كيف تصغرّان الإريزبه وتجمعانها جمع التكمير؟ فإن قالوا : (أريزبه) و (أرازب) بالتشديد ، قلت : هذا وهم إنما ينبغي أن يقال : (أريزبه) و (أرازب) بالتخفيف ، فإن قالوا : كيف قالوا (علابي) فشدّدوا كما قال القريني : [الطويل]

٧٠٨- وذى فخوات طامح الطرف جاذبت

حبالي فلوى من علايته مدى

قلت : ليست الياء كغيرها من الحروف فإنما وإن لحقها التشديد ففيها عنصر من اللين فإن قالوا : أليس قد زعم (١) صاحبكم عمرو بن عثمان المعروف بسبويه أن الياء إذا شددت ذهب منها اللين وأجاز في القوافي طيًا (٢) مع ظبي. قلت : وقد زعم ذلك إلا أن السّماع عن العرب لم يأت فيه نحو ما قال إلا أن يكون نادرا قليلا فإذا عجت ممّا قالاه أظهرنا لي تهاونا بما يعلمه بنو آدم ، وقالوا : لو جمع ما علمه أهل الأرض على اختلاف اللغات والأزمنة ما بلغ علم واحد من الملائكة يعدّونه فيهم ليس بعالم فأسبح الله وأمجده.

الجدث أو الجدف : وأقول : قد صارت لي بكما وسيله فوسّعا لي في الجدث إن شئتما بالثاء وإن شئتما بالفاء ، فإن إحداهما تبدل من الأخرى كما قالوا : مغاير ومغاير ، وأثافي وأفافي وفوم وثوم ، وكيف تقرأن رحمكما الله هذه الآية : (وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا) [البقره : ٦١] ، أبالثاء كما في مصحف عبد الله بن مسعود أم بالفاء كما في قراءه الناس؟ وما الذى تختاران في تفسير الفوم أهو الحنطه كما قال أبو محجن : [الكامل]

٧٠٩- (٣) قد كنت أحسبني كأغني واجد

قدم المدينه من زراعته فوم

أم الثوم الذى له رائحه كريهه؟ وإلى ذلك ذهب الفراء وجاء فى الشعر الفصيح قال الفرزدق : [البسيط]

٧١٠- (٤) من كل أغبر كالزاقود حجرته

إذا تعشى عتيق التمر والثوم

الريم بمعنى القبر : فيقولان أو أحدهما : إنك لمنهدم الجول ، وإنما يوسع لك

ص : ١٩٧

١- انظر الكتاب (٤ / ٥٨١).

٢- فى الكتاب (٤ / ٥٨١) ليا.

٣- ٧٠٩- البيت ليس فى ديوانه ، ونسب إليه فى المحتسب (١ / ٨٨) ، واللسان (فوم) ، والدرر (١ / ١٣٨).

٤- ٧١٠- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (٢ / ١٨٦).

فى ريمك عملك فأقول لهما : ما أفصحكما لقد كنت سمعت فى الحياه الدنيا أنّ الزيم القبر ، وسمعت قول الشاعر : [الطويل]

٧١١- (١) إذا متّ فاعتادى القبور فسلمى

على الزيم أسقيت السحاب الغوايا

وكيف تبنيان رحمكما الله من الزيم مثل إبراهيم؟ أتريان فيه رأى الخليل وسيبويه فلا تبنيان مثله من الأسماء العربيه أم تذهبان إلى ما قاله سعيد بن مسعه فتجيزان أن تبنيا من العربى مثل الأعجمى ، فيقولان : تربا لك ولمن سميت ، أى علم فى ولد آدم ، إنهم للقوم الجاهلون.

واحد الزبانيه : وهل أتردد إلى مالك خازن النار فأقول : رحمك الله ما واحد الزبانيه فإنّ بنى آدم فيه ختلفون يقول بعضهم : الزبانيه لا واحد لهم من لفظهم وإنما يجرون مجرى السواسيه أى القوم المستوين فى الشرّ ، قال : [الطويل]

٧١٢- (٢) سواسيه سود الوجوه كأنما

بطونهم من كثره الزاد أوطب

ومنهم من يقول : واحد الزبانيه : زنيه. وقال آخرون : واحدهم زبنى أو زبنى فيعيس لما سمع ويكفهز.

غسلين ونونه : فأقول يا مال - رحمك الله - ما ترى فى نون غسلين وما حقيقه هذا اللفظ أهو مصدر كما قال بعض الناس أم واحد أم جمع أعربت نونه تشبيها بنون مسكين كما أثبتوا نون (قلين) و (سنين) فى الإضافه وكما قال سحيم بن وثيل (٣) : [الوافر]

وما ذا يدرى الشعراء منى

وقد جاوزت حدّ الأربعين

فأعرب النون.

النون فى جهنم : وهل النون فى جهنم زائده؟. أمّا سيبويه فلم يذكر فى الأبنيه فعنلا إلا قليلا ، وجهنم اسم أعجمى ، ولو حملناه على الاشتقاق لجاز أن يكون من الجهامه فى الوجه ومن قولهم تجهمت الأمر إذا جعلنا النون زائده ، واعتقد زيادتها فى هجف وأنه مثل هجف وكلاهما صفة للظلم ، قال الهذلى : [الوافر]

ص : ١٩٨

١- ٧١١- الشاهد لمالك بن الرب فى ديوانه (ص ٤٧) ، ولسان العرب (ريم) ، وتهذيب اللغة (١٥ / ٢٨١) ، وتاج العروس (ريم) ، وبلا نسبه فى ديوانه الأدب (٣ / ٣٠٦).

٢-٧١٢- الشاهد بلا نسيه في اللسان (سوى).

٣- مرّ الشاهد رقم (٦٥٨).

٧١٣- (١) كَأَنَّ مَلَأَتْ تِيَّ عَلِيَّ هَجَفًا

يَعْنُ مَعَ الْعَشِيَّةِ لِلرِّثَالِ

وقال جبران العود : [الطويل]

٧١٤- (٢) يَشْبَهُهَا الرِّثَى الْمَشْبَهُ بِيضِهِ

غدا في الندى عنها الظليم الهجف

وقال قوم : ركيه جهنم إذا كانت بعيدة القعر ، فإن كانت جهنم عربيته فيجوز أن يكون من هذا ، وزعم قوم أنه يقال : أحمر جهنم إذا كان شديد الحمرة ولا يمتنع أن يكون اشتقاق جهنم منه.

فأما سقر فإن كان عربيًا فهو مناسب لقولهم صقرته الشمس : إذا آلمت دماغه يقال بالسّين والصّاد قال ذو الرّمّه : [الطويل]

٧١٥- (٣) إذا ذابت الشمس اتقى صقراتها

بأفنان مربع الصريمه معبل

والسّين والصاد يتعاقبان في الحرف إذا كان بعدهما قاف أو خاء أو غين أو طاء ، تقول : سقب وصقب وسويق وصويق ، وبسط وبصط ، وسلغ الكبش وصلغ. فيقول مالك : ما أجهلك وأقلّ تمييزك ما جلست هنا للتصريف وإنما جلست لعقاب الكفره والقاسطين.

مخاطبه الاثنيين بلفظ واحد : وهل أقول للسائق والشهيد اللذين ذكرا في كتاب الله عزّ وجلّ قوله : (وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ) [ق : ٢١] ، يا صاح أنظراني فيقولان : تخاطبنا مخاطبه الواحد ونحن اثنان! فأقول ألم تعلمنا أن ذلك جائز من الكلام ، وفي الكتاب العزيز : (وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ. أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ) [ق : ٢٣ - ٢٤] فوحد القرين وثني في الأمر كما قال الشاعر : [الطويل]

٧١٦- (٤) فإن تزجراني يا ابن عفان أنزجر

وإن تدعاني أحمر عرضا ممنعا

وكما قال امرؤ القيس : [الطويل]

ص : ١٩٩



٢-٧١٤- الشاهد فى ديوانه (ص ١٦).

٣-٧١٥- الشاهد لذى الرمه فى ديوانه (ص ١٤٥٨)، ولسان العرب (ذوب) و (صقر) و (ربيع) و (عبل)، و تهذيب اللغه (٢ / ٣٧٥)،  
، وتاج العروس (ذوب) و (صقر) و (عبل)، وأساس البلاغه (ذوب)، وكتاب العين (٥ / ٦٠)، وبلا نسبه فى جمهره اللغه (ص  
٣٦٦)، ومقاييس اللغه (٢ / ٣١٤).

٤-٧١٦- الشاهد لسويد بن كراع العكلى فى لسان العرب (جزز)، والتنبيه والإيضاح (٢ / ٢٣٩)، وتاج العروس (جزز)، وبلا  
نسبه فى جمهره اللغه (ص ٨٣٩)، والمخصص (٢ / ٥).

٧١٧- (١) خليلي مراً بي على أم جندب

لأقضى حاجات الفؤاد المعذب

ألم تر أنني كلما جئت طارقاً

وجدت بها طيباً وإن لم تطيب

هكذا أنشده الفراء وبعضهم ينشد : ألم ترياني . وأنشد أيضا : [الوافر]

٧١٨- (٢) فقلت لصاحبي لا تحبسانا

بنزع أصوله واجتزأ شيحا

فهذا كله يدل على أن الخروج من مخاطبه الواحد إلى الاثنين أو من مخاطبه الاثنين إلى الواحد سائغ عند الفصحاء .

ترخيم رضوان : وهل أجيء في جماعه من خمّان الأدباء قصّيرت أعمالهم عن دخول الجنّه ولحقهم عفو الله فزحوا عن النار فنقف على باب الجنّه فنقول : يا رضو لنا إليك حاجه ، ويقول بعضنا : يا رضو فيضمّ الواو فيقول رضوان ما هذه الخاطبه التي ما خاطبني بها قبلكم أحد فنقول : إنّنا كنّا في الدار الأولى نتكلّم بكلام العرب ، وإنّهم يرخمون الذي في آخره ألف ونون ، فيحذفونهما للترخيم . وللعرب في ذلك لغتان يختلف حكماهما قال أبو زيد : [الكامل]

٧١٩- (٣) يا عثم أدركني فإنّ ركيّتي

صلدت فأعيت أن تفيض بمائها

وزن كمثري : فيقول رضوان : ما حاجتكم؟ فيقول بعضنا : إنّنا لم نصل إلى دخول الجنّه لتقصير الأعمال وأدركنا عفو الله فنجونا من النار ، فبقينا بين الدارين . ونحن نسألك أن تكون واسطتنا إلى أهل الجنّه ، فإنّهم لا يستغنون عن مثلنا ، وإنّه قبيح بالبعد المؤمن أن ينال هذه النعم وهو إذا سبح الله لحن ، ولا يحسن بساكن الجنان أن يصيب من ثمارها في الخلود وهو لا يعرف حقائق تسميتها . ولعلّ في الفردوس قوما لا يدركون أحروف الكمثري كلّها أصلية أم بعضها زوائد ولو قيل لهم ما وزن كمثري على مذهب أهل التصريف لم يعرفوا فعلى ، وهذا بناء مستنكر لم يذكر سيبويه له نظيرا . وإذا صحّ قولهم للواحد كمثراه فألف كمثري ليست

ص : ٢٠٠

١- ٧١٧- البيتان لامرئ القيس في ديوانه (ص ٤١).

٢- ٧١٨- الشاهد لمضرس بن ربيع في شرح شواهد الشافيه (ص ٤٨١) ، وله أو ليزيد بن الطثريه في لسان العرب (جزز) ،

والمقاصد النحويه (٤ / ٥٩١) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (١١ / ١٧) ، وسرّ صناعه الإعراب (ص ١٨٧) ، وشرح الأشموني (٣ / ٨٧٤) ، وشرح شافيه ابن الحاجب (٣ / ٢٢٨) ، وشرح المفصل (١٠ / ٤٩) ، والصاحبي فى فقه اللغه (ص ١٠٩) ، ولسان العرب (جرر) ، والمقرب (٢ / ١٦٦) ، والممتع فى التصريف (١ / ٣٥٧) .

٣- ٧١٩- الشاهد لأبى زييد الطائي فى ديوانه (ص ٣٣) ، وجمهره اللغه (ص ٧٢) ، ومقاييس اللغه (١ / ١٨٤) ، ولسان العرب (بضض) ، وتاج العروس (بضض) .

للتأنيث. وزعم بعض أهل اللّغه أنّ الكمثره تداخل الشيء بعضه في بعض ، فإن صحّ هذا فمنه اشتقاق الكمثرى.

تصغير وجمع سفرجل : وما يجمل بالرجل من الصالحين أن يصيب من سفرجل الجنّه وهو لا يعلم كيف تصغيره وجمعه ولا يشعر إن كان يجوز أن يشتقّ منه فعل أم لا. والأفعال لا تشتقّ من الخماسيه لأنهم نقصوها عن مرتبه الأسماء ، فلم يبلغوا بها بنات الخمسه. وليس في كلامهم مثل : اسفرجل يسفرجل اسفرجالا.

وزن سندس : وهذا السندس الذي يطؤه المؤمنون ويفرشونه كم فيهم من رجل لا يدرى أوزنه فعلى أم فنعل والذي نعتقد فيه أنّ النون زائده ، وأنّه من السدوس وهو الطيلسان الأخضر قال العبدىّ : [الطويل]

٧٢٠- (١) وداويتها حتّى شتت حبشيه

كأنّ عليها سندسا وسدوسا

ولا يمتنع أن يكون سندس فعلا ولكن الاشتقاق يوجب ما ذكر.

شجره طوبى : وشجره طوبى كيف يستظلّ بها المتّقون ويجتنونها آخر الأبد وفيهم كثير لا يعرفون أمن ذوات الواو هي أم من ذوات الياء. والذي نذهب إليه إذا حملناها على الاشتقاق أنّها من ذوات الياء وأنّها من طاب يطيب ، وليس قولهم الطيب بدليل على أنّ طوبى من ذوات الياء لأننا إذا بنينا فعلا ونحوه من ذوات الواو قلبناها إلى الياء فقلنا : عيد ، وقيل ، وهو من عاد يعود وقال يقول ، فإن قال قائل : فعلى قولهم : طاب يطيب من ذوات الواو وجاء عى مثال حسب يحسب ، وقد ذهب إلى ذلك قوم فى قولهم : تاه يتيه وهو من توهت (٢) قيل له : يمنع من ذلك أنّهم يقولون طيّبت الرجل ، ولم يحك أحد طوبته ، والمطيبون أحياء من قريش اختلفوا فغمسوا أيديهم فى طيب. فهذا يدلّك على أنّ الطيب من ذوات الياء ، وكذلك قولهم : هذا أطيب من هذا ، فأما حكايه أهل اللّغه أنّهم يقولون : أوبه وطوبه ، فإنّما ذلك على معنى الإتياع كما يعتقد بعض الناس فى قولهم : (حيّاك الله وبيّاك) أنّه إتياع وأن أصل بيّاك بؤّاك ، أى : بؤّاك منزلا ترصاه فخرّف الهمز. وأما قولهم للآجرّ : طوب ، فإن

ص: ٢٠١

١ - ٧٢٠- الشاهد ليزيد بن خذاق العبدى فى لسان العرب (سدس) ، والتنبيه والإيضاح (٢ / ٢٧٩) ، وتاج العروس (سدس) ، وشرح اختيارات المفضل (ص ١٢٨٢) ، وبلا- نسبه فى جمهره اللغه (ص ٢٣٣) ، والمخصّص (٤ / ٧٨) ، وتهذيب اللغه (١٤ / ٢٢٧) ، وأساس البلاغه (دوى) ، ولسان العرب (دوا).

٢- انظر الكتاب (٤ / ٤٨٧).

كان عربيًا صحيحًا فيجوز أن يكون اشتقاقه من غير لفظ الطَّيِّب إلَّا على رأى أبى الحسن سعيد بن مسعدة فإنَّه إذا بنى فعلا من ذوات الياء مثل طاب يطيب وعاش يعيش يقلبه إلى الواو فيقول: الطَّوب والعوش ، فإن كان الطَّوب الآجر اشتقاقه من الطَّيِّب فإنَّما أريد به - والله أعلم - أن الموضع الذى بنى به طابت الإقامه فيه. ولعلنا لو سألنا من يرى طوبى فى كلِّ حين : لم حذف منها الألف واللَّام لم يجر فى ذلك جوابا. وقد زعم سيويه أنَّ الفعلى التى تؤخذ من أفعل منك لا تستعمل إلَّا بالألف واللَّام أو الإضافه ، تقول : هذا أصغر منك فإذا رددته إلى المؤنث قلت : هذه الصَّغرى أو صغرى بناتك ويقبح عنده أن يقال صغرى بغير إضافه ولا ألف ولا م قال سحيم : [الطويل]

٧٢١- (١) ذهب بمساكى وغادرن مذهبها

من الصَّوغ فى صغرى بنان شماليا

وقرأ بعض القراء : وقولوا للناس حسنى [البقره : ٨٣] على فعلى بغير تنوين وكذا قرئ فى الكهف : إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسنى [الكهف : ٨٦] بغير تنوين فذهب سعيد بن مسعدة إلى أنَّ ذلك خطأ لا يجوز ، وهو رأى أبى إسحاق الزَّجاج ، لأنَّ الحسنى عندهما وعند غيرهما من أهل البصره يجب أن تكون بالألف واللَّام ، كما جاء فى موضع : (وَكَذَّبَ بِالْحَسَنِى) [الليل : ٩] ، وكذلك اليسرى والعسرى ، لأنَّها أنثى «أفعل منك» وقد زعم (٢) سيويه أنَّ (أخرى) معدوله عن الألف واللَّام ولا يمتنع أن تكون (حسنى) مثلها ، وفى الكتاب العزيز : (وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى) [النجم : ٢٠] وفيه أيضا : (آيَةٌ أُخْرَى. لِنُرِيكَ مِنْ آيَاتِنَا الْكُبْرَى) [طه : ٢٢ - ٢٣]. قال عمر بن أبى ربيعه : [الطويل]

٧٢٢- (٣) وأخرى أتت من دون نعم ومثلها

نهى ذا النهى ، لا يرعوى أو يفكر

فلا يمتنع أن تعدل (حسنى) عن الألف واللَّام كما عدلت (أخرى) ، وأفعل منك إذا حذف منه (من) بقى على إرادتها نكره أو عرّف باللَّام ، ولا يجوز أن يجمع بين (من) وبين حرف التعريف.

ماء الحيوان : والذين يشربون ماء الحيوان فى النعيم المقيم هل يعلمون ما هذه الواو التى بعد الياء وهل هى منقلبه كما قال الخليل أم هى على الأصل كما قال غيره من أهل العلم.

ص : ٢٠٢

١- ٧٢١- الشاهد لسحيم عبد بنى الحسحاس فى ديوانه (ص ٢٦).

٢- انظر الكتاب (٣ / ٢٤٨).

٣- ٧٢٢- انظر ديوانه (ص ١٢٠).

معنى الحور: ومن هو مع الحور العين خالدا مخلّدا هل يدري ما معنى الحور ومن أى شىء اشتقت هذه اللفظه، فإنّ الناس يختلفون فى الحور فيقول بعضهم: هو البياض ومنه اشتقاق الحوّارى من الخبز والحواريين إذا أريد بهم القصارون، والحواريات إذا أريد بهنّ نساء الأمصار. وقال قوم: الحور فى العين أن تكون كلّها سوداء وذلك لا- يكون فى الإنس وإنّما يكون فى الوحوش.

وقال آخرون: الحور شدّه سواد العين فى شدّه بياض العين. وقال بعضهم: الحور سعه العين وعظم المقله.

وهل يجوز أيّها المتمتّع بالهور العين أن يقال: (حير) كما يقال (حور) فإنّهم ينشدون هذا البيت بالياء: [الطويل]

٧٢٣- (١) إلى السلف الماضى وآخر واقف

إلى ربّ حسان جآذره

فإذا صحّت الروايه بالياء فى هذا البيت قدح ذلك فى قول من يقول: إنّما قالوا الحير إتبعا للعين كما قال الزاجز: [الرجز]

٧٢٤- (٢) هل تعرف الدار بأعلى ذى القور

قد درست غير رماد مكفور

مكتب اللون مريح ممطور

أزمان عيناء سرور المسرور

حوراء عيناء من العين الحير

الإستبرق: وكيف يستجيز من فرشه من الإستبرق أن يمضى عليه أبد بعد أبد، وهو لا يدري كيف يجمعه جمع التّكسير ولا كيف يصغّره. والنحويون يقولون فى جمعه: أبارق وفى تصغيره أبيرق (٣). وكان أبو إسحاق الرّجّاج يزعم أنّه فى الأصل مسمّى بالفعل الماضى وذلك الفعل استفعل من البرق أو من البرق وهذه دعوى من أبى إسحاق وإنّما هو اسم أعجمى عزّب.

ص: ٢٠٣

١- ٧٢٣- الشاهد بلا نسبه فى تهذيب إصلاح المنطق للتبريزى (ص ٥٩).

٢- ٧٢٤- الرجز لمنظور بن مرثد الأسدى فى لسان العرب (روح) و (قور) و (كفر)، والتنبيه والإيضاح (١ / ٢٤١)، وتاج العروس (روح) و (قور)، وبلا- نسبه فى لسان العرب (كفر)، وإصلاح المنطق (ص ٣٤٠)، وشرح المفصل (٥ / ٢٢)، ونوادر أبى زيد (ص ٢٣٦)، ومقاييس اللغه (٥ / ١٩١)، والمخصص (٦ / ٧٨)، وتهذيب اللغه (١٠ / ١٩٨).

٣- انظر الكتاب (٣ / ٤٧٧).

العبرى : وهذا العبرى الذى عليه اتكأء المؤمنى إلى أى شىء نسب ، فإننا كنا نقول فى الدار الأولى : إن العرب كانت تقول إن عبقر بلاد يسكنها الجن وأنهم إذا رأوا شىئا جيّدا قالوا : عبقرى أى كأنه من عمل الجن إذ كانت الإنس لا تقدر على مثله ، ثم كثر ذلك حتى قالوا : سيّد عبقرى وظلم عبقرى. قال ذو الرّمه : [البسيط]

٧٢٥- (١) حتى كأنّ حزون القفّ ألبسها

من وشى عبقر تجليل وتنجيد

وقال زهير : [الطويل]

٧٢٦- (٢) بخيل عليها جنّه عبقرية

جديرون يوما أن ينالوا ويستعلوا

وإن كان أهل الجنّه عارفين بهذه الأشياء قد ألهمهم الله العلم بما يحتاجون إليه فلن يستغنى عن معرفته الولدان المخلدون ، فإنّ ذلك لم يقع إليهم ، وإنا لنرضى بالقليل ممّا عندهم أجرا على تعليم الولدان. فيتبسّم إليهم رضوان ويقول : (إنّ أصحاب الجنّه اليوم فى شغلٍ فاكهون هم وأزواجهم فى ظلالٍ على الأرائك متكئون) [يس : ٥٥] ، فانصرفوا رحمكم الله فقد أكثرتم الكلام فيما لا- منفعه فيه ، وإنما كانت هذه الأشياء أباطيل زخرت فى الدار الفانيه فذهبت مع الباطل ، فإذا رأوا جدّه فى ذلك قالوا : رحمك الله نحن نسألك أن تعرّف بعض علمائنا الذين حصلوا فى الجنّه بأننا واقفون على الباب نريد أن نخاطبه فى أمر ، فيقول رضوان : من تؤثرون أن أعلم بمكانكم من أهل العلم الذين غفر لهم فيشتورون طويلا ثم يقولون : عرّف بموقفنا هذا الخليل بن أحمد الفرهودى ، فيرسل إليه رضوان بعض أصحابه ، فيقول : على باب الجنّه قوم قد أكثروا القول ، وإنهم يريدون أن يخاطبوك ، فيشرف عليهم الخليل فيقول : أنا الذى سألتم عنه فما الذى تريدون؟ فيعرضون عليه مثل ما عرضوا على رضوان ، فيقول الخليل : إن الله جلّت قدرته - جعل من يسكن الجنّه ممّن يتكلم بكلام العرب ناطقا بأفصح اللغات كما نطق بها يعرب بن قحطان أو معدّ بن عدنان لا يدرّكهم الزّرع ولا الزّلل وإنما افتقر الناس فى الدار الغرّاره إلى علم اللّغه والتّحو لأنّ العربيّه الأولى أصابها تغيير. فأما الآن فقد رفع عن أهل الجنّه كلّ الخطأ والوهم فاذهبوا راشدين إن شاء الله ، فيذهبون وهم مخفقون ممّا طلبوه.

ص: ٢٠٤

١- ٧٢٥- الشاهد لذى الرّمه فى ديوانه (ص ١٣٦٦) ، ولسان العرب (نجد) و (عبقر) ، والتنبية والإيضاح (٢ / ١٦١) ، وتهذيب اللغه (١٠ / ٦٦٦) ، وتاج العروس (نجد).

٢- ٧٢٦- الشاهد لزهير فى ديوانه (ص ١٠٣) ، ولسان العرب (جدر) و (عبقر) ، وتهذيب اللغه (٢ / ٢٩٣) ، وأساس البلاغه (جدر) ، وتاج العروس (جدر).

ثم أعود إلى ما كنت متكلمًا فيه قبل ذكر الملائكة : من أهدى البريره إلى نعمان وأراق النّطفه على الفرات ، وشرح القضيه لأمير المؤمنين فقد أساء فيما فعل. ودلّني كلامه على أنّه بحر يستجيش منّي ثمدا (١) ، وجبل يستضيف إلى صخوره حصي ، وغاضيه من النيران تجتلب إلى جمارها سقطا ، وحسب تهامه ما فيها من السّمرى.

وسؤال مولاي الشيخ كما قال الأوّل : [الطويل]

٧٢٧- فهذى سيوف يا صدّي بن مالك

كثير ولكن أين بالسيف ضارب

[الرجز]

٧٢٨- (٢) لا هيثم الليله للمطّي

[ولا فتى مثل ابن خبريّ]

قضيه ولا أبا حسن لها ، وشكاه فأين الحارث بن كلده ، وخيل لو كان لها فوارس. والله المستعان على ما تصفون.

والواجب أن أقول لنفسي : «وراءك أوسع لك» (٣) «فألصيف ضيّعت اللّبن» (٤) و «لا يكذب الرائد أهله» (٥) ولو كان معي ملء السّقاء لسلكت في الأرض المقساء. وسوف أذكر طرفا ممّا أنا عليه ، غريت بي العامه من شبّ إلى دبّ ، يزعمون أنّي من أهل العلم وأنا منه خلو إلما ما شاء الله ومنزلتي إلى الجهال أدنى منها إلى الرّهط العلماء. ولن أكون مثل الرّبداء أزعم في الإبل أنّي طائر وفي الطّير أنّي بغير سائر ، والتمويه خلق ذميم ولكنّي ضب لا- أحمل ولا- أطير ولا- ثمني في البيع خطير أقتنع بالحبله والسّحاء ، وأتعوذ من بني آدم في مساء وضحاء ، وإذا خلوت في بيتي تعلّلت وإن فارقت مأواي ضللت. وذكر ابن حبيب أنّه يقال في المثل : «أحير من ضب» (٦) وذلك أنّه إذا فارق بيته فأبعد لم يهتد أن يرجع إليه. وقد علم الله تعالت قدرته أنّي

ص: ٢٠٥

١- الثمد : الماء القليل.

٢- ٧٢٨- الرجز لبعض بني دبير في الدرر (٢ / ٢١٣) ، وبلا نسبه في أسرار العربيه (ص ٢٥٠) ، وتخليص الشواهد (ص ١٧٩) ، وخزانه الأدب (٤ / ٥٧) ، ووصف المباني (ص ٢٦٠) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٥٩) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٠٥) ، وشرح المفصل (٢ / ١٠٢) ، والمقتضب (٤ / ٣٦٢) ، وهمع الهوامع (١ / ١٤٥).

٣- انظر مجمع الأمثال للميداني (٢ / ٣٧٠).

٤- انظر مجمع الأمثال (٢ / ٦٨).

٥- انظر مجمع الأمثال (٢ / ٢٣٣).

٦- انظر مجمع الأمثال (١ / ٢٢٧).



لا أبتهج بأن أكون في الباطن أستحقّ تريبا وأدعى في الظاهر أدبيا ، ومثلي مثل البيعه الدّامره تجمع طوائف من المسيحيّه أنّها تبرئ من الحمى ، أو من كذا ، وإنّما هي جدر قائمه لا تفرق بين ملطس الهادم والمسيعه (١) بيد الهاجرى ، وسيان عندها صنّ الوبر (٢) وما يعتمر من ذكّي الورد. ولست بدعا ممّن كذب عليه ، وأدعى له ما ليس عنده ، وقد ناديت بتكذيب القاله نداء خصّ وعمّ واعترفت بالجهاله عند من نقض وأمرّ واعتذرت بالتقصير إلى من هزل وجدّ. وقد حرم الكلام في هذه الأشياء لأنّني طلّقتها طلاقا بائنا لا أملك فيه الرّجعه وذلك لأنّني وجدتها فوارك فقابلت فركها بالصّلف وألّقت المرامى إلى النّازع ، وخلّيت الخطب لرقاه المناير. وكنت في عدّان المهله أجد إذا زاولت الأدب كأنّني عار يعتمّ أو أقطع الكفّين يتختم. وينبغى له أدام الله تمكينه إن ذكرني عنده ذاكر أن يقول : «دهدرين سعد القين» (٣) إنّما ذلك أجهل من صعل الدوّ (٤) خال كخلوّ البوّ (٥).

ولو كنت في جنّ العمر كما قيل لكنت قد أنسيت ونسيت لأنّ حديثي لا يجهل في لزوم عطني (٦) الضّيّق وانقطاعي عن المعاشر ذهاب السّيّق (٧) ولو أنّي كما يظنّ لبلغت ما اخترت وبرزت للأعين فما استترت. وهو يروى البيت السائر لزهير : [الكامل]

٧٢٩- (٨) والسّتر دون الفاحشات ولا

يلفاك دون الخير من ستر

وإنّما ينال الرتب من الآداب من يباشرها بنفسه ويفنى الزمن بدرسه ويستعين الرّهلق والشّعاع المتألّق لا هو العاجز ولا المحاجز. [الوافر]

٧٣٠- ولا جثمّاه في الرّحل مثلي

ولا برم إذا أمسى نؤوم

ومثله لا- يسأل مثلي للفائده بل للامتحان والخبره فإن سكّت جاز أن يسبق إلى الطّنّ الحسن ؛ لأنّ السّيّكوت ستر يسبل على الجهول. وما أحبّ أن تفتري على الطّنون كما افترت الألسن في ذكرها أنّي من أهل العلم.

ص: ٢٠٦

١- الملطس : المعول تكسر به الحجاره ، والمسيعه : خشبه ملساء يطّين بها.

٢- الصّنّ : بول الوبر ، والوبر : دوبيه غبراء على قدر السنور.

٣- انظر مجمع الأمثال للميداني ( ١ / ٢٦٦).

٤- الصعل : الصغير الرأس ويقال للظليم صعل ، والدوّ : الفلاه الواسعه.

٥- البوّ : ولد الناقه.

٦- العطن : الدار.

٧- السّيّق من السحاب : الذي طرأته الريح كان فيه ماء أو لم يكن.

٨- ٧٢٩- الشاهد لزهير في ديوانه (ص ٩٥).

وأحلف بجره الكذوب (١)... لأن آزم صابه أو مقرا (٢) أثر لددى من أن أتكلّم فى هذه الصّيناعه كلمه. وقد تكلفت الإجابه فإن أخطأت فمنبت الخطأ ومعدنه غاو تعرّض لما لا يحسنه وإن أصبت فلا أحمد على الإصابه. ربّ دوراء ينفع وصفه من ليس بأس، وكلمه حكم تسمع من حليف وسواس.

تمت الرساله بحمد الله وعونه، ولطفه وصونه، والحمد لله على أفضاله، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

## لا النافيه للجنس

قال ابن الشجرى فى (أماليه) (٣): كتب إلى رجل من أمائل كتاب العجم يسأل عن هذا البيت، أصحيح إعرابه أم فاسد، وذكر أنه لشاعر أصفهاني من أهل هذا العصر: [الطويل]

٧٣١- يؤلّ عصلا لا بناهنّ هينه

ضعافا ولا أطرافهنّ نوابيا

رفع (بناهنّ) ب (لا) ونصب (هينه) بأنّه خبرها. وإنما فعل ذلك لينصب القافيه، لأنّه لما عمل (لا) الأولى هذا العمل أعمل (لا) الثانيه عمل الأولى. ولحنه فى هذا نحوى من أهل أصفهان، لأنّه جعل اسم (لا) معرفه وقال: إنّ من شبّه (لا) بليس من العرب، رفعوا بها النكره دون المعرفه.

فأجبت عن هذا: بأنّى وجدت قوما من التّحويين معتمدين على أنّ (لا) المشبّهه بليس إنّما ترفع النكرات خاصّه كقولك: «لا رجل حاضرا» ولم يجيزوا «لا الرجل حاضرا» كما يقال: «ليس الرجل حاضرا»، وعللوا هذا بأنّ (لا) ضعيفه فى باب العمل، لأنها إنّما تعمل بحكم الشبّه لا بحكم الأصل فى العمل، والتّكره ضعيفه جدّا فلذلك لا يعمل العامل الضّعيف إلّا فى التّكرات كقولك: «عشرون رجلا» و «لى مثله فرسا» و «زيد أحسنهم أدبا»، فلما كانت (لا) أضعف العاملين، والتّكره أضعف المعمولين خصّوا الأضعف بالأضعف. وجاء فى شعر أبى الطّيب أحمد بن الحسين أعمال (لا) فى المعرفه فى قوله: [الطويل]

٧٣٢- (٤) إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى

فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا

ص: ٢٠٧

١- الجروه: النفس. والكذوب والكذوبه: من أسماء النفس.

٢- الصاب: الشجر المر. والمقر: شجر مرّ، أو السمّ.

٣- انظر أمالي ابن الشجرى (١ / ٢٨١).

٤- ٧٣٢- الشاهد للمتنبى فى ديوانه (٤ / ٤١٩)، وتخليص الشواهد (ص ٢٩٩)، والجنى الدانى - (ص ٢٩٤)، وشرح التصريح

(١ / ١٩٩)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٥٧)، وشرح قطر الندى (ص ١٤٥)، وبلا نسبه فى مغنى اللبيب (١ / ٢٤٠).

ووجدت أبا الفتح عثمان بن جنى غير منكر لذلك في تفسيره لشعر المتنبى ولكنه قال بعد إيراد البيت : «شبهه (لا) بليس فنصب بها الخبر».

وأقول : إن مجيء مرفوع (لا) منكورا في الشعر القديم هو الأعراف إلا أن خبرها كأنهم ألزموه الحذف وذلك في قول سعد بن مالك بن ضبيعه : [مجزوء الكامل]

٧٣٣- (١) من صدّ عن نيرانها

فأنا ابن قيس لا براح

أراد : لا براح لى أو عندى وفي قول رؤبه بن العجاج : [الرجز]

٧٣٤- (٢) والله لو لا أن تحشّ الطبخ

بى الجحيم حين لا مستصرخ

أراد : ولا مستصرخ لى. ومزّ بى بيت للنابعه الجعدى فيه مرفوع (لا) معرفه وهو : [الطويل]

٧٣٥- (٣) وحلت سواد القلب لا أنا مبتغ

سواها ولا عن حبها متراخيا

دنت فعل ذى حبّ فلما تبعتها

تولّت وردّت حاجتى فى فؤاديا

ص: ٢٠٨

١- ٧٣٣- الشاهد لسعد بن مالك فى خزانه الأدب (١ / ٤٦٧) ، والدرر (٢ / ١١٢) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ٨) ، والكتاب (١ / ١٠٢) ، وشرح التصريح (١ / ١٩٩) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ٥٠٩) ، وشرح شواهد المغنى (ص ٥٨٢) ، وشرح المفصل (١ / ١٠٩) ، ولسا العرب (برج) ، والمؤتلف والمختلف (ص ١٣٥) ، والمقاصد النحويه (٢ / ١٥٠) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (ص ٣٢٦) ، والإنصاف (ص ٣٦٧) ، وتخليص الشواهد (ص ٢٩٣) ، ورفض المبانى (ص ٢٦٦) ، وشرح الأشموني (ص ١٢٥) ، وشرح المفصل (١ / ١٨٠) ، والمقتضب (٤ / ٣٦٠).

٢- ٧٣٤- الرجز للعجاج فى ديوانه (٢ / ١٧٣) ، وتهذيب اللغة (٣ / ٢٩٢) ، ولسان العرب (طبخ) و (فخخ) ، وكتاب العين (٤ / ٢٢٤) ، وتاج العروس (فخخ) و (نفخ) ، وجمهره اللغة (ص ٥٦١) ، ومقاييس اللغة (٣ / ٤٣٧) ، ولرؤبه فى لسان العرب (ص ١١٣) ، وتاج العروس (ص ٢٢٧ / ١٢) ، وليس فى ديوانه ، وبلا نسبه فى الإنصاف (١ / ٣٦٨) ، والدرر (٢ / ١١٣) ،

وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ٥٠٦) ، ولسان العرب (طبخ) و (حشش) ، وهمع الهوامع (١ / ١٢٥) ، وتاج العروس (طبخ) ، وديوان الأدب (١ / ٢٩٦).

٣-٧٣٥- البيتان للنابعه الجعدى فى ديوانه (ص ١٧١) ، تخليص الشواهد (ص ٢٩٤) ، والجنى الدانى (ص ٢٩٣) ، وخزانه الأدب (٣ / ٣٣٧) ، واللدردر (٢ / ١١٤) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٢٥) ، وشرح التصريح (١ / ١٩٩) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٤١٣) ، ومغنى اللبيب (١ / ٣٤٠) ، والمقاصد النحويه (٢ / ١٤١) ، وبلا نسبه فى جواهر الأدب (ص ٢٤٧) ، وشرح ابن عقيل (ص ١٥٩) ، وهمع الهوامع (١ / ١٢٥).

وبعده :

وقد طال عهدي بالشباب وظلّه

ولاقت أيا ما تشيب النواصيا

وإنما ذكرت هذين البيتين مستدلا بهما على نصب القافية ، لئلا يتوهم متوهم أنّ البيت فرد مصنوع ، لأنّ إسكان الياء في قوله متراخيا ممكن مع تصحيح الوزن على أن يكون البيت من الطويل الثالث مثل : [الطويل]

٧٣٦- (١) أقيموا بني النعمان عنا صدوركم

وإلا تقيموا صاغرين الرؤوسا

وإذا صحّ نصب قافية البيت فلا- تخلو (لا-) الأولى أن تكون معمله أو ملغاه ، فإن كانت معمله ف (مبتغ) خبرها وكان حقه أن ينصب ولكّنه أسكن الياء في موضع النصب كما أسكنها الآخر في قوله (٢) : [الوافر]

كفى بالنأي من أسماء كافي

[وليس لحبها ما عشت شافي]

وكان حقه (كافيا) ، لأنّه حال بمنزلة المنصوب في قوله تعالى : (وَكَفَى بِاللّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللّهِ نَصِيرًا) [النساء : ٤٥].

ومثله في إسكان الياء في موضع النصب قول الفرزدق : [الطويل]

٧٣٧- (٣) يقلّب رأسا لم يكن رأس سيّد

وعينا له حولاء باد عيوبها

قال : (باد) وكان حقه (باديا) إتباعا لقوله (عينا) ، ولا يجوز أن يكون (عيوبها) مبتدأ ، وخبره (باد) لأنّه لو أراد ذلك لزمه أن يقول : (باديه) ، ألا ترى أنّك لو قدّمت العيوب لم يصحّ أن تقول «عيوبها باد» كما لا تقول : «الرجال جالس». وإذا كان كذلك فالنصب في قوله (متراخيا) بالعطف على (مبتغ) لأنّه منصوب الموضع ، فكأنّه قال : لا أنا مبتغيا سواها ولا متراخيا عن حبها ، فإن جعلت (لا) الأولى ملغاه كان قوله : «أنا مبتغ» مبتدأ وخبرا ، ولزمك أن تعمل الثانية ، ويكون اسمها محذوفا تقديره : ولا أنا عن حبها متراخيا ، وحسن حذفه لتقدّم ذكره. فإن قيل : فهل يجوز أن يكون قوله (متراخيا) حالا ، والعامل فيه الظرف الذي هو (عن) كما يعمل الظرف في الحال إذا قلنا : «زيد في الدار جالسا»؟ قيل : لا يجوز ذلك لأنّ (عن) ظرف ناقص ، وإنّما يعمل في الحال الظرف التام ، ألا ترى أنّ قولك : «زيد في

- ١- ٧٣٦- الشاهد بلا نسبة فى لسان العرب (قوم) ، وتاج العروس (قوم) وشرح المفصل (١١٥ / ٤).
- ٢- مرّ الشاهد رقم (٤٨٩).
- ٣- ٧٣٧- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (١ / ٤٧) ، وخزانه الأدب (١١ / ١٤٣).

الدار» كلام مفيد ، ولو قلت : «زيد عنك راحلا» و «محمد فيك راغبا» لم يجز لأنك أسقطت (راحلا) و (راغبا) فقلت : «زيد عنك» و «محمد فيك» لم يكن كلاما مفيدا ، فإذا لا يصح إلا أن ترفع (راحلا) و (راغبا) وتعلق الجارين بهما.

ووجدت بعد انقضاء هذه الأمالي فى كتاب عتيق يتضمّن المختار من شعر الجعدى : «لا أنا باغيا سواها» ، فهذه الروايه تكفيك تكلف الكلام على (مبتغ).

فأما قوله : «يؤلل عصلا» فمعنى يؤلل : يحدّد أنيابا عصلا ، والعصل : شدّه الثاب مع اعوجاج فيه ، وهو ناب أعصل. والبنى : جمع بنيه ، يريد أصول الأنياب.

وقوله «هينه» : مخفف هينه ، كقولهم فى ميت : ميت ، وكما جاء فى الحديث : «المؤمن هين لين».

والثوابى : من قولهم نبا السيف ينبو إذا ضربت به فرجع إليك ولم يعمل فى الضريبه.

وقول رؤبه : «تحشّ الطبخ» ، يقال : حششت النار أحشها إذا أذكيها ، والطبخ : واحد هم طابخ ، كساجد وسجد ، وراكع وركع ، شبه ملائكه النار بالطباخين. وقوله : «حين لا مستصرخ» أى : حين لا أحد هناك يستصرخ كما يوجد ذلك فى الدنيا.

وقول سعد بن مالك : «وضعت أراهط» (1) ، ذكر (أراهط) أبو علىّ فى باب ما جاء بناء جمعه على غير بناء واحده كقولهم فى جمع (باطل) : أباطيل ، كأنه جمع إبطال أو إبطيل ، و (أراهط) كأنه جمع (أرهط). قال : و (أفعل) لم يستعمل عنده فى هذا ، - «قوله عنده يعنى سيبويه ، وقوله : وأفعل لم يستعمل عنده فى هذا» يعنى أنّه لم يثبت عنده أنّهم جمعوا (الرّهط) الذى هو العصابه دون العشره على (أرهط) ، ولكنهم استعملوا الأرهط فى الرّهط الذى هو أديم تلبسه الحائض ، يكون قدره ما بين السيره إلى الرّكبه. وغير سيبويه قد حكى فى (الرّهط) الذى هو العصابه أنّهم جمعوه على (أرهط) ، وجمعوا الأرهط على (الأراهط) ، كما جمعوا الكلب على الأكلب ثمّ جمعوا الأكلب على الأكالب.

ومما جمعوه على غير قياس (حديث) ، قالوا فى جمعه أحاديث ، وأحاديث كأنه جمع إحداث ، كإعصار وأعاصير. ولا يجوز أن يكون (أحاديث) جمع

ص: ٢١٠

١- يشير إلى قول سعد بن مالك : يا بؤس للحرب التى وضعت أراهط فاستراحوا

أحدوثه ، كأغلوطه ، وأغاليط ، لأنهم قد قالوا : حديث النَّبِيِّ وأحاديث النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، ولم يقولوا : أحدوثه النَّبِيِّ.

ومما جمعه على غير قياس قولهم فى جمع (الرَّبِيِّ) وهى الشاه التى تحبس اللبن وقيل : الحديثه العهد بالولاد : (رباب) مضموم الأول. ومثله قولهم فى جمع (التَّوَم) وهو الذى يولد مع آخر : (توام) ، وفى جمع (الظُّنْر) وهى الدابته : (ظوار) ، وفى جمع النَّبِيِّ : (ثناء) ، وهو ولد الشاه إذا دخل فى السينه الثانيه والبعير إذا ألقى ثنيته ، وذلك إذا دخل فى السنه السادسه ، وفى جمع (الرَّخَل) : (رخال) ، وهى الأثنى من أولاد الضَّان ، وفى جمع النَّفْسَاء وهى المرأه التى وضعت : (نفاس) ؛ وقيل أيضا (نفاس) بكسر أوله ، و (النَّفاس) أيضا بالكسر : ولادها.

### القصيده الحرباويه

نقلت من خطِّ بعض الفضلاء ، قال : نقلت من خطِّ العَمَّارِيِّ : قال الشيخ أبو عمرو عثمان بن عيسى بن منصور بن ميمون البلطى (١) النحوى : هذه القصيده الحرباويه كأنها تتلون كالحرباء ، وحرف رويها يكون مضموما ، ثم يصير مفتوحا ، ثم مكسورا ، ثم ساكنا ، وإنما عملتها كذلك لأمرين : أحدهما : أنى آتى بما لم أسبق إليه ، والآخر كيما أتحدى بها النَّحَاه ، لأنى أتيت فيها بمذاهب من النَّحو لم يقف عليها أحد منهم. ومضمونها شكوى الزَّمان وأهله وهذا أولها : [مجزوء الكامل]

إنى امرؤ لا يطبى

نى الشَّادن الحسن القوام (٢)

يجوز فى ميم (القوام) الرفع على أنه فاعل (الحسن) ، والنَّصب على التشبيه بالمفعول به والجرِّ بالإضافه ، والوقف بالسَّكون ، لأنَّ وزن الشَّعر يستقيم فيه حركه الميم وإسكانها ، أمَّا إذا حرَّكت فالشَّعر من الضَّرب السادس من الكامل ، وإذا سكَّنت فالشَّعر من الضَّرب السابع منه.

فارت شره عيشتى

إذ فارقتنى والغرام (٣)

ارتفع (الغرام) عطفًا على المضمرة فى (فارقتنى) ، وانتصب عطفًا على (شره) ، وانخفض عطفًا على (عيشتى).

ص: ٢١١

١- عثمان بن عيسى منصور بن محمد البلطى ، تاج الدين صَنَّف : التَّير فى العرييه ، والعروض الكبير ، والعروض الصغير ، وعلم أشكال الخط ، وأخبار المتنبي وغير ذلك (ت ٥٩٩هـ). ترجمته فى بغيته الوعا (٢ / ١٣٥).

٢- لا يطبئنى : لا يستميلنى.

٣- شره الشباب : حرصه ونشاطه.



لا أستلذّ بقينه

تشدو لدّى ولا غلام

ارتفع (غلام) عطفًا على المضمر في (تشدو) ، وانتصب عطفًا على موضع (قينه) ، فكأنّه قال : لا أستلذّ قينه ، وانخفض عطفًا على لفظه.

ذو الحزن ليس يسرّه

طيب الأغاني والمدام

ارتفع (المدام) عطفًا على (طيب) ، وانتصب بواو (مع) ، وانخفض عطفًا على الأغاني.

أمسى بدمع سافح

في الخدّ منسكب سجام

ارتفع (سجام) لأنّه خبر مبتدأ محذوف ، أى هو ، وانتصب بإضمار (أعنى) وانجزّ صفه لما قبله.

ألقي صروف الدّهر مص

طبرا وما حدّى كهام

يجوز رفع خبر (ما) على لغه تميم ونصبه على لغه الحجاز ، وأمّا الكسر فإنّ بعض العرب بينى كلّ ما جاء على هذا الوزن على الكسر ، يقيسونه على (سفار) و (نزال).

لا أشتكى محن الدّواهى

إذ تحلّ بى العظام

ارتفع (العظام) فاعل (تحلّ) ، وانتصب صفه ل (محن) وانجزّ صفه للدّواهى.

مارستهنّ ومارست

نى فى تصرّفها الجسام

ارتفع (الجسام) بقوله (مارستنى) ، وانتصب بدلًا من (هنّ) فى (مارستهنّ) وانجزّ بدلًا من (ها) فى (تصرّفها) على حد قول الفرزدق : [الطويل]

٧٣٨- (١) على حاله لو أنّ في القوم حاتما

على جوده لضمّ بالماء حاتم

والقوافي مخفوضه ، وانخفض (حاتم) على البدل من الهاء في (جوده).

وبلوت حدّ السيف في

عمل فأخلفني الحسام

ارتفع (الحسام) فاعل (أخلفني) ، وانتصب بدلا من (حدّ) ، وانجرّ بدلا من (السيف).

إن كنت في ليل الخطو

ب ارقب لينكشف الظلام

ارتفع (الظلام) ب (ينكشف) ، وانتصب ب (ارقب) ، وانجرّ بدلا من (ليل).

واترك ملام الدهر عن

ك فما حديثك والملام

ص: ٢١٢

---

١- ٧٣٨- الشاهد للفرزدق في ديوانه (٢ / ٢٩٧) ، ولسان العرب (حتم) ، وجمهره اللغة (ص ١٦٦) ، والمخصّص (١٧ / ١٤).

ارتفع (الملام) عطفًا على (حديثك) ، وانتصب بواو (مع) ، وانجرَّ عطفًا على الكاف في (حديثك).

أرمى زمانى ما رمى

للعرض حتّى لا يرام

قد جاء الفعل بعد (حتّى) مرفوعًا ومنصوبًا كقوله تعالى : (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) [البقره : ٢١٤]. وأمّا الكسر فلا سبيل إليه إلّا بزيادة الياء في (يرام) فيصير (يرامى) من المراماه ، ويصير المعنى : لا أزال أرمى الزّمان حتّى يترك مرّاماتى.

إنّى أرى العيش الخمو

ل وصحبه الأشرار ذام

«صحبه الأشرار» مبتدأ ، و (ذام) خبره ، ويجوز نصبهما معاب (أرى) ، والذام الذّمّ ، وإذا زدت على (ذام) الياء صار بلفظ المخفوض ، وتضيفه إليك.

كم حاسدين معاندى

ن عدوا علىّ وكم لئام

قد جاء بعد (كم) المرفوع والمنصوب والمجرور ، قال الفرزدق : [الكامل]

٧٣٩- (١) كم عمّه لك يا جرير وخاله

[فدعاء قد حلبت علىّ عشارى]

روى برفع (عمّه) ونصبها وجزّها.

ربّ امرئ عاينته

لهجا بسبى مستهام

الأخفش يقول : (ربّ) وما عملت فيه فى موضع رفع ، فيكون رفع (مستهام) على الصفه لامرئ على الموضع ، ونصبه ب (عاينته) ، وجزّه نعت (امرئ) على اللفظ.

بين العدوّ غدوت مض

طرًا بصحبته أسام

(أسام) بالزّفع مضارع من سام ، وبالفّتح بمعنى : أسامى ، مبنى للمفعول ، وبالكسر أى : أسامى ، يقول : اضطرّنى الزمان حتّى أفاخر من يفاخرنى.

لا غرو فى تفضيله

هذا الزمان علا اللّثام

ارتفع (اللّثام) على أنّ (علا-) فعل ماض من العلوّ ، وانتصب كذلك على أنّ فاعله ضمير أى : علا هو اللّثام ، أى زاد عليهم فى اللّؤم ، وانجرّ على أنّ (علا-) اسم بمعنى فوق بجرّها. ويغلط النحاه ، ويسمّونها حرفا كقولهم : زيد على الفرس ، وإنّما التقدير : فوق الفرس. وأنشد سيبويه : [الرجز]

ص: ٢١٣

---

١- ٧٣٩- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (١ / ٣٦١) ، والكتاب (٢ / ٦٨) ، وأوضح المسالك (٤ / ٢٧١) ، وخزانه الأدب (٦ / ٤٥٨) ، والدرر (٤ / ٤٥) ، وشرح التصريح (٢ / ٢٨٠) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٥١١) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٥٣٦) ، وشرح المفصّل (٤ / ١٣٣).

٧٤٠- (١) فهى تنوش الحوض نوشا من علا

مالى وللحمق الأثى

م الجاهل القدم العبام

تقدّم أنّ التعت يتبع ، ويقطع إلى الرّفع والنّصب.

إنّ المموّه عند فد

م الناس تعلقو والطّغام

يجوز فى الطّغام الرّفع على الابتداء والخبر محذوف ، والنّصب عطفا على اسم (إنّ) ، والجرّ عطفا على (فدم).

لا ترج خيرا من ضعى

ف الودّ يبخل بالسّلام

الرفع على الحكايه أى بقوله : السّلام عليكم ، والنّصب على المصدر أى بأن يسلم السّلام ، أنشد الفارسى : [مجزوء الوافر]

٧٤١- (٢) تنادوا ب «الرحيل» غدا

وفى ترحالهم نفسى

وقال : يجوز فى (الرحيل) الرفع والنّصب والخفض ، ذكره ابن جنّى فى سرّ الصّناعه.

وعليك بالصّبر الجمى

ل وما يلود به الكرام

الرفع ب (يلود) ، والنّصب ب (عليك) إغراء ، والجرّ بدلا من (الصّبر).

لا يستفيق القلب من

كمد يلاقى أو غرام

الرفع على الابتداء ، والخبر محذوف ، والنّصب ب (يلاقى) ، والجرّ عطفا على (كمد).

حتّى متى شكوى أخى ال

(شكوى) مصدر مضاف إلى فاعله أو مفعوله ، فرفع (المستضام) إتباعاً لمحلّ الفاعل ، ونصبه إتباعاً لمحلّ المفعول ، وجرّه على اللفظ.

ص: ٢١٤

---

١- ٧٤٠- الرجز لغيلان بن حريث الربعي في خزانة الأدب (٩ / ٤٣٧) ، وشرح أبيات سيويه (٢ / ٢٧٧) ، ولسان العرب (نوش) ، ولدى النجم العجلى في لسان العرب (علا) ، وبلا نسبه في الكتاب (٣ / ٥٠٢) ، وأسرار العرييه (ص ١٠٣) ، وأدب الكاتب (ص ٥٠٢) ، وإصلاح المنطق (ص ٤٣٢) ، ورفض المباني (ص ٣٧١) ، وشرح المفصل (٤ / ٧٣) ، ومجالس ثعلب (٢ / ٦٥٦) ، والمنصف (١ / ١٢٤).

٢- ٧٤١- الشاهد بلا نسبه في دره الغواص (ص ٢٣٩) ، وسرّ صناعه الإعراب (ص ٢٣٢) ، والمحتسب (٢ / ٢٣٥) ، والمقرّب (١ / ٢٩٣).

ما من جوى إلّا تضم

منه فؤادى أو سقام

الرفع إتباعاً لموضع (جوى) فإنّ (من) زائده ، والجرّ على لفظه ، والنّصب عطفاً على هاء (تضمّنه).

همّ أرى فى بثّه

ذلاً وملء فمى لجام

«ملء فمى لجام» مبتدأ وخبر ، ونصب (لجام) بأرى ، وكسره بتقدير : لجامى.

قدّر علىّ محتمّ

من فوق يأتى أو أمام

(فوق) و (أمام) مبيّنان على الضّمّ ، أو منصوبان على الظّرف ، أو مجروران ب (من) إعراباً على أنّهما نكرتان.

ما قيل خلفك خلّ عن

ه ففيه ما نفع الملام

الرفع ب (نفع) ، والنصب ب (خلّ) ، والجرّ بدلا من هاء (عنه).

ما إن يضّرّ بذاك إل

لا حين تسمعه الكلام

الرفع ب (يضّرّ) ، والنّصب بدلا من هاء (تسمعه) ، والجرّ بدلا من (ذاك).

ما فى الورى من مكرم

لذوى العلوم ولا كرام

الرفع عطفاً على موضع (مكرم) ، والجرّ على لفظه ، والنصب ب (لا).

أعيش فيهم إذ بلو

تهم وقد جهلوا الأنام

الرفع بدلا من الواو في (جهلوا) ، والنصب بدلا من (هم) في (بلوتهم) ، والجرّ بدلا من (هم) في (فيهم).

في غفله أيقاظهم

عن سؤدد بله النّيام

عند قطرب أن (بله) بمعنى كيف يرتفع ما بعدها ، وأصلها أن تكون بمعنى دع ، فينصب ما بعدها ويجرّ بها تشبيها بالمصدر. وقد أجاز ابن جنّي في قول المتنبي : []

٧٤٢- (١) أقلّ فعالي بله أكثره مجد

[وذا الجدّ فيه نلت أم لم أنل جدّ]

رفع (أكثر) ونصبه وجرّه.

ليس الحياه شهيه

لى فى الشّقاء ولا مرام

يرتفع (مرام) ب (لا) بمعنى ليس ، والخبر محذوف على حدّ قوله (٢) : [مجزوء الكامل]

[من صدّ عن نيرانها]

فأنا ابن قيس لا براح

ص: ٢١٥

---

١- ٧٤٢- انظر ديوانه (٢ / ٩١).

٢- مرّ الشاهد رقم (٧٣٣).



وينصب عطفًا على (شهيته) ، ويجزّ عطفًا عليها على التّوهّم ، لأنّها في تقدير الباء على حدّ قوله (١) : [الطويل]

بدا لي أنّي لست مدرك ما مضى

ولا سابق شيئًا إذا كان جائيًا

فكرهت في الدّنيا البقا

ء وقد تنكّد والمقام

الرفع عطفًا على ضمير (تنكّد) ، والنصب عطفًا على (البقاء) ، والجزّ بواو القسم على إرادته مقام إبراهيم.

إنّي وددت وقد سئم

ت العيش لو يدنو حمام

الرفع ب (يدنو) ، والنصب ب (وددت) ، والكسر على تقدير (حمامي) بياء الإضافة.

### مسألة في التنازع : الكلام على قول شاعر

وجدت بخطّ العلامة شمس الدّين بن الصّائغ (٢) ما نصّه : [الكامل]

٧٤٣- (٣) هيهات لا يأتي الزّمان بمثله

إنّ الزمان بمثله لبخيل

هيهات : اسم للفعل بمعنى بعد على الصحيح - فقد حكى ابن عصفور أنّها تستعمل مصدرًا بمنزلة البعد - فيعرب إذ ذاك : لا يأتي الزمان بمثله : فعل وفاعل ومتعلّق. وفاعل هيهات : خطر لي فيه أنّه ضمير يعود على (مثل) ، أي : بعد مثل هذا الممدوح عنّا ، لا يأتي الزمان بمثله. والبعد لا يمتنع تعلّقه بالأعيان كما قال الشاعر : [الطويل]

٧٤٤- (٤) فهيهات هيهات العقيق وأهله

وهيهات خلّ بالعقيق نواصله

ص: ٢١٦

١- مرّ الشاهد رقم (٢١٨).

٢- محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الزمردى ، الشيخ شمس الدين بن الصائغ الحنفى النحوى ، برع فى النحو

واللغة والفقہ ، له من التصانيف : شرح المشارق في الحديث ، شرح ألفيه ابن مالك ، الغمز على الكنز ، التذكرة في النحو ، المبانى في المعانى ، الرقم على البرده وله حاشيه على المغنى لابن هشام وغيرها . (ت ٧٧٦هـ) . ترجمته في بغيه الوعاه (١ / ١٥٥) .

٣- ٧٤٣- الشاهد لأبى تمام في ديوانه (١٠٢ / ٤) ، ومعاهد التنصيص (١٢٧ / ٢) .

٤- ٧٤٤- الشاهد لجرير في ديوانه (ص ٩٦٥) ، والخصائص (٣ / ٤٢) ، والدرر (٥ / ٣٢٤) ، وشرح التصريح (١ / ٣١٨) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٤٣) ، وشرح المفصل (٤ / ٣٥) ، ولسان العرب (هيه) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٧) ، وكتاب العين (١ / ٦٤) ، وبلا نسبه في أوضح المسالك (٢ / ١٩٣) ، وسمط اللآلى (ص ٣٦٩) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ١٠٠١) ، وشرح شذور الذهب (ص ٥١٦) ، وشرح قطر الندى (ص ٢٥٦) ، والمقرب (١ / ١٣٤) ، وهمع الهوامع (٢ / ١١١) .

وتكون المسألة من باب الإعمال ، تنازع الاسم والفعل على حدّ قوله تعالى : (هاؤمُ اقْرؤا كِتَابِيَهٗ) [الحاقه : ١٩] ، قيل : لا بدّ في باب الإعمال من ربط بين العاملين ، نصّ على ذلك ابن هشام الخضراوي ، وابن عصفور في شرحهما على (الإيضاح) ، وأبو حيّان في الارتشاف ، والأبدي في أثناء كلام علي (الجزوليّه).

والجواب عن قوله : (هاؤمُ اقْرؤا كِتَابِيَهٗ) بأنّ هذه ليست من باب الإعمال ، أو أنّها منه ، وحرف العطف مقدر كما خرّجت عليه آيات ، منها قوله تعالى : (ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ) [الكهف : ٢٢] و (خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ) [الكهف : ٢٢] ، وقوله تعالى : (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ) [آل عمران : ١٩] على قول أبي عليّ في الحجّه ، وقوله : «كيف أصبحت كيف أمسيت» و «أكلت سمكا لبنا تمرا» ، أو أنّها جملة حالته في تقدير الخبر ، أي : «هاؤم قارئين» على حدّ (فَلْيَمْدُدْ) [مريم : ٧٥] ، حال منتظره ، أو أنّه بدل اشتمال ، أو بدل إضراب على حدّ ما أوله ابن خروف في قوله : (النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ) [البروج : ٥] ، أو أنّ الفعلين قد ارتبط أحدهما بالآخر من حيث كانا محكيين بالقول ، ذكره ابن عصفور في (شرح الإيضاح)

قلت : لا نسلم اشتراط الزبط ، قال الإمام محمّد بن أبي البركات محمد بن عمرو في (شرح المفصل) ما نصّه : «ضابط هذا - يعني باب الإعمال - أن يجتمع أكثر من عامل من فعل أو اسم يعمل عمل الفعل ، ويقع بعد ذلك كلمه يصحّ أن يعمل فيها كلّ واحد ممّا تقدّم على انفراده ، سواء في ذلك ما يعمل بنفسه أو بحرف جرّ ، وسواء المتعدّي لواحد واثنين ، وثلاثة وسواء وجود حرف عطف وعدمه ، أنت مخير في أيّها شئت».

وقال الأبدي في (شرح الجزوليّه) بعد كلام طويل على قوله (١) : [الطويل]

ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشه

[كفاني ولم أطلب قليل من المال]

- البيت - «ودخول هذا البيت في باب الإعمال مشكل ، فإنّه لا يصحّ تسلّط الثاني عليه لفساد المعنى. وحقيقه الإعمال أن يتقدّم عاملان ويتأخر عنهما معمول ، لكلّ واحد منهما تعلق به من جهه المعنى ، وطلب له. فقال بعضهم : إنّما أرادوا مشابهه لباب الإعمال في أن فصل فيه بين العامل والمعمول بجمله. وقال بعضهم : يمكن أن نجعله من باب الإعمال وننصب (قليلًا) ب «لم أطلب» ولا- يفسد المعنى وذلك على تقدير : «وأنا لم أطلب» معطوفا على الجمل كلّها لا على الجواب الذي هو (كفاني) ، ويكون التقدير : ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشه كفاني هو - أي القليل

ص: ٢١٧

من المال - وأنا لم أطلب القليل بل طلبت الكثير. وردّه بعضهم بأنّ باب الإعمال لا يكون حتّى يشترك الثانى مع الأوّل بحرف العطف ، أو يكون معمولاً له نحو : «جاءنى يضحك زيد» ، حتى يكون الفصل كلا فصل ، إذ العرب لا تقول : «أكرمت أهنت زيدا» إلّا بالواو أو نحوها. وفى تقديره : لا يشرك الثانى الأوّل فى شىء. ثم على تقدير اشتراط الرّبط ، فليس الرّبط منحصرافى تعاطف بين العاملين ، أو عمل منهما ، فقد يكون فى عمل غيرهما فيهما كما قدّمنا عن أبى الحسن بن عصفور فى توجيه الإعمال فى : (هاؤم أقرؤا كتابيه) [الحاقه : ١٩] ، و (أتونى أفرغ) [الكهف : ٩٦] ، إن قلنا : إنّ العامل شرط مقدّر فيه ، أى : إن تأتونى أفرغ ، فقد يحصل ربط من جهه المعنى ، كقوله تعالى : (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ) [النساء : ١٧٦] ، فإنّه جواب سؤال مقدّر ، كأنه قيل : ما جوابك؟ فقيل : قل الله .... ، وهكذا يخرج (هاؤم أقرؤا ... ) ، والبيت أيضا (١) : [الكامل]

هيهات لا يأتى الزّمان بمثله

إنّ الزّمان بمثله لبخيل

هو أنّه سأله ، كأنه قيل : فإن قيل لماذا بعد قيل : لا يأتى الزّمان بمثله أو تقول الجملة الثانيه مفسّره للأولى كأنه قال : «بعد مثله ، أى لا يأتى الزّمان بمثله» ، فإن قيل : فهيهات بمعنى بعد ، والبعد تفسيره : بعد إتيان الزّمان بمثله ، قلت : البعد يستعمل فى المحال كقوله تعالى حكاية عن الكفّار (ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ) [ق : ٣] ، فإن قيل ذلك فى لفظ (بعيد) ، قلت : جاء فى لفظ (هيهات) ، قال : (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ) [المؤمنون : ٣٦]. وقد نصّ ابن عصفور فى قوله (٢) : [الطويل]

هيهات هيهات العقيق [وأهله

وهيهات خلّ بالعقيق نواصله]

على أنّه من باب الإعمال ، ونقله عن أبى على وغيره ، ونفى أن يكون من باب التأكيد ، فانظر إلى تعلق الأوّل بالثانى. قال ابن عصفور فى (شرح أبيات الإيضاح) : «فإذا قلت إنّها اسم فعل فالاختيار فى (العقيق) أنّه مرفوع ب (هيهات) المتأخّره عند البصريين ، وعند الكوفيّين بالمتقدّمه ، وأن تقول هذا من باب الإعمال. وليس قولك : «قام قام زيد» منه ، لأنّ ذلك الثانى مؤكّد للأول ولا- يمكن هنا التأكيد ، لأنّ اسم الفعل أتى به بدل الفعل اختصارا ، بدليل قولهم : (صه) للمفرد والمثنى والمجموع المذكّر والمؤنث ، فتكراره للتأكيد مناقض لما أريد به من الاختصار ، فإن أكّدت الجملة بأسرها ساغ ، نحو «نزال نزال».

ص: ٢١٨

١- مرّ الشاهد رقم (٧٤٣).

٢- مرّ الشاهد رقم (٧٤٤).

وحمل الفارسي وغيره ذا البيت على الإعمال واغتفروا الإضمار في غير العامل في الظاهر.

## كتاب (الوضع الباهر في رفع أفعال الظاهر)

تصنيف الإمام العالم العلامة شمس الدين محمد بن عبد الرحمن

الشهير بابن الصائغ الحنفي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة على رسول الله محمد وآله وصحبه وسلّم :

اعلم أنّ اسم التفضيل من الأسماء المشتقة من الأفعال ، ويشبه من الأفعال الأفعال غير المتصرفه.

وهو وفعل التعجب من باب واحد ، حتّى إنّ حذاق النحويين قالوا : إن الذي شدّ في أحد البابين شدّ في الآخر. قال ابن عصفور : لا يتعجب من فعل المفعول ، وشدّ «ما أخوفه عندي» ، وأنشد : [البسيط]

٧٤٥- (١) فلهو أخوف عندي إذ أكلمه

[وقيل إنك محبوس ومقتول]

ولا من الألوان ، وشدّ قوله : [البسيط]

٧٤٦- (٢) أما الملوك فانت أهمهم

فانت أبيضهم سربال طباخ

وقد كنت قدما نظرت هذه المسألة التحويه - في أنّ البابين من واد واحد ، والوارد في أحدهما وارد في الآخر - بمسأله فقيهه ، وهى أنّ التمتع والقران كذلك من واد واحد ، والنصّ الوارد فى التمتع وارد حكمه فى القران ، ضمّنته كتابا سمّيته باختراع الفهوم لاجتماع العلوم.

إذا تقرّر ذلك فمقتضى هذه الصّيفه أّلا تعمل ، إذ هى اسم ، وحقّ الأسماء أّلا تعمل إلّا إن أشبهت الفعل ، أو أشبهت ما أشبه الفعل. فالأول كاسم الفاعل. والثانى الصّيفه المشبّهه به. و (أفعل) هذه لو تشبه الفعل شبه اسم الفاعل فى جريانها مطلقا ، وأعنى حاله تذكيرها وإفرادها وفروعها ، وهو (يفعل). حتّى إنّ فى بعض الأماكن اختلف فى الكلمه هل هى فعل أو اسم تفضيل كقوله : [الطويل]

١- ٧٤٥- الشاهد لكعب بن زهير في ديوانه (ص ٢١) ، والمقرب (١ / ٧١).

٢- ٧٤٦- الشاهد لطرفه بن العبد في ديوانه (ص ١٨) ، ولسان العرب (بيض) ، وبلا- نسبه في أمالي المرتضى (١ / ٩٢) ،  
والإنصاف (١ / ١٤٩) ، وخزانه الأدب (٨ / ٢٣٠) ، وشرح المفصل (٦ / ٩٣) ، ولسان العرب (بيض) و (عمى) ، والمقرب (١ /  
٧٣).

على أينا تعدو المتيه أول

بل إن جرى أفعال على المضارع لم يجر بغير الفروع.

فإن قلت : ولم لم تكن (فعلى) جاريه على المضارع في الحركات والسكنات إذ لا اعتبار بالأصالة والزيادة ألا ترى أن (ضاربا) جار على (يضرب) قلت : علامه التأنيث خارجه على ذلك ألا ترى أن (ضاربه) جاريه والتاء خارجه عن ذلك. ولقائل أن يقول : التاء خارجه عن الوزن بدليل استثنائه بخلاف الألف. والذي يدفع هذا كله أن كلامنا في «أفعل من» وهي لازمه الإفراد والتذكير.

ومعنى الجريان كما قاله ابن عصفور : والجريان على المضارع في الحركات والسكنات والتذكير والتأنيث والتثنيه والجمع ، ولم تشبه اسم الفاعل الجارى على الفعل لشبهه الصيغة له في لحاق العلامات الدالة على فرعيه المسند إليه ، بل جرى مجرى فعل التعجب في المعنى. وكذلك لزم الإفراد والتذكير إذا كانت مجردة من (ال). والإضافة لزومه لذلك. وليس لزوم (أفعل) لذلك لتضمنه معنى الفعل والمصدر المستحقين لذلك بدلالتهما على الجنس كما ذكره موقد الدين بن يعيش في (شرح المفصل) (٢) وابن بابشاذ وقد أخذاه عن ابن السراج كذا في (الإيضاح) ، وقد علل ذلك بمثال في الإيضاح بأنهم لو جمعوا بينهما في علامه الفروع وبين «ال فإذا البيت من ادخلوا الدرع بمعنى مع ال الإضافة لأن غير المجرد وبقية المشتقات كذلك».

ولا- كما ذكره بعض المتأخرين من أنها مع (من) كبعض الكلمه مع باقيها ، وبعض الكلمه لا تلحقه العلامات لأن إعرابها على حدتها دفع ذلك.

وإذا كان الجامد من الأفعال قاصرا في عمله عن المتصرف لشبهه بالأسماء ، فما يشبهه من الأسماء ينبغي ألا يعمل ، إلا أن (أفعل) لما فيه من الاشتقاق والجريان

ص: ٢٢٠

١- ٧٤٧- الشاهد لمعن بن أوس في ديوانه (ص ٣٩) ، وخزانه الأدب (٨ / ٢٤٤) ، وشرح التصريح (٢ / ٥١) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقي (ص ١١٢٦) ، ولسان العرب (كبر) و (وجل) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٤٩٣) ، وتاج العروس (وجل) ، وبلا نسبه في أوضح المسالك (٣ / ١٦١) ، وجمهره اللغه (ص ٤٩٣) ، وخزانه الأدب (٦ / ٥٠٥) ، وشرح الأشموني (٢ / ٣٢٢) ، وشرح شذور الذهب (ص ١٣٣) ، وشرح قطر الندى (ص ٢٣) ، وشرح المفصل (٤ / ٨٧) ، ولسان العرب (عنف) و (هون) ، والمقتضب (٣ / ٢٤٦) ، والمنصف (٣ / ٣٥) ، وتاج العروس (عنف) و (هون).

٢- انظر شرح المفصل (٦ / ٩٥).

على الموصوف عملت في الضمير المتّصل ، والتمييز ، والحال ، والظرف ، وعديله ، لا- في الظاهر ولا- في المفعول به على المشهور ؛ وهذا معنى قول من قال : لا تعمل . وأما قوله تعالى : (اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) [الأنعام : ١٢٤] ، و (حيث) : نصبت بمقدر نصب المفعول به أى : يعلم حيث ، لا جرّ بالإضافه ؛ لأنّ (أفعل) بعض ما يضاف له ، ولا نصب ب (أعلم) نصب الظرف ، لأنّ علمه غير مقيد وفي الآخر بحث وكذلك قوله (١) : [الطويل]

[أكثر وأحمى للحقيقه منهم]

وأضرب منا بالسّيوف القوانسا

نصبه ب (نضرب) مقدّرا ، وقيل بإسقاط الخافض ، أى : أضرب للقوانس ، ورجح الأوّل بكثره ، وحذف الفعل دون الحرف . ولا يقال إنّها لا تعمل وهو ممّا تلحقه علامات تدلّ على شبه ما يحكم بشبهه وهذه ليست كذلك فكيف تدلّ لأنّه كقوله (٢) :

[الرجز]

كان جزائى بالعصا أن أجلدا

و «زيدا مررت به» .

وبعض العرب لأجل الاشتقاق أعمالها فى الظاهر مطلقا ؛ حكاها سيبويه فى موضع ، ومنعه فى آخر ، وحكم عليه بالعلّه والزّداءه (٣) .

ورفع بها الظاهر كلّ العرب فى مسأله الكحل استحسانا . والقياس قدّمناه ووجهه ، إلّا أنّ بعض المتأخّرين اعترض عليه بأنّ عدم لحاق العلامات ل (أفعل) يقوّى شبهه بالفعل من حيث إنّ الفعل لا يثنى ولا يجمع ، فينبغى أن يعمل بطريق الأولى .

وهو مسبوق بهذا الكلام فى كلام الرّشيد سعيد والرّشيد سعيد مسبوق أيضا ؛ قال أبو علىّ فيما نقله التدمرىّ عنه فى مسأله «زيد شرّ ما يكون خير منك خير ما تكون» ، وتوجيه قول المازنىّ : إنّ «خير ما يكون» نصب ب «خير منك» : وقد تقدّم أنّه أشبه الفعل من جهات ؛ من أنّه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنّث ، ويوصل بالحرف تاره : «زيد أعلم منك» .

وجواب ذلك أنّا لا نسلّم أنّ ذلك لقوّه شبهه بالفعل بل لضعفه حيث لم يجر

ص: ٢٢١

١- مرّ الشاهد رقم (٩٢) .

٢- مرّ الشاهد رقم (٥٤٧) .

٣- انظر الكتاب (٢ / ٢٤ - ٢٥) .



مجراه في لحاق العلامات ، فلحاق العلامات مما يقوى شبه الفعل ، وقد ذكره جماعه من النحويين في عله عمل اسم الفاعل وإن سلم أن ذلك يقوى شبهه بالفعل ، فهو الفعل الجامد الذي هو ضعيف غير متصرف ؛ شبه بالأسماء بدليل مسأله «إن زيدا لنعم الرجل» و «وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى» [النجم : ٣٩] ، فإنها المخففه من الثقيله بدليل : «وَأَنْ سَعَيْهِ» [النجم : ٤٠] إلى غير هذا من المسائل.

وما حال ضعيف تعلق بضعيف؟

ووجه الشيخ أبو عمرو القياس بأن اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهه باسم الفاعل إنما عملت لشبهها بفعل وجد بمعناها وهو يفعل ويفعل وفعل ، و (أفعل) لم يوجد فعل بمعناه : أى يدل على الزيادة. واعترض عليه : أولا : بأن الصفة داله على الثبوت ، ولا فعل إلا وهو دال على الحدوث وفي أفعال الغرائز ودلالاتها على الحدوث أو الثبوت بحث. وأما أمثله المبالغه فنائبه عن فاعل ، أو فعلها (فعل) أو فعلها (فعل) المجرد من أداه الكثره فإنه وإن لم يوضع لها لا ينافيها.

وثانيا : أن لا- فعل بمعناه ، وهو فعل التعجب ولو زاد قيد «التصرف» لخرج. على أن لقائل أن يقول : ليس أفعل في التعجب موضوعا لذلك.

ومسأله الكحل لقت بذلك لأن سبويه مثلها ب «ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في غيره» (١) وبسط الكلام في مثال الكحل وبغير ذلك من الأمثله ما لم يبسطه في غيره ، ولكثره الأمثله في مثال الكحل.

وقد ضبطها الإمام جمال الدين أبو عمرو بما إذا كان (أفعل) لشيء وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره منفيا ، أى صفه لشيء وهو في المعنى لمتعلق به مفضل وهو الكحل. وقيل : لمسبب أى لمجعول سببا. وقيل : الأفضل بالحقيقه للعين وهى سبب الكحل فى التفضيل ولهذا ألزمت باعتبار وقوعه فى الأول وهو ذلك الشيء الموصوف على نفس الكحل باعتبار وقوعه فى غير ذلك الموصوف ، والتفضيل انعكس لأجل النفى. والإمام جمال الدين بن مالك حيث قال فى (تسهيله) : «لا يرفع أفعل التفضيل فى الأعراف ظاهرا إلا قبل مفضول هو هو ، مذكور أو مقدر ، وبعد ضمير مذكور أو مقدر مفسر بعد نفي أو شبهه بصاحب أفعل» والأعراف مخرج للغه من يرفع بها الظاهر مطلقا كما سبق ، لكن كان ينبغى أن يزيد : «أو ضميرا منفصلا» ليخرج مثل «مررت برجل أحسن منه أنت».

ص: ٢٢٢

«إلّا قبل مفضول»: المفضول أبدا هو المجرور ب (من) و (أفعل) قبله ، وإنّما أراد أن يقَيِّده بأنّه هو هو أى المجرور هو ذلك الظاهر الذى فرض رفع (أفعل) له ، وهو الكحل ، إذ الضمير يعود عليه. ومثال كونه مذكورا المثال السابق ، وكونه مقدّرا .. ومنه ما ذكره سيبويه من الحديث : «ما من أيّام أحبّ إلى الله فيها الصوم من عشر ذى الحجّه» (١) قيل : وحذف (إليه) أيضا. قال الخفاف : من قال : (أحبّ) حمله على لفظ الأيام ، ومن رفع على موضعها ، والخبر محذوف أى : «فى الوجود». والمروى فى الصّحيح : «ما من أيّام العمل الصالح فيهنّ أحبّ إلى الله من هذه الأيام العشر» ولا شاهد فيه.

أمّا تجويزه فمع إدخال (من) على المحلّ ك «ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل من عين زيد» أو على ذى المحلّ : ك «ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل من زيد» ، أو بحذفه مع من كقوله : [البسيط]

٧٤٨- ما إن رأيت كعبد الله من أحد

أولى به الحمد فى وجد وإعدام

ومنه بيتا الكتاب المعزّوان لسحيم : [الطويل]

٧٤٩- (٢) مررت على وادى السّباع ولا أرى

كوادى السّباع حين يظلم واديا

أقلّ به ركب أتوه تتيه

وأخوف إلّا ما وفى الله ساريا

قال الأعمى فى كتابه (تحصيل على الذهب) : «التقدير أقلّ به ركب أتوه منهم بوادى السّباع فجرى فى الحذف مجرى الله أكبر» - يعنى على أحد القولين - وقدّره فى (النكت) : أقلّ به ركب تتيه منهم به على أنّ (به) يعود على وادى السّباع لا على ما عادت عليه (به) فى الأوّل ، وهو قريب من الأوّل.

وقدّره بدر الدين بن مالك : لا أرى واديا أقلّ به ركب تتيه كوادى السّباع. ولم يوفّ التقدير حقّه «لأنّه حذف المفضّل عليه» وهو (منهم) العائد على الرّكب ؛ وبقي المحلّ الآخر وهو «كوادى السّباع» الذى قدره الأعمى : (به) ؛ وأوقع كوادى السّباع» فإنه أراد هو المذكور فى البيت فيه (ال) ؛ و (ال) من جملة الموصوف باسم التفضيل وتلخيص البيت : ولا أرى كوادى السّباع واديا أقلّ به الرّكب الآتوه تتيه وهو المكث منهم بوادى السّباع. وقال أبو جعفر بن النحاس فى شرح أبيات سيبويه : «تأيت بالمكان ، مثل تفعلت : تمكثت».

ص: ٢٢٣

٢- ٧٤٩- البيتان لسحيم بن وثيل في خزانه الأدب (٨ / ٣٢٧) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٤٨) ، وبلا نسبه في شرح عمدته الحافظ (ص ٧٧٤).

وقال السخاوى فى (شرح المفصل): ويحتمل أن يكون (أقل) هنا فعلا ماضيا ، ويرتفع (ركب) على أنه فاعل و (تنبه) مفعول به والكل فى موضع الصفة ل (وادي) ، و (أخوف) على : ولم أر أخوف. قال الخفاف : و (وادي) مفعول (أرى). و (كوادى) صفة تقدمت فانتصب حالا ، ويجوز أن يكون (كوادى) مفعول (أرى) ، و (وادي) تمييز بمنزلة : «ما رأيت كاليوم رجلا» ، و (أخوف) معطوف ، أى : وأخوف به منهم.

وبعد ضمير : أى يكون (أفعل) بعده ضمير مذكور ، وهو فى المثال «فى عينه» ، أو مقدر : نحو ما حكاه أبو جعفر عن محمد بن يزيد من قولهم : «ما رأيت قوما أشبه بعض ببعض من قومك». وقال : رفعت البعض لأن أشبه له وليس لقوم. قال بعض شراح (التسهيل) : تقديره ما رأيت قوما أبين فيهم شبه بعض ببعض من شبه بعض قومك ببعض ، فجعل (أشبه) موضع (أبين) واستغنى به عن ذكر المضاف ثم كمل الاختصار بوضوح المعنى بالتقدير : ما رأيت قوما أبين فيهم شبه بعض ببعض من قومك ، ثم حذف الضمير الذى هو فيه العائد على (شبه) وأدخل (من) على (شبه) فصار التقدير : من شبه بعض قومك ببعض ، ثم حذف (شبه) و (بعض) وأدخلت (من) على قومك ، وحذف متعلق (شبه) وهو (ببعض) لحذف ما تعلق به وهو (شبه) ، فبقى «من قومك» وهو على حذف اسمين.

وبعد نفي : تقدم فى المثال ، وشبهه : يعنى به النهى والاستفهام.

وقد اعترض عليه بعدم السماع فى ذلك وليس موضع قياس.

وجوابه أنه قد استقر أن النهى والاستفهام للإنكار يجريان مجرى النفي فى أخوات (كان) الأربعة والاستثناء ، وتسويغ مجيء الحال من التكره فى الفصيح إلى غير ذلك.

وصاحب أفعل : هو (رجل) فى المثال. وصرح بدر الدين ولد الشيخ جمال الدين بن مالك باشتراط كون الفاعل أجنبيًا فقال فى شرح الخلاصه : «لم يرفع الظاهر عند أكثر العرب إلما إذا ولى نفيًا وكان مرفوعه أجنبيًا مفضلاً على نفسه باعتبارين» (1) ، وقد رأيت الإمام جمال الدين بن الحاجب اشترط السببية والإمام جمال الدين ساكت عن ذلك فنقول : إن قصد بدر الدين بالأجنبي نفي السببية الذى اتصل بضمير الموصوف كما مثل به فى أثناء كلامه من «ما رأيت رجلاً أحسن منه

ص: ٢٢٤

١- انظر شرح الخلاصه لبدر الدين بن مالك (ص ١٨٩).

أبوه» فلا شك أن (أفعل) فيه لا يرفع الظاهر في اللغه المشهوره ، ولكن هذا القيد كان مستغنى عنه بقوله : مفضّلا على نفسه باعتبارين. وإن أراد به نفى السببي الذي للموصوف به تعلق ما فليس كذلك ، بل لا بد من أن يكون سببا بهذا المعنى ، وهذا الذي يحمل كلام الشيخ أبي عمرو عليه. وأن يكون أجنبيًا بالمعنى الأول ليخرج «ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه» لكن قد قدّمنا أن هذا خارج من قيد آخر.

وبقى النظر فيما إذا قيل : «ما رأيت رجلا أحسن في عينه كحله منه في عين زيد» ، هل هي داخله تحت الضابط ويرفع فيها أفعل الظاهر ، ويكون الضمير في منه يعود على كحله لفظا على حدّ «عندي درهم ونصف» ، خلافا لابن الصائغ شرح كذا ، وقوله تعالى : (وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ) [فاطر : ١١] وقول الشاعر : [الطويل]

٧٥٠- (١) وكلّ أناس قاربوا قيد فحلهم

ونحن خلعنا قيده فهو سارب

وعبارته والذي يظهر أنّها تدخل إلّا على رأى بدر الدين عليه.

فإن قيل : الشيخ جمال الدين أبو عمرو يشترط أن يكون لمسيّب مفضّل باعتبار الأوّل على نفسه ، وما أعيد عليه الضمير ليس عين ذلك الكحل بل المفضول كحل عين الفاضل ، ولذا شرط الشيخ جمال الدين بن مالك قبل مفضول هو هو.

قلت : المسوّغ لعود الضمير بصيّره كأنه هو ، وهذا المعنى لا- بدّ من اعتباره في نفس المثال المجمع عليه ، فإنّ الكحل المنفئ فضله في عين (رجل) غير الكحل المفضول ، وهذا هو الذي سوّغ تعدّي (أفعل) الرافع للكحل هنا إلى ضميره المجرور ب (من) في قولك : (منه). ولا يجوز «مرّ زيد به» قال الصّفّار في (شرح الكتاب) بعد تقرير هذه المسأله : وبقي فيها إشكال آثاره صاحبنا أبو الحسن بن عصفور وفقه الله تعالى ، وهو أنّهم قد منعوا «مرّ زيد به» وانفصل عن هذا بأنّه عائد على الكحل لفظا لا معنى لأنّ الكحل الذي في عين زيد ليس منتقلا لمعنى آخر فهو من باب : [الطويل]

أرى كلّ قوم قاربوا قيد فحلهم

[ونحن خلعنا قيده فهو سارب]

ص: ٢٢٥

١ - ٧٥٠- الشاهد للأخنس بن شهاب التغلبي في شعراء النصرانية (ص ١٨٧) ، ولسان العرب (سرب) ، وتاج العروس (سرب) ، وتهذيب اللغه (١٢ / ٤١٤) ، وجمهره اللغه (ص ٣٠٩) ، والتنبيه والإيضاح (١ / ٩٤) ، وبلا نسبه في لسان العرب (خلع) ، وكتاب العين (١ / ١١٨) ، وتاج العروس (خلع).

- البيت - قال : وهذا حسن ، انتهى.

وقد يقال : إن (ال) فى الكحل المذكور فيه للحقيقه فالذى يعود عليه الضمير مفسّر من حيث اللفظ والمعنى وهذا مثل قولك : «الماء شرب منه زيد ، وشرب منه عمرو» فكلاهما يرجعان للماء وإن كان مشروب هذا الخاص غير مشروب الآخر ، انتهى.

ويمكن الانفصال عن إشكال ابن عصفور بأن ذلك اغتفر فى (أفعل) لما كان بمعنى فعلين ، ولهذا جاز تعلّقه بظرفين مختلفين نحو : «زيد يوم الجمعه أحسن منه يوم الخميس» ، وبأنّ (أحسن) فى المعنى إنّما هى لرجل لا للكحل على ما سيأتى من كلام سيبويه ، وشرحه.

واعلم أنّ قول ابن الحاجب : (منفيا) ، لا يخالف قول ابن مالك : «بعد نفى أو شبهه» ، لأنّ الواقع بعد شبه النفى منفى.

وبقى النظر فى شيئين : فى وجه رفع أفعل هنا الظاهر ، وفى وجه اشتراط هذه الشروط لذلك.

أمّا رفعها الظاهر هنا فذكر له الجمهور تعليلين ، أنّ (أفعل) هنا يعاقبه الفعل فإذا أقمت الفعل مقامه أفاد ما أفاد (أفعل) من التفضيل ، وقد كان الموجب لقصوره عن الأوصاف العامله كهؤلاء لا يوجد له فعل بمعناه كما سبق تقريره. قال الشيخ جمال الدين بن مالك وتابعوه : صحّ أن يرفع الظاهر هنا كما صحّ إعمال اسم الفاعل بمعنى المضىّ فى صله (ال). - يعنى من أجل أن كان القياس ألما يعمل فى الماضى وحين دخلته (ال) عمل فيه - ، لأنّه واقع موقع الفعل ، وعليه مناقشه ، وهو أنّ (ال) تقتضى الوصل وأصله أن تكون بالجملة وتشابه المعرفه ، وهى إنّما تدخل على المفرد فلذلك اختير وصلها بالوصف الذى له شبهان ، بالجملة والمفرد ، فهو بعدها له جانب للفعليه ، أمّا فى مسألتنا فبعد تسليم أنّ الفعل يقع هنا ويؤدى معنى الوصف لا جاذب له إلّا أن يقال : الأصل فى مكان المشتقات إذا أدّى الفعل معناها وصحّ حلوله محلّها أن يكون للفعل. وقد اعترض على هذا التعليل بأنّ الفعل إذا وقع هنا لم يتساو التركيبان من حيث إنّ نفى الأحسّيّه يصدق بالمساواه.

وحاول بعض (شراح الحاجيّه) الانفصال عن ذلك فقال : إذا نفى ذلك يكون المعنى نفى فضل حسن الكحل فى عين رجل على عين زيد ، وهذا إنّما يحصل أيضا بنفى أن يكون حسنه كحسنة ، وهذه فيما أراه مكابره. وحاول بعض أجناسه الانفصال بأنّ «ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد» محتمل لأن

يكون كحل عين زيد أحسن ، ولأن لا يكون ، بأن يكونا متساويين ، و «ما رأيت رجلا يحسن» محتمل لأن يكون كحل عين زيد أحسن وأزيد كما تقدّم ، ولأن لا يكون ، بأن يكون أنقص ، فقد تساوى المدلولان في الجملة وهو على ما فيه أقرب من الأوّل للقبول.

وقد يقال : إن قولك : «ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل» وإن كان منصبا على نفي الزيادة في عين الرجل وهي تصدق بالمساواة وبنقصانها عن عين زيد ، فالمراد في الاستعمال الأخير ؛ يوضح لك ذلك أنك تقول : «ما رأيت أفضل من زيد» تقصد إثبات الأفضلية له ، قال من نعلم من محققي المفسرين في قوله تعالى : (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ) [البقره : ١١٤] ، و (فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ) [الزمر : ٣٢] المعنى : لا- أحد أظلم من أولئك ، وتكلموا على الجمع بينهما بكلام يذكر في موضعه. وقولك : «ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد» (١) وإن كان منصبا على نفي المماثلة وهي تصدق بشيئين بالزيادة والنقص ، كما سبق وضوح الأمرين حسب ما أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي هريره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : «من قال حين يصبح وحين يمسي سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم مائة مره ، لم يأت أحد يوم القيامة بأفضل ممّا جاء به ، إلّا رجل قال مثل ما قال أو زاد عليه» (٢) ولو قيل إن أو بمعنى الواو كان تكلفا وما سبق أولى فتأمله ، لكن المراد في الاستعمال إثبات الزيادة للثاني قضاء لحق التشبيه ، ويوضح ذلك البحث البياني في قوله تعالى : (وَلَيْسَ الذَّكْرُ كَالْأُنْثَى) [آل عمران : ٣٦]. ونظير ما ذكرناه هنا في التراكيب من قصرها في الاستعمال على أحد ما يقتضيه وضع اللفظ قصر بعض المفردات على ذلك عرفا ، نحو : (الدابة) في الأجناس و: إن عمرا ... البيت.

في الأعلام بالغلبه ، هذا شيء يوافق عليه من مارس اللغه العربيه ، ولم يجمد على القواعد الجدليه.

الثاني : من تعليل الجمهور لرفع أفعل الظاهر أنه لو لم يرفع الظاهر ، ورفع إما على أنه مبتدأ مخبر عنه بالكحل أو خبره الحكل تقدّم عليه ، لزم منه أمر ممتنع وهو الفصل بين أفعل ومعموله بأجنبي منه ومعنى الأجنبي أنه غير معمول له عمل الفعل فيه ، وإلّا فالفصل بالخبر أو بالمبتدأ والخبر ، ومعموله فصل بمعموله عند من يرفع أحدهما بالآخر ، والفصل بين العائد ومعموله بالأجنبي لا يجوز ، لأنهما كالكلمه الواحده.

ص: ٢٢٧

١- انظر الكتاب (٢ / ٢٩).

٢- أخرجه مسلم في صحيحه (٤ / ٢٠٧١) رقم الحديث (٢٦٩٢).

قيل : ولأنَّ (أفعل) مع (من) كالمتضايفين ، ولا يفصل بينهما بأجنبي على قول الجمهور ، ولا بغيره إلَّا لضروره. وقد اعترض على هذا التعليل بأنَّ الفصل إنّما يلزم على تقدير أن يتقدّم (أحسن) ويتأخّر (منه) ، أمّا على تقدير أن يتقدّم الكحل أو يتأخّر عن منه بأن يقال : «ما رأيت رجلا الكحل أحسن في عينه منه» ، أو «ما رأيت رجلا أحسن في عينه منه الكحل» فلا يلزم ذلك المحذور. وأجاب بدر الدين ابن مالك ووافقه الحديثي بأنَّ في تقديم الكحل تقديم غير الأهمّ لا لضروره ، إذ الامتناع من رفع أفعل الظاهر ليس لعلّه موجب إنّما هو لأمر استحسانيّ ، ولذلك أطرد عن بعض العرب رفعه الظاهر ، فيجوز التخلف عن مقتضاه إذا زاحمه ما رعايته أولى ، وهو تقديم ما هو أهمّ ، وإيراده في الذكر أتمّ ، وذلك صفة ما يستلزم صدق الكلام تخصيصه نفي صفة رجل في المسألة بأحسن قال : ألا ترى أنّك لو قلت : «ما رأيت رجلا» كان صدق الكلام موقوفا على تخصيص رجل بأمر يمكن أنّه لم يحصل لمن رأيت من الرجال ؛ لأنّه ما من راء إلّا وقد رأى رجلا- ما ، فلما كان الصدق موقوفا على الخصيصة ، وهو الوصف ، كان تقديمه مطلوباً فوق كلّ مطلوب ، واغتفر ما يترتب على التقديم من الخروج عن الأصل ومطلوبيّه المخصيصة في الإثبات دون مطلوبيّته في النفي ، لأنّه في الإثبات يزيد الفائده ، وفي النفي يصون الكلام عن كونه كذبا ، فلا يقتضى ذلك جواز مثله في الإثبات. وهذا الكلام مع طوله واختصاري له قد يقال إنّ فيه (أحسن) وحده ليس صفة ، إنّما هو جزء الصّفه ، وكذا الكحل جزء الصّفه.

وأجاب عن تأخير الكحل عن (منه) بأنّه تجب عن قبح اجتماع تقديم الضمير على مفسّره وإعمال الخبر في ضميرين لمسمّى واحد ، وليس هو من أفعال القلوب. ويقال له : إنّك قد أوجبت على تقدير أن يرفع أن يكون الكحل مبتدأ ، وهو إذا تأخّر لم يضرّ عود الضمير عليه ولم يقبح ، نحو : «في داره زيد» ، وهل ذلك إلّا مثل : (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى) [طه : ٦٧] في الإعراب المشهور ، لكنّ جعله مبتدأ مخبرا عنه بالكحل هو قياس قول سيبويه في نحو : «من أبوك» لأنّه إذا وضع موضعه يبقى الكلام على وضعه ، وحينئذ يمتنع لعود الضمير على متأخّر لفظا ورتبه ، وتصير مثل : «صاحبها في الدار» وينبغي أن يحمل قول الشيخ أبو عمرو في تقدير تقديم (منه) على (الكحل) أنّه يلزم منه عود الضمير على غير المذكور ، على أنّه بناه على قاعده سيبويه التي ذكرناها ، فإن قيل : هذا التعليل لا- يتأتّى في العبارة الثالثة وهي : «ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل» فإنّ الرفع لا يحصل به ذلك المحذور ، قلت : هذه فرع الأولى فكما لا- يجوز الرفع في الأصل كذا في الفرع ، ولأنّ المحذور واقع في التّقدير. وقال الرّشيد سعيد : قد جوّزوا في التّقدير ما لا يجوز في



غيره ، قلت : وإن كان كذلك فجوابه فقها كانت طالق غدا و «لا- تخرجي إلّا أن آذن لك» ، لكنّ الأصل أن يكون المقدر كالملفوظ ، وإعمال الخبر في ضميرين لمسمّى واحد كاف في المنع. على أنّ ذلك مشكل أعني تعلق (منه) ب (أحسن) في أصل المسألة ، إذا رفعت الكحل بأحسن ، لما يلزم من تعدّي فعل الظاهر إلى مضمرة ، وقد تقدّم الكلام فيه ، ولعلّ الصّفار أخذ الإشكال عن ابن عصفور ، والانفصال عنه بأنّ الضمير الذي دخل عليه (من) هو كحل آخر غير الذي رفع ب (أحسن) فكذا هنا ، على أنّ هذا أيضا يتأتّى فيما إذا قدّم الكحل ولم يذكره ، وجنح إلى أمر طويل خطابيّ ، ولا يتكلّف له أن يقال : عود الضمير على متأخر إنّما هو فيما جاء عن العرب ، وهذا لم يجئ ولا- غيره من التكلّفات. واعلم أنّ هذين التعليلين مفهومان من كلام سيبويه - رحمه الله - وأورد بعضهم على التعليل الثاني ما قلناه ، وانفصل بأنّ سيبويه إنّما ذكر ذلك ليفترق بين مسأله الكحل بترتيبها وبين مسأله «مررت برجل خير منه أبوه» (١). ولم يقل ليس لجواز الرفع محل آخر وقد صرح الصّفار بجواز المسأله بالرفع على تقدير تقديم الكحل وعلى تقدير تأخيره عنه مثل أن يكون معطوفا على «من الناس» مقدّرا ، بأن يكون الكحل مبتدأ أمّا إذا كان خيرا فيمتنع تأخير الكحل لما ذكرناه. ونظير هذه المسأله على هذا التعليل من الحمل على أحسن القبيحين مسأله «ما قام إلّا زيدا أصحابك» ، وأصلها : ما قام أصحابك إلّا زيدا ، فدار الأمر حين التقديم بين الرفع الراجح والنصب المرجوح ، لما أنّ البديل لا- يتقدّم ، ومسأله «مررت بزيد ورجل آخر قائمين» آثروا مجيء الحال من النكرة على وصف المعرفة بالنكرة ، ومسأله «هذا مقبلا رجل» آثروا مجيء الحال من النكرة على تقديم الصّفه فتحملوا القبيح لدفع أقبح منه. ولعلّ هذا مراد الشيخ أبي عمرو في قوله لو لم يرفع الظاهر لكان مرفوعا بالابتداء وهو متعذر لقصوره عن غيره ، أي : لأنّ الرفع بالابتداء قاصر عن الرفع على الفاعليّه لاستلزام ذلك الفصل ، وهذا وإن كان فعله رفع (أفعل) الظاهر فأمره أخفّ.

ولرفع (أفعل) الظاهر في هذه المسأله تعليل آخر مفهوم من كلام سيبويه أيضا اعتمد عليه شرّاحه وهي أنّ (أفعل) إذا كان لتفضيل الشئ على نفسه في موضعين فهي جارية على الأوّل في المعنى ، مع رفعها الظاهر ، فرفعه إذ ذاك كما يرفع الضمير ، لأنّك إنّما تفضّل بها المكان على غيره ، إذ لا تقدر أن تفضّل بها نفس الشئ نفسه. قال سيبويه : «ولكنّك زعمت أنّ للكحل هنا عملا وهيئه» (٢) يعني عملا من

ص: ٢٢٩

١- انظر الكتاب (٢ / ٢٤).

٢- انظر الكتاب (٢ / ٢٩).

الحسن ، وهيئه فيه ليست له في غيره ، فالمعنى : «ما رأيت أحدا عاملا في عينه الكحل من الحسن كعمله في عين زيد» وهذا في التقدير كقولك (1) : «ما رأيت أحدا تحسن عينه بالكحل كعين زيد» فهو ك : «ما رأيت أحدا يحسن بالكحل كحسن زيد» فهو ك «ما رأيت أحدا حسنا بالكحل كزيد» ، ولا يتأتى ذلك في «مررت برجل خير منك أبوه» ، لأن فيه (أفعل) صفه للأب لأن تفضيل الأب على رجل ممكن فخلصت لما بعد.

وذكر ابن فلاح في (الكافي) تعليلين آخرين : أولهما : أنها عملت في الظاهر في تفضيل الشيء على نفسه لأن ذاك بالنسبه إلى المعاني غالبا يجرى مجرى الضمائر فرفعتة كما ترفع الضمير. ثانيهما : أنه لما اتحد الفاضل والمفضول كأنه عمل في شيء واحد فهذه خمس تعاليل لم أرها مجتمعها.

النظر الثاني في وجه اشتراط تلك الشروط : أمّا اشتراط الموصوف وهو في عبارته ابن الحاجب في قوله : «لشيء» ، وفي عبارته التسهيل في قوله : «فصاحب أفعل» ، فقول : ليتأتى التفضيل وهو دعوى ، وقيل : لأنّ الأسماء العاملة لا بدّ لها من الاعتماد ، واعتراض بأنّ ذلك يكفى فيه النفي فنقول : «ما أحسن في عين رجل الكحل منه في عين زيد» كما تقول : «ما قام الزيدان» فرفع الوصف مكتفى به وأجيب بأنّ (أفعل) لم يقوّه اسم الفاعل ، ألا ترى أنه لا ينصب المفعول به مطلقا على الصحيح ، ولو وجدت شروط رفعه للظاهر ، بخلاف اسم الفاعل.

وأما السبب عند من اشترطه لأنها صفه جرت في اللفظ على غير من هي له ، ولا بدّ منه لأنه الذي رفعته (أفعل) ، وأما التفضيل ف (أفعل) وضعت له ، وكونه بين ضميرين - وهو المشار إليه بالاعتبارين - فلاّ أنّ تفضيل الشيء على نفسه إنّما طريقه ذلك والنفي لإمكان وقوع الفعل موقعه ، واغتنامه عنه - كما قرّناه في التعليل - بمعاقبه الفعل وهو ينتظم بالشروط السابقه لك وقد تقدّم أنّ بدر الدين بن مالك اشترط الأجنبية في مرفوعها وتقدّم الكلام معه ، والتوفيق بينه وبين من اشترط السبب.

فإن قلت : فأنت إذا قلت : «ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه» أو «رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد» يصحّ وقوع الفعل موقعه فقد أجاب عنه بدر الدين بأنّ المعترف في أطراد رفع أفعل التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقع الفعل الذي بينى منه مفيدا فائدته. ولو قلت في الأول : «يحسن أبوه كحسنه» لفاتت

ص: ٢٣٠

الدّلالة على التفضيل أو : «يحسنه أبوه» أى : يفوقه لكنت قد جئت بغير الفعل الذى بنى منه «أحسن» وفاتت الدّلالة على الغريزه المستفاده من (أفعل) ... عينه الكحل كحسنة أو يحسن الكحل كحلا ، فاتت الدّلالة على التفضيل فى الأوّل ، وعلى الغريزه فى الثانى انتهى.

وهذا تقدّم أنّ مثله يقال فى المثال المستجمع للشّرائط ، وتقدّم الجواب عنه فليطابق بينه وبين هذا.

واعلم أنّ رفع أفعل الظاهر على ما هو المختار مشروط بالشّروط السابقه ، لكن هل هذا لأفعل من أو لأفعل فى جميع استعمالها؟ لم أجد من شفى العليل فى هذه المسأله والذى ينبغى أن يقال : إنّ هذا ينبنى على الاختلاف فى تعليل وجه قياس عدم عملها هل هو كونها لم تشبه الفعل كاسم الفاعل ، ولا الوصف المشبه للفعل ، وهى الصّيفه المشبّهه فى لحاق العلامات ، وهو ظاهر عباره سيبويه - رحمه الله - أو كونها لم يوجد فعل بمعناها كما قاله الشيخ أبو عمرو وغيره. إن قلنا بالأوّل فينبغى إذا استعملت بالألف واللّام أن يجوز رفعها للظاهر فنقول : «هذا الرجل الأفضل أبوه» لا تشّى وتجمع إذ ذاك ، وكذا إذا أضيفت لمعرفه نحو : «زيد أفضل الناس أبوه» لأنّه يجوز تشبثها وجمعها حينئذ ، وإن قلنا بالثانى فلا ينبغى أن تعمل إلّا بالشّروط والله تعالى أعلم.

### فائده : الكلام فى قوله تعالى : (حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ)

[الرحمن : ٧٢]

قال الشيخ جلال الدين البلقينى فى رساله لوالده :

هذه الآيه تنقض القاعده وتكثر الفائده ، لأنّ حورا جمع حورا ، وهو جمع لعاقل ، وقد جاءت صفته على الجمع مراعاة للتكثير على ما قالوا ؛ لأنّ (مقصورات) معناه : مجعولات فى القصور ، فلو جاء على الأفراد لكان : «حور مقصوره فى الخيام» ، كما قال : (وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ لِّسَعِيهَا رَاضِيَةٌ) [الغاشيه : ٨ - ٩] وكما قال : (وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ. عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ) [الغاشيه : ٢ - ٣].

وأما قوله تعالى : (... أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ) [التحریم : ٥] فيتعيّن أن يكون من هذا القسم وأنّ (مسلمات) صفه مجموعه ، ولا يجوز أن يكون بدلا لأنّ البدل إنّما يجىء عند التعدّر ، وقد نصّ النحاه على أنّ قوله تعالى : (هُدًى لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ) [البقره : ٢ - ٣] يجوز أن يكون الموصول تابعا ،

ص : ٢٣١

وأن يكون مقطوعا ، وعلى التَّبَعِيَّةِ فهو نعت لا- بدل إلما إذا تعذّر كقوله تعالى : (وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ) [الهمزة : ١ - ٢] لامتناع وصف النكرة بالمعرفه. ولا يجوز أن يكون نعتا للصفة السابقيه وهو أفعال التفضيل فى قوله : (خَيْرًا مِنْكَرًا ، لأنّ نصوص النحاه - على أنّ الصفة التى تنعت وينعت بها المشتقات من أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين - تمنع ذلك ، لأنّ خيرا ليس من أسماء الفاعلين ولا- المفعولين ، فيقع نعتا ولا- ينعت - ولا- يحسن أن يكون حالا- من أزواج ، وإن كان نكرة تخصّص بالوصف ، لأنّ الحمل على الوصف أولى من الحمل على الحال. ولا يجوز أن يكون حالا من الضمير وامتناعه أوضح من أن يذكر لأنّ صاحب الحال المضمّر ، وهو المتبدّل بهنّ ، والحال إنّما هو للمتبدلات فبطل هذا. وقوله : (فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ) [الرحمن : ٧٠] إن شئنا جعلناه من هذا.

والذى أقوله : أنّ الوصف بكليهما وارد فى القرآن والسنة فمن الجمع فى السنة قوله عليه الصّلاه والسّلام : «نساء كاسيات عاريات مائلات مميلات» (١) لأنّ النساء والنسوان والنسوة جمع المرأة من غير لفظها ، كالقوم فى جمع المرء. وإن جعلته اسم جمع خرج عن هذا الباب. ولكن الأكثر الأفراد. والله تعالى يمنحنا وإياكم مزيد الإمداد.

فكتب له والده رحمه الله ما نصّه :

قد ذكرنا فى الدّرس يوم الخميس (حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ) [الرحمن : ٧٢] وذكرنا أيضا : (فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ) [الرحمن : ٧٠] وقلنا : (مقصورات) لا يتعيّن أن يكون صفة بل يجوز أن يكون خبرا والمعنى عليه ، فإنّ القصد الإخبار عنهنّ بأنهنّ ملازمات لبيوتهنّ ، لسن بطوّافات. ويكون قوله : (فى الخيام) نظير قولك : «زيد محبوس فى المكان الفلانى» فالخبر هو قولك محبوس.

وأما قوله تعالى : (فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ) [الرحمن : ٧٠] فلاّته لما قال : (فِيهِنَّ) قابله بالجمع فقال : (خيرات) ، وقال (حسان) مراعاة للفواصل التى فى السّوره من أولها إلى آخرها. والذى قبله من غير فاصل قوله : (فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ) [الرحمن : ٦٨ - ٦٩] وأعقب ذلك بقوله : (فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ).

وأما ما فى : (هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ) [الغاشية : ١] فهو كالذى فى سورة القيامة.

ص : ٢٣٢

١- أخرجه مسلم فى صحيحه (٢ / ١٦٨٠) رقم (٢١٢٨) ، وابن حبان فى صحيحه (١٦ / ٥٠١).

وأما (مسلمات) ففي بدليته كلام «آخر ذكرناه وهو البدل المشتق وهو ضعيف» ولكن جؤزنا أن يكون حالا من الضمير في (خيرا منكن).

وا حديث «نساء كاسيات عاريات ..» فهذا جاء على إحدى اللغتين. والكلام على ما في القرآن الكريم والذكر الحكيم. زادنا الله وإياكم من اليقين والتوفيق والحكمة ، وأفاض علينا جميعا النعمه ودفع عنا النقمه آمين.

### الكلام في قوله تعالى : (وَمَا يَتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ)

كتب الشيخ جلال الدين البلقيني إلى والده شيخ الإسلام سراج الدين - رحمهما الله -

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، أسعد الله مساءكم وأزال عنكم ما ساءكم.

يقول الفقير أصلح الله شأنه وأزال عنه ما شأنه : إنَّ الرَّمْخَشْرَى فِي الكَشَافِ وَقَعَ عَلَيْهِ تَعَقُّبٌ مِنْ فَيْضِ الأَلْطَافِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَيَسِّرْ تَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ) [النساء : ١٢٧] وذلك أن قال : «(ما) في محلّ الرفع أى يفتيكم الله والملتو في الكتاب «في معنى اليتامى يعنى قوله» : (وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُفْسِدُوا فِي الْيَتَامَى) [النساء : ٣] وهو مثل قولك : «أعجبني زيد وكرمه» ، ويجوز أن يكون (ما يتلى عليكم) مبتدأ و (في الكتاب) خبره على أنها جمله معترضه. ويجوز أن يكون مجرورا على القسم كأنه قيل : قل الله يفتيكم فيهنّ وأقسم بما يتلى عليكم في الكتاب ثم قال : (فإن قلت بم تعلق قوله «في يتامى النساء» قلت : في الوجه الأوّل هو صله (يتلى) أى : يتلى عليكم في معناهنّ ، ويجوز أن يكون «في يتامى النساء» بدلا من فيهنّ. وأما في الوجهين الآخرين فبدل لا غير (١) ، انتهى كلامه.

وأقول : لا يصحّ على الوجه الأوّل - وهو أن يكون (ما) فاعله - البدليّه من قوله (فيهنّ) ، والذي ذكره المعربون في ذلك ومنهم العكبرى إنّما هو البدليّه من قوله : (في الكتاب). وإنّما لا يصحّ لوجهين :

أحدهما : أنّ قوله (فيهنّ) فيه ضمير عائد على النساء ، فهو مقصود في الجواب لأنّ الجواب عن حكم النساء فجاء الجواب : (الله يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ) ، أى : في

ص : ٢٣٣

النساء ، وأما قوله : ( وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ ) ففيه التصريح بتمامي النساء فصار التقدير قل الله يفتيكم في النساء ، ويفتيكم المتلو في الكتاب في تمامي النساء ، فلا تصح البدليه حينئذ من ( فيهن ) لاستلزام أن يكون الجواب أخص من السؤال لأن المسؤول عنه حكم النساء ، ويجيء الجواب على تقدير البدل : قل الله يفتيكم في تمامي النساء. وهذا وإن كان مقصودا بالحكم إلا أن الأول أيضا مقصود وهي أن الله يفتي عباده في أمر النساء عموما ، ويفتيكم المتلو في الكتاب في تمامي النساء خصوصا ، والجواب لا يكون أخص من السؤال.

الوجه الثاني : أن قوله ( فيهن ) متعلق بجمله : ( قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ ) وقوله في تمامي النساء متعلق بجمله يفتيكم المتلو ، بناء على أن ( ما ) فاعله ، ولا يبدل المتعلق بجمله من المتعلق بجمله أخرى.

وأما على الوجهين الأخيرين فلا تستقيم البدليه لا من ( الكتاب ) ولا من ( فيهن ). أما من ( فيهن ) فلما قدمناه من استلزام أن يكون الجواب أخص من السؤال ، وأما من ( في الكتاب ) فإن على هذين الوجهين المراد : والذي يتلى عليكم محفوظ في الكتاب. لأنه قال : « المراد بالكتاب على هذا الوجه اللوح المحفوظ ، مثل : ( وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَمَدِينًا لَعَلِّي حَكِيمٌ ) [الزخرف : ٤] ، فلا يصح أن يبدل ( في تمامي النساء ) من قوله : ( في الكتاب ) ؛ لأن ذلك ذكر للتعظيم والمبدل منه في نيه الطرح ، فيؤدى إلى فوات الأمر الذي سبق له ( والذي يتلى عليكم في الكتاب ) على معنى : أنه تقرّر في الكتاب اللوح المحفوظ.

وكذلك على القسم لأنه يقسم بالأمر العام وهو ما يتلى في الكتاب على سبيل التعظيم ، وأما الأمر الخاص ، وهو الذي يتلى في تمامي النساء فلم يقسم به ، فلا تصح البدليه على هذين الوجهين بوجه. وإذا بطلت البدليه فلا يصح له حينئذ أن تكون الجملة اعتراضيه ولا قسميه إلا إذا علق ( في تمامي النساء ) بقوله : ( يتلى عليكم في الكتاب ) ، مع أنّهما إعرابان مخترعان لم يسبقه إليهما أحد.

فالمسؤول تأمل هذه الاعتراضات وهل هي صحيحة أم لا ، والله يدبّر انتفاع الناس بوجود من يزيل عنهم الباس.

فكتب إليه والده :

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، اللهم صلّ وسلّم على سيدنا محمد سيّد السادات من أهل الأرض والسموات وعلى آل سيدنا محمد وأصحابه وأتباعه وأحبابه.

ص : ٢٣٤

أسعد الله صباحكم وأدام سعدكم ونجاحكم. لقد أبدتكم أفنانا وقلدتم امتنانا وأقول في الجواب والله الموفق للصواب : إن قول الزمخشري : «والمتلو في الكتاب في معنى اليتامى يعنى قوله : (وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى) [النساء : ٣] الآية التي فيها ذكر اليتامى في الخوف أَلَّا يقسط لهنّ وهى المذكور فيها : (فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ) [النساء : ٣] فجوز أن يكون «في يتامى النساء» بدلا من (فيهنّ) فيصير التقدير : والمتلو في الكتاب في الآية التي فيها ذكر اليتامى ممّا يتعلّق بالنساء هو قوله : (فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ) ، وإذا اختصرت قلت : التقدير : قل الله يفتيكم فيهنّ والمتلو في الكتاب فيهنّ ، وذلك المتلو هو في الآية التي فيها ذكر اليتامى ، كما تقول إذا سألك سائل عن المحجور عليهم : العالم يفتيك فيهم والمقرّر في الجامع في حجر الصبي - وكان قد ذكر في حجر الصبي ما يتعلّق بعموم المحجور عليهم - وبذلك يظهر أنّ الجواب ليس أخصّ من السؤال بل هو مساو له. وأمّا التعلّق فإنّ قوله (فيهنّ) يتعلّق بقوله (يفتيكم) ، وقوله : (في يتامى) يتعلّق بقوله (يفتيكم) أيضا على إعراب البدل. وإنّما يتعلّق بقوله (يتلى) على غير البدل.

وما ذكرتموه على الوجهين الآخرين ، فالبدليته من «في الكتاب» لم يتعرّض لها الزمخشري ، والبدليته من (فيهنّ) قد تقدّم أنّها مساويه بما قرّنا ، وهى متعينة على الاعتراض والقسم ، وصار التقدير : قل الله يفتيكم فيهنّ. ثمّ الكلام اعترض بقوله : والذي يتلى عليكم ثابت في اللوح المحفوظ ، ثمّ عاد إلى تمام الأوّل وقال : («فِي يَتَامَى النِّسَاءِ») والتقدير : قل الله يفتيكم «فيهنّ» في المذكور في قوله : (فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ) [النساء : ٣] ، وذكر «في يتامى» للإعلام بموضعه. وعلى القسم يصير التقدير : قل الله يفتيكم فيهنّ وأقسم بما يتلى عليكم في الكتاب. ثمّ عاد إلى تمام الأوّل بالبدليته المذكوره وجوز الزجاج أن يكون (ما) في محلّ خفض ، قال : وهو بعيد جدا لأنّ الظاهر لا يعطف على المضمر. وهذا الذى قدّمته هو الذى ظهر بعد التأمل ، وهكذا يكون الترسيل ، والفقرير يرغب إلى الله فى أن تكون خليفتي ، وأكثر بذلك التوسيل. اللهمّ أجب سؤالي وأصلح حال خليفتي وحالي آمين.

الاستغناء بالفتح المبين فى الاستثناء فى (وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ) : للشيخ سراج الدين البلقينى رحمه الله تعالى :

أمّا بعد حمد الله الذى جعل علماء الشريعة هم أهل العلم المبين وأقامهم لحفظ الشّرع المحمّدى وفهم الكتاب المبين ، ومنحهم الثبات فى الدّين ، فسألوا سيوفهم على الزنادقة المارقين ، وجعل على منطقتهم من الفصاحة ما يظهر لکنه منطقتهم المتفلسفين ، وحفظ عقولهم السليمة من ردىء العقول ، فاستقاموا على

الطريق المستبين. والصلاه والسّلام على عبده محمّد المخصوص بالشرع العامّ المفضّل على الخلق أجمعين ، وعلى آل محمّد وأصحابه وأزواجه وذريّته والتابعين.

فإنّه لما حضر كاتب هذه الأوراق ، الفقير إلى عفو الله الخلاق مجلس مولانا المعزّ الأشرف ، محبّ العلم والعلماء ، حبيب الأختيار الحلماء السّيفي ملكتمر المارداني ، بلغه الله في الدّنيا والآخرة حسن الأمانى ، تغيّر بعض من حضر بما تفضّل به من الإحسان وغمر ، فى حقّ محبّه الفقير إلى عفو الله عمر ، فلمّا وقع الكلام فى المتعه قال بعض الحاضرين قولاً فمنعه ، ثمّ انتشر الكلام فى الاستدلال ، وظهر من المتحمّلين فى الكلام كثير من الاختلال ثم حصل بعد ذلك السكون ، وربّك يعلم ما تكّن صدورهم وما يعلنون ، ثم قرأ قارئ من القرآن العظيم آيات يعلم السبيل إلى فهمها العلماء الأثبات منها : (وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْمَآرِضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصِغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ) [يونس : ٦١] ، ولم يكن فى عزم كاتبه العود إلى الكلام مع أحد من الحاضرين ، لما يقع فى ذلك من اللّغظ ، وذلك مظنّه الغلط ، فقال بعضهم فى الاستثناء إشكال ، ولم يكمل فى المقال ، ولم يقتصر على السّؤال ، وكان كاتبه ضيق عليه فى ذلك المجال ، إلى أن أرحته بالانتقال إلى الجواب ، فقلت والله الموفق للصواب :

الجواب عن ذلك من أوجه أربعة : من لفظ فقد قرّر أمره على المنازعه بغير علم وأزمعه وهنّ : أنّه يجوز أن تكون (إلّا) بمعنى الواو أو الاستثناء من محذوف ، أو من قوله : (وَلَا أَصِغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ) أو منقطع. وفى أثناء ذلك كلام المتعصّبين لإقامه الشّر لا ينقطع ، فقصدت بهذا التّصنيف تقرير الأوجه فى ذلك ، وإيضاح القول فيه والمسالك.

فأقول : وجه الإشكال أن يقال : لا يصحّ أن يكون الاستثناء من قوله (وما يعزب) إذ يصير المعنى : وما يبعد وما يغيب إلّا فى كتاب مبين ، وهذا فاسد ولا يصحّ أن يكون الاستثناء من قوله (ولا أصغر من ذلك ولا أكبر) رفعت أو فتحت لأنّ الرّفْع للعطف على محلّ مثقال ، والفتح للعطف على لفظه ، وهو فى موضع الجرّ لامتناع الصّيرف فى أصغر وأكبر للصّيفه والوزن. وحينئذ فيشكل الاستثناء. وهذا الأخير لم يقرّره من كان يستشكل بل اقتصر على الأوّل ، ولم يكمل الكلام لذهوله عن الثانى وتامم الكلام أنّ الاستثناء ممّا ذكر على ما تقرّر لا يصحّ. ولا مذكور فيما ذكر يستثنى منه الأوّل ، والأصل عدم الحذف وبتقديره فما هو. وبلغنى من بعض العلماء الأعلام أن بعض من حضر المجلس له مدّه يسأله عن هذا السّؤال بعينه وتردّد له فى ذلك مرات فى أوقات قريبه من هذا المجلس ، ولم يكن عندى علم من ذلك إلّا



بعد وقوعه وظهور ما كانوا يكتمون ، والله يكتب ما يبئتون . ولما حصل الكلام فى ذلك فتح الله على الفور بأجوبه أربعة فأردت أن أرتبها بأن أخرج (إلاً) عن الاستثناء إلى العطف أو أجعلها على بابها ، والاستثناء من محذوف ملتزماً العطف فى (ولا أصغر من ذلك ولا أكبر) على اللفظ أو المحل ، أو لا ألترم ذلك فىكون من (ولا أصغر من ذلك ولا أكبر) بتقدير الابتداء رفعا ، أو نصبا و (لا) لنفى الجنس . وآخر ما ذكرت أن يكون الاستثناء منقطعا . فلما أخذت فى الكلام على الأول وقعت المنازعة فيه لغرابته عندهم واعتقادهم أنه لم يقل أو لم يقل مثله فى القرآن العظيم ، وكل من الاعتقادين غير صحيح :

أمّا الأول : فقد صرح جمع من النحاه بنقل ذلك عن جماعه من النحاه المتقدمين ، كما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى .

وأمّا الثانى : فقد ذكره جمع من المفسرين والمعربين فى قول الله تعالى فى سورة هود : (إِلا ما شاء رَبُّكَ) [هود : ١٠٨] .

وكان من جملة كلام بعض من حضر : يفسد المعنى على هذا التقدير ، لأنه يكون التقدير : «ولا فى كتاب مبین» فقلت له فى الجواب : الكلام فى تقدير (إلاً) بالواو ولا ب (ولا) .

ثم قلت : وكيف يفسد والمعنى صحيح على تقدير (ولا) ، لأن التقدير حينئذ : وما يعزب عن ربك من مثقال ذره فى الأرض ولا فى السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر ولا فى كتاب مبین ، والمعنى كل كائن فى الأرض وفى السماء ، وفى أصغر من ذلك ، وفى أكبر منه ، وفى كتاب مبین ، لا- يعزب منه شىء عن ربك . وعلى تقدير الواو يصير التقدير : وذلك ، أو وهو فى كتاب مبین . وكان وقع من استشهادى فى المجلس ما قال الشاعر : [الوافر]

٧٥١- (١) وكل أخ مفارقة أخوه

لعمر أيبك إلاً الفرقدان

ص : ٢٣٧

---

١- ٧٥١- الشاهد لعمرو بن معدى كرب فى ديوانه (ص ١٧٨) ، ولسان العرب (ألا) والممتع فى التصريف (١ / ٥١) ، والكتاب (٢ / ٣٥٠) ، ولحضرمى بن عامر فى تذكره النحاه (ص ٩٠) ، وحماسه البحرى (ص ١٥١) ، والحماسه البصريه (٢ / ٤١٨) ، وشرح أبيات سيويه (٢ / ٤٦) ، والمؤتلف والمختلف (ص ٨٥) ، ولعمرو أو لحضرمى فى خزانه الأدب (٣ / ٤٢١) ، والدرر (٣ / ١٧٠) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٢١٦) ، وبلا نسبه فى أمالى المرتضى (٢ / ٨٨) ، والجنى الدانى (ص ٥١٩) ، وخزانه الأدب (٩ / ٣٢١) ، ووصف المبانى فى (ص ٩٢) ، ومغنى اللبيب (١ / ٧٢) ، وشرح الأشمونى (١ / ٢٣٤) ، وشرح المفصل (٢ / ٨٩) ، وفصل المقال (ص ٢٥٧) ، والمقتضب (٤ / ٤٠٩) ، وهمع الهوامع (١ / ٢٢٩) .

فعدلوا عن البحث فيه وعن المعنى إلى أن ذلك لا يقال في القرآن. وقال بعضهم: (إلّا) بمعنى الواو لا تعطف الجمل ، ولا يقدر في القرآن. وهذا من العجيب فقد حمل الأخفش على ذلك قوله تعالى: (لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ) [البقره: ١٥٠] واستشهد على ذلك بقول الشاعر: [الكامل]

٧٥٢- (١) وأرى لها دارا بأغدره السّ

يدان لم يدرس لها رسم

إلّا رمادا هامدا دفعت

عنه الرّيح خوالد سحم

أى: وأرى لها دارا ورمادا. وقال الفراء في قوله تعالى - وحكى عنه ذلك مكّي واستحسنه - فقال: «قوله تعالى:

(وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصِغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ) [يونس: ٦١]، حمل هذا اللفظ على ظاهره وجعل قوله: (إلّا في كتاب) متصلا بما قبله أوجب أنّ أشياء تعزب عن الله، وهى فى كتاب مبين، تعالى الله عن ذلك. ومثله فى الأنعام: (وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ) [الأنعام: ٥٩]، ولكن (إلّا) وما بعدها منقطعه ممّا قبلها على إضمار بعد (لا) تقديره: وما يعزب عن ربك من مثقال ذره ولا أصغر من ذلك ولا أكبر تمّ الكلام، فلا شىء يعزب عنه لا إله إلّا هو، ثمّ ابتداء فقال: (وهو فى كتاب مبين) و (إلّا) فى موضع الواو و (هو) مضمرة. قال أبو محمّد مكّي عقب حكايته ذلك: «هذا قول حسن لو لا- أنّ جميع البصريين لا- يعرفون (إلّا-) بمعنى الواو». وكذلك قال مكّي: «وكذلك قال قوم فى قوله تعالى: (يَجْتَبُونَ كِبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ) [النجم: ٣٢]: إنّ معناه واللمم». قال مكّي: «وكون (إلّا) بمعنى الواو بعيد شاذّ، ولو جعلت (إلّا) بمعنى (لكن) لكان أقرب وأجود، فكأنه قال: لكن هو فى كتاب مبين، وهذا أحسن فى التأويل والاستعمال من قول صاحب الكتاب: إنّ (إلّا) بمعنى الواو. وكون (إلّا) بمعنى (لكن) مستعمل كثير، وكونها بمعنى الواو لا يعرف فحمل الكلام على المعروف المستعمل أولى. والإضمار لا- بدّ منه فى القولين جميعا، وبه يتمّ الكلام» انتهى ما ذكر مكّي، وقد علمت منه أمورا:

أحدها: أنّ الجرجانيّ جوّز ما جوّزناه.

الثانى: أنّ مكّيّا استحسنه إذ قال: لو لا أنّ جميع البصريين لا يعرفون (إلّا) بمعنى الواو. وعلى مكّيّ فى ذلك اعتراض فقد سبق لك النقل عن الأخفش سعيد بن

ص: ٢٣٨

١ - ٧٥٢- البيتان للمخبل السعدى فى ديوانه (ص ٣١٢)، والبيت الأول فى اللسان (إلّا-)، وبلا- نسبه فى تاج العروس (إلّا-)، والبيت الثانى بلا نسبه فى لسان العرب (خلد)، وتاج العروس (خلد).

مسعده المجاشعي وهو من رؤوس البصريين أن (إلّا) تأتي بمعنى الواو ، ولذلك قال في (التسهيل) في باب العطف في حروفه فقال : «ولا (إلّا) خلافا للأخفش والفراء» (١).

الثالث : أن قوما خرجوا على ذلك (إلّا اللّمّم) [النجم : ٣٢] ، وظهر لك بذلك (لا يخافُ لَدَيَّ الْمُؤْمِنُونَ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ) [النمل : ١٠ - ١١] ، عن بعض التّحويين أنّ (إلّا) بمعنى الواو. وأجاز الفراء أن تكون إلّا بمعنى الواو في قوله تعالى : (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ) [هود : ١٠٨].

فإذا كان الأخفش وهو من رؤوس نحاه البصره ، والفراء وهو من رؤوس نحاه الكوفه يقدران ذلك في كتاب الله تعالى ، بل وفيه الحذف أيضا ، وكذلك من حكى عنه الفراء. وقد جوّز ذلك في هذه الآيه بعينها أبو عليّ الحسن بن يحيى الجرجانيّ. وإنكار هذا الأمر يدلّ على قلّه الممارسه بالعلوم ، والقول إذا حكى لا يلزم من حكايته اختياره ، مع أنّه لا محذور في اختياره في العقيدته والله الحمد ، إنّما المحذور في العقائد الأفعال المنكره التي يأبأها الكرام البرره. مشيرا إلى هذا الحال بحمد الله معتقدي صحيح وما أنا عن مقال الحقّ زائع وهذه الآيات التي سيقّت ، فكيف ينكر هذا ذلك الكلام على الاستثناء فيها وإنما الكلام على ما نحن بصددّه.

ولنقدّم الكلام على الاستثناء من المذكور ثمّ نذكر بعد ذلك الاستثناء من المقدّر فنقول : كان سبق في الأجوبه التي ذكرناها أن يكون الاستثناء من قوله : (وَلَا أَصِيغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ) على الرّفْع على الابتداء ، أو الفتح على أنّ (لا) لنفي الجنس. وهذا هو الذي جزم به الزّمخشري فقال : «(وما يعزب) ، قرئ بالضمّ والكسر : وما يبعد وما يغيب ، ومنه الرّوض العازب (وَلَا أَصِيغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ) القراءه بالرّفْع والنصب ، والوجه النصب على نفي الجنس ، والرّفْع على الابتداء ليكون كلاما برأسه. وفي العطف على محل (مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ) أو على لفظ (مِثْقَالِ ذَرَّةٍ) فتحا : في موضع الجرّ لامتناع الصرف إشكال ، لأنّ قولك : لا يعزب عنه شيء إلّا في كتاب مشكل» (٢) انتهى ما قرّره الزّمخشري وكأنّه قصد بذلك ما نقل عن أبي عليّ الفارسيّ من أنّ الرّفْع في ذلك للعطف على المحلّ والفتح فيه للعطف على اللفظ. وقد قال السيّاخي شارح (الشاطبيّه) - رحمه الله تعالى - متكلّما على قول الإمام الشاطبي - رحمه الله تعالى - : [الرجز]

٧٥٣-(٣) ويعزب كسر الضمّ مع سبأ رسا

وأصغر فارفعه وأكبر (ف) يصلا

ص : ٢٣٩

١- انظر تسهيل ابن مالك (ص ١٧٤).

٢- انظر الكشاف (٢ / ٢٤٣).

٣- ٧٥٣- انظر شرح الشاطبيّه (ص ٢١٩).

«عزب يعزب ويعزب : إذا غاب ونأى ، وهما لغتان ، ومنه الأرض العازبه ، والرّوض العازب : البعيد. والوجه فى رفع (أصغر) الابتداء ، فهو كلام مستقلّ بنفسه والنصب على نفي الجنس.

وقال أبو عليّ فى الرّفْع : هو حمل على موضع الجارّ والمجرور فى (من مثقال) وهو رفع كما فى (كفى بالله).

وقال فى النّصب : إنّه معطوف على لفظ (مثقال) أو (ذرّه) إلّا أنّه لا ينصرف ، للّصّفه والوزن ، تابعه على ذلك الجميع فيصير التقدير على ذلك : لا يعزب عنه شيء إلّا فى كتاب وهذا فاسد» انتهى.

وليس ما ذكره أبو عليّ بفاسد إذا جعلنا الاستثناء من محذوف ، أو منقطعاً كما هو الجوابان الباقيان وكأنّ الحامل لأبى عليّ الفارسي على ذلك بالنّصب أيضاً لنفى الجنس فلما كان العطف هو المقصود وأنفقت السّبعه هناك على الرّفْع عطفاً على مثقال ، واختلفوا فى آيه يونس نظراً إلى اختلاف حالتى العطف وهذا الحال ضعيف.

وكان أراد بعض من حضر أن يقرّره بعكسه. وجوابه : أنّ القراءه سنّه متّبعه فلا- يلزم من الاتّفاق فى موضع حمل المختلف فيه عليه لوجود المانع هنا مع الاتّصال. على أنّ فى آيه سبأ تخريجاً قاله الرّمخشرى يأتى إن شاء الله تعالى.

ولنعد إلى الكلام على الجوابين الأخيرين فنقول : وعلى الانقطاع جرى جمع من المعربين ، وجزم به العكبرى فى إعرابه فقال : «وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ» بفتح الرّاء فى موضع جرّ لذره أو لمثقال على اللفظ ويقرآن بالرّفْع حملاً على موضع (من مثقال) إلّا فى كتاب (أى : إلّا هو فى كتاب) والاستثناء منقطع» (١) وقدمه صاحب تبصره المتذكّر فقال : «إلّا فى كتابٍ مُبينٍ» منقطع». وقال على الذى جزم به الرّمخشرى : «وزعم بعضهم : (ولا أصغر) إلا (مبين) جمله مستقلّه بنفسها وجعل الاستثناء متّصلاً وفتح (ولا أصغر) و (لا أكبر) على نفي الجنس ورفعها على الابتداء. فعلى هذا ينبغى أن يقف على (فى السماء)».

والقول بأنّ الاستثناء منقطع هل يرد ، وهل وقع فى القرآن العظيم أم لا ، وهى مسأله معروفه لا نطيل بذكرها :

وأما الجواب الآخر وهو أن يكون الاستثناء من محذوف فتقديره : ولا شيء إلّا

ص : ٢٤٠

١- انظر إملاء ما منّ به الرحمن (٢ / ١٧).

فى كتاب مبين. ونظيره: (ما فَرَطْنَا فى الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ) [الأنعام: ٣٨]، (وَكَلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا) [النبا: ٢٩]. وإنما لم أجعله مستثنى مما قبله رفعا أو فتحا لأنّ الكلام على أنّ الرفع للعطف على المحلّ، والفتح للعطف على اللفظ، فعدلنا عن الاستثناء من المذكور إلى مقدّر مبتدأ دلّ على ما سبق، ولا بدع فى حذف ما قدّر لدلاله الكلام عليه، ويكون من مجموع ذلك إثبات العلم لله تعالى فى كلّ معلوم، وأنّ كلّ شيء مكتوب فى الكتاب، وقد يجمع بينهما فى قوله تعالى: (قَالَ عَلَّمَهَا عِنْدَ رَبِّيَ فى كِتَابٍ لا يَضِلُّ رَبِّيَ وَلا يَنْسى) [طه: ٥٢]، وفى قوله تعالى: (وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ) [الأنعام: ٥٩].

وهذه الأوجه الأربعة التى فتح الله بها لا توجد مجموعها فى كتاب بل الأوّل منها قد علمت أصله، ومن قدّره فى هذه الآيه، والثانى قد علمت من قاله، والثالث قد علمت من جزم به واختاره، والرابع يشهد له كثير من أساليب العرب. وذكر صاحب كتاب (تبصره المتذكّر) أنّه «يجوز أن يكون الاستثناء متّصلا بما قبل قوله (وما يعزب) ويكون فى الآيه تقديم وتأخير وترتيبها: «وما تكون فى شأن وما تتلوا منه من قرآن ولا تعملون من عمل إلّا فى كتاب مبين إلّا كنّا عليكم شهودا إذ تفيضون فيه..» إلى «ولا- أكبر». تلخيصه: «ما من شيء إلّا وهو فى اللوح المحفوظ. ونحن نشاهده فى كلّ آن» ويجوز الاستثناء من (وما يعزب) ويكون (يعزب) بمعنى يبين ويذهب، المعنى: لم يبين شيء عن الله تعالى بعد خلقه له إلّا وهو مكتوب فى اللوح المحفوظ تلخيصه: كلّ مخلوق مكتوب»، انتهى.

وفيه نظر، أمّا الوجه الأوّل فليس هذا نظير «امرر بهم إلّا الفتى إلّا العلاء» (١) فلاّنك عند قصد التأكيد فى نحو ذلك يجب العطف بالواو ولا تقول: قام القوم إلّا زيدا إلّا جعفرا» إذا قصدت التأكيد إلّا بالعطف فتقول: «وإلّا جعفرا».

فإن قيل: إنّما يكون ذلك فى (إلّا) التى للتأكيد، وهاهنا قد لا يكون مقصودا فىكون كقول القائل: «ما قام إلّا زيدا إلّا عمرا». قلت: لا- يصحّ، لأنّ المثال المستشهد به مفرّغ، ولا تفرغ فيما نحن فيه، ولكن هو قريب من قولك: «ما قام القوم إلّا زيدا إلّا عمرا. غير أنّ المستثنين داخلان فى القوم، فلو سكت عن أحدهما لانتفى بخلاف ما نحن فيه. وأيضا فلاّنّه يلزم مجازان أحدهما بالتقديم والتأخير، والثانى تكرير إلّا.

ص: ٢٤١

وأما الوجه الثاني : فتفسير (يعزب) : «يبين ويذهب» لا يعرف ، وإنما المعروف في (عزب) ما تقدّم نعم ، قال الصّغاني (١) في (العباب) «قال أبو سعيد الضيرير : يقال : ليس لفلان امرأه تعزبه أى : تذهب عزبته بالنكاح ، مثل قولك : تمرّضه أى : تقوم عليه في مرضه». ثم قال الصّغاني : «والتركيب يدلّ على تباعد وتنحّ» فتفسيره بالظهور بعيد ، ولئن سلّمناه فلائى شىء جمع بين الظهور والذهاب ، وكأنّه قصد بذلك أنّ علم الغيب مكتوم ، فما يظهر منه ويذهب إلّا في كتاب مبین ، وهذا المعنى قريب من كلام وقع للزمخشري في سورة سبأ لَمَّا وَجَّهَ الْقِرَاءَةَ الْمَشْهُورَةَ بِالرَّفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ أَشَارَ إِلَى قِرَاءَةِ شَاذِهِ بِالْفَتْحِ عَلَى نَفْيِ الْجِنْسِ كَقَوْلِكَ : «لا- حول ولا- قوه إلما بالله» ، بالرّفْع والنّصب ، وهو كلام منقطع عمّا قبله. قال (٢) الزمخشري : «فإن قلت : هل يصحّ عطف المرفوع على مثقال ذرّه كأنه قيل : لا- يعزب عنه مثقال ذرّه وأصغر وأكبر ، وزيادة (لا) لتأكيد النّفى ، وعطف المفتوح على ذرّه بأنّه فتح في موضع الجرّ لامتناع الصّيرف ، كأنه قيل : لا يعزب عنه مثقال ذرّه ولا مثقال أصغر من ذلك ولا أكبر. قلت : يأبى ذلك حرف الاستثناء ، إلما إذا جعلت الضمير في (عنه) للغيب وجعلت الغيب اسما للخفّيات قبل أن تكتب في اللوح لأنّ إثباتها في اللوح نوع من البروز عن الحجاب على معنى أنه لا ينفصل عن الغيب شىء ولا يزول عنه إلّا مسطورا في اللوح» انتهى. ويمكن أن يجيء مثله هنا على تقدير حذف مضاف.

ولقائل أن يقول : ما المانع من الاتّصال وجعل الاستثناء من (ولا- أصغر ولا أكبر) مع العطف على اللفظ أو المحل فإن قيل : المانع ما سبق ، قلنا فقد وقع التصريح بالعطف مع الاستثناء في قوله تعالى : (وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقِهِ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلْمَاتِ الْأَمْزُجِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ) [الأنعام : ٥٩] ، فإنّ القراءه عند السّبعة بجرّ حبه ورطب ويابس ، وقد قال (٣) الزمخشري : («ولا- حبه ولا رطب ولا يابس : عطف على ورقه ، وداخل في حكمها ، كأنه قيل : وما يسقط من شىء من هذه الأشياء إلما يعلمه. وقوله : (إلما في كتاب مبین) كالتكرير لقوله (إلما يعلمها) ، لأنّ معنى (إلا يعلمها) ومعنى (إلما في كتاب مبین) واحد ، والكتاب

ص : ٢٤٢

١- الصغاني : هو الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن علي العدوي العمري ، أبو الفضائل الصغاني ويقال الصاغاني ، من تضافته : مجمع البحرين في اللغة ، والتكملة على الصحاح ، والعباب ، والشوارد في اللغات وغيرها. (ت ٥٦٠٥). ترجمته في بغية الوعاة (١ / ٥٢٠).

٢- انظر الكشاف (٣ / ٢٧٩).

٣- انظر الكشاف (٢ / ٢٤).

المبين علم الله ، أو اللوح». ويقال مثله هنا بأن قوله : (ولا أصغر من ذلك ولا أكبر) عطف على (مثقال) أو (ذره) ، وداخل في حكمها ، كأنه قيل : وما يعزب عن ربك من هذه الأشياء شيء ، وذلك مثبت للعلم ، فيكون معنى ذلك ومعنى (إلا في كتاب مبین) التأكيد لما فهم من إثبات العلم ممّا سبق ، لأن معنى (ذلك) ومعنى (إلا في كتاب مبین) واحد ، والكتاب هو علم الله تعالى ، والمعنى : وما يعزب عن ربك من مثقال ذره في الأرض ولا في السماء إلا يعلمها ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في علمه. وهذا وجه آخر في الآية إلا أن فيه حذف المؤكّد بخلاف (إلا يعلمها) فإنه مذكور ، نعم يتمشى ذلك على التقديم والتأخير وفيه ما تقدّم وبه مع الوجهين اللذين قبله مع الأربعة التي ذكرتها في المجلس ، وأوضح القول فيها هنا يكمل في الآية سبعة أوجه ، على أنه قد قرئ شاذًا : ولا حبه ولا رطب ولا يابس برفعها قال (١) الزمخشري : «وفيه وجهان : أن يكون عطفًا على محلّ من ورقه ، أو رفعًا على الابتداء وخبره (إلا في كتاب مبین) كقولك : لا رجل منهم ولا امرأه إلا في الدار».

ومما وقع في الكلام من غيرى أنه يجوز أن يكون الاستثناء في ذلك روعى فيه ما راعى الجعدي بقوله : [الطويل]

٧٥٤- (٢) فتى كملت خيراته غير أنه

جواد فما يبقى من المال باقيا

فإنه ذهب إلى معنى : ليس فيه عيب لأنّ الجود ليس بعيب ، فإذا لم يكن فيه عيب إلا الجود فما فيه عيب فإنه قال : كملت خيراته لكن ينقصه جوده. ونظيره في هذه الآية : إن كان يعزب عنه شيء فهو الذي في كتاب مبین ، لكنّ الذي في الكتاب لا يعزب فلا يعزب عنه شيء. وهذا التقدير لا يصحّ من جهة أنّ فيه فرض محال ، وليس في اللفظ ما يدلّ عليه ، بخلاف ما تقدّم من البيت ، وأيضا فيؤدّى إلى تكثير المجاز ، وأيضا فلاّنّ الجود بوصفه لفظا ليس بنقص ، وأما الذي في الكتاب المبين فليس في اللفظ ما يدلّ على هذا التقدير ، وإن كان الأمر كذلك لما تقرّر أنّ الباري جلّ جلاله عالم بالكلّيات والجزئيات ؛ على أنّ التقدير في البيت إنّما هو على

ص: ٢٤٣

١- انظر الكشاف (٢ / ٢٥).

٢- ٧٥٤- الشاهد للنابغه الجعدي في ديوانه (ص ١٧٣) ، والأزهيه (ص ١٨١) ، وأمالى المرتضى (١ / ٢٦٨) ، وخزانه الأدب (٣ / ٣٣٤) ، والكتاب (٢ / ٣٤٠) ، والدرر (٣ / ١٨٢) ، وديوان المعانى (١ / ٣٦) ، وشرح أبيات سيويه (٢ / ١٦٢) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقي (ص ١٠٦٢) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٦١٤) ، والشعر والشعراء (١ / ٢٩٩) ، ولسان العرب (وصح) ، وبلا نسبه في الصحابي في فقه اللغة (ص ٢٦٧) ، وجمع الهوامع (١ / ٢٣٤).

المنقطع وحينئذ فتقدير الانقطاع قد تقدّم في الأوجه السابقة بما يصحّ ، فلا حاجة إلى تقديره بما لا يصحّ .

وعلى الجملة فأحسن الوجوه السبعة جعل الاستثناء متّصلاً بتقدير أن يكون من عطف الجمل : الرفع على الاستثناء ، والفتح على أنّ (لا) التي لنفى الجنس ، أو يكون من عطف المفردات وتفسير (يعزب) ببيظهر ، أو يكون من باب ... ، أو يجعل منقطعا كما تقدّم ، ويليهما كون (إلّا) للعطف كما تقدّم ، أو الاستثناء من محذوف .

وقد وضح أنّ الذي تبادر الذهن إليه في المجلس فتح من الرّبّ الكريم ، فله الشّكر على العطاء العميم ، والحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسّلام على سيّدنا محمّد وآله وصحبه والتّابعين .

### الكلام في قوله تعالى : (فِيهِنَّ قاصِرَاتُ الطَّرْفِ)

قال أبو محمد عبيد الله بن محمّد بن عليّ بن عبد الرحمن بن منصور بن زياد الكاتب في (أماليه) : حدّثنا محمّد بن القاسم الأنباري : حدّثني أبي حدّثنا محمد بن الجهم قال : حجّ الفراء سنة ستّ ومائتين ، وحججنا معه ، فلقيني خلّاد بن عيسى المقرئ ، فسألني عن قوله تعالى : (فِيهِنَّ قاصِرَاتُ الطَّرْفِ) [الرحمن : ٥٦] ، فقال : لم جمع بعد قوله : (فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ) [الرحمن : ٥٠] فأجبت بما أملى الفراء علينا في كتابه ، أنّ (فِيهِنَّ) للجنّتين والجنّتين ، لما قال : (وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ) [الرحمن : ٤٦] قال : (وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ) [الرحمن : ٦٢] فقال لي خلّاد : أخطأت قد جمع قبل ذكره الجنّتين ، فصرت إلى الفراء فأخبرته بمسأله خلّاد ويجوابي ويانكاره عليّ فردّد الفراء في نفسه شيئا ثمّ قال لي : إنّ العرب توقع الجمع على التشبيه ، قال الله تعالى : (فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ) [النساء : ١١] يريد : فإن كان له أخوان . وقال : (فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما) [التحریم : ٤] يعني : فقد صغا قلبا كما . انتهى .

في كتاب (لبّ الألباب في المسأله والجواب) لأبي الحسن بن جباره :

من أبيات المعاني قول الشاعر : [الرمل]

٧٥٥- (١) إنّما زيدا إلينا سائرا

من مكان ضلّ فيه السائر

فهو يأتينا عشا في سحر

ماله في يده أو عامر

بأيّ شيء نصب زيدا وحقّه الرفع وكيف يجتمع العشاء والسحر وكيف يلتئم

ص : ٢٤٤



ماله فى يده أو عامر؟ وهذا العجز مبين للصدر. وهى مسأله عظمى وإن أحاط الليب بها علما.

والجواب عن ذلك :

أمّا البيت الأوّل : فقوله (إن) شرط ، و (نمى) فعل ماض من قولهم : نمى ينمى أى : ارتفع وزاد. و (زيدا) مفعول به ، و (سائرا) نصب على الحال. وقوله (ضل) من الضلال وهو ضد الهدى. و (السائر) فاعل ، وهو الذى نصب (زيدا). وتقديره : إن نمى السائر زيدا ، يعنى أنه ارتفع به وهدها إلينا فى حال كونه سائرا من مكان حار فيه وضلّ.

وأما البيت الثانى : فهو مستحيل إن أخذ على لفظه ، إذ العشاء والسحر وقتان متباينان ولا يجتمعان ، وإنما المعنى فيه : ف (هو) مبتدأ ، (يأتى) : فعل مضارع ، (ناعشا) : حال من المضمّر فى الإتيان ، من نعشته أنعشه أى رفعته ، ومنه قول الشاعر وهو أبو حيه النميرى : [الطويل]

٧٥٦- (١) إذا ما نعشناه على الرّحل ينثى

مساليه عنه من وراء ومقدم

ومسأله : عطفاه ، وقد نصبهما على الظرف لأتهما فى معنى ناحيته ألا تراه يقول : من وراء ومقدم. وتفسير هذا البيت أنا إذا رفعناه على الرّحل لا يستمسك فيتثنى فى ناحيته من جانبه. وهذا الشاهد أيضا من أبيات المعانى وهو ممّا يسأل عنه.

وقوله فى البيت المتقدم (ماله) : منصوب بقوله (ناعشا) أى : رافعا ماله فى يده ، وصرف (سحرا) لأنه نكره يريد : سحرا من الأسحار. وقوله (أو عامر) عطف على المضمّر فى يأتى ، وطول الكلام سدّ مسدّ التأكيد. وتقريب معنى هذين البيتين : إن زيدا ضلّ فى موماه فهدها إلينا السائر فيها فهو يأتى ناعشا أى : رافعا مكثرا ماله هو أو عامر. انتهى.

### سبعه أسئلة كتب عليها جلال الدين البلقينى

ورد فى سنه ثلاث وعشرين وثمانمائه من بلاد المغرب من الفقيه أبى بكر بن محمد بن عقبه أسئلة فى النحو إلى الشيخ جلال الدين البلقينى فكتب عليها.

ص: ٢٤٥

١- ٧٥٦- الشاهد لأبى حيه النميرى فى ديوانه (ص ٧٨) ، والكتاب (١ / ٤٧٩) ، والأزمونه والأمكنه (١ / ٣٠٧) ، ولسان العرب (مسئل) ، وبلا نسبه فى مجالس ثعلب (١ / ٩٢).

أما الأسئلة فسيبعه :

الأول : زعم ابن مالك أنّ حذف عامل المؤكّد امتنع بقوله تعالى : (فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ) [ص : ٣٣] ، هل هو مقبول أم لا؟.

الثاني : زعم الزمخشري أنّ قوله تعالى : (فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا) [الأحقاف : ٢٤] منصوب على التمييز ، وتعقب أبي حنّان له ، من المصيب منهما وذكرنا قريبا من ذلك في قوله تعالى : (فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ) [البقره : ٢٩].

الثالث : أين المخصوص بالمدح فيما أنشده الزمخشري في سورة الصافات : [الطويل]

٧٥٧- (١) لعمرى لئن أنزفتم أو صحوتم

لبئس الندامى كنتم آل أبجرا

ومنه قول عائشه : « كان لنا جيران من الأنصار لنعم الجيران كانوا » (٢).

الرابع : علام انتصب (بصيرا) في قوله : (فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا) [الإنسان : ٢]؟.

الخامس : من أيّ الضمائر قول أبي الطيّب : [الطويل]

٧٥٨- (٣) هو الجدّ حتّى تفضل العين أختها

وحتّى يكون اليوم لليوم سيّدا

وقول المعزّي : [الطويل]

٧٥٩- (٤) هو الهجر حتّى ما يلّم خيال

[وبعض صدور الزائرين وصال]

السادس : ما معنى (من) في حديث : «ألا أخبركم بخيركم من شرّكم» (٥) ، وفي حديث : «ما بال الكلب الأسود من الأحمر»

(٦) ، وفي قول المعزّي : [الطويل]

٧٦٠- وإن يك وادينا من الشعر واحدا

فغير خفيّ أثله من ثمامه

السابع : ما إعراب قوله : «فخرج بلال بوضوء فمن ناضح ونائل» ، وقول المعزّي : [الخفيف]

- ١- ٧٥٧- الشاهد للأبيرد في لسان العرب (نزف)، وبلا نسبه في جمهره اللغه (ص ٨٢١)، وخزانه الأدب (٩ / ٣٨٨)، والدرر (٥ / ٢١٥)، وشرح عمده الحافظ (ص ٧٩٣)، والمحتسب (٢ / ٣٠٨).
- ٢- أخرجه ابن حبان في صحيحه (٢ / ٢٨٥)، والترمذى في سننه (٤ / ٥٢٨)، والهيثمي في موارد الظمان (١ / ٥٠٥).
- ٣- ٧٥٨- الشاهد للمتنبى (٢ / ٩).
- ٤- ٧٥٩- انظر شروح سقط الزند (١٠٤٦).
- ٥- أخرجه ابن حبان في صحيحه (٢ / ٢٨٥)، والترمذى في سننه (٤ / ٥٢٨)، والهيثمي في موارد الظمان (١ / ٥٠٥).
- ٦- أخرجه مسلم في صحيحه (١ / ٣٦٥)، وابن خزيمة في صحيحه (٢ / ٢٠).

ق فمن غابن ومن مغبون

وأما الأجوبه :

فقال : اللهم ألهم الصواب.

أما السؤال الأول : فالظاهر أنه سقط شيء ، وهو : (ردّ) من : (زعم ابن مالك) ، لأنّ هذه الآية تردّ على ابن مالك.

والجواب : أنّ الردّ بذلك مقبول ، فإنّ الأصل : فطفق يمسح مسحاً ، فحذف (يمسح) ، وهو عامل المؤكّد. وهذا الزعم ذكره الشيخ جمال الدين بن مالك فى (الكافيه الشافيه) (٢) و (الألفيه) ، وردّه عليه ابنه الشيخ بدر الدين فى (شرح الألفيه) بما يوقف عليه من كلامه وقد قال الشيخ أبو حيان هنا فى تفسيره : «طفق : من أفعال المقاربه للشروع فى الفعل ، وحذف خبرها لدلاله المصدر عليه ، أى فطفق يمسح مسحاً» (٣) انتهى. وقد أعرب الزمخشري قوله تعالى : (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) [النساء : ٢٤] مصدراً مؤكّداً فقال : ««كتاب الله» مصدر مؤكّد ، أى : كتب الله ذلك عليكم كتاباً» (٤). وقال (٥) الشيخ أبو حيان : ««كتاب الله عليكم» : انتصب بإضمار فعل ، وهو مصدر مؤكّد لمضمون الجملة السابقه من قوله : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ) [النساء : ٢٣] وكأنّه قيل : كتب الله عليكم تحريم ذلك كتاباً وما ذهب إليه الكسائى من أنّه يجوز تقديم المفعول فى باب الإغراء بالظرف والمجرور مستدلاً بهذه الآية ، إذ تقدير ذلك عنده : عليكم كتاب الله ، أى : الزموا كتاب الله ، فلا يتمّ دليله لاحتمال أن يكون مصدراً كما ذكرناه».

وأما السؤال الثانى : فقال الشيخ أبو حيان فى سوره الأحقاف : «وانتصب (عارضاً) على الحال من المفعول ، وقال ابن عطيه : ويحتمل أن يعود على الشىء المرئى الطالع عليهم الذى فسره قوله (عارضاً).

وقال (٦) الزمخشري : «فلما رأوه فى الضمير وجهان : أحدهما : أن يرجع إلى ما

ص : ٢٤٧

١- ٧٦١- انظر لزوم مالا يلزم للمعرى (٢ / ٥٧٦).

٢- الكافيه الشافيه : هى منظومه طويله لابن مالك فى النحو والصرف عدد أبياتها (٢٧٥٧) بيتاً.

٣- انظر البحر المحيط (٧ / ٣٩٧).

٤- انظر الكشاف (١ / ٥١٨).

٥- انظر البحر المحيط (٣ / ٢١٤).

٦- انظر الكشاف (٣ / ٥٢٤).

تعدنا وأن يكون مبهما قد وضح أمره بقوله (عارضاً) إمّا تمييزاً ، وإمّا حالاً. وهذا الوجه أعرب وأفصح. انتهى» قال الشيخ أبو حيان : «وهذا الذى ذكر أنه أعرب وأفصح ليس جارياً على ما ذكره النحاه ، لأنّ المبهم الذى يفسره ويوضحه التمييز لا يكون إلّا فى باب «ربّ» ، نحو : «ربّه رجلاً لقيته» ، وفى باب «نعم وبئس» ، على مذهب البصريّين نحو : «نعم رجلاً زيد» ، و «بئس غلاماً عمرو». وأمّا أنّ الحال يوضح المبهم ويفسره فلا نعلم أحداً ذهب إليه. وقد حصر النحاه المضمير الذى يفسره ما بعده ، فلم يذكروا فيه مفعول «رأى» إذا كان ضميراً ، ولا أنّ الحال يفسر المضمير ويوضحه» (١) انتهى.

وكلام ابن عطية من وادى كلام الزمخشري ، فإنّه قال : «والضمير فى رأوه يحتمل أن يعود على العذاب ويحتمل أن يعود على الشىء المرثى فى الطالع عليهم ، وهو الذى فسره قوله (عارضاً) انتهى. فقد جعل الضمير يفسره ما بعده كما قال الزمخشري لكنّ الزمخشريّ أفصح بالإبهام والتمييز والحال ، فلذلك خصّه الشيخ رحمه الله بالاعتراض ، والذى قاله الشيخ هو الجارى على القواعد المقرّرة فى النحو.

وأما آية البقره ، فقال الشيخ أبو حيان فيها : «قال الزمخشري : والضمير فى (فَسَوَّاهُنَّ) ضمير مبهم ، و (سَبَّحَ سَمَاوَاتٍ) : تفسيره ، كقولهم (٢) : «ربّه رجلاً» ، انتهى كلامه. ومفهومه أنّ هذا الضمير يعود على ما بعده وهو مفسّر به فهو عائداً على غير متقدّم الذّكر. وهذا الذى يفسره ما بعده منه ما يفسّر جملة ، وهو ضمير الشأن أو القصّه ، وشرطها عند البصريّين أن يصرّح بجزأيتها ، ومنه ما يفسّر بمفرد ، أى : غير جملة ، وهو الضمير المرفوع بنعم وبئس ، وما جرى مجراهما ، والضمير المجرور برّب ، والضمير المرفوع بأول المتنازعين على مذهب البصريّين ، والضمير المجعول خبره مفسراً له ، والضمير الذى أبدل منه مفسره. وفى إثبات هذا القسم الأخير خلاف ، وذلك نحو «ضربتهم قومك».

وهذا الذى ذكره الزمخشري ليس واحداً من هذه الضمائر التى سردناها إلّا أنّه يحتمل فيه أن يكون (سبح سماوات) بدلاً منه ومفسّراً له ، وهو الذى يقتضيه تشبيه الزمخشري له ب «ربّه رجلاً» ، وأنّه ضمير مبهم ليس عائداً على شىء قبله ، لكنّ هذا يضعف بكون هذا التقدير يجعله غير مرتبط بما قبله ارتباطاً كلياً ، إذ يكون الكلام

ص: ٢٤٨

١- انظر البحر المحيط (٨ / ٦٤).

٢- انظر الكشاف (١ / ٢٧٠).

قد تضمّن أنّه تعالى استوى إلى السماء وأنّه سوى سبع سماوات عقب استوائه إلى السماء ، فيكون قد أخبر بإخبارين ، أحدهما : استوائه إلى السماء ، والآخر تسويته سبع سماوات. وظاهر الكلام أنّ الذى استوى إليه هو بعينه المسوى سبع سماوات وقد أعرب بعضهم (سبع سماوات) بدلا من الضمير على أنّ الضمير عائد على ما قبله ، وهو إعراب صحيح نحو : «أخوك مررت به زيد» (١) انتهى. فقد منع الشيخ من البديل على عود الضمير إلى ما بعده لأجل عدم الارتباط ، وأجازه على عود الضمير على ما قبله لوجود الارتباط ثمّ قال بعد سياق أعراب : «فتلخص فى نصب (سبع سماوات) أوجه : البديل باعتبارين (يعنى باعتبار ما قبله وما بعده) والمفعول به ، ومفعول ثان ، وحال» ، قال : «والمختار البديل باعتبار عود الضمير على ما قبله ، والحال ، ويترجح البديل لعدم الاشتقاق» (٢) انتهى.

والتعقّب المذكور فى سورة البقره نظير التعقّب المذكور فى سورة الأحقاف وكلام الشيخ - رحمه الله - فى ذلك هو الجارى على القواعد كما تقدّم. وقد تعقّب القطب فى حاشيته على الزمخشري ذلك فقال : «قوله : والضمير فى (فسوّاهنّ) ضمير مبهم فيه نظر ، لأنّ الباب ليس بقياس وإتّما حمل المضمّر فى قوله : «رَبّه رجلا» على أنّه مبهم لأنّ «رَبّ» لا تدخل إلّا على التّكرات وهذا لا يوجد فى (فسوّاهنّ)».

وأمرًا السؤال الثالث : فقد أشار إلى ذلك ابن مالك فى (التسهيل) فى الكلام على المخصوص بقوله : «أو يذكر قبلهما معمولا للابتداء أو لبعض نواسخه ، أو بعد فاعلها : مبتدأ أو خبر مبتدأ لا يظهر ، أو أوّل معمولى فعل ناسخ» (٣) : مثال المخصوص الذى ذكر قبلهما معمولا للابتداء «زيد نعم الرّجل» و«عمرو بئس الغلام» ، ومثال المخصوص المعمول لبعض نواسخ الابتداء فى باب «كان» قول الشاعر : [الطويل]

٧٦٢- (٤) إذا أرسلونى عند تقدير حاجه

أمارس فيها كنت نعم الممارس

وفى باب «إنّ» قول الشاعر : [مجزوء الكامل]

ص : ٢٤٩

١- انظر البحر المحيط (١ / ١٣٥).

٢- انظر البحر المحيط (١ / ١٣٥).

٣- انظر التسهيل (ص ١٢٧).

٤- ٧٦٢- الشاهد ليزيد بن الطثريه فى ديوانه (ص ٨٤) ، والدرر (٥ / ٢١٨) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٣٤) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (٩ / ٣٨٨) ، وبلا نسبه فى شرح أبيات سيويه (٢ / ٣٧٩).

وفى باب «ظنّ»: «ظننت زيدا نعم الرجل»، ومثال ذكر المخصوص بعد فاعلهما مبتدأ «نعم الرجل زيد» و «بئس الغلام عمرو»، وقوله: «أو خير مبتدأ لا يظهر» قال فيه الشيخ أبو حيان: «هذا الإعراب نسب إلى سيبويه، وممن نسبه إلى سيبويه هذا المصنّف فى الشّرح قال فيه: وأجاز سيبويه كون المخصوص خبر مبتدأ واجب الإضمار انتهى» وأطال الشيخ الكلام على ذلك بما يوقف عليه فى شرح التسهيل. ومثال كون المخصوص مذكورا بعد فاعلهما أوّل معمولى فعل ناسخ هذا البيت المذكور فى السؤال، لأنّ «كان» من نواسخ الابتداء، وقول زهير: [الطويل]

٧٦٤- (٢) يمينا لنعم السّيدان وجدتما

على كلّ حال من سحيل ومبرم

وقد أنشده الزمخشري فى سورة الصافات فى تفسير قوله تعالى: (لا فيها غولٌ ولا هم عنها يُنزفون) [الصافات: ٤٧] حيث قال: «(وينزفون) على البناء للمفعول: من نرف الشارب إذا ذهب عقله، ويقال للسّكران: «نزيف» و «منزوف» وقرئ (ينزفون) (يعنى بكسر الزاى)، من أنرف الشارب إذا ذهب عقله أو شرا به قال (٣): [الطويل]

لعمري لئن أنزفتم أو صحتم

لبئس الندامى كنتم آل أبجرا

ومعناه: صار ذا نرف. ونظيره: أقشع السحاب وقشعته الزّيح وأكبّ الرجل وكبّته، وحقّقتهما: دخلا فى القشع والكبّ انتهى.

وأما حديث عائشه فإن كان الذى فيه ذكر الهدية فهو فى الصحيحين بدون هذه اللفظه. ورواه البخارى فى الهبه والرّفاق عن يزيد بن رومان عن عروه عن عائشه بلفظ «إلّا أنّه قد كان لنا جيران من الأنصار كانت لهم منائح، وكانوا يمنحون رسول الله صلّى الله عليه وسلّم منه ألبانهم» (٤) وفى الرّفاق زياده «فيسقينا» ويقع فى بعض النسخ إسقاطه

ص: ٢٥٠

١- ٧٦٣- الشاهد لأبى دهبل الجمحى فى ديوانه (ص ٩٦)، والدرر (٥ / ٢١٧)، والمقاصد النحويه (٤ / ٣٥)، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (٩ / ٣٨٨)، وشرح الأشموني (٢ / ٣٧٩)، وشرح عمده الحافظ (ص ٧٩٣)، وهمع الهوامع (٢ / ٨٧).

٢- ٧٦٤- الشاهد لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه (ص ١٤)، وجمهره اللغه (ص ٥٣٤)، وخزانه الأدب (٣ / ٦)، والدرر (٤ / ٢٢٧)، وشرح عمده الحافظ (ص ٧٩٢)، وهمع الهوامع (٢ / ٤٢)، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (٩ / ٣٩).

٣- مرّ الشاهد رقم (٧٥٧).

٤- أخرجه البخارى فى صحيحه (٢ / ٩٠٧) رقم الحديث (٢٤٢٨).

من الرّفاق ولذلك لم يذكره المزي في الأطراف. ورواه مسلم في آخر الكتاب كما في الرّفاق بدون هذه اللفظه المذكوره في السؤال ، فقد يكون في غير الصحيحين. وفي مسند أحمد : «إلّا أنّ حولنا أهل دور من الأنصار جزاهم الله خيرا» (١). وفي ابن ماجه عن أبي سلمه عن عائشه «.. غير أنّه كان لنا جيران من الأنصار جيران صدق» (٢).

وأما السؤال الرابع : فجوابه أنّ (جعل) إن كانت بمعنى (خلق) فهما حالان ، ويجوز تعدّد الحال وصاحبها مفرد نحو : «جاء زيد راكبا ضاحكا». وإن كانت بمعنى (صير) فقله (سميعا) مفعول ثان. وكذلك «بصيرا» لأنهما خبران في الأصل فجاز جعل كلّ منهما مفعولا ثانيا ، ويجوز تعدّد خبر المبتدأ ، فكذلك يجوز تعدّد خبر ما دخل عليه ناسخ الابتداء ، ثم يعرب كلّ واحد منهما مفعولا ثانيا. وقد قال ابن مالك في التسهيل «باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، الداخلة عليهما (كان) والممتنع دخولها عليهما لاشتغال المبتدأ على استفهام فتنبهتهما مفعولين ، ولا يحذفان معا أو أحدهما إلّا بدليل ، ولهما من التقديم والتأخير ما لهما مجرّدين ، ولثانيهما من الأقسام والأحوال ما لخبر كان» انتهى. وقد جاء في خبر كان (وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا) [النساء : ٣٤] ، (وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا) [الفتح : ٤] فكذلك ما نحن فيه. ويمكن أن يجعل الأول المفعول الثاني ، والثاني صفته كما في قوله تعالى : (فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّثُورًا) [الفرقان : ٢٣]. ويجوز أن يجعله في معنى واحد على معنى : «مميّز بين الأشياء» ، إذ لا يحصل التمييز بين الأشياء غالبا إلّا بالسمع والبصر ، فيصير مثل قولنا : «الرمّان حلوا حامض» بمعنى «مزّ» ، فإذا جاء مثل : جعل الله الرّمّان حلوا حامضا كان حكمه كذلك.

وأما السؤال الخامس : فجوابه أنّه حيث لم يتقدّم ما يعود عليه هذا الضمير يجوز أن يقال هو من القسم الخامس الذي ذكرناه من كلام الشيخ أبي حيان في جواب السؤال الثاني وهو الضمير المجعول خبره مفسّرا له. وقد ذكر ابن مالك ذلك في التسهيل فقال : «ويتقدّم أيضا غير منويّ التأخير : إن جرّ برّب ، أو رفع بنعم أو شبهها أو بأول المتنازعين ، أو أبدل منه المفسّر ، أو جعل خبره ، أو كان المسمّى ضمير الشأن عند البصريّين ، وضمير المجعول عند الكوفيّين».

قال الشيخ أبو حيان : «ومثال جعله خيرا قوله تعالى : (إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا) [الأنعام : ٢٩] قال الزمخشري : هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلّا بما يتلوه

ص : ٢٥١

١- أخرجه أحمد في مسنده (٢ / ٤٠٥) بغير هذا اللفظ.

٢- أخرجه ابن ماجه في سننه رقم (٤١٤٥).



من بيانه ، وأصله : «إن الحياه إلما حياتنا الدّنيا» ثم وضع (هى) موضع (الحياه) ، لأنّ الخبر يدلّ عليها ويبيّنهما قال : ومنه :  
[المتقارب]

٧٦٥- (١) هى النفس تحمل ما حملت

...

و «هى العرب تقول ما شاءت». قال المصنّف فى الشّرح وقد حكى كلام الزّمخشرى : وهذا من جيّد كلامه وفى تنظيره ب «هى النفس» و «هى العرب» ضعف لإمكان جعل العرب والنّفس بدلين ، و (تحمل) و (تقول) خبرين. انتهى كلامه». قال الشيخ أبو حيان : «ولم يذكر أصحابنا فى الضمير الذى يفسّره ما بعده ولا ينوى بالضمير التأخير أن يكون يفسّره الخبر وإنّما هذا يفسّره سياق الكلام ... وأمّا ما ذهب إليه المصنّف من أنّ (هى) يفسّرها «حياتنا الدّنيا» الذى هو الخبر فاسد ، لأنّه إذا فسّره الخبر والخبر مضاف لشيء وموصوف لشيء كان ذلك الضمير عائدا على الخبر بقيد إضافته وقيد صفتة وإذا كان كذلك صار تقدير الكلام : ما حياتنا الدّنيا إلّا حياتنا الدّنيا ، ولا يجوز ذلك كما لا يجوز : ما غلامنا العالم إلّا غلامنا العالم ، لأنّه يؤدّى إلى أنّه لا يستفاد من الخبر إلّا ما يستفاد من المبتدأ ، وذلك لا يجوز ، ولذلك منعوا : «ربّ الدّار مالكها» ، و «سيّد الجاربه مالكها». وليس فى كلام الزّمخشرى ما يدلّ على ما ذهب إليه المصنّف لأنّه قال : وضع (هى) موضع (الحياه) ، ولم يقل موضع «حياتنا الدّنيا» الذى هو الخبر.

وقوله : لأنّ الخبر يدلّ عليها ويبيّنهما يعنى أنّ سياق هذا الكلام على أنّ المضمّر هو الحياه» انتهى.

وتلخّص منه أنّه ارتضى كلام الزّمخشرى ولم يرتض تقرير ابن مالك. ويقال عليه : قد ذكرته فى تفسير سورة البقره على سبيل الجزم به بعبارة ابن مالك حيث قلت : «والضمير المجمعول خبره مفسّرا له ، انتهى». وحينئذ فيصير تقدير قول (٢) المتنّبى :  
[الطويل]

هو الجدّ ...

إلى آخره

معناه : «الجدّ» أى الكامل الجدّ بهذه الصّفه. وقول (٣) المعزى : [الطويل]

هو الهجر ...

...

ص : ٢٥٢

٢- مَرّ الشاهد رقم (٧٥٨).

٣- مَرّ الشاهد رقم (٧٥٩).

معناه: «الهجر» أى الكامل الهجر بهذه الصِّفه وهو ألا يلمّ خيال فمتى ألمّ خيال لم يكمل الهجر. فهذا ما ظهر لى وفوق كلّ ذى علم عليهم.

وأمرًا السؤال السادس: فالحديث باللفظ الأوّل (....) (١) وأمرًا الثانى فهو من كلام عبد الله بن الصّامت الراوى عن أبى ذرّ قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «إذا قام أحدكم يصلّى فإنّه يستره إذا كان بين يديه مثل آخره الرّحل فإذا لم يكن بين يديه مثل آخره الرّحل فإنّه يقطع صلاته الحمار والمرأه والكلب الأسود قلت: يا أبا ذرّ ما بال الكلب الأسود من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر قال: يا ابن أخى سألت النبىّ صلّى الله عليه وآله وسلّم كما سألتنى فقال: الكلب الأسود شيطان» رواه مسلم. وهى فى المثال الأوّل للفصل. قال (٢) ابن هشام فى (المغنى) فى أقسام (من): «الثانى عشر: الفصل، وهى الدّاخله على ثانى المتضادّين نحو: (وَاللّٰهُ يَعْزَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ) [البقره: ٢٢٠] [حَتَّى يَمِيَزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ] [آل عمران: ١٧٩]، قاله ابن مالك، وفيه نظر، لأنّ الفصل يستفاد من العامل فإنّ ماز وميّر بمعنى فصل، والعلم صفه توجب التمييز، والظاهر أنّ (من) فى الآيتين للابتداء أو بمعنى (عن). وقد أقرّ الشيخ أبو حنّان فى (شرح التسهيل) ابن مالك على ذلك فقال: «قال المصنّف فى الشرح: وأشرت بذلك الفصل إلى دخولها على ثانى المتضادّين نحو: (وَاللّٰهُ يَعْزَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ) و (حَتَّى يَمِيَزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ)، ومنه قول الشاعر: [المضارع]

٧٦٦- فإنّ الهوى دواء

لذى الجهل من جهله

انتهى». قال الشيخ: «ومنه: «لا يعرف قبىلا من دبير» وليس من شرطها الدّخول على المتضادّين بل تدخل على المتباينين، تقول: لا يعرف زيدا من عمرو» انتهى كلام الشيخ فى (شرح التسهيل).

وعلى هذا فتكون فى قول عبد الله بن الصّامت للفصل أيضا، أى: ما بال الكلب الأسود منفردا من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر. ويحتمل أن تكون بمعنى (عن)، وكذلك هى فى بيت المعزى فى قوله (٣): [الطويل]

[...]

فغير خفىّ أثله من ثمامه

ص: ٢٥٣

١- يوجد بياض فى جميع النسخ ويبدو أن هناك نقص فى النصّ.

٢- انظر المغنى (ص ٣٥٧).

٣- مرّ الشاهد رقم (٧٥٩).

وأما السؤال السابع : فى إعراب قول أبى جحيفه «فمن ناضح ونائل» : فقد سألتى عنه من مدّه بعض المغاربه قال له العفيصى من المقيمين عندنا بالقاهره ، وقد توجه الآن للمغرب. وظهر لى فى إعرابه أنه بدل تفصيل على تقدير : فانقسموا قسمين من ناضح ونائل ، لأنّ فى روايه : «فأيت الناس يبتدرون الوضوء فمن أصاب منه شيئاً تمسّح به ومن لم يصب منه أخذ من بلل يد صاحبه» واللفظان فى مسلم فى كتاب الصّلاه فى ذكر السّتره ويكون ذلك كقول الشاعر : [الكامل]

٧٦٧- (١) قوم إذا سمعوا الصّريخ رأيتهم

من بين ملجم مهره أو سافع

قال النّحاه : يريد : وسافع ، لأنّ البدل التفصيليّ لا يعطف إلّا بالواو. انتهى.

الكلام فى قول الشاعر : كاتنين ثان إذهما فى الغار : كتب الشيخ جلال الدين البلقينى إلى البدر الكلستانى ما نصّه : [الطويل]

إلى كعبه الآداب تأتى الرّسائل

ومن علمه الوافى تحلّ المسائل

إمام حوى علما وفخرا وسؤددا

فأصبح مقصودا ، وكلّ وسائل

فكاتب سرّ الملك عالم عصره

بمذهب نعمان وما ثمّ مائل

فإن أشكلت يوما أمور فلذ به

فمن علمه التهذيب والفضل شامل

نهايه كلّ الناس عند اجتماعهم

بحضرته الإصغا لما هو ناقل

فييدى سؤالاً ثمّ يذكر حله

ألا فاعجبوا هذا مجيب وسائل

هو البدر إن لاقيته بمحاسن

هو الليث في كثر وفرّ يعامل

ما قول إمام أهل الأدب ، ومالك زمام معالي الرّتب ، وخليفه النّعمان في هذا العصر ، ومن بأقدامه وإقدامه يحصل الفتح والنصر ، في بيتين وقعا لأبي تمام مدح بهما المعتصم الإمام لَمّا صلب بعض الخوارج العائجين عن الشّرائع والمناهج ، وهما : [الكامل]

٧٦٨- (٢) ولقد شفيت النّفس من برحائها

أن صار بابك جار مازيار

ص: ٢٥٤

---

١- ٧٦٧- الشاهد لعمر بن معد يكرب في ديوانه (ص ١٤٥) ، ولحميد بن ثور في ديوانه (ص ١١١) ، وشرح التصريح (٢ / ١٤٦) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٢٠٠) ، والمقاصد النحويه (٤ / ١٤٦) ، وبلا نسبه في أوضح المسالك (٣ / ٣٧٩) ، وشرح الأشموني (٢ / ٤٢٤) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقي (ص ٢٩) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٦٢٨) ، ولسان العرب (سفع) ، ومغنى اللبيب (١ / ٦٣).

٢- ٧٦٨- انظر ديوانه بشرح التبريزي (٢ / ٢٠٧).

ثانيه فى كبد السماء ولم يكن

كاثنين ثان إذ هما فى الغار

قال الصّيفدى : «قد غلط أبو تمام فى هذا التركيب ، لأنّه إنّما يقال : ثانى اثنين ، وثالث ثلاثه ورابع أربعة ، ولا يقال : اثنين ثان ، ولا- ثلاثه ثالث ، ولا- أربعة رابع». ولمّا وقف المملوك على هذا التّغليط استبعد وقوع مثله من أبى تمام ، وخاض فكره فى الجواب وعام. وخطر للمملوك أنّ المراد غير ما فهمه الصفدى ، وقصد عرض ذلك على من من علومه نقّتس وبكلامه نقّتدى ، وهو أنّ فى الكلام تقديمًا وتأخيرًا وتقليبًا للتّركيب وتغييرًا ، وهو أنّ التقدير : ولم يكن كاثنين إذ هما فى الغار ثان وبذلك يدفع عن كلامه الغلط ويصان ، والمراد أنّه لم يكن كهذه القضية قضيه أخرى. وكلام أبى تمام بهذا المعنى أخرى ، وحصل هذا القلب مراعاة للقافية. ولا- تسكن النفوس لهذا الجواب إلّا بطبكم منه الشفاء والعافيه ، ولم يعرّج أبو تمام على مراعاة الآية (1) حتّى ينسب كلامه إلى الغلط الواضح الأولى البدايه. وإيضاحه أنّه لم يوجد كحال اثنين إذ هما فى الغار حال ثان. والمسؤول إيضاح ما فى هذا التّغليط والتصويب من المعانى أدام الله لكم المعالى وأجزل عليكم الفضل المتوالى.

فكتب إليه البدر الكلستانى مجيبًا ما نصه :

أتنتى أبيات تموج بلاغه

وفيهما على بحر العلوم دلائل

ونظّمها صدر الزّمان وعينه

جلال المعانى ، والمعالى جلائل

هو الحبر تجل الحبر حاو وجيزه

بسيط المعانى للفضائل شامل

إذا هزّ أقلام الفصاحه تنجلي

مسائل فيها من فنون مسائل

ومالك فقه الشّافعى بأسره

أصولًا فروعًا واحد لا يشاكل

ونادى له فى كلّ ناد خصاله

ألا فى سبيل المجد ما أنا فاعل

له المقول الوضاح فى كلّ معضل

وفضاح نفس يوم تأتى تجادل

أتانى ما أتحف به ملك البلاغه ومالك المعانى ، فأطربنى بنسيج وحده وأغنانى عن المثلث والمثنى ، أوفى الله كاسه ، وطيب أنفاسه. أمّا الصّفى المغلط فغالط فى واضح ، واعتراضه فاضح ، وقد صوّد ناقص ذهنه عند الكلام فى حلّ تركيب أستاذ الأدباء أبى تمام ، حيث لم يفرّق بين : « كائين ثان » وبين « كئانى اثنين ». والفرق ظاهر عند سماع عار عن الآفه ، إذ الأوّل تركيب جملة ، والثانى تركيب إضافه ، وظهور

ص: ٢٥٥

---

١- يريد قوله تعالى فى سورة التوبه الآيه (٤١) (إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ).

التَّوْنُ جعلهما كالتَّوْنِ والتَّوْنِ ، فزال هذا الوهم اللفظي العاري من المعنى بمجرّد المبني والمبني والذي يقضى منه العجب أنّ المخطئ في الظاهر كيف يعدّ من محقّقى الأدب.

وأما حلّ مبناه وبيان معناه فالظاهر من المقصود ما يقول العبد وهو محمود ، أنّ «ثانيه» خبر ثان لصار ولكن جعل من قبيل «أعط القوس باريها» (1) في ترك النصب ، إذ هو خبر لمبتدأ محذوف ، و «لم يكن» بمعنى «لم يصر» لقربه من سياق «أن صار» ، و «ثان» اسمه وتنوينه عوض عن الضمير المضاف إليه و «كاثنين» خبره وفيه مضاف محذوف ، والمآل : ولم يصر ثانيه كثنائي اثنين إذ هما في الغار ، لأنهما تجاورا في العلوّ لا في الغور ، والغرض أن يصف مصلوبه بالارتفاع لكن في الصّلب ، وهو من التّهكّم المليح.

### الكلام في قوله تعالى : (وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا)

ومن الفوائد عن الشيخ بدر الدين بن مالك نقلت من خطّ الشيخ كمال الدين الشمّنى والد شيخنا :

سئل الشّيخ بدر الدين ابن العلامه جمال الدّين بن مالك رحمهم الله تعالى عن قوله تعالى : (وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا) [الأنفال : ٢٣] الآيه ، والبحث عن تركيبها.

فأجاب : هذه الآيه على صورته الضّرب الأول من الشّكل الأول من القياس المؤلّف من متّصلتين ، لأنها مشتمله على قضيتين متّصلتين موجبتين كليتين ، وبينهما حدّ أوسط هو تال في الصّغرى ، مقدّم في الكبرى ، وذلك يستلزم قضيه أخرى متّصلة ، مركبه من مقدّم الصّغرى وتالى الكبرى ، وهو : (ولو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهم معرضون) ، وكيف يكون علم الله فيهم خيرا وقبولا للحقّ ملزوما لتوليهم وعدم قبولهم له ، هذا الإشكال ، قال : وعندى عنه ثلاثة أجوبه :

أحدها : لا نسلم أنّ نظم الآيه الكريمة يستلزم المتّصلة المذكوره ، لأنّ من شرط الإنتاج اتحاد الأوسط ، ولا نسلم أنّ الأوسط متّحد بناء على أحد التفسيرين لقوله تعالى : (وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ) فإنّ قوله تعالى : (وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ) معناه : لو علم الله فيهم خيرا وقبولا للحقّ لأسمعهم ولو أسمعهم ذلك الإسماع لتولوا ، ولم يؤمنوا مبالغه في بعدهم عن الإقبال على الإيمان والدخول فيه. وقيل معناه : لو أسمعهم فآمنوا لتولوا بعد ذلك وارتدوا. فعلى هذا

ص: ٢٥٦

١- انظر شرح المفصل (١٠ / ١٠٣) ، وفصل المقال (ص ٢٩٨).



التفسير يكون الحدّ الأوسط وهو (أسمعهم) مختلفا : هو فى الجملة الأولى بمعنى : لأسمعهم إسماع لطف بهم ورحمه لهم ، فسمعوا وآمنوا واستقاموا ، وفى الجملة الثانية بمعنى : ولو أسمعهم إسماع فتنه لهم وابتلاء فسمعوا ودخلوا فى الإيمان لتولّوا وارتدّوا ، ولا شكّ أنّ إسماع اللطف والرّحمة غير إسماع الابتلاء والفتنة. وإذا لم يكن الأوسط متّحدا لم يكن الإنتاج لازما.

الجواب الثانى : سلّمنا اتّحاد الأوساط ، لكن لا- نسلم إنتاج القياس المؤلّف من متّصلتين كما هو رأى جماعه من المتأخرين ، فإنّهم قالوا : لا- يلزم من صدق : كلّما كان ا ب : ج د ، وكلّما كان ج د : ه ز ، ا ب : ه ز لأنّ الكبرى تدلّ على ملازمه الأكبر للأوسط فى نفس الأمر ، والصّغرى تدلّ على صدق الأوسط فلا نسلم أنّه يلزم من صدق المقدمتين ملازمه الأكبر للأصغر وإنّما يلزم ذلك لو بقيت الملازمه بين الأوسط والأكبر على ذلك التقدير لازمه. ولك أنّ تعتبر مثل هذا فى الآيه الكريمة فتنزّل قوله تعالى : (وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا) على أنّ التولّى لازم للإسماع فى نفس الأمر و (لَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ) على أنّ الإسماع ثابت على تقدير ثبوت (عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا) فلا يلزم من ذلك : (لو علم الله فيهم خيرا لتولوا) لأنّ (عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا) محال فجاز أنّ يستلزم صدقه رفع التلازم فى قوله تعالى : (وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا) ومعانده اللازم فيه لأنّ المحال فيه يستلزم المحال.

الجواب الثالث : سلّمنا إنتاج القياس المؤلّف من متّصلتين كما هو رأى الإمام ومن قبله لكن لا نسلم أنّ فى اللازم عنه فى الآيه الكريمة إشكالا فإنّه يصدق لو علم الله فيهم خيرا لتولّوا على دعوى أنّ تولّيتهم ثابت على كلّ تقدير ، فثبت على تقدير علم الله فيهم خيرا لتولّوا. فإن قلت : فعلم الله فيهم خيرا لازم لعدم التولّى فيكون ملزوما له. قلت : لأنّ علم الله فيهم خيرا محال فيجوز أنّ يستلزم شيئا ونقيضه لأنّ المحال لا يستبعد أن يستلزم المحال والله سبحانه وتعالى أعلم.

## الادّكار بالمسائل الفقهيّه

لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى النحوى رضى الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

قال أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى النحوى رحمه الله تعالى :

أما بعد : حفظك الله وأبقاك ، وهدانا وإيّاك ، ووفّقنا فيما نحاول دينا ودنيا للرّشاد ، ورزقنا علما نقرن به عملا يقرب منه ويزلف لديه ، إنّه سميع بصير ، وعلى ما

يشاء قدِير. فإنك أذكرتنى بالمسأله التى سألت عنها فى البيت الذى سئل الكسائى عنه ، وهو قوله : [الطويل]

٧٦٩- (١) فأنت طلاق والطلاق عظيمه

ثلاثا ومن يخرق أعق وأظلم

وتفسيرى وجه الطلاق النصب فى ثلاث مسائل فقهيته من العربية يتلاقى بها النحويون ويسأل عنها متأدبو الفقهاء. وكنت جمعتهما قديما ؛ منها مسائل ذكر لى أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور المعروف بالخياط النحوى أنه اجتمع هو وأبو الحسن بن كيسان مع أبى العباس ثعلب على تلخيصها وتقريرها ، ومنها مسائل ذكر لى أن أبا العباس ثعلبا أفاده إيها ، ومنها مسائل منشوره جمعت بعضها عن شيوخى شفاها ، وبعضها مستنبط من كتبهم ، فأحببت أن أجمعها فى هذا الكتاب وأسميه :

كتاب الأذكار بالمسائل الفقهيته ، فاعتمدت ذلك حين نشطتني له ، فجمعتها فيه كلها ، وما اتصل بها وجانسها ، ومسأله الكسائى التى جرى ذكرها ، وجعلته نهايه فى الاختصار ، موجزا غايه الإيجاز لئلا يطول فيمل ، ويكثر فيضجر ، وبالله التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل.

## مسائل الجزاء

### المسأله الأولى

قال : إذا قال الرجل لامرأته : إن أعطيتك إن وعدتك إن سألتني فأنت طالق ثلاثا فهذه لا تطلق حتى تبدأ بالسؤال ثم يعدها ثم يعطيها بعد العده ؛ لأنه ابتداء بالعطيه واشترط لها العده ، واشترط للعده السؤال ، فقد جعل شرط كل شىء قبله ، فالعده بعد السؤال ، والعطيه بعد العده ، وكذلك يقع الترتيب فى الحقيقه. وليس هاهنا إضمار الفاء لأن جواب كل جزاء قد تقدم قبله فصار مثل قولك : «أقوم إن قمت» ، ألا ترى أنه لا يلزمك القيام حتى يقوم مخاطبك ، وأن الجواب مبدوء به. وكذلك إن قال لرجل : «إن أعطيتك إن وعدتك إن سألتني فعبدى حر» ، فليس يعتق حتى يبدأ بالسؤال ثم يكون منه العده ، ثم العطيه ، فإن ابتداء بالعطيه من غير سؤال ولا عده لم يعتق ، وكذلك المرأه لا تطلق ، وكذلك إن وعدته من غير سؤال ثم أعطاه.

### المسأله الثانيه

فإن قال لها : إن سألتني إن أعطيتك إن وعدتك فأنت طالق ؛ فهو مضمّر للفاء فى الجزاء الثانى لأن العطيه لا تكون إلا بعد السؤال ، كأنه قال : إن

ص : ٢٥٨

سألتنى فإن أعطيتك إن وعدتك فأنت طالق. ولا تضر الفاء فى الجزء الثالث لأنّ العده قبل العطيه ، فهذه أيضا لا تطلق حتى تسأله ثم يعدها ثم يعطيها كأنه قال : إن سألتنى فإن أعطيتك بعد أن أعدك فأنت طالق. فهى من جهة الطلاق ووقوعه فى الترتيب مثل الأولى ، إلّا أنّها فى تقدير الفاء وإضمامها تخالفها ، فإن أعطها من غير سؤال لم تطلق ، وإن وعدها ولم يعطها لم تطلق وإن وعدها وأعطها من غير أن يتقدّم سؤال لم تطلق.

وكذلك إذا قال لعده : إن سألتنى إن أعطيتك إن وعدتك فأنت حرّ وكذلك تضر الفاء فى الجزء الثانى ، كأنه قال : إن سألتنى فإن أعطيتك إن وعدتك فأنت حرّ.

### المسأله الثالثه

فإن قال : «إن سألتنى إن وعدتك إن أعطيتك فأنت طالق». فهو مضمّر للفاء فى ذلك كلّ ، لأنّ قد أوقع كلّ شىء فى موضعه لأنّ السؤال يكون ثمّ العده ثمّ العطيه فكأنه قال : إن سألتنى فإن وعدتك فإن أعطيتك فأنت طالق.

وهذه المسائل الثلاث فى ترتيب وقوع الطلاق سواء ، وفى تقدير العرييه مختلفه.

### المسأله الرابعه

فإن قال لها : إن أجنبت منك إجنابه فإن اغتسلت فى الحمام فأنت طالق ، فأجنب ثلاث مرّات واغتسل مرّه فى الحمام فإنها تطلق واحده ، لأنّ الاغتسال فى الحمام مشرط مع الإجناب فلا يقع الطلاق حتّى يقعا معا.

### المسأله الخامسه

فإن قال : «كلّما أجنبت منك إجنابه فإن مات فلان فأنت طالق» فأجنب ثلاث مرّات ومات فلان فإنها تطلق ثلاثا ، لأنّ موت فلان لا يتردّد مع كلّ إجنابه ، والمعنى : أنت طالق إن مات فلان بعدد كلّ إجنابه أجنبت منك. وكذلك «إن سقط الحائط» و «إن قدم زيد» يجرى هذا المجرى ، لأنّه ليس ممّا يتكرّر. وقد قال بعض الفقهاء فى قوله : «كلّما أجنبت منك إجنابه فإن اغتسلت فى الحمام فأنت طالق» فأجنب ثلاثا واغتسل فى الحمام مرّه واحده فإنها تطلق ثلاثا. وجعله بمنزله الفعل الذى لا يتردّد ، وهذا غلط لأنّ الفعل إذا كان يجوز أن يقع مع شرطه فلا يقع الطلاق حتّى يقعا معا.

### المسأله السادسه

إذا قال لها : «إن كلّمتك وإن دخلت دارك فأنت طالق» فإنها تطلق بأحد الفعلين لأنّ المعنى به : إن كلّمتك فأنت طالق ، وإن دخلت دارك فأنت طالق ، لأنّه قد كرّر (إن) مرّتين ، ولا بدّ لكلّ واحده من جواب لأنهما شرطان. وكذلك إن قال لها : «إن كلّمتك وإن دخلت دارك فعدى حر ، فإنّه يعتق بأحد الفعلين لما ذكرت لك. وإذا كان ذلك يجب بأحد الفعلين فوجوبه بهما جميعا إذا وقعا معا ألزم.

### المسأله السابعه

إذا قال لها : «إن دخلت الدار وكلمتك فأنت طالق» فهذه

ص: ٢٥٩

تطلق بوقوع الفعلين جميعا ولا تطلق بأحدهما دون الآخر ، إن دخل ولم يكلمها لم تطلق ، وإن كلمها ولم يدخل لم تطلق ، وإذا جمع بينهما طلقت ، ولم يبال بأيهما بدأ بالكلام أم بالدخول ، أى ذلك بدأ به وقع الطلاق بعد أن يجمع بينهما ؛ لأن المعطوف بالواو يجوز أن يقع آخره قبل أوله ، ألا ترى أنك تقول : رأيت زيدا وعمرا ، فيجوز أن يكون عمرو في الرؤية قبل زيد ، قال الله تعالى : (وَاشِيْجِدِيْ وَارْكَعِيْ) [آل عمران : ٤٣]. وكذلك إن قال لعبده : «إن دخلت الدار وكلمت زيدا فأنت حرّ» ، فإنه لا يعتق إلا بوقوع الفعلين جميعا كيف وقعا لا فرق بينهما فى وقوع الأول قبل الثانى أو الثانى قبل الأول.

### المسألة الثامنة

إن قال لها : «إن دخلت الدار فكلمتك فأنت طالق» فهذه لا تطلق إلا بوقوع الفعلين جميعا ، وتقدم المتقدم فيهما فى الشرط ؛ فلا تطلق حتى يدخل الدار أولا ثم يكلمها فإن كلمها قبل الدخول لم تطلق ، وكذلك العبد لا يعتق لأن المعطوف بالفاء لا يكون إلا بعد الأول وكذلك (ثم).

### المسألة التاسعة

فإن قال لها : «إن كلمتك أو دخلت دارك فأنت طالق» طلقت بواحد من الفعلين وإن لم يكرر (إن) ، فأيهما وقع طلقت ، لأن (أو) لأحد الشئيين ، وهو بمنزلة قولك : «إن كلمتك وإن دخلت دارك فأنت طالق» ، لا فرق بينهما فى وقوع الطلاق. وكذلك فى العتاق إذا قال : «إن كلمت زيدا أو دخلت الدار فعبدى حرّ» عتق بواحد منهما. وإن وقع الفعلان وقع الطلاق والعتاق لأنه إذا وقع بواحد فالأثنان أجدر أن يقع بهما.

### المسألة العاشرة

إذا قال لها : «أنت طالق وإن دخلت الدار» طلقت فى وقتها على كل حال ، لأن المعنى : أنت طالق إن لم أدخل الدار وإن دخلتها ، لأن الواو عاطفه على كلام محذوف ، وكذلك إذا قال : «عبدى حرّ وإن دخلت دارك» عتق على كل حال لأن المعنى : عبدى حرّ إن لم أدخل دارك وإن دخلتها وكذلك إذا قال : «عبدى حرّ وإن لم أدخل دارك» عتق لوقته على ما ذكرت لك.

### المسألة الحادية عشره

فإن قال لها : «أنت طالق إذا دخلت الدار» لم تطلق حتى تدخل الدار. أمّا (إن) فشرط لا يقع الطلاق إلا بعد وجود ما بعدها ، وأمّا (إذا) فوقت مستقبل ، فيه معنى الشرط فكأنه قال : أنت طالق إذا جاء وقت كذا ، فهى تطلق وقت دخول الدار ، فقد استوت (إن) و (إذا) فى هذا الموضع فى وقوع الطلاق ، ولهما مواضع كثيره يفترقان فيها فى هذا المعنى عتق لوقته على ما ذكرت لك.

## المسألة الثانية عشره

فإن قال لها: «أنت طالق» أن دخلت الدار - بفتح أن - طلقت لوقتها؛ لأنّ المعنى: أنت طالق من أجل أن دخلت الدار، أو لأن دخلت الدار، فقد صار دخول الدار علّه طلاقها والسبب الذي من أجله طلقها، لا شرطاً لوقوع الطلاق كما كان في باب (إن). وهي تطلق إذا فتح (أن) كانت دخلت الدار أو لم تدخل، فإنّ الطلاق يقع بها في وقته. وكذلك إذا شدد (أن) وفتحها فقال: «أنت طالق أنك دخلت الدار» طلقت لوقتها كانت دخلت الدار أو لم تكن دخلت.

وشرح ذلك أنه لو بلغه أنها دخلت دار زيد ولم تكن دخلتها في الحقيقه فقال لها: أنت طالق ثلاثاً، فقالت له: لم طلقني فقال: من أجل أنك دخلت دار زيد، فقالت: إني لم أدخلها قطّ وقع الطلاق ولم يكن ذلك بمانع من وقوعه.

وكذلك إذا قال لها: «أنت طالق أن دخلت دار زيد» فكأنّه طلقها ثمّ خبر بالعلّه التي من أجلها طلقها والسبب، والإخبار بذلك لا يمنع من وقوع الطلاق.

وكذلك لو قال لها: «أنت طالق إنك دخلت الدار» - فكسر (إن) وشدها - طلقت وهذا لم يخبرها بالعلّه التي من أجلها طلقها، ولكنّه طلقها ثمّ خبرها بخبر منقطع من الأول، وكأنّه خبرها بما ليس ممّا فيه شيء، فالإخبار به والإمساك عنه سواء، إذ ليس بشرط للطلاق ولا بعلمه له. فهذا الفرق بين كسر (إن) وتشديدها، وبين فتحها وتشديدها، وفتحها وتخفيفها، وكسرها وتخفيفها فاعلم ذلك.

## المسألة الثالثه عشره

فإن قال لها: «أنت طالق إذ دخلت دار زيد» فكأنّه قال لها: أنت طالق وقت دخولك دار زيد فيما مضى، وهي في تقدير: أنت طالق أمس، فالطلاق يقع بها وذكره المضى لغو. وهذا في اللغة كلام متناقض، قد نقض آخره أوّله، اللهمّ إلّا أن يكون قد طلقها يوم دخولها دار زيد، ثمّ خبرها الآن بما كان منه في ذلك الوقت، وإن كانت لم تدخل دار زيد قطّ، فقال لها أنت طالق إذ دخلت دار زيد فكأنّه قال لها: أنت طالق أمس، ثمّ كذب عليها بقوله: دخلت دار زيد، فسواء هذا وقوله: «أنت طالق أمس» ، و: «أنت طالق إذ دخلت دار زيد». ولو حمل هذا على حقيقه اللغه كان قوله: «أنت طالق إذ دخلت دار زيد»، و: «أنت طالق أمس» كلاماً مستحيلاً، لأنّه متناقض؛ كأنه قال: «طلقتك أمس»، وأمّا قوله: «أطلقك أمس فمحال، لانتقاض أوّله بآخره. وأمّا قوله: «طلقتك أمس»؛ فإن كان قد فعل فقد مضى القول فيه، وإن كان لم يفعل فإنّما كذب في إخباره، وباب وقوع الطلاق فيه ما يذهب إليه الفقهاء في ذلك.

## المسألة الرابعة عشره

إذا قال : «كَلِّمًا دَعْوَتَكَ فَإِنِ أَجَبْتَنِي فَعَبْدِي حَرٌّ» ، فدعاه ثلاث مرّات وأجابه مرّه فإنّه يعتق واحد من عبيده ؛ لأنّ الإجابة مشروطه مع الدّعاء ، وهى تتردّد فلا- يعتق العبد إلّا بدعاء معه إجابته. وكذلك إذا قال لامرأته : «كَلِّمًا نَادَيْتَكَ فَإِنِ أَجَبْتَنِي فَأَنْتِ طَالِقٌ تَطْلِيقُهُ» ، فناداها ثلاث مرّات فأجابته مرّه طلقت واحده.

## المسألة الخامسة عشره

أنشد الكسائيّ : [الطويل]

٧٧٠- (١) فَإِنِ تَرْفَقِي يَا هِنْدُ فَالْخَرْقُ أَحْزَمُ

وإن تخرقى يا هند فالخرق أشأم

فأنت طلاق والطلاق عظيمه

ثلاثا ومن يخرق أعق وأظلم

فبينى بها إن كنت غير رفيقه

وما لامرئ بعد الثلاث تقدّم

أما قوله : أنت طلاق ، ففيه وجهان :

أحدهما : أن يكون مصدرا موضوعا موضع اسم الفاعل كما قيل : رجل عدل أى : عادل ، ورجل صوم أى : صائم ، وفطر وزور ، أى : مفطر وزائر ، كما قال الله عزّ وجلّ : (إِنَّ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا) [الملك : ٣٠] أى : غائرا. وقد يقع المصدر فى موضع اسم المفعول أيضا كما قيل : «رجل رضى أى : مرضى». فكأنه قال : أنت طالق ، فوضع طلاقا موضع طالق اسم الفاعل كما ترى. وهذه المصادر إذا وضعت موضع أسماء الفاعلين والمفعولين فإن شئت تركتها أيضا على لفظ واحد مفرد فى الواحد والاثنين والجمع والمؤنث فتقول : رجل عدل ، ورجلان عدل ، ورجال عدل ، ونسوه عدل ، وإن شئت ثنيت وجمعت ، فقد قيل : عدول ومقانع ، أنشدنا أبو عبد الله نفطويه قال : أنشدنا أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابيّ : [الطويل]

٧٧١- (٢) طمعت بلبلى أن تريع وإنما

تقطع أعناق الرجال المطامع

وبايعت ليلى فى خلاء ولم يكن

شهود على ليلى عدول مقانع

فجمع «عدلا» و «مقنعا» ، فقال : «عدول» ، و «مقانع» ، كما ترى.

والوجه الثانى فى قوله : «فأنت طلاق» أن يكون حذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه كما قيل : صلّى المسجد ، يراد : صلّى أهل المسجد ، وكما قال الله عزّ

ص: ٢٤٢

- 
- ١- ٧٧٠- مرّ تخريج البيت الثانى فى الشاهد رقم (٥٩٩) ، والثلاثة معا بنفس المراجع السابقه.
  - ٢- ٧٧١- البيتان فى شرح المفصّل (١ / ١٣) ، والأول فى اللسان (ريع) ، والثانى لكثير فى اللسان (عدل) ، وتاج العروس (عدل) ، وليس فى ديوانه ، وللبعيث فى لسان العرب (قطع) و (قنع) ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه (ص ٩٤٢) ، وشرح المفصّل (١ / ١٣).



وجِلَّ : (وَسَيَّلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا) [يوسف : ٨٢] ، يريد أهل القرية ، وأصحاب العير ؛ فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. فكذلك أراد : أنت ذات طلاق ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. قالت (١) الخنساء : [البسيط]

ترتع ما رتعت حتى إذا اذكرت

فإنما هي إقبال وإدبار

أى : ذات إقبال وإدبار. وقد يجوز أن يكون جعلها الإقبال والإدبار لكثرة ذلك منها مجازا واتساعا ، وأنشد سيوييه : [المتقارب]

٧٧٢- (٢) وكيف أوصل من أصبحت

خلالته كأبي مرحب

يريد : كخلاله أبي مرحب ، والخلاله الصداقه.

وأما قوله : والطلاق عزيمه ثلاثا : فإنه إذا نصب الثلاث فكأنه قال : فأنت طالق ثلاثا ، يوقع بها الثلاث ، ويكون قوله «والطلاق ..» عزيمه منى جدا غير لغو.

وإذا قال : فأنت طلاق والطلاق عزيمه ثلاث برفع «ثلاث» فكأنه قال : أنت طالق ، والطلاق عزيمه ثلاث يرفع أى الطلاق ثلاث ، أى : الذى بمثله يقع الفراق هو الثلاث فيكون (ثلاث) خبرا ثانيا عن الطلاق أو موضعا للعزيمه. وإن شاء كان تقديره : «فأنت طالق ثلاثا» ، ثم فسّر ذلك بقوله : والطلاق عزيمه ثلاث ، كأنه قال : والطلاق الذى ذكرته أو نويته عزيمه ثلاث ففسّره بهذا. ودليل هذا : إذا نوى الثلاث ، ودليل قصد الثلاث ، قوله فى البيت الذى بعده : «فينى بها» ، فهذا يدل على أنه أراد الثلاث والبينونه.

ويجوز نصب «عزيمه» إذا رفع الثلاث فقال : «والطلاق عزيمه ثلاث» فينتصب على إضمار فعل ، كأنه قال : والطلاق ثلاث أعزم ذلك عزيمه ، ويجوز أن يكون تقدير قوله : «والطلاق إذا كان عزيمه ثلاث» كما تقول : عبد الله راكبا أحسن منه ماشيا ، وكما تقول : هذا بسرا أطيب منه رطبا.

وأما قوله : ومن يخرق أعق وأظلم فمن كلام الشعر لا يجوز فى منشور الكلام. آخر المسائل.

ص : ٢٦٣

١- مّر الشاهد رقم (٤٠).

٢- ٧٧٢- الشاهد للنايغه الجعدى فى ديوانه (ص ٢٦) ، والكتاب (١ / ٢٧٥) ، وسمط اللآلى (ص ٤٦٥) ، وشرح أبيات سيوييه (١ / ٩٤) ، ولسان العرب (رحب) و (خلل) ، ونوادى أبى زيد (ص ١٨٩) ، وبلا- نسبه فى إصلاح المنطق (ص ١١٢) ، وأمالي

المرتضى (١ / ٢٠٢) ، ولسان العرب (شرب) و (برر) ، ومجالس ثعلب (ص ٧٧) ، والمحتسب (٢ / ٢٦٤) ، والمقتضب (٣ / ٢٣١).

## مسأله : [الكلام على نصب «ضبه» فى قول صاحب (المنهاج)]

فيها : الكلام على نصب «ضبه» فى قول صاحب (المنهاج) «وما ضبب بذهب أو فضّه ضبه كبيره لزينه حرم». تحرير الشيخ الإمام العالم العلامة كمال الدين أبى بكر بن محمّد السيوطى الشافعى رحمه الله تعالى وغفر له.

بسم الله الرحمن الرحيم

نقلت من خطّ والدى - رحمه الله - ما صورته : الحمد لله مسأله : عرض الاجتماع ببعض الأشياخ أعزّه الله تعالى ، فذكر لى أنّ بعض أصحابنا الشافعيه سأله عن وجه نصب (ضبه) من قول صاحب (المنهاج) : «وما ضبب بذهب أو فضّه ضبه كبيره لزينه حرم». وقال أعزّه الله :

وأخبرنى - يعنى السائل - أنّ الأصحاب اختلفوا فى وجه نصب (ضبه) ، وأنّ بعضهم قال : هو خبر كان محذوفه ، والمعنى : وكان ضبه ، أو : وإن كان ضبه. وقال بعضهم : هو مصدر وتقديره : تضببيا ضبه. وقال بعضهم : هو آله. وقال بعضهم : توسّع المصنّف فأطلق الضبه على المصدر ، وربّما قيل غير ذلك.

وقد ظهر لى - على أنّ إطلاق هذا اللفظ بإزاء هذا المعنى عربى - أنّ هذه الأقوال كلّها لا تسلّم.

أمّا قول من قال : وكان ضبه أو وإن كان ضبه ، فغنى عن الجواب لأنّه يلزم منه عود الضمير فى كان المقدره على (ما) الواقعه على الإناء المضبب ، فيكون المعنى : وما ضبب وكان المضبب ضبه ، أو : وإن كان المضبب ضبه ، ولا يخفى فساده سواء جعلت (كان) تامّه أو ناقصه ، والواو عاطفه ، أو للحال. هذا كلام الشيخ سلّمه الله تعالى وقد اقتضى أمرين :

أحدهما : أنّ اسم كان المقدره ضمير.

والثانى : أنّه عائد على (ما) الواقع على المضبب. وكلّ منهما ليس بلازم.

أمّا الأوّل : فلاّنه يجوز أن يكون اسم كان ظاهرا تقديره : وكانت الضبه ضبه كبيره ... إلى آخره.

وأمّا الثانى : فلاّنا إذا جعلنا اسم كان ضميرا كان عائدا على الضبه المفهومه من قوله : وما ضبب ، لأنّ مفسّر الضمير يجوز الاستغناء به بمستلزم له كقوله تعالى : (فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ) [البقره : ١٧٨] فعفى يستلزم عافيا والضمير فى إليه عائد عليه ، وكقوله : [الطويل]

وطير المنايا فوقهنّ أواقع

فالحادى يستلزم إبلا محذوه ، وضمير «فوقهنّ» عائد عليهنّ. إذا تقرّر ذلك فقد حذف كان واسمها ظاهرا قدرناه أو ضميرا ، وبقى خبرها.

فإن اعتراض معترض بأن حذف كان مع اسمها إنّما يحسن ويكثر بعد (إن) و (لو). أجبنا بأنه يكفينا فى التخريج وقوعه فى كلام العرب وإن كان قليلا ، فقد خرّج سيويه - رحمه الله تعالى - قول الرّاجز : [الرجز]

٧٧٤- (٢) من لد شولا فإلى إتلائها

على أنّ التقدير : من لد أن كانت شولا. وأمكنا أن نخلص عن اعتراضه بوجه آخر وهو أن نقول : أصله : فإن كانت الضّبه ضبه كبيره ، فحذفت واسمها بعد (إن) وبقى خبرها ثم حذف (إن) بعد ذلك وجوّز حذفه دلالة (حرم) الذى هو الجواب عليه ، فإن حذف الشرط مع القرينه جائز مع (إن) ، وإنما الخلاف فى غيرها من أدوات الشرط.

واشترط ابن عصفور والأبدي تعويض (لا) من الفعل المحذوف. قال فى الارتشاف : وليس بشىء. ومن أمثله حذف الشرط مع إن بدون (لا) قوله تعالى : (فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ) [الأنفال : ١٧] تقديره والله أعلم : إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم ولكن الله قتلهم ، وقوله تعالى : (فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ) [الشورى : ٩] تقديره : إن أرادوا أولياء بحقّ فالله هو الولي بحقّ ، وقوله تعالى : (يا عبادى الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِيَّ وَأَسْبَغَ فَإِيَّايَ فَاغْبُدُونِ) [العنكبوت : ٥٦] أى : إن لم يتأت أن تخلصوا العباده لى فى أرض فيأى فى غيرها فاعبدون. وهذا هو الأنسب ليوافق عباره المنهاج عباره أصله ، فإن عباره المحرّر : «والمضيب بالذهب أو الفضه إن كانت ضبه كبيره وفوق قدر الحاجه حرم استعماله ، وإن كانت صغيره...» إلى آخره. فهذا يشعر بأن صاحب

ص: ٢٦٥

١- ٧٧٣- الشاهد بلا نسبه فى سرّ صناعه الإعراب (٢ / ٨٠١) ، وشرح عمدته الحافظ (ص ٦٩٧) ، ولسان العرب (وقع) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٥٢٤).

٢- ٧٧٤- الرجز بلا نسبه فى تخليص الشواهد (ص ٢٦٠) ، وخزانه الأدب (٤ / ٢٤) ، والدرر (٢ / ٨٧) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٥٤٦) ، وشرح الأشموني (١ / ١١٩) ، وشرح التصريح (١ / ١٩٤) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٨٣٦) ، وشرح ابن عقيل (ص ١٤٩) ، وشرح المفصل (٤ / ١٠١) ، ولسان العرب (لندن) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٤٢٢) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٥١) ، وهمع الهوامع (١ / ١٢٢).

المنهاج - رحمه الله - لما اختصر ما فى المحرّر وحذف أوّلا «كان واسمها» ذكر الشرط.

ثمّ قوله فى ردّ هذا الوجه : «سواء جعلت كان تامّه أو ناقصه». كيف يصحّ فرض (كان) تامّه والمدعى أنّ (ضبه) منصوب بها فتأمل. هذا آخر كلام الوالد على هذا الوجه ثم شرع فى ذكر كلام المعترض على بقيه الأوجه ثمّ قال :

وأما قول من قال : تضييبا ضبه : فليس بشيء ، لأنّه لم يعرب (ضبه) وإنّما أكّد الفعل بمصدره القياسى وأبقى الضبه على حالها.

وأما قول من قال : إنّ (ضبه) مفعول مطلق لأنّه آله التضييب أو توسّع المصنّف فأطلق الضبه على المصدر ونصبها مفعولا مطلقا : فشبهته قويه جدا لأنّ لفظ (ضبه) موافق فى المعنى واللفظ للفعل قبله. ويردّ بأنّ الضبه ليست بآله للتضييب ، لأنّ كلّ الآلات تكون موجوده قبل الفعل معده معروضه له ، كالسوط قبل الضرب ، والقلم قبل الكتاب. وأيضا فإطلاق آله المصدر عليه سماع كضربته سوطا ، ولا- تقول كتبتة قلما. والضبه عباره عن الرّقعته التى يرقع بها الإناء ونحوه ، وقد كانت قبل ذلك جنسا من الأجناس صير المصنّف بفعله فيه ضبه ، ففعله فيه يسمّى تضييبا ، والضبه عباره عن الذات وكانت قبل ذلك جنسا لا تسمّى ضبه.

ولو سلّمنا أنّها من الألفاظ التى أطلقها العرب على المصادر وليست بمصادر كالألات والعدد وما أضيف إليها ونحوه فإنّ وصفها بكبيره يرده ، لأنّ المعانى لا- توصف بكبر ولا- صغر ، وإنّما توصف بالقلة والكثرة والقوه والضعف ، ونحوها من أوصاف المعانى.

وإذا صحّ ذلك فلا يقال : توسّع المصنّف فنصب الضبه على المصدرية ، لأنّ معنى توسّع : ارتكب لغه مولده ، فهو قلّه حشمه وأدب على المصنّف ، لكنّه لا- ينبغى أن يقال حتّى يقع العجز بعد النظر والاجتهاد ، لأنّ المولّد إذا صنّف فى الفروع أو غيرها يعذر فى ارتكابه لغته المولّده لأنّه لو كلّف الكلام باللسان العربى دائما صعب عليه ، لأنّه لا يقدر عليه إلّا بكلفه. فإذا عجزنا عن الدخول بكلامه فى اللسان العربى عذرناه ولا جناح عليه. انتهى.

واقترضى كلامه أنّ نزاعه إنّما هو فى تعليل كونه مطلقا بجعله آله. وأما نفس الدّعى فلا نزاع فيها ، فإنّ المصدر قد ينوب عنه فى الانتصاب على أنّه مفعول مطلق ملاق له فى الاشتقاق ، وإن كان اسم عين حاصلا بفعل فاعل المصدر كقوله تعالى :

وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) [نوح : ١٧] فقد انتصب (نباتا) على أنه مفعول مطلق ، وليس بآله بل النبات ذات حاصله بفعل الفاعل.

والذى ظهر لى فيه بعد البحث مع نجباء الأصحاب فيه ، ونظر المحكم والصّحاح وتهذيب اللّغه وغيرها - ولم نجده متعدّيا بهذا المعنى - أنّ الباء فى (بذهب) بمعنى (من) البياتيّه ، ارتكبه على مذهب كوفىّ ، و (ضبّه) منصوب على إسقاط الخافض إمّا من باب : [البسيط]

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به

فقد تركتك ذا مال وذا نشب (١)

وهو ظاهر. ولا يردّ علىّ بإدخاله فيه بكونهم لم يعدّوه من أفعاله ، لأنّنا نقول : ما قيس على كلامها فهو من كلامها ، وقد قالوا فى ضبط أفعال باب (أمرته) : كلّ فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وأصل الثانى منهما حرف الجرّ فهو من باب (أمر) وهذا الضابط يشمله لا محاله ، وهو أولى من أن يدعى أنّه منصوب من باب قوله (٢) الشاعر : [الوافر]

تمزّون الدّيار ولم تعوجوا

كلامكم علىّ إذا حرام

على إسقاط الخافض ، لأنّ هذا يحفظ ولا يقاس عليه.

وارتكابه يخلّص من مشكلات كثيره ، ودعواه أقلّ ضررا من دعوى اللّحن لعالم. ويكون (بذهب) فى موضع نصب على الحال من التّكره لتقدّمه عليها ، لأنّه لو تأخّر كان صفه لها ، والباء بمعنى (من) البياتيّه. والتقدير : وما ضبّب بضبّه من ذهب أو فضّه كبيره لزينه حرم.

ويمكن أن يدعى أنّه من باب (أعطى) ، وليس بظاهر ، لأنّ سقوط الحرف فيه ظاهر ، وليس فيه معطى ولا معطى له.

و (ما) مبتدأ ، وهى موصوله صلتها جمله (ضبّب) وفى (ضبّب) ضمير نائب فاعل وهو العائد ، وهو المفعول الأوّل إن جعلناه من باب (أمر) أو (أعطى) وجمله (حرم) خبره. فإن قلت لا- يصحّ أن يكون (حرم) خبرا عن (ما) ، لأنّ (ما) واقعه على المضبّب ، والمضبّب جماد لا- يوصف بحرام ولا- بحلال ، قلت : هو على حذف مضاف أى : واستعمال ما ضبّب حرام على المكلف ، وكذلك يقدر فى كلّ موضع ،

ص: ٢٦٧

١- مرّ الشاهد رقم (٣٢٤).

٢- مرّ الشاهد رقم (٥٤٤).

قاله الفقهاء ، لأنّ الجمادات كالخمر لا توصف بحرام ولا بحلال ، وإنّما يوصف بهما فعل المكلّف ، فإذا قالوا : الخمر حرام ، إنّما يريدون استعمالها ، وحذفوه اختصارا للعلم به. آخر الكتاب.

### مهمه من أبحاث شيخنا العلامة الكافي - نفعنا الله به -

قال : فى قول النّحاه « كان زيد قائما » أبحاث :

الأوّل : أنّهم يقولون : إنّهُ موضوع لتقرير الفاعل على صفه ، فكيف يتصوّر له الوضع مع أنّه لا يدلّ إلّا على الكون المخصوص نسبه وزمانا. فيكون مجازا إن وجد العلاقة والقرينه مع أنّهم لا يقولون عن آخرهم بذلك.

والجواب : أنّ اللام فى قولهم : لتقرير الفاعل ، لام الغرض والتعليل لا لام التّعديه فلا يكون التقرير موضوعا له.

الثانى : أنّ الغرض منه بيان اتّصاف الشىء بصفه ، فأين سبب التّقرير؟ فكيف يفيد التّقرير؟.

والجواب : أنّهم إذا قصدوا تمكّن الشىء فى صفه وثباته فيها وضعوا له صيغا مخصوصه مثل قولهم : تمكّن زيد فى القيام ، أو : استقرّ فيه ، إلى غير ذلك ، أو يأتون بالفاظ تدلّ على ذلك بمعونه المقام ، وبالذوق السليم والطبع المستقيم ، مثل قولهم : « زيد على القيام » ، قال الله تعالى : (أولئك على هدى من ربهم) [البقره : ٥]. فلمّا دلّ (كان) على كون زيد قائما ، يفهم منه أنّ الغرض منه بيان ثبات زيد فى صفه القيام فكيف لا ولأى شىء أبلغ فى ذلك من طريق الائتلاف والاتّحاد ، ونظيره أنّ الاتحاد أقوى دلالة على الاختصاص من دلالة طرق الاختصاص عليه. وإذا تحقّق هذا الطريق بجزم بأنّه يفيد غرض التّقرير.

الثالث : لا شكّ أنّ الصفه يتصوّر حصولها وتقرّرها فى الموصوف كما هو المعقول والمنقول فلا يتصوّر حصول الموصوف فى الصّفه فضلا عن التقرير فيها وإلّا فيلزم الدّور فإنّ حصول الصفه بدون تحقّق الموصوف لا يتصوّر ضروره.

الجواب : إنّ الغرض منه هو الدّلاله على اعتبار التّمكّن لا على حصوله فيها فى نفس الأمر كما مرّت الإشارة إليه.

الرابع : أنّه إذا قيل : « زيد قائم مستمرّ » يفهم منه ذلك الغرض فما الحاجه إلى مجيء (كان)؟

الجواب : لا- نسلم أنه يفيد الغرض الذى هو بيان تمكّن الفاعل فى صفه ، لا بيان تمكّن الصّيفه فيه ، فبينهما بون بعيد ، وبعد التسليم أنه من باب تعين الطريق ، وهو خارج عن قانون التوجيه.

تنبيه : إنهم إذا أرادوا نسبة الشىء إلى صفته يقولون : «كان زيد قائما» ، كما يقولون : «زيد قائم» ، إذا قصدوا نسبة القيام إلى زيد ، ويقولون : «قام زيد» ، إذا قصدوا إفاده النسبه بينهما.

الخامس : أنّ الحدث مسلوب عن الأفعال الناقصه فلا يتصوّر الفاعل بدون الفعل كما لا يتصوّر المضاف بدون الإضافه فما المراد من الفاعل فى قولهم : «لتقرير الفاعل على صفه».

الجواب : إنّ (كان) لما تعلق به ورفع سمي فاعلا على سبيل المجاز وإن كان موصوفا بالقيام فيكون له جهتان وكذلك يسمّى اسم كان أيضا.

السادس : أنه يدلّ على الكون المخصوص نسبه وزمانا كما يدلّ (ضرب) فى قولك : «ضرب زيد قائما» على الضرب المخصوص فلا فرق بينهما ، فما معنى قولهم : الحدث مسلوب عن الأفعال الناقصه.

الجواب : إنّ الظاهر هو ما قلته لكنّ التحقيق أنّ المقصود منه كما عرفته هو الدّلاله على تمكّن الموصوف فى صفته فيكون هو العمده ونصب الدّهن ومطرح نظر العقل لا غير ، وأما الدّلاله على الكون المخصوص فهى وسيله إلى ذلك المقصود وحاكه عنه ، كالمراه بالنسبه إلى صوره المرئى ، فيكون ساقطا عن درجه الاعتبار فكان المراد من مسلوّيه الحدث عدم اعتبار الحدث قصدا ، فإذا لم يكن مقصودا فلا يسمّى الحدث فيه معنى ، لأنهم لا يطلقون المعنى على شىء إلّا إذا كان مقصودا ، وأما إذا فهم الشىء على سبيل التبعيه فيسمّى معنى بالعرض لا بالذات. وقولهم : «الإطلاق» ينصرف إلى الكمال من قبيل المثل السائر ، ويشعر بما مرّ أنّهم يقولون : إنّ مسلوب الحدث عنه ولا يقولون : إنّ لا يدلّ على الحدث.

السابع : أنّ المقصود هو بيان متعلق الكون فما السرّ فى تعلق التصديق بالكون لا بمتعلقه.

الجواب : أنّ الكون لما ذكر أولا توجه التصديق إليه ، فلا حاجه إلى تعلقه بمتعلقه.

تنبيه : إنّ التصديق قبل دخول (كان) يتوجه إلى متعلق الكون أصله وكذا



الحال في متعلقات أفعال القلوب وأنت خير بأنه لا استبعاد في كون الأمر جهة قصد وغير جهة قصد باختلاف الاعتبار.

الثامن : أنه يدل على الكون المخصوص كسائر الأفعال فما السرّ في سلب الحدث فيه دون غيره.

الجواب : أن سائر الأفعال له معنى متحصّل في نفسه دون الأفعال الناقصة ، فإن قلت : فما السرّ في عدم تحصيل معنى (كان) مع أنه دالّ عليه. قلت : إن الغرض المذكور جعله من قبيل الألفاظ الدالّة على الإضافة المخصوصه ، وأنت خير بأن كون اللفظ موضوعاً لمعنى لا يقتضى أن يكون حاصلًا منه بنفسه كالحروف.

فإن قلت : تحصيل معنى سائر الأفعال مسلّم في المعاني الإفراديه ، لكن لا فرق بينه وبين الأفعال الناقصة في المعاني التركيبيه وكلامنا فيها.

قلت : الحقّ ما ذكرته لكن لما كان معاني سائر الأفعال معتدًا بها في حالة الإفراد دون معنى الفعل الناقص وكانت معتدًا بها في حالة التركيب بخلاف معاني الأفعال الناقصة كما أوأنا إليه ، قالوا : سلب الحدث فيها دون غيرها.

التاسع : أن المراد من الكون المخصوص في «كان زيد قائمًا» ما هو؟ أوجود زيد وهو غير مراد ، وكذا تحقّق نسبه القيام إليه.

الجواب : إن الحصر ممنوع بأنه عباره عن تعلق زيد بالقيام وأنت خير بأن التعلق لا ينحصر في المسند كما بيّناه. فإن قلت : أليس يوجب وجود النسبه في الخارج ، فإنه يدل على الزمان الماضي. قلت : إن الزمان الماضي ظرف لمتعلق النسبه وهو موجود فيه لا النسبه فإنه ظرف لنفسها لا لوجودها.

العاشر : إن (كان) لما دل على ظرف القيام كان ينبغي أن يتأخّر عن القيام فلائى شيء صدّروا بكان.

قلت : لأن الغرض الأصلي من استعمال (كان) ليس إلّا بيان تمكّن الفاعل في صفته وإن كان له دلالة على الظرفيه ضمنا فقدّم لاعتبار الباعث القويّ.

فإن قلت : لا- شكّ أنّ القيام قيد داخل في الكون المخصوص ، فما معنى قولهم : (كان) قيد للقيام باعتبار دلالته على الزمان الماضي فما التوفيق بين المعقول والمنقول؟

قلت : أوّلا الأصل في مباحث الألفاظ هو النقل لا العقل ، وثانيا : أن كون

(كان) قيذا للقيام باعتبار التحقق والمآل وكون القيام قيذا ل (كان) باعتبار الظاهر المتبادر فلا منافاه بينهما.

فإن قلت : إذا كان القيام قيذا ل (كان) فينبغي أن يقيد بدون ذلك القيد لأن القيد لترتيب الفائده لا لتحصيلها.

قلت : إنه قيد لازم من حيث إن وضع (كان) لإفاده تعلق الموصوف بالصفة فلا بد منه لفظا أو تقديرا كما في أفعال القلوب.

الحادى عشر : إن (كان) إذا كان بمعنى (وجد) يكون من الفعل التام ، وإذا كان دالاً على كون زيد قائما يكون من الأفعال الناقصه ، فمعنى الوجود حاصل فيهما ، فما السر في جعل أحدهما تاماً دون الآخر؟

والجواب : أن التأويل الصادق في معناهما يطلع على الفرق بينهما فإن الأول يدل على نسبه الوجود إلى زيد فقط ، فقد تم به ، والثانى يدل على تعلق زيد بالقيام فلا يتم بزيد وحده فيكون ناقصاً وأما الفرق بين الوجودين فمعلوم ممّا سبق.

الثانى عشر : أن القوم اختلفوا في أنه فعل أو حرف فهل يرجع إلى النزاع اللفظي أو يمكن الترجيح بالحمل على الصواب؟

الجواب : أن النزاع المتبادر من كلامهم يرجع إلى التفسير ، ولكن المختار هو الحرف إن اعتبر القصد الأصلي في دلاله الفعل على معناه ، وإلا فهو الفعل بلا شبهه.

«قال شيخنا : - نفع الله به - : هذا بعض ما سنع لى في هذا المقام والله أعلم.

## أبحاث في قولهم (زيد قائم)

فائده من مولدات شيخنا العلامة الكافيحي (1) أيده الله تعالى :

قال رضى الله عنه : أما بعد فإن في مثل : «زيد قائم» أبحاثا :

1- أن سبب أجزاء القضية اللغويه جزءان.

ص : ٢٧١

---

1- محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومى البرعمى ، العلامة محيى الدين أبو عبد الله الكافيحي الحنفى ، كان عالما ، إماما فى المعقولات كلها : الكلام ، وأصول اللغه والنحو والصرف والإعراب والمعانى والبيان والجدل والفلسفه ... من تصانيفه : شرح قواعد الإعراب ، وشرح كلمتى الشهاده ، ومختصر فى علوم الحديث ، ومختصر فى علوم التفسير يسمّى التيسير وغيرها. (ت ٨٧٩ هـ). ترجمته فى بغيه الوعاة (١ / ١١٧).

٢- أن سببها الوضع والعلم به.

٣- أن سبب أجزاء العقلية جزءان آخران ولهما أسباب أيضا.

٤- أن الحس لا يتصرف في النسبه وأحوالها لعجزه لعدم العاده بذلك.

٥- أن العقل يتصرف في ذلك لقدرته عليه ، فلذلك كان الخارجى بسيطا وجاز أن يكون الذهنى مركبا.

٦- أن اعتبار المركب مطابق للبسيط الخارجى.

٧- أن سبب الكلّيات يمكن العقل من ذلك.

٨- أن سبب النسب كون غير متعقل فى التعقل وفى الوجود أيضا ، فيكون التسبب من باب الاجتماع والافتراق سواء كان حقيقتا أو اعتباريا.

٩- أن وقوع النسبه الذهنيه غير معقوله وإن كانت كنايه عن الكون الخارجى ، وأما كونها الذهنى فليس فيه فائده.

١٠- أن مطابقتها ليست مناط الإدراك فإنه ليس بمعلوم وليس فيه فائده وأنها لوهم التسويه.

١١- أن إيقاعها سواء كان فعلا أو إدراكا هما عند الأشعرى بناء على مسأله خلق الأعمال.

١٢- أنه علم عند الفلاسفه وفعل عند الحكيم.

١٣- أن مذهبهم حق وأن مذهبه باطل.

١٤- أنه نزاع لفظى.

١٥- أن تصديقا لفظيا على المذهبين أيضا.

١٦- أنه يقتضى تسعه إدراكات عليهما.

١٧- أنه لا بد من اعتبار الشرط فى صدق كل قضيه.

١٨- أن الجزاء الواقع صار محل الحكم فما السر فيه؟ ولم ينعقد ذلك فيما عداه؟

١٩- أن مطابقه النسبه للنسبه لا حاصل لها اللهم إلا أن يقال إنها تحصل المقصود اللفظى. وأجيب : أن المطابقه إنما هى باعتبار العقل لا بحسب الخارج نفسه.

٢٠- أن درك العقل ذلك إنما هو من عند الله عند أهل الحق خلافا للحكماء فإنهم قالوا : يدرك الكلّى بالذات والجزئى بالآله.

٢١- أن منشأ الحمل لا يتحد مع الموضوع وأما المحمول فهو يتحد معه والسرّ في ذلك يحتاج إلى تأمل.

٢٢- أن القضية ليس لها تحقّق في الخارج.

٢٣- أنّها معدومه.

ص: ٢٧٢

٢٤- أن الاعتبار بوجود الموضوع وبتحقق منشأ الحمل.

٢٥- أن فيه وغيرها أبحاثا كثيرة محتمله بحسب العقل ولو لا ذلك كثرت المسائل والعلوم والأبحاث.

٢٦- أن مطابقه النسبه الخارجيه عباره عن كون المنسوب منه محتاجا إلى غيره في التحقق.

٢٧- أن بينهما تغييرا بالاعتبار وأنهما متحدتان في نفس الأمر عن ذلك الاعتبار.

٢٨- أنها تخيلته صرفه لا كون ولا اجتماع ولا افتراق بحسب نفس الأمر.

٢٩- أنها من قبيل اشتباه الخياليه بالأمر العييه ولهذا لا تتحقق أمور متعدده ذواتا في نفس الأمر.

٣٠- أنها مأخوذه من الأمور الخارجيه الغير القائمه بنفسها بل بغيرها.

٣١- أنها تفيد أمورا صادقه وإن كانت ممّا شهدته على ما ترى.

٣٢- أن العقل يتعقل ارتباط المحمول بالموضوع صادقا بلا نسبه بينهما وإنما يحتاج إليها بناء على العاده الخارجيه.

٣٣- أنها اعتبارات وأدوات يستعين العقل بها على تحصيل المقاصد.

٣٤- أن سبب عدم تحقق النسبه عدم تحقق المأخذ بخلاف الكليات ولهذا لا تنتهي إلى موجود والكلّي ينتهي إليه.

٣٥- أن سبب التسلسل فيها يجدد اعتبار العقل ولهذا لا يتصور في تحقق الوجود.

٣٦- أنها ليست مأخوذه من أمر محقق بخلاف الكلّي.

٣٧- أن سبب مطابقته الذهنيّ كون الخارج عاده دون الذهنيّ وسبب العاده كون الخروج مجعولا بخلاف الذهنيّ فإنه خيال كالصوره المنطبعه في المرآه.

٣٨- أن جميع القضايا اعتباريه وكذا أحكامها.

٣٩- أن بين القضيه الذهنيه والخارجيه وجود الموضوع.

٤٠- أن وقوع النسبه مخترع العقل ، ولهذا صار محلّ الفائده ، وكذا لو كان موضع الإيقاع ولكلّ جديد لذّه.

٤١- أن نظر العقل مقصور عليها ولهذا لا ينتقل إلى ما عداها كما انتقل في تصوّر المحكوم عليه إلى المحكوم به.

٤٢- أن سبب اقتصار نظره عليها كون المطلوب محبوبا له أعلى المطالب ، والاغتنام به حذرا عن فوات لذّه الحبيب.

٤٣- أنّ سبب الاختراع قصد نيل المطالب مدركه وسبب الإدراك إمّا ذاته أو شيء آخر سواء كان شرطاً أو سبباً وقد يرتبط  
المحمول بالموضوع بدون الاختراع

ص: ٢٧٣

حين الحكم لكون المحمول مخترعا قبله. وأما سبب اختراع النسبه فهو قصد التعاون أو قياسا على الشاهد فى الأعيان.

٤٤- أن متعلق العلم فى القضية هو التحقق سواء كان إيجابيا أو سلبيا.

٤٥- أن الباعث على الاختراع قصد تعدد المدرك سواء كان مرتبطا أو لا ، وقصد إرجاعه إياه إلى المخترع عنه حتى ينعقد هناك مخترع مطلوب ، ويكون الخارج مطلوبه ويذكر وثوقه به.

٤٦- أن الاختراع منحصر فى العقل لا يتعدى إلى الحس كل ذلك بفضل الله تعالى وكرمه وسببه عدم انحصار سبب إدراكه فى شىء ، بخلاف الحس.

٤٧- أن الكلى المخترع سببه كليه كون وضع مفهومه على الإبهام بلا تخصيص مانع من الاحتمال ، بخلاف الجزئيات.

٤٨- أن حاصل الحمل هو الإعلام بالإيجاب فى الحمل الإيجابى وبعدمه فى السلبى. وأما التغيرات الذهنية فهو المشترك ، فإن قلت : فكيف يتصور هذا وأنه حكم متناقض من حاكم واحد فى وقت واحد؟ قلت : لا- استبعاد لاختلاف الجبهه والاعتبار والشروط.

٤٩- أن السلب فى السالبه عدم الوقوع لا الانتزاع على ما يتبادر.

٥٠- أن سبب الحمل السلبى ، أما البعيد فامتياز الدوات وأما السبب القريب فقصد الإعلام بذلك الامتناع ، ومنشأ الامتياز على قياس ما عرفت فى الإيجاب.

٥١- أن جميع القضايا فى جميع الأشياء منحصره فى الإيجاب والسلب إن كانت طرق العلم متضح.

٥٢- أن القضية ليست تحت مقوله وإن كان لها أصل فى الجملة.

٥٣- غالب أحوال العقل الميل إلى الارتباط وسببه قصد الأطلاع على المطالب التى لا يحصل أمثالها غالبا إلا فى ذلك الارتباط.

٥٤- أن العقل معتد فى كل الأحوال بدرك مطلوب ، أو بدرك ما يؤدى إليه ، وأن ذلك سبب الحركة الموجه للحياه لكن ذلك بتقدير العزيز العليم.

٥٥- أن ذلك كله يحصل الاستعمال لنقصانه لحدوثه وإمكانه وتحصيل القرب من البارى سواء قصد ذلك أو لا.

٥٦- أن السبب لا يضرب المطالب وإن كانت اعتباريه لا تحقق لها ، وسبب عدم المضرة لعدم التدافع والمنازعه.

٥٧- أن سبب التفات الحس إلى المشاهد دون غيره تعلق كماله بكماله دون غيره على سبيل العاده.

٥٨- أنّ سبب التفات العقل إلى تركيب وإلى مركّب ، وإلى كلّ ومعقوله قصد الإفاده وحصول الفائده ، وتحصيل الفوائد على وجه كلّ والضبط عن الانتشار.

٥٩- أنّ سبب عدم التفاته إلى جزئى هو استغناؤه بدرك القوّه الحاسّه وتغيّر الجزئيات على زعمهم. والصحيح أنّه مدرك له ، لا سيّما على أصل الأشعريّ.

٦٠- أنّ جميع المركّبات تتضمن أحد الأمرين إمّا الاجتماع وإمّا الافتراق سواء كانت إيجابيه أو سلبيه.

٦١- أنّ الصفات السلبيه لكلّ شىء أكثر من الصفات الإيجابيه.

٦٢- أنّ سبب ذلك كثره المخالفه وقله الموافقه.

٦٣- سعه الرّحمه وأنّ مصلحه العاقه متقدّمه على مصلحه الخاصّه.

٦٤- أنّ الفائض من الله تعالى هو الرّحمه وإنّما جاء التضادّ من التراحم.

٦٥- أنّ فى أمر القضيّه إشاره إلى المبدأ والمعاد وأن لا اعتبار لأمر إلّا الله الواجب الوجود الباقى.

٦٦- أنّ علم الإنسان اعتبارىّ وصعود ونزول وأصحاب ، وأنّه له دخل فى مصلحه الوجود الحادث ، وأنّ مقامه العجز والتسليم ، والقدرة والحكم كلّها لله إلّا إلى الله تصير الأمور.

٦٧- أنّ مطابقه النسبه ووقوعها وكيفيه الوقوع كلّها اعتبارات للتقريب وإنّما المعلوم وكذلك العلم له سرّ وحقيقه ، وكذا كلّ شىء لا يعلمه إلّا الله ، قال الله تعالى : (وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ) [الأنعام : ٥٩] وإنّما حال المخلوق كالرّخصه تسير على قدر دركه لا غير.

٦٨- أنّ حقيقه الأمر فى حقيقه الأمر هو الاعتماد على صاحب الشّرع لا غير ، هو كالماء وغيره كالسّراب ، بل التفاوت أكثر من ذلك.

٦٩- أنّ طريق العقل إلى الجزئى الكلّيات.

٧٠- أنّ السبب فى ذلك قصد حصول علوم على أيسر وجه سواء كانت متعلّقه بالشواهد أو بالضمائر.

٧١- أنّ توجّه العقل إلى الكلّيات لملاءمتها.

٧٢- أنّ سبب الملاءمه كون كلّ واحد منهما موافقا للآخر فى التجرد.

٧٣- أنّ سبب عموم الكلّيات تجرّده عمّا يفيد له التعيين بحسب ذاته ، وأمّا حصول التعيين لها بحسب العارض فلا ينافى تجرّدها فى حدّ ذاتها.



٧٤- أنّ سبب عدم عموم الجزئيّ حصول التعيّن له في حدّ ذاته.

ص: ٢٧٥

٧٥- أما سبب هروب العقل إلى الكلّيات فهو طلب السهولة ؛ فإنّ الكلّي بمنزله البسيط في المركّب بخلاف الجزئيّ.

٧٦- أنّ السبب في ذلك طلب المرام المناسب للمبدأ.

٧٧- أنّ سبب منع تعيين الشّركة التدافع بينهما بحكم العقل بحسب الحسّ أو بالبديهه.

٧٨- أنّ سبب توهم علوّ الكلّي وتسفلّ الجزئيّ إمّا الوهم القياسيّ ابتداء وإمّا قصد التقرير انتهاء.

٧٩- أنّ الكلّي المحمول أيضا ليس له وجود أصلا وإمّا الوجود لمبدأ الكلّيه والحمل في بعض الصور.

٨٠- أنّه لا- يحصل من حمل الكلّي على الموضوع تحقّق عينيّ في نفس الأمر ، وإمّا يتخيّل للوهم بالاشتباه أو التصوّر لأجل الإيضاح والتّقريب.

٨١- أنّ وصف الموضوعيه حالها كوصف الكلّي والمحمول.

٨٢- أنّ مناط الحمل الصدق أو لا صدق والاتّحاد وعدمه لازم لذلك.

٨٣- أنّ الروابط ليس لها دخل في المحمول وسبب ذلك أنّها نسب والمحمول منسوب.

٨٤- أنّ ذلك بحسب التّباين في نفس الأمر بينهما.

٨٥- أنّ سبب ذلك التّخييل ، أو قصد التّعاون.

٨٦- أنّ التحقيق قصد الألفه بين مدركه ومدرك الحسّ ، فيكون ذلك سبب الودّ ودفع الوحشه. فيكون كالولد ، فيكون التّسبب كالتّسب.

٨٧- أنّ في ذلك إشاره إلى روحانيه العقل ، وإلى أرضيه الجزئيّ ، وإلى الرّضى والسّيخط ، وإلى أنّ في كلّ شيء تصوّر الرّوحانيه وعدمها وتصورّ نسبه الاستقلال. فسبحان من أعلى شأنه وأعجز مخلوقه ، وربط كلّ ممكن بحبل العجز والحيره.

٨٨- أنّ الخارج كلّه تباين ، وأنّ المعقول الكلّي لا يخلو عن تناسب في بعض الصور ، وعدم التناسب في البعض الآخر إنّما هو بالإضافة إلى أمر خارجيّ.

٨٩- أنّ سبب ذلك تحقّق التدافع بحسب الخارج.

٩٠- أنّ سبب ذلك من الكلّي عدم المنافاه بسبب عدم اتّصافه بالكون الحادث.

٩١- أنّ جميع اعتبار العقل في حقّ الكلّي والمحمول لا تحقّق له أصلا في نفس الأمر ، وأما التحقيق الوهميّ فإنّما نشأ من قياس المعقول على المحسوس بلا- جامع تصوّر التّحقّق له لأجل التّقريب على ما مرّ. فعلم من هذا أنّ الكلّي من حيث هو كلّى ليس

بمحلّ الحدوث والقدم ولا الوجود والعدم إلى غير ذلك من

ص: ٢٧٦

الاعتبارات ، وأنّ الموجودات الحادّته مجازات واعتبارات تعرض على الممكنات تاره ، وأخرى لا تعرض عليها لأمر من الأمور.

٩٢- أنّ الكلّي مثال الآخره ومثال اللّوح ، وأنّ الجزئيّ مثال عذاب النار وعين الحجاب ، ومثال السّيهو والنّسيان ، إلى غير ذلك من الاعتبارات.

٩٣- أنّ مثالهما مثال الروح والبدن.

٩٤- أنّ مثالهما مثال القهر واللّطف ، ومثالهما مثال كمال القدره على كلّ شيء في كلّ شيء.

٩٥- أنّ مثالهما مثال مظهر آثار الوصف.

٩٦- أنّ الوجود الحادّث ليس مثل الذات القديمه والدليل على ذلك اتّصافه بالحدوث دون القدم.

٩٧- أنّ كلّ ذلك دليل العجز في المخلوق ودليل القدره في الخالق.

٩٨- أنّ كلّ ذلك أسرار إلهيه لا يطّلع عليها إلّا الله ، وإنّما يرى ما يرى من جهه عجز الحادّث.

٩٩- أنّ ذلك أفاد حيره الإنسان ، ودعوى العلم منه إمّا عناد وإمّا خلل ، وإمّا تجاسر على أمر لا ينبغى أن يتجاسر عليه ، وإمّا جنون ، وأرى عقله عقل المعتوه.

فسبحان الذي بيده ملكوت كلّ شيء وإليه ترجعون.

١٠٠- أنّ الإنسان متلوّن ومتغيّر أن كان له عقل وكلّ ذلك عدم الوثوق ، والوثوق لا وثوق بالنسبه إلى المبدأ.

١٠١- علم من هذا أنّه واحد في صفه الألوهيه لا شريك له فيها. آمنت بأنّه لا إله إلّا الله وحده لا شريك له ، وأنّ محمدا عبده ورسوله صلّى الله عليه وسلّم ، وعلى سائر الأنبياء ، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

١٠٢- أنّ الانتزاع من الجزئيات اعتباري لا تحقّق له في نفس الأمر.

١٠٣- أنّ انتزاع العقل الكلّي من الجزئيّ الغير المحسوس باعتبار المقاله أو باعتبار من عنده.

١٠٤- أنّ مطابقه كلّيّ بجزئيّ وكذا تصرّف العقل وتطبيقه اعتبار محض أيضا.

١٠٥- أنّ سبب الوقوع بأوضح ما ذكر كون التشبيه مقصودا لارتباط بما هو مقصود أصلي على سبيل المحاكاه.

١٠٦- أنّ سبب كون الوقوع محلّ الحكم دون غيره من المدركات قيام الشاهد قصدا بحسب الخارج بخلاف غيره.

١٠٧- أنّ سبب الوقوف عنده دون غيره لانتهاء رغبته عنده ولحصول طلبته التّركيبه



بخلاف غيره ، ولهذا لا يستقرّ إذ للعدد فوائد تركيبية مرتبه حتى ينتهي إلى آخرها.

١٠٨- أنّ العقل لا تنتهي مطالبه دون لقاء ربّه.

١٠٩- أنّها مقوله من المقولات العشر.

١١٠- أنّها سلب عنها قيد الوقوع أو عدمه من جهة اعتبار المسند.

١١١- أنّ النسبه زيدت على جانب منشاها النسبه وكيفيتها لكن عرى عن ذلك في التعقل.

١١٢- أنّها من النوع المتكرر على قياس الوجوب والإمكان وإلّا يلزم التسلسل.

١١٣- على تقدير تحقّقها في الخارج إنّها بسيطه كالجزيئات الحقيقيه والأشخاص وإنّما سوّغها العقل أمرا كلياً تساهلاً لا تلازماً ، منحصرأ في فرد واحد لا غير بناء على أنّ كلّ وجود خارج وجزئي حقيقي ، وكلّ يتعيّن بنوعها العقل ، كلّها كذلك ، فعلم من هذا أنّ انتقاض بحث التعيّن بتعيّن الواجب إنّما نشأ من تركيب الذّهن يستلزم التركيب الخارجيّ ، وليس كذلك بل لا تلازم بينهما أصلاً.

انتهى ما استخرجه نظر شيخنا أيده الله تعالى ولطف به آمين.

### الكلام على مسأله «ضربى زيدا قائماً»

تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطى الشافعى عفا الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

أمّا بعد حمد الله تعالى والصلاه والسّلام على محمّد وآله وصحبه ؛ فهذه كراسه تكلمت فيها على مسأله «ضربى زيدا قائماً» ، وذكرت فيها خلاف العلماء وأدلتهم.

فأقول : اختلف الناس فى إعراب هذا المثل : فقال بعضهم : «ضربى» مرتفع على أنّه فاعل فعل مضمّر تقديره : يقع ضربى زيدا قائماً ، أو : «ثبت ضربى زيدا قائماً» ، وقيل عليه : إنّ تقدير ما لا دليل على تعيّنّه ، لأنّه كما يجوز تقدير «ثبت» يجوز تقدير «قلّ» أو «عدم» ، وما لا يتعيّن تقديره لا سبيل إلى إضماره.

وقال آخرون - وهو الصحيح - : هو مبتدأ ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله ، «وزيدا» مفعول به و «قائماً» حال.

ثم اختلفوا هل يحتاج هذا المبتدأ إلى تقدير خير أو لا.

فقال بعضهم : ليس ثم تقدير خبر ، لأنّ المصدر هنا واقع موقع الفعل كما فى قولهم : «أقائم الزيدان» ، وردّ بأنّه لو وقع موقع الفعل لصحّ الاقتصار عليه مع فاعله كما صحّ ذلك فى «أقائم الزيدان» (1). وحيث لم يصحّ أن يقال : «ضربى» ، ويقصر بطل ما ذكره.

وقال الكسائى وهشام والفراء وابن كيسان : الحال بنفسها هى الخبر لا سادّه مسدّه. ثم اختلفوا ، فقال الكسائى وهشام : إنّ الحال إذا وقعت خبرا للمصدر كان فيها ذكران مرفوعان ، أحدهما من صاحب الحال والآخر من المصدر. وإنّما احتاجوا إلى ذلك لأنّ الحال لا بدّ لها من ضمير يعود على ذى الحال ، وهى خبر ، والخبر عندهم لا بدّ فيه من ضمير يعود على المبتدأ ، لأنّ المبتدأ عندهم إنّما يرتفع بما عاد عليه فى أحد مذهبي الكوفيين و «ضربى» هنا مبتدأ مرفوع ، فلا بدّ له من رافع فاحتاجوا إلى القول بتحمّل قائم ضميره لرفعه ، حتّى إنّهما قالا : يجوز أن يؤكّد اللذين فى قائمنا فيقول : ضربى زيدا قائمنا نفسه نفسه ، وقيامك مسرعا نفسك نفسه. فإن أكّدت القيام أيضا مع الضميرين قلت : قيامك مسرعا نفسك نفسه ، فتكرّر النفس ثلاث مرّات.

وقال الفراء : الحال إذا وقعت خبرا للمصدر فلا ضمير فيها من المصدر لجريانها على صاحبها فى إفراده وتثنيته وجمعه ، وتعزّيها من ضمير المصدر للزومها مذهب الشّرط ، والشّرط بعد المصدر لا يتحمّل ضمير المصدر ؛ إذا قيل : «ركوبك إن بادرت» ، و «قيامك إن أسرع» و «ضربى زيدا إن قام» ، فكما أنّ الشّرط لا ضمير فيه يعود إلى المصدر فكذلك الحال.

وجاز نصب «قائما» و «مسرعا» وما أشبههما على الحال عند الكسائى وهشام والفراء وإن كان خبرا ، لمّا لم يكن عين المبتدأ ، ألا ترى أنّ المسرع هو المخاطب لا القيام ، والقائم هو زيد لا الضرب ، فلمّا كان خلاف المبتدأ انتصب على الخلاف لأنّه عندهم يوجب النصب.

وقال ابن كيسان : إنّما أغنت الحال عن الخبر لشبهها بالظرف. وردّ قول الكسائى وهشام بأنّ العامل الواحد لا يعمل فى معمولين ظاهرين ليس أحدهما تابعا للآخر رفعا ، فكذلك لا يعمل فى مضميرين. وإذا انتفى ذلك انتفى كون الحال خبرا. وممّا يبطل أيضا كون الحال رافعه ضميرين أنّنا لو ثبينا فقلنا : «ضربى أخويك

ص : ٢٧٩

١- انظر شرح المفصل (١ / ٩٦).

قائمين» لم يمكن أن يكون في قائمين ضميران لأنه لو كان لكان أحدهما مثني من حيث عوده على مثني والآخر مفردا لعوده على مفرد ، وتثنيه اسم الفاعل وإفراده إنما هو بحسب ما يرفع من الضمير ، فكان يلزم أن يكون اسم الفاعل مفردا مثني في حال واحده ، وهو باطل.

وأما قول الفراء : الحال لم تتحمل ضمير المبتدأ للزومها مذهب الشرط ، فالجواب عنه : أن الشرط بمفرده من غير جوابه لا يصلح للخبريه لأنه لا يفيد ، وإذا كان كذلك تعين أن جواب الشرط محذوف فيكون الضمير محذوفا مع الجواب.

وأما تشبيه ابن كيسان الحال بالظرف ، فكأنه قال : ضربى زيدا فى حال قيام فليس بشيء لأنه لو جاز ذلك لهذا التقدير لجاز مع الجته أن يقول : «زيد قائما» لأنه بمعنى : زيد فى حال قيام ، وحيث لم يجيزوا ذلك دلّ على فساد ما ذكره.

وأما قولهم : إنه منصوب على الخلاف ، ففاسد أيضا لأنّ الخلاف لو كان عاملا لعمل حيث وجد ، ونحن نرى العرب تقول : «ليس زيد قائما لكن قاعد» ، برفع «قاعد» على الجواز ، و: «ما زيد قائما لكن قاعد» برفعه على الوجوب مع كونه مخالفا لما قبله فبان فساد ما ذكره.

وقال جماعه بتقدير الخبر ثم اختلفوا فى كيفية تقديره ومكانه ، فحكى أبو محمد ابن السيد البطليوسى وابن عمرون عن الكوفيين أنهم قالوا بتقديره بعد «قائم» والتقدير : ضربى زيدا قائما ثابت أو موجود ، وردّ بأنه تقدير ما لا دليل فى اللفظ عليه ، فإنه كما تقدّره «ثابت» يجوز أن يقدر أيضا «منفى» أو «معدوم» ، ولأنه إذ ذاك يكون حذف الخبر جائزا لا واجبا ، لأنّ قائما حينئذ يكون حالا من زيد والعامل فيه المصدر ، فلا تكون الحال سادّه مسدّ الخبر فلا يلزم حذفه. وإنما يجب حذف الخبر فى مثل هذا إذا سدّت الحال مسدّه ، لأنّ الحال إذ ذاك عوض من الخبر ، بدليل أنّ العرب لا تجمع بينهما ، ولا تحذف خبر هذه المصادر إلّا مع وجود الأحوال للمناسبة التى بين الحال والخبر ، لأنّ أصل الخبر التثنية كالحال ، ولأنّ الحال هى صاحبها كما أنّ الخبر المفرد هو المبتدأ ، والحال مقيدّه كما أنّ الخبر كذلك ، ففهم من عدم اجتماعهما قصد العوضيه ، ولا تتصوّر العوضيه إلّا على قول من قدر الخبر قبل الحال.

وذهب البصريون والأخفش - وهو الصّحيح - إلى تقديره قبل قائم ثم اختلفوا فى كيفية فقال الأخفش : تقديره «ضربى زيدا ضربه قائما». وهذا لا يخلو إمّا أن يجعل المصدر الثانى وهو ضربه مضافا إلى المفعول وفاعله ضمير المتكلم محذوف ، فيصير كأنه قال : ضربى زيدا ضربه قائما ، فإمّا أن يفهم من معنى الخبر عين المفهوم



من المبتدأ فلا يصحّ ، وإما أن يفهم منه أنّ ضربته المطلق مثل ضربته قائما ، وهو غير المعنى المفهوم. وإن جعل المصدر مضافا إلى فاعله صار المفهوم منه غير المطلوب من الكلام.

وقال البصريون - وهو الصحيح - تقديره : «إذ كان قائما» إن أردت الماضى ، أو : «إذا كان قائما» إن أردت المستقبل ؛ لأنّ معنى «ضربى زيدا قائما» : ما ضربت زيدا إلّا قائما. وهذا لا يستقيم إلّا على مذهب البصريين ، لأنّ العامل يتقيد بمعموله ، فإذا جعل الحال من تمام المبتدأ يكون الإخبار بأنّ ضربى زيدا مقيدا بالقيام حاصل ، وذا لا ينفى أن يقع الضرب فى غير حال القيام. وإذا جعل الحال من جملة الخبر يكون «ضربى زيدا» هذا الذى لم يقيد بحال كائنا إذا كان قائما فلو قدر وقوع «ضربى» فى غير حال القيام لكان مناقضا للإخبار ، ومن المحال وقوع عين المقيد بالحال فى زمان وتخلّف شىء منه عن ذلك الزمان إذا أريد به الحقيقه.

وإذ قد علمت أقوال العلماء وأدلتهم ، وردّها ، والصحيح من ذلك وحجّته فلنختم الكتاب بفوائد لا بدّ من التعرّض لها :

الأولى : إنّما قدرنا الخبر ظرفا دون غيره ، لأنّ تقديره محذوفا مجاز وتوسّع والظروف أحمل لذلك من غيرها.

الثانية : إنّما قدرنا ظرف الزمان دون المكان ، لأنّ الحال عوض منه ، وهى لظرف الزمان أنسب منها لظرف المكان ، لأنها توقيت للفعل من جهة المعنى كما أنّ الزمان توقيت للفعل ، ولأنّ المبتدأ هنا حدث ، وظرف الزمان مختصّ بالإخبار به عن الحدث دون الجثّه فهو أخصّ من ظرف المكان.

الثالثة : إنّما قدرت «إذ» و «إذا» دون غيرهما لاستغراق إذ للماضى وإذا للمستقبل قاله ابن عمرون.

الرابعة : إنّما قدر بعد الظرف فعل وكان «كان» التامه ، ولم يقدر نصب قائم على الخبر لكان لأنّ الظرف لا بدّ له من فعل أو معناه ، والحال لا بدّ لها أيضا من عامل ، والأصل فى العمل للفعل ، وقدّرت «كان» التامه لتدلّ على الحدث المطلق الذى يدلّ الكلام عليه ، ولم يعتقد فى «قائم» الخبريه للزومه التنكير (١). وأجاز الفراء نصبه على خبر كان. وردّ بدخول الواو عليه (٢) ؛ ولا يلتفت إلى قول من أجاز دخول

ص: ٢٨١

١- انظر شرح المفصل (١ / ٩٧).

٢- انظر مغنى اللبيب (ص ٤٥٩).

الواو على خبر كان إذا كان الخبر جملة. والضمير في «كان» فاعلها ، وهو يعود إلى زيد. وذكر الزمخشري أنه يجوز أن يعود إلى فاعل المصدر ، وهو الياء في ضربى.

آخر الكتاب - انتهى - ، وصلى الله وسلم على نبيه محمد.

### تحفه النجاء فى قولهم : هذا بسرا أطيب منه رطبا

لمؤلف الكتاب شيخنا الإمام الحافظ المجتهد جلال الدين أبى الفضل عبد الرحمن ابن الإمام كمال الدين السيوطى.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلوة على رسول الله : قولهم : «هذا بسرا أطيب منه رطبا» (1) فيه عشره أسئلة :

الأول : ما وجه انتصاب بسرا ورطبا؟

والجواب : أنه على الحال فى أصح القولين ؛ وعليه سيويوه ، لأن المعنى عليه ، فإن المخبر إنما يفصله على نفسه باعتبار حاله من أحواله ، ولو لا ذلك لما صحّ تفضيل الشىء على نفسه. والتفضيل إنما صحّ باعتبار الحالين فيه فكان انتصابهما على الحال لوجود شرط الحال خلافا لمن زعم أنه خبر كان.

فإن قلت : هلمّا جعل تمييزاً؟ قلت : يابى ذلك أنه ليس من قسم التمييز ؛ فإنه ليس من المقادير المنتصبه عن تمام الاسم ولا من التمييز المنتصب عن تمام الجملة ، فلا يصحّ أن يكون تمييزاً.

السؤال الثانى : إذا كانا حالين فما صاحب الحال؟

والجواب : أنه الاسم المضمّر فى «أطيب» الذى هو راجع إلى المبتدأ من خبره ، ف «بسرا» حال من الضمير و «رطبا» حال من الضمير المجرور ب «من» وهو الرفوع المستتر فى «أطيب» من جهة المعنى ؛ ولكنه تنزل منزله الأجنبى. وذهب الفارسى إلى أنّ صاحب الحالين الضمير المستكنّ فى «كان» المقدره التامه.

وأصل المسأله : هذا إذا كان - أى وجد - بسرا أطيب منه إذا كان - أى وجد - رطبا. وهذان القولان مبنيان على المسأله الثالثه.

السؤال الثالث : ما العامل فى الحالين؟

ص: ٢٨٢

والجواب فيه أربعة أقوال :

أحدها : أنه ما فى «أطيب» من معنى الفعل.

الثانى : أنه كان التامه المقدّره ، وعليه الفارسى (١).

الثالث : أنه ما فى اسم الإشاره من معنى الفعل ، أى أشير إليه.

الرابع : أنه ما فى حرف التنبيه من معنى الفعل.

ورجح الأول بأمور :

١- منها : أنهم متفقون على جواز «زيد قائما أحسن منه راكبا» ، وثمره نخل بسرا أطيّب منها رطبا. والمعنى فى هذا كله وفى الأول سواء ، وهو تفضيل الشىء على نفسه باعتبار حالين ؛ فانتفى اسم الإشاره وحرف التنبيه ، ودار الأمر بين القولين الباقين. والقول بإضمار كان ضعيف ، فإنها لا تضمّر إلّا حيث كان فى الكلام دليل عليها نحو : «إن خيرا فخير» وبابه ؛ لأنّ الكلام هناك لا يتمّ إلّا بإضمارها ، بخلاف هذا ، ويطله شىء آخر ، وهو كثره الإضمار ، فإنّ القائل به يضمّر ثلاثه أشياء : «إذا» ، والفعل ، والضمير ، وهذا بعيد ، وقول بما لا دليل عليه.

٢- ومنها : لو كان العامل الإشاره لكانت إلى الحال لا إلى الجوهر وهو باطل ؛ فإنه إنّما يشير إلى ذات الجوهر ، ولهذا تصحّ إشارته إليه وإن لم يكن على تلك الحال ، كما إذا أشار إلى تمر يابس فقال : «هذا بسرا أطيّب منه رطبا» ، فإنه يصحّ ، ولو كان العامل فى الحال هو الإشاره لم يصحّ.

٣- ومنها : لو كان العامل الإشاره لوجب أن يكون الخبر عن الذات مطلقا ؛ لأنّ تقييد المشار إليه باعتبار الإشاره إذا كان مبتدأ لا يوجب تقييد خبره إذا أخبرت عنه ، ولهذا تقول : «هذا ضاحكا أبى» ، فالإخبار عنه بالأبوه غير مقيد بحال ضحكه بل التقييد للإشاره فقط ، والإخبار بالأبوه وقع مطلقا عن الذات.

٤- ومنها : أنّ العامل لو لم يكن هو «أطيب» لم تكن الأظبييه مقيدة بالبصريه ، بل تكون مطلقه ، وذلك يفسد المعنى ؛ لأنّ الغرض تقييد الأظبييه بالبصريه مفضله على الرطبيّه ، وهذا معنى العامل ؛ وإذا ثبت أنّ الأظبييه مقيدة بالبصريه وجب أن يكون «بسرا» معمولا ل «أطيب».

فإن قلت : لو كان العامل هو «أطيب» لزم منه المحال ؛ لأنه يستلزم تقييده بحالين مختلفين ، وهذا ممتنع ؛ لأنّ الفعل الواحد لا يقع فى حالين كما لا يقع فى

ص : ٢٨٣

ظرفين ، لا- يقال : زيد قائم يوم الجمعة يوم الخميس ، ولا- يجوز أن يعمل عامل واحد في حالين ولا ظرفين إلا أن يتداخلا ، ويصحّ الجمع بينهما نحو : «زيد مسافر يوم الخميس ضحوه» ، و «سرت راكبا مسرعا لدخول الضحوه في اليوم ، والإسراع في السير وتضمّنه له. ولا يجوز : «سرت مسرعا مبطئا» لاستحاله الجمع بينهما. فكذا يستحيل أن يعمل في «بسرا» و «رطباً» عامل واحد لأنّهما غير متداخلين.

فالجواب : أنّ العامل في الحالين متعدّد لا- متّحد ، فالعامل في الأوّل ما في «أطيب» من معنى الفعل ، وفي الثاني معنى التمييز والانفصال منه بزيادة في تلك الصّيفه ، وهو الذي تضمّنه معنى «أفعل» وتعلّق به حرف الجرّ ؛ لأنّك إذا قلت : «هذا أطيب من هذا» ، تريد : أنّه طاب وزاد طيبه عليه. وعبر عن هذا طائفه بأن قالوا : أفعل التفضيل في قوّه فعلين ، فهو عامل في «بسرا» باعتبار «طاب» ، وفي «رطب» باعتبار «زاد» ؛ حتّى لو فككت ذلك لقلت : هذا زاد بسرا في الطيب على طيبه في حال كونه رطبا ، وكان المعنى المطلوب مستقيما.

السؤال الرابع : إذا كان العامل أفعل التفضيل لزم تقديم معموله عليه والاتّفاق على منعه.

والجواب من وجهين :

أحدهما : لا نسلم المنع ، ودعوى الاتّفاق غير صحيح ؛ فإنّ بعض النّحاه جوّزه لقوله : [الطويل]

٧٧٥- (١) [فقلت لنا أهلا وسهلا وزوّدت

جنى النحل] أو ما زوّدت منه أطيب

الثاني : سلّمناه إلا أنّه خاصّ ب «منك» لا يتعدّى إلى الحال والظرف ، وذلك لأنّ «منك» في معنى المضاف إليه على ما تقرّر في بابه ، فكره تقديمه على ما هو كالمضاف ، ولا يلزم من ذلك امتناع تقديم معمول ليس مثله.

وجواب ثالث : وهو أنّهم إذا فضّلوا الشئ على نفسه باعتبار حالين فلا بدّ من تقديم أحدهما على العامل ، وإن كان ممّا لا يسوغ تقديمه لو لم يكن كذلك ؛ وكذا إذا فضّلوا ذاتين باعتبار حالين قدّموا أحدهما على العامل ، وقد قالوا : «زيد قائما كعمرو قاعدا». فإذا جاز تقديم هذا المعمول على كاف التشبيه التي هي أبعده في العمل من باب أفعل فتقديم معمول أفعل أجدر.

ص: ٢٨٤

---

١- ٧٧٥- الشاهد للفرزدق في خزانه الأدب (٨ / ٢٦٩) ، والدرر (٥ / ٢٩٦) ، وشرح المفصل (٢ / ٦٠) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٤٣) ، وتذكره النحاه (ص ٤٧) ، وشرح الأشموني (٢ / ٣٨٩) ، وشرح ابن عقيل (ص ٤٦٨) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٧٦٦) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٠٤).

السؤال الخامس : متى يجوز أن يعمل العامل الواحد في حالين وما ضابطه؟

والجواب : قد عرف مما تقدّم ؛ وهو إذا كانت إحدى الحالين متضمّنه للأخرى نحو : جاء زيد راكبا مسرعا.

السؤال السادس : هل يجوز التقديم والتأخير في الحالين أم لا؟

والجواب : أنّ الحال الأولى يجوز فيها ذلك لأنّ العامل فيها لفظيٌّ ؛ فلك أن تقول مع ما تقدّم : هذا أطيّب بسرا منه رطبا ، وهو الأصل . ولا يجوز في الثانية التقديم لأنّ عاملها معنويٌّ ، والعامل المعنوي لا يتصوّر تقديم معموله عليه .

السؤال السابع : كيف تصوّرت الحال في غير المشتقّ؟

والجواب : أنّه ليس لشرط الاشتقاق حجّج ، ولا قام عليه دليل ؛ ولهذا كان الحدّاق من النّحاء على أنّه لا يشترط ، بل كلّ ما دلّ على هيئته صحّح أن يقع حالا . ولا يشترط فيها إلّا أن تكون دالّة على معنى متحوّل ولهذا سمّيت حالا كما قال : [الرجز]

٧٧٦- لو لم تحل ما سمّيت حالا

وكلّ ما حال فقد زالا

وكم من حال وردت جامده نحو : «حتّى يتمثّل لي الملك رجلا» ، (هذه ناقه الله لكم آية) [الأعراف : ٧٣] ، «مررت بهذا العود شجرا ثم مررت به رمادا» ، وتأويل ذلك بمشتقّ تعسّف ظاهر .

السؤال الثامن : إلى أي شيء وقعت الإشارة بقولهم : «هذا»؟

والجواب : أنّ متعلّق الإشارة هو الشيء الذي تتعاقب عليه هذه الأحوال وهو ما تخرجه النخل من أكمامها فيكون بلحا ثم سيابا ثم خللا ثم بسرا إلى أن يكون رطبا . فمتعلّق الإشارة المحلّ الحامل لهذه الأوصاف . فالإشارة إلى شيء ثالث غير البسر والرّطب ، وهو حامل البسريّة والرّطبيّة ، أي : الحقيقة الحاملة لهذه الصّيفات . ويدلّ على ذلك أنّك تقول : زيد قائما أخطب منه قاعدا ، وقال عبد الله بن سلام لعثمان : أنا خارجا أنفع منّي داخلا ؛ ولا- إشاره ولا مشار إليه هنا ، وإنّما هو إخبار عن الاسم الحامل للصفات التي منها القيام والعود والدخول والخروج . ولا يصحّ أن يكون متعلّق الإشارة صفة البسريّة ، ولا الجوهر بقيد تلك الصفة ؛ لأنّك لو أشرت إلى البسريّة أو الجوهر بقيدها لم يصحّ تقييده بحال الرّطبيّة ، فلم يبق إلّا أن تكون الإشارة إلى الجوهر الذي تتعاقب عليه الأحوال . وهو يبيّن لك بطلان قول من زعم أنّ متعلّق الإشارة في هذا هو العامل في «بسرا» فإنّ العامل إمّا ما تضمّنه «أطيّب» من معنى الفعل ، وإمّا «كان» المقدّره ، وكلاهما لا يصحّ تعلق الإشارة به .

السؤال التاسع : هلما قلت إن «بسرا» و «رطباً» منصوبان على خبر «كان» وتخلصتم من هذا كله؟

والجواب : إن «كان» لو أضمرت لأضمر ثلاثه أشياء : الظرف الذى هو «إذا» ، وفعل كان ، ومرفوعها ؛ وهذا لا نظير له إلا حيث يدل عليه الدليل . وإذا منع سيبويه إضمار «كان» وحدها ، فكيف يجوز إضمار «إذ» أو «إذا» معها . وأنت لو قلت : «سأتىك جاء زيد» ، تريد : إذا جاء زيد ، لم يجز بإجماع ؛ فهنا أولى ، لأنه لا يدرى أ«إذ» تريد أم «إذا» . وفى «سأتىك» لا يحتمل إلا أحدهما . وإذا بعد إضمار الظرف وحده فإضماره مع «كان» أبعد ، ومن قدره من التحاه فإنما أشار إلى شرح المعنى بضرب من التقريب .

فإن قيل : يدل على إضمار «كان» أن هذا الكلام لا يذكر إلا بتفضيل شىء فى زمان من أزمانه على نفسه فى زمان آخر . ويجوز أن يكون الزمان المفضل فيه ماضيا ، وأن يكون مستقبلا ، ولا بد من إضمار ما يدل على المراد منهما ، فيضمر للماضى «إذ» وللمستقبل «إذا» ، و «إذ» و «إذا» يطلبان الفعل ، وأعم الأفعال وأشملها فعل الكون ، فتعين إضمار «كان» لتصحيح الكلام .

قيل : إنما يلزم هذا السؤال إذا أضمرنا الظرف ، وأما إذا لم نضمه لم يحتج إلى كان ويكون .

وأما قولكم : إنه يفضل الشىء على نفسه باعتبار زمانين ، و «إذ» و «إذا» للزمان ، وفجوابه : أن فى التصريح بالحالين المفضل أحدهما على الآخر غنيه عن ذكر الزمان ، وتقدير إضماره ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : هذا فى حال بسريته أطيب منه فى حال رطبيته ، استقام الكلام ، ولا «إذ» هنا ، ولا «إذا» لدلاله الحال مقصود المتكلم من التفضيل باعتبار الوقتين .

السؤال العاشر : هل يشترط اتحاد المفضل والمفضل عليه بالحقيقه؟

والجواب : إن وضعهما كذلك ، ولا يجوز أن تقول : هذا بسرا أطيب منه عبا ؛ لأن وضع هذا الباب لتفضيل الشىء على نفسه باعتبارين وفى زمانين ؛ فإن جئت بهذا التركيب وجب الرفع فقلت : هذا بسر أطيب منه عنب ، فيكون جملتين إحداهما : «هذا بسر» ، والثانيه : «أطيب منه عنب» ، والمعنى : العنب أطيب منه . ولو قلت : هذا البسر أطيب منه عنب لا تضح المسأله وانكشف معناها والله سبحانه وتعالى أعلم .

## مسأله : [تركيب «يقضى بالشفعه دافعا عهدتها الدفع إلى ذى اليد»]

سئلت عن إعراب تركيب وقع فى بعض كتب الحنفية وهو : «يقضى بالشفعه دافعا عهدتها الدفع إلى ذى اليد» وأن الشارح أعرب (دافعا) حالا من الفاعل وهو (الدفع).

الجواب : الوجه إعرابه حالا من النائب عن الفاعل ، وهو (بالشفعه) لا من (الدفع) الذى هو فاعل اسم الفاعل وهو (دافعا). والذى ذكره الشارح من كونه حالا- منه إنما هو تفسير معنى لا- تفسير إعراب ، وتفسير المعنى يتسمّح فيه من غير مراعاة ما تقتضيه الصّنع الإعرابيه. والذى تقتضيه الصّنع قطعاً إنّما هو كونه حالا من (بالشفعه) ، وإن كان فى المعنى إنّما هو صفه للدفع فهو حال سببّه جاريه على غير من هى له كالصّنع السببّيه والخبر السببّيه. فهو كقولك : «جىء بهند ضاربا أبوها عمرا» ف (ضاربا) حال من (بهند) لا- من أبوها الفاعل به ، وإن كان فى المعنى له ، ونظيره فى الصّنع : «مررت بامرأه ضارب أبوها عمرا». وفى الخبر : «هند ضارب أبوها عمرا» ، ف «ضارب» صفه ل (امرأه) لا لأبيها وخبر عن (هند) لا عن أبيها ، وإن كان فى المعنى إنّما هو للأب.

وتفكيك العبارة : يقضى بالشفعه حال كونها دافعا عهدتها الدفع .. إلى آخره.

ولو أعرب حالا من (الدفع) لكان حقّه التأخير ، وحينئذ يصير التركيب : يقضى بالشفعه الدفع إلى ذى اليد دافعا عهدتها ، وهذا تركيب مفلت غير ملتئم. وأعجب من ذلك أن يظنّ أنّ (دافعا) حال من (الدفع) وهو فاعل به ، وفى ذلك محذوران من جهه العريبه :

أحدهما : أنّه باعتبار كونه حالا منه حقّه التأخير عنه ، وباعتبار كونه عاملا فى (الدفع) الفاعليه حقّه التقديم عليه ، وهذان أمران متناقضان.

الثانى : أنّ اسم الفاعل هنا وهو (دافع) إنّما سوّغ عمله الفاعليه والمفعوليه كونه حالا- ، كما تقرّر فى العريبه أنّه إنّما يعمل فى مواضع مخصوصه منها كونه حالا ، فلا بدّ أن يكون حالا قبل العمل حتّى يصحّ عمله ، فلا يصحّ أن يعمل الفاعليه فى مواضع مخصوصه ثمّ يصير حالا من الفاعل لأنّه عمل قبل وجود الشرط وذلك باطل بالإجماع والله أعلم.

لمؤلفه شيخنا الإمام جلال الدين السيوطي

بسم الله الرحمن الرحيم

سأل سائل عن (الصّيّمه) في: «أبي جهم بن الحارث بن الصّيّمه (١)»: هل يقرأ مجرورا بالكسره أو بالفتحه ، وذكر أنه قرأه بالكسره فردّه عليه راّد وقال: إنّما يقرأ بالفتح لأنه غير منصرف. فقال له: الألف واللام توجب جرّ غير المنصرف بالكسره.

فقال له: ليست هي هذه إنّما هي من نفس الكلمه وليست (ال) المعرّفه.

والجواب: أنّه يقرأ بالكسره ، لا يجوز إلّا ذلك ؛ وبيان ذلك بمسائل:

الأولى: قال النّحاه: يجب جرّ غير المنصرف بالكسره إذا دخلته «ال»، سواء كانت معرّفه كقوله تعالى: (وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ) [البقره: ١٨٧] ، أو موصوله كالأعمى والأصمّ ، أو للمح كالتّعمان ، أو زائده كقول الشاعر: [الطويل]

٧٧٧- (٢) رأيت الوليد بن اليزيد مباركا

[شديدا بأعباء الخلافه كاهله]

الثانيه: قال النّحاه: العلم إمّا مرتجل وإمّا منقول ، والمنقول إمّا من اسم عين كأسد وثور وذئب ونعمان ، وإمّا من مصدر كفضل وزيد وسعد ، وإمّا من صفة اسم فاعل كحارث وطالب ، أو اسم مفعول منصور ومسعود ، أو صفة مشبّهه كحسن وسعيد ، أو صيغه مبالغه كعبّاس. فإن لمح فيه الأصل دخلته الأداة ، وإن لم يلمح لم تدخل. قال في الألفيّة: [الرجز]

وبعض الأعلام عليه دخلا

للمح ما قد كان عنه نقلا

كالفضل والحارث والتّعمان

فذكر ذا وحذفه سيّان (٣)

ص: ٢٨٨

١- يشير إلى الشاعر دريد بن الصّمه.

٢- ٧٧٧- الشاهد لابن ميادة في ديوانه (ص ١٩٢) ، وخزانه الأدب (٢ / ٢٢٦) ، والدرر (١ / ٨٧) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٤٥١) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ١٢) ، وشرح شواهد المغني (١ / ١٦٤) ، ولسان العرب (زيد) ، والمقاصد النحويه (١ / ٢١٨) ،



ولجريد في لسان العرب (وسع) ، وليس في ديوانه ، وبلا- نسبه في أمالي ابن الحاجب ( ١ / ٣٢٢ ) ، والإنصاف ( ١ / ٣١٧ ) ،  
وأوضح المسالك ( ١ / ٧٣ ) ، وخزانه الأدب ( ٧ / ٢٤٧ ) ، وشرح الأشموني ( ١ / ٨٥ ) ، وشرح التصريح ( ١ / ١٥٣ ) ، وشرح شافيه  
ابن الحاجب ( ١ / ٣٦ ) ، وشرح قطر الندى ( ص ٥٣ ) ، ومغنى اللبيب ( ١ / ٥٢ ) ، وهمع الهوامع ( ١ / ٢٤ ) .  
٣- انظر شرح الألفيه لابن الناظم ( ص ٢٩ ) ، شرح الألفيه لابن عقيل ( ١ / ١٨٣ ) .

الثالثة : «الصِّيَمَةُ» علم منقول ؛ فَإِنَّهُ فِي اللُّغَةِ اسْمٌ لِلْأَسَدِ وَلِلرَّجْلِ الشَّجَاعِ فَإِنْ قَدَّرْنَا نَقْلَهُ مِنَ الْأُولَى فَهُوَ مَنْقُولٌ مِنْ اسْمِ عَيْنِ كَأَسَدٍ وَلَيْثٍ وَثُورٍ وَذَيْبٍ ، وَإِنْ قَدَّرْنَا نَقْلَهُ مِنَ الثَّانِي فَهُوَ مَنْقُولٌ مِنْ صِفَةِ مَشَبَّهٍ كَالْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ . فَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ اللَّامُ فِيهِ لِلْمَحِّ ، فَإِذَا اقْتَرَنْتَ بِهِ جَزَّ بِالْكَسْرِ جَزْمًا مِنْ غَيْرِ مَرِيهِ .

الرابعة : لا- يعرف في الألفاظ مطلقا اسم فيه ألف ولام وهي من نفس الكلمة إلّا لفظ الجلاله على أرجح القولين فيه ، وما عداه فلا يخلو (ال) فيه من قسم ممّا قدّمناه ؛ إمّا معرّفه أو للمح أو موصوله أو زائده فهي طارئة عليه قطعاً ، ويوجب جرّ غير المنصرف جزماً .

تم الكتاب والله الحمد

ص : ٢٨٩



٣٢٣- يستمسكون من حذار الإلقاء

بتلعات كجذوع الصّيصاء

ردى ردى ورد قطاه صماء

كدرّيه أعجبها برد الماء ١٦٩/٢

١٩٣- لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا

أدع القتال وأشهد الهيجاء ٢٥٣/١

٦٠٧- راحوا بصائرهم على أكتافهم

وبصيرتى يعدو بها عتد وأى ٤٥/٤

٦٨٦- إنّ من يدخل الكنيسه يوما

يلق فيها جآذرا وظباء ١٨٥/٤

٢٠١- كأنّ سيئه من بيت رأس

يكون مزاجها غسل وماء ٢٨٥/١

٢٠٢- ومهمه مغبرّه أرجاؤه

كأنّ لون أرضه سماؤه ٢٨٥/١

٣٣٥- وما أدرى وسوف إخال أدرى

[أقوم آل حصن أم نساء] ٢١٥/٢

٤٣٢- وإّما أن يقولوا قد أينا

فشّر مواطن الحسب الإباء ١٢٢/٣

٥٦٩- فمن يهجو رسول الله منكم

ويمدحه وينصره سواء ٢٥٧/٣

٥٩٦- وجحود من جحد الصّباح إذا بدا

من بعد ما انتشرت له الأضواء

ما دلّ أنّ الفجر ليس بطالع

بل إنّ عينا أنكرت عمياء ٢٨/٤

٧٠٣- وآنيت العشاء إلى سهيل

أو الشّعري فطال بي الأناء ١٩٥/٤

١٥٦- وحاتم الطائي وهاب المثنى ٢١١/١

٤٢٢- [تجانف عن جوّ اليمامة ناقتي]

وما قصدت من أهلها لسوائكا ١٣٣/٣

٥٩٢- يرمون بالخطب الطوال وتاره

وحي الملاحظ خيفه الرّقباء ٢٢/٤

ص: ٢٩١

٦٤٢- تقطع بيننا الحاجات إلّا

حوائج يعتسفن مع الجرىء ١٣٥/٤

٧١٩- يا عثم أدركنى فإنّ ركيّتى

صلدت فأعيت أن تفيض بمائها ٢٠٠/٤

٧٧٤- من لد شولا فإلى إتلائها ٢٦٥/٤

### قافيه الباء

٢٤٥- ومن يناد آل يربوع يجب

يأتيك منهم خير فتیان العرب ٣٢٨/١

٦٧٢- يا من يدلّ عزبا على عزب ١٧١/٤

٥٣٧- فلم يزل يبتّره دهره

ما فيه من بطش وعود صليب ٢١٩/٣

٢٤٦- لأنكحّ بيه

جاريه خديّه

مكرمه محبّه ٣٢٨/١

٢٤٨- يسرّ المرء ما ذهب اللّيالى

وكان ذهابهنّ له ذهابا ١٩/٢

٢٨٥- مرّسه بين أرساعه

[به عسم يبتغى أرنبا] ٥٧/٢

٢٩٦- يبسط للأضياف وجهها رحبا

بسط ذراعين لعظم كلبا ٨٤/٢

٤٤٧- أرى رجلا منهم أسيفا كأنما

يضمّ إلى كشحيه كفا مخضبا, ١٥٧٣

١٥٧،

٤٩٩- فغضّ الطرف [إنك من نمير

فلا كعبا بلغت ولا كلابا] ١٧٣/٣

٥٠٩- لم يمنع الناس مني ما أردت ولا

أعطيتهم ما أرادوا حسن ذا أدبا ١٨٣/٣

٥١٧- لن تراها ولو تأملت إلّا

ولها في مفارق الرّأس طيبا ١٨٧/٣

٥٤٣- إذا لم يكن إلّا الأسنه مركب

فلا أر للمحتاج إلّا ركوبها ٢٢٧/٣

٦٧٣- حتّى إذا ذرّ قرن الشّمس صبّحها

أضرى ابن قران بات الوحش والعزبا ١٧٣/٤

٣١- [فمن يك أمسى بالمدينه رحله]

فإني وقيارا بها لغريب ٥٢/١

٤١- وإني وقفت اليوم والأمس قبله

بيابك حتّى كادت الشّمس تغرب ٩٢/١

٦٨- تلوم يهياه بياه وقد مضى

من اللّيل جوز واسبطرت كواكبه ١٢٠/١

١٦٢- [ولكن ديافي أبوه وأمه

بحوران] يعصرن السليط أقاربه ٣١٢/١، ٣١٢،

ص: ٢٩٢



١٨٠- يَرْجِي الْمَرْءُ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ

[وتعرض دون أبعده الخطوب] ٢٣٢/١

٢١٢- لَا بَارِكَ اللَّهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ

يَصْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مَطْلَبٌ ٣٠٢/١

٢١٨- مَشَائِمَ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَهُ

وَلَا نَاعِبَ إِلَّا بَيْنَ غَرَابِهَا ٣٠٦/١

٢٥٦- [طَعَامَهُمْ لَنْ أَكْلُوا مَعَدًّا]

وَمَا إِنْ لَا تَحَاكَّ لَهُمْ ثِيَابٌ ٢٣٨/١

٢٦٩- بَأْيِهِ قَامَ يَنْطِقُ كُلُّ شَيْءٍ

وَحَانَ أَمَانُهُ الدَّيْكَ الْغَرَابُ ٢١/٢

٢٩٥- [كَذَاكَ أَذْبَتَ حَتَّى صَارَ مِنْ خَلْقِي]

أَتَى رَأَيْتَ مَلَائِكَةَ الشَّيْمَةِ الْأَدْبُ ٦٥/٢

٣٤١- [هَذَا لِعَمْرِكُمُ الصَّغَارِ بَعِينِيهِ]

لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ ٢٤٣/٢

٣٨٠- تَتَابَعْنَ حَتَّى لَمْ تَكُنْ لِي رِيْبَهُ

وَلَمْ يَكْ عَمَّا خَبَرُوا مَتَعَقَّبُ ٨١/٣

٣٩٦- فَظَلَّ لَنَا يَوْمَ لَذِيذِ بِنَعْمِهِ

فَقَلَّ فِي مَقِيلِ نَحْسِهِ مَتَغَيْبُ ٨٨/٣

٤٠٥- وَقَدْ عَادَ عَذْبُ الْمَاءِ بَحْرًا فَرَادَنِي

عَلَى ظَمْتِي أَنْ أَبْحَرَ الْمَشْرَبُ الْعَذْبُ ٩٤/٣

٤٦٩- كأنهنَّ خوافى أجدل قرم

ولى لیسبقه بالأعز الخرب ١٦٢/٣

٤٩٠- ليس بالمنكر أن يَرزت سبعا

غير مدفوع عن السبق العراب ١٦٩/٣

٥٠٢- فإنك شمس والملوك كواكب

إذا طلعت لم يبد منهنَّ كوكب ١٧٥/٣

٥٠٨- هجرت غضوب وحبّ من يتغضب

[وعدت عواد دون وليك تشعب] ١٨٣/٣

٥٣٩- هذا سراقه للقرآن يدرسه

[والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب] ٢٢٢/٣

٥٦٠- وغيّرها عن وصلها الشيب إنّه

شفيع إلى بعض الخدود مدرّب ٢٤٨/٣

٦٤٠- ثممت حوائجي ووذأت بشرا

فبين معرس الرّكب السّغاب ١٣٥/٤

٦٤٤- ولى ببلاد السّند عند أميرها

حوائج جمّات وعندي ثوابها ١٣٦/٤

٦٧٤- تجلو البوارق عن مجرّ مز لهق

كأنّه متقبّى يلمق عزب ١٧٤/٤

٦٩٨- فلست لإنسى ولكن لملاك

تنزل من جوّ السّماء يصبوب ١٩٤/٤

٧١٢- سواسيه سود الوجوه كأنما

بطونهم من كثره الزّاد أوطب ١٩٨/٤

٧٢٧- فهذى سيوف يا صدّى بن مالك

كثير ولكن أين بالسيف ضارب ٢٠٥/٤

٧٣٧- يقَلب رأسا لم يكن رأس سيد

وعينا له حواء باد عيوبها ٢٠٩/٤

ص: ٢٩٣

٧٥٠- وكلّ أناس قاربوا قيد فحلهم

ونحن خلعنا قيده فهو سارب ٢٢٥/٤

٧٧٥- [فقالنا لنا أهلا وسهلا وزوّدت

جنى النحل] أو ما زوّدت منه أطيب ٢٨٤/٤

٢٥- ف بالعقود وبالأيمان لا سيما

عقد وفاء به من أعظم القرب ٤٥/١

٧٤- أقاتل حتى لا أرى لى مقاتلا

وأنجو إذا غمّ الجبان من الكرب ١٢٤/١

٩٥- يا صاح بلّغ ذوى الزّوجات كلّهم

[أن ليس وصل إذا انحلت عرا الذّنب] ١٥٦/١

١٢٠- كلمع أيدي مثاكيل مسلبه

يندبن ضرس بنات الدّهر والخطب ١٧٨/١

١٢٨- أتتهجر بيتا بالحجاز تلفعت

به الخوف والأعداء من كلّ جانب ١٩٦/١

١٥٥- [أبلغ أبا دختنوس مألکه]

غير الذى قد يقال ملكذب ٢١١/١

١٦٦- فأما القتال لا قتال لديكم

[ولكنّ سيرا فى عراض المواكب] ٣١٨/١

١٧٨- [فما سوّدتنى عامر عن وراثه]

أبى الله أن أسمو بأمّ ولا أب ٣٣١/١

١٨١- ما إن رأيت ولا سمعت بمثله

[كاليوم هانيء أيتق جرب] ٣٣٣/١

١٩٢- إذن والله نرميهم بحرب

[يشيب الطّفل من قبل المشيب] ٢٥٣/١

٢٣٢- [وعدت وكان الخلف منك سجيّه]

مواعيد عرقوب أخاه بيثرب ٣٢٢/١

١٩٦/٢، ٣٢٣،

٢٣٥- تدرى فوق متنيها قرونا

على بشر وآنسه لباب ٣٢٤/١

٢٥٠- فلولا الله والمهر المفدى

لرحت وأنت غربال الإهاب ٣٣٠/١

٢٩٠- فكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعه

بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب ٦١/٢

٢٩١- فإن تناغنها حقه لا تلاقها

فإنك ممّا أحدثت بالمجرّب ٦٢/٢

٣٠٥- إذا كوكب الخرقاء لاح بسحره

سهيل أذاعت غزلها فى القرائب ٩٠/٢

٣٢٦- أمرتك الخير [فافعل ما أمرت به

فقد تركتك ذا مال وذا نشب] ١٧١/٢

٣٣٠- [صريع غوان راقهنّ ورقنه]

لڊن شاب حٲى شاب سول الؤااب ١٨٥/٢

٣٤٣- سراه بنى أبى بكر تساموا

على - كان - المسؤمه العراب ٥٠/٣

٣٨١- وأطنا به أرسا ن جرد كاؤها

صءور القنا من باءىء ومعقب ٨١/٣

ص: ٢٩٤

٣٨٢- كَأَنَّ عَلِيَّ أَعْرَفَهُ وَلِجَامِهِ

سَنَا ضَرْمٍ مِنْ عَرْفِجٍ مَتَلَّهَبٍ ٨١/٣

٣٩١- ذَعَرَتْ قَلَاصُ الثَّلْجِ تَحْتَ ظِلَالِهِ

بِمَشْنَى الْأَيْدِي وَالْمَنِيحِ الْمَعْقَبِ ٨٣/٣

٤٤١- [إِذَا مَا جَرَى شَأْوِينَ وَابْتَلَّ عَطْفَهُ]

تَقُولُ : هَزِيْزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثَابِ ١٣٧/٣

٤٥٩- حَتَّى اسْتَعْتَنَ بِأَهْلِ الْمَلْحِ ضَاحِيَهُ

يِرْ كَضْنٍ قَدْ قَلَقْتَ عَقْدَ الْأَطَانِيْبِ ١٥١/٣

٤٧٧- وَكَمْتَا مَدْمَاهُ كَأَنَّ مَتُونَهَا

جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنُ مَذْهَبِ ١٦٣/٣

١٥٦ ، ١٤٩/٤ ،

٤٧٩- وَإِذَا تَنَوَّرَ طَارِقٌ مُسْتَطْرَقٌ

نَبَحَتْ فَدَلَّتْهُ عَلَيَّ كِلَابِي ١٦٤/٣

٥١١- كَخَطَّابٍ لَيْلِي يَا لِبَرْتَنٍ مِنْكُمْ

أَدَلَّ وَأَمْضَى مِنْ سَلِيكِ الْمَقَانِبِ ١٨٣/٣

٥٧٢- وَلَوْ أَصَابَتْ لِقَالَتْ وَهِيَ صَادِقَةٌ

إِنَّ الرِّيَاضَةَ لَا تَنْصَبُكَ لِلشَّيْبِ ٦/٤

٥٧٦- أَشْلَيْتِ عَنزِيَّ وَمَسَحْتَ قَعْبِي ٨/٤

٥٨٥- فَمَا كُلَّ ذِي نَصْحٍ بِمُؤْتِيكِ نَصْحَهُ

٦١٠- كَأَنَّ يَدِي حَرَبَانَهَا مَتَشَمَّسَا

وما كلّ مؤت نصحه بليب ١٩/٤

٤٤٤- طلبت فلم أدرك بوجهي فليتنى

يدا مذنب يستغفر الله تائب ٤٧/٤

٤٧٧- فأما القتال لا قتال لديكم

قعدت ولم أبغ الندى بعد سائب ١٥٧/٤

٤٨٥- إن من لام في بنى بنت حسا

ولكن سيرا في عراض المواكب ١٨١، ١٧٧، ١٧٤/٤

٧١٧- خليلي مزا بي على أم جندب

ن ألمه وأعصه في الخطوب ١٨٥/٤

لأقضى حاجات الفؤاد المعذب

ألم تر أنني كلما جئت طارقا

٧٧٢- وكيف أواصل من أصبحت

وجدت بها طيبا وإن لم تطيب ٢٠٠/٤

خلالته كأبي مرحب ٢٤٣/٤

### قافيه التاء

٣٤- الله نجاك بكفى مسلمت ٥٤/١

٧٤٥- هي النفس تحمل ما حملت ٢٥٢/٤

١٢٩- يا أيها الزاكب المزجي مطيته

سائل بنى أسد ما هذه الصوت ١٩٤/١

٤٠٤- فيا ليت الأطبا كان حولي



وكان مع الأطباء الأساه ٤٥/٤

ص: ٢٩٥

٩٩- أرى عيني ما لم تر أياه

[كلانا عالم بالتّرهات] ١٥٨/١

١١١- [...]

إذا ما العوالى بالعبيط احمأرت ١٧٤/١

١١٢- وللأرض أمّا سودها فتجلّت

بياضا وأمّا بيضها فاسوأدت ١٧٤/١

٢٥٩- وأيّ فتى هيجاء أنت وجارها

[إذا ما رجال بالرجال استقلت] ٣٤٢/١

٢٦٥- فما لكم - إن لم تحوطوا ذماركم -

سوام ولا دار بحتى ورامه ١٠/٢

٣٢٥- أغار على معزاي لم يدر أننى

وصفراء منها عبله الصّفرات ١٧٠/٢

### قافيه الناء

٣٤٢- جاءك سلمان أبو هاشما

فقد غدا سيدها الحارث ٤/٣

### قافيه الجيم

٢٢- واحذر ولا تكثر كريا أعرجا ١/٣٦

٢٣٧- ومهمه هالك من تعرّجا ٣٦/١

٣٨٥- كأنما يستضمرمان العرفجا

فوق الجلاذى إذا ما أمججا ٣٢٥/١

٦٥٠- حتى إذا ما قضت الحوائجا

وملأت حلأبها الخلانجا ٨٢/٣

٣٦٠- شربن بماء البحر ثم ترفعت

متى لجج خضر لهن نبيج ١٣٦/٤

٦٣٩- فسيان بيت العنكبوت وجوسق

رفيع إذا لم تقض فيه الحوائج ٤٤/٣

٤٣٨- [إني أتيحت لى يمانيه]

إحدى بنى الحارث [من مذحج] ١٣٦/٣

٦٤١- يا ربّ ربّ القلص التواعج

مستعجلات بذوى الحوائج ١٣٥/٤

٦٥١- بدأن بنا لا راجيات لحاجه

ولا يائسات من قضاء الحوائج ١٣٦/٤

### قافيه الحاء

١١٧- [فطرت بمنصلى فى يعملات]

دوامى الأيد يخبطن الشريحا ١٧٨/١

١٣٨- يا ليت زوجك قد غدا

متقلدا سيفاً ورمحا ١٩٩/١

٧١٨- فقلت لصاحبى لا تحبسانا

بنزع أصوله واجترّ شيحا ٢٠٠/٤

١٥- وقد كنت تخفى حبّ سمراء حقبه

فيح لان منها بالذى أنت بائح ٣٢/١

ص: ٢٩٦

- ٨٩- أتقرح أكباد المحيين كالذى  
أرى كبدى من حبّ ميه تقرح ١٤٥/١  
٢١٦- ليك يزيذ ضارع لخصومه  
ومختبط مما تطيح الطوائح ١ ٣٠٥/  
٣٤٧- ألا إن جيرانى العشيه رائح  
[دعتهم دواع للهوى ومناح] ١٦/٣ ، ٨٠  
٣٦٢- نهيتك عن طلابك أم عمرو  
بعافيه ، وأنت إذ صحيح ٤٩/٣  
٣٦٥- يا بؤس للحرب [التي  
وضعت أراھط فاستراحوا] ٥٢/٣  
٣٨٩- مفدى مؤدى باليدين ملعن  
خليع لحام فائز متمنح ٨٣/٣  
٣٩٠- بأيديهم مقرومه ومغالق  
يعود بأرزاق العيال منيحها ٨٣/٣  
٥٦٣- تغيرت البلاد ومن عليها  
فوجه الأرض مغبر قبيح  
تغير كل ذى طعم ولون  
وقل بشاشه الوجه المليح ٢٥٠/٣  
٧٣٣- من صدّ عن نيرانها  
فأنا ابن قيس لابراح ٢٠٨/٤

١٠٢- فأنت من الغوائل حين ترمى

ومن ذمّ الرّجال بمنتزاح ١٦٤/١

٣١٧- [فما أدري وكلّ الظنّ ظنّي]

أمسلمنى إلى قومى شراحي ١١٢/٢

٣٢٩- [أبحث حمى تهامه بعد نجد]

وما شىء حميت بمستباح ١٧٧/٤

٦٧٩- وبعد غد يا لهف نفسى من غد

إذا راح أصحابى ولست برائح ١٧٧/٤ ، ١٩٠

### قافيه الخاء

٧٣٤- والله لو لا أن تحشّ الطبخ

بى الجحيم حين لا مستصرخ ٢٠٨/٤

٧٤٦- [أما الملوک فأنت الأهم]

فأنت أبيضهم سربال طباخ ٢١٩/٤

### قافيه الدال

٨١- عاضها الله غلاما بعد ما

شابت الأصداع والضرس نقد ١٢٩/١

٥٨٢- ألا قل لسكان وادى الحمى

هنيئا لكم فى الجنان الخلود

أفيضوا علينا من الماء فيضا

فنحن عطاش وأنتم ورود ١٦/٤، ٣٢

٩- وإن رأيت الحجج الرّواددا

قواصرا بالعمر أو مواددا ٣١/١

٤٥- [بما لم تشكروا المعروف عندى]

وإن شئتم تعاودنا عوادا ١٠٨/١

٦٩- وكيف ينال الحاجيّه ألف

بيليل ممساه وقد جاوزت رقدا ١٢٠/١

٧٣- إني امرؤ من بنى خزيمه لا

أحسن قتلو الملوكة والحفدا ١٢٣/١

٨٣- أن تقرآن على أسماء ويحكما

متى السّلام وأن لا يشعرا أحدا ١٤٢/١

١١٦- وأخو الغوان متى يشأ يصير منه

[ويكنّ أعداء بعيد وداد] ١٧٨/١

٢٨٧- وأنا النذير بحرّه مسوده

يصل الأعمّ إليكم أقوادها

أبناؤها متكتفون أباهم

حنقو الصّدور وما هم أولادها ٦٠/٢

٣١٦- أقائلنّ أحضروا الشهودا ١١١/٢

٣٦٧- معاوى إنّنا بشر فأسجح

٣٦٨- حتّى إذا أسلكوهم فى قتائده

فلسنا بالجبال ولا الحديد ا ٥٤/٣

شلا كما تطرد الجماله الشردا ٦٣/٣

٣٧٣- فإن تبدلت بأدى آدا

لم يك ينآد فأمس انآدا

فقد أرانى أصل القعادا ٧٣/٣

٥٢٥- فأليت لا أرثى لها من كلاله

ولا من حفى حتّى تزور محمدا ٢٠٨/٣

٥٣٥- ومن قبل آمنّا وقد كان قومنا

يصلون للأوثان قبل محمدا ٢١٧/٣

٥٤٦- ربّيته حتّى إذا تمعددا

وأض نهدا كالحصان أجردا

٦٩٢- ألم تغتمض عيناك ليله أرمدا

كان جزائى بالعصا أن أجددا ٢٣١/٣ ، ٢٦٧/٤

٧٠٦- أحبّ المؤقدين إلى مؤسى

[وعادك ما عاد السليم المسهدا] ١٨٨/٤

٧٥٨- هو الجدّ حتّى تفضل العين أختها

وحزره لو أضاء لى الوقودا ١٩٦/٤

١٧- ألا يا هند هند بنى عمير

وحتى يكون اليوم لليوم سيّدا ٢٤٦/٤ ، ٢٥٢



٤٩- فمضت وقد صبغ الحياء بياضها

أرث لان وصلك أم جديد؟؟ ٣٣/١

لوني كما صبغ اللجين العسجد ١٠٩/١

ص: ٢٩٨

٩٦- لَحَبَّ الْمُؤَقَّدَانِ إِلَيَّ مُوسَى

[وَجَعَدَهُ إِذْ أَضَاءَ هُمَا الْوَقُودَ] ١٥٧/١

١٧٩- وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنَّ رَأَيْتَهُ

[عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ] ٢٣٢/١

١٩٦- عَلَى الْحَكْمِ الْمَأْتَى يَوْمًا إِذَا قَضَى

قَضَيْتَهُ أَنْ لَا يَجُورُ وَيَقْصِدُ ٢٥٩/١

٢٩٨- فَإِنْ يَمَسُّ مَهْجُورَ الْفَنَاءِ فَرَبِّمَا

أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الْوَفُودِ وَفُودَ ٨٧/٢

٣١٨- [عَزَمْتَ عَلَيَّ إِقَامَهُ ذِي صَبَاحٍ]

لَأَمْرٍ مَا يَسُودُ مِنْ يَسُودَ ١١٩/٢

٣٢٨- [يَلُومُونَنِي فِي حَبِّ لَيْلِي عَوَازِلِي]

وَلَكِنِّي مِنْ حَبِّهَا لَعَمِيدَ ١٨١/٢

٤٢٤- أَرْضُ لَهَا شَرَفٌ سِوَاهَا مِثْلُهَا

لَوْ كَانَ مِثْلُكَ فِي سِوَاهَا يَوْجَدُ ١١٧/٣

٤٣١- وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ مَا كَانَ دَاوُهَا

بِثَهْلَانٍ إِلَّا الْخَزْيَ مَمَّنْ يَقُودُهَا ١٢٢/٣

٤٥٤- إِنَّ الْخَلِيظَ أَجَدَّوَا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا

وَأَخْلَفُوكَ عَدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا ١٤٧/٣

٤٦٥- فَجَاءَتْ إِلَيْنَا وَالْدَّجِي مَدْلَهَمَهُ

رَغُوثٌ شَتَاءٌ قَدْ تَتَرَّبَ عَوْدُهَا ١٥٣/٣

٤٧٢- ألا هل أتاهما على بابها

بما فضحت قومها غامد ١٦٢/٣

٥٠٥- [ربحله] أسمر مقبلها

سبحله [أبيض مجردها ١٧٧/٣

٥٥٥- غلامان خاضا الموت من كلّ جانب

فآبا ولم تعقد وراءهما يد

متى يلقيانا قرنا فلا بدّ أنّه

سيلقاه مكروه من الموت أسود ٢٤٥/٣

٥٩٣- أفيضوا علينا من الماء فيضا

فنحن عطاش وأنتم ورود ٢٣/٤

٦٠٩- أبى لا تبعد فليس بخالد

حىّ ومن يصب الحمام بعيد ٤٦/٤

٦٧٠- عدّ النفس نعى بعد بؤسك ذاكرا

كذا وكذا لطفاه ، نسى الجهد ١٦٢/٤

٧٢٥- حتّى كأنّ حزون القفّ ألسها

من وشى عبقر تجليل وتنجيد ٢٠٤/٤

٧٤٢- أقلّ فعالي بله أكثره مجد

[وذا الجدّ فيه نلت أم لم أنل جدّ] ٢١٥/٤

٢٩- [يا من رأى عارضا أسرّ به]

بين ذراعى وجبهه الأسد ٥١/١، ٢٦٩

٥٠- ألم تر أنّني ولكلّ شيء

إذا لم توت وجهته تعادى

أطعت الأمرى بصرم ليلى

ولم أسمع بها قول الأعادى ١١٣/١

ص: ٢٩٩

٨٠- أهان دمّك فرغا بعد عزّته

يا عمرو بغيك إصرارا على الحسد

فقد شقيت شقاء لا انقضاء له

وسعد مرديك موفور على الأبد ١٢٤/١

١٠٣- ومن يتق فإن الله معه

[ورزق مؤتاب وغادى] ٢٠٨، ٢٠٨/١

١١٤- [أزف الرحيل غير أنّ ركابنا]

لما نزل برحالنا وكان قد ٣٠٩، ٣٠٩/١

٢٣٠- يا عين هلا بكيت أربد إذ

قمنا وقام الخصوم فى كبد ٣٢١/١

٢٤٣- [ولا أرى فاعلا فى الناس يشبهه]

ولا أحاشى من الأقوام من أحد ٨/٢

٢٧٩- [الذئب يطرقها فى الدهر واحده]

وكلّ يوم ترانى مديه بيدي ٤٨/٢

٢٨٩- دعانى أخى والخيلى بينى وبينه

فلما دعانى لم يجدنى بقعدد ٦١/٢

٣١٠- [إن الرزيه لا رزيه مثلها]

فقدان مثل محمّد ومحمّد ٩٩/٢

٣١٤- إذا ما مات ميت من تميم

فسرك أن يعيش فجىء بزاد :

بخبز أو بتمر أو بسمن

أو الشيء الملفف في الجاد ١٠٣/٢

٣١٥- إذا الخمس والخمسين جاوزت فارتقب

[قدوما على الأموات غير بعيد] ١٠٨/٢

٣٣٦- فما جمع ليغلب جمع قومي

مقاومه ، ولا فرد لفرد ٢١٧/٢

٣٤٨- قدنى من نصر الخبيين قدى

[ليس الإمام بالشحيح الملحد] ٢٣/٣

٣٥٠- ثلاثه أيام هى الدهر كله

وما هى غير اليوم والأمس والغد ٢٨/٣

٣٦٩- فإذا وذلك لا مهاه لذكره

والدهر يعقب صالحا بفساد ٦٤/٣

٣٧٠- فلولا الشهى والله كنت جديره

بأن أترك اللذات فى كل مشهد

وحق لعمرى أنه غايه الردى

وليس شهى لذاتنا بمخلد ٦٥/٣

٣٧٤- أبصارهن إلى الشبان مائه

وقد أراهن عنى غير صداد ٧٣/٣

٣٨٣- سبوحا جموحا وإحضارها

كمعمعه السعف الموقد ٨٢/٣

٤٧٤- ألم يأتيك والأنباء تنمى

بما لاقت لبون بنى زياد ١٦٣/٣

٤٧٥- أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغيا

عفوا وعافيه فى الزوح والجسد ١٦٣/٣

ص: ٣٠٠

٤٧٦- إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب

جهارا فكن في الغيب أحفظ للودّ

وألغ أحاديث الوشاه فقلّما

يحاول واش غير هجران ذى عهد ١٤٣/٣

٤٩٢- [إذا كنت في قوم فصاحب خيارهم]

ولا تصحب الأردى فتردى مع الردى ١٤٩/٣

٥١٣- وقد علتني ذرأه بادی بادی

ورثيه تنهض في تشددي ١٨٥/٤

٥٧٨- كأنه خارجا من جنب صفحته

[سفود شرب نسوه عند مفتأد] ١١/٤

٤٢١- مهلا فداء لك الأقوم كلهم

وما أثمر من مال ومن ولد ٧٥/٤

٧٠٨- وذى فخوات طامح الطرف جاذبت

حبالى فلوى من علايته مدّى ١٩٧/٤

### قافيه الذال

٢٢٠- أبني كليب إن عمي اللذا ٣١١/١

### قافيه الراء

٤- يا سارق الليله أهل الدار ٢٢/١ ، ٢٣ ، ٢٤

٤- تقضى البازى [إذا البازى كسر] ٢٩/١

١٨- فى أى يومى من الموت أفر



أيوم لم يقدر أم يوم قدر ١٥٨، ٣٥/١

٩٧- قد يؤخذ الجار بجرم الجار ١٥٧/١

١٠٦- أضحوت اليوم أم شاقتك هر

[ومن الحبّ جنون مستعر] ١٦٧/١

١٦٩- فى بئر لا حور سرى وما شعر ٢٢٣/١

٢٨٢- فأقبلت زحفا على الركبتيين

فثوب علىّ ، وثوب أجر ٥٤/٢

٣٢٤- فى جفان تعترى نادينا

وسديف حين هاج الصنبر ١٦٩/٢

٣٧٢- له متنتان خطاتا كما

أكبّ على ساعديه النمر ٧٢/٣

٤٤٢- برهره رؤده رخصه

كخرعوبه البانه المنفطر

ص: ٣٠١

فتور القيام قطع الكلا

م تفتّر عن ذى غروب خصر ١٤٢٣/١، ١٥٦

٤٥٣- فتور القيام قطع الكلا

م تفتّر عن ذى غروب خصر ١٤٦/٣

٤٩٧- لو طبخت قدر على فرسخ

أو بذرى نيق بأعلى الثغور

وكان يحمى القدر كلّ الورى

بكلّ ماضى الحدّ غضب بتور

وكنت فى السند لوافيتها

يا عالم الغيب بما فى القدور ١٧٢/٣

٦٢٣- إلى الحول ثم اسم السلام عليكما

ومن يبكّ حولاً كاملاً فقد اعتذر ٧٨/٤

٦٧١- فأنشأ أظفاره فى النسا

فقلت : هبّت ألا تنتصر ١٧١/٤، ١٧٣

٧٢٤- هل تعرف الدار بأعلى ذى القور

قد درست غير رماد مكفور

مكتب اللون مريح ممطور

أزمان عيناء سرور المسرور

٧٦- أولى فأولى بامرئ القيس بعد ما

حوراء عيناء من العين الحير ٢٠٣/٤

٢٤٢- فأصبح جاراكم قتيلا ونافيا

خصفن بآثار المطى الحوافرا ١٢٥/١

٢٦٤- ماذا ابتغت حتى إلى حلّ العرى

[أصمّ فزادوا فى مسامعه وقرا] ٣٢٦/١

٣٣٣- [إنى وأسطار سطرن سطرًا]

أحسبنتى جئت من وادى القرى ٩/٢

٣٣٤- إذا ما انتهى علمى تناهيت عنده

لقائل : يا نصر نصر نصرا ٢٠٥/٢

٣٤٩- إذا أخذ القرطاس خلت يمينه

أطال فأملى ، أو تناهى فأقصرا ٢١٣/٢

٣٩٩- سألنا من أباك سراه تيم

تفتح نورا ، أو تنظّم جوهرًا ٢٧/٣

٤٠٩- وهم أهلات حول قيس بن عاصم

فقال : أبى تسوده نزارا ٩٠/٣

٤١٧- [فهذا يعدّ لهنّ الغلى]

إذا أدلجوا بالليل يدعون كوثرًا ١٠٧/٣

٤١٩- ها أنذا آمل الخلود وقد

ويجمع ذا بينهنّ الإصارا ١١٠/٣

٤٢٥- حراجيج ما تنفكّ إلّا مناخه

أدرك عقلى ومولدى حجرا ١١٣/٣

علی الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا ۱۱۷/۳

ص: ۳۰۲

٤٤٣- له الويل إن أمسى ولا أمّ هاشم

قريب ولا البسباسه بنه يشكرا ١٤٧، ١٤٢/٣

٤٤٨- وقائع فى مضر تسعه ١٤٧

وفى وائل كانت العاشره ١٤٤/٣

٤٦٦- إناره العقل مكسوف بطوع هوى

[وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا] ١٥٥/٣

٥٠١- الشمس طالعه ليست بكاسفه

تبكى عليك نجوم الليل والقمر ١٧٤/٣

٥٠٦- سلع ما ومثله عشر ما

عائل ما وعالت البيقورا ١٧٨/٣

٥٤١- على لاحب لا يهتدى بمناره

[إذا سافه العود الديافى جرجرا] ٣٢٤/٣

٥٤٨- لطلما جررتكنّ جرّا

حتى نوى الأعجف واستمرّا

٥٤٩- فإن جاوزت مقفره رمت بى

فاليوم لا آلو الرّكاب شبرا ٢٣٣/٣

٥٥٠- المطعمين لدى الشتا

إلى أخرى كتلك هلمّ جرّا ٢٣٣/٣

ء سدائفا مل نيب غرّا

فى الجاهليته كان سؤ

٥٩١- لا تحسب المجد تمرا أنت آكله

دد وائل فهلّم جرّا ٢٣٣/٣

٦٣٣- والذئب أخشاه إن مررت به

لن تبلغ المجد حتّى تلعق الصّبرا ٢١/٤

٦٣٧- فلما قرعنا النّبع بالنّبع بعضه

وحدى وأخشى الرّياح والمطرا ١١٣/٤

٦٣٨- وأصفر من ضرب دار الملوك

ببعض أبت عيدانه أن تكسّرا ١٢٩/٤

٦٨٠- ألا ليت شعرى هل إلى أمّ معمر

تلوح على وجهه جعفرا ١٣٣/٤

٦٨١- لا أرى الموت يسبق الموت شيء

سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا ١٧٨/٤

٦٩٠- أكلّ امرىء تحسبين امرأ

نغصّ الموت ذا الغنى والفقيرا ١٧٩/٤

٦٩٧- أطرق كرا أطرق كرا

ونار توقّد بالليل نارا ١٨٧/٤

٧٥٧- لعمري لئن أنزفتم أو صحوتم

إنّ التّعام فى القرى ١٩٣/٤

٧٦٣- إنّ ابن عبد الله نع

لبئس الندامى كنتم آل أبجرا ٢٥٠، ٢٥٠/٤

٢٧- تنظرت نسرا والسماكين أيهما

م أخو الندى وابن العشير ٢٥٠/٤

[على من الغيث استهلت مواطره] ٤٧/١

ص: ٣٠٣

٤٠- [ترتع ما رتعت حتى إذا اذكرت]

فإنّما هي إقبال وإدبار، ٣٢٠/١، ٩٠/٢، ١٩٦/٢

٨٨- [مثل القنفاذ هداجون قد بلغت] ٣٢٠،

٢

بخران أو بلغت سوآتهم هجر ١٤٤/١

١٠١- وإننى حيثما يسرى الهوى بصرى

من حيث ما سلكوا أدنو فأنظور ١٦٤/١

١٣١- فكان مجنّى دون من كنت أتقى

ثلاث شخوص : كاعبان ومعصر ١٩٧/١

١٤٠- تراه كأنّ الله يجدع أنفه

وعينه إن مولاه ثاب له وفر ١٩٩/١

١٥٢- [وما علينا إذا ما كنت جارتنا]

ألا يجاورنا إلّاك ديّار ٢٠٩/١

١٥٤- كأنها ملآن لم يتغيّرا

[وقد مرّ بالدارين من بعدنا عصر] ٢١١/١

١٥٨- [حتى كأنّ لم يكن إلا تذكّره]

والدهر أيّتما حال دهارير ٢١٢/١

١٦٨- يموت أناس أو يشيب فتاهم

ويحدث ناس والصغير فيكبر ٢٢٢/١

١٨٨- [فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم



إذ هم قريش] وإذا ما مثلهم بشر ٦٠/٢ ، ٢٤٢/١

٢٢٢- له زجل كأنه صوت حاد

[إذا طلب الموسيقى أو زمير] ٣١٧/١

٢٤٠- فلا تغضبا من سيره أنت سرتها

فأول راضى سنه من يسيرها ٣٢٥/١

٢٥٧- حتى يكون عزيزا فى نفوسهم

أو أن يبين جميعا وهو مختار ٣٤١/١

٢٦٦- بينما الناس على عليائها

إذ هووا فى هوّه فيها فغاروا ١٨/٢

٢٩٢- ولكنّ أجرا لو علمت بهين

[وهل ينكر المعروف فى الناس والأجر] ٦٢/٢

٣٠٧- ولهت عليه كلّ معصفه

هو جاء ليس للّبها زبر ٩٣/٢

٣٤٦- يا تيم تيم عدى [لا أبا لكم

لا يوقعنكم فى سوءه عمر] ٩٨/٣ ، ١٩٧

٣٥٧- فقلنا : أسلموا إنّا أخوكم

فقد برئت من الإحن الصدور ٤٣/٣

٤١٨- المرء يأمل أن يعى

ش وطول عيش قد يضرّه ١١٣/٣

٤٢٧- قامت تبكيه على قبره

من لى من بعدك يا عامر

تركنتى فى الدار ذا غربه

قد ذلّ من لىس له ناصر ١١٩/٣، ١٤٥، ١٥٤

ص: ٣٠٤

٤٢٩- وأنت التي حبّبت كلّ قصيره

إليّ وما تدرى بذاكك القصائر

عنيت قصيرات الحجال ولم أرد

قصار الخطا شرّ النساء البحاطر ١٢٠/٣

٤٣٤- ولكن أهلكت لوّ كثيرا

وقبل اليوم عالجهما قدار ١٢٥/٣

٤٣٦- وعينان قال الله كونا فكانتا

فعولان بالألباب ما تفعل الخمر ١٣٠/٣

٤٤٤- أتفعمك الحياه وأمّ عمرو

قريب لا تزور ولا تزار ١٤٢/٣، ١٤٧

٤٥٢- بغى النفوس معيده نعماءها

نقما وإن عمهت وطال غرورها ١٤٥/٣

٤٥٥- نعم القرين وكنت علق مضنّه

وأرى بنعم بلّيه الأحجار ١٤٩/٣

٤٦٧- يبكى الغريب عليه ليس يعرفه

وذو قرابته فى الحيّ مسرور ١٥٧/٣

٥٢٢- لهفى عليك للهفه من خائف

يبغى جوارك حين ليس مجير ٢٠٥/٣

٥٥٢- ثلاثه تشرق الدّنيا ببهجتها

شمس الصّحى وأبو إسحاق والقمر ٢٤١/٣

٥٦٨- ما رأينا خربا نق

قر عنه البيض صقر

لا يكون العير مهرا

لا يكون المهر مهر ٢٥٤/٣

٥٨٣- فيج باسم من تهوى ودعنى من الكنى

فلا خير فى اللذات من دونها ستر ١٧/٤

٥٨٩- على نحت القوافى من معادنها

وما على إذا لم تفهم البقر ٢١/٤

٥٩٩- وما النفس إلا نطفه فى قراره

إذا لم تكدر كان صفوا غدیرها ٢٩/٤

٦١١- وإنى لتعرونى لذكراك فتره

كما انتفض العصفور بالله القطر ٤٩/٤

٦١٢- إذا ذكرت يرتاح قلبى لذكرها

كما انتفض العصفور بالله القطر ٥٠/٤

٦١٧- هوّن عليك فإنّ الأمور

بكفّ الإله مقادیرها ٦٣/٤

٦٤٧- فإن أصبح تحاسبنى هموم

ونفس فى حوائجها انتشار ١٣٦/٤

٦٥٣- [وغیره ماء الورد فاها فلونه

كلون الثور] وهى أدماء سارها ١٣٧/٤

٦٩٦- فقلت اصطحيها أو لغيري فاهدها

فما أنا بعد الشيب وبيك والخمر

ص: ٣٠٥

تجاللت عنها فى السنن التى مضت

فكيف التصابى بعد ما كلاً العمر ١٩٣/٤

٧٠٢- أقول وقد ناءت بهم غربه النوى

نوى خيتعور لا تشطّ ديارك ١٩٥/٤

٧٢٢- وأخرى أتت من دون نعم ومثلها

نهى ذا النهى ، لا يرعوى أو يفكر ٢٠٢/٤

٧٢٣- إلى السلف الماضى وآخر واقف

إلى ربرب حير حسان جآذره ٢٠٣/٤

٧٥٥- إنّما زيدا إلينا سائرا

من مكان ضلّ فيه السائر

فهو يأتينا عشا فى سحر

ماله فى يده أو عامر ٢٤٤/٤

١١- وأطلس يهديه إلى الزّاد أنفه

أطاف بنا واللّيل داجى العساكر ٣١/١

١٩- [رحب وفى رجلىك ما فيهما]

وقد بدا هنك من المثرر ٣٥/١

٣٣- فرأيت ما فيه فثم رزته

[فلبثت بعدك غير راض معمرى] ٥٥/١

٣٦- ما زلت أغلق أبوابا وأفتحها

حتّى أتيت أبا عمرو بن عمّار ٥٨/١

٥٢- جلاها الصّيقلون فأخلصوها

خفافا كلّها يتّقى بأثر ١١٤/١

٦٠- هينون لينون أيسار ذوو يسر

سوّاس مكرمه أبناء أيسار ١١٥/١

٩٣- إنا اقتسمنا خطّتنا بيننا

فحملت برّه واحتملت فجار ١٥٠/١

١٠٤- [رحت وفي رجليك ما فيهما]

وقد بدا هنك من المثرر ١٦٥/١

١٣٢- وإنّ كلابا هذه عشر أبطن

وأنت برىء من قبائلها العشر ١٩٧/١

١٤١- [أقول لّمّا جاءنى فخره]

سبحان من علقمه الفاخر ١٩٩/١

١٤٨- ومن أنتم إنّنا نسينا من انتم

وريحكم من أى ريح الأعاصر ٢٠٦/١

١٥١- [بالوارث الباعث الأموات] قد ضمنت

إياهم الأرض [فى دهر الدهارير] ٢٠٩/١

١٧٧- [هنّ الحرائر لا ربّات أحمره

سود المحاجر] لا يقرآن بالسور ٢٣٠/١

٢٠٠- إلى ملك كاد الجبال لفقده

تزلزل ، وزال الرّاسيات من الصّخر ٢٨٤/١

٣٠١- باعد أمّ العمرو من أسيرها

[حرّاس أبواب على قصورها] ٨٨/٢

٣٨٨- مطلقاً على أعدائه يزجرونه

بساحتهم زجر المنيح المشهّر ٨٧/٣

٣٩٣- من كان مسرورا بمقتل مالك

فليأت نسوتنا بوجه نهار

ص: ٣٠٦



يجد النساء حواسرا يندبته

قد قمن قبل تبلج الأسحار

قد كنّ يخبان الوجوه تسترا

فالآن حين بدون للنظار ٨٥/٣

٤٠٧- ما زال مذ عقدت يده إزاره

فسما فأدرك خمسه الأشبار ٩٨/٣

٤٦٤- وأوقد للضيوف النار حتى

أفوز بهم إذا قصدوا لنارى ١٥٣/٣

٤٨٧- أولاك بنو خير وشر كليهما

[جميعا ومعروف ألم ومنكر] ١٦٦/٣

٥٥٦- فتى إذا عدت تميم معا

ساداتها عدوه بالخنصر

ألبيه الله ثياب الندى

فلم تطل عنه ولم تقصر ٢٤٦/٣

٥٧١- النازلين بكل معترك

والطيبون معاقد الأزر ٤/٤

٦٥٤- من كان فى نفسه حوجاء يطلبها

عندى ، فإنى له رهن بإصهار ١٣٨/٤

٧٢٩- والستر دون الفاحشات ولا

يلقاك دون الخير من ستر ٢٠٦/٤

٧٣٩- كم عمه لك يا جرير وخاله

[فدعاء قد حلبت على عشارى] ٢١٣/٤

٧٤٨- ولقد شفيت النفس من برحائها

أن صار بابك جار مازيار ٢٥٤/٤

### قافيه الزاى

٣٩٥- وصاحب أبدأ حلوا مزا

بحاجه القوم خفيفا نزا

إذا تغشاه الكرى ابرخزا

كأن قطنا تحته وقزا

أو فرشا محشوه إوزا ٨٧/٣

٤٢٣- يا أيها الجاهل ذو التنزي ١١٥/٣

### قافيه السين

٥٤٢- بمهمه ما لأنيس به

حسن فما فيه له من رسيس ٢٢٤/٣

٩٢- [أكر وأحمى للحقيقه منهم]

وأضرب منا بالسيوف القوانسا ١٤٨/١، ٢٠١/٢

٧٢٠- وداويتها حتى شتت حبشيه

كأن عليها سندسا وسدوسا ٢٠١/٤

٧٣٦- أقيموا بنى النعمان عنا صدوركم

وإلا تقيموا صاغرین الزؤوسا ٢٠٩/٤

١٢٧- وبلده لیس بها أنیس ١٩١/١

ص: ٣٠٧

١٩٩- ورمل كأوراك العذارى قطعه

[إذا ألبسته المظلمات الحنادس] ١/٢٧٩

٢٣٦- سبحلا أبا شرخين أحيا بناته

مقاليتها فهي اللباب الحبائس ١/٢٣٤

٤٣٥- يا أيها المشتكى عكلا وما جرمت

إلى القبائل من قتل وإياس

إنّا كذلك إذ كانت همّرجه

نسبى ونقتل حتى يسلم الناس ٣/١٢٩

٥١٠- لله يبقى على الأيام ذو حيد

بمشمخز به الطّيان والآس ٣/١٨٣

٤٤٧- وأسلمنى الزّمان كذا

فلا طرب ولا أنس ٤/١٥٨ ، ١٥٩

٧٤٢- إذا أرسلونى عند تقدير حاجه

أمارس فيها كنت نعم الممارس ٤/٢٤٩

٣٥٩- إذا أقول : صحا قلبى أبيع له

سكر متى قهوه سارت إلى الرّأس ٣/٤٣

٣٩٢- وأصفر من قداح التّبع فرع

له علمان من عقب وضرس ٣/٨٣

٤٠٠- ويثست ممّا كان يشعفى

منها ولا يسليك كاليأس ٣/٩١

٦٦٥- [فأين إلى أين النجاه بيغلتى]

أتاك أتاك اللّاحقون احبس احبس ٤/١٥٦

٧٠٧- إمّا ترى رأسى أزرى به

مأس زمان ذى انتكاس مؤوس ٤/١٩٦

٧٤١- تنادوا ب «الزّحيل» غدا

وفى ترحالهم نفسى ٤/٢١٤

### قافيه الضاد

١٢٥- جاريه فى رمضان الماضى

تقطع الحديث بالإيماض ١/١٨٦

١٣٥- طول اللّيالى أسرع فى نقضى ١/١٩٨

### قافيه الطاء

٢٣٨- ما راعنى إلا جناح هابطا

على السيوت قوطه العلابطا ١/٣٢٥

٤٩٦- كأتى بك تنحطّ

[إلى اللّحد وتنغطّ] ٣/١٧٢

### قافيه الظاء

٦٠٣- يداك يد خيرها يرتجى

وأخرى لأعدائها عانظه

فأمّا التّى يرتجى خيرها

فأجود جودا من اللّافظه



وَأَمَّا الَّتِي يَتَّقِي شَرَّهَا

فَنَفْسِ الْعَدُوِّ بِهَا فَائِظُهُ ٤/٤٤

### قافيه العين

١٠٨- يطرق حلما وأناه معا

ثُمَّتَ يَنْبَاعُ أَنْبِيَاءِ الشَّجَاعِ ١/١٧٢

٢١٥- يَا رَبِّ أَبَازَ مِنَ الْعَفْرِ صَدَعِ

تَقْبِضِ الذَّنْبَ إِلَيْهِ واجتمع

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَا وَلَا شَعِ

مَالٍ إِلَى أَرْطَاهُ حَقْفًا فَالطَّجَعِ ١/٣٠٣

٢٩٧- يَا سَيِّدَا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدِ

[مَوْطًا الْبَيْتِ رَحِيبِ الذَّرَاعِ] ٢/٨٧

٣٥٢- كَذَاكَ الَّذِي يَبْغِي عَلَى النَّاسِ ظَالِمًا

تَصْبُهُ عَلَى رِغْمِ قَوَارِعِ مَا صَنَعَ ٣/٢٩

٤٤- [تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ

بَنِي ضَوْطَرِي] لَوْلَا كَمَيِّ الْمَقْنَعَا ١/١٠٦

٤٦- [وَأَخِيرَ الْأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلْتَ مِنْهُ]

وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَّبِعَهُ اتِّبَاعًا ١/١٠٨

١٧٤- لَيْتَ شَعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي

غَالَهُ فِي الْحَبِّ حَتَّى وَدَّعَهُ ١/٢٢٧

١٨٤- لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تَلَمَّ مَلَمَّةَ

[عليك من اللأئى يدعنك أجدعا] ١/٢٣٤

٢٠٤- [فلما أن جرى سمن عليها]

كما طينت بالفدان السّياعا ١/٢٨٥

٢٣٣- وما هي إلا في إزار وعلقه

مغار ابن همّام على حيّ خنعا ١/٣٢٣

٢٣٤- كم جرّبوه فما زادت تجاربهم

أبا قدامه ، إلا المجد والفتعا ١/٣٢٣

٢٥٢- [أكفرا بعد ردّ الموت عنى]

وبعد عطائك المائة الرّتاعا ١/٢٣٠

٢٦٠- أنا ابن التارك البكرى بشر

[عليه الطير ترقيه وقوعا] ١/٣٤٢

٢٨٣- عندي اصطبار ، وشكوى عند قاتلتى

[فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا] ٢/٥٥

٣٤٣- كأن قيود رجلى حين ضمت

حوالب غرزا ، ومعى جياعا ٣/٦

٣٥٣- يا ليت أيام الصّبا رواجعا ٣/٦٨

٣٧١- قد طرقت سلمى بليل هاجعا

يطوى إليها مهوآنا واسعا

فأزقت بالحلم ولعا والعا ٣/٣٣

٣٧٩- هم منعونى إذ زياد كأنما



یری بی أخلاء بقاع موضعا ۳/۸۰

۴۱۵- أمور لو تدبرها حلیم

لهیب أو لحدّر ما استطاعا ۳/۱۰۸

ص: ۳۰۹

٥١٦- فكّرت تبتيغيه فوافقته

على دمه ومصرعه السّباعا ٣/١٨٧

٥٩٧- لحي الله قوما لم يقولوا لعائر

ولا لابن عمّ كبه الدهر دعدعا ٤/٢٨

٦٢٦- فإن عثرت بعدها إن وألت

نفسى من هاتا فقولا لا لعا ٤/٨٥

٧١٦- فإن ترحرانى يا ابن عفّان أنزجر

وإن تدعانى أحم عرضا ممّعا ٤/١٩٩

٦٥- فألحقت أخراهم طريق الأهم

[كما قيل نجم قد خوى متتابع] ١/١١٧ ، ١٦٥

١٠٩- بينا تعنّقه الكماه وروغه

يوما أتيح له جرىء سلفع ١/١٧٣

١٣٤- لّما أتى خبر الرّبير تواضعت

سور المدينة والجبال الخشّع ١/١٩٧

١٤٣- على حين عاتبت المشيب على الصّبا

[فقلت ألّما أصح والشّيب وازع] ١/٢٠٠

١٤٤- أبا خراشه أمّا أنت ذا نفر

فإنّ قومي لم تأكلهم الصّبع ١/٢٠١

١٤٦- إذا انصرفت نفسى عن الشّىء لم تكد

إليه بوجه آخر الدهر ترجع ١/٢٠٣

١٧٥- ويستخرج اليربوع من نافقائه

ومن حجره بالشّيخه اليتقّصع ١/٢٢٨

٢١١- ومنا الذي اختير الرّجال سماحه

[وجودا إذا هبّ الرياح الزعازع] ١/٢٩٩

٢١٩- إن الخليط باك أجمعه ١/٣٠٩

٣٦٦- من النّفر اللّاء الذين إذا هم

٤٠٤- أخذنا بآفاق السّماء عليكم

يهاب اللّثام حلقة الباب قعقعوا ٣/٥٢

٤٠٦- وهل يرجع التّسليم أو يكشف العمى

لنا قمراها والنّجوم الطّوالع ٣/٩٣

٤١٤- إذا لم تستطع شيئا فدعه

ثلاث الأثافي والرّسوم البلاقع ٣/٩٨، ١٦٣

٤٤٠- [أرميعليها] وهيفرع أجمع ٣/١٣٧، ١٣٨

وجاوزه إلى ما تستطيع ٣/١٠٨

٤٥٦- فسقاك حين حللت غير فقيده

هزج الرّواح وديمه لا تقلع ٣/١٤٩

٤٨٥- بعكاظ يعشى النّاظرى

ن إذا هم لمحووا شعاعه ٣/١٦٤

٤٩١- مقاله أن قد قلت [سوف أنا له

وذلك من تلقاء نفسك رائع] ٣/١٦٩

٤٩٣- أتانى أبيت اللعن أنك لمتنى

وتلك التى تستك منها المسامع

مقاله أن قد قلت

٣/١٦٩ ...

٥٤٠- مضى زمن والناس يستشفعون بى

[فهل لى إلى ليلى الغداه شفيع] ٣/٢٣٣

٤١٦- ولست أبالى بعد فقدى مالكا

أموتى ناء أم هو الآن واقع ٤/٨٥

٤٢٧- يا أقرع بن حابس يا أقرع

إنك إن يصرع أخوك تصرع ٤/٨٦

٧٧١- طمعت بليلى أن تريع وإنما

تقطّع أعناق الرّجال المطامع

وبايعت ليلى فى خلاء ولم يكن

شهود على ليلى عدول مقانع ٤/٢٦٢

٧٧٣- لكالرجل الحادى وقد تلغ الضّحى

وطير المنايا فوقهنّ أواقع ٤/٢٦٥

٥٣- قصرت له القبيله إذ تجهنّا

ومما ضاقت بشدّته ذراعى ١/١١٤

١٦٥- لا تجزعى إن منفسا أهلكته

[وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى] ١/٢١٧

١٧١- إذا ما أدلجت وضعت يداها

لها إدلاج ليله لا هجوع ١/٢٢٤

٢٦٧- فيينا نحن نرقبه أتانا

معلق وفضّه وزناد راع ٢/١٨

٥٦١- وقفنا فقلنا إيه عن أمّ سالم

[وكيف بتكليم الديار البلاقع] ٣/٢٤٩

٥٧٣- ألا يا أمّ فارع لا تلومى

على شىء رفعت به سماعى

وكونى بالمكارم ذكرينى

ودلّى دلّ ماجده صناع ٤/٦

٥٨٠- فلما رأين الليل والشّمس حيه

حياه الذى يقضى حشاشه نازع ٤/١٤

٥٩٤- [لا نسب اليوم ولا خله]

اتّسع الخرق على الرّاقع ٤/٢٧

٦٣٦- قد أصبحت أمّ الخيار تدعى

على ذنبا كلّه لم أصنع ٤/١١٧

٧٦٧- قوم إذا سمعوا الصّريخ رأيتهم

من بين ملجم مهره أو سافع ٤/٢٥٤

٤١٠- اشدد يديك بمن تهوى فما أحد

يمضى فيدرك حى بعده خلفا ٣/١٠٢

٣٠- نحن بما عندنا وأنت بما

عندك راض والرأى مختلف ١/٥٢

ص: ٣١١

١٩٤- [وقالوا تعرّفها المنازل من منى]

وما كلّ من وافى منى أنا عارف ١/٢٥٤ ، ٣٠٦

٢٠٩- وإنى من قوم بهم يتقى العدا

ورأب الثأى والجانب المتخوف ١/٢٩٧

٣٠٨- أضمرت فى القلب هوى شادن

مشتغل بالنحو لا ينصف

وصفت ما أضمرت يوما له

فقال لى : المضمّر لا يوصف ٢/٩٥

٣٢٢- بنى غدانه ما إن أنتم ذهب

[ولا صريف ولكن أنتم الخزف] ٢/١٥٥

٤٥٧- فداويته عامين وهى قريبه

أراها وتدنو لى مرارا وأرشف ٣/١٤٩

٤٥٨- آل المهلب جدّ الله دابرههم

أمسوا رميما فلا أصل ولا طرف ٣/١٤٩

٥١٥- تواهق رجلاها يداه ورأسه

لها قتب خلف الحقيه رادف ٣/١٨٧

٧١٤- يشبها الرأى المشبه بيضه

غدا فى الندى عنها الظليم الهجّف ٤/١٩٩

٦٣- وأن يعرين إن كسى الجوارى

فتنبو العين عن كرم عجاف ١/١١٧

٧١- سرهفته ما شئت من سرهاف ١/١٢٣

١٠٠- [تنفى يداها الحصى فى كل هاجرہ]

٣٥٦- للبس عباءه وتقرّ عيني

نفى الدارهم تنقاد الصياريف ١/١٦٤

٤٢٨- إذا نهى السفينه جرى إليه

[أحبّ إليّ من لبس الشّفوف] ٣/٤٠

٥٠٣- أيا شجر الخابور مالك مورقا

[وخالف والسّفينه إلى خلاف] ٣/١٢٠

٦٨٩- كفى بالنأى من أسماء كافي

كأنك لم تجزع على ابن طريف ٣/١٧٦

[وليس لحنها ما عشت

شافى] ٢٠٩ ، ١٨٩ ، ٤/١٨٦

### قافيه القاف

٦٢- كأنّ أيديهن بالقاع القرق ١/١١٧ ، ٢٠٨

١٠٥- وقاتم الأعماق خاوى المخترق ١/١٦٧

١١٩- حتى إذا بلت حلاقيم الحلق ١/١٧٨

٣٧٥- فيها خطوط من سواد وبلق

كأنه فى الجلد توليع البهق ٣/٧٨

ص: ٣١٢



٣٨٤- تكاد أيديها تهادي في الزهق

من كفتها شدا كإضرام الحرق ٣/٨٢

٥٣٨- قلما يبقى على هذا القلق

صخره صماء فضلا عن رمق ٣/٢٢١

٢١- قالت سليمي اشتر لنا دقيقا ١/٣٦

٨٦- لن يخب الآن من رجائك من

٦٥٢- إني رأيت ذوى الحوائج إذ عروا

حرّك من دون بابك الحلقة ١/١٤٣

٢٠٣- فديت بنفسه نفسى ومالى

فأتوك قصرا أو أتوك طروقا ٤/١٣٧

٢٨١- وإنسان عيني يحسر الماء تاره

[وما آلوك إلا ما أطيق] ١/٢٨٥

٣٨٦- إذا اجتهدا شدا حسبت عليهما

فيبدو ، وتارات يجم ، فيغرق ٢/٥١

٤٤٥- كأن لم نحارب يا بئين لو أنّها

عريشا علتة النار فهو محرّق ٣/٨٢

٤٤٦- دعون النوى ثم ارتمين قلوبنا

تكشّف غمّاها وأنت صديق ٣/١٤٢

٤٥٠- فلو أنّك فى يوم الرّخاء سألتنى

بأسهم أعداء وهنّ صديق ٣/١٤٢

١٥٥- من كلّ من ضاق الفضاء بجيشه ١٥٥

فراقك لم أبخل وأنت صديق ٣/١٤٥،

٥١٢- سودت فلم أملك سوادى وتحتة

حتى ثوى فحواه لحد ضيق ٣/١٧٣

٥١٤- لقد زرقت عيناك يا بن مكعب

قميص من القوهي بيض بنائقه ٣/١٨٥

٥١٨- أحرار بن بدر قد وليت ولايه

كما كلّ ضبي من اللؤم أزرق ٣/١٨٥

٦٠١- وليس بمعيني وفي الناس مقنع

فكن جرذا فيها تخون وتسرق ٣/١٩٠

٦٦٢- وإنسان عيني يحسر الماء تاره

صديقي إذا أعى على صديق ٤/٤٣

٥٤- وقد تخذت رجلى إلى جنب غرزها

فيبدو وتارات يجم فيغرق ٤/١٥١

٦٤- [سيفى وما كنا بنجد وما]

نسيفا كأفحوص القطاه المطرق ١/١١٤

١٥٠- إذا العجوز غضبت فطلق

قرقر قمر الواد بالشاهق ١/١١٧

١٩٧- هل أنت باعث دينار لحاجتنا

ولا ترضاها ولا تملق ١/٢٠٩

٢٤٣- إذا ما استحمت أرضه من سمائه

أو عبد ربّ أخاعون بن مخراق ١/٢٤٥

٢٤٨- وو الله لو لا تمره ما حببته

جری وهو مودوع وواعد مصدق ١/٣٢٨

ولا كان أدنى من عبيد ومشرق ١/٢٣٠

ص: ٣١٣

مئبره العرقوب إشفى المرفق ١/٣٣٠

٢٧٨- سرينا ونجم قد أضاء [فمذ بدا

محيّاك أخفى ضوءه كلّ شارق] ٢/٤٨

٣٣٧- فإن كنت مأكولا خير آكل

وإلا فأدركني ولما أمزق ٢/٢١٨

٥٧٥- ألا انعم صباحا أيها الرّبع وانطق

[وحدّث حديث الركب إن شئت واصدق] ٤/٦

٦٠٨- ولو لا سواد اللّيل ما آب عامر

إلى جعفر سرباله لم يمزق ٤/٤٦

٦٨٨- وما كنت ممّن يدخل العشق قلبه

ولكنّ من يبصر جفونك يعشق ٤/١٨٥

### قافيه الكاف

١٨٧- وانصر على آل الصّليب

وعابديه اليوم آلك ١/٢٤١

٨٧- يا أبتا علّك أو عساكا ١/١٤٤

٩١- يا أيها المائح دلوى دونكا

[إني رأيت الناس يحمدونكا] ١/٢٧٥

١٩٨- يا أيها المائح دلوى دونكا ١/١٤٨

٤٢٢- [تجانف عن جوّ اليمامة ناقتي]

وما قصدت من أهلها لسوائكا ٣/١١٣

٥٠٤- تعيرنا أننا عاله

ونحن صعاليك أنتم ملوكا ٣/١٧٧، ١٧٨

٥١٩- أهوى لها أسفع الخدين مطرق

ريش القوادم لم تنصب له الشبك ٣/١٩١

٢٣- أبيت أسرى وتيتي تدلكي

[شعرك بالعنبر والمسك الذكي] ١/٤٣

١٨٦- كأن بين فكها والفك ... ١/٢٣٨

٣٠٣- وقد كان منهم حاجب وابن مامه

أبو جندل والزيد زيد المعارك ٢/٨٩

### قافيه اللام

٦٧- [وقبيل من لكيز ناهد]

رهط مرجوم ورهط ابن المعل ١/١١٨

٧٥- إنَّ الكريم - وأبيك - يعتمل

إن لم يجد يوما على من يتكل ١/١٢٤

٨٤- لو يشأ طار بها ذو ميعه

[لاحق الأطل نهد ذو خصل] ١/١٤٣

١١٠- ممكوره جمّ العظام عطبول

كأنّ في أنيابها القرنفول ١/١٧٣

١٢١- مثل التّقا لبده ضرب الطلل ١/١٧٨

٢٧٢- علّمنا إخواننا بنو عجل

٣٥١- لو أنّ قومي حين أدعوهم حمل

[شرب النبيذ واصطفافا بالرجل] ٢/٣٥

٤٩٤- [تداعى منخراه بدم]

على الجبال الصّم لا رفضّ الجبل ٣/٢٨

٥٣٢- آنس طملا من جديله مش

مثل ما أثمر حمّاض الجبل ٣/١٧٠

٦٠٥- دار حىّ وتنوها مربعا

غوفا بنوه بالسّممار غيل ٣/٢١٤

دخل الضّيف عليهم فاحتمل

فاسألن عنا إذا الناس شتوا

٦٤٣- الناس حول قبابه

واسألن عنا إذا الناس نزل ٤/٤٥

٥٥- فى داره تقسم الأزواد بينهم

أهل الحوائج والمسائل ٤/١٣٦

١٣٦- وميّه أحسن الثّقلين وجهها

كأنّما أهله منها الذى أتّهلا ١/١١٤

١٥٧- [فألفيته غير مستعتب]

وسالفه وأحسنه قذالا ١/١٩٨

٢٠٦- رأى الأمر يفضى إلى آخر

ولا ذاكر الله إلا قليلا ١/٢١١

٢١٠- إن محلا وإن مرتحلا

فصير آخره أولا ١/٢٩١

٢٣٩- فاذكري موقفى إذا التقت الخى

[وإن فى السفر إذ مضوا مهلا] ١/١٩٨

٢٥٨- الواهب المائه الهجان وعبدها

ل وسارت إلى الرجال الرجالا ١/٣٢٥

٣٥٥- قروم تسامى عند باب دفاعه

[عوذا تزجى بينها أطفالها] ١/٣٤١

٣٧٦- لو أن عصم عمايتين ويذبل

كأن يؤخذ المرء الكريم فيقتلا ٣/٣٩

٤٠١- قتلوا ابن عفان الخليفة محرما

سمعا حديثك أنزلا الأوعالا ٣/٧٩

٤٧١- ولم أمدح لأرضيه بشعري

ودعا فلم أر مثله مخذولا ٣/٩٢

٤٩٥- وأقسم لو صلحت يمين شىء

لثيما أن يكون أفاد مالا ٣/١٦٢

٤٩٨- لم يطيقوا أن ينزلوا فنزلنا

لما صلح العباد له شمالا ٣/١٧٠

٥٢٣- ومن يك ذا فم مرّ مريض

وأخو الحرب من أطاق التزولا ٣/١٧٢

٥٢٨- بدت قمرا ومالت خوط بان

يجد مرّا به الماء الزّلالا ٣/٢٠٦

٥٤٧- ككنت ترابا أنت تكوره واسع

وفاحت عنبرا ورنّت غزالا ٣/٢٣٢

عليم وأيضا تمّ ميقات مّثلا ٣/٢٣٢ ، ٤/٢٢١

ص: ٣١٥



٦٠٢- وليس الموافيني ليرفد خائبا

فإنّ له أضعاف ما كان آملا ٤/٤٣

٦١٩- [لا تحسبّك أثوابي فقد جمعت]

هذا ردائي مطويًا وسربالا ٤/٦٩

٦٢٩- نفس عصام سوّدت عصاما ٤/١٠٥

٦٣٠- قد طلبنا فلم نجد لك في السؤ

٦٦٨- ذى المعالى فليعلون من تعالى

دد والمجد والمكارم مثلا ٤/١٠٥

٦٩٩- ألكنى إلى قومي السّلام رساله

هكذا هكذا وإلا فللا ٤/١٥٨

٧٤٠- فهى تنوش الحوضنوشامن علا ٤/٢١٤

بآيه ما كانوا ضعافا ولا عزلا ٤/١٩٤

٧٥٣- ويعزب كسر الضمّ مع سبأ رسا

وأصغر فارفعه وأكبر (ف) يصلا ٤/٢٣٩

٧٧٦- لو لم تحل ما سمّيت حالا

وكلّ ما حال فقد زالا ٤/٢٨٥

٢- رأيت الوليد بن اليزيد مباركا

[شديدا بأعباء الخلافة كاهله] ١/١٩

٥- ويوما شهدناه سليما وعامرا

٣- وقال: اضرب بالساقين إمك هابل ١/٢٠، ١٨١

١٠- زيارتنا نعمان لا تنسينها

[قليل سوى الطعن التّهل نوافله] ١/٢٥، ٢٤١

٥١- ثقاك بكعب واحد وتلذه

تق الله فينا والكتاب الذي نتلو ١/٣١

٥٧- [أبلغ يزيد بنى شيبان مألکه]

يداك إذا ما هزّ بالكفّ يعسل ١/١١٣

١٧٣- هنالك إن يستخولوا المال يخولوا

أبا ثبيت أما تنفكّ تأتكل ١/١١٥

١٨٥- [أقيموا بنى أمى صدور مطيكم]

[وإن يسألوا يعطوا وإن ييسروا يغلوا] ١/٢٢٧

١٨٩- فلا تلحنى فيها فإنّ حبّها

فإنى إلى قوم سواكم لأميل ١/٢٣٧

٢٢٥- متى يشتجر قوم يقل سرواتهم

أخاك مصاب القلب جم بلابله ١/٢٥٣

٢٣١- إذا نزل الأضياف كان عذورا

هم بيننا فهم رضا وهم عدل ١/٣١٩

٢٤٧- أعاشنى بعدك واد مبقل

على الحى حتى تستقلّ مراجله ١/٢٣١

٢٧١- فما خلّيت إلا الثلاثة والثنى

آكل من حوذانه وأنسل ١/٣٣٠

٢٧٣- جفونى ولم أجف الأخلء ، إننى

ولا قتلت إلّا قريبا مقالها ٢/٣١

[لغير جميل من خليلي مهمل] ٢/٣٨

ص: ٣١٦

٢٨٨- وإن مدّت الأيدي إلى الرّاد لم أكن

بأعجلهم ، إذ أجشع القوم أعجل ٢/٦١

٣٢٧- أستغفر الله ذنبا [لست محصيه

ربّ العباد إليه الوجه والعمل] ٢/١٧١

٣٨٧- كأنّه بعد ما صدّرن من عرق

سيد تمطرّ جناح اللّيل مبلول ٣/٨٢

٣٩٤- هي الشّفاء لدائي لو ظفرت بها

وليس منها شفاء الداء مبذول ٣/٨٦ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤

٤١٢- فلا زال قبر بين تبني وجاسم

عليه من الوسمي جود ووابل

فينبت حوذانا وعوفا منورا

سأتبعه من خير ما قال قائل ٣/١٠٣

٤١٦- علّقتها عرضا وعلّقت رجلا

غيري وعلّق أخرى ذلك الرّجل ٣/١٠٩

٤٢٠- [أنبتت أن رسول الله أوعدني]

والعفو عند رسول الله مأمول ٣/١١٣

٤٧٠- قطوب فما تلقاه إلّا كأنّه

زوى وجهه أن لآكه فوه حنظل ٣/١٢٢

٤٨٠- جفوني ولم أجف الأخلّاء إنني

لغير جميل من خليلي مهمل ٣/١٦٤

٥٢٠- إنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا

بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ ٣/١٩٣

٥٣٤- إِنِّي لَعَمْرُ الَّذِي خَطَّتْ مَنَاسِمَهَا

تَخْدِي وَسِيْقَ إِلَيْهِ الْبَاقِرَ الْغَيْلِ ٣/٢١٥

٥٥٨- ذَرِينِي إِنَّمَا خَطَّيْتُ وَصُوبِي

عَلَيَّ وَإِنَّ مَا أَنْفَقْتُ مَالٌ ٣/٢٤٦

٥٦٤- بِأَبِي أَمْرٍ وَالشَّامَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ

أَتَتْنِي بِبِشْرِي بَرْدَهُ وَرَسَائِلَهُ ٣/٢٥١

٥٨١- وَزَهْرَاءَ إِنْ كَفَّتْهَا فَهُوَ عَيْشُهَا

وَإِنْ لَمْ أَكْفَنْهَا فَمَوْتُ مَعْجَلٍ ٤/١٤

٥٨٤- إِنِّي أَمْرٌ أَسْمُ الْقِصَائِدِ لِلْعَدَى

إِنَّ الْقِصَائِدَ شَرَّهَا أَغْفَالُهَا ٤/١٧

٥٩٠- لَوْ كَانَ هَذَا الْعِلْمُ يَدْرِكُ بِالْمَنَى

مَا كَانَ يَبْقَى فِي الْبَرِيَّةِ جَاهِلٌ ٤/٢١

٦٠٦- وَيَشْرَبُ أَسَارَى الْقَطَا الْكَدْرَ بَعْدَ مَا

سَرَتْ قَرِيبًا أَحْنَاؤُهَا تَتَصَلِّصُ ٤/٤٥

٦٣١- مَا أَقْدَرُ اللَّهَ أَنْ يَدْنِي عَلَى شَحَطٍ

مِنْ دَارِهِ الْحَزْنَ مِمَّنْ دَارَهُ صَوْلٌ ٤/١٠٩

٦٤٦- مِنْ عَفٍّ خَفَّ عَلَى الْوَجْهِ لِقَاؤُهُ

وَأَخُو الْحَوَائِجِ وَجْهَهُ مَبْذُولٌ ٤/١٣٦

٦٦٩- أتنهون ولن ينهي ذوى شطط

كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل ٤/١٦١

٦٨٧- ولكن من لا يلق أمرا ينوبه

بعده ينزل به وهو أعزل ٤/١٨٥

٧٠٠- أبلغ يزيد بنى شيبان مألکه

أبا ثبيت أما تنفك تأتكل ٤/١٩٤

ص: ٣١٧

٧٢٦- بخيل عليها جنه عبقرية

جديرون يوما أن ينالوا ويستعلوا ٤/٢٠٤

٧٤٣- هيهات لا يأتي الزمان بمثله

إن الزمان بمثله لبخيل ٤/٢١٦ ، ٢١٨

٧٤٤- فهيهات هيهات العقيق وأهله

وهيهات خلّ بالعقيق نواصله ٤/٢١٦ ، ٢١٨

٧٤٥- فلهو أخوف عندي إذ أكلمه

[وقيل إنك محبوس ومقتول] ٤/٢١٩

٧٤٧- لعمرك ما أدري وإني لأوجل

على أيتنا تعدو الميته أول ٤/٢٢٠

٧٥٩- هو الهجر حتى ما يلّم خيال

[وبعض صدور الزائرين وصال] ٤/٢٤٦ ، ٢٥٢ ،

٢٥٣

٧٧٧- رأيت الوليد بن اليزيد مباركا

[شديدا بأعباء الخلافة كاهله] ٤/٢٨٨

٧- الحمد لله العليّ الأجلل ١/٣٠ ، ٣٤ ،

٣٠٢

٨- تشكو الوجي من أظلل وأظلل ١/٣٠

٢٠- فاليوم أشرب غير مستحقب

[إثما من الله ولا واغل] ١/٣٦ ،

١٦٥ ٢٨ - يا زيد زيد اليعملات الذّبل

تطاول اللّيل عليك فانزل [١/٥٠ ، ٥١

٣٩- أبت ذكر عودن أحشاء قلبه

خفوقا ورقصات الهوى فى المفاصل ١/٦٤

٤٧- ما إن يمسن الأرض إلّا منكب

منه وحرف السّاق طىّ المحمل ١/١٠٨

٧٩- [حيث التقت بكر وفهم كلّها]

والدمّ يجرى بينهم كالجدول ١/١٢٦

٨٥- [واستغن ما أغناك ربّك بالغنى]

وإذا تصبّك خصاصه فتجمّل ١/١٤٣

٩٠- إذا قامتا تضوّع المسك منهما

نسيم الصّبا [جاءت بريّا القرنفل] ١/١٤٧

٩٤- [كأن ثبيراً فى عرائن وبله]

كبير أناس فى بجاد مزمل ١/١٥٦

١١٣- [أعزّك منى أن حبّك قاتلى]

وأنّك مهما تأمرى القلب يفعل ١/١٧٦

١٢٢- ألا لا بارك الله فى سهيل

إذا ما الله بارك فى الرّجال ٤/١٧٩

١٢٦- يغشون حتى لا تهزّ كلابهم

[لا يسألون عن السّواد المقبل] ١/١٨٦





١٣٠- لو كان في قلبي كقدر قلامه

حبا لغيرك قد أتاها أرسلى ١/١٩٧

١٣٧- ألا زعمت بسباسه اليوم أننى

كبرت وأن لا تحسن السر أمثالى ١/١٩٨

١٤٢- [أنا الذائد الحامى الذمار] وإنما

يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى ١/٢٠٠ ، ٢٠٢

١٥٣- [فلست بآتيه ولا أستطيعه]

ولاك اسقنى إن كان مأوك ذا فضل ١/٢١٠ ، ٣١١

١٧٠- [بعد ابن عاتكه الثاوى على أبوى]

أمسى ببلده لا عم ولا خال ١/٢٢٤

١٨٢- لما أغفلت شكرك فاصطنعنى

[فكيف ومن عطائك جلّ مالى] ١/٣٣٣

٢٠٥- إذا أحسن ابن العم بعد إساءه

فلست لشرى فعله بحمول ١/٢٨٦

٢٠٨- رسم دار وقفت فى طلله

[كدت أفضى الغداه من جلله] ١/٢٩٦

٢٢٤- بيازل وجناء أو عيهلّ ١/٣١٧

٢٢٦- ألا أصبحت أسماء جاذمه الجبل

وضنت علينا والضنين من البخل ١/٣١٩

٢٢٧- ...

٢٤٩- [وقد أعتدى والطير في وكناتها

وهنّ من الإخلاف قبلك والمطل ١/٣٢٠

٢٦١- غدت من عليه بعد ما تمّ ضمؤها

بمنجرد [قيد الأوابد هيكل ١/٣٣٠ ، ٢/٢٠

٣٠٠- ربما تكره النفوس من الأم

[تصلّ وعن قيض بيضاء مجهل] ٢/٧

٣٠٤- فأرسلها العراك [ولم يذدها

ر [له فرحه كحلّ العقال] ٢/٨٧

٣٠٩- [بكيك وما بكا رجل حلیم]

ولم يشفق على نغص الدخال] ٢/٨٩

٣٣١- لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت

على ربعين مسلوب وبال ٢/٩٩

٣٤٠- لو لا الأمير ولو لا حقّ طاعته

[حمامه في غصون ذات أو قال] ٢/١٩٥

٣٤٤- [تبقلت في أول التّبقل]

لقد شربت دما أحلى من العسل ٢/٢٢٢

٣٦٤- تحاماه أطراف الرّماح تحاميا

بين رماحي مالك ونهشل ٣/٧

٣٧٧- تبسم عن مختلفات ثعل

وجاد عليه كلّ أسحم هطال ٣/٥١

٤٢٦- إِنَّ الَّتِي نَاولتني فرددتها

أَكسَّ لا عذب ولا برتل ٣/٨٠

قتلت قتلت فهاتها لم تقتل

ص: ٣١٩

كلتاهما حلب العصير فعاطنى

بزجاجه أرخاهما للمفصل ٣/١١٨

٤٤٩- يسقون من ورد البريص عليهم

بردى يصفق بالرحيق السلسل ٣/١٤٤ ، ١٥٤

٤٤٨- [فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشه]

كفانى ولم أطلب قليل من المال ٣/١٦٠ ، ٢١٧

٤٨١- هويننى وهويت الغانيات إلى

أن شبت فانصرفت عنهنّ آمالي ٣/١٦٤

٤٨٨- وراكضه ما تستجنّ بجنّه

بعير حلال غادرته مجعفل ٣/١٦٦

٤٨٩- غير مأسوف على زمن

ينقضى بالهمّ والحزن ٣/١٦٦ ، ٤/٤٧

٥٥١- إذا قلت هاتى نؤلبنى تمايلت

[على هضم الكشح ربا المخلخل] ٣/٢٣٥

٥٥٣- كبكر المقاناه البياض بصفره

[غذاها نمير الماء غير المحلل] ٣/٢٤٥

٥٥٤- يا ضبّ إنّ هوى القيون أضلكم

كضلال شيعه أعور الدجال ٣/٢٤٥

٥٩٥- أراك على شفا خطر مهول

بما آذيت نفسك من فضول

طلبت على تقدّمنا دليلاً

متى احتاج النهار إلى دليل ٤/٢٧

٦١٨- كأنّ قلوب الطّير رطبا ويابسا

لدى وكرها العنّاب والحشف البالى ٤/٦٤

٦٤٥- صريعى مدام ما يفرّق بيننا

حوائج من إلّقاح مال ولا نخل ٤/١٣٦

٦٤٨- نهار المرء أمثل حين يقضى

حوائجه من اللّيل الطّويل ٤/١٣٦

٦٨٤- فليت دفعت الهمّ عنّى ساعه

فبتنا على ما خيلت ناعمى بال ٤/١٨٥

٧١٣- كأنّ ملاء تى على هجف

يعنّ مع العشيّه للزّئال ٤/١٩٩

٧١٥- إذا ذابت الشّمس اتقى صقراتها

بأفنان مربوع الصّريمه معبل ٤/١٩٩

٧٦٦- فإنّ الهوى دواء

لذى الجهل من جهله ٤/٢٥٣

### قافيه الميم

١١٨- إنّ الفقير بيننا قاض حكم

إن يرد الماء إذا غاب النجم ١/١٧٨

٥٥٧- قومی بنو مذحج من خير الأمم

لا يصعدون قدما على قدم ٣/٢٤٦

٥٧٩- يقوم على الوغم فى قومه

فيغفوا إذا شاء أو ينتقم ٤/١٣

ص: ٣٢٠

٤١٣- ما بال هذا الزيم أن لا يريم

لو كان يرثى لسليم سليم ٤/٥٠

٤٩١- ليس على طول الحياه ندم

[ومن وراء المرء ما يعلم] ٤/١٨٧

١٣- كفاك كف ما تليق درهما

جودا وأخرى تعط بالسيف الدما ١/٣٢ ، ١٧٧

٣٨- لنا الجففات الغرّ يلمعن في الضحى

[وأسيافنا يقطرن من نجده دما] ١/٦٣ ، ٣٢١

٤٣- سفته الرّواعد من صيف

وإن من خريف فلن يعدما ١/٩٩ ، ١٠٣

١٥٩- ألا هيمما مما لقيت ، وهيمما

وويحا لما لم ألق منهنّ ويحما

وأسماء ما أسماء ليله أدلجت

إلى وأصحابي بأى وأينما ١/٢١٢

١٧٢- [أكثرن في العذل ملحا دائما]

لا تعذلن إنى عسيت صائما ١/٢٢٦

١٩٠- أبعد بعد تقول الدار جامعه

[شملى بهم أم تقول البعد محتوما] ١/٢٥٣

١٩١- [لما رأت ساتيد ما استعبرت]

لله درّ اليوم من لامها ١/٢٥٣



٣٧٨- فماحت به غرّ الثنايا مفلجا

وسيما جلا عنه الطلال موشما ٣/٨٠

٣٩٧- تأخرت أستبقى الحياه فلم أجد

لنفسى حياه مثل أن أتقدما

فلسنا على الأعقاب تدمى كلومنا

ولكن على أقدامنا يقطر الدما ٣/٨٩

٣٩٨- كأطوم فقدت برغزها

أعقبته الغبس منها عدما

شغلت ثم أتت ترقبه

فإذا هي بعظام ودما

فأفاقت فوقه ترشفه

وأغيض القلب منها ندما ٣/٨٩ ، ٩٠

٤٣٩- إحدى بلى [وما هام الفؤاد بها

إلا السفاه وإلا ذكره حلما] ٣/١٣٦

٥٣٦- قد سالم الحيات منه القدما

الأفعوان والشجاع الشجعما

٦٤٩- خليلي إن قام الهوى فاقعدا به

وذات قرنين ضموزا ضرزما ٣/٢١٨

٦٨٢- وأما بنو عامر بالنسار

لعمنا نقضى من حوائجنا رما ٤/١٣٦

٧٠٥- وما هاج هذا الشوق إلّا حمامه

غداه لقوا القوم كانوا نعاما ٤/١٨١

دعت ساق حرّ نوحه وترنّما

ص: ٣٢١

من الأرق حمّاء العلاطين باكرت

عسيب أشاء مطلع الشّمس أسحما ٤/١٩٦

١٢- فى فتيه كلّما تجمّعت ال

بيداء لم يهلّعوا ولم يخموا ١/٣٢

١١٥- فهم بطانتهم وهم وزراؤهم

وهم القضاء ومنهم الحكام ١/١٧٧

١٤٩- [فقت للطف مرتاعا وأرقنى]

فقلت أهى سرت أم عادنى حلم ١/٢٠٨

١٦٣- ألا يا سنا برق على قلل الحمى

لهنّك من برق على كريم ١/٢١٥

١٨٣- بنى إنّ البرّ شىء هتين

المنطق اللين والطعيم ١/٢٣٤

٢٠٧- ...

شرقت دموع بهن فهى سجوم ١/٢٩٣

٢٢١- يلوموننى فى اشتراء النخى

ل قومى فكلهم ألومو ١/٣١٢

٢٢٩- والحىّ الحتفه الرقشاء أخرجها

من بيتها آمناات الله والكلم ١/٣٢١

٣١٣- [ألا يا نخله من ذات عرق]

عليك ورحمه الله السّلام ٢/١٠٠

٤٠٣- فإن ترفقى يا هند فالرفق أیمن

وإن تخرقى يا هند فالخرق أشأم

فأنت طلاق والطلاق عزیمه

ثلاثا ومن یخرق أعق وأظلم ٣/٩٢

٤٦٠- فمضى وقدمها وكانت عاده

منه إذا هی عزدت إقدامها ٣/١٥١

٤٧٨- قضى كل ذی دین فوقی غریمه

وعزه ممطول معنی غریمها ٣/١٦٣

٤٨٣- سئلت فلم تبخل ولم تعط طائلا

فسیان لا حمد لدیك ولا ذم ٣/١٦٤

٥٠٧- ونمسك بعده بذناب عیش

أجب الظهر لیس له سنام ٣/١٧٨

٥٤٤- تمرّون الدیار ولم تعوجوا

[كلامكم علی إذا حرام] ٣/٢٦٧

٥٦٦- جعلنا لهم نهج الطریق فأصبحوا

علی ثبت من أمرهم حیث یمموا ٣/٢٥٢

٥٧٠- أظلم إن مصابكم رجلا

أهدى السلام تحیه ظلم ٣/٢٥٨

٥٧٤- فإنما أنت أخ لا نعدمه ٤/٦

٥٩٨- لا تنه عن خلق وتأتى مثله

٤١٤- هل ما علمت وما استودعت مكتوم

عار عليك إذا فعلت عظيم ٤/٢٩

أم جبلها إذ نأتك اليوم مصروم

ص: ٣٢٢

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته

إثر الأحبه يوم البين مشكوم ٤/٥٧

٤١٥- ما أبالي أنب بالحزن تيس

أم جفاني بظهر غيب لئيم ٤/٥٨

٤٢٥- إن تستغيثوا بنا إن تدعروا تجدوا

منا معاقل عز زانها كرم ٤/٨٤ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ٩٠

٤٣٢- ما أقدر الله أن يخزي خليقته

ولا يصدق قوما في الذي زعموا ٤/١١١

٤٥٩- أو كلما وردت عكاظ قبيله

بعثوا إلى عريفهم يتوسم ٤/١٤٧

٤٦٤- فرطن فلا رد لما فات وانقضى

ولكن بغوض أن يقال عديم ٤/١٥٥

٧٣٠- ولا جثامه في الرّحل مثلى

ولا برم إذا أمسى نؤوم ٤/٢٠٦

٧٥٢- وأرى لها دارا بأغدره السّ

يدان لم يدرس لها رسم

إلّا رمادا هامدا دفعت

عنه الرّياح خوالد سحيم ٤/٢٣٨

٧٦٩- فأنت طلاق والطلاق عزيمة

ثلاثا ومن يخرق أعق وأظلم ٤/٢٥٨

٧٧٠- فإن ترفقى يا هند فالرفق أحزم

وإن تخرقى يا هند فالخرق أشأم

فأنت طلاق والطلاق عظيمه

ثلاثا ومن يخرق أعق وأظلم

فبينى بها إن كنت غير رفيقه

وما لامرىء بعد الثلاث تقدّم ٤/٢٦٢

٣٥- [فكيف إذا رأيت ديار قوم]

وجيران لنا - كانوا - كرام ١/٥٨ ، ٧٧

٤٢- هما نفثا فى فى من فمويهما

[على النَّابح العاوى أشدّ رجام] ١/٩٦

٧٧- يا ليتها قد خرجت من فمه ١/١٢٥

١٠٧- ينباع من ذفرى غضوب جسره

١٢٣- أو ألفا مكّه من ورق الحمى ١/١٧٩

[زيافه مثل الفنيق المكدم] ١/١٧٢

١٣٣- [وتشرق القول الذى قد أذعته]

كما شرقت صدر القناه من الدّم ١/١٩٧ ، ٢/٩٢

١٦٤- يا دار سلمى يا سلمى ثم اسلمى ١/٢١٥

٢٤٤- ولقد نزلت فلا تظنى غيره

منى بمنزله المحبّ المكرم ١/٣٢٨

٢٥٤- [سائل فوارس يربوع بشدتنا]

أهل رأونا بسفح القاع ذى الأكم ١/٣٣٦

٢٦٢- [ولقد أرانى للرمّاح رديئه]

من عن يمينى مرّه وأمامى ٢/٧

٢٧٧- غير لاه عداك فاطّرح الله

وولا تغترر بعارض سلم ٢/٤٧

٢٩٣- [يقول إذا اقلولى عليها وأقردت]

ألا هل أخو عيش لذيد بدائم ٢/٦٢

٢٩٩- ماوىّ يا ربّتما غاره

شعواء كاللذعه بالميسم ٢/٨٧

٣٠٦- إذا بعض السنين تعرقتنا

[كفى الأيتام فقد أبى اليتيم] ٢/٩٢

٣١٩- وإنا لمّا نضرب الكبش ضربه

[على رأسه تلقى اللسان من الفم] ٢/١٢٠

٣٢١- [إلا الإفاده فاستولت ركائبنا]

عند الجباير بالأساء والنعم ٢/١٢٩

٣٣٩- احفظ وديعتك التى استودعتها

يوم الأعارب إن وصلت وإن لم ٢/٢١٩

٣٦١- يا شاه من قنص لمن حلّت له

حرمت علىّ وليتها لم تحرم ٣/٤٩



٤٣٠- لقد شهدت قيس فما كان نصرها

قتيبه إلّا عضّها بالأباهم ٣/١٢٢

٤٥١- مشين كما اهتزت رماح تسفّحت

أعاليتها مرّ الرياح التّواسم ٣/١٤٥

٤٦٢- عليهم وقار الحلم من أجل أنّي

به أتغنّي باسمها غير معجم ٣/١٥٣

٤٧٣- ولكنّ نصفًا لو سببت وسبّني

بنو عبد شمس من مناف وهاشم ٣/١٦٢

٥٢٤- ورثتم قناه الدّين لا عن كلاله

عن ابني مناف عبد شمس وهاشم ٣/٢٠٦

٥٢٧- أسير إلى إقطاعه في ثيابه

على طرفه من داره بحسامه ٣/٢١١

٥٢٩- وتركتنا لحما على وضم

لو كنت تستبقى على اللّحم ٣/٢١٣

٦٦٣- [قد أوبيت كلّ ماء فهي طاويه]

مهما تصب أفقا من بارق تشم ٤/١٥٣

٦٧٥- أوعدني بالسّجن والأدهم

رجلي ، ورجلي شنه المناسم ٤/١٧٥

٦٩٤- لقد لمتنا يا أمّ غيلان في السّرى

ونمت وما ليل المطّي بنائم ٤/١٩١

٧٠٤- أبا معقل إن كنت أشحت حلّه

أبا معقل فانظر بسهمك من ترمي ٤/١٩٦

٧٠٩- قد كنت أحسبني كأغني واجد

قدم المدينة من زراعته فوم ٤/١٩٧

٧١٠- من كل أغبر كالأقود حجزته

إذا تعشى عتيق التمر والثوم ٤/١٩٧

٧٣٨- على حاله لو أن في القوم حاتما

على جوده لضمّ بالماء حاتم ٤/٢١٢

ص: ٣٢٤

٧٤٨- ما إن رأيت كعبد الله من أحد

أولى به الحمد فى وجد وإعدام ٤/٢٢٣

٧٥٦- إذا ما نعشناه على الرّحل ينثنى

مساليه عنه من وراء ومقدم ٤/٢٤٥

٧٦٠- وإن يك وادينا من الشّعر واحدا

فغير خفىّ أثله من ثمامه ٤/٢٤٦

٧٦٤- يمينا لنعم السّيدان وجدتما

على كلّ حال من سحيل ومبرم ٤/٢٥٠

### قافيه النون

١٦- حد بد بى حد بد بى منكم لان

إن بنى فزاره بن ذبيان

قد طرقت ناقتهم بإنسان

مشينا سبحان ربى الرحمن ١ ٥٦ - بيض أتمن ١/١١٤

١٦٠- أثور ما أصيدكم أم ثورين

أم تيكم الجماء ذات القرنين ١/٢١٣

٢٤١- [إلى فتى فاض أكفّ الفتیان]

ماء خليج مدّه خليجان ١/٣٢٦

٤٠٢- قتلوا كسرى بليل محرما

فتولّى لم يمتّع بكفن ٣/٩٢

٥٣٣- [لكاعب مائه فى العطفين]

بيضاء ذات ساعدین غیلین ۳/۲۱۴

۶۶۰- حتّی تراها وکأنّ وکأنّ

أعناقها مشدّدات فی قرن ۴/۱۴۸

۷۲- [تهدّدنا وأوعدنا رویدا]

متی کنا لأمّک مقتوینا ۱/۱۲۳

۸۲- إنّ المنایا یطلعن

علی الأناس الآمینا ۱/۱۳۳

۱۶۷- هویت السّمان فشیبنی

وما کنت قدما هویت السّمانا ۱/۲۱۹

۱۹۵- ونحن عن فضلک ما استغینا ۱/۲۵۴

۲۸۰- أکلّ عام نعم تحوونه

۳۱۱- [إذا ما الغانیات برزن یوما]

[یلقحه قوم وتنتجونه] ۲/۵۰

۳۱۲- [وقدّدت الأدم لراهشیه]

وزجّجن الحواجب والعیونا ۲/۹۹

۳۳۲- ونحن التّارکون لما سخطنا

وألفی قولها کذبا ومینا ۲/۹۹

۳۳۸- فجئت قبورهم بدءا ، ولما

ونحن الآخذون لما رضینا ۲/۱۹۷

۳۵۸- فلما تبینّ أصواتنا

فناديت القبور فلم يجبه ٢/٢١٨

٤٠٨- تفقأ فوقه القلع السواری

بكين وفديننا بالأینا ٣/٤٣

وجنّ الخازباز به جنونا ٣/١٠٠

ص: ٣٢٥

٤٣٣- علقت لَوَا تَكَرَّرَه

إِنَّ لَوَا ذَاكَ أَعْيَانَا ٣/١٢٥

٤٣٧- يَا لَيْتَ أَنَا ضَمَّنَا سَفِينَه

حتى يعود الوصل كينونه ٣/١٣١ ، ١٨٠

٥٢٦- لو استطعت ركبت الناس كلهم

إلى سعيد بن عبد الله بعرانا ٣/٣١١

٥٦٢- وقائله أسيت فقلت : جير

أَسَىٰ إِنِّي مِنْ ذَاكَ إِنَّه

أصابهم الحمى وهم عواف

وكنّ عليهم نحسا لعنه

فجئت قبورهم بدأ ولما

فناديت القبور ولم يجبه

وكيف تجيب أصداء وهام

وأبدان بدرن وما تخرنه ٣/٢٤٩

٥٨٨- لا تطمعوا أن تهينونا ونكرمكم

وأن نكف الأذى عنكم وتؤذونا ٤/٢٠

٦٢٤- لكنّ قومي وإن كانوا ذوى عدد

ليسوا من الشرّ فى شيء وإن هانا ٤/٨٤

٦٥٥- قد علمت سلمى وجاراتها

ما قطر الفارس إلّا أنا ٤/١٤٣

٤٤١- عدينا في غد ما شئت إنا

نحبّ ولو مطلّت الواعدينا ٤/١٤٩

٤٧٦- دببت لها الضراء وقلت أبقى

إذا عزّ ابن عمّك أن تهونا ٤/١٧٦

٤٨٦- علّموني كيف أبكى

هم إذا خفّ القطين ٣/١٦٥

٥٢١- فأصبحوا والنوى عالي معرّسهم

وليس كلّ النوى يلقي المساكين ٣/٢٠٣

٥٤٥- وبعض الحلم عند الجه

ل للذّله إذعان ٣/٢٣٨

٥٨٦- جراحات السنّان لها التّام

ولا يلتام ما جرح اللّسان ٤/٢٠

٥٨٧- وبعض الحلم عند الجه

ل للذّله إذعان

وفي الشّرّ نجاه حي

ن لا ينجيك إحسان ٤/٢٠

٤٣٤- ما كلّ ما يتمّى المرء يدركه

[تجرى الرياح بما لا تشتهي السفن] ٤/١١٥

٤٣٥- [فأصبحوا والنوى عالي معرّسهم]

وليس كلّ النوى تلقى المساكين ٤/١١٥

١- [ألا ربّ مولود وليس له أبّ

وذي ولد]لم يلدّه أبوان ١/١٧

١٤- بالذّي تردان ١/٣٢

٢٤- [تراه كالثغام يعلّ مسكا]

يسوء الفاليات إذا فلينى ١/٤٤

٢٦- أيها السائل عنهم وعنّى

لست من قيس ولا قيس منى ١/٤٤

ص: ٣٢٦



٤٨- [كيف ترانى قالبا مجنى]

قد قتل الله زيادا عني ١/١٠٨ ، ١٩٩

٥٨- لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب

[عني ولا أنت دياني فتخزوني] ١/١١٥ ، ٢٠٥ ، ٢٣٩

٦٦- وصاني العجاج فيما وصني ١/١١٧ ، ١٦٥

٧٨- ألا ليت شعري! هل أبيتن ليله

١٢٤- فلست بمدرك ما فات مني

وهني جاذ بين لهزمتي هن ١/١٢٦

١٤٥- [رأت جبلا فوق الجبال إذا التقت]

بلهف ولا بليت ولا لو أني ١/١٧٩

١٦١- أني جزوا عامرا سوى بفعلهم

رؤوس كبيريهن ينتطحان ١/٢٠٣

أم كيف يجزونني السوأي من الحسن

أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به

١٧٦- من اجلك يا التي تيمت قلبي

ريمان أنف إذا ما صن باللبن ١/٢١٣

٢٢٨- [لخلابه العينين كذابه المنى]

وأنت بخيله بالود عني ١/٢٢٨

٢٥٥- أم كيف ينفع ما يعطى العلوق به

وهن من الإخلاف والولعان ١/٣٢٠

٢٧٠- سریت بهم حتى تكلم مطيهم

[رئمان أنف إذا ما ضنّ باللبن] ١/٢٣٦

٢٧٥- ولقد أمرّ على اللثيم يسبني

وحتى الجياد ما يقدن بأرسان ٢/٢١

٢٧٦- غير مأسوف على زمن

[فمضيت ثمّ قلت : لا يعنيني] ٢/٤٥

٢٨٤- لو لا اصطبار لأودي كلّ ذى مقه

ينقضى بالهمّ والحزن ٢/٤٧

٢٨٦- رؤبه والعجاج أورثاني

[لما استقلّت مطاياهنّ للظعن] ٢/٥٦

٢٩٤- أبا لموت الذى لا بدّ أنى

نجرين ما مثلهما نجران ٢/٦٠

٣٠٢- علا زیدنا يوم النقا رأس زيدكم

ملاق - لا أباك - تخوفيني ٢/٦٥

٣٢٠- ما ترى الدهر قد أباد معدّا

[بأبيض ماضى الشفرتين يمان] ٢/٨٨ ، ٨٩

٣٤٥- لأصبح الحيّ أوبادا ، ولم يجدوا

[وأباد السّراه من عدنان] ٢/١٢٠

٤٢١- حرموا الذى أملوا [وأدرک منهم

عند التّفرّق فى الهيجا جمالين ٣/٧ ، ٤/١٣٧

آماله من عاد بالحرمان [٣/١١٣]

ص: ٣٢٧

٤٦١- من اجلك يا اللّتي تيمت حبي

[وأنت بخيله بالودّ عني] ٣/١٥٣

٤٦٣- إنّ القصائد يا أخطل فاعترف

قصدت إليك مجرّه الأرسان ٣/١٥٣

٤٨٢- يرنو إليّ وأرنو من أصادفه

في النَّائبات فأرضيه ويرضيني ٣/١٦٤

٥٦٥- يا عمرو إلّا تدع شتمى ومنقصتى

أضربك حتّى تقول الهامه اسقونى ٣/٢٥٢

٥٦٧- أم كيف ينفع ما تعطى العلق به

رئمان أنف إذا ما ضنّ باللبن ٣/٢٥٣ ، ٤/٥٨

٦٠٠- فنكّب عنهم درء الأعدى

وداؤوا بالجنون من الجنون ٤/٣٠

٦٢٠- ونحن منعنا البحر أن تشربوا به

وقد كان منكم مأؤه بمكان ٤/٧٤

٦٢٨- من يفعل الحسنات الله يشكرها

[والشّرّ بالشّرّ عند الله مثلان] ٤/٨٨ ،

١٨١

٦٥٦- أقول حين أرى كعبا ولحيته

لا بارك الله فى بضع وستين

من السنين تملأها بلا حسب

ولا حياء ولا عقل ولا دين ٤/١٤٦

٦٥٧- [وما ذا تبتغى الشعراء مئى]

وقد جاوزت حدّ الأربعين ٤/١٤٦

٦٥٨- [عرفنا جعفرًا وبنى أبيه]

وأنكرنا زعانف آخرين ٤/١٤٦ ، ١٩٨

٦٩٥- لعمري لقد تبيّث من كان نائما

وأسمعت من كانت له أذنان ٤/١٩٢

٧٠١- بان الحمول فما شأونك نقره

ولقد أراك تشاء بالأطعان ٤/١٩٥

٧٥١- وكلّ أخ مفارقه أخوه

لعمر أيبك إلاً الفرقدان ٤/٢٣٧

٧٦١- وهم الناس فالحياء بهم سو

ق فمن غابن ومن مغبون ٤/٢٤٧

### قافيه الهاء

٣٧- فى كلّ يوم ما وكل ليلاه ١/٦٠

٢٤٦- لأنكحن ببه

٦١- يا دار هند عفت إلاً أثافها

جاريه خدبّه مكرمه محبّه ١/٣٢٨

١٣٩- علفتها تبنا وماء باردا

[بين الطوى فصارا فواديهما] ١/١١٧

[حتی شت هماله عیناها] ۱/۱۹۹

ص: ۳۲۸

١٤٧- إذا رضيت عليّ بنو قشير

[لعمرك الله أعجبني رضاها] ١/٢٠٤ ، ٢٣١

٦٢٢- علفتها تبنا وماء [باردا

حتى شتت همّاله عيناها] ٤/٧٧ ، ١٣٩

٤٨٤- ولقد أرى تغنى به سيفانه

تصبي الحليم ومثلها أصباه ٣/١٦٤

٥٣٠- وقول إلّا ده فلا ده ٣/٢١٣

٥٣١- فاليوم قد نههني تنههني

وأول حلم ليس بالمسّفه

وقول إلّا ده فلا ده ٣/٢١٤

### قافيه الواو

٦٧٨- فليت كفافا كان خيرك كلّه

وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوى ٤/١٧٧ ، ١٨٤

### قافيه الياء

٥٥٩- ما تنقم الحرب العوان مني

بازل عامين حديث سنّي

٣٢- أراني إذا ما بتّ على هوى

لمثل هذا ولدتنى أمّي ٣/٢٤٧

٧٠- باتت تنزّي دلوها تنزّيًا

فتمّ إذا أصبحت أغاديا ١/٥٥

٩٨- [وتضحك مني شيخه عشميه]

كما تنزى شهله صبيا ١/١٢٣

٢١٣- [له ما رأت عين البصير وفوقه]

كأن لم ترى قبلي أسيرا يمانيا ١/١٥٨

٢١٤- أهبي التراب فوقه إهبايا ١/٣٠٢

سما الإله فوق سبع سمائيا ١/٣٠٢

٢١٧- بدا لي أنني لست مدرك ما مضى

ولا سابق شيئا إذا كان جائيا ١/٣٠٦

٢٢٣- يا مرحباه بحمار ناجيه

إذا أتى قربه للسانيه ١/٣١٧

٢٥٣- من آل أبي موسى ترى الناس حوله

كأنهم الكروان أبصرن بازيا ١/٣٣١

ص: ٣٢٩



٣٥٤- بدا لي أنني لست مدرك ما مضى

ولا سابق شيئا إذا كان جائيا ٣/٣٨ ، ٥١ ، ٥٤

٤١١- ألا لا أرى ذا إمّه أصبحت به

فتتركه الأيام وهي كما هيا ٣/١٠٢

٤١٣- يا أمّته واخصبي العشيّه

قد صدت دقشين وسندريّه ٣/١٠٧

٥٧٧- فيا راكبا إمّا عرضت فبلغن

نداماي من نجران أن لا تلاقيا ٤/٩

٤٨٣- يا أيّها الذّكر الذّي قد سؤتني

وفضحتني وطردت أمّ عياليا ٤/١٨٣

٤٩٣- [لقيت المروري والشناخيب دونه]

وجئت هجيرا يترك الماء صاديا ٤/١٨٨

٧١١- إذا متّ فاعتادي القبور فسلمّي

على الرّيم أسقيت السّحاب الغواديا ٤/١٩٨

٧٢١- ذهبن بمسواكي وغادرن مذهبا

من الصّوغ في صغرى بنان شماليا ٤/٢٠٢

٧٣١- يؤلّل عصلا لا بناهنّ هينه

ضعافا ولا أطرافهنّ نوابيا ٤/٢٠٧

٧٣٢- إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى

فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا ٤/٢٠٧

٧٣٥- وحلت سواد القلب لا أنا مبتغ

سواها ولا عن حبها متراخيا

دنت فعل ذى حب فلما تبعتها

تولت وردت حاجتي فى فؤاديا ٤/٢٠٨

٧٤٩- مررت على وادى السباع ولا أرى

كوادى السباع حين يظلم واديا

أقل به ركب أتوه تتيه

وأخوف إلا ما وفى الله ساريا ٤/٢٢٣

٧٥٤- فتى كملت خيراته غير أنه

جواد فما يبقى من المال باقيا ٤/٢٤٣

٥٩- لاث به الأشاء والعبرى ١/١١٥

٢٧٤- لا هيثم الليله للمطى

[ولا فتى مثل ابن خيرى] ٢/٤١

٧٢٨- لا هيثم الليله للمطى

[ولا فتى مثل ابن خبرى]

٤/٢٠٥

ص: ٣٣٠

## فهرس الجزء الرابع

فى المسائل لابن السىء البطلوسى لفظ الجلاله لىس أصله الإله ٣

الكلام فى قولهم ( بسم الله الرحمن الرحيم وصلّى الله على سيدنا محمد ) ٣

الكلام فى قوله تعالى : وأولوا العلم قائما بالقسط ٩

الكلام فى قولنا : يا حللما لا يعجل . ١٣

سؤال العضء وءواب الجاربرى وء العضء على الجاربرى وانتصار وء الجاربرى لأببه على العضء ١٦

ءواب الجاربرى ١٧

انتصار إبراهيم وء الجاربرى لأببه . ١٩

رأى مظفر الءىن الشىرازى ، وءهه رساله فى ذلك تألىف صاحبنا العلامه مظفر الءىن الشىرازى ٣٠

عله ءذف الواو بىن الباء والكسره ٣٩

القول فى وسواس ٤٠

مسألة فعل الأمر لا يعمل فى ءىر ءمىر المءاطب ٤٦

مسألة نسبه الحال إلى المءاف إليه . ٤٧

هل الصءىء هزه أم فءره ٤٩

ءواب سؤال سائل سأل عن ءرف ( لو ) للشىء ءقى الءىن بن ءىمىه ٥٠

الكلام على مسألة الاستفهام ٥٤

الفصل الأول فى ءفسىره ٥٤

الفصل الثانى ٥٥

الفصل الثالث فى الفرق بىن قسمى ( أم ) ٥٦

ءقرىر آءر فى الفرق بىن المءصله والمنءطعه ٦٠

الكلام فى القائل : ( كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل ) ٦١

الكلام فى قولهم : أنت أعلم ومالك ، وعلى أى شىء عطف ٦٥

الكلام فى قوله تعالى : والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ٧٣

على أى شىء رفع ( وخير منك ) فى قول جابر رضى الله عنه ٧٦

مسأله نصب لفظ ( قيله ) فى قوله تعالى : وقيله يا رب إن هؤلاء قوم لا يؤمنون ٧٩

مسأله الكلام فى قوله صلى الله عليه وسلم « لا تقتل مسلم بكافر » ٨٠

مسأله اعتراض الشرط على الشرط للشيخ جمال الدين رحمه الله ٨٢

الكلام على إعراب قوله تعالى :

ص: ٣٣١

( خلق الله السماوات ) فإنه من المهمات ٩٠

وقال ابن الحاجب في ( أماليه ) ٩١

إعراب ( صالحا ) في قوله تعالى :

واعملوا صالحا ٩٢

الكلام في قولهم في مثل : خلق الله السماوات والأرض ٩٩

فائده : ( من ) في قولهم : زيد أفضل من عمرو لابتداء الارتفاع ١٠٠

ترك العطف في قوله تعالى :

التائبون العابدون ١٠٠

الكلام في قوله تعالى : استطعما أهلها ١٠١

مسألة التعجب من صفات الله ١٠٨

مسألة فعل في التعجب ١٠٨

الرفده في معنى وحده ١١٢

نيل العلا في العطف ب ( لا ) ١١٧

الحلم والأناه ، في إعراب ( غير ناظرين إناه ) ١٢٥

رأى النحاه في بيت من الشعر ١٣٣

تفسير نحله في قوله تعالى : وآتوا النساء صدقاتهن نحله ١٣٤

مسألة في جمع ( حاجه ) من كلام ابن بزي ١٣٤

مسألة ومن فوائد الشيخ جمال الدين ابن هشام ١٣٨

الكلام في ( إنما ) ١٤٢

مسألة المبدوء به والموقوف عليه ١٤٦

من أبيات الحماسه ١٤٦

الفرق بين العرض والتضيض ١٤٧

مسأله ( علمت ) بمعنى عرفت وبمعنى العلم ١٤٧

الشروط التى يتحقق بها تنازع العوامل ١٤٨

شروط التنازع ١٥٥

مسأله الأفعال المتعديه لا تتميز عن غيرها ١٥٦

تهذيب ابن هشام لكتاب الشذا فى أحكام ( كذا ) لأبى حيان ١٥٧

الفصل الأول : فى ضبط موارد استعمالها ١٥٨

الفصل الثانى : فى كيفيه اللفظ بها وبتميزها ١٦١

الفصل الثالث : فى إعرابها ١٦٣

الفصل الرابع : فى بيان معناها عند النحويين ١٦٣

الفصل الخامس : فيما يلزم بها عند الفقهاء ١٦٦

مسأله فى التعجب ١٦٨

مخاطبه جرت بين أبى إسحاق إبراهيم ابن السرى الزجاج وأبى العباس أحمد ابن يحيى ١٦٩

الحمل على اللفظ والمعنى ١٧٠

النسا أو عرق النسا ١٧١

امراه عزب أم عزبه ١٧١

نطق كسرى ١٧١

وعدته وأوعدته ١٧١

المطوّعه ١٧٢

وزن اسم المره والهئئه من الثلاثى ١٧٢

ضبط أسمنه ١٧٢

ص: ٣٣٢

انتصار ابن خالويه لثعلب ١٧٢

مسائل وردت على ابن الشجري وردّه عليها ١٧٦

الإجابة عن المسائل ١٧٧

المسألة الأولى ١٧٧

المسألة الثانية ١٨٢

المسألة الثالثة ١٨٣

المسألة الرابعة ١٨٤

المسألة الخامسة ١٨٩

المسألة السادسة ١٩٠

المسألة السابعة ١٩٠

المسألة الثامنة ١٩٠

رساله الملائكة للمعري ، إجابته على بعض المسائل الصرفيه ١٩٢

أصل ملك ١٩٤

تصغير الإرزبه ١٩٧

الجدث أو الجدف ١٩٧

الريم بمعنى القبر ١٩٧

غسلين ونونه ١٩٨

النون في جهنم ١٩٨

مخاطبه الاثنين بلفظ واحد ١٩٩

ترخيم رضوان ٢٠٠



وزن كمثرى ٢٠٠

تصغير وجمع سفرجل ٢٠١

شجره طوبى ٢٠١

ماء الحيوان ٢٠٢

معنى الحور ٢٠٣

الإستبرق ٢٠٣

العبرى ٢٠٤

لا النافيه للجنس ٢٠٧

القصيده الحرباويه ٢١١

مسأله فى التنازع : الكلام على قول شاعر ٢١٦

كتاب ( الوضع الباهر فى رفع أفعال الظاهر ) ٢١٩

فائده : الكلام فى قوله تعالى : حور مقصورات فى الخيام ٢٣١

الكلام فى قوله تعالى : وما يتلى عليكم فى الكتاب فى يتامى النساء ٢٣٣

الاستغناء بالفتح المبين فى الاستثناء فى ولا أكبر إلا فى كتاب مبين . ٢٣٥

الكلام فى قوله تعالى : فيهن قاصرات الطرف ٢٤٤

فى كتاب ( لب الألباب فى المسأله والجواب ) لأبى الحسن بن جباره ٢٤٤

سبعه أسئله كتب عليها جلال الدين البلقينى ٢٤٥

الكلام فى قوله تعالى : ولو علم الله فيهم خيرا ٢٥٦

الأدكار بالمسائل الفقيهيه لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى النحوى ٢٥٧

مسائل الجزاء ٢٥٨

المسأله الأولى ٢٥٨

المسأله الثانيه ٢٥٨

المسأله الثالثه ٢٥٩

المسأله الرابعه ٢٥٩

المسأله الخامسه ٢٥٩

المسأله السادسه ٢٥٩

ص: ٣٣٣

المسأله السابعه ٢٥٩

المسأله الثامنه ٢٦٠

المسأله التاسعه ٢٦٠

المسأله العاشره ٢٦٠

المسأله الحاديه عشره ٢٦٠

المسأله الثانيه عشره ٢٦١

المسأله الثالثه عشره ٢٦١

المسأله الرابعه عشره ٢٦٢

المسأله الخامسه عشره ٢٦٢

مسأله فيها : الكلام على نصب « ضبّه » فى قول صاحب ( المنهاج ) . ٢٦٤

مهمه من أبحاث شيخنا علامه الكافي جى ٢٦٨

أبحاث فى قولهم ( زيد قائم ) ٢٧١

فائده من مولدات شيخنا علامه الكافي جى ٢٧١

الكلام على مسأله « ضربى زيدا قائما » ٢٧٨

تحفه النجباء فى قولهم : هذا بسرا أطيب منه رطباً ٢٨٢

مسأله ٢٨٧

كشف الغمّه عن ( الصّمّه ) ٢٨٨

ص : ٣٣٣

## تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ  
الزمر: ٩

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الالكترونى : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزى ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
اصبهان  
الغمامية

WWW

للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩